

دُجَائِرُ النُّبُوَّةِ

وَالْجِبَالِ وَالصَّلَاةِ

تَأليف

الْعَلَّامِ الْمُحَقِّقِ الْفَقِيه

الشیخ محمد هادي الطهراني المحقق

طاب ثراه

من منشورات

مکتبہ دارالاسلام للآیہ العظمیٰ العظمیٰ

بامبواز





32101 072244252



al-Tihrahī, Muḥammad Ḥādī ibn Muḥammad  
Amin.

# كتاب الخيارات

تأليف

العلامة المحقق الفقيه

الشيخ محمد هادي الطهراني النجفي

المتوفى سنة ١٣٢١ هـ - ٥

---

طهران - ١٣٩٠ هـ - ٥

چاپخانه حیدری





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى هدانا الى مسالك شرايع الاسلام ونور مداركه بجواهر الكلام واحكم لنا القواعد نهاية الاحكام بجامع المقاصد وكشف اللثام غاية المراد ومنتهى الارشاد تهذيب سراير العباد هداية رياض الخلد وروض الجنان ومختلف الملائكة ومهبط الفرقان وسيلة تبصرة الجاهلين وذريعة تذكرة الغافلين الذى لم يزل خيارا من خيار محمد المختار صلى الله عليه وآله الاخيار .

و بعد فيقول المسكين المستكين محمد هادى بن محمد امين حشرهما الله مع الائمة المعصومين سلام الله عليهم اجمعين ان النواميس الالهية من اطوار حضرة السبعان فتقدست عن ان يحيط بها بيان او يكتنفها عقل انسان وانما الاعلام بذلوا مجهودهم لكشف الظلام عما يحتاج اليه الايتام المنقطعون عن الامام عليه السلام فذلوا الصواب وفتحوا الابواب صحف عليون يشهدنه المقربون لا يمسها الا المطهرون اذا رايتها حسبتها اولوا منشورا و اذا رايت ثم رايت اعيا وملكا كبيرا فقلت ما كن ذا للخلق مقدورا سبحانه ربى كاتى كنت مسجورا ولكن الاررار لم تزل محتجبة تحت الاستارقان دفايق الشريعة لا تكون شريعة لكل واررد وانما يرد عليها واحد بعد واحد وانى و ان لم استطع طولا قد كشفنا ببيان الابكار من الافكار وبذاتها للاحرار والكن بالقت فيها بالاختصار فان لم ينكشف لك شيء منها فلا تبادرن بالانكار فليس ذامن شيم الاررار فلا يو حشك اختصاصى بكثير من هذه الاظار فانما الرجال بالاقوال تعرف لا الاقوال بالرجال فهذه الرسالة الموسومة بذخائر النبوة متكفلة بمهمات مباحث الخيار وفرقة اخرى عن الاسرار يقتبط بها اولوا الابصار والحمد لله على نعمته على الاررار ونعمته على الفقجار .

الخيار اسم من الاختيار و هو افعال من الخير فهو قبول الخير فقولنا له الخيار  
معناه انه متمكن من سلوك ما هو خير له لا ان معنى الاختيار المشيئة كما توهمه  
بعضهم، هذا معناه في الأصل وأما ما يراد به الآن فهو غنى عن البيان و يتصرف عند  
الاطلاق الى ملك أحد المتعاقدين ازالة العقد و اقراره فيما لا يكون ركنه احدهما  
و المراد بالاقرار الالتزام و الايجاب لا اسقاط حق الفسخ و ان شاركه في التأثير  
فان الالتزام بالاستحقاق غير الالتزام باسقاط الحق، ألا ترى ان الفقهاء يعدون الايجاب  
قسما للاسقاط و يكشف عن ذلك ان الاجنبى المجمعول له الخيار لا يقدر على  
الاسقاط مع ان له سلطان الالتزام وليس للمشروط له من أحد المتعاقدين حينئذ الفسخ  
و الاقرار مع ان له الاسقاط فالخيار حق واحد يدخل الى حقين حق ازالة و  
حق الاقرار.

و بالجملة فرق واضح بين استحقاق الايجاب و القدرة على اسقاط حق  
الازالة فانه من لوازم كون ملك الازالة من الحقوق بخلاف ملك الاقرار فانه في  
عرض ملك الازالة فلسفة الخيار الى كل من ملكى الازالة و الاقرار سواء بخلاف ملك  
اسقاط حق الازالة فانه في طول ملك الازالة و من لوازم كونه من الحقوق فالجنس  
لا يشمل ما كان من الأحكام و غيرها ممّا ليس بحق كالقدرة على الفسخ في العقود الجائرة  
أما الأذية منها كالوكالة و الوديعة و العارية فلا تـ القدرة على الفسخ فيها  
ليست إلا القدرة على دفع الأذن التى هى مقتضى ما عينته و من لوازم حقيقته و ليس  
حقا بل و لا حكما شرعيا و أما غيرها كالبية فجواز الرجوع فيها حكم شرعى و ممّا  
حققناه يظهر الحال في سلطنة المالك على فسخ العقد القسولى و اقراره فانه في الحقيقة  
ليس إلا اناطة انتقال المال عن المالك الى غيره برضاه ، و ليس من الحقوق بل و لا من  
الأحكام التعبدية بل من لوازم المالكية نعم يتوهم انه ممّا ثبت بقوله <sup>(الفسخ)</sup> لا يحل  
مال امرئ الا عن طيب نفسه و يستصح انشاء الله تعالى فساد و كذا ملك الورثة فسخ  
العقود الصادرة من المورث فيما زاد عن الثلث في مرض الموت فانه وإن كان ملكا للمورث  
ألا ان المورث تشبّه به بحكم الشارع فهو في حكم ملكهم في الجملة ، فافهم .



و يقولنا احد المتعاقدين يخرج ملك العمة و الحالة فسخ نكاح بنت الأخ و الأخت و ملك الحرّة فسخ نكاح الأمة على القول به .

ان قلت ان الخيار المجهول للأجنبي ليس لأحد المتعاقدين مع انه من افراد المحدود قلت ان الحق انما هو لأحد المتعاقدين المشروط له خيار الأجنبي و اضافته اليه باعتبار تعيينه به و لهذا يستلزم باسقاط المشروط له حيث ان الحق و الرفق له لا للأجنبي على ما سينضح في خيار الشرط انشاء الله تعالى .

و يقولنا فيما لا يكون ركنه احدهما ، ملك الزوجين الفسخ بالعبوب حيث ان الركنين هما الزوجان و بهذا القيد و ان خرج ما خرج بالأول الا ان في الجمع كشفا لتام ما هيئته و توضيحا لجميع ماله دخل في قوام حقيقة و بما حققناه ظهر ما فيما صنعه بعضهم من التقييد بقوله بعد وقوع مدّة معلومة لخراج بعض ما ذكر مع ان الأول لا حاجة اليه و الثاني مغلّ لأن بعض ما هو من المحدود ليس كذلك كخيار الهيب و القين .

و بما حققناه ظهر ايضا ما فيما افاده شيخنا المرتضى قدس سره حيث قال : وقد يعرف بانه ملك اقرار العقد و ازالته و يمكن الخدشة فيه بانه ان اريد من اقرار العقد ايقاؤه على حاله يترك الفسخ فذكره مستدرك لأن القدرة على الفسخ عين القدرة على تركه اذ القدرة لا يتعلق باحد الطرفين و ان اريد منه الزام العقد و جملة غير قابل لأن يفسخ فقيه ان مرجعه الى اسقاط حق الخيار فلا يؤخذ في تعريف نفس الخيار مع ان تظاهر الالزام في مقابل الفسخ جعله لازما مطلقا ، فينتقض بالخيار المشترك فان لكل منهما الزامه من طرفه لا مطلقا ، انتهى فانك قد عرفت ان المراد هو الالزام وان الالزام بالاستحقة غير الالزام باسقاط حق الفسخ و اما ما استظهره فقي غاية السقوط حيث ان الجواز و الزوم مما يقال بالتشكيك فلهما مراتب مرتبة فالزام العقد اعم من الزامه مطلقا من طرف خاص او وجه مخصوص مع ان الظاهر من الاقرار هو الاقرار من طرف مالك الازالة حيث ان الظاهر ان له التعرف في العقد فيما يرتبط به و كون الفسخ ابطلا للعقد انما هو من جهة انه داه يذهب احد ركنيه لا ان احد المتعاقدين يرفع

بالفسخ ارتباط العقد بصاحبه أيضاً بل انما يستتبع ازالة ارتباطه به ارتفاع ارتباطه بصاحبه و لعل هذا يزداد وضوحاً في المقدمة بعون الله تعالى، فالفسخ في مقابل الالتزام ظاهر في الفسخ من جهة ازالة ارتباطه به فيترتب عليه الانهدام و انه لا يتعلق بالعقد مطلقاً أولاً و يظهر من تخصيصه الخيار المشترك بالانتقاص به ان صاحب الخيار المختص يقتدر على الزام العقد مطلقاً مع ان لزومه من طرف صاحبه الذي ليس له الخيار انما هو بمقتضى الأصل لا بالزام ذي الخيار .

وقبل الشروع في توضيح اقسام الخيار و بيان احكامها لابد من ايراد مقدمة تشكّل ببيان امور .

الأول ان حق الخيار لا تعالاه الى ملكين ملك الازالة و ملك الاقرار على ما هو المختار لا بد له من محل يكون لازماً من جهة و جائزاً من اخرى حتى يكون من الجهة الأولى متعلقاً بالأول و من الثانية للثاني و اللزوم على ثلاثة اقسام الأول ان يكون من لوازم العقد مطلقاً بحيث يكون آيما عن الفسخ في جميع اقسامه و اصنافه كالوقوف و الصدقات اللازمة .

الثاني ان يكون كذلك ولكن لا مطلقاً كالسكاح فانه مما يابى عن الفسخ الا باحد العيوب و تخلف الوصف .

الثالث ان يكون العقد مقتضياً له فيلزم مالم يمنعه مانع كالبيع و هذا الأخير محل لملك الازالة لا غيره .

و الجواز ايضاً على ثلاثة اقسام الأول كون العقد بالذات صالحاً للازالة مطلقاً بحيث يستحيل لزومه و من هذا القبيل العقود الإذنية كالوكالة و الوديعة و العارية فان قدرة من قام به الاذن على رفعه التي هي السلطة على الفسخ في هذه العقود المعبر عنها بالجواز مما لا يمكن ان يتخلف عن الاذن بل هو بحسب حقيقته امر اختياري يستحيل ان يكون على خلاف ذلك و لهذا تبطل بموت الموجب و جنونه و اغماؤه و ليست خارجة عن عموم اوقوا بالعقود على تقدير دلالتها على اللزوم .

الثاني كونه كذلك بحكم الشارع وان لم يكن بناء العقد عليه كالهبة الجائزة الثالث

طرد الحوار عليه وان كان مقتضيا للزوم كالسبع المعلق به حق الحيار وهذا هو الحوار المتعلق به لا فرا

ان قلت ان ترتب مدعى الاقرار على ملك الارادة ساقى كونه في عرصه العقد التوفيق بين هذا وبين ما احتوته في الحد ودقت به ما اعترضه شعبا قدم على ما احتوته من المتعريف

قلت ان لعرض من كونه في عرصه انشاء هو كونه كذا في الحال لهما انهما وان مدعيه مدعى الاقرار في تحقيق حقيقة الحيار كمدعية ما في الارادة ولا يفي ذلك ترتب من ذلك لاقرار على ملك الارادة بل لا يرتب في الحقيقة وانما الايجاب هو اختاره العقد والشخص محتررين من السبع والزم منه العقد فحدث احبا العقد ارم العقد انما يحدث في النجيم وهو اوجب العقد اى حدث سبب لوجود مدعى ما في حوار الحيار، خبير ما اثره لوجوب في مدة الالتماس وهذا معنى قولنا انما يوجب الاستحقاق والله يطرده من الاصحاب فليس سببهم بالخير يروا انه يقوى حدهما ولا حر اختاره وسبب انشاء الله تعالى ان لا فراق في حوار المجلس والمعرف في العوان انما من هذا سبب فكل منهما احد طرفي الحيار وهذا معنى كونه رضى لهما او هو

و بالحكمة فحدوث اللزوم متوقف على سبق الحوار لكن استحقاق السبع والاحتياج بمعنى كونه محتررا من الامر من مستلزم لترتب كل من الطرفين السبع والزم بمجرد الاحتيار بمعنى سببه ومن حيث انه نسبة بين امرين من حيث ان الخبير رطب بين مدعى خبير فلا بد له من طرفي لا محالة ولكن من الحال العقد وثمة طرف لهذه النسبة وثمة اختاره اسبق حيث ان الحوار يؤول بالاحتيار واختاره البقاء انما يوجب روال الحيار من حيث انه احد الطرفين ولا معنى لبقاء الحيار عند الاحتيار ومن المعلوم ان الروال بالاحتيار غير الإسقاط .

لذا ان العقد هو المعنى الحاصل بالاحتياج والقبول المحصل له الكاشف عنه والسبع انما يتعلق بالعقد الحاصل منه في الفارسة بكرة لا بالمعنيين القاضيين المتعاقبين ان كان اطلاق العقد عليهما صحيحا انما بل حقيقة انساوما توهم من كون العقد

حقيقة في الأعيان وأقول اللغز في بعد أوصافه في رسائل المعمولة في الصباح و  
 كيف كان الفسخ لا يتعلق باللفظ لعدم إلا بالمعنى القائم بالمتعاقدين وإلا كان لهذا  
 ذلك مطلق حيث أن قيم تلك الكيفية البسيطة بالنفس واحتياط الشخص  
 كالأذن الذي عرفت حاله مع ر" لأنه ليس على هذا الموال ولبعد الذي يتعلق بالفسخ  
 هو الأمر المترتب على هذا المعنى القائم بالنفس لا الأثر المترتبة عليه كما يوم  
 وأذهبتم هذا سوفي أنه تعالى فاعلم أن أعد قد يفسخ مطلقا وترتب عليه عود  
 كل من العوض إلى صاحبه إذا كان مشتتلا على العوضين ما دام العوض قائمين و  
 يرم من المفسخ عنه العوض لصاحبه المثل الحقيقي حيث أن ثبت قبل الأفساخ  
 كان مضمونا عليه باسمي بحكم العقد، فإذا زال العقد جمع الصمان إلى ما كان يقتضيه  
 لولا العقد من وجوب رد المثل أو القيمة .

و يماره حري كون المبيع مثلا مملوكا للمشتري بحكم المدلية عن الثمن  
 عين صفاته المسمى وهو وإن كان مملوكا له بسبب البيع إلا أن علقه لم يقطع عن  
 المبيع رأسا ولهذا يملكه بمجرد الفسخ بالنسبة الأول فهو من المشتري  
 ولهذا يترتب عليه آثار المثل منه ما دام المدلية حاصلة كما أن بدل الحيولة  
 ملك للعوض ولكن يترتب عليه جميع آثار ملك الموصوف منه مادام الحيولة  
 فإذا زالت كان المثل المثل الأول لأنه مذك حديث فهد الاعتد بقول أن يد  
 المشتري مثلا على لمسح يد صمد من عدم العقد وما يسمى اسمي وبعد رواله وانحكم  
 على الأصل لأن حقيقة الصمد من هنا أنه لو تلف تلف من كيه فأنه ليس من الصمد من  
 في شيء وقد يفسخ مع عدم العوض أو أحدهما حاصلة لا مطلق فلا اثر له إلا التراد  
 أو الرد أو التجاع

إذا عرفت هذا فاعلم أن ثبت الأثر في بعض الجيارات على لوحة الأول وفي  
 بعضها على لوحة الثاني والمرجع عند الشك هو الة المذكورة لأن المرتبة الثانية  
 هي المبيقة ولا بأس بالإشارة إلى بعض الأقسام المختلفة في ذلك فمن الأول

جاء العينين لغرض منه دفع حران اذ هلة و هذا لا يدفع طلب العين كما لا يدفع بذل التنازلات لعقد لطلب لم يثبت كل حين انك له في المالك والمالك كذلك كجبار الشراكة حيث ان حران لا يشترك وهو موقف انصره على من الشراكة لا يعقل الا مع بقاء المال المشترك .

و في حيز المجلس من الدور في موضع من موضع من المشرق و من حيز من حيز  
المغرب لأن تعود الحق لا يربط حصة التوبة و حشد ممكن وقوف الحق و يعود و مع  
المشرق اسمه أو فقه المربع و مع في موضع المثلث الذي لا يمنع من الحيز انتهى  
و من الثاني حيز الدور و هو في موضع من المشرق و حيز من المغرب و المثلث  
في حيزه عينا المكان و مع في موضع من حيزه و حيز من حيزه كان التوب قد قطع أو قد  
أو صبح رجع المقصود الغيب و كذا حيز الدور و في التوفيق أو حدث و حيز  
فقد و حيز المشرق و كذا حيز المشرق و مع في قوله <sup>للملك</sup> و إن حيزه و في حيزه  
أنه و إلا و الحق به أنه مع أن توب حيزه قد قطع هذا لا يدفع به ضرورة  
و ذلك لعدم و كون التوب من المقصود من كل الموضع الذي هو في معنى الاستباح  
لا يفي به و لعقد على حيزه مع التوب لأن المقصود على هو له حد و ارتفاع الصعود  
ليس إلا المصلحة و الموضع للحيز هو التوب في رفع الموضع و قد من التوب

وإنه حين المشرع هو الله لعمله مع قديس و ما هو عرض من لأشهر طو  
معت برتب على كون مع له الشراذ أو القية الأرشاع عدم بقوا التصورات الساقية  
و عدم جوار الأتلاف و يعون الله يتضح الحال .

الثالث ان "ع" ح العقد باسمه الى بعض ما يقو "د" و قدحه كمين فاده  
كذلك لا يوحيه "د" الى غيره فلو "ح" في سلمه و حده حيو "د" فصح المشتري  
العقد في الدعوى حده لا يوحيه "ع" ح العقد فصح كون "أ" لا يشاء امر او حده "د" بسط  
غيره "ل" للمعسر لا بد في ذلك لأنه ليس من الموجودات المدونة بل اسمها هو امر  
اعده "د" عند التحصيل يجعل "ب" في علائق عدده و لذا لا يبطل العقد اذ وقع على  
"د" صلح لتعقده به و لا يصلح مع "د" باسمه الى الآخر

١١ انما الجار قد يثبت بعد مقاومة لحمات ومدور مد وهافلو تفسر المسلم  
 و به بعد ما صار مدقور في رأس لا حل رال الجار ولا يجوز الاستصحاء بخلاف حيا  
 المجلس فانه و انكار احكامه الا في الجار المد قدين و دفع اصرر عنهم لا انه  
 ليس عنه مدو مداره فلا ينفذ لا بعد المسقطات فيهم

الحامس ان الأصل في العقود الكروم بمعنى انما يحسب من حيثها العرفنة  
 مدق صله الكروم وعدم الانحلال لا المقور الادوية بل عرفه في العقدة الحاصلة بالثناء المتعدي من  
 محكمة لا سحل بمجرد التصريح من حد المتعدي بل لا يحل يتوقف على اسباب  
 خاصة بالأصل مد مد المدوي من العقود متبعية على الكروم و من الأصول المسلمة  
 عند العقلاء عدم الاعتداد بالحسن او اذعان مع احرا مقتضى و من هذا من الاستصحاب  
 في شيء و اهد فلو ثبت الجار في رعين و شك في ثبوت و لم يملك استصحاب يحكم  
 الكروم مع ان الحالة الساقية انما هو العوا و الفاء المد مد من العمومات على  
 مدد تفاعله لا يقع في مثل المدد لان العموم من حيث الافراد لا يقع في ذلك  
 في الأركان والأصول و قد شار الى الأصل الذي منه عليه مدقده حيث قد  
 ان الظن بوجود مقتضى المفسدة مع الشك في وجود المانع كفي و وجوب الدافع  
 كمد في صو المقطع شوب المعصية مع الشك في وجود المانع و احتمال وجود المانع  
 بصرر او وجود ما يتبادر به البصر لا يسمى به عند العقلاء سواء جمع الظن بوجود  
 مقتضى الضرر ام القطع به الى ان قد بل المدار في جميع ما كانت حركات الانسان من  
 المدد مع المصود حليم و المصدر المصود دفعهم على المعصية دون العلم بالساقية لأن  
 اسو مع ما لم يجب مما لا يحصى ولا يحاط بها انتهى فهو قد كما ترى اثر في الأصل  
 المدد مع حكمه حصه و اعلم به عند العقلاء و على هذا الأصل اصبق علم الاسلام  
 و عتروا عنه بالاستصحاب و بموجب الدليل وقد حققنا في الأصول بما لا مزيد عليه  
 و يشنا ان جمعية الاستصحاب على خلاف ما عليه الأصحاب

والجواب ان انقوم و قدس الله امرهم لما عمو و صبح لأصل في الاعمال  
 للأربعة المعروفة تكلفوا في تطبيقه في حكم علم بوجود نفس شيء مد شيء قد



القاعدة فلما عرفت من أنها لا تجري في جميع موارد التمسك بهذا لأصل حدث أن  
 استك في الأحوال الآتية لا يقع بالدليل المعترض لهذا فإما العقد أو الواعد  
 أو الاستصحاب فله عرفت أيضاً من جهة واحدة في جميع المقدمات مع أن  
 مدونه بغير أنهم كفواهم الأصل الملزوم والأصل الملزوم لا تساعد عليه وقد فسره به  
 الفصل فثبتت في التذكير وسعة غيره ، وأما المذهب فإن يريد منه طاهر من  
 المناهدين فله ولا يرضى له ليس لا مجرد حصول الأثر وإنما الاستدانة فلا والله  
 أن هذا مع جمع مع مذهب الشارع ومع العلم به إلا جازحه إلى حرمانه منهم اللهم  
 الآ أن يقال أن الأوصاء على الطريق المتعارف مجرد ولكن في أحوال المتعارف وتميزه  
 عن غيره وإن أريد منه ظاهر حال العقد فله أن العقد إنما يعنى النقاء لولا الرابع  
 فظاهر حله النقاء لا الملزوم لأن كل أن الأوصاء النقاء بعد إقراره يورث الظن  
 بالنقاء حتى مع احتمال الشك وليس المرص من الروم الآ عدم تأثير شيء في دفعه  
 وحينئذ فثبت أن الأوصاء مع هذا الشارع فله مع عدم مساعدته عليه أنه  
 يستلزم من أصل أدلة الجواز مع هذا الأصل فثبت أن أريد أن الأصل في العقود  
 الملزوم وطلبت بحق الشيء ، لأصل فله أن الأصل من الأفراد حذر لما كان حذر  
 المجلس وغيره وعند الأنواع وطلبت وطلبت لا ليس على غيره ، وكيف كان  
 واستدلوا بالأصل المذهب ، ووجهه منها قوله تعالى في سورة المائدة : يا أيها الذين آمنوا  
 أوفوا بالعقود ، وللمهتة حقيقة يتحقق بها أن

منها أن " وفيه إطلاق ما يسعى أن يتحقق على شيء عديم وعدم قصوره منه  
 ومنه وفيه الكيل والورس فله عن عن اصطفاها على ما قصد استعماله بها  
 من المعادير وبقائه محض واستيفاء الكيل عبارة عن جمعه وفيه للمستوفى قصد  
 منه واعتدله والإبقاء عبارة عن حملته وإبقاء غير الموفى وهذا الاختلاف على القاعدة  
 لأن الأول مقتضى الاستعمل والثاني مقتضى الإبقاء ، والله تعالى إداك ، أوفوا  
 على الدين يستوفون وإداك لوهم أو ورهم يحسرون ، وقول تعالى " أوفوا بالكيل  
 والميزان ولا تمسوا السبل شيئ منهم " وقد يوافق الأبناء الوفاء قول الله تعالى " أوفوا

مَعْدِي أَوْفِ عَهْدِكُمْ وَالْمَعْمَلُ كَالْأَفْعَالِ قَالَ اللَّهُ لَهُ نَبِيٌّ مِنْ كَالٍ رَمَدٍ أَحْيَوَهُ اللَّهُ نَارَ  
زَيْمَتَهَا نَوْبٌ إِلَيْهِمْ أَعْمَالُهُمْ فِيهَا

وقوله ثم لم يزلوا و ابراهيم الذي وقى ، اي وقى سهام الاسلام امتحن ، مدح الله  
فهرم عنه ، صبر على عذاب قومه و حتى قصص على مصعب بعد وقى عذرها امر به  
اي بلغ به حدة المودة به و الله و من هذا مكنتي الاسيافاء عن الاخذ به و  
لا يزل عن الاعضاء كذا في المطبوعات كذا به عن المصنوع عند الشرح فكان كذا فيها  
وفي الآخر ولم يقصر عنهم عن صاحبه لعله عنه و منه الحديث المحرر يشهد لمن  
استلمه المطبوعات انما يكنتي عن الحق ، موافق و اموتى كذا به عن الامانة وقص  
الروح حيث انما كانت به ربه والودع ، العهد كذا به عن السلام معه ، كان لموقى  
مع ، العهد حدة و العذر عذرة عن التسليم عنه فكان العهد حمل به ، المودة و ينقص  
العذر ، العذر و ينقص صدق الودع ، العهد لا مطلق ، ثابت و يعرف انه قد يقابل المحسن و  
الاحسان مع ان الودع في جميع الموارد بمعنى واحد سواء في ذلك المحرر و الاقول  
و الفعل و الفعل و الاستعمال و المصلحة و ان احتج لمعنى ، اختلاف المصنوع ، و  
انما به الذي هو معنى الموقى و الموافقة التي هي الموافقة و الامم الذي هو معنى الابهاء  
و الودع ، العهد الذي هو صدق العذر معاني متداخلة لكن الموضوع له هو الجامع كما  
لا يخفى و به حقا ، يظهر ان الودع كما يقوم به من قدم به العهد فقد لا يقوم به بل  
انما يقوم بعينه و انما تكاليفه هو لا معنى لوقى لمولى به بل انما الواقف بها العهد  
و انما اقامه حرود لله تعالى الذي هو عهد و عدم نقصها و العندى عهد عذرة عن الاعذار  
بها و العمل عليها .

و بما حققنا من أن قوله تعالى أو أقروا بعدي أوفى بعهديكم معها والله تعالى  
أعلم عملوا بها أردته منكم ولا بعدوا حدودي أعطكم ما أردتم مني لا ما قيل من  
أن معناه أو أقروا بما ضمنتم أوفى بما ضمن لك من الحق والمهد سبق الذكر وهو  
الجامع بين جميع موارد الاستعمال من النسي و الأمن و لدقة و رغبة الحرمة و  
الوصية و غيرها والعقد جعل الشيء ذا عدة و هي الدخلة اعتبار معها في العارية

مكة . و مكشئ . عن العوضات و العوامين لأدّ ثمة كثيراً إلى الاشكال و العموم و صعوبة الأمر و عن ارتباط بين الشئيين مطلقاً سواء جمع الشئ و الأحكام أم لا حيث إنّه و سببه إليه و معبر عنه شئها كالخمر اعتبر عنه بالعقد ولا يقتصر في أصل معناه لأحكام من عهد لأصبح عهد للعمل عقد حقيقة مع معناه الأحكام فيه و كذا عقود الأضامع و هي مفصل و شئها لا يحد عن سائر الأجزاء لا اختصاص أمرها استحكام كعقود القصب بل الأمر فيه للمكس . عهد القلب على الأمر كدانة عن الأثرام به . المرم عنه فكان للمس ته عهد حينئذ عقده كعقود الجمل و القصب و ليس المداط هما شدة الأثرام .

وهي الشكاح ثلث عهد

في الأثرام ارتوحي . برتوحيته و هو عهد محصور و امتلأ العقد عليه الأول و القصب معقوداً به و حور . له في القصب شدة العهد لا لتحقيق شدة الأحكام لا يرى أن الاعتقاد بتصف القوة و الصفات و إذا الاعتد به تركه أن ما يعقد القلب عليه من الأثر و العقود و الأبقاد و المرم على الأثر و اسمه و عمره

و مهم الحجة شراسة على لاشه فكان تصد الجلس العهد سمها أولاً و علقه الشكاح و به قوامه . هو لأن ائترتب على الأثناء عقدها و معقود بالعقود الأولى القصب كن من الارتوحي و لاشته حن كن مهمها و لأول عقدتان متقابلتان و الثانية عهد ر طه بين الجلس فمحله مجموع الطرفين و محله الأول أمر واحد كعقود الأصابع و القصب

و مهم تأكيد الشكاح و ناه لو تنفق ككيد الأوامر المتواهي الأثرامية و ظهر . حقه أن طلاق لعقد على عهد القصب صعوبة حيث أنه شئها ما في القصب العقد و إطلاؤه على الرط و التوثيق به محذور من تكرار سبب و اردة المسبب و إكدا به و مهم أن الجمع المحلّي . للام إنّه يعيد العموم حيث لا عهد أن الأمر يحتتمل إردته . خصوصاً به محذور تحقيق ما يحتمل إردته منه يجمع من بدالة على العموم لأن التحقيق أنه أم يوضع ادك كداير التراكيب التي لا وضع لها إنما ذلك

من جهة قصد الإشارة للمعنى والاعتناء بتمام لأقرب حديث من المعنى ليس من أدراكها  
 فردم أو الفرد المعنى لما كان الجمعية فمعنى جمع لأقرب حديث أن المعنى لا يستوي إلا ما  
 الوجوه والمفروض استواء عدداً آخر فمعنى فرد واحد في مقام ما يكون مسته إلى الجمع  
 كمسألة تمام لأفراد ما يكون مفهوماً كمعنى ويستخدم بجمع يدل على أنه يصرف إليه  
 وتوصيح لمريم أن الجمع مرتك من اسم وحرف أو عارضة، هيئة، والأحرار  
 إنه يدل على أن الطائفة مردد من حيث الحقيقة في ضمن أكثر من فردين وحكم  
 إنه يتعلق بالمعنى المدلول عليه بالمفرد على نحو حديث هذه الخصوصية معنى إلى  
 غير مقصود إلا أنها اسماء، للمقصود بالمعنى والجمع هو المعنى في الفرد، وإنما  
 لا بد من تحقيق بلحاح في الجمع لم يكن في المفرد وهذا هو السر في كون دلالة  
 الجمع على الآحاد مدالة، وكون دلالة الجمع المحلى على الآحاد دلالة، وأنه ليس  
 راجع إلا لأن المراد به الجمعية من العدد وهو، وهو الآتين من حيث في اسم الجمع  
 مستغلاً كقسط الجماعة ونحو المجتمع من حيث هو كذلك معنى، حيث لا بد من اجتماع  
 وحكم الحكم في التعمد، إنما يتم، لأنه أم عارضة الأمر، إنما كل يصدق على الواحد  
 لا ينسب على أنه واحد، وهو معنى الكثرة والاشتراط، الحكم كل متعدد  
 عن لا ينسب شر الحرف ولهية إلى راجع على، وهو معنى الآتية بمعنى، لا بد  
 راجع الطائفة في ضمن أكثر من فردين لا الجمعية مدحوة في ضمن أكثر من فردين  
 ونفس في الحكم لا في الموضوع، ليس هو في الآتية والاستلال في المقام معصراً  
 في ذلك من عدم وجود الفرق وتحقيق الآلية ويدل وضع الحروف مقام آخر،  
 ويتم تحقيقاً لم، وجه قدح، وح الواحد، لا ينسب في عموم الجمع من غير  
 حاجة إلى، تكلفه ون الاستلال كل فرد من الجمع، الحكم ليس من جهة الاستلاح  
 وإن أفراد الجمع والمفرد سواء على المقام، وهذه الأثر، الحكم في المفرد على الجمعية لا  
 بشرط، وفي الجمع بشرط التحقيق في ضمن أكثر من فردين لا أقول أنه ينسب في الجمع  
 اجتماع الأفراد في الحكم، بعد ثبوته لا أكثر من فردين في الجمعية لا ترى أن قواه  
 تعالى، إنما صدقاً للفراد، العموم ومع ذلك لا يسهل ومدة وجوب التوزيع حيث أن

الثابت دلالة إنَّما هو كقول كل فقير فقير مصرى، لفر كوة مثل سبل الله و المطاوعة و مثله قول موسى اعطوا ثلث على له فقراء أو فقراء البلد فلا يجب التبع بل ولا الجمع إلى لثمة ففهم و عسى هذا من نفس الجمع و أمّا التام ان حجة علمه فاقه و صعب للإشارة إلى ما رده من ادخوله من العموم، تستلزم التبيين و هو في تعريف الجنس يكون الصيغة معهودة في الأدوار و العهد الدعى أصلاً بمعهودية الطائفة والآن في السوق اشهر إلى فرد من الطائفة المعهوده معلومة بخلاف الجرحى و من معرفة الطائفة لا على و معروف و هذا جرحه عن امرئ بالام الجنس

و قد استعراى فكان عهد الجرحى لا اعم منه من هو اخصى من سب المعنى و هو مع ذلك تمتدح الطائفة لان كان انه لملاحظه حاد جمع ابناء القرية لا استند من التام لا الاشارة إلى طائفة ساءة، بل من العهد في لادع و رافقت القرية على عترة الوحد من العهد الدعى لانه لا يرب إلى ذلك و الذي يستعمل به إلى معروف و العهد الجرحى لا يرب إلا إلى هذا على رافقت على ذلك ولكن شيء من الامام المذكور لا يحصله الجمع فتعيش فيه العهد لاستعراى حيث ان الحكم على طائفة شدة وجود في ضمن الآخر من و من مع تعينه و كونه معهودا كما هو مقتضى الاشياء و معروف ان شيئاً من وجود العهد لا يتفقن مكان الجمعيته إذ لاستعراى في اذهن في مقدم من المقدمات تساوي جنس ارادة بعض جنس الاحمال اداة الاستعراى فصر عن ودة العموم و تمام كان موضوعه حتى لا يندج فيه ذلك و منها ان طائفة من العهد الذي يحصله المانكلم موضوع لحكمه هو العهد بيه و بين مخاطبه لا ما بين المخاطب و شخص آخر .

إذ عره هذا كله علم ان لايه الشرعيه لا يندج على ما يستدلون له بها بوجه من الوجود بل لا اشارة فيها اليه ولا استلزام منها بوجه لا يصلح الحديث بل لا يمكن ان يكون ما دعه جمع مراداً من الآية الشريفة

أما عدم الدلالة فلوخوه (الاول) ما اشار اليه آية الله في السبق و لمراميه من المحتلف بعد ما نقى الاحتجاج للزوم بقوله تعالى و هو بالمعقود قوله و الجواب لقول

موجب على "أولاً" بالعقد العمل بمقتضاه وإن كان لأمرًا كان الوقت به العمل بمقتضاه  
على سبيل المروم وبكل حال حاشا أن يكون "العمل بمقتضاه" على سبيل الجوار انتهى  
وبوصفه أن "الحكم بالعلم بمقتضاه" لا يعقل تغيير الموضوع "الحكم  
وإلا لم تقدم شيء على غيره" عرف أن الوقت العمل بمقتضاه والعقد  
خلافه والجوار عداً به. بموجب العمل بالإجمال والكموم خلافاً من المعلوم وجوب  
القيام بمقتضى العقد العذر "فإنه" فكيف أن "تدقيق لاوله إلى العقود  
الآن لا يبدى وجوب العمل بمقتضاه" ثم يفسح فضاء الجوار في الحاشية وحوار  
المسألة في الأمانة وعره و"عمل بمقتضاه" على سبيل المروم أي بحيث لا يمكن  
أن يكون "بما سبيل الجوار قد يحد" أن العمل بمقتضاه يقتصر العقد على  
سبيل الجوار أي "بما يمكن أن يحد موضوعه" فلهذا

و بالحكمة تعرض له صل قدس سره الاشياء إلى رت وجوب أو لا اتم من  
الكرام والمخوار به انما مع الجوار . ثم حكيم لا اتم بل موضوع و مدونة قاصرة  
عن اورد الكرم فظهر ان ما له دعا له من جهة الله عن مراده وسرداد هذا انما  
يعتبر في وجوب الوجود لا يدل على وجوب الافة بل مع جود الافة  
ثم لا تعرض بين اذاته الجوار و الافة الشرعية و ورت الافة على عدم فهو المسح  
بعرض مع الفة الجوار و بمسئلهم ان وجوب المعنى مع عدم شرده في ارومه و اصحة  
المعنى المحلى في الافة الشرعية لا يتم إلا غير حقيقة وديم  
انتمى ان أو لا وكان معنى الافة فكونه واحد يدل على عدم وجود الافة .

لأن أهمي في المذاهب لا يقتضي الفساد لو سلم كون وجوده لا يفتقر إلى غيره من جهة أخرى عن  
حقيقته 'مسح' وإلا فلا مراد صحيح فتأمل. ثم كما جئنا على عدم بطلان دعوى أن 'تعلق  
التكليف بالعدم' وعدم المسح 'مسح' على 'تعمد' و'مكلف' و'مسح' و'وجود' لا يفتقر  
إلى 'مسح' التامات تتعلق التكليف به.

اشانت سہل ہندو مت میں بتدیکھم ای محاطہ و ایت من عہد ہندو ایت من  
حندہ ای ہندو ایت دین نہیں مہد و ایت دین نہیں مہد و ایت دین نہیں



الأوامر و لو اهي وما بين الاثنين في العقود اخترافة و طاهر امر المولى عند ما أوفى  
العهد هو وفاء بما عهد اليه مولا بل طاهر الفصية مطلقا هو العهد بين المتكلم  
و المصطفى و تصرف اسعد لا ينفى عموم الجمع و المعنى و لعن عبدالله تعالى أوفوا  
ما عهدت اليكم من الشرع اصولاً و فروعاً و لا تنقضوا تلك العهود من بعد توكيدها  
و قد فسره به في ( الكشاف ) حدث في الطاهر أنها عقود لله عليهم في دينه من تحيل  
حلاله و تحريم حرامه و به كلام قدّم محملاً ثم عقب التفصيل و هو قوله تعالى و احلت  
لكم انتهى

و عن ( ابن عباس ) هو حلال و حرم و ما فرض و حدث في القرآن كله فلا سجدوا  
فيه و لا تسكنوا و قواه ( من الاسلام قدّم ) فيه يأتي من كلامه و يؤيد هذا المعنى  
هو

منها ما اشار اليه في ( الكشاف ) من وسط ما عهد به لكونه تفصيلاً له و اما  
على غير هذا التفسير فلا يراد بين المتكلمين و هو من الشاعة يمكن

و مهم ما اشار اليه ( من الاسلام قدّم سره ) و هو قوله تعالى و الذين ينقضون  
عهود الله من بعد ميثاقه الى قوله و سوء النذر

ومنها كونها من سورة مدّنة وهي على ما قاله ربّ في آخر عهد النبي ﷺ  
او بعد جمع لم يردت به عهد لله الى العهد من الاسلام و الامان و الصدقات  
ومنها ان لمواعظ و الامر باليمن و الثبات عليه في القرآن اكثر فهو في هذا  
المعنى اظهر

ومنها خطبات المؤمنين بذلك و به يشعر بكفاية الايمان في اوفى من غير حاجة  
في هذا الامر كقول المنعم بن عبد الله بن عيسى

و مهم تعلق الحكم على العهد فان كون العقود لمعرفة عقداً انما هو باعتبار  
ما يترتب عليها من الرضا بين المتكلمين لا باعتبار التوثيق و بهذا نعم العقود الادبية التي  
لا تنوهم فيها جهة وثيق و من اطلاق العقد عليها ليس بمجرد اصطلاح من يتقاه بل  
هي في عرف و اللغة عقود قطعاً كالبيع مع ان الروم ليس يوثقوا في العهد بل انما هو

قوة وشبه في العقود الواقعة على الضلع الرابطة بينهما فمحل العهد هو نفس العهد  
و توثيقه بأكده فهو صفة لوصف العهد والعقد صفة في الضلع وكونه بحيث لا يمكن  
المعركة ، المروم ليس من توثيق العهد في شيء فكون المروم به عقداً له دخل في الحكم  
من جهة التوثيق والتأكيد كما أنه تعالى يقول إن هذه اليهود امؤكدة مستعينة عن التأكيد  
و الوعد في معنها لكم على القيام بها .

و منها ما عرف من نقل التفسير ، عن ( ابن عباس ) و ارتضاء المفسر من له  
و اعاد في تفسير ( علي بن ابراهيم ) عن ( الصادق عليه السلام ) من ان المراد بها  
العهود فلا ينافي ذلك بل يوافقه و يؤيده لما عرف من ان العهد له اطلاقات اعتبارات  
مختلفة ، والامر ، الوفاء ، لا يلازم ارادة العهود اموافقه ، اما خصوصية العهد في الرواية  
الشريعة ، كنه عمه ، و ليست بحدود ما بها

الرابع ان الافة لشريعة مفسرة بان المراد به اليهود العشرة التي حدها النبي  
عليه السلام لعلاقة امير المؤمنين عليه السلام مع القمي عن الجوزي <sup>(عليه السلام)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله عقد  
عليهم نعتي <sup>(عليه السلام)</sup> ، العلاقة في عشرة مواعيد لم ير الله تعالى و بانها الدين "موا او فوا  
، لعقود ، التي عقدت عليكم لأمير المؤمنين عليه السلام وليس به سواه التأويل بل الظاهر  
منه بيان التمريض بل هو صريحه ، ولا يقدح فيه عدم ارساطه ، بعدها لم يك حقه في  
كشف الاستدلال من امكان التعريف بل وقوعه فعلى هذا يؤيد هذا المفسر عدم الارتداد  
فتدبر

الخامس ان الجمع المحلى على ما عرفتم ان يوسع للعموم و انما يفهمه حيث لم  
يحتمل ارادة شيء عند احتمال ارادة الاسراف و حصاره ، عن ( ابن عباس ) و ما في  
تفسير القمي يكفى في عدم ظهور الآية فيما رموه فلا فرق من الاجمل القادح في  
الاستدلال و اما عدم الصلوح فلا ان ارادة خصوص العقود بثة بلة للايقاعات ، ينهي الفساد  
وارادة مطلق العقود الشامل للاحكام الشرعية التي هي العقود الالبية والعقود المعمودة  
استعمال للفظ في اكثر من معنى واحد حيث ان وفاء العهد بحكام ، طولى و ما عهد اليه  
كذبة عن امثال احكامه ، و وفاءه بعهد نفسه عبارة عن القيام بمقتضاه و هما معنيان

متعبران واعتما الجامع وهو مطلق الوفاء مطلق العهد من الاعلاط حيث ان الاشتراك  
 اسم هو في اللفظ لا في المعنى لا أقول ان العهد ليس مشتركاً معنوياً بين عهد المولى الى  
 العهد وعهد نفسه ولا ان الوفاء ليس عذراً عن مطاق الطفاق . بمعنى ان يطبق  
 الشيء عليه الجامع بين الوفاء بعهد المولى وعهد النفس ولا ان الوفاء بالعهد وصفاً  
 عليه حتى يذهب المعنى ، اختلاف الوضع بل أقول ان الخصوصيات منجوزة لأعماله  
 في هذه الاستحالات ، فمثلاً الاوامر والنواهي إنما يراد من وفاء العهد ، وهو لا يلاحظ  
 كون العهد سراً و ناهياً و كون العمل به وطبيعته للمعذور والصحة والاروم إنما  
 يستتر عن ملاحظ كون العهد بين المتعاقدين وكون متعقده ، لا ملاحظ الوصية المستنبطة والآثار  
 السكوتية ، فإذا كان الخصوصيات منجوزة في الاستعمال ، فمعنى ارادة المتعاقدين ان لا جامع  
 بين الخصوصيتين و مجرد وجود الجامع غير محدد

والمحملة حكمه ، لا جامع بين قولك اطعوا الله ورسوله وبين قولك الاصل في العقود  
 الصحة والاروم فكذلك بين ما ينكح به عنهما بالنكاح المصدم وعليك بالتأمل التام  
 من المراد لا يكاد يصح الا للواحد من العلماء الاعلام ان النظر المبدئي يقتضي وجود  
 الجامع ، ضرورة والله الموفق ، هذا محتمل القول في عدم الدلالة وعدم الصلوح

وام المرحلة الثالثة وهو استحالة راد الصحة والاروم من الآية الشريفة فالان  
 لعقد على ما عرفت إنما يطلق على مثل السع لكونه راداً بين الحبلين والنكاح هو الرابطة  
 بين الزوجين المحصل بالاثباتين وعقدته هو لدى به الارسان كما في الحبلين المرتبطتين  
 و لا إنشاء العقد بين سبب لمحصلها و الصيغة آلة للاشياء ولعقد يطلق ابتداء على ذلك  
 لربط تشبيهاً له بما يحصل بعقد الحبلين فبه عقد حقيقة ، بالمعنى الاسمي المحصل من  
 المصدر والاشياء انما يطلق عليهما العقد من جهة كونهما سبباً له و الصيغة لكونها آلة  
 له و لنكاح في قوله **عَلَيْهِمَا** ( النكاح ستمي ) و السع في قوله تعالى : احل الله البيع .  
 مثلاً عبارة عن مس الرابطة المخصوص و من هذا تبين ان العقود العارضة والاروم  
 في إطلاق العقد عليها عرفاً و لغة على سبب واحد ومن دعوى خروج العقود لادنية لا ينعى

الزوم بحسب الذات عن العقود وسدد دشة عن توهم عدم تحقق الاستيناف فيما دون البيع وفرائه .

وان ترى ان اطلاق العقد على تمت العقود ليس بهذا الاعتبار بل بما هو باعتبار تحقق الرابطة المشتركة بينها والربط لا معنى للوفاء به ونقصه لانه كما تر الامور الواقعية من الاعتاريات والمناصبات لا قبل لترتيب آثارها عليها ووه لهذا الترتيب ان العقد في الآية الشريفة هو العهد الموثق وو د لتفسيره عن اهل الذكر عليه السلام ورا لم يكن البيع وما عاه عهداً بالتقريب استقام لم يصح لار دتوه عهداً اذا كان المراد من الآية الشرع من الربط واما لو كان المراد لاشاء القائم لنفسه وروا ان امكن ان يستغنى كونه عهداً الا انه ليس موثقاً وعم احتلال العقد لخاصته به ليس مستنداً الى توثيقه بل ذات العقد مما يصعب احتلاله بحصوله في مثل البيع والا وشاء المداونة والتثبت في البيع والهبة على سب واحد

و «الحملة بقوة المدة وصعها لا يستند ان الى وثيق العهد وعدمه بل الى احتلال طبيعة المدة وفهم في الموثق على الاستدلال «لاية الشريعة ابرادات فاسدة منها ما يحصله ان الجمع المطلق «اللام وان كل عهداً للعموم لا ان وجوده ما يحصل الصارفة فادح في الموثق على امه لجهة فصلا عم بعض كونه قريبة وملك الآية في سورة ( المائدة ) وهي على ما ذكره المفسرون آخر السور المبرلة في اواخر عهد النبي صلى الله عليه وآله ولا شك ان قد برز لها قد علم من الشرع وجوب الوفاء لطرفة حمة عن العقود كالعقود الى بني الله سبحانه و بني عباده من الايمان به ورسوله وكتبه والانيان «الصلوة والصيام والحق والعماد وغيره من بعض العقود التي بني الناس بعضهم مع بعض كالبيع والكاح والاحارة والرهن وامثالها و تقدم طلب الوفاء تلك العقود يورث بعض لارادته من قوله او هو للعقد حصة او صلح فربة لا اذتم فلا يمكن التمسك باصالة الحقيقة في ارادة جميع الافراد من الجمع المحلي مصفاً الى ان قوله تعالى « احلت لكم بهمه الا نام » الى آخره تفصل لبعض العقود ايضاً كما مر في كلام بعض المفسرين وهذا ايضاً مما يصعب التحمل على العموم ، وايضاً ارادة العموم يستلزم الجمع من

التأسيس والتأكيد وهو غير جائز .

و فيه أولاً أن الجمع المطلق على ما عرفت ليس موضوعاً للعموم ولهذا لا يعيده بمجرد تحقق ما يصلح للإرادة وهو المقصود من العهد لعقتر استثنائه في اعادة العموم كما لا يحى على العبر

و ثانياً أن الفصل المذكور في الطواهر كالقصد من الثالث في عروض القاذح وقبح العرض في استناده الاستحسان ضعف وإن استجمله (شبهاً قده) والمتكفل بتحقيقه كشف الأسرار

و ثانياً أن القاذح على هذا المذهب سبق طائفة من العقود كالأوامر والنواهي فيتم المطلوب وإن لم يرد الأمر بالوفاء بها مع أن عدم الأمر بالوفاء بها ممنوع ولأمر بالوفاء والعهد الذي هو عين العهد غير الأمر بالوفاء بها وكذا العلم بصحة البيع من وجوه قوله تعالى «أحد الله أسع» ليس من عهد الأمر بالوفاء بالبيع في شيء

و مما مر في علمه مما يبلغ عشرة في عده الضعف و منتهى الوهن لا يحى شاعها على أصغر الطلبة وإظهار بعض ما فيه مما ينبغي إساءة الله تعالى

و مما مر محصله أن الحمل على العموم يستلزم الجمع بين التأسيس والتأكيد في استعمال واحد وهو كاستعمال المشترك في أكثر من معنى حكماً ومبنى

و فيه أن كون الحكم تأكيداً أو تأسيساً مما لا يراد من اللفظ لا يمكن أن يستعمل فيه لأهم أمر أن يستلزم من كون الحكم مسوقاً بمثله وأن تعمله الأثرى أن قولك أقم الصلوة المسوية بمثله لا يراد منه في الدفعين الأعمى واحد مع أن الأول تأسيس والثاني تأكيد وكذا الحال في امعردات ون قولك تريد أن لا يراد منه إلا ما يراد من قولك تريد فمعنى تريد شيء واحد ومعنى كونه تأسيساً عدم سبق مثله عليه ومعنى كونه تأكيداً كونه مسوقاً بمثله وهذا مما يلحقان الاستعمال فكيف يستعمل فيهما اللفظ فافهم .

و مما مر أن اعتبار الاستثاق في معنى العقد مما انفقوا عليه والمتفق منه هو اللزوم الشرعى فلا يمكن لتمسك بالاية الألفى الشرطة والمناعية في العقود

اللزامة وأصله عدم معصية عنه ولو قل بكفاية التوثيق العرفي فلا يسعهم أصلاً لأنهم يريدون اثبات لزوم مثل قول المتعاقدين عاودت فرسى مع برك من الموح وقلت المداومة من القابل لو لم نقل بكونه بيعاً ومثل ايحب سقط حق الرجوع بعوض أو صلحه لو لم يدرجه في عموم الصالح ومثال ذلك وحسن لا يسلم التوثيق في أمثال ذلك عرفاً لولا لزوم الشرعي بل هو من العهد وتوثيقه وحيداً عنه عقداً إنما يكون اقتراح امرأ آخر معه يوجب توثيقه شرعاً أو عرفاً وضع التوثيق الشرعي لا احتياج إلى التمسك بالآية لا يثبتهم أن سوء المتعاقدين وقصد عدم الرجوع تكسبهم بلفظ قاصداً منه لبقاء على مقتضى العقد لا يكون توثيقاً له لأن ذلك هو العهد أدع لا يقصد فيه الأبدان به السنة ليس عهداً فموصول التوثيق يحتاج إلى امر آخر وعلى استبدال اثبات التوثيق عرفاً

وفيه أولاً أن اعتبار الاستثناء الشرعي في العهد واضح الفساد على تقدير إرادته مثل البيع لأن عدم صلوح العقد للفسخ يحكم الشارع عهد من الشرع وحكم من أحكامه ومن العهد عهد بين المتعاقدين ولا يصير العهد موثقاً إلا من صاحبه ومنع الغير من حله لا يجعله موثقاً ومن انضمام عهد من شخص إلى عهد من آخر لا يغيره ولا يجعله شديداً بعدد كل منهما

وبعد فحرى توثيق العهد ضرورة عن شدة اهتمام الله به كعهده الله تعالى إلى نبي آدم أن لا يصدوا الشيطان وعهده تعالى إليهم أن يقيموا الصلوة وأما لو لم يكن من العهد موثق فلا يسع في توثيقه انضمام عهد موثق إليه من غير العهد الأخرى أنه لو صدر الولد أمثال أمر والده في أوامره المندوبة وجب عليه أمثالها شرعاً ومع ذلك لا يصير عهد الوالد موثقاً

وبالحمله فرق بين عدم يعود الفسخ بحكم الشارع مع صلوح العقد في بعض الحالات لعدم توثيقه وبين كونه بحيث لا يفسخ لكونه بحيث لا يتطرق إليه الفسخ وهذه الحيثية توثيق في العهد هذا سواء على السرل والمباشرة والاعدم انصلوح للاستحلال ليس من توثيق العهد في شيء كما سيوضحه انشاء الله تعالى



و ثانياً ان عدم تحقق التوثيق لم يرد في مثل عذوبة فرسى مع شرك مسموع فان  
المعاوضة من حيث هي مستتية على اللزوم عفا وكذا الاسقاط «لهوس و صلح حق  
الرجوع و امثالهما و المطاط نوع المعاملة فتدبر

وثالثاً ان ما حمله من العروغ غير مصرح على الاصل المربود لان عذوبة فرسى  
مع شرك ان كان القبول فيه كالايحسب بحيث يكون كل من الموحب و القابل موحياً  
من جهة و فداً من اخرى كان صلحاً و الا كان سراً

و عبارة اخرى لو كان كل من العرس و القرى نظر المتعاملين في عرس الآخر  
فيكون مراكباً من اثنتين مستقابلين فلا يسمى الموحب من القابل وان اشتمل صورة على  
الايحسب و القبول كان صلحاً و ان كان احدهما مقصوداً «الذات للمتعاملين و الآخر  
بالتمتع كان بيعاً .

الآثرى ان ابيع لغير عرصه فقه الى المشتري والمشتري عرصه بملكه على الوجه  
المخصوص فصحة هذه المعاملة و لرومها مه لا اشكال فيه و ليست معاملة مستقلة قطعاً  
فان اعتبار المعاملات ليس باحتلال العبارات و من اراد توصيح الجدل فعليه برسالتي  
المعمولة في الصلح فقد تكفل بحمد الله به لي لكشف الاستار عن وجه الاسرار

و رابعاً انه لا توثيق اعظم من داء المتعديين و قد ذهب عدم الرجوع بل لا معنى  
لتوثيق العهد في المقام الأدلث على ما هو مرامهم فقلوه ولا يسوهم ان «داء المتعاهدين الح  
فيه مالا يحصى

و من العجب قوله بعد ذلك ان ذلك هو العهد الح فان نفس العهد غير النماء  
على عدم الرجوع عنه و عدم حله المعروف من تحقيقه و لا يبق مع الصعري وقهم

و منها ان للعهد معنى متكرر كالوصية و الامر و الصداق و اليقين و غير ذلك  
وشيء منها لا يصدق على ما هم يصدون اثبات لروم او صحته في المباحث الفقهية ولوسلما  
ان للعهد معنى يلائم ذلك ايضاً و اراد ذلك المعنى من العهد الذي هو معنى العقد في الآية  
غير معلوم بل لا سبيل الى اثباته فيمكن ان يكون المراد من العقود الوصايا «الالهية الموثقة  
اي المشددة في ثبوتها اي التكاليف اللازمة و فيها وصايا منه سبحانه الى عباده كما ررد في

الآيات المتكثرة كقوله سبحانه «ووصيناك بالدين» و«ذلك ما وصيناك به آدم وحواء» (١) إلى غير ذلك ويمكن أن يكون المراد به مطلق الوصايا ويمكن أن يكون منها الأوامر والأيمان والعهود والعهود اثبات كون المراد من اليهود المخدرة هي معنى العقود والآية معنى يصدق على مثل «وصيت فرسي» بترك أمر مشكوك جنداً وبتوهم ذلك لا يصح الاستدلال بالآية فيما هم بسوء

وفيه أن معنى الاستدلال على عمومية الجمع المطلق وأن العهد مشترك معوى بين موارد إطلاقه ومن المعلوم أنه ليس مشتركاً بلفظ ولدى يظهر منه أنه توهم من علماء اليهود تلك المعاني للعهد أنها معاني متغيرة وهو معلوم بالصدق أن أثر ما يذكره اليهوديون مصاديق للمعنى الحقيقي أو معاني متغيرة أو كناية كما لا يخفى على من له خبرة بعمق المناقشة في المعلوم وجه وجه قد حققناه

وهذا أن معنى لعقد لغة الجمع بين الشئين بحيث يفسر الانفصال بينهما والمراد في الآية معناه المعاري فينبغي دائرة الكلام ومعنى العقد في التمسك بالآية كما لا يخفى.

وفيه أن الأمر بالوفاء قريب من إرادة اليهود وقد ورد في التفسير بما في صحيفته (أن سنان) المروية عن أبي عبد الله عليه السلام ولا بد من اعتبار الاستيثاق فيها بتحقيق العلاقة المصطفوية

وهذا حقيقة ظهر بعض من فيه أدلة (شيخنا قدس سره) حيث قال بعد ما ذكر الآية الشريفة والمراد بالعقد مطلق العهد كما فسره في صحيفته (أن سنان) المروية في تفسير (علي بن إبراهيم) أو ما سمي عقداً لغة وعرفاً والمراد بوجوب الوفاء بالعمل بما اقتضاه العهد في نفسه بحسب دلالاته الباطنية نظير الوفاء بالنذر وإدراك العقد مثلاً على تملك العقد ماله من غيره وحب العمل بما يقتضيه التملك من ترتيب آثاره مذكاة ذلك الغير له في حقه من بده غير رضاه والتصرف فيه كذلك نفس مقتضى ذلك العهد فهو حرام فإذا حرم باطلاق الآية جميع ما يكون نقضاً لمضمون العقد ومنها التصرفات النافعة بعد فتح المنصرف من دون رضى صاحبه كل هذا لا يعم ما يؤول إليه الروم العقد

عدم انعكاسه بمجرد فتح أحدهما فيستدل بالحكم الكللي على الحكم الوصفي  
أعني قصد الفسخ من أحدهما غير رضى الآخر وهو معنى اللزوم بل قد حقق في الأصول  
أن المعنى بالحكم الوصفي إلا ما شرع من الحكم التكليفي وما ذكره «ظهر ضعف  
ما قيل من أن معنى وجوب الوفاء، لفقد العمل به، بقضيه من لزوم حوار فلا يتم  
الاستدلال به على اللزوم».

توضيح الضعف أن اللزوم والمعور من الأحكام الشرعية لفقد وليس من مقتضيات  
العقد في نفسه مع قطع النظر عن حكم لشرع به هذا المعنى أعني وجوب الوفاء بها  
يعتضده العقد في نفسه بصير دلالة الآية حكماً شرعياً للعقد - وبما للزوم  
والضعف من ذلك ما نشأ من عدم العطف لوحه دلالة الآية على اللزوم مع الاعتراض  
بعدم الدلالة لمتانها المشهور وهو أن المفهوم من الآية عرفاً حكماً تكليفي و  
وصفي وقد عرفت أن ليس المقصود - من الأحكام واحد تكديهي يستلزم حكماً وصفاً  
انتهى

وهو المصدر موطن كثيرة تشير إلى بعضهم على سبيل الإيجاز  
منهم قوله والمراد بالعقد أي قوله والمراد بوجوب الوفاء فإن مقابلة هاتين الصبيحة  
مع ما في اللغة والعرف لا يحصل له لأن العهد ليس معنى شرعياً للعقد وليس أحسن  
مطلقاً منه أصلاً كما أنه ليس ثانوياً في الآية وإنما تكلمت الرواية بتوضيح المعنى  
العرفي حيث أن المعنى الحقيقي على ما عرفت غير مراده حرم والمعارف متعددة  
والمعنيين والمقام بقرينة تعلق الأمر بالوفاء به هو العهد لما عرفت من أن العقد ليس  
له معنى يصبح لذلك إلا العهد والعهد إنما يكون معنى للعقد إذا شابه في التوثيق والرواية  
وإن حلت عن التعرض للعلاقة لا أن اعتد به وصحة ولمحتج إلى البيان أنه هو  
نعيين نوع المعنى وأما مثل تلك الخصوصية فلو صدقها عينة عنه فلا تدل الرواية إلا  
على ما فهمه منها الفقهاء والمفسرون ويساعد عليه العرف والنية وأنه قدس سره  
وعلم أن الرواية تدل على أن المراد بها العهود مطلقاً وأن لم تشمل على التوثيق وهو

من الوهن بمكان .

و منها قوله والمراد بوجوب الوفاء الخ

من ما اورد من ان المراد العموم بما قصد العقد في نفسه بحسب دلالة اللفظية  
 نظير الوفاء المند مع ما فيه من ان المردء باللفظ لا معنى له وليس الاخذ بالمعنى  
 وفاء اللفظ انما هو عرغه عليه بمكان من الصعق والسوء لان البيع مثلاً لا يشمل على  
 الارام بفعل كالمند حتى لا لا يرد لان المانع اما يعقد فله على تبديل المبيع الثمن  
 والمشتري يعقد فله على الاستدلال وامرهم به انه هو للمدلة المترتبة عليه الاحكام  
 الوضعية لا الاعمال الاحبارية المستعققة بها الاحكام التنكسية وان شئت قلت ليس البيع  
 الا انشاء بملاك المصنوع ولا فرق بين المبيع وغيره الا في اعتبار المصنع منه الى  
 المشتري دون غيره واما حرمة الحيازة بين المشتري والمبيع فليس فيها شرع سواء  
 من حيث على كل واحد منكم كذا من ماله فوجوب ترتيب آثار الملك من حرمة  
 لاحد من المبيع والمصرف فيه كذا من ماله فوجوب ترتيب آثار الملك من حرمة  
 كذا من ماله من البيع او الميراث او العيادة ونسب بوجه هذا التنكس الى المبيع من  
 جهة لزامه استدل به او بالعمل به يترتب عنها من الاحكام التنكسية بل انما هو من  
 جهة حقوق الملكية مع ان استمرار الارام والمطالبة بالارام به مثال ما يترتب عليها من  
 الاحكام التنكسية مما كنده العذر ولو جاز ان يرد المبيع عزم المبيع على نصب  
 المصنع من المشتري وعدم مساقاةه للبيع فاحده من بينه غير رضاء ليس نقضاً لمقتضى  
 الارام والملكية فلا دلالة للمالاية على حرمة ولو سلم دلالة امة اذن على وجوب  
 ترتيب آثار الملك على المبيع مداه العقد باقياً ضرورياً توقف الحكم على الموضوع و  
 المعاول على العلة .

والدليل المثلث للحكم لا يصلح لان يتعرض لشوب العلة والموضوع مع ان  
 المتعاقدين لا يلزم من عدم ترتيب آثار الفسخ عليه حب العقد بالضرورة ووجوب الوفاء  
 فرع العهد .

و المحذور ان الآية لا تصلح لان يتعرض للفسخ من حكم بوجوب ترتيب آثار

الملكية بعده أيضاً حيث أن الوفاء بالعهد يدور مداره وليس ترتيب آثار الفسخ عليه من المفسد والعذر في شيء فلا أثر للمتعاقدين بترتيب آثار العهد بعد الفسخ .

وتنبيه : ما حققناه ما في قوله : حرم إطلاق الآية جمع ما يكون نقصاً المحذور من التصرفات الواقعة بعد فسخ المحذور من دون وصاية حمة إنما تكون نقصاً لو لم يؤثر الفسخ ونقص العهد على حله والمردود من الآية إنما يدل على حرمة المفسد ووجوب الوفاء ، أما عدم الإمساح بالفسخ وتحقق موضوع المفسد فلا يمكن أن تدل عليه الآية الدالة على الحكم بسد الدلالة وما استدلل به لدلائل من أن المعاقب التزم بعدم التصرف حتى يبرأ الفسخ ، ووجوب الوفاء به إسقاط للفسخ عن التأثير قد عرفت ما فيه من أن الواقع خلاف ذلك من أن الشخص لو التزم بذلك فإنما يلتزم به من جهة استتباع الملكية له لا مطلقاً فلا يعقل التزامه به مع زوال الملكية بالفسخ .

إن قلت لسأقول بأنه التزم بعدم التصرف مع زوال الملكية بل إنما التزم بعدم التصرف في هذا طال حتى بعد صدور ما يكشف عن الفسخ منه من فعل وقول ووجوب الوفاء بذلك أهم شرعاً لا يمتنع عن إسقاط الفسخ عن التأثير كما أن الالتزام بعدم الرجوع في العقد مصلح ونحوه يسقطه عن التأثير عند بعضهم .

قلت سفوف الأسباب عن التأثير بالالتزام بترك ترتيب الآثار من حمة ووجوب الوفاء بالعهود وغيره مما لا ينادي بتركه به متعده فضلاً عن فقهه وألفاظه التزم ، والمدار أو اليمين أو المصالح أو الشرط بعدم ترتيب آثار الملكية على ما يمكنه بالبيع أو الارتث مثلاً لم أن لا يستقل به مع تحقق السبب وكذا لو التزم مشتري الحيوان أن لا يترتب آثار الفسخ أو فسخ في الثلثة سدر ونحوه من غير أن يؤهل إلى إسقاط الخسار لم أن لا يؤثر الفسخ وهو يدين الفساد .

مع أن الالتزام بعدم التصرف بعد الفسخ إما من حمة أو وجوده كعدمه في نظر الله قد فلم يلتزم في الحقيقة إلا بترتيب آثار ملكية صاحبه ما دام نافذة وقد عرفت أنه غير محذور في المقام .

وأما من حمة المأه على عدم التصرف في ماله الراجع إليه بالفسخ المأه معتقده

وهو تحريم للجلال ولا يصلح دالة اثباته والاصلح : الآية اشرفه وغيرهما لتفصيله على ما حققناه في رسالتنا المعمولة في الصلح .

والمحملة قد عرفت ان الصلح مع من لا يملك الاثر اثم عدم ترتيب آثار الصلح عليه وان الآية : شرقة تدل على وجوب لفه بمقتضى قوله : لا يسلط سقوط الصلح عن التأثير من المصالح مع ان لزوم الصلح و كان مع ولا لا يرام المتباين بعدم ترتيب آثار الصلح عليه وحبس لا يحقق فيه . وصرح من اعقد بخلافه ان سؤالا : انه يحدث اثاره ، يلزم بالآية : ما دامت بقاءه والصلح مع من لا يملك الاثر فلا يلزم الا ان عدم ترتيب آثاره عليه وهو مما لا يكاد يلزم به احد .

ومم قول له قد حقق في الاصول ان لا معنى للمحكم اوصى الخ من التحقيق خلاف ذلك : تحقيق المسئلة وان كان خارجا عما نحن فيه ولكن لا بأس بالإشارة له لكونه من الموضوعات واشبه الامر على اهل العصر فعلم : انه الاستعانة به لآثاره والاعمال من الاحكام الشرعية بأسرها . واعتباره اثره سواء كانت ملبسة ام وصية ضرورة ان الفعل اذا ينصف : الوجوب مثلا قبل وجوده وثبوت الشيء لمشيء فرع ثبوت المثلث له فهو ثبوت العرس على عدم موضوعه من قوى الشواهد على اعتداله وحمل الامر الاعداء الى ان هو يجعل مضافا اثره ويكون الفعل يحدث وشدن المولى عنه لأمره أو نهى عنه . اجمع الى المولى وان اراد ان يجعل الواحد حر مزا المجرم واحداً لفعل فلهذا سبب ثمة في نفس الامر بمعنى كونه طرفاً لأنفسها لا وجوده احساره للمولى مثلاً ولا يحد من اقتراحه في ثبوت خطب متعلق بها بل يمكن تحقيقه حتى مع عمة المولى عنه . ون حقيقة الوجوب مثلاً عند كون الشيء يحدث لو سئل عند الأمر به وان لم يصد خطب ولا طلب من ولم يحقق تصد للواحد من الامر الا ترى ان العبد الذي لا يحد لمولى عنه له وان لم يحظر بل لمولى عرق حتى يأمر بانقائه على تقديره .

وهذه تعلم كيفية تعلق الاحكام الشرعية بالمكلفين في امثال ومثبات مع انقطاع الوحي وعدم شعور الخطباء للمعدومين على ما هو مذهب المحققين من ثبوت احكام



في نفس الأمر لا توقف على الأشياء ، وإنما يتحقق الحكم قبل الأشياء وذلك لا يخرج عنه عن كونه اشياء فالوجوب قد يحدث ، لطلب الحتمي ، لأنه لا يتحقق إلا به وهذا من الأسرار التي كشفت عدم السر في الرتبة المعمولة في التعريف من جعل الحكم التكميلي يجعل منشأ اشتراعه ومن المعلوم أنه ، حتم ، المتكلف ، ، الكسرة ، ، كون الفعل بحيث يعاقب الشخص عليه أو يثبت ليس الشخص فيه مطلقاً ، الضرورة عند حل الأحكام التكميلية ، واما الوضعية فهي أيضاً اعتبارية اعتبارية الأثر من اعتبار الصورة من كونه من عشرة أجزاء مثلاً ، حتم ، الشرع واعتباره ، ومن المعلوم عند غير ( لافلاي ) ثبوت المذهب الجمعية للعدايات ( بمعنى صدور الأحكام الجمعية منه وأنه مع لامبكره التي هي أيضاً من بمعنى اعتبار الأول لمعدوده فعلاً واحداً وحين المجموع كالأجزاء حرراً كما هو الحال في الفصول ، ومن المعلوم عند من من جميعها حرراً واحداً ، اعتبارها اعتبارات فرداً واحداً فهذه جملة وكذا في الكتب والدواوين فذهاب من يعترف بثبوت مذهب الجمعية إلى أن حرراً أو ، بصورة الأساس والوجوب فيها من الغرائب ومنه يظهر حل الأشياء في المصلحة من حيث ارتبطت الصورة بالظواهر الخارجية عن حقيقتها كاعتبار نيتها ، لأنه جزء ادخلة قيم غير الحكم لتكميلي المتعلق بها ، وأنه اعتبار في الموضوع ولا مخرج من موضوعه ما عني الحكم ، نعم يمكن أن يجعل قيداً لطلب المصلحة ، لا يحل لتحققه ، كما أن كل من كونه ، لا يستلزم اعتبارات خارجية متأخرة عن حل العمل وإن كان كونه ، كونه ، في حق الشيء مع عدم ثبوت الحكم التكميلي في حقه واه سمية الشيء للحكم التكميلي كاستدراك الوجوب الملوقة فهو عبارة عن تأثيره ودخله في اشتراخ الحكم التكميلي وتوقفه في نفس الآخر ، كما أن نفس الوجوب يجعل الشرع بمعنى بدء شره إليه فكذلك دخل استدراك فيه أيضاً ، ولشأنه أن لا يسيط حكمه به لأنه ليس محصوراً أو منجأ إلى ذلك الحكم على هذا التقدير .

وما النسبة لموضوعات كالمقت المورث لتحقق الملكية والروحية فمعاييرها للتكاليف في غلبة لموضوع حيث ، أيضاً كما يفسره من ليس له حكم تكاليفي بقاء

كالعرف فان رضى الحصة عندهم كل معداً لدقل ولكن الشارع مع منه و تقريره  
 اسمه الصيغة لا يجعلها تكليفاً بل انه سمى الشارع في هذا الاعتبار الى هذه الامور  
 كسمة العرف ايها المملوكة التي هي ربط بين المالك والمملوك قد يحصل بالارث وقد يحصل  
 بالعقد فكما ان الاثوة من لامور الواقعية التي لا يتوهم كونها من الاحكام التكليفية  
 فكذا الملكية والروحة وتاثير لاسباب في تحققها ليس الا كونها ممثلة لانواعها وليس  
 حال اعتبار الشارع الاكبح اعصار اهل العرف واما الصحة والعقد فهي اعتباران تامان  
 لبعض الاعتبارات الاخر لان منعه عن الشيء بالاحتراء والشرائط عداوة عن الصحة و  
 الفساد عبارة عن الاحتلال، وهما لا يستقلان بل يعملان بالضرورة

واما المحدث والمجاسة كالطهره فهي ايضاً اعتبارات موحدة بالاحكام التكليفية  
 لا اله عيبها

ان قلت ان المجاسة من الصفات الواقعية التي لا يعمل اليها الشارع وكونها  
 اعتبارية لا يستلزم ذلك الا ترى ان الوقوف امر اعتدري ولا يعمل تشريع وكذا الاثوة  
 ومنه يظهر حل الحدث والمطالبة دعائه الامر ان هذه الصفات لا يطلع عليها الا  
 الشارع ولها صارت توقيعية وان ايت الا عن كونها ممثلة محمولة فليس الاعادة  
 اخرى من الاحكام التكليفية

قلت ان اشترت ثلث الاوصاف ليس لا كعصر بل فيه في الدراهم والداير  
 لمسكوكة من المالية من الامور الواقعية التي لا يعمل اليها الشارع من حيث  
 هو كذلك و يترتب عليه الاحكام العقلية والعرفية والشرعية ومع ذلك فهي موطئة  
 اعتبار السلطان و وقوع السكة الكاشعة عنه فتختلف القيمة الواقعة باختلاف اعتبار  
 السلطان فهذه الصفات ايضاً موطئة جعل الشارع فمجلس العسالة طهر او اداء التقدير الغير  
 المستعمل في التطهير بالملاقات لمعنى محصاً ولا ينافى هذا تسمية الاحكام للمصالح والمآل حيث  
 انها اما تنفع ما فيها لا ما يملكت بها على ما هو التحقيق الا ترى ان الشارع لم يجعل  
 العديد محصاً مع مواتها لسير الاعيان المحصية في القدرة كعسالة الاستعانة وليس هذا  
 عفواً حقيقياً وان حار العير بد عنه مع ان المجاسة ليست عداوة عن المصلحة الكائنة في

شيء قطعاً غاية الامرا با علة نصيبه لم تست النجاسة الا كالمسكية من الحيرة والاحياء  
والادب سب لحكم الشارع بالملكية واثبت ادها لانها ان كون الصدقة للمؤلفه  
بجعل الشارع قد حولها في مذهبهم بعد انقص اما هو راعى شريعته و حقيقة اشء  
الملكية وانظاره اعذر تشريعي كاعتبار المصلحة للامتنان لمصلحة اختيار المصطفى وكما  
ان اعتبار الملكية من اجل العرف ليس اشء الحكم الحقيقي بالامر به فكذلك اعذر  
الشارع وعدم انعكاسه فيها واستدعاء لا بد من الاستدعاء من افواه  
الادلة على المصلحة في الشيء لا يكون موضوعاً وحده وعلة ومعلولاً مع بالضرورة  
وما جازم به بطارح من سرر لاحكام الوصية ككون الموصي حرراً ومجلاً  
وكون مكان حرماً وغيره خلاف ولى جزمه شر (السب لمعنى المصطفى) واثبت  
على (الواقعية) تعريفاً على (السب اصدر) بقوله واما من رعى ان الحكم الوصفي عين  
الحكم المكلبي على ما هو ظاهر فواهم ان اول الشيء سباً لو جازموا بحكم وجوب  
الواجب عند حصول ذلك الشيء فمطلابه على عن البرر ان الفرق بين الوصية والتكليف  
ما لا يحصى على من له ادنى مدركة و التكليف المسمى على الوصية غير الوصية  
والكلام اما هو في نفس الوصية والحمد والبر

و بالجملة فعول الشارع في الشمس سب لوجوب الصدقة والخص به مع جميع  
حطاب وصفي وان استتبع كنف وهو انجار المصام عند البرر وسعهم عند الخص  
كم ان قوته تعالى فيهم اصلوه لدلوك لشمس و (دعى الصبوة ادم اقرا نث) حطاب  
تكميلي وان استمع وصيه و هو كون الدلوك سباً لا فراء مانعاً  
والمعاصل ان هناك من من منه يعني كمن مهمما فرد للحكم فلا يعنى استتباع  
احدهما للآخر عن مراعاته واحتسابه في عداد الاحكام اتهم

ولقد جازم حيث حكم بكون توهم الامتنان واضح القدر وان الفرق بين وصية  
والتكليف ما لا يحصى على من له ادنى مدركة وقد اثار الى ان الحكم الوصفي قد  
يكون بمعرف العرف وعنه بقبوله اشء كسببه الصيغة بسمك والروحنة وقد يكون  
"نشأته كعشرية اله تبعه وشرعية لطاهرة وايضاً قد افاد ان الاعتبار الوصفي قد يتبع الاعتبار

التكليف وقد يستتبعه وهو أيضاً كذلك في انكاره فديمر بالصلوة عند الدلوك وهذا حكم  
مكتفي يستتبع اغترافاً وصحياً وهو سببه الدلوك للوجوب بمعنى ان الاعمال التكليفية  
ملحوظ استقلالاً والوصفي تبعاً وقد يكون بالعكس ان نقول جعلت الدلوكة سنة  
لوجوب الصلوة وهذا الاختلاف في الاشياء كاختلاف قولنا ( طرف فيم رن الدار ) و  
( زيد قائم في الدار )

وبما حققناه ظهر فيما افاده ( شيخنا قدس سره ) حيث قال بعد ما حكى الكلام  
المشتمل والمصحب فيه

اقول لو فرض سنة حكماً بحكم تكليف ووصفى بالنسبة الى عبده لوجب  
فيه صدور ما ذكرناه فانه اذا قلنا انه ( اكرم رداً ان حدث ) فهو بعد المولى من  
سنة انه اشياء اشائين وجعل امرين احدهما وجوب اكرام زيد عند مجيئه والاخر  
كون مجيئه سبباً لوجوب اكرامه. ان الثاني مفهوم مترفع من الاول لا يحتاج الى جعل  
معايير لمفعوله ولا الى بين مجالس لبيته وهذا اشتهر في السنة لفقه سببه الدلوكة  
وما فيه العوض ولم يرد من الشارع الا اشياء طلب الصلوة عند الاذن وطلب تركها عند  
الثاني .

في اراد نيايته، معقولاً فهو اطير من ان يحصى كيف وهم محمولان معقولاً  
اموضوع وان اراد كونهما محمولين محميين وهو له على الواحد لا لآخرين و كماله  
اراد كونهما محمولين بمحل واحد في لوحدها شاهد على ان السببية وادبعة في المثالين  
اعتباران مترعان كالتسوية والمشيوعيه مع ان قول الشارع دلوك الشمس  
سبب لوجوب الصلوة ليس محملاً للايجاب اسماً كما ذكره. ان هو احراز عن تحقيق  
الوجوب عند الدلوكة

هذا كله مضافاً الى انه لا معنى لكون السببية محموله فيما نحن فيه حتى تتكلم  
انه بمحل مستقل اولاً، ولا يعقل من جعل الدلوكة سبباً للوجوب - خصوصاً عند من لا  
يرى كالاشارة الاحكام موطئة بالمصالح والمفاسد اذ وجوده في الافعال الا نشاء الوجوب  
عند الدلوكة والا فالسببية القائمة بالدلوكة ليست من اوارم داته بل تكون فيه معنى

نقصى ايجاد الشارع فعلا عند حصوله ولو كانت لم تكن معجولة من الشارع ولا عقلا  
يصح اوجده الشارع فيه باعتباره الفصول الموعود ولا الخصوصيات المصنعة او  
استحصه هذا كله في السبب والشرط والمانع والحرء

واما الصحة والفساد فهما في العبادات موافقة الفعل المذني\* به الفعل المذموم به  
او مخالفة له ومن المعلوم ان هاتين الموافقة والمخالفة ليستا بعمل حاد بل

واما في المعاملات فهما يرتب الاثر عليها وعند فرجع ذلك الى سمة هذه  
المعاملة لاثرها وعدم سمية تلك فان اوحطت المعاملة سبباً لحكم تكلسمي ( كالمسح  
لإباحة التصرفات ) و ( المكاح لإباحة الاستمناعات ) فكلامهما يعرف في السببية  
واحواتها وان اوحطت سبباً لامر آخر كسمية ( البيع للملكية ) و ( المكاح للروحانية )  
و ( العتق للاحرية ) و سمية ( العمل للظاهرة ) فهذه الامور بعضها ليست احكاماً شرعية  
بعم الحكم بشؤونها شرعى وحققها امم امور اعتنانية ممتزعة من الاحكام لتكليفية كما  
يقال ( الملكية كون الشيء بحيث يجوز الانتفاع به وبعوضه ) و ( الظهور كون الشيء  
بحيث يجوز استعماله في الاكل والشرب والصلوة ) فنقص المسألة

واما امور واقعية كشف عنها الشارع فسادها على الاول في الحقيقة اسباب  
للتكليف فيصير سمية تلك الاسباب في العادة كفساداتها اموراً انشائية .

وعلى الثاني يكون اسبابها كفساد المسببات اموراً واقعية مكشوفة عنها بيان  
الشارع وسمى التقديرين فلا جعل في سمية هذه الاسباب وما ذكرنا نعرف الحال في  
غير هذه الامور من اسباب هذه الامور كسمية العليان في التصير للمحاسة وكلماتها لها  
والسمى للرقية والتكيب للاحرية والرضاع لانصاح الروحانية وغير ذلك انتهى  
وفيه للنظر مواقع :

منها قوله لو فرض نفسه حاكماً لبحر من اعداء ارباط وحبوب الاكرام بالمعنى  
معبر لاصحاب الاكرام بالضرورة من اراد من الاشائين هذا المعنى والوجدان قص  
شحققه وان اراد غيره فبحسب ايضاً لا بدعيه واما مقابلة وحبوب الاكرام عند المعنى  
مع كون محييه سبباً اوحوب الاكرام فهي عادية المعارة من وحبوب الاكرام عند المعنى

مشتعل على السببية مع أنه يجب تحريره عنها في مقام المقابلة كما صعدا فتغل ولا  
تعمل والسببية لا يترع من الحكم التكليفي بل انه يستعد من التعليق و هو اعتباري  
الحكم التكليفي لا عينه بمعنى التعليق ليس ثابتاً و ارادته ليس امراً ولا معنى لا يترع  
الحكم الوصفي من الحكم التكليفي فهو له لا يحتاج الى جعل مما راجعه ولا الى من مخالف  
لبنائه من العرف و انه انه يتم لو استبعدت السمية من الامر مع انه محال و انه يستعد من  
التعليق و تعليق الامر الاكرام شيء هيئ السببية و هذا ليس من الاثرع من الامر في  
شيء بل التعليق اعتباري اذ في الابطح و هو معنى جعل المعلق مسبباً و المعلق عليه  
مسبباً فكما ان فيهم ارادة الشرعية الالهيية بالامر بوث ادرع صفة في الواجب هو  
الوجوب فكذا عمار الارسط يوجب انتراع السببية و المسببية وقد عرفت حقيقة  
اعتبار الامر الاعتبارية و انما ليست من اشاء التكليفية في شيء بالضرورة

و مهم قوله و لهد شتهر بح من اشاء طاب الصلوة عند الاول ان كان بمعنى  
مجرد مقارنته له فهو مجموع و ان كان بمعنى انطئه بوزو انه مدرة فهو مسلم لكن جعل  
السببية لا معنى له الا اذ و نه عذاره عن اعتد انطاط الحكم بمر و انطئه به كاعتبار  
ترك الصلوة من الاحراء الذي هو معنى جعل طهية اذى اطعوا عليه و طمعوا على  
انفاسي و انكاره و شمعوا عليه

ومنها قوله و انما سبب مفهومه انه انه ان لما ين واضح مفهومها و مصداقها  
صروه ان اختلاف الموضوع يوجب تناس المصدى ايضاً و من الواضح ان سببية الدنوك  
او حوب الصلوة غير الوجوب في الخارج ايضاً نعم هو امر اعتباري و لكن الوجوب ايضاً  
كذلك و لا فرق بينهما من ارادة ان لا لا سراج عدم تعير الاعتد من او المعتبرين  
و الحولة على الغير و البرهان و ان اذ عدم الوجوب في الخارج فهو مسلم لكنه مشترك  
و ان اراد استماع اشاء الحكم التكليفي لا يترع الوصفي من غير ان توقف على تعمد  
المشقة لا اعتد به فيه ما عرفت من ان مجرد ايجاب الصلوة لا يكفي في انتراع السمية  
و تحققها في نفس الامر بل لابد في تحقق الارتباط من اعتد آخر كما لا يستعد الا  
من عذاره اخرى غير الامر و القيس على المسببية و المشروطة و الممبوبة مع العارق

ون اعتبر السببية اعتبار واحد يكفى في انقراض النسبة للسبب و المسببة للسبب لانه  
 ط قائم الطرفين و هذا بخلاف ايضاً الصلوة و سببية الدلوكة له  
 و مع، قوله مع ن قول الشارع الخ فان عصار النسبة يعنى عن انشاء الوجوب  
 فلو فرض دخول المولى حال الدلوكة و عدم تحقق الابطال منه لم تكن عدلاً للمكسب  
 فليس هذا احداً عن تحققه بل هو اعتبار يعنى في تحقيقه و اشرافه و قد حققنا عدم  
 توقف اوجوب على الطلب و فهم

و مع، قوله مع فأ الخ و ن قد عرفت ان اعتبار النسبة للدلوكة كاعتبار لتركيب  
 في الصلوة أمر معقول معيار للحكم المكسب فلا جد

و مع، قوله و ما صحة و لد الخ و ن التحقق ان صحة عدله عن اشتغال الشيء  
 على ما يقتضيه سواء في ذلك لعمارات و المعاملات و غيرها من الموضوعات العاجية  
 و لعدم عدله عن الاحتلال معصفاً ايضاً ليس له في العادات معنى معياراً في المعاملات  
 كما يتوهم و قد عرفت انها عند ران ما كان غير مستغنى و لم تدع احد استقلال جميع  
 الاحكام اوسعها و لا مؤسسة مع، ح الى جعل معيار لجعل النسبة  
 و مع، قوله و ن اوحطت، لمصلحة الخ و ن قد عرفت كسبه النسبة للاحكام  
 التكليفية و تقديرها لها .

و اما ما عداه فعدم كونها احكاماً شرعية مع، مطلقاً ممنوعاً و ان كانت  
 باعتبار الشارع تكون شرعية نعم مجرد تقرير لا يحد من لا يجعلها احكاماً شرعية و اما  
 كون الشيء بحيث يجوز لاسماع به و يوصفه فهو غير حوار لا تناف لان الحيثية عند  
 الحكم المكسب في هذا التحيث لدى اعرف به مع، بل انما تراد عليه من المكسب فكيف  
 يقرر هذا المسأل الاتحاد و اما كونه اموراً و افعاله كسبه عنها الشارع فمن الوجه مكان  
 انها مبنية الاعتدال و لا يقع له مع قطع النظر عنه و المعنى قد يكون اهل العرف  
 و قد يكون هو الشارع فعلى الاول لا يعمل به و على الثاني يعنى محمولة به و فهم  
 و لقد، لعت في اجابة المقل لصيق المجلد و قد فصلناه في رسالتنا في الاستصحاب .

و مع، قوله و مما ذكرنا ظهر الخ فان هذا القول يرجع الى ما افاده (آية الله العظمى



قدس سره) في (المسوق والمأية) من (المختلف) واحاد به عن استدلال ابن ادريس قدس سره  
 «لاية على اللزوم حيث قل والعوالب القول بالوجوب والوفاء بالعقد [هو العمل بمقتضاء  
 فان كان لازماً كان الوفاء به العمل بمقتضاء على سبيل اللزوم وان كان حذراً كان الوفاء  
 به العمل بمقتضاء على سبيل الحوار الذي] نعم في التعبير قد مع حيث اسند اقتضاء  
 اللزوم والحوار الى العقد فان حصر اللزوم والحوار على الامر بالوفاء بهما مما لم  
 يقتل به احداً وجوب ترسب اثر الملكية على البيع مما لا يربط به دومسكة مع  
 ان العمل باللزوم والحوار من لا معنى له كما لا يحصى فمن هذا كله يظهر ان القائل  
 قد مع في التعبير لان العبرة بدهرها لا بتكاد ان ترجع الى محصل مع ان كون اللزوم  
 والحوار مطلقاً من الاحكام الشرعية ممنوع من الحوار في العقود الادبية ذاتي لها ليس  
 للشارع سلطه عليها وكذا اللزوم في البيع بحسب اقتضاء عرفها وان امكن طروا الحوار  
 له غاية الامر تقرير الشارع له على ذلك فاللزوم والحوار ليسا حكمين شرعيين مطلقا  
 نعم يمكن ان يكون كذلك فان حوار الهبة لا يبعد ان يكون بحكم الشارع وتعداً عنه .  
 ومنها قوله وقد عرفت ان ليس المستفاد الخ من توهم كون معاد الاية حكماً  
 تكليفاً مستلزماً لحكم وصفي بشأن من عدم النقط لوجه الدلالة حيث ان الاية الشريفة  
 على تقدير دلالتها بما تدل على الحكم الوصفي ابتداء من الامر الواقع عقيب توهم  
 الفساد يعيد الصحة كما انه اذا ورد عقيب توهم الحوار يعيد اللزوم الا ترى انه اذا ورد  
 في العمل بمشكوك الصحة لا يعيد الا الصحة فيقول المولى اعلم بقول فلان او برأيك  
 لا يبعد الا الصحة وليس معاده حكماً تكليفاً لا اقول ان التكليف والوصح لا جامع  
 بينهما فلا يمكن ان يكون مقصودين من اشاء واحد من المانع عن الشيء جامع بين  
 الحرمة والفساد فيمكن ان يكون المقصود من النهي مطلق المانع وقد وقع في الاية  
 الشريفة احداثه البيع وحرم الزهراء من حرمة الزهراء اريد بامعان الاية الشريفة  
 حيث ان معنى التحريم هو المانع والفساد ممنوع منه فان الشارع قطع ايدي الناس عنه  
 فساداً كما انه فعل ذلك بطلب تركه ولكن الوفاء بالعقد ليس من الواجبات من حيث  
 هو كذلك نعم يحرم التصرف في مال الغير بغير اذنه وكون اثر البيع ملك المشتري

المستمتع لحرمة تصرف المبيع في المبيع غير وجوب الوفاء بالعقد فإن حرمة المبيع ليست مستفادة من الآية وإنما المستفاد منها كونه المبيع بعد البيع ملكاً للمشتري ولأنه إنما يستدل بها لتحقيق الموضوع للحكم بالضرورة و إذا قدمت المقدمة الشريعة فيقول احتلت كل من في أقسام الخيار لا لاحتلالهم في الحكم بل لأدراج طائفة منها في عنوان وعدمه وفي كثير من التقسيمات نظر لأنه إذا سئ على التداخل كانت الأقسام أقل مما ذكر وإن لاحظ اختلاف الصور كانت أكثر فمما حار الشفعة إذا كان الشئ مبيعاً بعداً ومما حار الخيار إذا باع وكان فيه خيار لغيره ومما حار الخيار المراجعة بناء على استقلاله ومما حار الواطئ إذا وطئ العذرية مولاه و باعها ناسياً أو غاصياً لأحتمال صيرورتها أم وإذا ومنها حار مستحق فخاص النفس أو فخاص الطرف من العمد ومما حار مستحق العمد رخصاً أو قتلاً أو مطلقاً ومنها حار المحلل ومما حار الموطوء من العجوان ومما حار الكفر لصر السور ومما حار المكاتب قبل تحرير بعضه لو آخره بعبه ومما حار حوى حدوث العيب ومما حار حوى التلف لكون العمد في الحرب أو في محل الصاعون ومما حار فساد العقيدة من أهل الإسلام ومما حار التمسح وكما يرجع كثير مما ذكر إلى العيب والتدليس وهو ذلك فكذلك خيار الشركة والتعويض ونحوهما فلا وجه لاحتصاص ما ذكرناه بالذكر والمخط في ذلك هي والأجود في وجه المصط أن يقال إن الحكمة الداعية لجعل الخيار إن كان مجرد الأرفق ولو أن يكون له مجال للثروة من غير أن يكون الفرص تشارك نقص أو ضرر فإن كان العمل من الشارع فهو خيار المحلل والحيوان أو تأخير الثمن وإن كان من المتعاقدين فهو خيار الشرط وإن كانت الحكمة نقص وهو إما في ذات المبيع وهو خيار العيب أو فيه عنوان كونه مبيعاً أي لتحقيق المعاملة ووقوع العقد عليه وهو إما تحلف الشرع فهو خيار الاشتراط أو تحلف الوصف مع رؤية سابقة فهو خيار الرؤية أو تحلف ما اشتمل عليه المبيع حال العقد فهو خيار التدليس وخيار التصرية وإن كان المصط في العصار الضرر فإن كان ضرراً على المشتري من جهة تملكه المبيع لا بسبب آخر فهو خيار الشركة وخيار نقص الصفة أو ضرر على المتبايعين أو أحدهما

من جهة تقابل الثمن واكتسب من جهة اختلاف وحش في امانة فهو حيز العن والجمع  
الافراق الصرف والمقصود اننى والعرضى و الصدد

القسم الاول من الجهة الاولى حيز المجلس اى عدم لافتراق وان الاجتماع غير  
معتبر في بعضه و اما يسقط بالافتراق و صفة اليه من قبل اصفة الحق الى صد مسقطه  
ونه واما يمتنع عن غيره من اصفى الحيز بذلك بخلاف سائر الحيارات واما يمتنع  
بالاسباب فلهذا اصبحت السوا من الحيوانه والعن والشرط مثلاً اسباب الحيارات وطهر المس  
في اختلاف الاسباب

و الحاصل ان اختلاف الحيارات اما هو باختلاف الاسباب و لا فهو جمعة  
واحدة و لما لم يكن الحيز المجلس سبب بل اسما جعله الشارع في البيع مطلقاً وامتنع  
غيره بعدم انطوائه بشيء و لما كان له مسقط اختصاص به و هو الافراق اصبحت اليه للتمييز لا  
انه هو المخصص من الاحتماس بهذا مسقطاً اما هو عند الحيز و وانه مفسراً له في الواقع  
يستلزم الضرر .

ان قلت ان عدة الوجود يستحيل ان يكون مبيعاً ومحرراً عن الهم فان العلة  
في هذه المرتبة متأخرة و اما تنقدم في مرحلة الوجود

قلت ان هذا في علة الوجود واضح واما سبب الحيز فاما هي موحدة للافتراق  
لا التحقق ضرورة ان ملك الافراق والارالة مراعى و الامر الممتنع عين مشأ  
الاشراع .

ان قلت ان مشأ الاشراع فديكون مما يما للمعروض كالايحاب والقبول القائمين  
بائتمه ودين في البيع وان المدينة القائمة بالدين مترعة منهما والموضوع مشخص للعرض  
متحد معه والمحدد مع المسمى مع الشيء يتحد مع ذلك الشيء و هذا خلف فان المعروض  
متحد مع المسمى سواء في ذلك الفصل : المخصص والمخصص و بالجملة اتحاد المتباينين  
اطهر فساداً من اجتماع التقيضين .

قلت ان المتباين من جهة لا يماى الاتحاد من اخرى و كذا المتباينين يماين  
الآخر كما هو مقتضى التقابل مع انه لولا الجمع استحل التقابل فانه عبارة عن الوقوع

في طرفي امر واحد و هو المصحح للتقسيم فان المقدم مقتر في الاقسام و لولا اندسة بين  
المتشأ و المتخرج سيجال الانتراع فيما جامع متعديان فيه ان لوحظ لا شرط كما انهما  
منه يمان مع ملاحظتهما بشرط لا و هذا للمحيط ان يحد الحلد مع العصور اشعر بل العبد  
و البصرة و انظر بل المشهد مع العبد و امصحف و القرآن و هكذا و قد لا تلهي .  
ان قلت كيف يبقى المتخرج مع و ب لمث و تفكيك الشيء عن نفسه مستحيل؟  
قلت ارا كان لمثأ حدوث الشيء لم يصدق و له في بقاء المتخرج و خروج نوان  
عن العبد و ارحم مع ب حركة غير فار اذار مثأ لا ترع الاوة والامومه وهكذا  
الحل في الاشياء و الطهارات و الاحداث

ان قال انه لاحقيقه للعلة الادوية امر مدار آخر وجوداً و عدماً و هذا المعنى  
متحقق في الامورات لا ترعاة النسبة الى المثأ

قلت انه لا وجود للامور لاعلمية و انما هي حشوات و امسدها الى امر ليس  
من العلوية و لهذا ربما يتصف به اعروض حال العدم كالامكان و توقف كثير منه على  
الوجود كالابن لا ينفى ذلك .

ان قلت ان العلوية اصل عتقه لم طرور لا وجود لها في اعوارح كالاوة و اذا كان  
هذا كافي في الاتحاد لم مرد اشكال من دل الامر فليس ممبر للمصدا اعتباراً

قلت ان هذه احسنة متأخرة عن المصور و التأثير منه بل لابد للفعل من مورد  
سابق في التعاضد و شيء من السبق و التعاير لا ينافي لاتحاد مع الوجود فالماهية حد  
للوجود متحد معه عرض به مع ان ا وجود عارض لها باعتبار آخر متأخر عنها كما انه  
لا ينافي دلت كون الماهية مصنوعة ايضاً محمولة من الاتحاد الحقيقي لا ينافي الترتب  
التحليلي و المحملة مثأ الوجود من الصانع للماهية لا يمكن ان يكون عين التميز الذي  
هو عين لمسمر و لا لتقدم شيء على نفسه و انتراع المحلة الجامعة من الاستمرار و  
الصدور مرحلة اخرى

ان قلت مقتضى كون المثأ مغيراً عموم لتغير مع ان الحدث لا يتعدد متعدد لمثأ

و كذا الطهارة

قلت فصع الانحداد وانما المريل لا يختص بمعصها ولا اثر للتعدد سواء والاشتداد يحصل مع الاختلاف من هذه الخيثة كالحبس والحدادة والتعدد هو المصحح للتعبير عنها بالحقوق في بعض الروايات

ان قلت فيما يتمير حيار المجلس عن غيره مع انه ليس متترعا لاعن جعل الشارع المشترك بينه وبين كثير من الحارات

قلت ان كون العدد بينا مشا لا شرع هذا الحق فالعقد موضوع و الموصوئية منشأ للانتراع و حيث ان الاضافة لا تبيد سوى الاحتصاص المشترك بين اصحاب منشأ الانتراع و الموضوع وحيار الحيوان ايضا لا يشتت الاله جعل اختصاصه ، لا تفراف المسقط مميزا فاضيف الى هذه هذا .

و كشف المحجبات ان الامور الاعدية و ان لم يكن لها وجود و لا معنى للعلية الاضافة الا ان الذي تدور مداره الحكم العلة فمشتأ الاراع اما في مرتبة علة الوجود كما في اسباب الحدث و الطهارة والانشاء بالنسبة الى آثره كالمقود والايقاعات فحيث لا يصلح ان يكون مميرا و ان اتحد مع الامر المسترع المصحح للاطلاق و حمل هو هوفان التقدم المانع من ذلك حاصل هنا ايضا فانها علل للتحيث و اما على وجه آخر كما في التولية وفي جهات الحيار فليست في مرحلة علة الفاعلية و مرتبتها وانما العلية على وجه آخر لا يباقي المفومية فلا يتعدد المسترع بتعدد الاول ولهذا يسقط التكليف بامثال واحد و ان تكرر و يفسح العقد نفس واحد وان تعدد السبب وانما يتعد و يتعدد ، اختلاف هاليس في سلسلة العلة كالتميز المعلوم للعصل بل كل حد ، النسبة الى التميز بهذه المثابة وهذا المعنى يختص به الامر الاعتماي ولا نظير له في الوجود والعلية بالانتراع لا للتحقق ولا للوجود .

و بالعملة تعدد العلة لا ندسه في تعدد المعلوم الا انه لا يمكن في ذلك و انما التميز بالحدود فمعوط العلة عن التأثير بالسبوقية باخرى لاستحالة حصول الحاصل و اجتماع المثلين من البديهيات و ليس تداخلا و لا على خلاف الاصل و لا حاجة الى التكلف ، لاشرام ، ان العلة معروفة مع قضاء الضرورة و البرهان بحالها و الدليل عليه

الاحبار حتى لا تعد تواترها مصافا الى انه لم يكره الا من اقدم على خلاف رسول الله ﷺ في هذه الفتوى المعلومة على علم منه حتى عد في مظاعبه واما ما في حبر عياث عن (جعفر بن محمد) عن ابيه عن (علي بن ابي طالب) قال قال ان صفق الرجل على البيع فقد وجب وان لم يعرف فلا ينافي ما روي لان التصديق كان في ذلك الرمان كناية عن ايجاب البيع و اسقاط الخيار ففي (الفهرست) و صفق له البيع صفقة و صفق يده بالبيعة و على يده صفقة و صفقة ضرب يده على يده و ذلك عند وجوب البيع انتهى

و الى هذا ينظر قول (عمر) (البيع صفقة او حبر) فان الصفقة اسقط و ايجاب فلا تجمع الخيار فاستناد (ابو حنيفة) و (مالك) اليه في لانكار غلط واضح والمذهب من (الفاصل قدم) حيث حمى عليه ما حققناه فوحشه بان معناه صفقة لاحبار فيها او صفقة فيها حبر و فيه مالا يحصى

و قد يوحه حبر عياث من المراد بالوجوب النسيئة وهو في المقام عبارة عن الصفقة و حمله بعضهم على الثقة و هو من الصفح يمكن ضرورة اختلاف الفتوى مع العقل في ذلك و الثقة لا يجوز الكذب في العقل و الفتوى معاً و من المعلوم ان الرواية في مقام الفتوى و الثقة نحصل منس الفتوى مع ان الصفق على البيع امر واقع عليه فهو غيره بل متأخر عنه رتبة واما تقسيم البيع الى الصفقة و الخيار فهو نص في ما روي و لا يستش منه رابعة هـ نوحه (ابو حنيفة) و صاحبه فليس في المقام ما يدل على خلاف الحق فتطهر.

و كيف كان فالحكم مما لا يرتاب فيه دو مسكة و الكلام فيه يقع من جهات ، الاولى ما يشت فيه و الثانية من يشت له و الثالثة كيفية التعلق فهل يتعلق به مطلقا او مدام في ملك من اسفل اليه و فيه حكم من يستحق عليه و الرابعة في تحقيق المستقطات والخامسة في بيان العاية فلما مقامات .

### المقام الاول

لا اشكال في اختصاص البيع بهذا الخيار و يكفي فيه كونه على خلاف القواعد مع عدم دليل على ثبوته في غيره و توصيح المرام يتوقف على الاشارة الى حقيقة البيع

و بيان ما به يستقر عن غيره فيقول انه ضرورة عن تعدد من اعدل باعدل باشاء استقلال الى من طرف وهو الجمع والمطوعة الخاصة بالبيع بعوض من آخر المستمتع لجروح العوض من ملكه ودخوله في ملكه منه عداً وهو الماشري و اثر التمدد قد يكون هو السقوط كما في بيع الدين ممن هو عليه وقد يكون هو لانه كما في بيع من يعتقد على الماشري كما ان اثر المطوعة ليس دائماً اعدل المال كما ان كان الثمن حراً او ديناً او غيرهما و يفترق عن الصالح تركه من اشياء استعلايين لانه اشياء انراضى كما توهم و تفصيل القول يطلب من الرضوان

و يفترق عن الهبة المعوضة بان الهبة تمتلك معدني ولا يعقل فيها العوض و المعوضة هي من الهتين فالاشاء مملوكة للاشاء وايضاً فخصوصية الشخص ملزمة في البيع بخلاف الهبة فلا يجوز له ان يمشري وكاله بملك بخلاف الهبة فيجب ان يقال و همت موكنت فلو اعتمد الواعى قول المتهب لنفسه مع كون المتهب قابلاً عن غيره اطلق بخلاف البيع والى هذا ينظر فوهم ان تعليقات حقه في الهبة من المداة قد يستمتع التملك لا انه عيته .

و ارفد من ذلك عداً ، و علم انه فرق بين حذر المجلس الذي هو من الحفوق و الخيار في المجلس الذي هو من الاحكام والامه في اساس الى المجلس لسبب منية على ما عرفت في الاول والى هذا ينظر ما في (المحتمل) حيث ورد على معنى (الخلاف) من اهي الخيار في المجلس في عقود الحائزة مستندلاً بالجمع في (المحتمل) قال في (المسوط) و ان الوكالة والعارية والوديعة والفراش والعهدة فلا يمتنع من دخول الخيارين معاً فيها مانع عنه (ان ادريس) و (ار المراج) و في (الخلاف) الخيار فيها في المجلس ولا يمتنع دخول خيار لشره

و التحقيق عندى ان هذه عقود حذيرة لكل منهما الخيار في الفسخ والامضاء سواء كان في المجلس او تفرق و سواء شرع الخيار اولاً بل لو شرطاً سقوط الخيار لم يصح و كل الخيار بمقتضى الاصل والشيخ استدل في (الخلاف) على عدم دخول خيار المجلس بالاجماع و انه لا خلاف انه لا يدخل خيار المجلس وليس بعدد من الاجماع ممنوع مع انه نفسه



حالف في ذلك ثم كتب يستحق سقوط الخيار في المجلس مع انه عقد خيار مطلقاً انتهى  
وهذا الكلام صريح في أن الخيار التام في العقود العنارة في المجلس اما أراد  
به الدعوى ولا ينافي ما ( لتذكره ) من دعوى الاحتجاج على البيع خيار المجلس  
وفي الدروس وكلام ( شحنا ونس سره ) وغيرهما في هذا المقام ما يقتضى منه العجب فلا حظ  
و تدبر .

واعلم ان المقام لا يحرى فيه هذا الخيار الاعلى القول بانه بيع وهذا واضح  
وما على هذا القول قبل لزوم ما تصرف و نحوه في الحقوق ايضاً ان عدم ثبوت  
ان يستحق البيع غير صحيح في ان حكمه الحوار و حوار بعدد اسباب الخيار لا يبيع  
من المقبول اما هو احتجاج الحقوق لا الحق والحكم

والحصل ان هذا الحكم هو الحوار لا يجمع الخيار الذي هو من الحقوق  
واما هذا لزوم وان الحق ثبوت الخيار وان يحرر عن العقد فان احقره ليست من عقود  
وكثرة اثاره اما هي اقله اذ بيع و المردوس في المقام وجوده هذا مقتضى كونها بيعاً  
ولكن لا يعمل بحقوق الاصل و لمع فيها فان لزوم ما يلف وما يحكمه على وجه الحتم  
وهذا يصح ان على ان يستبرأ من الداعي لا يخطأ ولا يخطئ

واما ما يبرر فيه القصد كالصرف فيقتضى اعتباراً في الصحة عدم ثبوت الخيار فيه  
فمنه من العقد بطلان فيغرق في القصد فله شأبه الصحة نعم اوقلاً بوجوب التقاض  
وان العقد يعرضه البطلان قبل القصد لا ان الصحة تنوعف على القصد فيحرى فيه  
الخيار و اما اراقلاً من العقد لا يبعد ان اهلية الصحة فلا معنى للخيار كما هو الحال  
في العسولي حيث فلو ان احد امته و ان لو كان اصيلاً كان له الابطال قبل الاحراز فلا  
يعقل بتحقيق الخيار حيث انه لو لا الحر لم يكن للعقد استمرار حتى يعمل بتحقيق ذلك  
الارالة و الاقرار و ليس هذا فجداً في الحقيقة بل ابطال لم كان قابلاً للصحة ولا يحتاج  
الى دليل يشك سلطنة المستعدين على الابطال حيث ان العقد لم يستقر صحيحاً بل هو  
موجب داته قبل تحقيق ماله دخل في صحته يعرضه البطلان فهو عند اهل العرف يسقط  
عن اهلية الصحة والائتمام لو ابطله العقد وهذا اطلاق لا صبح و لهذا لا يسمع القول لو

اطل الموحب ايده قبل لعوقه و ليس هذا فصحا فافهم

هذا على القول بكونه شرطاً لا شكاً فيه و اما على الكشف الحكمي فلا يحلو عن حفاء و على الحقيقي احدى كما ان نفس الكشف الحقيقي مع فرض الاشتراط في حليل النظر من الاعلاط و يظهر حب السلم مما مر، هذا هو الحال قبل القس و اما بعده فلا اشكال في ثبوت الجوارح ولا ينافيه تأخره عن العقد لو تأخر القس حيث ان غلة النعم عدم قابلية المورد و قد رآه و دلاله الادلة على انه لا بد ان يتصل بالعقد ممنوع اما الانسان لتمامه العاة عاباً لا انه لابد ان يكون كذلك

و اما الفصولي فعدم استحقاق الفصول الجوارح بديهي و اما المالك فكذلك قبل الاحارة حيث انه لم يدر منه عقد و لا استند العقد الحاصل اليه وكالة او امضاء ولا معنى لمثل ازالة عقد لا تعلق له بالشخص وان شئت قلت حكومة اذلة الجوارح على الملزم تشهد على انه لا مورد له في مثل اخفم و اما بعد الاحارة فلا اشكال في ثبوته له و تأخره على تميزه لا يقدح كما عرفت و عدم كونه عاقداً بل نابياً لا يه في ذلك لما سيصح في الوكيل اشاء الله تعالى .

واما اذا كان احد المتعاقدين اصيلاً من قبله ان له الامتثال قبل الاحارة فلا معنى للجوارح والا كان له ذلك بل عرفت من ان الفسخ ليس رفعاً للآثار حتى لا يعقل مع عدمه بل انما هو حل العقد لمفروض تحقيقه و لا فرق فيما حققناه بين كون الاحارة كاشفة او نافذة لاشترائك المتعاقدين .

وقد يفصل بين كون الاحارة كاشفة حقيقة او حكماً و بين كونها نافذة فيقال بثبوت الجوارح على الاول حيث ان نفوذ الفسخ و الامضاء فرع الصحة الواقعية لا العلم بها و اما على الثاني فلا بد من ملاحظة الدليل و استعمال مقدار التبريل و اما على الثالث فلا اشكال في عدم الثبوت لعدم تحقق الموضوع بالعرض وهذا على ما توهموه من معنى الكشف الحقيقي جيد و لكنه توهم فاسد حيث ان توقف ترتب الآثار على الاحارة من المعلومات المسلمات فالانترام بكشفها عن تقديم الآثار عليها ينافي الطبيعة المعروف عنها بالضرورة مع ان الكشف الحقيقي مذهب الفصول بل اسطقق للقواعد و الاصول

فالمر من الكشف حقيقة مع اشتراط ترتيب الأثر على الكشف كون الأثر مراعى بوجوده  
ذلك الشيء لأدشروطاً والمراعى مرتبة بين المرتبتين الكشف والاشتراط ومرجع بين العامين  
وهو إلى الاشتراط أقرب منه إلى الكشف ولذا في العارح مصاديق لا تنحصر في المرتكبات  
الأعنة رتبة التي تحصل في العارح تدريجاً ليس إلا الأجزاء والأجزاء إنما تكون ذلك المركب  
من حصول جميعها وربما تكون غير قارة فلا تحتص في العارح وإنما يترع المركب  
من المعلوم منه ومن الموجود بل من المصنوعات ومن الوجود في الحقيقة

والجزء الأول قبل الحقوق سائر الأجزاء ليس كلاً قتيلاً وإنما يصير بحقوق  
سائر الأجزاء به مع الحق كلاً ولذا لا بد من العلم بكونه تاماً لا بعد تمام  
البيت فكونه تاماً من جهة من أجزاء البيت مراعى فإن الحق به سائر الأجزاء صار ذلك  
الجزء المتحقق قبل الحقوق . . . وصدق على النساء أنه إن لم يكن مع ان العمل صدر  
قبل لحقوق الأجزاء فلو أنظر ان يطول من متى اسبب درهما حزن يعطى في ذلك  
الجزء بعد تمام البيت مع أنه لم يكن قبل ذلك تاماً للباب قطعاً وإنما كان تاماً لما  
يمكن أن يصير تاماً فكونه تاماً مراعى بالحقوق سائر الأجزاء فكذلك العمل  
من اليوم يصير تاماً للباب واعطاء الدرهم في ذلك الزمان اليوم يصير مرتبة للأدلة لحدوث  
انطلاق العنوان في هذا الزمان وإن كان ذلك العمل متحققاً قبل ذلك فلو أن هذا العنوان  
فقد مراعى والعمل حال صدوره ليس تاماً للباب قطعاً

وبهذا الاعتبار يصح إطلاق لشرط على حقوق سائر الأجزاء ولعدم استقرار فقد  
العنوان و توارثه و امكان انتقاله يصح ان لا يحكم عليه بأنه ليس تاماً للباب  
و يقال انه معقول الحال حيث انه على تقدير الحقوق تاماً للباب والمعلوم سابق و  
العنوان لاحق فترتب الآثار المطووعة بالعنوان بعد حدوثه على ما حدث سابقاً مقتضى  
الجمع بين تقدم ذي الآثار وتأخر العنوان باعتبار حدوث الآثار قصيرة اعطاء الدرهم  
للنساء وفاء الدر بعد تمام النساء لا في توقف ضرورته تاماً على لحقوق الأجزاء المتحقق  
التأخر انترت على المعلولية وهذا هو المراد بالكشف الحقيقي المصحيح على القواعد  
ومن هذا الفصل الصلوة فإن المفتاح بها لا يكون كذلك إلا بعد حال كونه محتملاً

مع انها متصادان و ليس ذات الال و حود المصادين في رعاين الا ان تحقق عنوان  
الافتتاح للتكسيرة بعد تحقق السلم ومن اذ ان يعطى امتتج بالعودة درجة واعطاء قبل  
تمام الصلوة لا يسهل ذمته الا بعد التحليل فهو شرط كاشف بمعنى ان تحققه يكفى في نفوذ  
ما تقدم عليه من الاثر والاثار متأخر ما تقدمت عليه آحر كما انه معاوم الامعاء  
من جهة ومحمول من اخرى و لهذا افرق عن سائر العلل وتسميت حقيقة البرزخية  
و مما يوضح المطلوب ماورد من ( من من سمه حصنة كان له مثل اخر من  
عمل لم ) و ( من من سمه سبئة كان له مثل و زر من عمل لم ) و ان اسحق العمل  
للمسألة الدسنة العقاب بعمل العمل بها و خلاف ذلك السنين في الاسحق في ظاهر سره  
حققة لان العمل الصادر من الشخص لنفسه المعوان لا يورث اسحق في الثوب والعقاب  
و اذا صار داعوان صالح لهما وان لم يصدر من الله عن هذه شي وصال الاثنين اشدهن  
اصلا لانه احدهما العمل بصلواته اصلا لا رعاين يكون حادثا و يخرج عن احراز العامل  
و كذا الهداية

بل هذا اندا كذلك حيث ان يمكن المحرر والمؤدى له دخل في تحقيقه مع انه  
ليس احراز الهدى و المصل وكذا كون العمل هداية متعدد او اصلا لانه مراب التعدد  
و كذا ضرورة رمى المحذرة قتلا يوقف على وقوعه على حصول وتأثيره فيه على وجه  
يؤدى الى ارهاق الروح الخارج عن اختيار الرامى وهو بمجرد الرمى ليس قتلا لكنه  
مراعى فيه ترتيب الاثر بصير قتلا برمه الذى صدر قتلا بعد ان كان كذلك  
ومن هذا الفصل الاحارة والرصى بالعقد الصادر من العصور فان العمل وقع كاملا  
انكته لا يؤثر قبل ان يستند الى المالك و المرصا التلاحق بتحقيق الاستدلال استند  
العقد الى المالك و صار كالصادر من المالك ترتيب عليه جميع آثار الصادر عن المالك  
من حين الصدور و ما ترتب على ذلك العقب من الاز و ان لم تكن معلقة «مشتري  
الا انها تعلقت به بعد الاحارة و ان كانت حاصلة قبله و لماء المصل قبل الاحارة لم  
تكن حيثئذ لماء ملك المشتري بل كان بماء ملك الاصل الا ان عدم كونها كذلك كان  
مراعى بعدم الاحارة ولم تكن من قبيل الملاء المصل قبل العقد معصفا للمالك بحيث

لا يمكن ان يطبق عليه عنوان مدث لغير وامكان الاستقلال الى الغير الثالث في المصنف  
غير امكان انطباق العنوان سبب متقدم فلا يشتبه .

وكذا لا يمكن ان تمتد على العقد الاول في رضى العقد قبل احارة المولى لم يكن  
وطى روحه و كنهه توقعه عند العقد بالتوقع لحقوق الاحرار به كان بحيث يصلح لان  
يصير و طى الروح لا احارة من العقد السابقة ان كانت بكذا صهيحاً بالاحارة والوطى  
الواقع عقبيه و طى مشروعه و حروجه عن احرمته بعد وقوعه محرمه وان كان قد يصعب  
بعقله الا انه ليس الامن بصير و العقد بعد لاحرار تملكه وصيرورة المتولد من لموطونة  
ابنا وقد مررت الاشارة الى النظائر

و لاجل ان لا يفسد ان كان لاحرار في العقد السابق مطابقاً لمقواعد وترتب الاثار  
بعد الاحارة من حين وقوع العقد ايضاً كذلك و ليس شيء منهم بعداً شرعياً و اخر من  
من كونه كاشفة ان الثار بعد احتمالها و ب على العقد من حين انوارع فهي لتقدم  
رأياً على الاحارة و كونه مرعاة من حيث الاموان كان ب ذلك معقوله الحال فلا يعلم  
التماء المستبعد بعد المصنف من قول مره الى المشتري باحارة لما ثبت ان لا لا يعلم  
انه قبل الاجازة للمالك .

ان قبل ان رضى لما ثبت ان كان معسراً في ذلك حاله فلا يمكن ان يتأخر عنه  
الاثار كما هو مفقود من العدم وهو المانع و جميع الامور تعتبر في العقد والافوضها  
كالعدم و ايضاً على تقدير الاعتناء فلا بد من عدمه لغيره في العقد و لا يصحح  
للامرين الا التعبد .

قلت بعنوان الله تعالى ان ارضي المسمى في عرض من شرائر على ان هو في طولها فاعشاره في  
العقد ليس الا كعدم العلم في المكافاة ان نفس التكييف لا يتوقف على العلم به  
من هو لساير الاشياء متحقق في نفس الامر سواء علم به شخص ام لا و اما يتوقف عليه  
تبعه و ترتب اثره على ما يعلم و مع عدمه و مرتب عليه و كذا الرضا و الفعل قائم  
معتبر في مرحلة ترتب اثره عليه في مرحلة تحققه

ان قلت ان كذا شرط انه يعتبر في ترتب لاثاره على المشروط لاني بحقق ذات المشروط

فهذا لا يوجب المفارقة

قلت ان الشرود في مرتبة المقتضى من حيث العلية و لهذا يتركب العلة من المجموع اى يستند الاثر اليه و الرضا متأخر عن المجموع مع انه من الشروط المشاركة للباقي و العلية فالجامع بين الشروط عدم الاعتبار في تحقق ذات المقتضى و الاعتبار في تحقق المعلوم و الفارق تأخر الرضى بحسب الطبيعة عن العقد و ما يسميه لامن حيث العلية هذا ولكن المساط في الفرق انه هو كسبة الاعتبار و لا فالرضا ايضاً مما يمكن ان يعبر كسائر الشروط و غيره ايضاً ممكن ان يعبر عنه اعتبار الرضا كالمقتضى و لمسلم و الصرف و انقصه زمان الخيار في وجه و اما الدليل على ان اعتبار الرضى على هذا السجواً المدكم باعتباره هو العقل و هو لما يعتبر استناد العقد الى من ينده الامر و الرضى اللاحق يكفي في استناد العقد اليه و انفارقة لا دليل على اعتباره

و بالحيلة و الاحارة تعيد للعمل التام لانه متمم للعمل فهو كالروح بعد العقد فمهما لحقه حمله و اثر وهذا ليس من تأخر لمعلول عن العلة في شيء لان الاثر لا يحصل الا بعد الاحارة غاية الامر ان الامور المترتبة على العقد قبل الاحارة يتغير بعد الاحارة عوضاً عنها فيتبدل حكمها ، فالنماء الحاصل بعد العقد و قبل الاحارة لم يكن ثماء ملك المشتري لكن صار ثماء ملكه بعد حارة المالك و لا فرق في ذلك بين وجوده قبل الاحارة و عدمه و هكذا حال الافعال فان اكل المبيع او ثماءه كان اكلًا للمالك ، الماطل و بعد الاحارة صار اكلًا بالحق .

لاقول ان ما وقع محرماً بحكم عليه ، انه وقع حالاً في ذلك الزمان ليتناقض .  
اقول ان كونه حراماً قبل الاحارة مراعى بعدمها فاداً تحققت لم تستقر الحرمة بل ارتفعت الان من الاصل فلست نقول ان المحلية كانت ناسئة واقماً و اما ظهرت لنا بالاحارة و لا نقول انها وقعت محرمة و صارت في زمان الاحارة محلبة فان الفعل بعد صدوره لا يتعلق به حكم تكليفي بالضرورة فانه لا معنى لنشر حيض في الفعل الصادر بعد صدوره و لكن نقول ان الاحكام تثبت للمساوين الكلية فالاكل بالماطل حرام و بالحق حلال و كما ان كونه اكلًا بالماطل لم يكن مستقراً فكذلك حكمه في الحكم و ان سدل لكن تبدل موضوعه

و ليس كسائر التبدلات فان المبيع قبل البيع ملك للمبيع و بعده للمشتري فهو في كل رمان ينطبق عليه عنوان و لكن بالأحارة يتبدل عنوان ما قبل الأحارة لا انه يرفع من حين الصدور .

ثم رمان التبدل رمان الصدور فلا يتأخر العلة عن المعلول فهي بعد الصدور ترفع السوان مما ترتب على العقد قبل صدورها وان شئت قلت انه دفع لا رفع حيث ان الرفع اما يتحقق فيما احتلف الحال باحتلاف الرمان و الرفع يرفع ما تمت و يحكم عليه . الثبوت قبل الرفع بعد الرفع ايضاً ولكن الأحارة يجعل العمل بعدها بحيث لا يحكم عليه بانه كان محرماً حال صدوره و اما كان كذلك لولا لحوق الأحارة فلماً لحقته الأحارة لم يقع محرماً .

و هذا معنى الكشف الحقيقى و الى هذا يشير قوله عليه السلام لانه لم يمس لله و انما عصى سيده ففي روايه (ررارة) عن (عمرك نروح بعير ابن سيده) فقال ( ذلك الى سيده ان شاء احار و ر شاء فرق بينهما ) فقلت اصلح الله ان (الحكم بن عبيدة) و (ابراهيم النعمى) و اصحابهما يقولون ان اصل الكاح فسد و لا يحل له احارة السيد له فقال ( ابو جعفر عليه السلام ) انه لم يمس الله تعالى اما عصى سيده فاذا احاره فهو له حائر و نظر كيف انه ( امام عليه السلام ) على المسامحة و اشار الى البرهان و معنى قوله عليه السلام لم يمس الله ان العقد في حد نفسه لا تضمن فيه بل انما هو من جميع الجهات على الموارد من الشرعية غاية الامر انه مراعى باجازة السيد .

و التعبير عن عدم ابن السيد بالمعصية اما هو للمقابلة و هو في غاية الحسن و المتانة بل الغرض من عدم عصيان الله ايضاً ليس الا وقوعه مستمعاً للشرايط الشرعية لا معناه الحقيقى حتى يستدركه ان النهى في المعاملات يقتضى الفساد .

وسدد آخر عن (المافر عليه السلام) قال مثله عن رجل تزوج عبده بعير اذنه و دخل بها ثم اطلق على ذلك مولاه فقال ذلك الى مولاه و ر شاء فرق بينهما و ان شاء احار نكاحها الى ان قال فقلت ( لابي جعفر عليه السلام ) فانه في اصل الكاح كان عصبياً فقال ( ابو جعفر عليه السلام ) اما اني شيئاً حلالاً و ليس بعاص لله و اما عصى سيده فلم يمس الله ان ذلك ليس كاتيانه



ما حرم الله عليه من نكاح في عده و اشاعه (الحبر) فكما يمكن ان يقال انه دفع بهذا الاعتناء فهو دفع باعتبار ثبوت خلاف ما ثبت بالاحادة و تبدل العنوان بالعرف من ان قلت مقتضى ما اعترفت به من تبدل العنوان المستمع لتبدل الحكم ان الوطى الواقع قبل الاحادة كان حراماً وبعد الوقوع وان تبدل العنوان الا ان العنوان الحادث لا يطابقه على فعل معدوم لا يوجب حدوث حكم تكليفي و تعلق النهي على عدم حقوق الاحادة يوجب الالتزام بالاحادة على تقدير العلم بالحقوق و قد التزم به البعض و على هذا لا يتبدل العنوان بحدوث الاحادة بل الشرط لحقوق لاحادة والمطابق كون الشيء معدوماً يتحققه الاحادة و هذا المعنى مقرر للعقد و هو معنى آخر للكذب الحقيقي معاذير لما احترته

قلت كاشعاً للحداب عن وجه اعطال و رافعاً للذنب عن السر المحجوب ان الاحكام الشرعية بامر الله اموراً عارضة انشائية في بعض الامور فكما ان العقد قبل الاحادة لم يكن مستمداً الى المحرم و صار كذلك بعده فلم يكن المبيع تمليكاً من ابيع فصار كذلك بعد الاحادة والماء لم يكن ملكاً له ثم رى كالاصل فصار له بعده فكذلك الاكل وسائر التصرفات لم تكن بحيث لا يتحقق واعلم العقاب فصار كذلك وليس وجود الامر والنهي معتبراً في تحقق الوجوب والحرمة على ما حققته في رسالتي في احكام المعارض و ليس هذا من اباحة الحرام ولا من تعلق الحصاص التكليفي بالمعدوم بعد تحققه فكيف ان المواد من الامة لم يكن اماً للواطى فصار كذلك بعد الاحادة والصوم قبل غسل العشاءين من الليلة اللاحقة لم يكن محكوماً بالصحة للمستحاصة فصار كذلك بعده على القول به فكذلك الحكم التكليفي اى الاباحة لم يكن منترعاً فصار كذلك و شرع الحرمة لم يكن مستقراً قيل الاحادة بل كان مراعى بعدمها مثل عدم كون الرمي قتلاً قبل الاباحة و كون ماء الحرء الحاص ساء للذنب و كون تربيته من يؤيد الدين حذمه بالدين و كون الشرع في لعبات المركبة شروعا في العادة فانها ان لم تنم لم تكن عبادة بل لغواً صرفاً .  
وبالجملة فكون امر مراعى ما حرم معنى شايع يصعب تحفظه ولا يسعى بيانه و ربما

إلى الحق

كالمضا المقارن فلا معنى لحصول الاثر قبله

لأنك من حملة الشر وطعك مذكور كأنه عن وجود المشروط فيه

المهمة وكم من العثاين لصوم اليوم الماضي على القول به

مردودة بانه لا فرق بين فرض شرعاً او سماً بين الشرعي وغيره و تكثير الامثلة  
لا يوجب وقوع المحذور العقلي فهي كدعوى ان المدافعين الشرعي من الشين لا يسمع عن  
احتمالهم لان النقيض الشرعي عبر العقلي وجمع " و رد مم بوجه ذلك لا بد من التزام  
من المتأخر ليس سماً او شرعاً بل السب و الشرط الامر المتبرع من ذلك لكن ذلك لا  
يمكن فيه نحن فيه بان يقبل من الشرع بمقتب الاحاد و الحقوق ، ولقد وهذا امر مقارن  
للمعد على تقدير الاحارة لمحة الادلة المهم الان يكون مراده بالشرط ما يوقف تأثير

السبب المتقدم في زعمه على لحوقه وهذا مع انه لا يستحق اطلاق الشرط عليه غير صادق على الرضا ، لان المستفاد من العقل و النقل اعتبار رضا المالك في انتقال ماله و انه لا يحل لغيره بدون طيب النفس و انه لا يمنع لحوقه في حل تصرف الغير و انقطاع سلطنة المالك

و مما ذكرنا يظهر ضعف ما احتمله في المقام بعض الاعلام بل التزم به غير واحد من المعاصرين من ان معنى شرطية الاجارة مع كونها كاشفة شرطية الوصف المنع عنها و هو كونها لاحقة للعقد في المستقبل فالعلة النامة العقد المحقوق بالاجارة و هذه صفة مقاربة للعقد و ان كان نفس الاجارة متأخرة عنه و قد التزم بعضهم بما يشرع على هذا من انه اذا علم المشتري ان المالك للمبيع سيحجر العقد حل له التصرف فيه بمجرد العقد و فيه ما لا يحصى من المحالفة للدلالة انتهى .

و فيه مواقع للطرف يظهر بالطرف فيما مر فان اعتبار الرضا في تحقق التأثير مما لا ريب فيه و ليس الغرض من تبين كون العقد تاما بالاجارة كونها مرآة له كما يترأى بل الغرض ما حققنا من كون التأثير مراعى بالاجارة فالتأثير حادث بها في العقد المتقدم فيترتب عليه بها جميع آثاره من حين الصدور وهذا ليس من تأخر العلة عن المماول و لا من الكشف عن الثبوت ساعاً من غير مدخلية في الثبوت و لا من الكشف عن مقاربة الرضا ، ولكن لما كان اعتباره على نحو مماير لاحضار سائر الشروط نميز عنها و استند التأثير الى العقد المستجمع لها و الا فمدخلية الاجارة المستلزمة لتأخر اثرها مما لا ريب فيه و تبدل عنوان ما ترتب على العقد قبلها ليس من الكشف في الحقيقة و ان كان يقرب منه حتى صح التعبير به عنه و ليس تأثير الاجارة لكونها فائتاً مقام الرضا المقارن بل المعتبر من اول الامر الرضاء مطلقاً فالاجارة الى ما يدل على اقامة الاجارة مقام المقارن و ليس هذا على خلاف القاعدة لما عرفت من ان العقد انما يجب استماده الى من اليه الامر و لا فرق في ذلك بين مقارنة رضاء و عدمها .

و منه يظهر ما في تقرير الدليل بان العقد الواقع جامع لجميع الشروط الملح من المتانة ، و ما أورد عليه من انه اذا اعترف ان رضا المالك من جملة الشروط فكيف

يكون كاشعاً عن وجود المشروط قبله ، فيه ان الكشف بالمعنى الذى رعبه مما لا يحصى تماثيه مع الاشتراط ، المعروف على دى مسكة وانما المدعى ما حققناه من ان الرضا ليس اعتباره في العقد كاعتبار ساير الشروط حتى لا يترتب الاثر الا من حيبه بل هو من حين تحققه يجعل العقد السابق مؤثراً حتى يترتب عليه جميع آثاره من حين انشاؤه وهذا النوع من الكشف لا يساقى الاشتراط فلم يقطع ارتباط العقد عنه حتى يساقى الاشتراط و لم يتقدم الاثر على المؤثر حتى يساقى العلية ولم يقتصر على الآثار الثلاثة بعد الاحازة حتى يكون في عرض ساير الشروط و ليس هذا تصدياً ابساً كما لا يحصى

و اما ما افاده في مقام ابطال الدعوى المرورة من انه لا فرق فيما فرض شرطاً او سماً بين الشرعى وغيره ففى غاية المثانة و لكن ما زعمه من ان المدخوعة الالتزام بان السب و الشرط الامر الممنوع ليس على ما يسمى فانك قد عرفت ان صحة صوم المستحاصة مراعاة بالاصل المبرور لا ان الشرط تنعك الصوم بالطهارة فان المستفاد من الأدلة ان اعتبار الطهارة في المشروط بها كاعتبار الرضى من غير فرق و لولا الالغاء لم يلزم احد بان الشرط الامر الممنوع وهو ايضاً قائم في الرضا برغم المنع ولكنما محمد الله تعالى قد اسبب الحق و اعتدينا ، يهدى الله جل جلاله

واما قوله اللهم الا ان يكون الح فيه ان صايط الشرطية هو التوقف المبرور ومجرد تقدم زمان الاثر لا يقدح في الشرطية بعد ما كان التأثير متأخراً فان اثر الاحازة تحقق الآثار بالنسبة إلى الزمان السابق بعد تحققها وقد حققنا ان هذا ليس من تقدم المعلول على العلة فعدم استحقاقه اطلاق الشرط معلوم العباد

و اما تعليل عدم صدقه على الرضا ، بان المستفاد من العقل و النقل اعتبار رضى المالك في انتقال ماله الح فيه ان مطلق الاعتذار مما لا ريب فيه و اما عدم نفع المحقوق و اعتبار انعقاده فهو اول الكلام بل التحقيق عدم دلالة الأدلة على اعتبارها بل دلالتها عقلا و نقلا على عدم اعتبارها و ان المعتبر اما هو الرضا كيف كان حيث ان المصايط انتهاء الامر إلى من يجب الانتهاء اليه والاستناد اليه فالوكالة تقتضى استناد فعل الوكيل إلى الموكل ونزله منزلة فعله حال الصدور ، والاحارة تقتضى ذلك بعده وليس النزل في

الوكالة تعبداً شرعياً معاً للقواعد حتى يقتصر عليها بل انه هو بحكم العرف و العادة ولا يفرقون بين المقارنة والملحق في التبريل اذ كور الفعل الصادر من المصول تام لا نقص فيه وطيب نفس المالك انه يحسم للتبريل المذكور والاستناد اليه وهذا مراد من يقول ان العقد سبب تام و الاحارة لا دحر لها في تأثيره

واورد على الذي اولا ان الاحارة وان كانت رضى بمضمون العقد الا ان مضمون العقد ليس هو النقل من حسيه حتى يتعلق الاحارة و الرضا بذلك النقل المقيد بكونه في ذلك الحال بل نفس النقل مجرداً عن ملاحظة وقوعه في زمان و انه الزمان من ضروريات انشائه فان قول العقد تمت ليس نقلت من هذا الحين وان كان النقل المشيئة به واقعاً في ذلك الحين ، الزمان طريق للنقل لا قيده فكما ان انشاء مجرد النقل الذي هو مضمون العقد في زمان يوجب وقوعه من لمشيئة في ذلك الزمان فكذلك احارة ذلك النقل في زمان يوجب وقوعه من المعبير في زمان الاحارة و كما ان الشارع اذا اقصى نفس العقد وقع النقل من زمانه فكذلك اذا اقصى احارة المالك وقع النقل من زمان الاجازة

ولاحل ما ذكرنا لم يكن مقتضى المصول وقوع المثلث من زمان لا يجب مع انه ليس الارضى بمضمون الايجاب فلو كان مضمون الايجاب النقل من حسيه و كان لقول رضى بذلك كان معنى امضاء الشارع للعقد المحكم بترتيب الاثر من حين الايجاب لان الموجب يعمل من حسيه و المقابل يتقبل ذلك و يرضى به

و دعوى ان العقد سبب للملك فلا يقدم عليه مدفوعة ان سميته للملك ليست الا بمعنى امضاء الشارع لمضاهة فاداً من مقتضاء مركباً من نقل في زمان و رضى بذلك النقل كان مقتضى العقد المثلث بعد الايجاب و لأجل ما ذكرنا ايضاً لا يكون مسح العقد الا اسحاله من زمانه لا من زمان العقد فان المسح ظهير الاحارة و الرد لا يتعلق الا بمضمون العقد وهو النقل من حسيه فهو كان زمان وقوع النقل ما حوذاً في العقد على وجه القيدية لكان رده وحله موجباً للحكم بعدم الآثار من حين العقد و السر في جميع ذلك ما ذكرنا من عدم كون زمان النقل الا طرفاً فجميع ما يتعلق بالعقد من الامضاء و الرد

و الفسخ اما يتعلق بنفس المصنوع دون المقيّد بذلك الرهن  
و الحاصل انه لا اشكال في حصول الاحارة بقول المالك (رخصت يكون مالى لربد  
باراء ماله) او (رخصت مائة مالى إلى ريد) و غير ذلك من الالفاظ التى لا تعرض  
فيها لاشاء الفصولى فصلا عن رمانه كعب و قد جعلوا تمكين الروحة بالدخول عليها  
اجارة منها و نحو ذلك ومن المعلوم ان الرمان شملنى بنفس نسخة العقد من غير ملاحظة  
رمان نقل المصوى

و تعزير آخر ان الاحارة من المالك قائمة مقام رضاء و اذنه المقرون باشاء  
الفصولى او مقام نفس اشرائه فلا يصير المالك مسرلة اليه و الا بعد الاحارة فهى اما شرط  
او حرة سبب للمالك و عبارة اخرى المؤثر هو العقد المرمى به و المقيّد من حيث انه  
مقيّد لا يوجد الا بعد العقد و لا يكفى في التأثير وجود ذلك المقيّد المعردة عن العقد .  
و اهم تأمياً فلان لو سلمنا عدم كون الاحارة شرطاً اصطلاحياً لمؤخذ فيه تقدمه  
على الشروط و لا حرة سبب و انما هى من المالحات محدثة للتأثير في العقد السابق و جعله  
سبباً تاماً حتى كانه وقع مؤثراً و تفرع عليه ان مجرد رضى المالك نتيجة العقد اعنى  
محض الملكية من غير التعات إلى وقوع عقد سابق ليست باجارة لان معنى اجارة العقد  
جعلها حائراً باقداً ماصياً لكن يقول لم يدل دليل على امضاء الشارع لاجاره المالك على  
هذا الوجه لان وجوب الوفاء بالعقد تكليف يتوجه إلى التعدين كوجوب الوفاء بالعهد  
و السذور من المعلوم ان المالك لا يصير عاقداً او مسرلة لا بعد الاحارة فلا يجب الوفاء الا بعدها  
ومن المعلوم ان المالك الشرعى يتبع الحكم الشرعى فماله يجب الوفاء فلا مال

ومما ذكرنا يعلم عدم صحة الاستدلال للكشف بدليل وجوب الوفاء بالعقد و دعوى  
ان الوفاء بالعقد و العمل بمقتضاه هو الارام بالدين من حين العقد و قدس على ذلك مالو  
كان دليل المالك عموم «احل الله البيع» من المالك ملزوم لعلية الصرف و قبل الاحارة  
لا يحل التصرف خصوصاً اذا علم عدم رضا المالك باطلاً او ترده في الفسخ و الامضاء .

و ثلثاً سلمنا دلالة الدليل على امضاء الشارع لاجاره المالك على طبق مفهومها  
اللغوى والعرفى اعنى جعل العقد السابق حائراً ماصياً بتقريب ان يقال ان معنى الوفاء

بالعقد العمل بمقتضاه و مؤداء العرفي فإذا صدر العقد بالاحازة كانه وقع مؤثراً ماضياً  
كان مقتضى العقد المحار عرفاً ترتب الآثار من حيزه فيجب شرعاً العمل به على هذا  
الوجه .

لكن نقول بعد الاعراض عن ان مجرد كون الاحازة بمعنى جعل العقد السابق  
حذيراً باعذاً لا يوجب كون مقتضى العقد و مؤداء العرفي ترتب الاثر من حين العقد كما  
ان كون مفهوم القول رضى بمفهوم الايجاب وامثاله لا يوجب ذلك حتى يكون مقتضى  
الوفاء بالعقد ترتب الآثار من حين الايجاب، فتأمل ان هذا المسمى على حقيقته غير معقول  
لان العقد الموجود على صفة عدم التأثير يستحيل لحوق صفة التأثير له لاستحالة خروج  
الشيء عما وقع عليه فإذا دل الدليل الشرعي على أمضاء الاحازة على هذا الوجه المير  
المعقول فلا بد من صرفه بدلالة الاقتضاء إلى إرادة معاملة العقد بعد الاحازة معاملة العقد  
الواقع مؤثراً من حيث ترتب آثار الملكية فإذا احار المالك حكمه بانتقال بقاء المبيع  
بعد العقد إلى المشتري وان كان اصل الملك قبل الاحازة للمالك و وقع المضاء في ملكه  
انتهى .

وقه للطر مواقع منها قوله و يرد على الوجه الثاني اولا الخ فان عدم كون  
الزمان قيداً من المديهيات و لاحاجة في بيانه الى هذا التطويل ولكن يتم المطلوب مع  
الطريقة ايضاً لان تنفيذ العقد الواقع قبل الاحازة يستتبع ترتب جميع الآثار لان حدوث  
لعود العقد في زمان لا يستلزم انتهاء الآثار قبل ذلك الزمان بعد العود نعم يستلزم انقضاء  
قبل حدوثه و هو مسلم معلوم .

ان قلت اختلاف زمان الحدوث و زمان الحادث غير معقول فكيف يحكم بحدوث  
آثار ما قبل الاحازة بها و زمانها وكما ان سبق التأثير على المؤثر غير معقول فكذلك سبق  
الآثار وان تأخر التأثير مع ان الجمع بين هذا السبق و ذلك الملاحق مما لا يرجع إلى  
محصل

قلت ان المتمتع بختلاف زمان الحادث من حيث انه ذلك الحادث بصواب حدث  
له بالاجارة و اما زان الحادث فلا مانع من اختلاف زمان تحققه مع زمان حدوث

عنوانه وبعبارة اخرى الحادث بالاحارة هو العنوان و هو ليس متقدماً على الاحازة قولاً واحداً و اما المتقدم هو الدات المعنون بما حدث بها فالسما الحاصل بين العقد و الاحارة لم يكن مطلقاً عليه ملك المشتري فاطبق بالاحارة فلم يختلف زمان الاثر و التأثير في الحقيقة .

و كشف السر ان كون العقد تمليكا من المالك و كون المبيع مملوكا للمشتري و كون تصرفه تصرف في الملك و كون ثمنه ثمن ملكه امور التراعية دائرة مدار مشأ الاتراع و تقدم العقد مع لحوق احارة كفى في صيرورة بيع الفصولى تمليكا من المالك و صيرورة كل ما ترتب عليه من افعال المشتري تصرفاً في الملك بعد ان لم يكن كذلك و كذا السما لم يكن لكونه ملكا للمشتري مشأ اتراع فصار بعد الاحارة متحققاً فبعد تحقق العنوان يتحقق الحكم الدائر مداره

وهذا هو المراد بالكشف الحقيقى الذى نسب إلى الاكثر فكان الشئ المتقدم على الاحارة لكونه بمرسة انصافه بما يعبر حكمه و بسدله مجهول الحال فالسما لاحتمال عوده إلى المشتري باحازة العقد المتقدم كانه مجهول الحال لعدم استمرار امره في هذا الحال ايضاً حيث ان الاحارة تجعله اه حتى في هذا الحال ايضاً و فهم و اعلم و الفرق بين الاحارة و القبول ما عرفت من ان القبول حره السب و الاحارة تنفيذ للسب التام و قد عرفت حقيقة التمامية قبلها مع التوقف عليها فلا بد من الاحارة بالقبول و اما الفرق بينها وبين الفسخ فهو ان الانحلال انما يبطل الاثر لانه رفع للموضوع فكما ان العقد يحقق الموضوع فالفسخ يزيله و زوال الموضوع لا يقتضى زوال الاثر الثالث حال وجوده بخلاف التوقيف المتقضى لتحقيق العنوان فيما حصل في الرمان المتقدم المستتبع لترتيب الاثار .

ومما قوله و السر في جميع ذلك الح فانك قد عرفت ان كون الرمان طرفاً مسلم عند المالك و انما المناط ان الاحارة محققة للموضوع من حين العقد و الفسخ لما يزيله من حيزه و الفرق لا يظهر الا شأ بيد الله حل جلاله .

و منها قوله و الحاصل الح فان ترتب الاثر من حين وجود العقد ليس لتعزم



المعبر له من هذا لا يمكن ان يدور مدار قصد المحير حيث ان التقصد لا يوجب تأثير المتأخر في المتقدم ، والحيلة تأثير الاحارة لما تقدم عليها مستحيل برغمهم فكيف يستحق قصد المحير معنى التأثير في الزمان لما في لعدم قصد مما يقتضي منه المعجب

و اما قوله فلا يصير ادراكه من رتبة العاقد لا بعد لاحارة فهي اما شرط او حرة سبب فأعرب و اعجب حيث ان تأخر التأثير معزوع عنه و اما المدعى ان الاثر لا يحصل بالاحارة صيرورة العقد دائر ، فالمسبة إلى ما قبلها لان الاثر لا حصل قبلها كى سبب العينة و منه يظهر معنى قوله و بمارة اخرى و من احداً لا يدعى كنهه ذات المقيد المعردة في التأثير ، اما المدعى ثوب آت ، فقول زمان حدوث القيد بعد حدوثه فقط

و منه قوله و اما نادياً لح فان الشرع الاصطلاحي ليس الا ما يوقف تأثيره على نفسه و احداث التأثير في العقد السابق ليس لا توقف تأثير العقد عليه فهذا ام يمكن مؤثراً و ليه صدر كذلك بعده و كيف لا يكون مهتماً على شروط مع فرض توقف التأثير عليه و دورانه مداره .

و منها قوله لكن نقول الخ فان عدم تحقق شيء من الحكم الوصى والتكبيى قبل الاحارة من لا ريب فيه اما المدعى تحقق التأثير بالمسبة إلى ما قبل الاحارة فلا وقع لهذه الكلمات

و منها قوله و ذلك لح فان الامضاء اذا كان على طبق العرف فما الداعي إلى الالتزام بكونه على وجه التعبد فان الاحارة بحسب الطبيعة توجب تعود العقد من حين وقوعه بالعرض و امضاء الشارع له ليس الا تفرراً للصاغة فالامضى لكون الكشف تبعدياً كما التزمه استاذ مشايخنا الشريفة و ارتضاه من تأخر عنه غالباً

و مادعه إلى ذلك انقول من ان هذا المعنى على حقيقة غير معقول قد عرفت ما فيه و استحالة لغوى صفة التأثير للعقد الموقوف على صفة عدم التأثير اوضح من صراحة محمد الله حل حلاله و استحالة خروج الشيء عما وقع عليه لا دلل عليها بل الدليل على خلافها .

الا ترى ان الافعال التي يصدق عليها السلب عالياً ليست حال الصدور قتلا و اما

يصير كذلك بعد حين وقد اشرنا إلى الظاهر وتدر ، هذا محتمل الكلام في الكشف و  
لاستقصاء البحث فيه مقام آخر فتنه دعوى الله تعالى سرما ادعياءه من تساوي الوجوه  
فيما حققناه وان التفسير مسمى على وجه عليل

### المقام الثاني ، من يشك له

فهل ابدان احتج ع عدو بي ، المالكه والبايعه اقيام معامله به مطلقا او صدق  
البايع مطلقا ، ولو خراء الصيغة او عرد ذلك وجوه سيأتي الاشارة اليها انشاء الله تعالى  
وقبل البعوض في المقصود لابد من الاشارة إلى امور

الاول ، قد جعل ان البيع عبارة عن المعاملة الخاصة بالمعسر عنها بالمداراة وانه  
ليس من قبيل الاتحاد ولا من الكيفية بل من جهة بل المعجور من الامور الواقعية الخارجية  
الاعتبارية الاسراعة وهو فعل تولد من لا يحب والقول هو نوع من مطلق  
العقد فكان ككلام من حلى الثمن والمن مشدود بالآخر بعبارة

فهذا الارتباط المعسر عنه ، بالمدعى الاسمي هو عقد البيع بهذا المعنى الذي  
هو قسم من المعاملة وليس بين العقد والبيع هو العموم مطلقا لاما توهم واطلاق العقد  
على الابعاد بين محاز فكيف يتوهم كونه حقيقة ، بل يحصل به وهو الصيغة والبايع من  
استند اليه تحقق هذه الماهية في لدرج والاستناد من وجوه

منها كون مراد بيع راجعا اليه لكونه مالكا فقال ( فلا ، ع داره ) مع ان  
المتصدى للمعاملة وكيله او حارمه

ومنها رجوع امر المعاملة اليه وكون رعاها بيده وان كان «البيعة او التوكيل  
و اليه يرجع الاول لان المساط اما هو رجوع الامر اليه و مجرد كونه مالكا للمبيع لا  
يكفى في ذلك كما هو الحال في المتولى عليه من البايع اما هو الولي دونه مع انه المالك  
وملك من وجوه رجوع مراد المعاملة إلى الشخص

ومنها مباشرة الاشياء وخراء الصيغة فهذه عناوين ثلثة قد تنطبق على شخص

واحد

الثاني ان الاحكام الثابتة للمتبايعين مختلفة فمما يثبت للمالكين كاحكام الربوا

فإن المالكين إذا كان روحين لم يتحقق الرضا وإن لم يصح استناد البيع إليهما أيضاً فإن الحكم لم يثبت لهما من هذه الحثية وكذلك بيع السلاح لأعداء الدين وبيع العشب لمن يعمل به صمماً والعنب لمن يعمل به جمرأً فإن المصداق في ذلك كله إنما هو من ينتقل إليه المال ولو لم يصدق عليه فاعل البيع.

نعم يكفي كون فاعل البيع كذلك أيضاً بالنسبة إلى تلك الأحكام في خصوص المعاملة بمعنى شرائه للمال لأن يعمل به المحرم وإن لم يكن من انتقل إليه كذلك بخلاف الحكم الأول فإنه ينفرد مدار المالكين فتدبر.

ومنها ما يثبت لمن يذم زعم المعاملة ككراهة الدخول في سوم المؤمن أو حرمة و معها ما يثبت لمحرم الصيغة ومباشر الأشياء كأعشار البلوغ والعقد والقصد.

الثالث لا إشكال في أن عبر خيار المجلس من سائر الخيارات حتى ثابت للمالك سواء كان بايعاً أم لا وإن ثبوته للبائع عبر المالك إنما هو بالتبع لا بالاستقلال فيجب على الولي رعاية المصلحة أو عدم المصلحة وكذا الوكيل أمين فيه فيعزل بالعرف ولا يبعد تصرفه مع المنع.

وبالحكمة ثبوت الخيار له ليس الأكثوث سائر وجوه السلطة على الضوابط العامة يراعى فيه ما يراعى في غيره وهذا لورفع المحرم عن المولى عليه رآل عن الولي وثبت للمولى حيث يجمع أنه ليس بايعاً ولولى بايع فلا يباط ثبوت الخيار للشخص بكونه فاعلاً للبيع وثبوته لمن آيه الأمر من لوازم ثبوته في البيع وسيصح سرائعير في الرواية عن له الخيار بالبائع أم شاء الله تعالى.

أذا عرفت هذا فنقول إن في المسئلة في نأدى الرأى احتمالات .

الأول ثبوته لكل من يمسب إليه البيع . الثانى والثالث والرابع ثبوته لواحد منهم خاصة فإن الفاعل ثلثة ، الخامس والسادس والسابع والثامن ثبوته لمستجمع العتواتين أو العتاتين ، التاسع والعاشر والحادى عشر ثبوته للآثنين من الثلاثة ، الثانى عشر ثبوته للمالك مقيداً بمباشرة الوكيل على ما هو التحقيق في الخيار المجعول للأجسعى الثالث عشر ثبوته للوكيل أولاً وانتقله إلى المالك بموته .

والتحقيق ان الحيار لكونه من مقولة الحقوق لا يعقل ثبوته لغير المالك لان الحقيقة صفة اعتبارية تترع باعتبار عود فوائدها إلى الشخص فلا بد في أصلها أو لا يعود فائدته بل المعتبر منها إلى شخص لا يعمل ان يكون حقاً له ولهذا لا يستلزم اشتراط شخص على آخر عدم الأكل أو الشرب أو عدم التصرف في ماله حيث لا فائدة معتد بها في ما شرب عليه واما اشتراط عدم نفق الجدار على الحيار فهو في الحقيقة اشتراط لا فائده وهو من الفوائد الخطيرة التي تصرف فيها الأموال والأعمار واما بالنسبة إلى غير المالك ومن حكمه فكلاً من المتقدم و هذا معنى تحريم الحلال على ما يستصح الأمر فيه انشاء الله تعالى ومن المعلوم ان الفسخ والاسباب لا يعود فائدتهما إلا إلى المالك وما يتفق في بعض العروس من تعلق عرس لغير المالك بهما لا يمكن في بحث ماهية الحق كما هو الحال في اشتراط ان لا يتزوج ولا يتبرأ

والمحملة والحكم في غير حيار المجلس واضح ولا ريب ان حيار المجلس أيضاً كسائر العيارات من الحقوق مشاركة لها في الآثار وقوعه في سيق حيار الحيوان في بعض الروايات وكيف كان فكونه بالنسبة إلى المالك من الحقوق مما لا شك فيه فيسقط إسقاطه ويستقل إلى وارثه وهو حقيقة واحدة لا يعقل اختلاف حاله بالنسبة إلى المالك وغيره ، واد قد تحقق بمون الله حل حاله انه لا يعقل ثبوت العيار مطلقاً لغير المالك الا بالنسبة فلو دل دليل على ذلك وحج طرحة كيف ولا دليل عليه ولا يستشعر من الاحبار رايته على ما يستصح فيه الحال انشاء الله تعالى

وهذا يثبت للمالكين مطلقاً وسقط «فراق الوكيل عن مجلس العقد ان لم يحصرا فيه و الا ففراقهما أو فراقهما عن مجلسهما مطلقاً حيث كان لهما مجلس أو فراق المجموع عن مجلس العقد أو فراق المالكين خاصة أو الوكيل كذلك وعلى تقدير عدم الاجتماع أو عدم الاكتفاء ببعض وجوه الفراق فهل يثبت إلى ان يتحقق مسقط حر أو لا يثبت أصلاً وجوه من الاجتماع هل هو شرط ومسايط يعنى واسطة والعروس ولا فراق عاينه أو ان الفراق مسقط حيث انه رضى فلا يتوقف الثبوت على الاجتماع وعلى الأول فهل المساط مطلق الاجتماع أو الاجتماع للعقد أو اجتماع المتماقدين أو اجتماع السمين مطلقاً

و بالجملة فله مقامان الاول ان هذا العيار حق لا يشت لغير المالك والى ان  
الاقرار مفسط لاء به بمعنى أن الاجتماع لا دخل له فيه بوجه  
اما الاول فلانه معنى الصواب ولا شعور في الرواية بخلافه حيث انه لا اشكال  
في انها حاكمة على دليل الروم باطرده له و مقتضاها ان يكون معارفا ثبوت الحق في  
العقد واما من ثبت انه فهو معنى آخر لا يمكن ان يراد من الحاكم من حيث هو كذلك  
فيه خارج عن حيث التحكيم و لا يعقل ارادة طبعيين من كلام واحد

و بالجملة فمعقد الحكم ليس الاسل ما كان يتوهم من المحكوم عليه و هو في مقام  
لروم العقد واما كونه حقاً او حكماً كشونه للمالك او غيره فلا ريد لهما سعة الحكومة  
بل نقول ان ادلة ادواع لا في ادلة المعتصيات بالثبات ولا الحكومة لها عليه بل المصلحة  
بمهما كالنسبة بين المطلق و المعقد على ما هو التحقيق فمعقد كل منهما معنى معقد لما  
بعبارة الاخر اهد بعمل بهما معاً فليس العمل على دلة لمواقع من جهة ان لسانها  
لن ان التعبير بل يعتمد عليها و ان كان لينة وكونه لفظة لا يفرق بين وجود التعبير  
و شئون المبدأ و لا اشكال ان دليل حرام مجلس لا بد على انتهاء الاقضاء من البيع قبل  
الاقرار و الاستند لروم السع دائماً إلى امر خارج و هو في طائفة من ضروريات  
الادب

فمحتمل ان الشارع منع العقد عما يقتضيه و هذا المنع لا يعمل الا ان يكون  
محتمل ثبوت الحق للمالكين و السلطة الثانية لمصلحة ليس لا مكان ثباتاً قد العقد  
و لم تكن الا لهما .

توصيح ذلك ان السلطة على التصح قد تكون ناشئة عن عدم لروم العقد كما هو  
الحسن في العقود الادسية و السلطة على التصح فيها ليست لا القدرة على الادب وكون  
امرهم راجعاً اليه فاصحاح العقود الادسية لمصلحة ليس الادب و آثار الادب برواها وكون  
الادب اختيارياً لا ادب حثوثاً و بناء من التدبيلات و إلى هذا اثرنا في صدر البحث حيث  
حكما بان الجوار دى لهذه العقود و عليه تنزع عدم امكان لروم الوكالة و ان اشترط  
في عقد لزم و ما وقع في باب الرهن و بما هو حمل ولاية و لعله يتصح بتوقيع الله جل

حلاله في حيار الشرط

و . لعملة هذه السلطة لسبب من الحقوق ل هي في الحقيقة من شؤون سلطة الشخص على نفسه لا تعط . لاستط ولا تتدخل بالصلح والميراث و بقاؤها بعد العقد ليس تصرف جديد وليس مثل هذا السلطان للشخص على غيره ولمذا لا يصلح للاستط . وقد نكون كذلك و لكنه من شؤون السلطة على المال الدفعة بمقتضاها كما هو الحال في الهمية التجارية من السلطة على نقل المال إلى الغير كالسلطة على الوقف والعقود شقة عن السلطة على المال أي ملك الرقعة والسلطة الأولى مقتضى الثانية الثانية تامة لها في الهمية بمعنى أنه قد يمنع من الأولى مانع مع ثبوت الثانية كما هو الحال بالنسبة إلى المحصور عليه بجميع شؤنه وأطواره وقد ثبت لمن ليس له السلطة الثانية كما في الأولياء من الأولى يستعمل بالسلطان على وجود التملك مع أن مالك الرقعة إنما هو المولى عليه ومع ذلك قد لا يولى تابع له المولى عليه بمعنى أنه لو لم يكن مملوكا له لم تعمل هذه الولاية

ولا بد في هذا الاستماع استقلال الأولى فهو حوار من السلطة بمتعمان و بغيره من ولكلها يتعمدان الاجتماع والواجب لا ملك الرقعة من الهمية و لكنه بمالك أن يملك وهذا هو سلطان النقل إلى الغير الذي لم يزل بالهمية حتى على سبيل الاقتضاء فهو من أول الأمر كل له أن لا يستعمله إلى الغير وعلى سبيل النقل كان له الاجتماع لعدم رواد سلطته فحين سر عدم كون حوار الفسخ و تفرده في الهمية من الحقوق أيضاً

وقد تكون السلطة شقة عن ثبوت منع أو مانع بعد تحقق المقتضى لروال السلطة على المال بجميع مراتبها كما هو الحال في الحوار فإن العقد مقتضى لاستقلال من انتقل إليه المال بالملك ولكن الحيار يمنع عن ذلك فهذه السلطة عين السلطة الأولى من جهة و غيرها من أخرى كما أنها سلطة على أحد من جهة وعلى الشخص من أخرى فهو أمر بين الأمرين و يردح بين الصائبين

أما كونها عين الأولى فلان الحيار إنما هو منع للعقد ولا أثر مستند إلى المقتضى الأول بل ملك الرقعة المترتب على الفسخ أيضاً كذلك كما لا يخفى ، و أما أنها غيرها

فلكونها تصرف حديد وسب حادث واما كونها سلطنة على المال فلان الذات سابقاً لم يكن الا ذلك وهو لا ينافي الرجوع الى البدل وعدم الجمع من يعود تصرف من انتقل اليه كما هو الحال في الاقالة واما كونها سلطنة على الشخص فلان امر المال رجع اليه باقتضاء العقد فالسلطنة على المصح قهر على من كان مستقلاً بحلاف حوار المصح والهيئة فان الاستيلاء على المال بجمع مرأته لم ينبت للتمتع بالهيئة حتى على سبيل الاقتضاء وهذا ينصح السر في كون الخيار من الحقوق القابلة للإسقاط و انه لا يعقل ثبوته لغير المالك و عليك بالتدبر التام فاني اشرت الى معان دقيقة باعثة اشارة لطيفة لا تمنع الا للفقيه السيه و اما المعامل المعرور فربما يرغم لقلة مضاعته و عروره ان ما يحققه من وضوح الفساد بمكان .

و بالعملة فلس العرس اثنت شئ للبيع من حيث استناد البيع اليه بل اما المقصود اثنت حكم في البيع وثبوت للبيعي من ثوارم ثبوته في البيع من الطرفين والبيع هو من قام به البيع لفاعله وصدقته على كل من البائع والمشتري على حد سواء بحلاف فاعل البيع فانه الموجب لا غير .

فالعدول عن البائع الى البيع ايضاً للتسبيه على ان العرس ليس الا بيان ثبوت الخيار في المبيع المستمر لثبوته لمن اليه الامر سواء كان بملك او الوكالة او اولاية كما ان العدول عن التام المعينة للاستحقاق الى كلمة ما التي لا تميد الا مجرد الربط الذي هو الجامع بين جميع الحروف ايضاً لذلك من التمس بالخيار هو المتحقق بالمسبة الى مطلق من اليه الامر و به الجامع بين الثبوت والاستحقاق والولاية والوكالة فمعاد الرواية ليس الا ثبوت الخيار في المعاملة من كل من الطرفين و ثبوته لكل من البيعين لازم له غداً حيث ان المعاملة غالباً قائمة بشخصين فثبتت الرواية على ان ما كان لمن اليه الامر من السلطنة على المال لا تزول بالبيع سواء كانت بالملك او الولاية او الوكالة .

وما اطلق هذا التعبير حيث انه جمع بين الاعراض عن بيان من له الحق و بين تعميم التلبس فيستفاد منها ثبوت الخيار بالولاية والوكالة على ما هو مقتضى السوايط من غير ان يكون هذا المعنى هو المقصود بالاصالة بل اما العرس الاصل هو طرق الخيار

في البيع من كل من الطرفين فافهم

فأحصل أن من يبيده عدم التسع و يقوم به لا يقطع سطحا به رأساً بمحرد و فروع  
المعلقة على م هو معتنى البيع بل أنه استخرج ما خرج عن سطحة فثبت بها أمما هو  
السلطان على أعاده السلطة الأولى لا ثبات سبقة ابتدائية ولا تعرض و به لحال السلطة  
الأولى فالوكيل في محرد اجراء لصفة لم يكن له سلطان حتى التوكيد والاستمارة لولا  
الردوم بخلاف الوكيل في البيع و نواصه و الأولى - الثالث من لكن منهم يد على أحد  
وسلطة على أحد على الأحداث والدليل يدل على أن تلك السلطة لم تستأصل بل لصاحبها  
أعطتها - التسع و من المعلوم أن الاستعمال - الج ر على هذا الحكم لا يمكن استه دته  
من الرواية لغير المالك .

و لا يدعى أن هذا ليس من قبيل استعمال السطح و طبعين حيث أن ثبوته  
الأسبقية و أنه أثبت و لغيره - كذلك لألفة الأولانية والوكالة و أنها تدل على عدم  
روال ما كان من السلطان من غير تعرض للمحسوسات و أنها بعدد حكماً سلبياً كما هو الحال  
في الحكم و لا تعد حكماً أثبت فصلا عن أن عدد محسوسات فلا تعد إلا أن الدافع غير  
مستقر في معناه بل ليس أنه الأمر راء العقد و قراره

و أما المقتضى فلا يقتضي أن يتعرض له هذا المالك ولا يحمي أنه لا موافقة بين كونه  
حقاً للمالك و ثبوته لغيره كما هو الحال في المحسوسات لا يحمي فهي لم تـ المستحق أنه هو  
المالك و أن لم يكن تصرفه نهياً للمحذر كما هو الحال في الموقوف عليه فلا مساواة بين  
الثنتين بل بينهما و منه يظهر أن كون الشخص ببعاً ليس مسطاً في ثبوت هذا الحكم  
كما أن التعدد لا يدخل له فيه قطعاً و من هذه جهة ثبوت

و قد تبين أن معاد الرواية أنها هو حكم سلمي و لهذا احتار في (الذكره) ثبوته  
للعائد عن الاثنين مع أن التسمية و الجمع حيث جعلاً عنوانين للحكم فأنما يفيدان  
التعميم بالنسبة إلى الأفراد والمصاديق حيث أن الحرف و م - معتر له آلة لملاحظة غير  
و موضوع الحكم أنها هو الكسبي و الآلة إنما هي لتعيين جهة الاستعمال فقوله يستخرج  
البيعان محردة قولاً كل واحد من الدافع والمشتري و أين التعميم من اعتبار التعدد



ومن العرائض في (التذكيرة) من انه لو اشترى الوكيل اذاع وتعدون الوكيلان  
ولا قرب على احد منهما باموكلين جميعاً في المجلس والاف الوكيلين فامات الوكيل  
في المجلس والموكل عاتب اذ قل الجذر اليه لان ملكه فوي من ملك الوكيل انتهي  
ومن استقلال الوكيل ، الجذر من حيث كونه عذفاً قد عرفت فـ ده ثم انتقله إلى الموكل  
بالميراث عرب وفـ ده طهر وواعتر لا اجتماع في مجلس العقد في ثوب الجذر للموكلين  
ما سيظهر فـ ده ان شاء الله تعالى هذا محمل الكلام في لعدم الاول

### • [المقام الثاني] •

واما المقام الثاني ولا بد فيه من معنى جازي ، احرازه حيث ان ثوب الجذر مع  
الا اجتماع هو من الالاماء من الرواية ، احرازه ، و دل عليه ذلك فقرات من  
فقرات الرواية اما قوله بما لا يمان ، احرازه فلا موضوع لعدم فيه البيع حيث حكم  
عليه ان فيه الجذر على ما حققه فـ ده ، حملته ، موضوعاً في القضية انه لا واسطة  
اي في العروس من موضوع الحكم فيه ، وسببه ، يعرف من بما هو ، بوسط وليس  
وجه التمهيد واعـ ده ، مقام آخر ، البيع من حيث هو فـ ده الجذر من عدم ان يكون  
لا اجتماع معـ ده من دحي فـ ده ، اما فـ ده تتبع ، اما لم يعرف ، فمن وجوه منها ، جـ ده عدم  
الافراق طريقه ، مقصود مدخله ان ندخل عليه اذاع الشر ، ولـ ده من علم لا وجه له الا  
التنبية على عدم مدخله

ومنها الاول عن تحديد الحدود إلى تحديد اذاعه من انشأ به طـ ده  
اللفظ خاصة بما هو عدم الرفع واما لا واسطة في عروس فيوقف عليه وجوده من  
حيث هو

وعـ ده حمل الجذر عدم لا بد اي لا اجتماع في الذي يتوقف لمعول على عدمه  
اي هو الرفع والمربط ، اما غيرـ ده ، يتوقف على وجوده ، بل ليس الا لان عدم  
الرفع ليس من سلسلة العلة واما وجوده فادج و هذا معنى كونه شرطاً وقـ ده  
اوضح في موضوعه لا معنى لكون عدم الرفع شرطاً بل لا معنى لثـ ده لعدم ولايه فيه  
قولهم ان عدم الممكن معلول عدمه فانه عـ ده اخرى عن ان وجوده معلول للموجود

وأما قوله **تَعْلِيْقًا** (وقد مرقا وحسب لبيع) فلا يفرع أدلة أو حجب لا افتراق على جعل عدمه طرقه. بل في أنه مسقط حيث أن الرافع أنه هو الذي لو حذره وحذري عدم المحاول وإزالة عنه وليس لعدمه وحذريه حذره على ما عرفت مع أن ظاهر الآية أن العمل اختبراً كما صرح به علماء الدين في قوله **يَعْلَمُونَ** وعلهم ما اكتسبوا

وعلى هذا كون الأحكام واسطة في العروص لا عقل الفرق بين وجود الافتراق ضرورة دوال موضوع ردوم مع عدمه. وجه دلالة قوله **تَعْلِيْقًا** دلالاً حياً وعلماً فوه **تَعْلِيْقًا** من أركان فعل الصراحة بمكان. تخصص هذا المسقط بالذكر لعمدة حقيقة واحتمال حد المحس في سطور اثباته إلى أنه ليس مسقطاً بخاصة كما أنه ليس عربة دال على عدمه حتى يعرف على في نفس الروايات وهو خارج في أن العروص بيان الأمد وأن الافتراق قاطع للاعتقاد

وهذه وجود أدلة لا كاد يصح لالتماس تدوين العروة ويؤمن بها. انه ت لا دل على أن كون اليتم من بعضه مبني على دوق فدية لا يصلح لأن يكون معطافاً بدلالات العروة وأن اعترافه وكونه رلاً عروية مع آخر وأما بشر إلى ميسرة أمة شارة محالة

وهي رواية (ردوم) يدل **تَعْلِيْقًا** على أن أصبح بعض رأس بتعريف لأسلوب وخصص المحس (بعضه بكلمة الله) مع مثله. كنهها مع **يَعْلَمُونَ** وعملوا في كونهم معذرية معها وقت وصحب المحس في مسألة في (حجة لطل) وسبب فسادها فتوهم من أن معدها دلالة كنهه. على التمسك به استعمل فيه مع ربيعاً شهور من أن وردت بقوت مورد اليتم لا أنجح في (الحال) كنهه في التمسك على هذا النحو من الدلالة وأدق في تحقيق أن الافتراق مع هذا الشكل في هذا الحيز عند صدق الموازين إلى أن يسقط ما حذر المسقط والأوجه كونه على الفور وسقوطه بعد فوه المحس

ومما حققه طهره في كنهات الأصحاب ومن سرهم من المشويش والاصطراب ولا تأمن بالاثارة إلى شطرنج ذلك في (المسألة) لثا إطلاقاً عما يعين شغل المكين ولو كليلين والمتفرقين لأن المسألة بعض من فعلاً لبيع وهو أن كل عبارة عن الأبحاث والقبول فصار

املاؤه على من اوقع الصيغة سواء كان مالكا ام وكيل او ان كان عده عن نفسه ام عن  
الاعيان إلى آخره من الاستيفاء ومحدثه هو المتعاقدان ايضا لكن الحكم في ذلكين  
واضح

واما الوكيلان من لم يصر لهما المتوكل على الخيار لم يكن لهما البيع فيسعى  
الحكم عنهما وان كلمهما فيه من كان قبل العقد من سعى الوكيل فيه لا يمكنه ولو كان  
من يصح بوجهه ام لا وباتى في ذاته انشاء الله على من لم يصر له لم يكن لهما ذلك  
ايضا ومن حوزناه ان كان التوكيل فيه بعد العقد في طحلط كان لهما الخيار لم يفرقا  
عملا «طالاق المحروجه» مع ذلك للمتوكلين ان حصرا لمحلط قيل نعم لان الخيار  
لهما بالاصالة ولهما بعد عرو ان يحدوا على المالك البائع ان يبيع منه ما كان  
وكن في بيعه و بانه او كس وكذا المشتري «يحمل العدم لا الحمل» يعني انه متى وافى  
الصيغة ولا يافى للمدث و ثمة اوقعه و بانه لو كمالا «يحمل ان لا يكون العدم  
الا لهما لانهما المالكان حصصا» «حقا» لغير ان الاصل في التوكيلين ان لا يستحقا  
خيارا فلا يتناولهما الخيار .

ثم على تقدير ثبوت الخيار المجمع او لعدمه يكون فيه خمس تفرق او كيبين ام  
امالكين ام المجمع ذكر محتمل «شك» تنبه صميم يفرق في بعض امور دون ام قال  
من المراد به لم كان راصمير به «دحول التوكيلين في الحكم» من خارج و بوجه  
ثبوته لئلا واحد منهما واعتبر تفرق كل منهما في حذر نفسه لاق خيار لآخر و مستثفا  
من المشكلات انتهى

وقية مواقع للطره «فوله» هو وان كان عبارة «لح» من لبيع عمارة عن مدين  
مال بعل والصيغة بما هي آفة له كما ان الانتقل من آفة «وم» يتراعى من الاختلاف  
في كنهه «بم» «وما» هو بامح منهم في التعبير على «بب» في تعريف البيع فلا خلاف في  
ماهية البيع كى تفرع عنه اختلاف حال هذا الفرع مع انه على تقديره لا يوجب ايضا  
ذلك حيث ان كون الشخص فعلا للبيع لا دخل له في تحقق هذا الحكم وقد حققه ان  
معاد الرواية ثبوت هذا الحق في البيع من الطرفين وان معنى قوله اليعان «الحذر ان

البيع فيه الحيز ، فليس إلى كل من ثمن و مائتين فلا يختلف الحكم بالأحوال في حقيقة البيع و هـ فإنه و ان اختلف الحال تحقق أحد الطرفين دون الآخر فتأمل و منها قوله لكن الحكم الج فيه لو كان حكماً مبدئياً دائراً مدار تحقق عنوان وعل البيع كما هو مفسى كالأمة المتقدم ولا يختلف الحال في المالكين و الوكيلين و صوحا و حقه كما انه لا دخل بتعيين الموكل على الغير و توكيله فيه و ان كان حكماً ثانياً في البيع على خلاف القاعدة و ان كان ثبوته لكل من المالك و الوكيل على المواظ على ما حققه فلا اشكال في الرواية و لا في الحكم

ومم قوله عملاً باطلاق الج و ان ثوب الحيز الموكل ، التوكيد بعد الاطلاق على القواعد لا معنى للاستدلال به إلى اطلاق الج و منها قوله هل يثبت الج و ان ثوب الحيز ، التوكيد كما هو المعروف حيث انما لا يتعين الموكل و ثوب الوكالة في مثل ان لا يثبت عن ثوبه للموكل بالضرورة و اعتبار المصو في المحل قد عرفت فساد

و مهم قوله ان الاصل في التوكيل الج و ان لا يثبت إلى الاصل في عدم قبول المالك من العرائف مع أن متحقق في الوكيل لم يكن مما احمله و اما الذي احتمله ثبوته له ، الوكالة و منها قوله و يشكك في ذلك قد عرف ان الاستحقاق لا يعقل ان يكون لغير المالك و ان المسقط ، فتر في من قدم به البيع ولا يختلف الج و حيث لا يثبت إلى المالكين و الوكيلين و لا يعقل التوكيل بين الج و ان سقوط احدهما دون الآخر قد ندر

و يظهر من مر ما في سائر فقرات كلامه اعلى الله في الفرد من مقامه و لشبه قد في المقام ما يقر به قال و لا يولى ان يقال ان الوكيل ان كان وكيلاً في مجرد احره العقد فالظاهر عدم ثبوت الحيز لهما وفقاً لجماعه منهم (المحقق) و (الشهيد) الثانيان لان المتشدد من الج غيرهما و ان عمده ليعين فراد الوكيل و لم نقل بما قبل تبعاً (لجماع المصنف) ، بصرفه ، بحكم العلة إلى خصوص العقود المالك مضافاً إلى ان معد ادلة الحيز انما هو حق وسلطته لكل من المتعاقدين على ما انتقل إلى الاخر بعد الفراغ عن تسلطه على ما انتقل اليه فلا يثبت بها هذا التسلط لو لم يكن مفروغا عنه في الجرح

الأمر أنه لو ثبت المشتري في كونه امسح من يصدق عليه لقراءته أو يجب صرفه  
للمعقبة أو أعده ليد. فلا يمكن الحكم بعدم وجوبه لأدلة الجواز رغم أنها لا توجب  
المستلزم لحدوثه. فلهذا على من يدعي عدم وجوبه عبثاً هذا معناه إلى ملاحظة بعض أحده  
هذا الحد المقرون فيه منه وبين جواز الجواز الذي لأرضي العقيدة. ولتأنيث ثبوته  
للوكيل في إجراء معاملة من طعمه من غير أن يصدق عليه أن يصدق عليه في  
الجميع بغيره. فلهذا من أجل أن يصدق مع أن ملاحظة حكمه الحد. فتثبت ثبوته  
للوكيل المذكور معناه إلى أن يصدق الحد الذي يقول ثبوته شوقه لصدقه لأسمي  
من العقيدة وأظهر عدم دجوا في إطلاق العلماء عليه عن (التدكر) من الأدلة من  
قوله أشري الوكيل أو ربع صرف أو ثبت ماله في الشراء لا مجرد البيع الصيغة

ومن جميع ذلك نطارد هذه القول في هذه المواضيع المذكورة في كتابه وهو  
(الجدائل) واصفها من جميع الحلال بصورة معجزة حوكل برعم في البحر حتى تمت  
المعقود بمجرد حرثه للعدو ولا يظلم نفسه الموكول

و على المحدث ههنا شئ غموكني فيه شكل من ان الطاهر من السمعي في النص  
المتعارفين فلا يعم لموكني و ذكر انه لو حذف عن هذه المسح لم يحدث بيع و كنهه  
و من ان الموكنس فيه نحن ههنا و ههنا و سمة القدر اسم - ش هه و لد لا  
يشاور من قوله ( راع فلان ملكه الكداني ) كونه ماسرأ صبعة و عدم يحدث بمجرد  
الموكنس في اخره اصصة ممنوع فالأقوى ثبوته هه و لكن مع حضور هه في مجلس  
العقد و المراءى محضهم المصروف عرفى لى العهد هو حسن هه في مكان و ذلك في  
مكار آخره ههنا على عهد اوكني بمجرد ذلك لا وحب احبب هه لان صدق كونه  
مكاسبها محضاً لذلك العهد يحدث بكور اوكلان كذا لى لموكني و حرة هه في  
الموكنين عن هذا المجلس لا بالوكيلين

هذا كله ان كان وكيلنا في مجرد ايفاع العقد و كان وكيلنا في بصرف احدى  
كاكثر الوكلاء و كان مستقلا في تصرف في مال الموكل بحيث يشترط له وصلة  
بعد تحقيقها نظير العمل في القاص و اولياء العصرين و غيرهم من المجرى له لعموم

المجلس ودعوى صدر له لكن ممنوع خصوصاً إذا استند إلى العلة من معاملة أو كلام  
والأولياء لا تخصى أبي

و فيه ما عرفت من أن شور الجرار بوكيل و الولي بالوكالة و ولاية  
مقتضى ادبهم وليس كما يشكر فيه كما أن لأحقاق غير متعلقاتهم و أسرارهم  
الأمس مسح حقوقهم فيستعمل الاستدلال على أنه أثبت في شور بوكيل في الصفة غير  
مقبول ولا يحصل الاستدلال عليه بقصور الدليل .

و قوله عدلاً أي محضاً من الحذر به وقف على كون ما هو فيه تحت سطرنج من  
له ذلك فإن لا يرجع إليه أي الشخص لا يستعمل جعل الحذر به و بوكيل في  
مجرد الصيغة لا سلطة له على أهل فكيف يحظر أن يكون له وقد أجازت السلطة  
على رد ما تنقل إليه مما يوقف عن السلطة على الاحتجاج بعمله و لا يمكن  
أنه ما كان على شور هذه السلطة بوكيل في إجراء الصيغة لا سلطة له على رد  
المرور و وجوده القس مع قطع النظر عن أنه الحذر به لا يعمل أثناء هذه السلطة  
له بها أيضاً

وفيه أن الحذر على ما حققناه على أنه من حيث أن المسح قد يتعلق بالعقد مطلقاً  
كالولاية فلا يختلف الحال بقائه لعين و غيره و قد يتعلق به على وجه حسن كالر و  
الاتباع والسلطة على رد القدر أنه تعتبر في التي و حذر المجلس من الأول على ما  
احتمله في (أدريس) مع أن هذا لا يرد له بما نحن فيه و وجه حيث أن المدحوث عنه  
أنه هو سلطان بوكيل على المسح و بقوده منه المستقيم لعودته من المال إلى من تنقل  
عنه والسلطة على الرد أن يريد بها السلطة على إعادة المال إلى من استقل عنه فهي  
عين الجرار وليست مما روقف عنه وإن يريد بها السلطة على أحد المال من الموكل  
ودفعه إلى الوكيل فلا وجه لتوقف الجرار عليها و لا يلزم من أنه مثل شور الجرار له

الأن يرى أن الأحسن أن يجعل له الحذر به لا سلطان له على المال و تأثير فسخه في  
عودته من العوضين على ما كان عين الجرار و ما ذكره من الطائفة لا يشهد ما نحن  
فيه حيث أن الشك فيه في صوح من العود ومن المعلوم أن صلاحية المحل لا يمكن

أحرازها بطلان الاستصحاب مع أن الشك في الموارد المذكورة في المانع ولا حدوث من وجود المقتضى و لا فتران بالمانع و أدلة الجبر إنما تدل على الأفقصة و عدم استنباط الوكيل على أن الموكل ليس مأمراً من عودته إلى من انتقل عنه فلا ممانعة بين المقام و بين ما ذكره من المثل

و أما ما افاده من أن التقييد لا يرضى بالترام ثبوت حياز الحيوان للوكيل في إجراء الصيغة ففي غاية المسئلة إلا أنه لا يرضى أيضاً بتخصيص خيار الحيوان بذلك حيث أن المسألة إما هو صريح كون الخيار من الحقوق و عدم ثبوته لعبير الحادث و صريح و أما قوله و أصعب منه الخ و منه أن المستبعد من مواضع من كلامه أن المدعى استقلال الوكيل بالحياز و من المعلوم عدم فسخ مع الموكل فيه كما لا يتوقف على أدلة

و لا محالة و لدى يدعى ثبوته من لا و كان له في الخيار بحكم الرواية اعتماداً لا مماض له عن الالتزام من مع الموكل لا يفسد في ثبوته له فتأمر قوله و على المختار الخ فيه أن الفعل لابد له من فاعل و إنما لا يحكم ثبوت الخيار للوكيل في الصيغة لصعقه في التعاقد فمعين موكل الخ و فعلاً ليسع و السامع على أن الراجع مدبر في التعاقد يدعى ما حذره سابقاً بعد البناء على عدم ثبوته لمحرر الصيغة سنداً إلى أن المتبادر من البيع غيره لا وجه لهذا الكلام .

قوله ولكن مع حضوره الخ فيه مضاف إلى ما عرفت من أنه لا وجه لاعتبار الاجتماع مطلقاً أن الذي نتج على اعتد الاحتجاج في مجلس العقد عدم ثبوت الخيار لهما على تقدير عدم حضورهما في مجلس العقد و أما كونهما في مكان واحد أو في مكانين فلا ريب له بالمقدم مع أن عدد المكان و وحدته أمر اسمي يختلفان فيهما باختلاف العنوانين و المساط في المقام و إنما هو مجلس المقدور في جهل كون الوكيلين كل ساعي الموكلين حيثية تقييده اصدق كون مكانى الموكلين مجلساً للعقد لا يصحى فإن المصادق في الآلية و الاستقلال إنما هو التوكيل و لا يختلف الحال من هذه الجهة باختلاف المجلس و بعد فرض كون الوكالة في مجرد إجراء لصيغة كما هو صريح قوله هذا كله الخ لا يناد

ان يكون لهذه الحيثية معنى محصل .

قوله وان كان كماله في التصرف له فيه ان نبوت الحيا . وكذا لو كين في  
 الخيار لا وجه للامتناع فيه . لما اشار اليه في (الث) وهو حسي عن جهة البحث مع  
 لا يصلح لان يكون وحياً لتعمل مع ان هذا . (لشكك لا يدفع بالصوت وسنقدم انبوت  
 استناداً إلى النص لا وجه له مع . مجرد كونه كماله في التصرف الذاتي يكفي في شمول  
 المصلحة وعدم انصرافه إلى غيره . ولا يخفى في ثبوت انبوت له وجه يقتضي فيه كماله  
 في حصول الحيا . سواء كان كماله في غيره من نفس احد ملة . وبدر النص في كماله .  
 ام لا فمطل ظهور العمول غيره . هو لمصلحة في الحكم والالتزام نبوت الحيا . طراس  
 وكذا لا وجه له مع عدم عدم ملة به . جوع امره اليه (الطلاق) نص كما .  
 ثم من وهن ثبت للموكلين انبوت مع حضوره . كما تقدم عن ابدان اشكال من  
 تدار المصلحة فيمن من انبوت وقد تقدم عدم حدث انبوت على ترك البيع مع كماله .  
 من ان المصلحة من اذنه . انبوت انبوت واحد . الحيوان المصلحة . ثم هذا الحذر في بعض  
 النصوص كون الخيار حراً . صاحب المال شرط . ووقاله وان نبوته للموكل بكونه شأ  
 منه يستلزم ثبوته للمنبوب عنه الا ان يدعى هذا جهة المباشرة للفقد فلا يشتت لغير المباشر  
 ولكن الوجه الاخير لا يغلو عن قوة حيث وجد تحقق في عقد واحد الحب . لا شمس  
 كثيرة من طرف واحد أو من طرفين فكل من سبق من اهل المصلحة الواحد إلى إيمانه  
 بعد وسقط حياز الدين انتهى

وقوله ان العقد . كان علة عن الصيغة فكون لمصادر من النص في عدم مجموع  
 بل الامر بالعكس . من البيع حيث يدير العقد حضوره . ان موضوع الاحكام والادلة ليس به  
 الانشاء نعم لمجرى الصيغة . من ضعف في الفعل يصح باعتباره استنده اليه . كيف كان  
 فاحراء الصيغة من حيث هو لا يوجب حوار استناد البيع اليه . وبما على البيع حيث  
 هو الموكل أو لو كين من حيث رجوع الامر اليه لا من حيث احراء الصيغة وان كان  
 عبارة عن احد ملة على ما هو مقتضى التحقيق . وبما في استنده الى الشخص ليس احراء  
 الصيغة . بها آلة صرفه والمصلحة في له سنة . انبوت هو . يجاز انبوت في الوكيل في المعاملة



تابع بل يسع كالولي وان لم يضر المصلحة وقد عرف ان يكون الجار حقاً وعدم ثبوته  
لغير المالك لا حاجة في اثباته الى مراجعة اربعة الجيران وكون ثبوته للموكل بالمصلحة  
يستلزم الجوار لحق في طوبى عنه واختصاصه به وبغيره الا ان صرف تلبية لس من ثبوت  
الجار لا اثبات في شراء فليس السبق الى الاعمال مشأاً للفقهاء واما القس جرد واحد  
لشخص واحد ومن المعلوم سقوط الاعمال مطلق سواء كان سمعه او بوليه او بوكاله  
ثم قال ثم على المحتال من ثبوته للموكلين فهل مرة يفرقهما عن محليهما  
حال انعقاد عن محلي العقد او يفرق لمعاقدان و يفرق لئلا يفيقوا بعد ائصال  
مع وكيل آخر في محلي العقد وحوه اقواها الاخير انتهى .

وفيه ما عرفت من ان الاقرار مسقط لثبوته رضى فهو مؤثر من كل من يؤثر  
ايضاؤه وحسبه فيمكن مرق الوكيلين واما الموكلان ولا اجماع عليهم للعقد واحد من  
رواى الاختصاص لمعنى ما يوضح ثلث الله تعالى . ما احذره لا بد له

ثم قال وان لم يكن مستقلاً في ذلك في مال لم يكن قد انعقد وسمه من كان  
وكيلاً في التصرف على وجه المداومة كما اذا قال له ( شتراني عمداً ) و ظهر حبش  
عنده الجار للوكيل لا اصراف لا يلاى الى عمداً في لم يدر في القسم الاول من  
ان طلاق اربعة الجيران سوى لاودة سمعة لان من المفسر على ما بعده عنه بعد اقرار  
عن تمككه من ر م بعد الله فلا يمتنع لائدت هذا التمكن عند ثبت فيه لا انحصار  
مادل على سيطرة الموكل على ما سبق اليه مستمرة له وحواله في اوكيل فيه برده  
الى ماله الاصلى

وفيه ما عرفت من ان عدم طاع عن عود الوصيين الى من استل عنه وان كان  
معتد أفي نفوذ البيع حيث كان الحق ممتنعاً تابعي حاشية . لكنهم اخصوا عن المقام و  
كون من له الجار مساهلاً على ما استقل اليه لمعنى المتصور في المقام الذي يشت بالوكالة  
لا وجه لا اختياره في الجار فان حوار احد اهل من الموكلين واعطائه لمن استقل عنه  
الثبات بالوكالة المبرع على البيع كيف تعمل ان يوقف عليه الجوار كي يختلف الحال  
باختلاف الوكالة وفي نية كالاها ما يظهر . لتأمل فيما سر

و (اجمع بقايد) الذي يحد في حدو في الحدوث ان اسمعين ن مد بها  
 ا و ن لا سمها ام هم الواسعين لا شوكس ن ا مد بها ه الطمع و مالک  
 الثمن لم يطق د لحد ث آخره الار كال ان لكان هو العدو ن لار قوله <sup>فان</sup> عليه  
 مام يقتري لا يصدق في ط لکن ا كال مودان عرهما لانه يصير مام حيث  
 اريهان لحد مام يمدى العقور و هو ع مام لار مدعى حدود اقرية مدالة  
 على مرجع حد الصمد و هي لا مد و الاول و الصمد اسم لا جسم مام  
 بقول ان الحد ث د على حد الما ل مام قد ن لانه امر و حكم مام كل مام  
 و كماله مام مدعى من ح مام مام مام ا مام فلا ران على ثوب احد مام مام على اى  
 تقدير نزلت من البيهان لا مام على ا واحد لار مدعى ا مام ط الى ا مام  
 كونه مام و الام مام مام مام لا مام و ا مام في هذه المامثلة عن المتوقفين

[illegible]

وهم قومه ان ريتهم جميعا وهاكك لشع الخ وبت قد عرف ان الحظ

حيث تعرفهم، عن مجلس المعاملة لو كان لهما اجتماع لها و ان حلف مجلس الصيغة  
و الا فليس التفرق مسقطاً حيث كما اذا لم يكن اجتماع اصلاً فقله لم يطبق الح  
لا وجه له .

و منها قوله ان قوله <sup>عليه السلام</sup> ما لم يفرق لا يصدق لح فانك قد عرفت انه يمكن  
ان يصدق حيث كان لهما اجتماع للمعاملة و على تقدير العدم فعدم الصديق غير قاذح  
كما ان لم يكن اجتماع اصلاً سواء قلنا ثبوت الحيات و عدم المسقط كما هو الحق او قلنا  
بعدم ثبوته حيث و اختصاص المحتمل بالحيات مع انك قد عرفت ان من له الحق غير  
مذكور في الرواية . و اما المذكور فيها من المدعى من حيث هو كذلك و من المعلوم  
ان حرج الامر من هذه دائر مدار فرائده عن مجلس المعاملة و سقوط حق رد الحيات  
و ان لم يكن . نعماً كما هو المحال في المولى عنه معنى آخر غير المذكور في الرواية  
كما ان استحقاقه كذلك فتعطل .

و منها قوله لانه يصير معناه حيث الح فان المعنى على ما راعاه حيث المالكان  
بالحيات ما لم يفرق المعاقبان لاما ذكره في المدعى لا معنى . فقلنا لا يمنع من ان يقال  
احد الامرين المختص ، ادتهما من البيع للاخر فممن مع انه لا يلزم ذلك اصلاً كما  
يستاه .

و منها قوله الا ان يدعى الح فان طرد الافتراق و ان سدرم سبق الاجتماع و  
لكنه لا يقتضي الا عدم امكان تحقق هذا المسقط الا فيما تجتمع فيه الاجتماع وهو مسلم  
معلوم انه الكلام في ثبوته لغير المدعى و قد اشأ الاشكال من ان المسقط انه هو افتراق  
المتعاقدين فكيف يصدق ثبوت الحيات لهما ، لكن حيث كان العاقدان غيرهما مع ان دعوى  
البيع و الافتراق شخص واحد بمعنى اداة الحكم بارجاع الصير و قد ظهر ان كون  
المسقط افتراق معزى الصيغة حيث ممنوع ان اما لا يصدق أو المسقط افتراق  
المالكين .

و بالجملة فكون المراد بالبيع مالا يشمل ، لا يستعمل في النسب حتى لا يشمل  
غير المالكين لا يستلزم التعبد بن الصير و مرجعه و مثل هذا الاستعمال غلط لا يمكن

وجود القرينة عليه مع ان كون ما دعم قرينة قد تدب واداه

ومع قوله او يدل ان الحديث الخ من العينة ممنوعة و تأثيرها على تدبير  
الافروع في الانصراف من العباد مع ان ثبوت الجواب له كالة الذي يستفاد من الخارج  
غير استقلاله بالتخيير المدعى استفادته من الروايد

ومعها قوله من السعان لا يقع الخ من قوله السعان مع انه فونك كل واحد  
من الريع والمشتري و ثبوت الحكم لمعدد غير اعسار التعدد مع ان التعدد لو اعتبر  
فانما يشتر في الموضوع المكسب و ان التعدد الشخصي و اختلاف المفهومين في اصداد  
ولو بالجملة

فهذا من عرائب الامم و كانه سهو من قلمه الشريف واعجب منه توهم لتعدد  
في ثبوت الحكم لمن صدق عنه لغووان و اطلاق كل من الريع والمشتري على ما  
تحقق في صدمه حقه و اضراره والحو لا وجه له و يقر به في التذكرة عن  
الشريعة و ان لا يصدق له من وانه الصغير او العاقل فلا قرب ثبوت الخيارات هما  
وهو اصح وحيث لا يوجب لاس الولى عدم قائم مقام الشخص في صحة العقد فكذا في الجوار  
والثاني لا يثبت لاس العقد المحرر لسعان و ليس هذا ثبوت السوى فان كلاما من الوجهين  
المقووان من الشريعة يمكن من الوجه فان الاول قياس من غير استمداد الى جامع والثاني  
مبنى على توهم كون مفهوم التشبيه معنى مستقلا توثب عنه الحكم في طعام وقد عرفت  
ان الحكم في كل من التشبيه و الجمع ثابت للصحة و لتعدد المستعدين الامرين اما هو لبيان  
كيفية افراد فلا وجه لاعسار التعدد و لكن في الحقيقة قد اعتبر بهذا الكلام

وبما حققناه نسين به لاحقة الى ما افاده (آية الله قدس سره) بعد نقل الوجهين  
عن الشافعية حيث قل والعوالم انه ورد على العاقل و ان قد عرفت انه يكفى في التشبيه  
امكان افراق المفهومين مع استقلال كل منهما بالحكم وعمومه لهما فان التسمية ليس  
في المقام باعسار التعدد بحسب الشخص بل انه هو باعتبار التعدد بحسب النوع والمفهوم  
ولعله اشار الى ما حققناه من ان معاد الرواية ثبوت الحق في البيع بالصفة الى كل من  
العوضين من غير تعرض لمن له الحق واما غير هذه اعماره لان العاقل تعدد مرجع

الامر في امر ابن وانك يرد عليه انه عرف لأعتد به الاجتماع في المسئلة بانه فتنط  
وبما حققناه ظهر ان كون الاقرار في عدم مسئلة لادلاله له على توفيق ثبوت الحد  
على الاجتماع في امر الله بانه محقق لمقتضى لا في صوم الاجتماع وهو لا  
فيه وما في الاجتماع من لا يثبت له في عدم ثبوته له من لا يثبت له في الاجتماع فيه  
انما لمحقق في عدم المسئلة في عدم المسئلة في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
هذا مجموع الخلاص في المقام في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع

## المقام الثالث

(في كنهه يعلق هذا الجواب بالعقد)

وهو يستحق كل من لا يثبت له مسئلة في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
لما به ولا يثبت له مسئلة في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
انما اليه حصة من الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
بحكم انما هو لا يثبت له مسئلة في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
كذلك انما هو لا يثبت له مسئلة في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
(الاولى في اصناف ثلثة الحق و التمسيت)

وهو لا شك في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
الاولى في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
هذا الاثر يثبت له مسئلة في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
انما كاليه هو اثر في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
وصح ذلك في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
والعقد انما فتنط في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
ان اثر الصانع لعدم المسئلة في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع  
بملكه من غير صوم في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع في الاجتماع

الصدق من جهة تعديل العقد الصمدى والصدق بالصدق المسمى اثر زوى  
يمكن ان يؤثر الميعلى في رفعه وعوده الى ما يحضيه كما في لاقوله

بكل الذى ثبت بتدبير الجاهل هو لا زوى من امره ودينه بالوسعة فيما  
يقضى العقد التصديق له و له ومع العقد عدم يقضيه من صدور بمذالك مع عن المبيع  
و ضروره تدور على مضمون كمال الجاهل تمسك من صدور ان العقد وقع له  
حدث بدو من الميعوم ان الصدق المسمى ليس من اثر العقد في الصدق معقول  
للبيع وما يشبهها وانما الثالث عدم صدق الجاهل الجاهل الصدق وحدث لا يمكن  
مصدق تدور له واحد وحقى صدق من غير ان يحدث صدق على تدور  
تعد دال على صدق العقد في كل كمال المبيع ان الصدق الدال على تقدير بعد  
سمعة ابعث من صدور صدق لا مسموعه فكون المبيع مثلاً مضموناً بالمسمى  
في الحقيقة اس اثر الصدق ل صدق من غير صدق و الصدق اثر للصدق  
غير صدق تدور صدق صدق من غير الصدق صدق من غير الصدق ل صدق  
اس اثر الصدق اصلاً من الصدق اثر الصدق المسمى الصدق لا يؤثر استحقاقاً جديداً  
لا صدقاً جديداً لا صدقاً

مع مسمى الصدق صدق صدق من غير الصدق في الاستحقاق لاستقرار استحقاق  
الصدق المسمى و هو صدق الصدق ولا يوزن في حالة العقد و اقرار طهر في حالة الصدق  
في اثره لا صدق صدق من الصدق عن غير الصدق في صدق المثل والصدق في  
ان صدق المبيع مضمون في صدق الخيار لا صدق الحكم بالصدق موضوعه و اما الصدق فلكونه  
تبعاً لا صدق به الحكم ام صدق صدق حيث انه صدق كانه خارج عن معلق المصلحة  
بل الصدق كلاً حراً لا صدق الا صدق صدق في صدق صدق و الصدق و الصدق  
الصدق هو صدق و الصدق في صدق صدق صدق صدق و الصدق كلاً  
ان العقد انما يؤثر التملك و الانتقال

و ان في صدق لا صدق صدق آخر اقرب الى الصدق و هو ان صدق عليه  
المصلحة مضمون على من اقل اليه المسمى صدق صدق الصدق مثلاً مضمون على

المشتري ، بعد صاع البد عليه بالبدل الحقيقي من أجل القيمة والمبيع من الصاع ،  
 «المسمى كما ، به اثر التملك ، أيضاً على ما هو معنى الدلية مطلقاً فكما ان البدل في  
 المص و الاثلاث يملكه ، ان البدل بالدلية و يحرج عن ملكه برؤال هذا العنوان كما  
 لو دفع المص او لا بد من استحالة ثم البدل عنه فان البدل يحرج عن ذلك المعصوب  
 عنه بمجرد رؤال عنوان دلية فكذا المبيع مثلاً يملكه المشتري بالدلية البعلية و  
 يحرج عن ملكه برؤال دلية بالمبيع و مدله حاد من البدل و له كنه و مدته عدم  
 يقضيه مدليه و دارالب اثر المقتضى مره و ملكه بالنسب الاول وان لم يكن ما يقتضى  
 انتقاله اليه .

فما من سبب من كل من المبيع والمشتري انه ، لم يصح بعد الحرج و عدم  
 قدم سبب ممد ، كيم كان فليسبع اثر ان اسرار الصاع و المسمى والحدوث والمصح  
 مع بقاء لعين ، ما يؤثر و الالوث ومع اعم دفع الصاع ، بالمسمى فتؤثر اليد اثرها  
 و هو الصاع البدل الحقيقي و قد شككت في ان البيع من يؤثر مع التلف ام لا تأثير  
 له لا مع بقاء العين فالجواب في ان اصابه الضرر محكمه

وقوله <sup>ثلاثة</sup> لسعر الحرج لا ملاو له حيث به الحكومة مدوى وهو الضرر  
 على صورة الافتراق فهو من جهة ثبوت هذا الحق مهمل ورجوع عن الضرر إلى اثبات  
 الحبر و استحدثهما في الحقيقة لا في خلاف العدة فلا يمكن ان يقال انه من  
 حيث الحكومة في مقام المار ، لو حكم الاصل و قد على نفي الضرر من جميع الجهات  
 فثبت حرج مع تلف ايضاً فتأمل ، من العيب الاستشهاد بالتحديد بالافتراق على  
 كونه في مقام البدل و المار من جهة المسقط لا من جهة من جميع الجهات مع انه  
 من جهة الجهة المار ، ليس في مارة المار و الا لكان معارصاً لأدله باقى المسقطات الثانية  
 له قطعاً .

هذا ولكن استحق ان تقدم ادله لمويع على دلة المقتضيات ليس من باب  
 الحكومة بل لا مدقة اصلاً بل لاقتصاد و طمع و مدافع مقدم على مقتضى بحسب الدات  
 لا ان لسان الدليل ليس التفسير و ليس المنع تحصيله في دليل لاقتصاد بل هما امران

متعارفون فلا تتم التمسك للأعمال بالحكومة و ان نظرا انكم مقصور على قصرها بحكم عليه فلا يعتد ان يكون في مضمون بيان حكم معير ان تقتطع  
واما الجهة الثانية وهي ان التعلق بطبيع هل هو مضمون ام مخصوص به او  
كل تحجب المشتري بباطنه بعد ما احسن هذا الحق سواء متعلق بالعيان بالشخص  
ومالي الاول لا يطلب الحق في مضمون مشتري به في ان يبيع أو يسه أو هبة إلى غير  
ذلك .

واما على الثاني فيجب حيث ان الباطنه على ذاته ملك للشخص دائره مديرة  
والملك لم يبق موحدا لا ينفك عن الحق فيها ان الحق متعلق بالعين ولا و تعلقه  
بالشخص متعلق بالعين معنى ذاته بما يتعلق به المتعلق به المتعلق به اما  
يحدث العلاقة بين المتعلق والملك انما هو على مضمون حق به او قد يما ان الشخص ليس  
مأخوطة في البيع بل حدث اعسر دحوته على ولا يصالح لبيع لثابت الا ان كان المخصوص  
كليا وشخص دون في مضمون حشد لانه من حيث هو ملحوظ فيه كما في الهبة والصالح .  
والجواب ان كل حقا على الشخص وهذا يسهل بالاسناد الا انه انما يتعلق  
ابتداء بالعين فهو يستحق على الشخص ارجاع العين كونه على الشخص ليس مقوفا  
لحقيقته ولا قيما فيه . اما هو من لطافات فهو لم يكن موصفا ممدوك لم يكن  
الحق على الشخص كذا بواع استعاضا عن امواله أو اشتري . لركوة أو مائة الوقف  
شئ من الخيار من المشتري في ذاته من يبيع في انما ليس حقا على شخص يظهر  
ان الطوري ليست بحكم التعلق حيث انها مسوقة بالحق

الانزى ان الشهادة لا تطل ووقف لشخص وسعه وهبته بل للشيخ وما وجدنا الشخص احده  
ومن هذا يظهر انه لا يبطل الخيار بكون المسه ممن يتعلق على المشتري بل لكل من  
للباع والمشتري ارجاع عين وردت وان امتنع بمجرد البيع فان العقد يتحل بالفسخ  
ويرفع جميع ما يترتب عليه من اتفاق وبراءة أو ملك ولا يعلق الذي هو اثر للعقد لم يقع  
الا منزلا فلا يستقر الا باستقرار العقد

و ان شئت قبل ان الخيار من احكام العقد بمعنى به حو للشخص فيه



و بعدة اخرى حقيقة الخيار ترارل العقد وعدم تروعه وعدم بعهده بغيره و  
حيالونه شيء بيه و بين اناروم على وجه حسن و لعقد بالخيار لا يتم بيه ولا يترق تر  
غير مسه و ان لم يتفرع على الملك فمعنى سبق الخيار على الاتفاق كونه من احكام  
العقد المتقدمة على الآخر و من المعلوم ان الاتفاق معقول للعقد و الحق و ان كان حقه  
لاحد المتعقدين فهو حكم للعقد ايضا و لا يتر لا ينع الا مترارلا ولا يسه و كون  
الاتفاق مترارلا لا غير مستقر كالأوقف و ان العقد المتعقد في محو للمولى بعهده و ينع  
الاسترقاق و كذا خدش محو و ينع في دفعه و لشعيع حده بعهده وهو سلم بطلانه  
و كذا بولاية عتق الاله و دفعها و استوعبها الدين و لعده حده ان لم يؤد  
الوارث الدين من غيرها .

ولا حتى هذا لمعنى على صاحب معج الخدمه و قد ورعتم بل على هو لسو  
و ان من رده و لا يترارل من الخيار و لا يترقه بعهده و ينع ( و قد ) في الجواهر مع ن  
عدم السبق الرعاى بل عدم اثره على بغير بعهده من الواجبات و ما ينع بعهده ليس بعهده  
بى عليه سهو و الخيار من حيث بعهده و قد من ان لم يلزم له هو فهو لحد و قد مات  
العق مملوكه لمن بقل الله ولم ينع من الاداة الا استحق اصل ملكه و المهر و من  
انه ثم

وصحيح ذلك ان استحقاق الخراج لم ينع من انقل بعه وادخاله في ماله  
من انقل بعه توقف على دخول من حده المصح في ماله من انقل بعه و مملوكه  
لصيرورته ملكا لمن انقل بعه و حصول الاتفاق بمجرد وقوع البيع و في الامر من وجه  
الفساد ما عرفت من ان الحق اما بعلق ابداء بعه و لا ينعق اما وقع على مخرج  
اسره إلى امشترى مترارلا فم يستقر ملكه متوقف على الاتفاق كى يستقر الاتفاق  
المترب عليه .

و قد ان الملك رال لا ينعق و المصح اما هو من حبه لا من لاصل ولا  
يختلف الحق باسرار الملك و ترارله حيث ان بعه لا ينعق حده و وقع على الاتفاق  
و اما المتوقف عليه حبه و اما ولا وجه له بعه لا ينعق و في لترارل ملكه بعه

فيه لا يترتب عليه ، لا الاعتق ، إما هو امر مقدر لصحح الامة في  
 نعم له كان دائرا مقدار حدوثه . بقاء توحيد استماعه له في الترتيل والاستقرار  
 لأن الحكم ببيع موضوعه ولكنه ليس موضوعا له بل ملك والامة متعين وانما  
 يتوقف على حدوثه أو حكمه الى حدوثه بغيره ، فله بيعه و الاستمرار والترال  
 بل لا معنى للاستمرار والترال في مثل هذا الحدث لمجرد ذلك لرائد مجرد حدوثه  
 لا محالة لطروقه ضد الذي هو الاعتق

فإن ان عدم ترال ملك كعدم استماعه هو لبيع موضوعه و لا فلو كان  
 قد كان ترال لا محالة فكذا في البيع لا يترتب عليه على الملك الذي هو ماله  
 انما انه مع ان الحقيقة ان الامة انما هي للعقد وليس مرسا على ملك ولا معنى  
 لتقديره ولا وجه له ما عرفت من ان ترال بيعه إنما هو التبدل لا الملك و كما  
 ان قد يوجب الملك فكذا قد يوجب الامة ، ان الوقف والسقوف فهل يضمن بغير الملك  
 في العقد بغيره الذي يشترى ، ركوة وليس امره الا الامة ، يؤكد العقد المشتري بملك  
 هو انه انما يضمن الوارث فيه و الذي يشترى بملكه انما هو موقوف ، و توهم ان اعتبار  
 يملكون اركوة قبل دفعه و الموقوف عندهم يملكون امة في لم يقد اتمام قبل ان يضمن  
 من الوارث مكان مع انه لا يجري في العقد الذي يشترى بملك مودته فتعطل

فحصل من الاعتق في بيع الحكم استماعه ، انما هو في حد من البيع و لم يشترى  
 ولو فرض انه حكم التلف و ثبت ان الحد مرتبط بالملك فانما يرجع البيع الى  
 البذل والمشتري يرد و يرتجع الثمن

و قد يشكك في استحقاق نسبه حيث ان استماعه في الدار فرع مسجدة في البذل  
 منه و لم يضمن بغيره مجرد العقد فلا يعمل استماعه في البذل منه فكذلك الدار  
 وفيه ان اية امة هي في المملوكية في الاستماع و حيث ان الملية انما استحق  
 اعتبارها الى نفسه هي التي عسر في الدار و لم يضمن لان امة لم تبدل و  
 امة تبدل ما عرفت في صفة المرد ، لا يجد لاجل العري الذي هو المماط في الاحكام  
 و لا يستحقه انما لغيره من الوارثات و ان الموضوع من حملة المشجعات فلهذا

يمتلك المبدل في العرائض بمات من صميمه لعدم لا نسب آخر وعلى هذا ترتب ضرورة  
بدن الوقف وقف وبذل الرهن رهنه بالتدلي به مع ان الاشياء انه وقع على الذلف والمبدل  
و اعدل منه متغيران و العرض منصران و ليس لا لعاق ارهن و الوقف دائمة  
الدائمة بالمبدل معها كانت قائمة بالمدر منه و كذا العدل فيه او هدم حذارا يستحق  
الحذر وضع الحدود عليه و الحق يتعلق بالمبدل بالنسب الاول مع ان الصالح الذي  
به حمل الحق مثلاً لم يتعلق بالاعلى و من هذا في الدفعة في عدة المكنة

و ظهر من جهة ان العلم بالاعتاق لا يوجب سقوط الحد و حيث انه لا يوجب  
نسبها و دعوى كون كل من البيع و الشراء مع العلم اسقط و قد ادا على مطلق الملية  
متمية على ما رسموه من مذهب من الانعتاق و الساطعة على الرد و الاصح وهو كما  
ترى بل يتوقف كونه اسقط على امو العلم بالوضع ان كونه أم مثلاً والحكم الذي  
هو الاعتاق و الحد و الحق في العلم و اعادة المدونة من العلم و الاعتاق من لا ملزمة  
بين الامور المذكورة و بين الاقدم على السقوط لاحكام عدم الدائمة بالحكم الشرعي .

و ظهر من جهة اخرى من ان العلم انه لا اشكال و عدم ثبوت الجبره لعدة إلى نفس  
اخر لأن مقتضى الادلة الاخرى بمجرد الشك و الفسخ . الجبر من جهة لا من اصله  
ولا دليل على روايه و اصح مع فيه الدليل على عدم رواه الحرية بعد بحقق الا على  
احتمال ضعفه في التحرير فله لو ظهر من مقتضى عليه معتمداً مقتضى على رارل المعتق  
( انتهى ) حيث قد عرفت . الامر بالعكس و انه لا اشكال في ثبوت الحد لمعتق . المعين  
و ان الحق لأمور مهم دلالة الدلالة على تعلق الحق بالمعين ومنها مقتضى الحيارية  
على الاعتاق و منها فسد طرء على معلو الحق المتي له . لاحد به كما شهد به في  
الطائر و منها ان سيطرة الحق على اصل الحرية و الوهمية لا تنافي انقطع سيطرة  
الواقف و المعتق عن الوقف و الحر .

و كذا ما في كلامه الآخر من ان الاعتاق انه لا وجه له الحد من انفسه لانه لا  
شراء الا لانه في الحقيقة و احراز له عن المصلحة و ملك في مسدده لا يسمول و  
سيحسب سقوط الحد بالاعتاق من بدني تصرف فعدم ثبوت به اولى و منه يظهر عدم

ثبوت الخيار لمن اشترى عنه لأن بيعه ممن سعتق عليه أقدام على الاتفاق وأخرأجه عن المال به تنهى

وقد عرفت ما فيه من عدم المساقاة بين المشتري واستحقاق العقد بالارادة منه والأقدام على الاتفاق الذى يستطيع له لئلا يسقطه قضاء على سقوط الخيار مع ان المساقاة على تقدير تحققها تكفى في السقوط ولا دخل للأقدام وأما الاتفاق فهو ان يذهب لمحل الحق ويطالب له رأس كل مدخله أمين فلا وجه للقاس

وفي اندرس سقطانه صل الخيار في شراء الغريب اما لمشتري فلعقد عليه ولانه وطن نفسه على العين والمراد به الحق واما المبيع فلهذا ذكر ولتغيب الحق واحتمل ثبوت الخيار لهما معاً على ان المحدث نقصاء بحج و ثبوته للمبيع لأن يعود لتعلق لا يزيل حقه السابق وحاشد ممكن وقوف الحق وعوده فمزم المشتري القيمة لو فسخ المبيع وجرى مجرى البيع الذى لا يبيع الخيار ( انتهى )

ما حكمه عن آية الله قدس سره في بيان ساء وانذرع ماورد على ما يترأى منه واما ما ورد على الله في الفردوس مقامه فمحتمل لاشكال في ثبوت الخيار سواء على ما ذهب اليه الشيخ قدس سره من توقف المذهب على انفساء الخيار حيث ان مقتضا عدم حصول الاتفاق الا بعد الخيار فمحتمل محتملاً اما هو لأن المسمى محتمل، لا انه ساء على ذلك المسمى ايضاً محتمل فان فساداً مذهب من ان سبب ضرورة به لا وجه للقول بسقوط الخيار منه على هذا القول واما ساء على ما هو المعروف من عدم مدقة الخيار لمرتب آثار العقد فمحتمل ثبوت الحق للمبيع خاصة لسبق حقه فاما يقال باستحقاقه ارتجاع العين لكون الحق موقوفاً واما شتمه والرجوع إلى المدل وكيف كان فلا وجه لسقوط خياره

والمراد بكون الحق سابقاً تعلقه بالعقد وكونه من احكامه من المذهب مقدم على الحساب والامانة بين عدم صلوح الاعتدق للاستقلال بالارادة واستحالة عدم السبيل إليه وبين رواية رد سره في المظنة على حل العقد ليست من اعاده الحر رد واما يعود إلى الرقية لعدم ما يوجب الحرية

وإنما جعله عرضي بحين في البيع الذي هو السلطة على الإزالة والإقرار ومن  
السلطة على الإزالة دون ذلك استعماله في الإزالة في إمكان إزالة البيع المستند  
لإزالة آثاره ودعوى أن الإزالة مما لا يصح للإزالة عند التفتيش حتى لا يفسد  
ولا يفسد من حيثها على مستأجر الإزالة المذهب بها لم يفسد عليه لأنه لا يفسد في نفسه  
لا شاهد لها .

و لخاصة السمع من حيث هو كذاث لا لانه له على ان اللاحق لا يملكه ان  
اخريل لا يعبر به السمع والتدري «الضوء» من غير فرق بين السمع «الرحمن» والرحمة  
و اما المتصور ان متعلق الخوع عند الاعتقاد مقدم عليه و احدى نسب اما هو امتناع اية  
لا يحدى انشاء واقتران السمع فلا دايث على متعلقها سواء استمع روائ الاعتقاد ام  
لا مع الحكم به و ان الخوع الى الدين لا يروى ولا وجه لتوهم سقوط الفسخ  
على هذا النحو عن التأثير بالاعتقاد لا ما ظهر ادفعه وى مديت من الاعتقاد و  
بعض الفسخ و الخوع الى الله لا يرى سوى الاول مع التلف و م جبرانه

والله صلوات الله على من سجد له والحق في هذا القول لا توجب على الاستدلال السابق  
مطلقاً فلا يبعد أن يكون الله تعالى ما عرفت مع دفع المسبق بالبرهنة لاستهزاء المستحقين  
الرجوع بعين النظر لطوائف كما اخترت من مجرد السبق على إرادة السبق لا  
يكفي وإبطال جميع الأدلة وأما في نظر من يرى دلائله من المعاد من لا سلطان  
لهما فيه انتقل عنهم كي يؤثر إيجابهما فيه وأنه لم يحاشد بدل الصبر ، المسح و  
رفع المانع عما يقتضيه ولا دلائله تدل على احراز الأعلی سيطرة كل منهما على الآخر و  
أما السطان على غيرهما كمن اتفق اليه طوائف فلا و من المعلوم أن إعادة الحال من  
غير ملك من انتقل إليه أو من جمع أمره اليه ليس من وجود السطوة على من انتقل  
اليه فلا بد من أن سبب سلطان إرادته لطوائف إلى تعليق الحق بالعين اندى هو عين  
التعلق بمن انتقل اليه أولاً حال كونه في ملكه فضرورة الحق على المستحق بأعدته غير  
معمول كما أن استحقاق المانع على من شرب الخمر من مستغنى الأول استثناء لا يشب  
دولة الجبر فيما يحكمه ، مستحق دفع المانع من أدلة الحد باعتبار كون الحق

من حد منه فدين على الآخر حقا في العين الذي لا يصلح الطي لارائه كما هو  
الحزب في الشفعة، ووجهه يعود الظواري إما هو لعدم المصادقة للحق ثابت السابق  
والألم يمكن أن يعود سببا، ومن يوضحه حكم الحار.

والصحيح أن يفسر قوله في (طه - س) وفي (الدروس) أنه لم يملكه على  
المبيع هل يملك، نساء الحار، نفس العقد، يكون موقوف، وأثبت الحار على  
الأول، الأخير إلا أنه دل مع الأم، شيع أنه على بعد الشراء على الأخير، وهذه  
على الثاني عن أمثله، في حرمه، ثبوت السامع وقطع في (المواعيد) على حد و  
أشهرى مع الفسخ يحرم القيمة وأحمله، وقوى العنق في (الدروس) والأقرب  
ثبوت الحار، وهو وقوف الحق على القول، أنه لا يملك نفس العقد لأطلاق الحار  
الحار، وقوى العنق على ذلك والأسفل، صداقة، نعيم المبيع من الأبطال وعلى غيره  
يضمحل، وثبت تخصيصاً لأحد المبيع الحكمة به بمجرد أدلت، ملك الذي لا يراحمه  
حار، وهذا في عامه، أصغر لعدم الدين عنه، ومصدره العنق، لذلك، في الأمر فيه  
على المذهب، فالأقوى يعود لعنق، وعدم ثبوت الحار للمشتري كما في العنق  
الأخير.

وفي ثبوت المبيع، والرجوع مع الفسخ إلى القيمة أشكال، يشتر من أن الحار  
والعنق من يخصص بمحدد حصص، المبيع، وهذا ثبوت أدلة، أنا فضلا لا يملك غيرها  
أو الأول، الأول والثاني، الثاني، العكس فعلى الأول، الأخير يعوى العنق بعدم  
لاصفة حار المبيع، ويكون القيمة، دل العين فيمنع استحقاقها من دون الدين، وأسبق  
تعلقه على الأخير.

وبعد من قرأاً الثبوت جمعاً بين الحقيقي، ودفعاً لعدم من الدين، وعملاً بكل  
من نص، والاحتجاج على عدم إمكان روال بد السامع من الموصفين، وثم لا للفسخ  
مرارة الأش مع ظهور عيب في أحدهما، ولعنق ملة، نفس العين، ولاهم حكموا بدوا.  
الرجوع إلى القيمة، دا، مع شرط لعنق فظهر كونه ممن ينعنق على المشتري أو تعيب  
بما يوجب ذلك، ولما ظهر عدم الفرق، بين المتقدم، وعلى الثالث، يجه الثاني، لما

وليس في معنى الحق للحمار وعروس لعنق وحيث كان المحدث في الحيات ٨٨ معقد العقد  
و في العنق انه بعد امدت و در طهر الاحمار و كلام لا صحت على ان احكام العقود  
و الايقاعات فيها معقد حصولها الا ان يمنع منع من غير فرق بين الحيات و غيره بل  
قد صرحوا به بان الحيات ثبت بعد العقد و انه علقه و المعلوم لا يتخلف عن عليه  
كما ان الاتفاق لا يتخلف عن المثلث فالقرب هو لاخير كما هو طهر (المحلف) و  
(المحرير) و من اليد (الشهود قدس سره) ان لم ثبت لاحكام على حاله و يؤيده  
اطلاق الأكثر و دعوى (ابن زهره) في (المعدة) لاحكام على نموت في جميع صروب  
المع من غير اشتاء و فصل انتهى

وفي ان كون العنق موقوف ليس وجهاً مقابلاً للوجوهين و لم ين (اشهد قدس  
سر) المسئلة عليه ولم يشر الحمار على الاخير و اما هو من وجوه نموت الحيات سواء  
على كون المثلث نفس العقد للمانع نظراً الى سبق حقه و ثمة بله يقول لعنق و الرجوع  
الى الدليل فمعنى الموقوف انه بحيث يزول بالفسخ و لا معنى لبقاء نموت الحمار و عدمه  
على كون العنق موقوفاً و عدمه من كونه موقوفاً مما يتفرع على نموت الحيات من  
هو هو حيث ان الحمار ان تعلو بالفسخ و اسحق. ثم دعوا كان الاثر موقوفاً اي  
بحيث يزول بالازالة .

و الظاهر انه اشبه عليه كون الاتفاق مراعى ليكون المثلث كذلك و به يمكن  
ان يقال ان في الحديث في رمان الحمار وجوهاً لعدم و هو مذهب (المشيخ قدس سره)  
و التحقق كد رهب اليه لاكثر و كونه مراعى بحيث يمكن كشف بانقضاء الحيات تخفقه  
من حين العقد و اما لا يثبت الحمار على اوسط الواجوه و ثبت على الاول و لاخير و  
لكن ليس من هذا في الدروس عين و لا اثر مع انه في نسخة واحد

ثم انه لا يمكن توهم سقوط الحيات على القول بتوقف المثلث على انقضاء الحيات  
فقوله و الاقرب نموت الحمار لهما و وقوف العنق على القول به لا يمكن نفس العقد  
لا محصل له مع ان وقوف العنق لا معنى له حيث لو كان القول بكون المثلث موقوفاً  
مقابلاً لهذا القول كما هو معنى توهمه السابق ثم اعجب من هذا المذهب لنموت الحيات

بناء على هذا انذهب إطلاق خبر انك وصيانة حق المسعى من الأطر فيه لا وجه لسقوط الخبر على هذه الطريقة من انقصاء من الخبر في تأثيره عند كما ذهب إليه في إطلاق المرجعي من انقصاء لعدم عندك عند شرط في أثر الإطلاق وطلقة روحية في زمان العنة روحية حقيقة .

و يظهر ما في بقية الكلام في قوله وفي موهبة المسعى والرجوع مع مسعى الحج  
من تقديم

واما ما ذكره من المسعى فمحصنة انه لو كان كل من الخير والحق في موهبة واحدة وكان له في مقدمته ولا قوى عدم الخبر معاذي ما ادعى تقديم الخير وتأخر الحق من الاثر في موهبة هذا ملحوظه وانما ما يسهل في (الندوس) حيث ان يكون الخبر وحكما يعتمد فيه ويكون مذهبنا اننا لا بد من انك حيث يستند في عدم زوال الحق إلى عدمه لمعقول الضرورة

هذا (القصص من سورة) حق في المطبوعة وجوه لا معنى لها . وما هي عار من محصنة حيث ان كون الخير معجزا له لا معنى له لا كونه حكما . ثم انه لا معقول لا مقرر فيه كما ان كون الاثر في معنى حاصر ذلك لا معنى له لا كونه مقرر فيه على ما هو معلوم لعدم اي طبع فهو متأخر عن اثر المتأخر عنه في الردة لاق الزمان بحيث يكون لا معنى في ربه لغيره لا معنى له الا كونه حكما . ثم ان كون الخبر مقررنا على الحديث كالأصناف لا معنى له الا كونه معلولا له وكلاهما مما لا معنى له وكون الاثر في مقتضى الخير عند موت الطائفة مما لا يتصور ولم يوهبه متوهم مع انه لو كان معنى مسئلة هذا المعنى والامعنى بالاستعداد في سقوط الخبر في الصور الثلاثة إلى غير هذا المسعى من تحت التعيين . ثم اننا في تأخر الحياة

فما على مطبوعة وانما خبر لا وجه بالاستعداد إلى ما ذكره من الوجه مع انه لا وجه لها حيث ان اصبه اخبار الله مجموعة فيه لا يحتمل ذلك الخبر غير ما يستعد منه كاحباره اتفق فكأن منهم نص في مداولة ولا معنى لرجح احدهما على الآخر في الدلالة مع انه لا صدق بين وقوع العتق وروا له بالفتح ومع كون العتق من الفصح



## الرجوع إلى البدل وعدم المتافات اظهر .

و أمّا نزع استحقاق البدل عن المستحق المدين منه فقد عرفت فساد وقد ظهر  
أيضاً أن سبق البعده لا معنى له و إنما حمله الثبوت على انه حوّه الزالة استدراكاً إلى  
المذموم من الحقير فلا معنى له بعد البدء على ما عرفت فإن الجميع يحتاج إلى شاهد  
وقد كان معقد كل من الدائنين مدافعاً معاد لآخر و يجمع به لا يستفيد منهما حكم  
المعيب و ليس مثل هذا المعيب ، لتأنيلاً عملاً به من هو اساع منهى و اذنه على اذنين  
و ان لم يكن مدعياً و لا حجة الاستدشال من الأرم حيث انه هو و يصبح عدم اعادة  
كما فعلناه .

و أمّا قوله و بالاجماع على عدم مكان روال بد المبيع الخ فلا يتكاد يكون له  
معنى فانه لا مكان في عدم المكان و ان بد المبيع المصحح عن النقص مع عدم استحقاق  
المبيع و بدنه و إنما الاشكال في كون مبيع و معه فلا شك في استحقاق المبيع و بدله  
بعد روال استحقاق النقص فلا معنى للمعيب على روال المصحح بعدم مكان روال يده عن  
الموعد و كذا لا معنى لتبريل بدى ذكره فضلاً عن ذلك على روال المصحح و المصحح  
مع التام و ما يبرر له اثره الرجوع إلى البدل و لا معنى لتبريل المصحح الذى ارم  
روال العقد مبرره احد الارش مع بقاء العقد من كان العرص تبريل احد البدل مبرره  
الارش فلا معنى له ايضاً حيث ان حد البدل من جهة روال لعدد و احد الارش هو  
ثابت مع بقاء العقد و لا وجه لتبريل أحدهم مبرره الآخر

وقوله و لانهم حكموا الخ و منه ان الحكم في لا على نوع حيث ساءتق الشروط  
إما يطلب مطلقاً و لا حار لعدم تحلف الشرط و إما يكون بحدوده الاحتذر له و موصوفة  
و بدعلق العرص به من هذه الحثثة و الشرط طلب لإظهار كونه من معنى على المشتري  
و يبطن العقد لعدم حصول الاستحقاق حيث انه فرع حصول الميث المستقر المستحق في  
انقضاء شرعا و تمام في الصورة الأخرى وهو طرو" الاصلق بالمعنى فهو واجب العصار من  
جهة طرو" تحلف الشرط و لا يقاس المتهم به من الحيز ليس من جهة تحلف الشرط بل  
أما هو ثابت بمعنى العقد فيصح و يرجع إلى المعنى

قوله وعلى الثالث يتجه الثاني الخ فبهما عرفت فيما مر وما بين الجمع بينه وبين جهة معنى سبق تفريق الحق لعدم ان ترتب حكمه لعقد علمي بمجرد حصولها مع عدم طابع لا معنى للتمسك له بظاهر الاحكام وكلامه لا محذور ولا معنى كونه احكاماً لها من ان عدم الترتيب للمعنى لا يمنع عدم لادى لعدم لادى على الاثر الذي هو الاتفاق والمطابق بما هو بتقديم الداد

الا ترى ان الخيار إنما ثبت في اصولي بعد لا حذر ثم حقه دو مع ذلك فهو مقدم على الاثر بالداد وان لم يحصل بمجرد وجود العقد والخدمة فذلكم بالذات ليس واقعاً دائماً ولا معبراً ومبطل له ولا يصفى حذر الشرط فيمن يصدق على المشتري وان تأخر زمن الحذر عن العقد والتقدم بالذات الذي هو المطابق ثابت وان تأخر الزمان

قوله بل قد مر حوا ١ - فبه ان العقد يبقى العقد فصح ولا معنى بكونه علقه واجب هو موضوعه وهذا لمعنى لا يتوهم على نصريتهم وليس مستنداً من كتبهم بل انما هو مسند من دلالته على قصد في الدليل كى يخرج في استعداده إلى قبيلتهم و الدلائل يظهر بغيره في كلامه اعني انه في الحردوس معناه

وقد يتوهم ان معنى المشتري ان الفسخ هل يعتبر فيه خروج ملك من ملك من نقل المنة إلى ملك من سبق عنه ام لا فيسقط العقد على الاول دون الاخير فبه ان ان الملك انما يعتبر في فسخ العقد بالحيث أو بالذات خروج الملك من ملك من انقل اليه على ملك من انقل عنه بغيراً إلى ان خروج احد العوضين عن ملك احدهما يسلم من خروج الاخر منه ولو تقدر لم يكن وجه للخيار فيما نحن فيه ولو لم يكن كون الخيار بمجرد العقد والامتناع عقب الملك انما انما يقع العقد لا يقدر على عقد لان خروج عن ملك المشتري إلى ملك البايع ولو بعد ان ملك المشتري من يصدق عليه ليس على وجه يرتب عليه سوى الاتفاق ولا يجوز تقديره بعد الفسخ قبل الاتفاق خارجاً عن ملك المشتري إلى ملك البايع ثم انما قد يصح على المشتري كما لو فرض مع المشتري لم يبيع في زمن الخيار ثم فسخ اسامع

و الحاصل ان الفسخ تلقى المثلث من المفسوخ عليه وهذا غير حاصل فيما نحن فيه و ان قلنا ان الفسخ لا يقتضى اليد من ربه العين ان كان موجوداً وبذلك ان كان تالفاً أو كالتلف ولا يعتبر و صورة لنوع امكان تقدير تلقى له من المثلث من المفسوخ عليه و تملكه منه بل يكفي ان يكون العين المضمومة قبل الفسخ ضمنها مضمومة بعد الفسخ بقيمتها مع التلف كما سجدته بحكم دعوى الفسخ و الرجوع إلى القيمة فيما تقدم في مسئلة البيع شرط العقد ثم طهر المبيع معتقاً على المشتري و حكمهم برجوع المبيع إلى القيمة لو وجد العين مسطرة بعد الارم مع عدم امكان تقدير عود المثلث قبل الانتقال الذي هو بمرسة البيع إلى الفسخ كان الاوفق بمومات الجار القول به هما و الرجوع إلى القيمة الا مع اقدام المتبايعين على المعاملة مع العلم بكونه محققاً يعتقد عليه ولا قوى العدم لانهما قد توافقتا على اقراره عن حالية الذي هو بمرسه

الافاق

و بالجملة من الجبر حق في العين اما يتعلق بالعدل بعد بعده لا ابتداء ورا كان بعد العين اطلاقاً له و دعوى محل الجبر و كان كنهيت من المعنا «شراحت سقوطه فلم يحدث حق في العين حتى يتعلق به» و قد صرح بعضهم برفع حيز البيع بالاف المبيع و عله إلى من يعتقد عليه كالألاف له من حيث انه قد وقع الجبر به اولى و اهورن من رفعه فتأمل انتهى .

و فيه ان الفسخ سواء كان بالعبار أو لا فإنه ليس بالأجل اعتقد و عود المثلث إلى من اسفل عنه اما هو بما كان يقضيه قبل العقد و بما حاز العقد بينه و بين ما يقتضيه غيره الى المبيع يعود المضموع حدث لم يسمع مانع من العود و الا استحق العدل على من رولا اشكال في ان الطوارئ تسمع من عود العين في الاقالة حيث انها ليست من احكام العقد بل انها هي عقد فك لا مرجع حين عدم بقاء العين في ملك من انتقل اليه الا العدل و الطوارئ بحكم التناوب و اما العيار فيمكن ان يكون من قبلها و يمكن ان يراد الطوارئ بالفسخ به كما احترازنا في المقام

وما علة به اعتبار رجوع المثلث عن ملك من انتقل اليه إلى ملك من انتقل عنه لا محذور به

حيث ان خروج احد الموصين عن ملك احدهما حائض رجع امر الآخر له كما هو مقتضى المصلحة لادخوله في ملكه ولو قد رآه مكره في ذلك اعتد به عليه فانه لا معنى لاعتد به عليه الا رجوع امره اليه على هذه السبقة مع ان دخوله في ملكه تقديرًا بالمصلحة لا يقتضي خروجه ايضاً عن ملكه عند رجوعه اليه وان رجع لا يقتضي ذلك بل انما يرجع على من كان إلى العاصي وانما يرجع إلى البديع وهذا ليس من اختلاف المصالح في شيء ولا وجه للاعتد به في قول المصنف عليه ان يخرج عن ملك المشتري إلى ملك البايع ثم اعادة مضموناً على المشتري لا معنى لذلك لان الاعتد على المشتري انما هو عند رجوع امره اليه ومع ذلك خرج إلى ملك البايع لا يفتن لا يوافق على المشتري ان هو في نفسه ولا معنى لذلك في الرجوع من المضمون عليه وان الفسخ ليس من معنى الميثاق في شيء بل هو رفع المصالح وهذا الكلام انما يصح في الوقف وبشبهه لا يقتضي رجوع امر المال إلى المصنف ولهذا وقع الاشكال فيه ان الطائفة المذحجة يفتن الميثاق عن تقديمه او عن اوائفه و يظهر ان تقدم اطار آخر في هذا الكلام منه على ولا تكن من القائلين .

وفي المدام فروع اخرى

منها ما لو كان الثمن من متعلق على البيع مقتضى حقه من ان كلام الامور واشمول يتعلق في البيع بالمسح اولاً وثانياً ولثمن ثانياً ولا تعرض له بيع يسع المبيع والمشتري متاعه من متعلق الحاصل من كل منهما بما يتعلق به الأشياء الصادر منه وهو المسح من متعلق بجيد والمسح شيء واحد على ما هو منه في المسح والافواه وعلى القول بحكومة الامر اظهر فلا يفتح ثمن ومما في حكمه في خيارهما ومنه ما لو كان المسح من متعلق على وارث المشتري ومات المورث في المجلس فمن ذهب إلى سقوط الخيار رأساً استند إلى عدم مسوح ايعن للعود وان المتعلق بالثمن فرع المتعلق بها التزم بالثمن في عدم المسح المتعلق كما لو اعتقه المشتري اختياراً .

ولكن يشك على ما حذر به من ان يثبت بالدين انما هو

الرافعة على بطلان منبث المشتري لتبدأ الموضوع لأن يتبين من المقدم من باب تمدد  
المالكين لا مالكين حيث أن الموارث وقد قدم الموارث

لا يفسد أن الموارث بعد بين المالك والموقوف فتقوم بهما تحتلف باختلافهما من

الربط تشخص بالمرسوم فبطل أحد أطرافه مع عدم نفس الربط غير معقول

لا يجوز أن يرد في أحكام الشرعة بما هو المعروف لا الرافعة فتسري الموارث

ميراث الموارث أو ماله منه ؛ الحكم به هو أنه هو مورد دلة الميراث عبارة جري

عن كون هذا السطر هو الذي كان هناك لم يرد من أصل من حيث إلى حال

ولا من ولا يفسد ولا في على أنه لا يفسد أنه لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد

### المطاري

و منها ما إذا اشتد على المشتري في غيبه فظهر منه غيبه و هذا وإن لم يكن

من فروع هذا الأصل لا يفسد المشتري أو الحق فيه من قبل أن كان منجذبا

على وجه المطاري في أن المشتري كان في غيبه في اشتد وصاحب الغيبه فيه كشرط

المشتري على أنه مع انبعاثه مع إتمامه من قبل من غير اشتد وإن كان ملحوظا

على وجه الموضوعية مع وقوعه من الثلاث في غيبه المشتري وفسد العقد به و يفرق بينه

وبين الامتناع من إتمامه عدم حصوله أو من فسخه من العقد على الأول والعقد تابعة

بمقصود بخلافه عدم إتمامه من اشتد له حيث على بشرط عليه الشرط و تم

### العقد

و منهم ما لو دعى لكافر عبده من مسلم فقد يقال أن الجواب من كل من المسلم يعين

سواء كان الكافر عن المسلم مبيعاً الآية و قد دعى و أصبح و لالة الآية على عدم حواجز رفع ما

حال من الكافر من ماله المسلم ليعده الله و سب الأول منه به هذا بالنسبة إلى

المشتري وأما البايع فليس به ضامن على ما دعى بعد ما حدثت من أنه لا يجوز بيع لأهابع

في ما يرجع المبيع بالنسبة إلى المشتري و كان السلطة على البايع و لا يجوز سلطة

جديدة من كون الجذر حيث حادثاً لا يفسد كس السلطة على المبيع هي السلطة الأولى

و يكفي في ذلك أن ليس المحدث هو الأول الراتب فالجواب يعينه برألة المانع وهذا

في عانة الدقة صهر دلتعل السمع فقد تقدم مع ان الالة لا دلالة لها على ما راعوه على  
 ه حقق في السمع

ومن المزمع ان توهم السمع من سمع ه ه اذله الجذر ه هو دش عن العقله عن أن  
 ادلة الاحكام لا تعرض فيها لا حور الموصوع ه فصوح لمسع لملك الكافر و ادخله  
 في ملكه مسجول احرازه دلل الجذر و لالة كشرعة على تقدر دلالتها حاكمه على  
 ان احراز صرة ه

ومع ه او سمع على الجذر لعله ه نفس ط حرة ه و لمسه دس وله الولاية  
 وحق من سجد في المزمع اسما ه اس من امين ط حرة ه لاطه على فطاح دال ذلك  
 عن ه له لا محذور السمع امر الذي لا سجد في المزمع ه سانه ممكن التمسك و ه او مع  
 الحاكم العبد المسلم على الكافر من المسلمين

وهي العبد تحت الشدة المشترى بالركوة من المشترى لا به حق المسح و  
 التصرفه تفر و مرفها ه اذ مع اس لدلك ط دارق طائره و بشكر الحكم في المجمع  
 من مسجول مضمونه لا نه في سادسة انواي و رن الحق على صرف المال في مصرف حصر  
 و احكام ه ه لعة مع امتناع المحكر حدث انه ولي المصنع و هذا لا ينفى في مسجول  
 البيع بالخير أو بالافاقلة .

لا يرى ان له ه ه مع لعل ه ظمور لعب او دلشده و شيء من ذلك لا  
 نه في سادسة ه على الاحراز ه انه واحراز انبه و ه ه لمحتكر البيع الخاص عن  
 مبال لتعين البيع عليه فيبيعه ثانياً

و الخاص ان سببته ط ه على فصح الملة ملة لا نه في ولاية الحكم بيع ماله و  
 سجد في المزمع اسما ه اس من و لفسح معنى السلطنة على الاعتدع عن دفع المال  
 معنى آخر .

نعم لو كان الفصح مراحماً للولاية والحق ه سجد من الحق في هو رد الاحراز  
 ان الحكم حذ المال بعوس و ان لم يكن ه ذك عقد ولا معنى للاحتراز على الاشياء  
 ولا ينفى داله اذ سجد و اذ فصح الملة ملة حيث وقعت مرصه ه رى ان المال يؤخذ

[illegible]

و منها شراء لحد عليه حقه وحكمه و هو صورة احدى معاني عدم الموت بطرق اولى  
قصور الدار و انصر فيه الى غيره اولى الياس بالحكمة اولى ان الشخص لا يملك  
فيه من هذا المثل هو العكس اس الشخص ان يحسن عيشه رفاه بعد الحرة عني  
ما يظهر من تتبع احكام الشرع و الاستدلال بطرقه الشرعية الخلل كما ترى و لحق  
تموت الحار هنا ايضاً .

و منهم مع احمد في شتاء آخر سنة را الى لا اوم على التفت وفيه ان ليس  
عن النمكن هو الا تجاع ليس من اسهل احو في شيء و اما طبعين نعمنا وصعباً في  
جهة كمنه و الوقت و المعنى به على ه هو الحق و فيسقط قد احوار لعدم صلاح  
بالور ليرد فحكمه حكم الوقت و الصدى

﴿المقام الرابع﴾

\* (فَمَا يَقْطُ هَذَا الْحِوَارُ) \*

وهو أمور منها الاشتراك - عو - سعلق بالانقطاع واما يتعلق بالسقوط واما يتعلق بترك التسليم الام - فلا يؤثر في السقوط بل انه نريد استحقاق الشرع له على المشرع عليه ذلك العمل - لا نريد علمه اثر الا الحصان بالفتح او نحو ذلك لانه قد دلت عليه من معنى وحسبنا يحصل للمشروط به الجبرار ايضا من هذه الجهة ولو سلم

الحدار لا ما حيازته من كان العمل ملحوظاً على وجه الطريقة أي السسة من يكون  
العرض المفقود مطلقاً و إنما عمله طريقة فقد حصل الشرط و ان كان مأخوذاً على وجه  
الموضوعية حيث يصح، لك و ان تبين عدم التمكن من ذلك كما في بيع من معدو على  
المشتري فيعد الشرط و تنهه العقد مع طرود العذر و حصول الاستحقاق فللمشروط  
اه الحياز

و ام الثاني فيتصور على وجوده منها ان يكون متعلق الشرط عدم ثبوت الحدار  
شرعاً في العقد و بطلانه واضح فيه مع بطلانه في نفسه لعدم كونه معقولاً مع ذلك  
للكتب و السسة و منها ان يكون الشرط اسماً و هو اسماً غير معمول ضرورة توقف  
الاستقار على الثبوت و منها ان يكون مؤداة ارضاً مستقرار العقد و دوام الاثر و  
هو و ان كان معقولاً الا انه لا دليل على كونه مسقطاً

و دعوى انصراف دليل الحياز الى ما نجرد عن دلت حراف و كون الرضا  
الحدار المكاشف مسقطاً بعد العقد لا يستلزم كونه كذلك حاله مدارياً له و لا يصح  
الارواق ان يكون قربة عليه حيث ان العرض بوسمة الامر عليه و بعد اتمام المعاملة بيده  
بعد تحققها

و قد استند بعض مشايخه قدم الى الانصراف و تصور الدليل و قرع على ما  
حققه امرين

الاول لا كفاء فيه استى و عدم عتد ذكره في العقد فهو كالمصار توايح العقد  
كحدودة الجملة و حمرتها و جمودة شعر لامة و الفرق سته و بين الا لتمام المستقل في  
ضمن العقد كشرط لصيغة ان مشأ المفود فيه ليس ادلة اشروط بل انه هو تحديد  
لمتعلق الاشياء بخلاف الثاني ولا يشهد دليل الشرط الا للاعتبار في ضمن العقد و  
لهذا يستقط حياز العيب و الثقبين مع العلم و التبركي

الثاني انه لا يصح الاستدلال على بعود هذا الشرط «دلة السروط لا تنفع الا لتمام  
فيه و مجرد التسمية لا تكفي في ذلك و الشرط بطابق على اموال منها الوصف  
سواء كان موعداً ككون الثوب كذا» فلو ان قطع بطل او مشعص كشرط المكارة و



الحمودة ، ومعهم الحرة التي كسرت لحمها و انحرقت - اعمد ومعهم شقيقة  
كالتفصيل والتميز في صفة عرقوق عالمه و على اعمد ا. مع كالأحرار و قد ورد  
في السلم له شرطه في سكنى - انه على الحرة و العمرى نفس انه من فيه عند شروطهم  
من كل شرطه - حرمه - سكنى حرمه و من ان اعطيه فهو مع ذلك شرطه و في حقه ابي الحسن  
عليه السلام) من مرسومه - معهم حد قصدهم على - انا و ادى مدقق معهم  
احد على مثل ما شرطت بن ولدي

والله اعلم بالصواب

المسيح لاستعادته عن الذئير، وكما هو مأكد من حقوق لا تترك عليه ذلك وإنما هو كالا لتزام بعدم فسخ العقود المبرأة بالذات

والأدوية هي فلا يعطونها. هذه الأرقية أو هذه الأمانة لا يقبلها من  
حتى يتحقق لشروط على وأحب من أراد سجدتي مشروطة وهو المطلب منه  
أولاً لا يحصل له وكذا لا يلبس منه طاهر وحدث عدم يعطى لأمانة بوجه آخر  
أيضاً حيث أن السجدة المطلوبة عام 'أ' جوع إلى أدوية لا معنى له وإذا استجوب  
الذي على المطلوب عنه في نفسه له السجدة واشترط في العقل من وجوبه لا يعطى  
لزوجها حتى لو اشترط في ضمن عقد لازم.

د ما المؤكدة مشروط في الزرع فقد جعلت في حقيقة الحد ذاته (لايه و جعل حق المزارعين في استقلاله في روح العمل الموهوب وعدم احتياجه إلى مساعدة أرباب من حقوقه و أن كان المسألة إلى الأخص غير معقول لأن حقيقة المسألة باعتبار المعوائد المراحعة إلى يد الحق الأبرار من انباء الحد من حق الحد دون غيره

## فرعان

الأول لا يجوز اشتراط سقوط الحصة إلى بعض الأهل فإنه لا يجوز على الأرمين كما هو الحال في ملك الأعيان .

١١- لا يجوز اشتراط سقوط الحصة إلى بعض طبع خاصة من مقتضى الدليل أن الحصة لا تكون إلا لأهل العائلة أي حصة من طبع العائلة لا يمكن الحكم بها من غير طبع ولا يمكن قطع يد من ليس له مقتضى ذلك بل يجب أن يكون له شيء ولا بد من ذلك كونه العقد أمراً واحداً

الأثر أن المصحح أو كان حواً و غيره فهو مصحح مقتضى لأهل حصة وليس هذا بغيره يستبعد لأن مقتضى كل اشتراط حصة إلى من هو من طبع العائلة المصحح و المصحح يخرج بعض الأجزاء عن صانوح الاشتراط دون مقتضى ولا يمكن في الأجزاء في المصحح و المصحح و المصحح و المصحح و المصحح و الاستقرار و الثابتية و العناية مما لا يمكن أمكانها على مقتضى .

و طبع مما حقه في كل من حصة من المصلحة و لا يضر بغيره فقد يتعذر يعود هذا الشرط و لروحه معنوم ( المؤتمرون عند شرطهم ) تعزير أن طبعه منه أولاً هو وجوب العمل على طبعه فمستريح منه المحكم الوصفي و غيره من حيث أنه ليس من الشرط في العقد بل إنه هو إتمام على عدم الاستحقاق حين اتحاد محله ولا يتعذر كونه من الحقوق والألم يخرج إلى الرواية من كونه مهودة منه يعود العقد حيث أنه من توافقه و العقود تابعة للمصودر من التكليف به هو خارج عن الأحكام غير معقول مضاف إلى أن وجوب العمل بالشرط لا يستلزم عدم رواله المصحح فلا يبقى الوجوب السلطنة عليه .

و بالحكمة لا معنى لاشتراط سقوط الحصة لأحد الموصيين حيث أنه ليس من لأوصاف ولا يبدأ بالعوضه و إلى ما حقه يسطر الاستكمال بأنه مستلزم لتدور حيث أن الشرط إنما يلزم بلزوم العقد ولو كان أربعة بزمه دار، وتوهم من العقود يمكن في المقام حيث أنه لا معنى لجواز هذا الشرط ضرورة أن نفوذ عين الزموم ولا يتصور الاستبعاد

«دفع» ان نفس الحكم لا يعبر ان يكون شرطاً بل لابد من ان يكون من لواحق الموضوع من حيث هو كذلك وحيث فلا يثبت عن السعيه نعم او كمال متعلق الشرط ما هو من الحقوق لصح ذلك و ان كان نفس الخيار فتدبير

و الحاصل ان تعلق العقد بما يتعلق بمتعلقه و هو الشرط لا يمكن ان يكون الا على نحو ما يتعلق بمتعلقه ل هو معنى واحد و لسمية اما هو بحسب الدات لاي مرحلة تعلق العقد فلا يعمل الاختلاف في الحكم ولا سعيه كسعيه لمتعلق العقد تسليم ان حقيقة الشرط ما ذكر لا معنى ليعود ان يعود بكفى في المقام فانه محقق الاشكال لا دفع

ونشير مما حققه ما فيما افاده ( شيخنا قدس سره ) حيث قال ثم ان هذا الشرط تصور على وجود

احدها ان يشترط عدم الخيار و هذا هو مراد الشيخ من اشتراط السقوط فيقول ( بحث الشرط ان لا يثبت خيار المجلس ) كما مثل به في ( الخلاف ) و ( لمسوط ) و ( العينية ) و ( المذكرة ) لان مراد السقوط هو عدم الثبوت لا الارتداد الذي ان يشترط عدم الفسخ فيقول ( بحث شرط ان لا يفسخ في المجلس ) فيرجع الى التزام رك حقه فهو خلاف الشرط وفسخ فيحتمل قولاً عدم فسخ الفسخ لان وجوب الوفاء بالشرط مسالم لوجوب احدى ركضه و عدم ساطته على تركه كما لو باع ممدور المصدق على ما رتب الله غير واحد فمحقيقة الشرط و هو الفسخ غير نافذة في حقه و يحتمل القول لعموم دلل الخيار و الالتزام ترك الفسخ لا يوجب فساد الفسخ على ما قبله فافهم من ان بيع ممدور المصدق حيث هو يجب لتكملة لا فاسد وحيث فلا فائده في هذا غير الاثم على محققه ان ما يترتب على معالجة الشرط في غير هذا المقام من تسلط المشرط له على الفسخ لو حولت الشرط غير مترتب على الاحتمال الاول اوفق لعموم وجوب الوفاء بالشرط الدال على وجود ترتيب آثار الشرط و هو عدم الفسخ في جميع الاحوال حتى بعد الفسخ فيسلم ذلك كون الفسخ الواقع ائماً كما تقدم نظيره في الاستدلال لعموم وجوب الوفاء بالعقد على كون فسخ احدهما مفرداً

لغوا لا يرفع وجوب الوفاء .

الثالث أن يشترط إسقاط الخيار مقتضى صاخره وجوب الإسقاط بعد العقد فلو أحل به وفسخ العقد ففي تأثير الفسخ الموجه للمتقدمين و الأقوى عدم التأثير انتهى من المستفاد من الصورة الأولى هي التي لا ريب في صحتها و يعود الشرط فيها مع أنه نمائت للحكم بعموم المستعصن حاشاً بأن معاذة الحكم التكللي ابتداء ومن الواضح أن الحكم التكللي لا يتعلق بهر الأجنبي و السقوط معنى عدم اشتمال العقد على الخيار ليس معناه ولا يعقل بالنسبة إليه الرام و الترام مع أن معنى الشرط عنده ليس إلا ذاته في هذه الرواية مع أن وجوب ترتب آثار عدم الفسخ من قوله فسخت لا يكاد يرجع إلى محصل حيث أن دليل الحكم لا يحرر المصوغ فلا معنى للاستدلال بوجوب الوفاء بالشرط على أن الشرط صحيح لم . ل بالفسخ والحكم ذاته مدر موصوغة و هو مشكوك فيه فوجوب الوفاء بعد قوله فسخت ما أصبح أو لم يؤثر الفسخ و كان لغوا فلا يعلم إلا بعد العلم بعدم التأثير و ثبات عدم التأثير بنوات الحكم دور

و بالجملة فوجوب لوفاء جعل ترتب آثار وفاء و هو كما نرى مع أن اشتراط الحكم الوصفي من هذا الحكم التكللي مذهب و وجوب ترك الفسخ بالشرط كوجوبه بأمر الوالد والمد لا يتعارض مع السقوط عن التأثير واستهتار الوصفية من أدلة الشروط ليست متممة عليه فإن الأحكام الوصفية عندما مسجلة على مهت إليه الإشارة .

و من العرب الترامه بخروج الشروط الواقعة في ضمن العقود الخيارية أيضاً عن العموم على ما هو مقتضى استتاعه بالحكم التكللي مع أنه لا دليل على نعود الشرط في البيع الخياري لا هذه العمومات قال أن الحرج من عموم الشرط الشروط الابتدائية لأنها كالوعد و الواقعة في ضمن العقد العديدة بالذات أو بالخير مع بقائها على الجوار لأن الحكم بلزوم الشرط مع فرض حوار العقد المشروط به مما لا يجمعان لأن الشرط تابع و كالتقييد للعقد المشروط به انتهى

وفيه أن عدم نعود الشرط لا شذوثة إنما هو لانشاء الأساط المقوم لمناهة

الشرط على ما حققناه في دراسة معددة بل وكذلك في العقود الادبية حدث ان يرتبط الاستحقاق بالان أو بماله لا بفعل و كذا لهمة لأن طبعاً منه مانعة عن ان يتقبل المان شيء و اما من طرف الواحد فالألزام للمصوب من شرطاً بالتمليك لمعاني واصبح الفساد وليس هذا خروجاً من حكمه ولا يمنع الخوار من عقود الشرط من حيث هو كذلك .  
ومما يقضى منه بعض حكمه وجود احوال لمشرط عليه الوفاء فانه كما نرى

و نوصيح امرا ان الشرط و ان لم يكن عبادة عن حصول الالتزام و الالتزام في البيع و الخوة بل ما هو مجرد الربط ولهذه لشرطت الشرط بالشرط اي الخوص المفعول الا ان الشرط الذي ترتب عليه الوفاء والمقتضى لا بد ان يكون استحقاقاً مرتبطاً بما يسلح ان يرتبط به ومعنى رتبته به اعتباره فيه بحيث يمكن في بعود استتماعه له واستحقاقه في صيغة الخاتم على شخص لا بد له من سبب فتارة يحصل بالاحارة والصالح و تارة يحصل بعدد و تارة جزء احد الوصيين في البيع مثلاً و اما مع بيع طائر ماثن على هذا الشرط فيملك الشرط بعد المأثم وكانه باع المال بما يقاربه عند الاستحقاق لا المأثم مطلقاً وهذا المعنى غير مضمون في الودعة مثلاً و اما من طرف الامين فلان ما فيه في الحفظ ثم عند المحاسبة في الاحوال ليس مما يؤثر بعد اليه من هذه الحيثية ولا يمكن ان يبرطها رب المال بدون حق لبعده عليه و اما من طرف صاحبه فالإلزام ينال الاحسان و بهذا البيان يتبين الحال في بقية العقود الجائزة .

و بالجملة فعقد الشرط في البيع و الخوة و اما هو من جهة ارتباط الاستحقاق باحد المأثم بلين و هو فيما تقدم عن مفعول و منه يظهر ان ادلة الشروط ليست مؤسسه ولا حاجة اليها بل يمكن في عقود الشروط في البيع و الخوة نفس ادلتها مع احر رقابليتها لها وفهم و بالاعمال يظهر بقيه ما في كلامه راد الله في علو مقامه

الثاني من مسقطات الاستطاع بمعنى انه يمكن في سقوطه و الا فلا فرق بينهما الا بالاعسار و المفعول اما هو الشخص ولا واسطة بين الفاعل و فعله كما هو المستعد من هذا المعوان و السر في بعود الاستطاع منه به سلطة على الغير فاقلة للمعوي نوصيح ذلك بالسلطة على احد سلطة المعان على محلوله وسلطته الشخص



فلا معنى لاسقاطها أو قتلها أو اسفلها و تسليط الحليفة على الاستحلاف ليس ثمة الاوصاف الوصاية فيها استحلاف بالتسلط الالهي و كذا الحال في السلطة على النفس فانه يستحيل رواتها اقتضاء و اما مجمع بالحجر و بوجود المانع من حيث معنى حق العبرة و هذا هو الذي استحال لروم العقود الالوية فان عودها اما هو من شؤون سلطة الشخص على نفسه واشتراط القبول منها إما هو بالنسبة إلى التزام المأذون بالأثار الوصية لاقى نفوذ التصرفات و كذا السلطة على المال فان العدة لا تمتد عن السلطة الاقتصادية و الاعراض من شؤون السلطة على النفس و هو مقابل لحدوث المشاركة له في اندراجها تحت السلطة على النفس و هذا هو التصرفات الوصية في الاموال بالمعاوضات و الحملات المتعاقبة و بها من شؤون السلطة على المال يستحيل رواتها اقتضاء و كذا انتقالها مع بدء العدة

بمعنى مجمع عنها ما يحسن و ثبت تغير الولاية حقاً كاستحلال المرنين في بيع العين المهره و بالشرط و اما ملك الرقة و السلطنة على فكها عين السلطة على انقائها و انه بمعنى ملك ليعين و كون الحمل بيده ولا حاجة في نفوذ العفو و وث الرقة إلى ذلك بل يستحيل الانكسار اقتضاء ولا معنى لتكون الآحاد ان يغير من بيده الطلاق و الولاية لانها لا بد من كمالها في عدم اعتبارها وان كان يذهب فرق من جهة اخرى وظهر من سقوط ملك الرقة و شوب بالاسود و الطلاق نحو من الاسفة و لا يشارك لفسح و حيث ان علاقة الزوجية لا تحصل الا بالعقد استحال انتقالها ، لقول الاسباب الشرعية و اما الاوقاف و ما شابهها فموضوع من الموضوعات لا معنى لتكون حقاً و اما يتولد منها الحقوق القابلة للاسقاط عند الاستقرار كما في حقوق الزوجية عند تحققها كالقسم و النفقة .

و الجملة فالجبار من شؤون هذه السلطة و الفرق بيده و بين السلطة على الرجوع في الطلاق في الرحمة والهة ان الاخيرين مرجعهما إلى ضعف المانع و الطلاق في الرحمة لا يبرم الا بانقضاء العدة و ليس هذا سلطة لروح في الحقيقة بل الطلاق مما يرول بالارادة و كذا الهمزة فان التملك من آثار سلطته الواهب على المال و المنهيب

على نفسه عبوداً يتوقف على إيجاب الواهب الذي هو تصرف في المال والمطالبة بالحقبة من المنتهية التي هي من وجود سلطته على نفسه وحيث أنه لا مرسل للسلطتين كان بهما الارتجاع والرد ولا سبيل إلى إبطال السلطان لصالحه في هذه المراحل

و أما في المدة وحدها ولا أثر لمجموع المصنوعين المتعلقين بالمال فلا يؤثر في إبطال السلبية إلا الإقالة العامة للشخصي سلطان أحد السبعين على حل العقد وإزالة علة السلبية سلطة على من صاحبه والسلطة على المال سلطة على ربه فسقط العود وهو المراد «الاسقاط» وما جعله اعتسك عن الاستناد في هذه الحكم إلى وجود سببه كالإجماع وقوى ما دل على السقوط بالتصرف لأنه رضى «البيع» والعدة المستمدة وهي أن لكل ذي حق إسقاط حقه المستند إلى وقوى تصدق الناس على أموالهم فهم أولى بالسلطة على حقوقهم المتعلقة بالأموال ولا معنى لتسلطهم على مثل هذه الحقوق الغير القابلة للقول إلا يعود تصرفهم فيها بما يشمل الاسقاط ودليل الشرط بما على شموله للإلتزام الأبدي ولا يحصى عليك أن السقوط بالاسقاط والعدم تابع لحقية السلطة ولا مجزئ فيه للتمتع بالاستناد إلى الإجماع بما يصح لاستكشاف الموضوع وأنه داخل في القسم الأخير من أقسام السلطة و أما الرتب فلا يدور السقوط مندرجاً قطعاً وتعليل الواقع في الرواية في غاية العموم وسيكتشف أنه أحسن مما أراده المستدل إنشاء الله تعالى .

و أما القاعدة فليس الاستناد إليها معياراً للنسك بالاجماع فإن الإجماع إنما هو من جهة هذه القاعدة و كذا من المسلمات حق من ولا حاجة في إثباتها إلى دليل تعدي من قد عرفت أن السقوط بالاسقاط من اللوازم البينة للحق أي السلطة على الشخص إذا كان من القسم الآخر والسلطة على المال بمعنى الحقة عين ما لبته للشخص وبمعنى حل التصرف و يعود التصرف الوصفي اقتضاء من لوازم العود بحيث لا يمكن سلمه عمداً وليس قبلاً للحمل اثباتاً ونعياً وانقضاء الحجر والمانع لا يدل عليه هذا الخبر ولا معنى لذهيهم أيضاً ولا تعلق له بما نحن فيه والحق ليس من قبيل المال بل إنما هو من قبيل السلطة على المال والسلطة على المال أن دلت فاما تدل على السلطة على



معلق الحق لأعده نفسه مع الحقين لأعني لو لأن الحق أصعب من لجمه مع  
 الأسانيد حيث لم يكن ثباتاً في الأصل وهو لأموال فكيف يثبت في الفرع  
 وعدم جريان في لأموال من عدم السلطة في الحق لا يوجب لأمرم بوجود  
 من عدم مع أن السلطة على الأصل إلى الحق من قبل الموضوع نفسه وإلى  
 الحكم فترتب الحق على لجمه مع عدم حكمه لأجل أنه لا يستحق الشخص شيئاً  
 في ما لم يجر كما أن لأمره قد لا يرجع إلى شخص أو جهة مسجل فلا معنى  
 لأمره ولا يمكنه وقد استدلال به بكار يرجع إلى شخص

ثالثاً وهو واحد للجمه مع الأروم وهو في الجمعية أعمال الحق  
 ومنه يفرق عن الأسانيد هو لأمره بوضوح أن الحق على حقيقة  
 حيث الأصل والأمر بمعنى أن جمعه مع السلطة التي تخص العقد أوام أو  
 أحد من هذا الأمر حقيقة هو أن كل من جمعه وجود الأثر وعدمه فلهما كالأمر مع  
 مثلاً أن يجر الأمر للجمه إلى جمعه مع فكذلك أن يعتقد ذلك فلهما الجمع  
 أو مع عدمه لأن له أن يكون عدمه عدم حدثاً سنة فلهذا أن يجر مقدم بعدم  
 ارتضاء البتة أو وقع وهو الجمع في روافد فحين لأحداث و أدرك البتة و  
 الفرق إنما هو عدم طوؤ دون المدعى والحدث لا يمكن أن لا يسمع و قد نمت  
 أن أمثال من فصح بعد مقصود كعدم البتة لا يمكن إلا أن يكون جمعه و أن  
 المعاصرة بنفس الأروم لأجل أنه وحين حدث طوؤ قدس لمدى الذي هو عين الأبحاث  
 لا يمكن أن يكون رافعة بحق الآخر من صاحبه يستحق عليه فكيف يكون ما عليه  
 قائماً به وبغيره .

وفي (الاشدكة) لو أن أحد المتعاقدين احترب أمضاء العقد سقط حيازه قطعاً  
 رصده بالأمر السمع ولا سقط حيازه لأجر عملاً بالاستصحاب إنسانه عن مة رصة الأسانيد  
 وكما في حراً شرطاً لا سقط حيازه الحار يعني حيازه الآخر و هو أحد وجهي  
 الشفعية وفي الآخر به سقط البتة لأن هذا الحار لا يتبع في الثبوت ولا يتبع في  
 السقوط وهو وهم لأن البتة بعد لأجله من الآخر سابع بغير الأوراق في

الاسقاط انتهى و تبين بما حققنا صدق ما استدل به الشافعية وما احاب به (آية الله  
قدس سره)

والله لو هم فمحصله ان المعلوم ثبوته من الدليل اما هو رجوخ امر له عليه فصح  
وايجاباً إلى اختيار ما لم يثبت من العلم استقلال كل منهما في ركن بل يحتمل كراهية  
اختيار احدهما في المروم فلعل هذا الحكم نسب لهما على الدليل لا لكل منهما مستقلاً  
ومن المعلوم صدق كون كل من الشيئين «الخير مع ثبوت الحكم لهما على الدليل» وصدق  
الاقتدار على التيقن وهو قلبي كذا من المتعارفين «الخير قبل اختيار الآخر ضرورة  
انه لا محذور لا اختيار احدهما التمسح بعد اختيار صاحبه الثبوت والبقاء على تقدير الاشتراك  
في خيار واحد وهذا المبدأ يظهر انه لا معوان للاستصحاب في هذا لشك لأن الشك في  
المقتضى لا في الرافع من الشك في كسبة الثبوت لا في تأثير اختيار احدهما في سقوط حق  
الآخر مع امراده بخير مستقل مغاير للخيار صاحبه فان نفوذ اختيار احدهما بالنسبة  
إلى حق صاحبه مستند ضروري للاستحالة ولا يعقل الشك في اعتماديه على الاستصحاب  
و ظهر أيضاً صدق قياسه بالشرط من الثالث انه ان كان خيراً واحداً لكل منهما على  
الدليل سقط «اختيار احدهما أيضاً» والآن اسعمل كل منهما بحسب افتراق عما نحن فيه

والتحقيق في الجواب ما عرفت ومحصله ان المعصومة عبارة عن تبديل مادية كل  
من المالين بمالية الآخر اذ اليه قد تنصل عن الاموال كما هو الحال في الامان واما  
ارواح الاموان وقد تنقل إلى محل آخر لما في التعريم بالمثل و كذا يوفقى به ادين  
سواء كان «شئ» من القرص أو غيره وهذا دائر مدار البدلية سواء كانت «شئ» عن التعريم  
أو الوفاء بالنراضي أو عقد بيع البدلية و البدلية ربط بين المالين قائم بالطرفين فلا  
يمكن تحقيقه بالاشياء الا ان يرجع اليه امر المالين سواء كان شخصاً واحداً من يكون  
ولياً أو كياناً لرب احد المالين مثلاً ومالكاً للآخر أو شخصين وأما ملك كل منهما فلا  
يعقل فيه تحقق البدلية حيث ان المقصود من البدلية في المقام الملكية و تبدلها اما هو  
بالرجوع إلى غير من كان راجعاً اليه لا ابدلية الدائبة التي هي عبارة عن الاشتغال على  
القيمة فلا بد ان يكون عود كل من المالين إلى ما كان عليه «بشأن» منهما أو ممن يقوم

«قامهما و استقلال احد المتعاقدين ، لفسخ تسلط على الآخر ،» يرجع اليه وهذا معنى الاستحقاق و حيث ان الجير سلطه لاحد المتعاقدين على الآخر و اشتراكهما فيه تسليع للشخص على نفسه و اما يتعلق التثريب في الحقوق يكون المجموع محلا واحداً و يستلزم معايرة من عليه حق الجميع من له الحق و يكون البعض في طول آخر ، لولاية و الوكالة

و بما حققنا بين الفرق بين نفوذ الفسخ في الهبة و بقاءه في البيع ، من الواجب سلطنة على المال التي لم ترسل في نقل و إن رأت الوحدة لاستحالة اختصاص المال بالكلين و من انتهت سلطته على نفسه التي لم ترسل ، لانها و السيد و لعاقبة معنولة لتصرفين يستند احدهما إلى السلطنة على التملك ، لما فيه عن الجهة الناقية عند والم ، و الآخر إلى السلطنة على النفس و لهذا قيل ان التملك حقيقة في الهبة فان لاثرت بناء اما هو الملقه بين المال و الشخص أي الجهة بحلال الله وصحت و بعد لا يصلح لارادة السططين و ان بدلت الوحدة التي هي السلطنة على المال إلى تدركها اهمام العامة ، و اما المعاوضة فتحول بين كل من الماي و ما كان راجعاً إليه حيلولة نامة اقتصادية لا محالة لعدم كفاية سلطته احدهما على ماله في احداثها فتمقطع سلطان كل منهما عن ماله فالجبر احياء لما زال أو منع للمريل و من هنا صدر ملكا على الشخص بعد ان كان سلطنة على المال ناشئة عن سلطنة اخرى و هي الوحدة

ان قلت ان الرد في الهبة ان كان من شئ السلطنة على النفس لم يفرق عن الاعراض مع ان الاعراض عن العين لموعوبه لا يوجب العود إلى الواجب قلت ان القول بعد التملك لا يملك للمل والرد اصل للسب برفع الانفعال الثالث والاعراض ابطال للوحدة اختزنته على السب الواقع فالهبة لا تمحل بالاعراض بحال الرد فانه صد القول

فروع : الاول التحاير معادل لتفاين فسلم العقد ، من العاسين و يكفي فيه الايجاب من احدهما و القول من الآخر و هو كالقول في الاقالة و اصبح و بالتأمل في كلمات الفقهاء قدس الله اسرارهم يتضح ان هذه الجهة عندهم غير الاسفاد و ظهر مما

حقهما فادع في ( الحدائق ) حيث قل و لقائل ان يقول ان ذلك لا يرد على ما يقنصيه العقد من اللزوم و اقصاء التمسك و خصوص الخيار مطلق شامله للعقد المؤكد و غيره صرح به صدق عدم الافتراض معه وهو مدار بقاء الخيار لا ان يقال ان هذه الالفاظ في قوة اشتراط سقوط الخيار فخرج اليه انتهى .

الثاني إذا قال أحدهما للأخر اختر فسكت لم يسقط خيار الساكت اتفاقاً ضرورة عدمه يصلح بالإسقاط . أما بقدر أن كان عرصه تأخير امره عن اختيار صاحبه فلا شك في عدم سقوط خياره . بقدر أن كان عرصه توكيد صاحبه في الاختيار من قبله فكذلك قبل الإختيار . وهذه سقطت عنهما إذا قصد ذلك و أن كان عرصه أي عرصه عن الفسخ و ارجحت بعد فوجبه من طرفك لسم العقد من الطرفين و يسفر من الثاني سقط خياره بمجرد الأمر و كان قد مراد من يقول انه تملك و لا خيار أحدهما مما لا يقبل الانتقال إلى الآخر و إلى هذا ينظر ما في الدعوى أو يقول أحدهما للأخر اختر و ( ان تذكره ) لو قال أحدهما للأخر اختر أو خيرتك فقال الآخر اخترت امضاء لعدم انقطاع أحدهما معاً و ان اختار الفسخ أصبح و ان سكت ولم يختار امضاء العقد ولا فسخه فهو على خياره لم يسقط و اما الذي خير فانه يسقط خياره لانه جعل له ما ملك من احدى سقطت خياره لانه جعله لغيره و هو صهر قولى الشافعية و في الثاني لا يسقط لانه خير و إذا لم يختار لم يسقط بذلك حق المخير كما ان اروح إذا خير روحته فسكت ولم تختار لم يسقط بذلك حقه فكذلك و الفرق انه ملك الروححة مالا ملك وإذا لم تملك سقطت و إذا كان واحد منهما يملك الخيار فلم يكن قوله تملكاً له و اما كان اسقاطاً لحقه من الخيار و سقط .

و يسأل عليه قوله <sup>في رواية</sup> أو يقول أحدهما صاحبه اختر و به يقتضي انه إذا قال لصاحبه اختر لا يكون الحد لكل واحد منهما كما في قوله ما لم يقتض . هذا إذا قصد قوله اختر تملك الحد لصاحبه و يسقط حقه منه وأولم تقدم لم يسقط خياره سواء اختار الآخر أو سكت انتهى .

و هذا صريح فيما وجههما به كلامه من ان المراد بالتملك أحداث الاستقلال

«بطل حقه بعد لاشترائه و في (المختلف) أوفى أحدهما صاحبه اختر وسكت  
 حيدر السك بقو كذا لآخر قوله في (الخلاف) و (المبسوط) و قيل يسقط  
 حيدر الآخر لبقوله <sup>بطل</sup> السك «لغيره» ما لم يعترفوا ولا به حيره ولم يعترفوا  
 يؤثر الخراج الآخرون به روى عن لسي <sup>بطل</sup> انه و (البيعان بالخير ما لم يعترفوا  
 أو يقول أحدهما لصاحبه حبر) ولأنه حمل لصاحبه ملكه من الحابر فيسقط حباره و  
 الجواب بعد صحة الحديث محله على أنه حيره و حذر و يمنع أنه ملك مع صاحبه  
 حباره انتهى ولا ما قال بسكو و في ما في (المدركة)

انذار لا يفي ان الفقه من أحدهما لا يدرسه لا يجب من الآخر ولا يراجه  
 حيث ان الاستقرار من حيث لا يفي الروا من العباد لآخر و لم كان وال أحد  
 الطرفين مستمراً لرون لا يطأهم العقد مع أحدهم لا ان المصالح يتصرف فيما  
 صدر من الآخر فإنه لا وجه لغيره عليه

توضيح الحال ان البدلية عنقه في الماين و ثمة بهم يتوقف على اثنين من  
 الطرفين و سلطان أحد الرضا لا يزول بحدوثه و من تغيرت واحدة مقتضى البدلية  
 و بهذا السلطان بعد الأقلية الموقوفة على الأقلين فليس الجذر الا السلطة على ازالة  
 العلقه لأحد اذنه فدين واستعلاءه به مع ان مقتضى الاصل اعتدال الاجتماع على الفسخ  
 و بهذا سر الحيدر سلطانه من أحد المتعاقدين على الآخر لأن سلطة الآخر تزول عما  
 اسفل عنه فيعود الفسخ ليس مستمراً لروا سلطة الآخر بل اما هو استقلال لدى  
 الحابر في الهدم

و بما حققنا بين فساد ما في (المدكرة) حدث قال قدس سره لو حابر أحدهما  
 الأمضاء والآخر الفسخ قدم الفسخ على الإحارة ان لا يمكن الجمع بينهم ولا انتمائهما  
 لاستحالة الجمع بين النقصين فمعين تقديم أحدهما لكن الذي اختار الأمضاء قد دخل  
 في عقد يفسخ باختيار صاحبه الفسخ ورضى به فلا اثر لرضاه به لأنها بعد ذلك  
 انتهى فان يعود الفسخ من أحدهما من آثار السلطة لحدوثه لا من جهة الاقدام ولا  
 معني لكون الاقدام على العقد قبلاً على انعاده مع أحدهم

[illegible]

و قد اجمع المفسرون على ان قوله تعالى في اللذات برأس الحمار على فريضة  
 امره و عن (ابن ابي عمير) عنه معكلاً بعد الذود لظاهر من اللاحه و السجاد الحمار  
 نوعاً فلا حمار حيا امحلس من عبده ولا يذود بل ذل الذود مع الذوق في بعض الصور  
 حدثنا من باب الصمعي بعداً على ما هو المقرر في الاحكام -

و يوضح ذلك رادله الحصار من طهر في الاحتصاص بالعين وقصر عن  
العموم ام مثل جدا لشركه قصر حيث ان صر لاشترى برفع مخرج ابدل عن  
معدن من ايقن انه وام حار العبد والذات والذات لخصه عني ارد لمعدن في اعرض

وكذا خيار النحر من الثابت به انما هو كونه الحق بماله هذا بعد القصد و قبل التسليم و اما قبله فلا شبهة في دفع ح العقد و يظهر حل الحيوان مما ذكرناه في بيع من يستحق على المشتري و اما حل الشرط فهو تابع لكيفية الاشتراط و اما حذر أمين فهو ايضاً دائر مدار العين لأن السقوط بالاستقلال ليس أصراً من الشارع بل اما التصيير في الخيار أو لاقية سماوية و منه يظهر حل تعلف الشرط و الوصف و الرؤية و غيرها مما يصارح به و اما خيار المجلس و ان قلنا ان الخيار المتعلق بالمقدّم مطلق معبروعاً بالمداد مدار العين و لدليل محتمل لعدم العين و ان قلنا بالاتحاد و الاطلاق ممنوع من الدليل حيث لا عمل

هذه غاية ما شدد بعض مشايخنا قدس سره هذا المقال و هو على تقدير التمامية بعيد السقوط مع التلف و اما كون لغو رى بحكمه فكلاً وقد عرفت ان مقتضى حكومة دليل الحذر تعلق الحق بالعين كمتعلق اشياء بالجهة برفقة العدمي ويطار بالأحد بالخيار جميع المطاوع و هذا بالنسبة الى غير المنصرف طاهر و اما بالنسبة الى الذي هو محل الكلام فلا يحل عن اشكال حدث ان استحقاق المالك في ماله ثبت غير معقول كاستحقاقه على عبده الا على بعض الوجوه لأن المصان من مراتب السلطة انما يمتاز عن المرتبة العليا و الاستعداد يرتفع لتتميم و يتحقق الاستعداد و المالك اعلى درجات السلطة فلا معنى لاستحقاق المالك في ماله شيئاً

و يدفع هذا الاشكال من المالك اما يستحق إعادة ما انتقل اليه على ما كان و يستحق رد المال إلى صاحبه ليس من مراتب المالك كاستحقاق الانتفاع فهو متميز عنه دائماً متفرع عليه بحسب المرتبة مقارنة معه في القيمة و متأخر عنه في بعض المقامات بحسب الوجود

و هذا هو الكلام في غير التام و يكشف الحال فيه باستعلام ان الحق متعلق بالعقد مطلقاً أو مداني لمن رقيه و الاول هو الاظهر حيث ان الماحوط في الاموال عالياً انما هو المدانية لا المالك من حيث الخصوصية الشخصية ولا دلالة للتفسير بارتد على التخصيص بل انما هو منوط إلى صورة بقاء العين و الانصراف ممنوع بل لا مراءى لعكس

و يوضح الجدل ان الخيار ليس الا السلطة على امان برده أو ارتدعه من حيث  
 اختصاصه أو ادليه وان تحققت في غير حال الحدس لانه اعمد السلطة الأولى الرائدة  
 اقصد «السمع ضروره ان تندرج على ازالة العقد و قراره الذي هو عن السلطة على  
 الشخص ليس له سبب من حيث هو لملك المثل «لأزالة واجلث «لأزالة فيه جهتين  
 سبب ملك من فعل الله واحداث الملك لمن اقبل عنه والجهة الثانية ليست مستندة  
 الا إلى السبب الأول الذي هو «السمع ضروره ان يسمع من مملكتك» هو ارايه  
 الله مع واجلث اما هو «السبب الأول و روال» يسمع الله في نفسه و اما لوجود  
 المسمع عنه «بهيبة من الدعائه اسده و ذلك مرجعه الى «عشيء من اثر السبب  
 الذي هو «الله يملك و هو لا يسمع روال سلطان ملك على املاك لاستجد له  
 روال اعمه حدوثه لمعقول

والسلطة على الأعمه عن السلطة على غير و لو هو و ان لم تكن ملكا لعل  
 لا به ماليت لشمس و بسده اقصد إلى الطريق على السواء والسمع و الرفع اما  
 بحدس «الاعتراف و الثاني مرجعه إلى اعمه السلطة على التدين و وجود المتقضى  
 لرواها حدث «السلطة على من «ابن يرجع كل مدبره إلى غير من يرجع الله الآخر  
 فيكم لا يستقل حدهم و الاحداث فكذلك في ذلك لهذا «يقف لا يحال على لأقالة  
 والاستقلال بالسمع و كل اادة للسلطة الا في «السلطة حديده من حيث كونه  
 سلطة على الشخص ايف «لأتمناه سقوط سلطته عنه له في نفسه البدلية تصرف في  
 ما من كما ان الاحداث «السمع كذلك ولقد تركت عن ذلك

و انكشف بهذا الغير ان الحسا عن السلطة الأولى من جهة وغيرها من جهة  
 أخرى و انه سلطة على المال من جهة و على الشخص من أخرى والسلطة على الله  
 عين السلطة على العقد و هو عين السلطة على المال و لها شئون و العدة هي الأصل و  
 هي تسمع غير «وذا تحققت «خياره الله ح السمع لا يتحقق واليد و امكل حل  
 لأحتماع سلطة واحدة «قد بقي الاستحقاق بعد «ان الد واحدة كما انه قد يتحقق  
 اليد مع عدم شيء من الأمرين فمقتضى الاستحقاق له سلطان «يعبر العدة لنفسه و



ان يعلمها لغيره وان يجرّد المال عن المطالبة بمعنى تدبير المال لغيره وجعل حدثه لغيره  
مثلاً عن رجوع حدثه اليه فليسع لتزام من البيع باحداث حدة المسح للمشتري بمعنى  
ارجاعه اليه و ان ترتب عليه الانساق وغيره مثلاً و اما يخرج عن الصلح انقص  
اي رفع الموانع و انعاده ما يرجع اليه و ان لم يستحق القصد و هذا كله اما هو لان  
البيع الذي هو التدبير المبرم باحداث الدالة في اعدّ المال له و هو العدة و مرجعه  
إلى من كان يرجع اليه و ان لم يترتب العدة عليه فظهر ان الحيار عين السلطنة على  
احتمار العدة له و احتيارها لغيره فسد البيع كان جعله لغيره موقوفاً على احدث  
السبب و هو البيع و بعده امكس لانه قد جعله له كحدث و هو انه المسح و  
اما باحداث العدة و ما في حكمها لدى هو عدمه اخرى عن التصرف المستطوع  
و انكشف بما جعلها اصلاً ان التصرف و ان لم يكن اسقطاً ولا يباحاً اشائياً  
فهو اعمال اسحق حيث ان العدة هي التي كان يستحقها قبل البيع و منه يستكشف كونه  
من النقل عنه و سجد ايضاً و لعل هذا يرداد اصداق انشاء الله تعالى

و ان قد تمهدت المقدمة فنقول لا يسقط اصداق بالتصرف السابق للاداء و لو لم  
يرجع الى ذي الحيز لما عرفت من سبق الحق و الامر في غيره اطهر و على القول  
بالسقوط فهل يعود رجوع المال؟ الاظهر التفصيل بين العود المسح و غيره فان المسح  
ليس تعليقاً و اما هو رفع للمنع و ما يترتب عليه به هو مستند إلى السبب السابق  
بالحال الاسبق كالمراث و الانساق و لهمة و البيع و غيرها فعلى القول ان السبب  
بدليل الحيز اما هو اسحق اذ ان اثر المسح يسقط الانساق لروال موضوعه فلا يعود  
بمجرد عود المال ان يتوقف على عود الملكية السابقة و من المعلوم اختلاف المعلوم  
باختلاف العلة

هذا حال قول العين و ما يحكمه و اما المسفعة و الامر فيها مشكك من ان المسح  
لا يعضى الا عود العين و المسفعة سعيها مع عدم المنع المعروف ان مالكها يعلق إلى  
الغير فلا يترتب على المسح الرجوع العين و من ان الموحى فوت على ذي الحيز ما  
كان يستحق تملكه المسح فهو كاتلاف نفس العين موحى للصمان على تقدير المسح

فيغرم حرة المثل مع نفود الأمانة و من أن ذا الخيار إما يتحقق ارتجاع المال على ما هو عليه من الاشتغال على المدافع كما هو الحال في الخيار المشروط برد الثمن فتتسحق الأمانة بالفسخ وعلى ما اخترته ولا اشكال في أن الخيار هو اختعه و على المختار في لا حرة من أنه ليس بمليك للمصلحة بل إنما هي تليط على العين للاستماع والامراض من الذات والخيار إنما هو استحقاق الاستلاء على العين سلطنة تامة كانت أم لا لذلك قبل المبيع ولا يراحمه ما لحقه من الأمانة

هذا محمول الكلام في تمتع وما يبرئ له و أما الكاشف عن الرضا المستفاد من التعليل المذكور في الرواية فقد اضطررت فيه كلفار لأصحاب قدس سرهم غاية الاضطراب حيث أنهم دعوا أن المراد بالرضا ما يقع بالكفاية و من المعلوم أن نفس أحداث الحدث والتصرف ليس من الرضا في شيء وانما هو إلى محله على أن المراد أن النظر و التفتيل و التمس و الركوب مثلاً كاشف عن الرضا . هل المكشوف عنه هو الرضا بالبيع أو الرومة أو غيره أو صفاته وعلى أي حال فالكشف هل هو كشف شخصي أو نوعي أو شرعي و حقه لا يكاد يرجع شيء منها إلى محصل من الرضا بالبيع لا يوجب اللزوم و إنما يوجب النفود مع أنه كل حصول قبل التصرف و كذا الأثر بل هكذا الرضا بالبقاء و أنه ليس مسقطاً . ضرورة بل وكذا الرضا بالزوم و أنه ليس إسقاطاً و إنما هو العفو و الصفح و بينهما عموم من وجه موزناً و تبيين مفهومهما و الكشف الشخصي غير موجود في جميع الموارد ولا يحد الحكم به . ضرورة بل النوعي أيضاً كذلك ضرورة عدم اشتاء أقدام المشتري على التصرف عند انتقال اليد بمثل النظر على شيء من الالتزام بالزوم والبقاء و حرمان حكم الكاشف عن الرضا بالزوم على مطلق التصرف تعدياً شرعياً ليس إلا نزيهاً له معه في الحكم و المستفاد من الرواية أن كون أحداث الحدث بمرأه الرضا عليه لكونه مسقطاً و عرف واضح بين التعبير عن الاستفاء بكون الشيء بحكم ما هو مسقط و بين حمل ثمره بمرأه عليه للحكم .

و التحقيق أن التصرف أعمال للمحو لا بعداً فهو إيجاب بالذات و لم يكن للاحتساب و الحفظ و أن كل التصرف حائلاً بالحكم أو الموضوع بل أساساً على الصبح

فأركوب في طريق الرد أيضاً فبعض من لم يكن المزمع على العودة إلى من انتقل عنه  
مطلقاً أو مع اقتراحه بعض المقدمات كسوقه إليه فحسب ما عرفت في المقدمة من أن الحيات  
ليس إلا المنظمة على أن تعد وجود المقتضى للانقطاع والروال وليس السقوط السابق  
الامتياز "أجده و ما هو من شئها و عليه شرع فهو البيع فيه فرع السقوط على  
تمديد لحدده بحدثة أخرى ولا يرد في ذلك كون أثر البيع في نفس المقدمات الآلة و أو  
الوقفة أو اثراته من المقتضى بحدده موجود و موجود المبيع أو انقضاء من يصلح لأن  
يخصص به البعده لا . فيه فيتحقق لأحد من المجرى عن كونه حدته وادخول في الأعمان  
أما هو ذلك و حيث يكون المخصص به شخصاً حصلت له الحدوث لم يمنع منه ما ع  
كم في بيع من معنى على الماشترى و لاتباع قبل البيع كان له أن يخصص بالمبيع بمعنى  
أحداث نسبة بینه و من المار راءاً على الاستحقة في كالكركوب في ماركوب مثلاً و كان له  
أن يخصصه بغيره بعدد أو بالتبديل و جرد التبديل و انقطاع سلطانه لا يرتبط به بغيره  
والحيات أعده لهم السقوط منه أن يحدث بطل و بحدته و ليس لاستحقاق ملكا ل  
أما هو ع . عن كونه حديراً . انتملك وحيث منك المال أي تصرف فيه بعمل الحيات  
و لم يمت لا تصدع فهم ما جسد من أن التصرف تمت و أن الملك هو الأحصنة  
الفعيلة لا الاستحقة في حيث أن الاستحقاق منك . التصرف و يرتب عليه جميع ما يتوقف  
على الملك ولا يقتصر التصرف في شيء من المقدمات و لم يصر عنه بامدك في شيء من  
الكلمات و لا سكر ش . من لك ولا . في ما حققناه من الفرق بين الاستحقة و ما  
يستحقه و أصبح و كل من الاستحقاق و ممتدته ملك حقيقة و لا أولى متعلق بملك الثاني  
نفسه و السلطنة على الاستيلاء حقيقة السقوط و هو دعوى في المقدمات فالسلطنة على  
المار على رمة فقام لاستحقة و اليد و الحدوة و السلطة على الفعل و التبديل التي  
تمت للوأي دون المولأى عنه الثالث له سلطان الاستحقاق الذي لا يرد من الملك عند  
الاطلاق في أبواب الفقه بل في العرف سواء .

فتبين أن ما ذكر في الرواية من الأمثلة من أظهر شئون الاستيلاء العلي على  
المال كالنظر إلى الحدوة و الدمس و الفصل و ركوب ظهر الدابة و تبيين ماركوب لمسطح

في أحداث الحدث توقف حواره أو هوذه على الاستحقاق كما يفسح عنه قوله عليه السلام أو نظر الخ هذا بالنظر إلى حقيقة الخيار مع قطع النظر عن الأحكام و يكشف عنه قوله عليه السلام ( البيعان بالخيار ) فإنه من الخيار و معناه أحدهما هو خير عدده و كون هذا له عمارة أخرى عن القدرة ولا اشكال أن هذا مبيع لم يقضى الروم فلا معنى له إلا بقائه القدرة السابقة ولم يكن قبل المبيع إلا السلطة على الاحتصاص المثلث و الثقل و المدين وغيرهما من الوجود ولا معنى للسلطة على العقد ، لفسح و الإيجاب الأدلة من مرجعه إلى بقاء السلطة لأولى و لهد لا يعلل بالنسبة إلى غير من الله الأمر استقلالاً بحق الخيار المجمعون للإحتمال بل السلطة على أحد العقد ليس إلا السلطة على متعلفه و ليس لفوذه إلا من حيث أنه من شئون السلطة على المال و النفس

و يكشف عن هذا السر و هو أن كون التصرف اعتماداً لحق و أحداً به مقتضى أنه عنه أحكام الباب كقول المحدث عليه السلام فإن أحدث المشتري حدثاً قبل ثلثة أيام فذلك رضى منه فلا شرط له قبل و ه أحدث قبل أن لا يسأله أو نظر منها إلى ما يحرم عليه قبل الشراء فالشرط في قوله عليه السلام فإن أحدث تعيين للمصداق أمراً و قوله فذلك رضى أمرى للفرد ، و توضيح المراد من الحدث بتعريف إفراده مع التسمية على المصادق لنعم العدة و يكشف الضابط .

توضيح ذلك أن محصل هذه الرواية الشريعة المصلحة منها إقرار بموتة أن أحداث الحدث قبل الثلثة مسقط لخيار المشتري لأنه رضى ، و قوله عليه السلام فذلك رضى أمراً لقوله عليه السلام فإن أحدث و قوله عليه السلام فلا شرط له تبريع على المجموع وطمعاً أن أحداث الحدث لكونه رضى يوجب سقوط الخيار

فيظهر منه أمران أحدهما أن كل أحداث حدث رضى و لآخر أن الرضا مسقط للخيار ولأنه من كون الكسرى يشبه كى يتم القياس فإن تبرع الحكم على الصغرى خاصة أنه يجوز إذا كان كذلك كقوله هـ ، ظلم فلا ترتكبه ولا وجه له إلا ما حققناه من أن ارتضاء المال و اختياره يحصل بالاستيلاء الفعلي عليه و وضعه في موضعه أظهر شئونه كالنظر في المجاورة و الركوب في المركوب .

و يدل على ذلك جعل المسمى اسم الاندرة وانه لتعيين الشيء تطبيق جهة عليه فارادة الرضا «لاشارة لا معنى له لا حيث يرتبط بالحكم» العوان مع العلم به فتقول لمن صنع ولده هذا ولداً و لمن يعلم ان الظلم فسح هذا ظلم و لمن يعلم وحيث احترام النبي ﷺ و اخر ان هذا سيء و هذا قرآن فمعنى قوله ﷺ قد ائت رصا ، أن الاختيار الذي جعل للشخص تحقق باحداث الحدث

فقوله ﷺ ان صاحب الحيوان «الحيوان لا يدن لا على كونه الفسخ و الاقرار باختياره و انه المضاف و الملائكة و هذا ادب و احداث الحدث هو ذلك الرضا الذي انيط به الامر فلا شرط له و من كونه الاختيار موجباً للزم علم من كونه «الحيوان ومعنى قوله ﷺ ذلك رصا انه اختياره فكانه ﷺ قال انك تعلم ان الامر بدور مدار الاختيار و ذلك هو الاختيار فلا معنى لبقاء الخيار واستبعد من قوله ﷺ أو انظر منها إلى ما يحرم ان المضاف اما هو ما يتوقف على المثلث و انه المراد باحداث الحدث فما لا يجوز أو لا ينفذ الا بالاستحقاق يسقط به الحق

و هذا المصطلح مطاوع لما حققناه من ان المصطلح اما هو الوحدة و المراد بها ، نعم وضع الشيء في موضعه كركوب المركوب و لبس الملبوس و غيره مما يليق به كجعل الدابة و وضع السرج عليها و مما لا يليق كلبس امرأش و افتراش اللباس و حيث تبين ان كونه المصروف مسقطاً مقتضى القاعدة اصح عدم احتساب خيار الحيوان به و عمومته لساير انواع الحيوان بل تنسب سر كونه المصروف ممن انتقل عنه فسخاً و ان لم يرد ذلك . و هذا هو المراد في كونه كل ما يتوقف خواره على الروحانية رجوعاً في العدة و هكذا الحال في تصرف الواهب في العين الموهوبة و طهر عدم المراد بين معرفة العين و الجهل بها فلو تصرف في العين باعتقاد انه غير المبيع فظهر انه هو المصحح كما لو جعل بالحكم من المضاف استحلال المال و احتداه لبعه لا الرضا «للزوم

و بالجملة فيرشد إلى ما حققناه من ان المراد من الرواية ان التصرف باستحلال المال و ان احداث حدث في المال يتوقف على الملكية اختيار له قوله ﷺ فاشهد انه رصيه واستوحه في رواية و في اخرى يستحلف بالله ما رصيه حيث عدني «للمس و يظهر

من الأولى ان ارتضاء المبيع عن سببها المبيع ولا ينطبق لا على ما حققناه كما ان المحمل الدائى لا ينطبق الاعليه على ما عرف ويدفع لاشكال عن الرواية أيضاً وهو ان الرضا لا يدور بحكم مداره وجوداً و غيباً ان كان بمعنى طيب النفس فلا معنى لتبريل شيء من ثلثه من المراد به اما الرضا بالتعبد او باستمراره او بدرومه او بآثره او باستمراره او الرضا المستمر باحد الأمرين أو الرضا المحدود بالتعبد أو بآثره و من معلوم ان شيئاً مما ليس مسقطاً في حد ذاته بل المسقط الدائى انه هو الاستقاط كما ان الرضا بمرأته و ما المديون لا يوجب التبرئة بل انما سره بانشاء الأراء بل مجرد الرضا ليس مسقطاً شرعاً ايضاً مطلقاً قطعاً و احياناً يتحمل انه مسقط اذا اقترن بكاشف من قول او فعل مع ان التحقيق ان الاستقاط ليس من الرضا في شيء بل انما هو انعكاس و الصصح و ليس كل رضا اقترن بكاشف مسقط فلا معنى لتبريل النصر في منزلة الرضا .

و منه يظهر فساد ما يزعم من المراد انه كاشف من الرضا و ان عرفنا ان الرضا على تقدير العلم به لا يوجب عليه ان يرفع ان الكشف العملى دائماً ضرورى الفساد والكشف النوعى مطعماً ايضاً كذلك ضرورة ان النظر الى العارية مثلاً لا يكشف نوعاً عن الرضا بل للزوم بل و هكذا الحال في جميع ما ورد في الرواية من الأمثلة مع ان المسقط على هذا انه هو المكشوف عنه والنصر في طريق فلا يعقل الحكم بالسقوط ان علم عدم الرضا .

و مما يدل على ما حققناه ان لتعدي عن خيار الحيوان الى غيره لاوجه له إلا ما حققناه انه لو كان حكماً تعدياً وحب الاقتصار فيه على ما ورد و ليس في الرواية ما يدل على العموم من هذه الحثية بل لا افعال فيه ايضاً و انما هي قصبة شخصية فان كلمة ما في قوله فإنه و ان حدث المشتري فيما اشترى حداً عديداً عن الحيوان وقوله فإنه فذلك اشارة إلى الحدث الواقع في الحيوان .

ويدل ايضاً على ما حققناه حكمهم من كل نصر في فيما اتفق الى احدى المتعاقدين اسقاط فهو فيما اتفق عليه مسح و ان تعدي عن الإيجاب الى المسح على ما توهموه

### قياس بطل

وام على حقيقته فلا اشكال في تحدد مسقط وهو استحلال المال وايضا يدل عليه  
حكمهم بكونه تصرف قبل العلم بحجر مسقط في غير عين بل يصدر من موضوع من  
الندكره انه في العيب اجماعى حيث قولهم ان الاستحسان ان كل تصرف يصدر من  
المشترى قبل علمه بعيب او بعده يسمع الرد انتهى و يظهر لاطلاق في غيره من جماعة  
كما لا يفتى على المسحوق وهذا لا يلائم الاعمال من باب الكشف و هو وصفت سائر  
الوجوه اظهر من ان يسمى راسخا واحدا بكونه تصرف فيه هو راسخا والعلة فيه  
لا في السقوط و هو لا ينطبق على الكشف

ويبين على حقيقته ايضا اتصال العلة المسقط في مقام اعطاء المسقط و اذلة  
الحكم به والتفتيد بخصوص الكشف مع انه لا يسمى به فدية ولا ينطبق على ما في  
الرواية يابى عنه كون الاطلاق في مقام البين و دعوى ان كل تصرف كانه فكذلك  
ما ذكر من الامثلة في الرواية من عدم كونه كاشفا عن الرضا شىء مما ذكرنا من  
الواضحات .

والجواب اهم لم يسموا باطلا لسقوطه ، فكشف عن الرضا ولا معنى لكون  
التصرف مطلقا مع كون العلة الكشف من كون التعطيل هو حاد دوران الحكم من العلة  
من الواضحات والحكم لا يفتى فيه وان لم تكن من قبود الفدية فحرمهم بالسقوط  
مع التحول بالعيب والدليل ان تصرف التردد في التصرف بالاستحسان العطف وفي طريق الرد  
بل اختار الاستقاط في حصص الاعمال وكذا حصر الاستحسان مع العلة والتحليل بطووع  
و التردد لا يلائم ارتضاء كون الكشف عن الرضا هو المسقط وكذا المحرم بكونه مثل  
مثل ابقاء السراج على لاداة والامر بساوى شىء حجب مثل سقى وعلق الباب مسقطا  
مع وضوح عدم كشفه عن الرضا بالزوم .

وهي ( التذكيرة ) لو استخدمه شىء حجب مثل اسقى و دوللى الثوب او اعلق  
الباب مسقط الرد ثم استصعب قول بعض الشافعية بعدم السقوط معنالا من مثل هذه الامور  
قد يؤمر به عبر المملوك بان المسقط مطلق لتصرف السهى

وهو كما ترى صريح بان التصرف من حيث هو مستطوع ومحصل مرأه ان كون  
التصرف مما يقع عن غير المالك في بعض الازمان لا يمنع من كونه مستقطاً لان المطاع كون  
التصرف متوقفاً على كون المالك في ملكه او عادته منه او ولما على ما حققناه بالاستقلال  
يمثل هذا التصرف موجب للاستقطوع فلا يعاقب بين كون التصرف متوقفاً على المالك و  
وقوعه عن غير المالك بل قد حققنا ان الملاك كون التصرف تملكاً بمعنى الذي عرفت  
والى هذا ينظر ما نورد في موضع آخر قل وثان له على اداء سراج او ركاب  
وتركهم عليهم ومن ارد ان يستعمله وانتهج انتهى من السلطة لاجلهم بالاستعمال و  
الاتناع لا يعنى له الا ان يكون التصرف من حيث انه اسلاف على المال واستخلاص له  
مستقطاً .

و هو موصف آخر منها ان الاستخدام بل كل تصرف يصدر عن المشتري قبل علمه  
بالبيع او بعده يصح الرد في موصف آخر اوجابها في حرفة اي الرد ولا قرب اليه  
تصرف يؤمن الرضا وانت ترى عدم كون التصرف في طريق الرد كاشفاً عن الرضا  
الاروم وكيف تصور توهم ان التصرف مع الخرم الرد بل الاشغال به يشعر بالرضا  
باللوم او مداوم الامر بهذا الكلام لامضى له الا ما حققا من ان التصرف عن الرضا  
ومعنى كونه مؤثراً في التمسك عليه بمعنى كونه واقعاً على هذه الجهة لا على سبيل المصلحة  
او المصلحة عن ذلك فعدم بطلان هذا التصرف فيه يتحقق به  
وفي (التحرير) ولو ركب الدائم لم يضر سيره او فتحها ليعرف قدره اوجاب  
اشارة لعلوم مقداره فقد قيل لا يفعل خياره ان يبي

وعدا هو الحق من لاحتار ليس اسعاً واسعلاً واسمياً على المال وفي  
(الدرس) استنى بعضهم من الصرف ركوب الدابة والطحن عليه وحلها ان بها  
يهر حلها ليجتر وليس مفيد استهى وهو لا يحلو عن اجمال والاحس ما ذكره في  
(التحرير) فتدبر .

وقال (جامع المقاصد) لو تصرف ذو الحمار غير عالم بأن طمها الحاربه المجهنة  
فسيقت ذت الحمار وذهل عن كونه مشتركة فهي لحكم تردد يشترط اطلاق العسر



سقوط الخيار بالتصرف ومن أنه غير قصد إلى إردم البيع أو لو علم ثم يعمل  
والتصرف إنما عدم مسقطاً أدلته على الرضا ، المردوم ولم اظهر في ذلك كلام لأصحاب  
الشي

وملخصه ان المحقق من الرواية بمعنى الاطلاق في مقام اعطاء الضابط ان كان  
التصرف مسقطاً ولكن معصى العقل دور ان الحكم مدار الرضا والمستند من المجموع  
ان كل تصرف رده فهو مفقود قطعاً لأنه انه يكون مسقطاً ان كان كاشفاً عن الرضا مع ان  
التصرف المربوب ليس كاشفاً عن الرضا .

وفيه عرف من ان المراد ان التصرف عين الرد ، فاعمال وهو مدرج في جميع  
التصرفات حتى ما كان في طريق الرد ومن العرب عدم طهره شيء في كائنات الاصحاب  
في هذا الباب مع ان آية الله قدس سره قد صرح مراراً فيما رأيت ان التصرف من حيث  
هو مسقط وان لم يكن كاشفاً عن الرضا ، وعدم التفرع بخصوص صورة العمل والذهول  
لأنه في الاسئلة من كلام آخر وول أيضاً ولا يعد كونه الدابة للاستحجار او لدفع  
حموحه او لدخول من طالم او ليردها بغيره ، ولا خير صرح في (التذكرة) و من  
بعد حملها للاستحجار تصرف ليس بعد ان لا يعد ، وكذا لو اراد ردها وحملها لاحد اللبس  
على اشكال يستلزم ان ملكه فيه استحلاصه وفي (التذكرة) ان الاقرب منه تصرفاً  
الشي

و فيه من الاضطراب ، لا يخفى من كون التصرف لدفع الحموح او للاستحجار  
لا ينافي كونه استحلاصاً ، نعم اذا توقف الرد على الركوب فلا سقط الخيار  
فانه ليس اختياراً للمالك لانه هو ايضاً له الى صاحبه كما انه اذا توقف حفظه على  
الركوب او غيره من التصرفات ووقف بين الركوب في طريق الرد والركوب للرد فانه  
بمعرفة القود والسوق

و بالاحتمال في بين الاستقلال بالتصرف وبين الخلافه عن المالك يدى وجه كانت  
و حفظ المبيع للاستحجار الى الدايغ وسوقه اليه شأن من شؤون تصرف البايغ وليس ارجاعاً  
للمالك الى المشتري والركوب لدخول من طالم على الدابة ليس مسقطاً وكذا للرد اذا

توقف عليه واما الاستحجار فهو امر بين الامرين وليس استعاضا واستحلاصا واستعصلا  
و انشاء.

واما الحطب مع قصد الرد فهو مسقط عن غير اشكال لانه استحلاص وحوار الاستحلاص  
للملكية لا ينافي السقوط فان المطر الى الحارية وغيره مما ورد في الرواية ايضا يجوز  
للمشتري فالسقي كون الاستحلاص مسقطا انه اختيار للمال وليس شيء من المستقطب  
تأثيره مسندا الى عدم حوزة المشتري فحوار الاستحلاص لا يصلح ان يكون وجها لعدم  
كونه مسقطا مع انه لا معنى لتورده في كون الامور المذكورة تصرفا وان لم يلاحظ ليس  
تحقق هذا المصنف ولا اشكال في مورد من الموارد من جهة الشك في هذه الجهة وما سببه  
الى ( التذكير ) من ان الاقرب عند الحطب في طريق الرد صرف واضح انه قد فانه استقر  
كونه مؤثرا بالرد الذي هو عبارة عن الاستحلاص و الاحجار لاكونه تصرفا ولا يلاحظ  
و تعطف .

والعمله فهو قدس سره رغم ان الاشكال في الموارد اما هو للشك في صدق الصرف  
وانه هو اطلاق في الباب وقصد او صح من ان يبين اللهم الا ان يكون القرض من  
التصرف الاستحلاص والاختيار فيرجع الى المختار ونعم في هذا التوهم ( شيخنا الشهيد  
قدس سره ) في ( المذلة ) و ( لرسه ) وفي الاول : اطلاق الصرف والحدث يشمل الماقل  
وغيره من مطلق الانشاء كركوب الدابة وتحميلها وحلبها بحلب وامس الثوب وصنعه  
وقصاره وسكنى الدار وسجرتك ولو قصد به الاستحجار وفي معنى من الرد قول لا بأس  
به فان استثناء اعتبر منه ما يعلم به الحال فان يركب الدابة قدراً يظهر به فرائضها  
وعدمه وبحلب انشاء قدراً يعلم به حالها وسجرتك فلو راد عنه منع ولو ساق الدابة  
الى ممره وان كان قريباً بحيث لا يعد تصرفاً فلا اثر له وان كان بعيداً كثيراً احمى  
قويامنه .

ثم قد وبالحكمة فكل ما يعد تصرفا وحدثا بمنع والا فلا انتهى وفيه رائد على  
ما عرفت في كلام ثاني المحققين قدس سره ان السوق لاوجه لكونه مسقط ولا فرق في  
ذلك بين قرب الممرل وبعده ولو كان سوق الدابة الى ممره تصرفا لم يكن الفرق بين

المعد والقرب والالتزام بان نقل المال الى غير المشتري تصرف مسقط سد لدان  
المسح، لغضار وليس الاكالاتزام من التمسح ولاحد صرف مسقط وقدر في موضع آخر  
منه وما يطله ما بعد تصرفا عرفا كليس الثوب للانتفاع وركوب الدابة له واستخدام المعد  
وحلب الشاة ونقله عن الملك وان لم يكن لأدما

ثم قل وقد استثنى من ذلك ركوبها لدفع الخموح اذا عذر فودها وسوقها في  
طريق الرد وعنف الدابة وسعيها منه وقيل الممكن من الرد واستعمل المبيع للاحتياز  
قدر يظهر به حاله فلو راد ولو خطوة مسح ولو وضع على الدابة سرجا ونحوه وركوبها  
للاحتياز باذن بعد تحصل العرس الى برعه فان ابقاء مسح لانه الانتفاع استعمال ويعد  
في ترك المعدر واللحام لعمهما وللحاجة اليهما في فودها وكذا نعلها مع حاجتها اليه  
بحيث يصرها المشى الى المالك بعد نعل والا كان تصرفا ولو وقع الصرف بسببه فهي مسحة  
من الرد نظر من صدقه وعدم قصده انتهى .

ولا يحى ان هذا هو التحقيق الذي لا ماس عنه وان كون الانتفاع استعمالا  
لاشكال فيه كما ان كل ما يتوقف عليه الرد ليس من الاستخلاص في شيء وكذا الاحتفظ  
فانه ليس اختياراً للمعد ولا استجار فنعرفت انه ايضا ليس من الاستخلاص بل انما هو  
استكشاف للصالح للانتفاع والاستخلاص واما السبيان فنعرفت انه لا يجمع من تحقيق  
ادلاك وهو الاستخلاص والانتفاع وفي باب العيوب منه ومن الصرف ركوب الدابة ولو  
في طريق الرد وحلبها ونقلها الى بابه المعد دون سقيها وعلفها ولو توقف ردها على  
ركوبها لحمايتها بحيث يضر فودها وسوقها لم يفسد ركوبها ولا يحى انه هو التحقيق  
الحقيق بالقول وفي (المسوط) في احكام العيوب اذا كان المبيع بهيمة واصاب بها  
عيب فيه ردها واذا كان في طريق الرد حذر له ركوبها وسقيها وعلفها وحلبها واحداً منهن  
وان شجعت كان له تناولها .

ثم قل والرد لا يسقط لانه انما يسقط بالعرض والعيب وترك الرد بعد العلم به  
او بان يحدث به عيب عنده وليس هبهما شيء من ذلك انتهى وهو لا يخلو عن اجمال  
فانه يقتضى عدم كون الصرف مسقطاً بمتنصي الحصر وتخصيص الصرفات المذكورة

بعدم التأثير في الاستقاة . ككشف عن أن المراد اما هو التفصيل المتقدم  
 وفي ( البحر ) بعد نقل هذا الكلام . بعض ما عه الا في اركوب والحب فيه  
 ان وقع قبل اصبحت طين الرد لمعرفة فيه ان المراد اما هو اركوب اتوقف الرد عليه  
 اما للحموح وعدم التمكن من الاصل الآلة والمراد بالحب هو الذي لابد منه  
 لحد حه فقط لينة عليه كما يكلف عنه تفصيل اركوب والحب الذي لا بد منها  
 بالنسبة الى اداة معطوف بها ان ارد فلا يذ في كون اركوب والحب بل مادونهما في  
 غير هذه الصورة فقط

وفي موضع حرمة ان يحسوا حريصة ان عدد ولو قصد الاستعلام في موضع  
 آخر منه ان التصرف كيف كان فقط الرد بالعيب عند علمائنا وفي آخر ولو ركب  
 اداة لا الرد على رده ولو كان اداة للشيء فلهذه وجه اظهرهما سقوط الرد وقال  
 لا عمره . السقي في الطريق والحب ولا تترك اداة واللحم دون السرخ ونحوه ثم فان  
 ولو علم في الطريق كان مثنى غير بعد محل حق الرد والا فلا انتهى وهذا التفصيل  
 مطابق للحق

وفي ( المروس ) اما العلف والسقي والاحرار فليس يتصرف قطعا ولو نفقها من  
 اسوي الى يده فان كان به . اداة كالعلف ويزن كانه بعدا او مشملا على خطر فهو تصرف على  
 برد انتهى وقد عرفت فسد هذا الكلام وانه لا معنى لكونه لا يبيع الى غير اشتري  
 تصرفه فقط هذا تمام الكلام فما يتعلق بهذا المقدم والحمد لله على كشف اسرار

## ﴿المقام الخامس﴾

• ( في غاية هذا الحيار ) •

قد يراى ان الافتراق عاية لهد الحيار فهو من قبيل انقضاء ثلاثة ايام في حيار  
 احيوان ولكن التحقيق ان الافتراق مسقط وانه اما احص . هذا المسقط فان كونه  
 عاية لا معنى له . لا كون لاحماع شرط فيه وهو مستحيل في الحيار . قد عرفت انه

ابقاء للسلطة الأولى حال وجود المعصى للروال ومن المعلوم عدم بوقعها على الاجتماع  
 بل ليس السلطة على فسخ العقود الا بعدم حلولة العقد الواقع حلولة تامة بين الشخص  
 وماله او نفسه واما يفترق الحق عن الحكم فيكون البقاء مع وجود المعصى أو رول  
 السلطة وعدمه على ما حققناه و بالجملة فالقدرة على الحل من سبب بقائه على العقد  
 ومن المعلوم ان القدرة على العقد ليس الا من شئون السلطة على المال او على النفس  
 وكذا القدرة على الحل .

فما ك مثالا سلطانه على المال بقدر على البيع بمعنى بعهده منه فكذلك الاقالة  
 فان المتعاقدين بمقتضى رجوع المال اليهما بقدر ان على العقد نفس سلطان الحل الاعين  
 السلطة على المال المرافقة بعد العقد وتعاقبها على الحل وحق الانحلال على القاعده  
 واستقلال احدهما به و ايماراده على خلاف الاصول ولكنه لا يخرج بذلك عن كونه  
 من شئون السلطة الأولى وهذا لا ينافي العقود من الوكيل والمولى ومشروط له الخيار  
 فان الجميع في طول المالك ويتفرع سلطان كل منهم على ملك المالك ويقام ذلك لآخر  
 مقامه اما هو في شأن من شئ سلطانه ، و او صحيح من ذلك ان دليل الخيار «نظر الى  
 دليل اللزوم من قبيل نفي الحكم الى ما يحكم عليه فهو نفي في صورة الاثبات بمعنى  
 ان العرض اما هو نفي لتأثير عن البيع من حيث اللزوم و اعمى السلطة الثالثة فيبقى  
 الامر على ما كان قبل وقوع السبب من هذه النجاسة فهو وارد مورد حكم آخر بمعنى  
 ان العرض الاصلى ليس ما يبيده العصة بل اما هو نفي الأثر الذي هو قطع السبيل عن  
 البيع والعرض انقاء ما كان معنى المار بال و ازالة المعنى فهو اثبات للمعنى ونفي للاثبات  
 والمخرج هو انشاء للسلطة و ان ران الملك «البيع وقد مر» لهذا سطر من المسائل

فقوله <sup>(البيع)</sup> (البيعان بالخيار) معناه ان الخيار لا يروى عنهما بمجرد البيع بل  
 كما كان لهما اختيار احد الطرفين من نقل المثل الى غيره وقبول بدل لغير نفسه قد  
 البيع فكذلك لهما ذلك في الاحداث وهذا مرجعه الى نفي الفسخ والايضا على ما مر  
 واما يقطع هذا الاستمرار بالمزيل وهو المستفاد كالاتفاق ومن المعلوم ان كل حادث  
 انما يستمر باستمرار عدم المزيل لا بمعنى تأثيره فيه بل بمعنى تأثير الوجود في الازالة

وفي كل من كلفه امر به شهادة على دلت على ما ذكره في الافتراق عاينه للخيال لا معنى له الا انه مسقط له فانه رضا واحتساب كما وقع التصريح به في الرواية حيث قال عليه السلام ( فلا خيار بعد الرضا )

والا حصل من كون التصرف مسقطاً بمعنى عدم الاختصاص في ثبوت اسلحه وانما يتوقف عليه معنى المسقط لا شك في ذاته الاشكال من جهات حقيقة الافتراق واعمال الاختلاف في عدمه وكما انه من جهة لهما واعتداده منهما في حق كل منهما واستقلال كل منهما بحكم نفسه ومن كونه صاعاً

وقولهم لله انه لا يبدأ ولا من من موده الافتراق وعندها بحسب لماده فهو صاع لا حتمه والجمع بين امرين وراية هو الجمع سواء كان في أمكاناً أو امرأ دانياً هو غيرهم فرما يكون بين شئ اجتماع من جهة وافتراق من أخرى وليس شيء منهما دأماً في خلاف البعد والقرب .

والا حصل من الافتراق انما يحصل برفق العامع وهو يختلف جداً واتحاده بمرسح بل بمراسح ربما لا يندرج في الاجتماع بل ربما كما ان التصادم يشرى بمراسح لا يندرج في الاجتماع بل يندرج في الاجتماع احد المصطلحين في لبيت تصفية وخرج لشرط الماء في الصفة او في بيت اخر لم يندرج في الاجتماع وكذا لو اراد التمدد في محل لاس من يقوم احد الحلق من الصدر ويجلس عند ليل لم يفارق لائحة وقد يوجب المحاطة برفق الاجتماع كما هو جوارها الماء والذكال بل قد يوجب الاداء تحقق الافتراق كما لو كان متصلاً بذلك من اشترى حنة ولكن آخرى مده ليله

ويهدا بين ما يما في (التذكرو) حدث في نفس سره و يحصل اي لافرق في التفرق والامكان لا امدح خاصة لاصراف الاطلاق لمدعرو وحيث عاق الشارع المحكم عليه ولم يبيده دل على عرف الناس كغيره من الالام كالنفس والحر والحياء ثم قل بعد كلام له قد عرفت في الحوالة في التفرق على المعاد فلو تباعدوا في سدة في مجلسهم ولم يتفرقوا . فاما معنى الخبار وكذا اوقفاً و تماشب مصطلحين ممدرو كثيره لم يقطع الخبار لعدم تحقق التفرق .

[illegible]

ومحصله في حقيقة الاحتمال هو المسمى بالتركيب. كان يحدد الافتراق مسقطاً وهو  
على حقيقة غير معمول عادة لعدم التماس بين المسمعين فلا بد ان يكون المراد رد  
التمسك بينهما او معاً في تلك المسمى كان في مقتضى وان كان شخصاً واحداً

والثاني اول او حزين رعب (جامع لعدد صد قدس سره) حيث ان طراد او رعبا  
طرو الاقتران عند العقد حيث ان رعبا من رعبا و يتحقق ذلك بعد خطوة  
واحدة و ذلك لان الاقتران الحقيقى حاصل بينهما وقت العقد فلا يراد من الحديث الا  
الاقتران لطريق هذه و ليس به كعقبي سوى المعنى المعنى وهو تحقيق بعد قلده و قد انه  
عليه في (المذكور و يرى بعض العامة من الدار الصغيرة و الكبيرة و من في الصغيرة  
المعروح منهم او صمود سطحها و اكسفى في الكبيرة ، لانهل من الصفة إلى الصحن و  
ليس بشيء انتهى و لكن الاولى ان يقول و ليس به كشيء سوى المعنى العربي و به  
او تحقيق المعنى المعنى لرم حصول

وأشار بقوله و فرق حص السمعة إلى عافي (المذكورة، حيث قال و فصل الشفعي  
هم فقال إن كان في دار صغيره لم يحصل التفرق، لأن ما يخرج أحدهما عن الدار أو  
يضعف أحدهما إلى العلو والآخر في السفلى كذا المذهب الصغير والسمعة الصغيرة لا  
يحصل التفرق إلا بالخروج منهما أو أن كانا في دار كبيرة وكل أحدهما في البيت والآخر  
في الصفة حصل الأفرق أو خرج أحدهما من البيت إلى الصحن أو يدخل من الصحن  
في بيت أو صفة وكذا السبيبة الكبيرة إذا صعد أحدهما إلى أعلاها ونقي الآخر في  
أسفلهم وإن كانا في صحراء سوق أو الشفعي يحصل التفرق بأحد وآنه طهره وان صحابه  
لم يرد أنه يحصل لث نفس التولية، بها أراد إذا لم يطرده ومشي فلا إزار أب قال  
وكل هذه تحمسات الأولى الأعراس عمن والأعتماد على مداد عليه اللطعة انتهى

وفيه ما عرفت من أن معنى الحقيقي ليس هو الموقوف و أن ما نقله عن الشافعي مطابقاً للمعنى والعرف من اختلاف الحال يدور مدار اختلاف الجامع و يتفرع على ما احترناه عدم تحقق المسقط إلا في بعض الأحيان فلو تبادرنا من بعد لا يصدق معه الاجتماع عرفاً أو في صحراء كل حكمة كل منهما إلى حكمة بعد لما يجرى اليه الآخر مثلاً بل أو تبايناً و هو في بيته من دار كغيره لم يكن الافتراق معنى و مجرد أريد به العقد ليس مسقط و كذا يتفرع عليه إمكان حصول الافتراق مع قضاء المتعاقدين على ما كان عليه حال العقد كما إذا كان في مجلس كبير و سى سبب حريق بحيث صار المجلس .

(و) (لعامة قدس سره) من جهة تبيينه الافتراق على زيادة العقد لترى المسقوط في الأول و عدم المسقوط في الثاني قال في (الذكر) لا يحصل الفرق بينهما في المجلس و حريق سائر بينهما كسر و شبهة و يكون كما أو عدم عيبهما و كذا لو شق بينهما ثور لا يخطئ و كذا لو سببهما جدار من طين أو حصى و في ذلك للشافعية وجهان أصحهما عدم المسقوط لأنهم في مجلس العقد ثم قول أو تعدداً كثيراً أو تبادراً و تبايناً صبح البيع اجزاء و يشتت لجاناً مادام في مجلس العقد و موضعهما ثابتاً

و قد عرفت المناسق مع فساد و من العرب قوله مادام في مجلس العقد الدال على رعيته تحقيق المجلس في الفرض .

و قد صرح في (الدروس) بعدم تحقق الاجتماع قال لو تبادرنا بالعقد على بعد معترض صح العقد وأما الجوار على الأقوى و أن ما لا يسأل و وجه عدم الجوار أنه لا يجمعهما مجلس عرفاً انتهى والواصل أن الاجتماع في مجلس العقد في الصورة المذكورة لا معنى له .

هذا تمام القول في مادة هذا الفعل و أم الحديث فدلالتها على البحوث واضحة ولا تدل على نية العرفه المقارنة للعقد كما توهمه بعض العامة ولا ينافي هذا أن كل و طمع و مزيل رافع لأن المتفرق من حيث هو ليس مراداً و معاداً للزوم وإنما هو كذلك من حيث كونه رصاً به و هذا من لوازم حدوث التفرق بعد الاجتماع حال العقد في بعض الصور على ما سيصح إنشاء الله تعالى و هل يقتضى ابتداءً على ذلك استناداً إلى



أحدهما أو كل منهما أم لا وعلى الأول فهل تبدل على اعتبار قصد العنوان أم لا وعلى  
التقديرين فهل يعتبر الاختيار وعدم الإكراه أم لا وأما عدم اعتدال الكشف عن الرضا  
بالفعل فمما لا ريب فيه .

والتحقق ظهور الفعل ظهوراً إطلاقاً في الاختيار والسرفية أو المختار أقوى  
في المعالية وأتم في حوَج الأمر إليه ومقتضى الوسع والعمل إن الموضوع في القضية هو  
الدفع الأعلى درجات الموضوعية نسبة لإحراق إلى الشخص وإلى من نسبته إلى النار  
كما أن الفعل كذاً والسم والممكن وكذا الدار آتات وأتت بلعمن وهذا  
لا ينافي كون الآلات أصنافاً من حيث المشاهدة للفعل ولما أن السبب كثير أماً وإلى  
نسبة الفعل إليه من المشر وكذا الحرفي لعدم ظهور الإطلاق وانصرافه إلى الكامل  
هو المنشأ في الحكم بضم الأفوى من السبب والمباشر

وهذا يدفع ما توهمه بعضهم من أن نسبة الفعل إلى الشخص محض إذا كان السبب  
غيره كما في الإحراق بالنسبة إلى الشخص والترم من الأسر لإحراق لا معنى له بل بما  
المراد منه القوة والدار وعما منه بل الآخر في ليس حقيقة فمن الشخص بل إنما هو فعل  
الدار ولم يخطر أن يكون الشخص فعلاً للتعرفه أولى من كون الدار كذلك وهي  
بالالة أشبه وأن كان المؤثر هو النار

وقد يوجه أن الافتعال من حيث كونه للمطابقة لا يبدل على الاختيار من إنما  
يبدل على تحقق الأثر من له عد في المجل سواء كان هو الفاعل أو غيره فعوله افرق إنما يبدل  
على تحقق الافتراق بين الشيئين وأما كون الفعل بمن المتفرقين أو غيرهما فلا وهو  
توهم سد عار شيئاً من لأفعال والأفعال والتعامل بين محضات في لمطابقة موضوعي لها وإنما  
هي صالحة للوقوع في ذلك المقدم وأما وسع الافتعال الدلالة على كون الشيء واحداً  
الشيء وصيرورة كذلك فربما تبدل على الاستقلال بحسب خصوص المورد كما في  
( اضطرب ) فإنه افتعال من اضطرب وكذا ( نصر ) و ( اكتسب )

وهذا يفرق عن المجرد في قوله تعالى [ لها - اكتسبت وعليها - اكتسبت ] في الدلالة  
على كمال الاستقلال في الة عللة ، نسبة إلى الضرور وهو أسرى حوار تقدم لقول

على اليمين إذا كان لا يفعل كالأشياء دون ما هو محض في المطوعة كالقبول والتفعل  
يبدل على حمل الشيء فبدل على عدم الشوب واقعاً في بعض المقامات وأنه على سبيل  
التكلف كالنسيء الشيوخ وقد يستعمل في حمل غير الحدث كالتحلب والتعويذ و  
البردى وقد يعيد معنى ماضياً لمجرد كالمقد فانه من المقدرين حمل فقد الشيء  
كناية عن العيش به وقد يراد به مجرد الشعقة على سبيل الكفاية والأفعال أيضاً  
معنى آخر من حيث أنها ولا يمكن التعبير عن المعاني المعرفية على حقيقة، وإنما العرس  
التسمية علم بالمسميات ولهذا انعد كرمهم بموايد لا يجوز أن يحد بعض في بعض يستعمل  
فيه الآخر وإن حذر الاحتجاج في بعض الموارد أيضاً وليس لأمن حجة اختلاف المعنى  
فظهر أن الاجتماع لا افتراق أيضاً، دلان على الاحتجاج والاستقلال بل التفرق  
أيضاً كذلك ومن أوضح أن الكلام من حيث كونه ممرقة يقال إن كلاماً من اليمين  
و«اشتري» الجيار حتى يفرق عن صاحبه لا يبدل إلا على أن المطاط في سقوط الجيار  
استند لا فترق إلى ذي الحق فلا وجه للاكتفاء باستنده إلى اختيار أحدهما في سقوط  
جاء مجموع واعتبر اختيار المجموع في سقوط المعيار عن أحدهما ومبدأ هذا أنهم  
جمع المنه يمين في الحكم مع أنه لا يبدل على اعتبار الاجتماع في ثبوته لكل منهما بل  
توهم أحدهما معاً قولاً (أكرم) يبدأ وعمراً ماضياً (اعتبر) سبق المجموع في  
سقوط الحكم حتى لو سبق أحدهما وحسب إكرامه أيضاً ماضياً سبق صاحبه؟ كلا ثم كلا  
و منه يظهر فساد الاكتفاء «حسار أحدهما في سقوط الجيارين و كأن المتوهم  
أظهر إلى أن المعرفة حادثة واحدة بين شخصين لا يعتبر اعتماد دانهما إلى كلا المتعاقدين، إن  
يذهب كل منهما إلى جهة معينة يذهب إليه الآخر، وهذا لا يراع فيه وإنما يراع  
في اعتبار راسته وتحقق لمعان إلى أحدهما بعد استناد الذات إلى الآخر وعدمه فن ذهب  
أحدهما لا يصير فراقاً إلا لعدم مصاحبة الآخر له فذات الافتراق من الذهاب والعنوان  
من الماكين وهذا لا يدل يمنع من اعتبار الاختيار في تحقق العنوان بل أنه يعتبر في  
ذات الفعل أو يكفي بالاختيار في أحدهما في ضرورة الافتراق اختيارياً مستشهداً  
بظاهر الرواية المحاكية لفعل الإمام عليه السلام

و في ( الفوائد ) اوجمل احدهما وجمع من الاحتمال لم يسقط حيزه على اشكال  
و اما الثالث فن منع من الجوار أو المصاحبة لم يمتنع و لا لا عرب سقوطه فيسقط  
حيز الاول انتهى

و الطاهر ان مراده ان الحمل مع المجمع من الجوار مانع عن تحقق عنوان  
الافتراق بالنسبة إلى المحمول مطلق فلا وجه لسقوط حيزه و به الآخر فمع الاشتناع  
عن المصاحبة يفترق حيث يمكن و مع الممكن من الجوار فلا اشكال في سقوط الجوار  
وانكن حدث تحقق الافتراق الاحتمالي من احدهما و لظاهر كذا يسهل في السقوط من  
الطرفين فحكم الاول بعدم سقوط المحمول و ان سقط جوار الآخر لعدم اشتراط الافتراق  
اليه بوجه من الوجوه ثم استلزم سقوطه سقوط جوار الآخر وليس هذا من وجه الاكراه  
الما هو من قبل الموب و مفارقة الوجود عن اثنين مكانه المتضمن على هذا الفرع فكانه  
راد ان يسهل على ان الحمل مع المجمع من الجوار يشبه الموت في عدم صدق الافتراق  
و ان هذا غير مرضي عنده و ان العرض مجرد النسبة على الجهة الموهمة و ان هذا فرد  
عن اعتبار الاختيار و ذكره بعد العرض لله و ان اثنين و موب احدهما في المجلس

و بهذا تمين ما فيما ذكره ثانی المحققين قدس سره حيث قال بعد قوله على اشكال  
لا وجه له بعد قوله فيما سبق او قرأ كرهاً إلى قوله ولو لم يمكن من الاختيار الا  
ان يقال ان هذا رجوع عن الحرمان إلى التردد و هو بعيد انتهى .

و فيه ان هذا التردد انما هو من جهة اتصال الحكم بعدم سقوط جوار المحمول  
من حيث عدم تحقق الافتراق بالنسبة اليه اصلاً لا من جهة الاكراه رءماً ان الافتراق  
انما بالتقاعد عن صاحبه او بالتقاعد عن اصطحابه ولم يتحقق شيء منهما في المقام و حيث  
انه لم يكن عنده وجهاً صريح بخلافه لانه لو لم يكن افتراقاً وحب ان لا يسقط الجوار  
حتى مع الممكن من الاحتمال فهو ايضاً من فروع مسئله الاكراه

ثم قل و الحق ان الجوار لا يسقط لان الافتراق المستند اليهما لم يتحقق و هو  
تدريجاً في سعيته مثلاً ففرقهما المربع التي لا يتمكنا من اصطحابهما و لظاهر

ان الحكم كذلك ان لم يتمكن من الآخر ولو. هـ فلم يختار حيثشده في السقوط  
انتهى .

و فيه ان هذا اما يتجه بالنسبة إلى المحمول وهو الذي دعا المصنف فيه إلى  
الحكم بعدم سقوط حيزه من الاثر و المستند اليه لم يحصل وهذا ليس من جهة  
الانكراء فانه اما يمنع من السقوط فيما استند الفعل إلى الشخص و في المقدم اصل  
الاستند غير منتهق و اما بالنسبة إلى الآخر مع التمكن من احد الامر من فلا يتجه  
هذا الكلام .

و محصله ان ذات الاثر ليس مستنداً إلى اختيار واحد منهما ام المحمول و ظاهر  
و ما ثبت فلا به ليس فاعلاً لفرقة و محصله ان ان كان احد اوجه المحمول  
بالفرق متوقفاً على ثبات صاحبه و عدم صاحبه فلم يستند الاثر في الفرص إلى  
واحد منهما مع انه مشروطه استنده اليهما حيث انه مسند اختيارى كالنصرف فلا بد  
من استنده إلى ذي الحق لان المساط الاستناد إلى المجموع كما توهمه جماعة من  
هذا الكلام .

و قل عند شرح قوله اما الثالث فديقال ان الاشكال آت هذا أيضاً لان الاثر في  
ان صدق سقط العذر و ان انتهى بقا و ان شك فيه ولشك في حيز كل منهما و في  
المادة فسادا اخر لان عطف المصاحبة على التخيير يقتضى بقاء العذر باطلع من احدهما  
وليس كذا انتهى

و فيه ما عرفت من انه اما أراد ترجيح سقوط حيزهما تنسب الذات عن احد  
الامرئين بهذا النسبة على وجه لعدم سقوط حيز المحمول مطلقاً مع عدم التمكن من التخيير  
ولامحسب للاشتكال في سقوط حيز الثالث إما ثبت لما يتوجه ما ذكره بالنسبة إلى  
المحمول واما العطف فهو بحسب اختلاف العطف و من كلمة أو لأحد الامرئين ومقتضى  
المقام المجمع اندى هو مقتضى الواو و لظاهر انه غلط في المسحة أو سهو من القلم والامر  
فيه هي

و قل في شرح قوله ولا قرب سقوطه الخ وجه القرب صدق الافتراق والتحقيق



أو رداً لا معنى له بل إنه هو من مقولة الأشياء

قلت دعوى الله تعالى أن العرص كون الافتراق بالنسبة إلى ذات العيار ومما لا بالنسبة إلى كل واحد من الموارد وقد تنبى بما تقدم أن العيار انشاء للسلطة لثبوت وجود المقتضى له بمعنى أنه مع تأثير المقتضى والسلطة السابقة قد سمى أن متعلقها المان في بيع العين «لعين» منقطعاً بنفسه والكلية والسلطة على حال عين واحدة ويشرع منها الاستحقة في نفس الموارد وليس البيع إلا تعديل السلطتين لأن المدلة إنما هي في الأسبلاء وهو عين تعديل المدين والطريق بيع الكلية أيضاً ليس الأحداث العجدة تسليم انفراد ولهذا لا يتم إلا بنفس فكما أن مرجع السع في الحقيقة إلى أحداث العدة فكذلك مرجع العيار إلى أرائها بالنسبة إلى أحد الطرفين وهو لا رلة لا بالنسبة إلى الافتراق وهذا لا يدعى يتعلق انفسج في نفس الأحداث «لقد من غير أن يترتب عليه رد والرجوع كما أنه لا يدعى كون له متعلق بالكلية فمعنى أن عدم اغتنام الفرصة وترك المصاحبه والعيار شيء واحد أن الافتراق وترك العيار كذلك بالنسبة إلى نوع الحق وما هو المظنر ابتداء وإن لم يكن كذلك بالنسبة إلى كل مورد من الموارد

والعاصر أن البيع تسلط بموس ولا فرق بين أن يقل المال من من المال وإن العلاقة بين المالين وبين أن يقل أن السلطة بدل من السلطة والاستحقاق مما يترتب على ذلك واس التمديد إلا العهد «الإبدال والتسلط بسبباً» بمعنى اتحاد سبب السلطة وإن لم تحصل أما لعدم إتمام المشى على النفس وأما لوجود مانع من حدوث لعودة ككون المبيع ممن يعتق عليه ولهذا لا يتم العمل ولا يستحق استيفاء الثمن إلا بالتحلية والتعذر الثابت بحكم لا يفسح فيصحب أن يقع أن البيع أحداث للعودة بموس بهذه الملاحظة وكذا العذر سلطه على الرجوع المان وكذا من الحكمين إنما يصح اقتضاء وإما بعد انفعليه فلس لا أحداث المدلة بين ادائين إذا كان حريئين وأما الكلية فلا يترتب على سعة الاستحقاق مع أنه ليس من حقيقة السع في شيء من السلطة على لشخص ليست حقيقة السع وإنما هي من آثاره ولهذا لا يتعلق إلا «لعين» وإن كان كلما مع أن تعديل الكلية وسلطته لا معنى له وكذا العيار ليس إلا

السلطنة على حل المعضد و ابطال الاستحقاق و ابن هذا من اخراج اذن عن تحت يد الغير فكونه اخراجا فعلى للمل عن سلطان المشتري ليس الامن قبيل كون البيع حادثا للسلطنة العدة ولا اشكال ان الاحتماء مع من عمده الحال سبيل الى احده منه و ترك الاستيعاء والاخذ إلى ان يتبدل بالافتراق تعوت للفرصة و ان الظاهر بوجود فرصة اخرى فترك المصاحبة و التناير بملاحظة النوع الذي هو الملحوظ في جميع احوال اختيار البقاء السطامة الحادثة و عدم رجوع المال إلى من اقبل عنه فليس كون الاوراق و ترك التناير رصاً الامن قبيل كون البيع مملوكا

يظهر ان الافتراق في اقدم كتابه عن ارجاعه عن يده و ارساله بعد ان كان عنده و منه يظهر سر كون ترك الفسخ مسقطاً من انه ليس من الافتراق في شيء و ان اعتدلت بعون الله تعالى إلى ما لا يندى الله احد لولا ان يهدى الله تعالى تبيين ذلك ما في كلمات الاصحاب من التشوش و الاضطراب

فهي ( المذكورة ) لوق في احدهما موضعه و بقي الآخر بطل خيار الاول فعلاً و في الثاني لتعويضي احتمالات سقوط حصاره و هو الأقوى عندنا لتحقيق معنى الافتراق فانه يحصل بغير احدهما من مكانه و عدمه بل يدوم إلى ان يفاق مكانه و ليس بشيء و كذا لو هرب احدهما خاصة سواء فعل ذلك خيبة له في اروم العقد اولا و سواء باء على ما لحكم أو بالتفريق أو حاد على بهما أو بالتفرق لتحقيق الافتراق في الجميع انتهى فان خيار الثالث لأوجه لسقوطه مطلقاً و اما يكون كذلك حيث يمكن من احد الأمرين و استند إليه بحيث صدق انه هو الذي لم يقسم الفرصة في استيعاء اطل لو كان صاحبه عاصياً وكان الاجتماع معه سبباً إلى الاستيعاء و الاستدراك في سقوط الخيار الثالث إلى تحقيق الافتراق لا معنى له و في موضع آخر منها او اكرها على التفرق و ترك التناير لم يسقط خيار المجلس و كان الحصار قدراً إلى ان يوجد ما يدل على الرضا بالاروم و هو اظهر الظاهر بغير عند الشافعية والثاني ان في انقطاع وجهين كالفواين في صورة الموت و هذا أولى ببقاء الحصار لان ابطال حقه قهراً مع بقائه بعيد

و كذا لو حمل احد المتعاقدين و اخرج عن المجلس مكرها و منع من الفسخ

ان يمد قوه مثلاً ولولم يمدح من النسخ وطريقه من الشافعية اطهرهم ان في اشتغال الحيار  
وحيث احدهم، يقطع فيه قال ابو اسحاق لان سكوتهم من النسخ مع القدره رضا بالاعضاء  
و اصبحت ان لا يقطع لانه مكره في المداخلة فبأنه لا يعرفه ولا يعرفه ولا يعرفه ولا يعرفه  
يطعن الحياركم في المجلس والثاني القطع بالانقضاء من فساد ان يقطع حيار المداخلة  
ايضاً والا فله التصرف بالنسخ والاحاد

ثم قال لو صرح حتى عرف «نفسهم» ولا قرب عدم القطع الحيار لانه نوع اكرام  
وللشافعية قولان وهو ان احدهم ولم يمدح الاخر مع المجلس بطل حيارهم، وإن لم  
يتمكن بطل حيارهم ان حاصره وفي مثال حيار لآخر وحيث للشافعية الاقرب  
عند المثال ان كان اظهر حياراً لا حصاره ورقده ولا يعرفه فبأنها على تراصهم  
جميعاً لانه ما سكت عن النسخ وفي قوله حصاره لم انتهى

وهذا الكلام صريح في ان المعتبر انما هو احدهم في الافتراض ويكفي  
في سقوط حيار الآخر سكوتهم مع التمكن من الحيار بل يظهر منه سقوط الحيار فله  
لو استند المريق إلى الغير حيث مكاه من الحيار و يمدح التوفيق بين كلاميه وفي  
موضع آخر منها وإبراً وهذا يمكن فهل هو على الفور فيه ما سبق من الخلاف وفي قلنا  
بعدم الفور وكان مستمراً حياره بله للاكرام في مجلس امثال الحيار «مستند» ان المحدثين  
وان كان مارة افتراض في مروه فكان التمكن لقطع حصاره وليس عليه الانقلاب إلى  
مجلس العقد لاجتماع مع العاقد لآخر ان مثال لزمان وان لم يطل فيه احتمال عند  
الجويني انتهى وفساده أوضح من ان يبين

وفي موضع آخر اومات احد المحدثين في مجلس العقد احمل سقوط الحيار لانه  
يسقط بمعارفة المكان فمعارفة الدنيا ولي وعدة لاساءة فتراف الاندس فثبتت للوارث مادام  
الميت والاخر في المجلس والاخر والوارث عدا ومن عرايب الكلام صرويه ان معارفة  
المكان ليس مسقط بل انما المسقط معارفة الشخص بل ليس هذا ايضاً مسقط الا من  
حيث انطلق عنوان آخر عليه الذي هو اعم منه ومن نراك النسخ ولا معنى لأولوية  
الموت عن معارفة المكان ولا وجه للاكتفاء بقاء المدن وليس الاجتماع مع المدن



اجتماعاً مع الشخص و الاكتفاء باجتماع لوارث مع الآخر من الوهن مكان  
ثم فلا ان قد شوت الحار للوارث من كان حاضراً في المجلس امتد الخيار  
بيمه و بين العقد الآخر حتى يقر أو ينقض أو يحتمل ان يمتد الخيار بيمه و بين  
الآخر مادام الميت والآخر في المجلس و ان كان غائباً فله الخيار إذا وصل الخبر اليه ثم  
هو على الفور أو بعد ممتد و مجلس بلوغ الحر اليه لتدفع فيه وجهه و هو لأن  
المجلس قد انقضى اما ان تبدل له جدار لئلا يسطل حق كمال للمورث و عدمه لأن لوارث حذيفة  
المورث فينبغي على المورث و لأن عندى اقرب اليه و غراه هذه الكميات من  
منه مما لا يحصى و اما ما في كميات غيره فالوقت اشرف من ان يصح في سانه  
و الحمد لله تعالى .

## ﴿ القسم الثاني ﴾

### ﴿ من الخيارات خيار الحيوان ﴾

وهو ايضاً خمس مئة من الاول فيما فيه الخيار و الثاني في كمية التعاقب  
و الثالث ضمن له الخيار و الرابع في مدته و غايته ، و الخامس في المسقطات  
اما المقام الاول فالارب في عدم نموه في الحشرات كدود القمل و منها  
السمك و ان كان كبيراً لا يصر في الحيوان إلى ماله نفس سائفة و الحيوانية في غيره  
صعبه فيصرف إلى م ليس من قبل التدين و احسن و هذا هو السر في اختصاص  
دى النفس بثلث من الاحكام للحيوان كالخسة بالحيوت ولكن لا فرق بين ما كان المقصود  
منه النجم و سائر الاجزاء او كان المقصود منه ما لا يحصل الا بالحدوة بل يثبت هذا الحكم  
في الكلى إذا تضمن قبل انقضاء ثلثة ايام

و اما المقام الثاني فانه الاحتمار ان هذا الخيار انه شرع لتدارك ما يرد  
من جهة الحيوان للارواح في المعامنة مطلق فالنظر إلى الحيوان كما هو الحال في خيار  
الشركة لا إلى العقد مطلقاً و قد يستظهر من الرد المعبر به في الرواية و هو محل نظر  
فتدبر .

و اما المقام الثالث فتحقيق الحق فيه يحتاج إلى مهنة معدة سكتل بيان حقيقة المشتري و تبصره من المايح و هذا المعنى و ان اوصفا هذه الحال فيه سر به لا يريد عليه فبقول تأكيدها لما مر ان الاشياء اما معدة صرف و هو المركب من ابيحين أو ابيح و قبول و ما يقع محض و هذا مع فيه حجة عقدية فكأنه يرجح بينه الميول لوقفه على رضا الغير من غير ان يتوقف على قوله لا يعسر فيه ما يعسر في قبول من الموالاة و الترتيب و العربية و غيره كالوقوف و الصن و الوصية و سحلي و المذبح و الوقف اخص من جهة ترتيب ملكية له عليه من النفس و ضروره بحكم الاملاك اعتمدوا فيه رضا الموقوف عليه من جهة انه لا يقهر احدي وحق المالك في ملكه

و قد يتوهم ان العين الموقوفة في الوقف الخاص ميثاقها و هو توهم فسد بل اما يقترب عن العلم ان اعمه فيه ثلث قبل النفس و سكتل إلى الواث إدامات قبل النفس بخلاف الوقف على الجهة فحيث لم يقص الموقوف عليه لم يملكها و ايامها يصرف فيما دحر في الموان مع ان البعض عدم اعتبار الرضا أيضا و اما الوقف يقع صرف و كونه العله ملكا لا يسببه اغتار الرضا و عدم اعتباره من غير الطقة الاولى مسلم و ليس الاكفاء برضا الطقة الاولى في ثلثه سواها الا كالتجليت القهري بل هو هو نعم نسب العلة في الاعراض الموقوفة مطلقا لساير الاملاك بل حيث ما لم يرص الموقوف عليه بل ثلثه صرفه الماطر في غيره

والامر في الوصية على موال الوقف الخاص و اما الصن فلا ريب طهر حيث ان نقل الدين من دمه المذبول إلى الصامن تصرف في حق العريم لا يعد الا برضا و اما اعتبار القبول في الوقف و الصن سدادا إلى اطلاق العقد عليهما فمن دحض الاوهام و اما المركب من ابيحين فهو المذبح و الاقولة

و كيف كان فالمسح عذرة عن العقد بل ترك من اشياء سببين من ابدال و قبول فالبايع هو من قام به انشاء التمديد و المشتري هو الذي يظفر في المسح إلى المسح و لما بيع يسه و المشتري يشتريه و الثمن تابع و آله و اسباط في الاسفلال و تسعه اما هو نظر المنة قديس و بهذا يقترب السلم عن الشبهة حيث ان الاشباب في الاول قائم و المشتري

ويمكن ان يكون لعرض بيع دينار نقداً برطل من العملة مؤججه و هو المبيته و ان يكون المقصود بيع رطل من العملة مؤجلة بدينار نقداً و على التقديرين فالنقد هو الدينار و المؤجل هو العملة فلا يساير ان الاما حقه في السلم البطر الاستقلالى اما هو على المؤجل - فام لا يعاب بحسب الظاهر بل بشرى لا يحرجه عن التسوية و كونه قابلاً في الحقيقة كما ان تقدمه لا يه في ذلك

و توهم ان الفرق بين البيع و الصلح اما هو بالبيعة بشرى عن عدم الحرة بالعين بل عدم لغزو على الواضحات الا ترى المذموم من وقوع اعتبار البيعة في كتاب البيع وقوعه بلغة الصلح وعدمه و من فروع الصلح وقوعه بلغة البيع وعدمه و مثله في مخرج الفساد جعله شرطاً لتعريف المبيع والمشتري و التمسر بالتقدم و التأخر او بحول الله و عدمه فن هذه اوها م بعيدة عن له ادلى خبرة

و ان سمعتم المقدمه واعلم انهم اختلفوا في احتساب المشتري بهذا الحي و ذهب إلى ( عام الهدي قدس سره ) في ( الانتصار ) بشرى المبيع والمشتري في هذا الخيار إذا كان المبيع حيوان و هو توهم فسد و و مما انفردت به الامامية ان الخيار يشتر للمتعينين في بيع الحيوان خاصة ثلاثة اقسام و ان لم يشترط و خالف باقي الفقهاء في ذلك و ذهبوا إلى ان المعنوي كغيره لا يشتر فيه الخيار الا ان يشترط ذلك الاجماع المتعدد ويمكن ان يكون لوجه في ثبوت هذا الخيار في الحيوان خاصة ان المعنوي فيه اخص و انه ان فيه اقوى فصيح فيه ولم يصح في غيره وليس انما مخالف ان يقول كيف يشتر بين المتبايعين خيار من غير ان يشترطه و ذلك انه إذا جاز ان يشتر خيار المتعدي من غير اشتراط جاز ان يشتر الخيار الذي ذكرناه و ان لم يشترط اسمي

و مراده من ثبوت الخيار للمتبايعين ثبوته بينهما الذي غير به ثانياً فهو اهمال في الحكم لا اطلاق و يرجع إلى المتقدم من ثبوته لصاحب الحيوان والعرض اما هو هي الاختصاص لا انه لكون منهما مطلق كما يصح عنه دعوى الاجماع والاستناد اليه من التشرى لا فائداً به فكيف يدعى الاجماع عليه و الظاهر ان النسبة إلى ( ابن طائوس قدس سره ) في المشتري ايضاً من هذا القبيل

و كنه كن معينة ما يمكن ان يستدل به على هذا وجود الاول الاحماع  
المدعى في ( الانتصار ) وقدره لا يذهب على من لاحظ المدعى . الثاني استصحاب حيار  
المجلس ماء على عدم عموم رد في الآية فاطمة من استصحاب حكم المخصص و فيه  
انه لا معنى له مع الشك في المقضى و ارتدع حيار المجلس بالورق معلوم و الشك  
في الحدوث و مقضى الاستصحاب لحكم بالردوم و من مقضى له و هو لعقد موجود ولا  
يستند باحتمال المانع

الثالث صحيح ( محمد بن مسلم ) عن الصادق عليه السلام انه يقول  
لله في الحيوان و هو سوى ذلك من سبع حتى بهيمة . صحبه الاحرف والرسول  
لله في الارض و هو حتى يقرقا و صاحب الحيوان بالخبر . ثلثة ايام ) كصحيح  
( زرارة ) عن ( الماقر عليه السلام ) .

و فيه ان ثبوت انحرار بانه يعني يمكن ان يكون في صورة كونهما صاحب  
الحيوان المعنى كون كل منهما « الحيار في الحيوان به فيما انقل اليه من الحيوان  
« الحيار ولا اشكال في ان اراده هذا المعنى من هذا الكلام ليس بيبدا مطلق ولا حصصاً  
لعم ولا فيه يجوز بل لا يخرج منه هذا المعنى سيما قرينة اتحاد الراوي و المروي عنه  
فيه و فيما بعده و لا اختلاف انما هو في التعبير و صراحة الشبهة في ارادة من انقل اليه  
الحيوان واسجد من العبدل من اسموان الاول إلى صاحب لا وجه له الا ذلك

وبهذا يدفع و هم اختصاص المشرك بهذا انحرار و الألفين جعله عوابة واعدون  
عه إلى الأعم دليل على ان الملائكة كونه صاحب حيوان و قد حققنا في محله ان جعل  
المشتق عوابة دليل على عليه المبدء و دوران الحكم مداره خصوصاً في معام اعطاء المصطلح  
كما في المقام فلا وجه للاستدلال « لأخيرتين فان من انقل عنه الحيوان كل صاحباً له  
و صاحب الفعل انما هو من انقل اليه و اطلاق المصطلح على ما انقص عنه المبدأ عبط  
الا حيث لم يكن عوابة و به يجوز ان يجعل رسماً مسبقاً من غير تعود كما في قولك  
( حاشي قدر يد ) و من الحكم لم يعلق الشخص من حيث هو قاتل و اما جعل الوصف  
معرفه هذا حال ما نسب إلى ( المرتضى قدس سره )

و اما المشهور وهو اختصاص المشتري بهذا الحبار واعتمده فيه الاخبار المصروفة به فمن قرب الاسناد ( مثل الصدوق <sup>عليه السلام</sup> عن رجل اشترى حذيرة من الحبار للمشتري أو للبايع أولهما كذا ) فقال الحبار من اشترى ثلثة أيام بطرة إذا عصت ثلثة أيام فقد وجب الشراء ) وفيه ان عليه ما يدل عليه بطلان ما نسب إلى ( امرئى قدس سره ) من التثريب فيما إذا كان المبيع فقط حيوانا من المصاحب العقل حيث هو المشتري واما الانتفاء فيما إذا كان الثمن حيوانا فلا اشهر في الرواية به

و به يظهر فساد الاستناد إلى ما يوهن ظهوره في هذا المعنى كصحيح ( الوصول ابن يسار قال للصارق <sup>عليه السلام</sup> ما الشرط في الحيوان فقال ثلثة أيام للمشتري قلت و ما الشرط في غير الحيوان فقال المبيع بالحبر ) لم يفرق ذلك على اختصاص المشتري بحبار الحيوان من اربعة وجوه به المستند باللام من التقدير الحبار ثلثة أيام للمشتري واقتراح الحبر ، اللام المفصلة للاختصاص و هو وقع التقييد في جواب السؤال الذي هو بمسئلة المحدود بل هو هو والمدلول في الجواب عن غير الحيوان إلى التعميم و مع ذلك فقد عرفت عدم اموصفها لمعارضه ما استمدد اليه و قد عرفت طوور صحيحه ( ابن مسلم ) في المطلوب بل صرح أحدهما عطف

ان قلت ان مقتضى ما تقدم ان مورد الحبار انما هو المبيع من غير فرق في ذلك بين البايع و المشتري لانه الذي استقر عليه العقد به فلدايع ارتجاعه و للمشتري رده و لهذا لا يرتفع الحبار بثمن الثمن مطلقا و قد يرتفع بثمن المبيع قلت ان هذا انما هو مقتضى الاصل لا انه يتمتع بملق الحق ، الثمن و المعروف قيم الدليل في المقام على ذلك .

و اما المقام الرابع و لحق فيه ان المبدأ من حين العقد كحبر المجلس لا من حين التفرق من الاصدار على ذكر العاية اما يصح حيث تنبئ الانتفاء ولا معين الاول و من حدوث العقد ، و بالمحملة فلا اشكال في طوور الأدلة في ذلك و عرئى إلى ( الشيخ ) و ( امير رهبره و ادريس ) قدس الله اسرارهم ان المبدأ من حين التفرق من ارادوا ثبوته في هذا الحد حتى بعد انقضاء ثلثة أيام و قد ظهر من ان يبين ان ردوا

ثبوته في الأيام الثلاثة بمقدار ما بقي منها بعد الافراق وروايل خيار المحسن فله وجه  
واستدل له بأن العيار ماهية واحدة من بعد الشخص لزم اجتماع اثنين لاتحاد  
دى الحق ومن عليه الحق ومن فيه الحق وان احد لزم اجتماع العائى المسفين على  
معاول واحد شخصى والأولى الاوصاف في الاستدلال على اشق الاول

و كيف كان فيدفعه ان العرض كما يشخص بالموضوع فعددته بوجوب تعدده  
فكذلك مشأ الاسراع ومن المعلوم اختلاف مشأ الاسراع في المصادر ومن العن حمة  
مع ثمة السبب وتعدرا استقيم مع ثمة الخلف الوصف وهكذا واحتمال خيار لمجلس  
يكون الافراق مسقطا له كاشف عن مع ثمة له احدات وهذا يكفي في سداع  
الشبهة والمردف بين اشء الحكماء عدم الفرق من موضوع ومشأ لاسراع وليس  
هذا مقام دفع هذه الشبهة

و إلى ما حققه بظن ما اوردناه آية الله قدس سره في المذكرة حيث احتج  
تعدد الجهة مع احد الذب وقسوة من استقلال كل من اثنين وقف على ان  
لا من لآخرى وهم حال الاجتماع عنه واحدة وحده شخص واحد معاول لينة واحدة  
وهو مجموع الاسرار هو كم يرى في الترام بوحدة الحق والعرض اثبت تعدده  
ان التحقيق ما حققناه من ان الحق متعدد وكن مع له معاول مساقن واختلاف مشأ  
الاسراع يكفي في تعدد الشخص .

والخلاصة ان خروج العنه الامة حال اجتماع مع مثلها من النعم إلى النقص  
مقتضى القواعد ولا فرق فيه بين احد اشراعه . اعقبه ولا معنى للحكم بان العلل  
الشرعية معروفة ولكيه عن المقدم احسن فتعطل . ولهذا القول اقامة صحيفة يعنى  
وضوح فسادها عن تشبيع الوقت في التعرض لها .

وهل يكفي في تحقق هذا الحق مجرد العقد او توقف على مرة طبع أو المصاد  
اورد المحدث لا عرفى المصولى و لصرف ثبت الخيار بمجرد العقد قبل الاحادة و  
المصلى اولا يشب لا إذا تحقق الشرط قبل الشئ . ثبت هذا الشرط وان تأخر عن  
الشئته وجوه و الحق هو التفصيل اما المصولى والحق فيه هو الثانى من الاحادة ليست

كـ . ير الشرح والعقد فيها ليس مشتملاً على مقتضى الردم ، و الحيار إنما هو مانع ولا معنى للمنع قبل وجود المقتضى فإن العقد قبل الاستد إتي المالك لا يقتضى رد سيطانه وإنما يكون كذاً بعد لأجرة فيثبت العقد في الثالثة بعد الإحارة وإما مثل الصرف فإن فيها فيه بوجوب القصد في المجلس وإن لم يرد فيه حرام مبطل فلا إشكال في ثبوت الحبر فيه والأشكال والفرق أن العقد قبل الإحارة غير مسند إلى المالك وحده من لوجوه قدم يقع منه ، يقتضى خروج المال عن يده فإوقع من المصول إنما هو صحيح لأن يحدث فيه المقتضى بالإحارة ، بخلاف الصرف وإن لم يرد قبل القصد حيث أن مقتضى الخروج المال عن يد مالك هو حرم وهو العقد الصادر عنه رد ، ووقف أثره على أمر لا يفي ذلك من الفسخ حين العقد وهو ثابت وإما المقام البع من عقد بين الحال فيه مما مر في حيار المجلس .

## ﴿ القسم الثالث ﴾

### ﴿ من الحيارات خسار الشرط ﴾

هـ . من الخوص والمرا لا بد من تحقق ماهية الشرط وحقيقته وبيان أقسامه ووجه نفوذ وجوب الوفاء به ، فنقول نعم الله تعالى أنه يطبق على من فيها لأرام في ضمن الأشياء كشرط الصاعقة والكفاية في عقد البيع سواء تعلق بمعلقه كشرط العنق والوقف في بيع العدد والدار ، أم لا كإشغال المتقدم في البيع المفروضين

و منها اعتد شيء حرراً المتعلق بالأشياء بما له في تعلق العقد به فهو حرراً موقوف في طول من الأحرار لا في عرضها فلكونه حرراً تنص الصيغة بظهوره مستحقاً للغير وليكونه بما لا يصلح للأفراد في ترتب ثمر الأشياء عليه ولو من المتبوع مستحقاً ورد أملاك أو كالم لا يملك في البيع فقد العقد بخلاف العكس وذلك كاشتراط الثمرة في بيع الشجرة واشتراط الحمل في بيع الحمل واشتراط موال العدد في بيعه

و من اعتد امر كسبةً للإشياء أو متعلقه أو غيره لأثره كشرائط الوقف فانه ليست الاقوداً فيه و تحدداً له وكذلك الحب في شرايط الوكالة و اعتبار عمر المتصدق أو امتداده في السكنى و الرقبي و العمري و اشراط الحدود و الحدود و الحظية و شهر الامة و اشراط الاسماء المعلومة في النعم ، و المفسر كيفه لمتعلق مرجعه إلى الوصف و هو ان مجموع و ان مشخص و كد منها ما في الكلى و اما في الجزئي و مجموع ما يسمى بالمتعلق الاشياء كالدكورة و الاوتة في ارفيق و كون الثوب من عرس كان او فطر و مشخص ما يسمى باسمه الدوم بالحدود و الحدود و الكاه

ومن هذا الباب اشراط الضمان و قوله لا معنى له لا اعتبار باليدبضمان من العا في مسماة صيد الانعام لانه لا يملكه كادوم و فليد مقصودة للضمان و الايمان مع حيث ان الضمان حق لا حكم و لا ضمان بحد مستلزم لمصالح عن هذا الحق و دونه و شرط الضمان عدم رفع غيوب الايمان المانع من الضمان و ابقاء اليد على ما يقتضيه من الضمان فافهم

و منها انما امر ركبةً في العقد كالتمس في البيع و لاحرة في الاحارة و لا يسمى بين الركبة و الركبة على ما عرفت في حصار الحيوان و على هذا و دوى النسي ، ان شرطه في بيعه ان يسهل الشرط فيما لم يلا حذقيه معنى الرضا و الا لا و نوهم انه اسمع في العقود كما وقع اصحاب الحدائق ( يمكن من الفساد و لا يحصى ان مرجع الواحدة لاوان إلى حق للمشرط له على امره عليه و مرجع الواحدة لذلك اما إلى الاشياء فهو تحديد للموضوع و اما إلى جعل سبيل للمشرط له على المشروط عليه على تقدير النقص وهو الذي مرجعه إلى الوصف الشخص المحدد للموضوع من حيث الملزوم و قد يكون الشرط امراً بين الامر بين كشرائط معاشرته المستأجر في استبقاء المصلحة من العين المستأجرة و ان اثره استحقاق الموحتر مع المستأجر من احادتها لا تحديد للموضوع بحيث لا يثبت ان يملك المصلحة لغيره و الا لم يقع الاذن بل توقف على احارة جديدة مع انه معلوم الفساد و أيضاً لو عصب واحد من المستأجر العين المستأجرة فالامر لكون المصلحة المملوكة للمستأجر محدوده و كون المصلحة قيداً ان يضمن لكل



من استأجر أو حراً حره وهو معلوم الفساد ففهم فهو حرم حق باعتباره واعتباره كبقية  
باعتباره آخر فتدبر .

و مما حققه تبيين ما فيه افاده ( شيخنا قدس سره ) حيث قال و في ( القاموس )  
انه الزام الشيء و التزاهي في البيع و غيره و طهره كون استعانه له في الالتزام الاتفاقي  
مجاراً أو غير صحيح لكن الاشكال في صحته لوقوعه في الاحكام كثيراً مثل قوله **الشيء** في  
حكاية ربه ان قصه الله الحق و شرعه نواق و انه لما علق ( وفور ) مير المؤمنين  
صلوات الله عليه في الرد على مشروط عدم الزام مع باهراة اخرى في الكاح ( ان شرط  
الله من شرطكم ) و قوله ما لشرط في المحل فان ثلاثة اقسام له مشترى قلت و في غيره  
قال ( هما بالخير حتى بفترة ) وقد طلق على الصدر أو العهد أو الموعد في بعض احكام  
الشرع و الكاح و قد اعترف و ( الحدائق ) ان اطلاق الشرع على البيع كثير في  
الاجاز

و اما دعوى كونه مجرداً فيدفعها معه ، إلى أدوية الاشراف طبعوى و إلى ان  
المصادر من قوله شرع على نفسه كذا ليس الاممرد الالتزام استدلال ( الامم كمال )  
السوى ( المؤمنون عند شروطهم ) فيما تقدم من الجهر الذي اطلق فيه الشرع على الصدر  
أو العهد ومع ذلك فلا حجة فيما في القاموس مع تفرده به ولعله لم يلتفت إلى الاستعمالات  
التي ذكرها و لا لذكرها ولو دعوى يشعر بمحذيتها انتهى

و فيه ان ما استظهره من ( القاموس ) هو الحق و ليس عرصه ان الالتزام من  
حيث هو معنى للشرط غاية الامر ان معناه هو الالتزام المحض من المصلحة دونه اما هو  
عدم صحته اطلاقه على الاتفاقي

و ، لعملة محصل ما افاده ( شيخنا قدس سره ) ان الالتزام معنى ابتدائي لشرع  
ولا يعتبر فيه ان يكون في غيره و استظهر من ( القاموس ) الموافقة في الاول و المصلحة  
في الثاني و المصلحة حق و الحق مع ( القاموس ) ولكن الموافقة غير معلومة فلهذا مدعاه  
ما حققه من أن معنى الاصبي هو الربط و اما اطلاق عليه دعوى الالتزام لخصوصية لمقام  
كما هو الجازي اكثر المعاني المألوفة و ما استدل به لدعواه قصر الدلالة اما ( قوله

قضاء الله الحق وشرطه أي ( وفيه من قبل قوله تعالى [ حرأ سئة سئة ] من إطلاق سئة على الحراء باعتبار ما سئته مع السئة وهو محدد قطعاً وإطلاق الشرط على هذا الحكم الذي الابتدائي باعتبار وقوعه في قبل شرط الولاء للبيع فاعلم و منه قول ( أمير المؤمنين عليه السلام شرط الله قبل شرطكم ) .

و منه قوله ما : أي في الحيوان من الزرع متحقق فيه حيث أن العرس السؤن عدم اعتراف في بيع الحيوان من الحياء فهو شرط شرعي لا بمعنى اصطلاح عليه كما أن حذر الشرط شرط جعلي والشرط في المحمول لشرطه له وفي حذر الحيوان الشارع كحذر المحلوس وما هو في بعض أحاديث الكاخ وإطلاق الشرط منه من حيث اعتبار مرفوع الكاخ وإن كان مذكوراً في غير الهدو بحقوق المعنى المعنى ليس موطأ مذكور في الهدو وإنما اعتراف به حسب ( الهدو ) ، إطلاق المذكور فلا يحصل له

و يحصل أن يقول من استعمله في إخراج الأنداء في غلط وتعدد الأوامر من قوله شرط على نفسه كذا لا يه في ذات هذا لا يصح استعماله إلا إذا كان في بيع و هدو ولم يسكر حد إطلاق الشرط على الأوامر في الهدو كى يتدل لا طاله باله دروان لمحقق أنه قد يكون له طالع من إخراج الأوامر وبه بينهم ومن إطلاق من الاستعمال و حماية والمالك من التمسك لكون الشرط حقيقة في الأوامر لا تدنى من العرائب

و منه استدلال الأمام عليه السلام وقد عرفت أنه لا شبهة فيه حيث أن المورود ليس ابتداءً ابتدائياً ففى ( و منه ) انصو من توسع افلت ذبى الحسن عليه السلام شرى كالى كانت تحت امرأه فطعنهم فبأب منه فاراد مراحتهم فبأب له المهرته لا والله لا أتروحت أبداً حتى يجعل لله أبى عذبت من لا صمنى ولا شروح على ف قد فعل قلب مع جعل لله وراك ( قول عليه السلام شمع صم م كان يدي ما شمع في قلبه بالليل والنهار ) ثم قول ( أم ) أن فعل له فليس للمرأة شرطها من ( رسول الله صلى الله عليه وسلم ) قول ( المؤمنون عند شروطهم )

و أنت ترى أن هذه الروايات لا تدل على وقوع الشرط في غير العقد ولو دلت فقد عرفت عدم المطلوب أصلاً لتحقيق الربط المعنى وبه عتد في الكاخ وإن تحقق

بالإتزام المستقل كالوعود بمصحيح الشرطية كونه امرًا ملحوظًا في المكاح لا بالإتزام لوعدي أو المهيى و هل يعنى على من له ادى اس لعمد العرب و قد قولت شرط الله الصلوة و الصيام بمعنى أوجبهما والزمهما ؟ كلا ثم كلا .

واما ما في الدعاء ذو شرعى حيث ان لا عود في مكراهة فهو اعمد امر في رجوعه إلى الله لا بد من الرجوع لكامله هو المكمل على هذه العزم فهذا هو المرجع والادب ان لم يكن متوقفاً عليه ومحققاً محققاً لا اعتبار بمرارته عليه خارج عنه فيه لا يقول به تعالى في المأذنة ما وقع عليه الا ان هذا مقتضى العقل ومن بعد هذا فمما قد جمع من الاعلام قدس سرهم قال (وذكر المحققين في شروط البيع ان يكون هذه شرطاً محققاً لاها بغيره لتعقدوا اعتدلس فيها فلا يعقل كونه شرطاً له ولا ادان من هذه صواب البيع فلا يصح الاعتراض من خلافها انتهى

ون شرط بمعنى المأمور به اعتد في امر محقق لا بمعنى الشيء ذاته ثم مع ان انشاء الاستعانة والى انشاء العقد ووجب انشاء العقد وقد انشأ على ان يصدق العقد به وان قلنا ان انشاء الشرط لا بد من انشاء العقد و لم يوجد به انما هو الدور و يشترى بالتقائه

و بالجملة ولا يشترى عند الاداء بغيره محقق في المأمور والعقدان هو سبب لا عقد الشرط بمعنى ان ارتباط الاستعانة في انشاءه مشاء لتحقيقه وثبوته وهذا لا ينافي ارتباطه بان انشاءه اوله منه لا يرى ان الوصف لا يصلح ان يستقل بالاعتبار بل لا عقل اعتباره لا في متعلق الاشياء ومع ذلك يستغنى ذات الاشياء بالثناء لم يوجع ولزومه بالثناء انما هو مقتضى فتوقف الاعتبار على ما يعتبر اشياء فيه لا في اذنة ذلك الشيء مما اعتبر به

الا ترى ان اعتبار الطهارة في امر يتوقف عليه ومع ذلك فإصحة شرطه يستغنى ذلك الامر بما عتبه فتوقف شرطه الصداقة على البيع ليس الاكتيف الطهارة على الصلوة فان الطهارة لا يصير شرطاً الا مع تحقق شرطه فامتنع على المصداق ما هو كونه الشيء شرطاً الموجب لعوده ، لنوع العقد يتوقف على نفس الاستحقاق لا على كونه شرطاً فلا دور

الآثرى ان البيع يتوقف على الثمن مع ان الثمن انما يصير ثمناً ناسيخاً فليس  
يتوقف على الثمن وانه ذكر فيه وترك لا يصير كلاً لا للعقد فمطلقاً ويكون الشرط صفة  
لبيع تحتلف الاعراض باختلاف الاعنى له الا ان صفة العقدية بها بحيث لا يستقر لانها  
والاعنى الشرط لعدم حصول الغرض الا بذلك .

وفي (جمع المقاصد) لا يحصل لهذا الكلام شرط للمبيع الذي هو انتقال المبيع  
من البائع الى المشتري لا شروط العقد وقد عرفت فيما سبق ان البيع ليس هو نفس العقد  
حتى لو كان نفس العقد امتنع كونه شرطاً له من الانتقال الذي هو اثره وكيف يعقل  
هذه الشروط شروط للعقد الذي هو الايجاب والعقد ثم قوله ان هذه صفات البيع ليس بجيد  
الانباء على ان البيع هو العقد وحيداً فلو كان صفة له لا يسعى كونه شرطاً لآثره وانما ان  
مقتضى لا يستلزم اثره فلا دخل له فيه بحسب ما بين هذا وصف الى ان الامور المشترطة  
لم تكن داخله في نفس معنى البيع لم تكن واقعة من اشياء لان البيع في مقابل  
المبيع واخرائه وان كان قد مر بوجود نفس المصداق لان ريدته على ما في مقابل  
المبيع ملحوظاً فيه مفرقة الصفة المعينة والتمسك للمبيع باعتد المقارنة وليس في مقابل  
الصفة منه شيء انتهى

ولقد حدد حيث هي الماهيات بين كونه شرطاً وكونه صفة وانما ما استند  
اليه فاستدفع الاثر تبع للسب ولا يقف توقف الاثر على شيء مع اطلاق السب المهم الا ان  
يكون الغرض ان الشرط ليس معتبراً في تحقق السب فلا يتوقف عند العقد وانما يتوقف على اثره  
فهو في مرسته لسب ومقتضاه لانه شرطاً حقيقة كى يتقدم عليه في اثره ولكن قد عرفت في  
اوائل المبحث ان العقد ليس عبارة عن الايجاب والنقل وانما هو محصلان له واطلاق  
العقد على المراكز منهما من باب تسمية السب باسم اصيله فليس البيع نفس العقد وانما  
الانتقال فهو الاثر المترتب عليه على ما قد يكون اثره الاراء وقد يكون اثره الاعتق  
فمعنى كونها شروطاً لهذا العقد اعتدائها به وانما يطالبه فلا ينعقد الا بقاء الس  
من جهة الشرطية من حيث هي ان انما هو من جهة خصوصية في لاشترط وان اعتد  
الظاهرة في الصفة على نحو خاص هو انظم به فالانباء عند الانتفاء انما هو للعللة

التي هي نحو من انحاء الارتباط لا ان هذا النحو من العتبة الذي هو نحو ربط محقق للشرطة المعرفة وان كان في الاصطلاح كذلك

وفي الجواهر استدل بهذا الكلام وفيه ان كونه شرطاً لاثر اعمد مستلزم للتعليل المناسب لسبب العمد اللهم الا ان يكون الشرط كذلك مشروطاً وهو امر من ان لاثر العقد يحصل معه حصوله وليس من التعليل المسمى لكن فيه ان ذلك حكم لا يرد المستبعد من قوله <sup>فيكون</sup> والمؤمنون عند شروطهم ، لأجل شرطه من ان العقد المشروط لامتلاكه وان كان هذا النحو مع انه خلاف قصد اعمد من ان يكون من اداة الارام من الاشتراط كما هو معناه له واية اوامراً العجز ومرتبة ان العقد ان يصرر في لزمه لم يعمل كونه شرطاً له ولو انما الذي ذكره المحقق الثاني

على ان المرحوم في تأخير العقد الاداة التي علة التي دلت على انه لا يمتنع اشتراط حصول اثره شيء من غير اشتراط اداة لشروطه فصره عن افاده ذلك . هي ظاهرة في ارادة ان كل ما يلزمه المؤمنون في عقد من العقود الثلاثة يلزمه بدأ على ما عن بعض العامة من بطلان الشرط في اعمد حصة وهو مع العقد كما سمعته من (ابن حبيبة و ابن ابي ليلى) انتهى

وقد عرفت ما فيه وان معنى كونها شرطاً للآثر تفيد السبب في بحيث تدخل في سلسلة العلة والآثر مستند اليها كالسند الى العقد لكن اعمد مقصود هي شروطه وليس هذا من التعليل المبطل ويستصح لحد في التعليل بشيء الله تعالى وان كان يتعلق ليس قادحاً في الانشاء وما وجد به كلامه من ان الشرع بذلك المشروط يمكن من الوهم والعقود حيث ان العقد ان يبربط به شرط به و مرجع هذا الارتباط حيث ان له على المشروط عليه ما اشترط لان الحدث نفس الشرط كما ان العوض في بيع الكتب بالدينار الكافي هو الدينار واستحقاق البيع على المشتري واشتراطه المشتري من اثار اشتميه والدلة لان العوض والتمس نفس الاستحقاق ولا فرق بين التمس والشرط فلهذا هو مثلاً من هذه العينية .

واما ما سندر به بقوله لكن فيه ان ذلك حكم الشرط الج وهو وان كان حقيقاً

من حيث رجوعه الى ما حققه من اعراف بين الشرط و اثر الاشتراط الا ان الاستناد في حصول انكسار الشرط الى الحديث في غير محله لم تعرفت من انه مقتضى ذات الاشتراط بحسب اعراف وافتقاره كمنس المصطلحات الى الاصماء لارتبط له «المعلم

ومنه يظهر في قوله معناه خلاف قصد المتعاضدين اليه من هذا الاثر معصود لهما الا انه ليس معنى الشرط فمراد العاقل انكسار الكتاب بتدبير على ان تصوع الى حاداً (اي قبلت الكتاب بالتدبير المقترن بهذا الفعل و مقتضى قصد مقامه الكتاب بالتدبير انكسار اشتغال دمة المشتري به كما ان مقتضى اشتراط الفعل معه استحقاقه علمه واشتغال النعمة بالتدبير والحق وان لم يكن غير الثمن و المقصود منه الا انه لازم لقصد الثمن و اما بيع احدهما بقصد هذه المعاملة ان يستحو على المشتري الامر به كما انه اذا باع الكتاب بالتدبير الشخصي بقصد ملكه اياه ان لم يكن الثمن بعين الملك بل انما هو للملك هم تحمق الاستحوا لا يتوقف على قصد آخر غير قصد لشرطه بل مرجع قصد كونه هذا شرطاً الى قصد الاكساف ولا يعقل انكسار احدهما عن الآخر

و «الحملة فملك المشتري له على لشرطه عليه الشرط ليس معناه يمكن انكساره عن الشرطية بل هو لازم بين المعنى الاخص لكون الشيء شرطاً مقصوداً للمتعاضدين قطعاً واما قوله ان معناه الارام فقد عرفت فساد آراءه فتدبر

و اما ما اعان به ( لغير قدس سره ) و بين به مراده من ان العقد اذا صار سماً في ارمود لم يعقل كونه شرطاً ولو ثابته الذي ذكره ( المحقق الثاني ) فقيه ان سمية العقد للروعة انه هو لما عرفت من انه ملحوظ بلحاظ النعمة فلا بد له من متبوع نعمة واهم يعتبر فيه فهو بهذا الاعتبار لا يصلح للاستقلال ومن المعلوم ان ثبوت الحق لا بد له من مسبب و الحق الذي للثمن سببه البيع مثلاً وهذا لا ينافي كونه شرطاً في العقد بمعنى به اعتدافية و يرتبط امر به مع ان لا تنفاء عند الانتفاء انما متصور في المقام كما عرفت .

و بالجملة فليس المرص من كون شيء شرطاً في العقد انه مما يتوقف عليه العقد مثل العارية و تقدم الايجاب على لقبول بل المقصود ان سمة ما اعتبر في العقد الى العقد نسبة

الشرط الى مقتضى ولائز يتوقف عليهما وبعبارة اخرى النعم الذي هو ركز في البيع وجزءه ومقوم له انما يصير كذلك الشرط بشرط متمم لاحد لركنين وهذا معنى شرط نه فلعقد ركز هو الثمن والمنه وشرط هو العقب والعبءة مثلاً فففس العقد معصى الاثر وهذا الاعتبار متمم له باعتبار المتعاقدين وبهما حدث اعساره فيه انما اثره به ان وقع ارضى منهما على هذا النحو ومقتضى نعمة العقود للقعود فهو هذا الاعتبار

ومن هنا ينبغي ما في قوله على ان المرجع في تأثير العقد الادلة اشره به المع ومن هذا ليس شرط في التأثير كى لا تتم عمل صرف المتعاقدين فيه بل انما هو اعتبار في العقد المؤثر الذي يتبع في الامتثال والتسدد لعقد المتعاقدين .

وان شئت قلت الشرط على قسمين قسم هو داخل في الاحكام كالعريية وقسميم الايجاب والاتصال وهذا النوع لا يقتل ارضه باعتبار انه قدس ل المرجع فيه انه هو الشرع نسبياً او امضاء وقسم هو خارج و موضوع ملحوظ فيه مقدم على القسم الاول رتبة فهذا المرجع فيه الامتثال . نعم لا بد ان يكون على التوار من المتعاقدين في المعاملة وعدم جعله له هو المتعاقدين . فكما ان هذا الثمن والمنه وتعيينهما نوعا وشخصا وصفاً انما هو ايجابيهما فلهذا اثر لعسارات كالكفيلة والحريية والباحل والتمجيل والحدود والكاه والافه ان بالاستحقة في الامر خارج وعدمه

وكما ان الوصف المتخصص شرط للزوم والموضوع بلا صفة والمفرد وانما يصاد بهم العقد ويتوقف لزومه اوصافه عليهما جعل المتعاقدين فكذلك اعتبار حق في احد الطرفين انه اعتبار في العقد واسطه به . فحينئذ هما فكلون العقد مؤثراً مع قطع النظر عن هذا الاعتبار وتوقفه عليه ممنوط سطر المتعاقدين وليس هذا من قبيل الاحكام كاعتبار الخصوية كى لا يكون فيه مرجع لا الشارع فمده لا ياتيه مؤدى الاشتراط وحيث ما كان على حسب الموارد العريية لم يتوقف بغيره على دليل مستقل سوى ادلة صحة اصل المعاملة

فمن العريية قوله وادله الشروط قاصره عن افاده ذلك الج فان الادلة انما يحصل مع قطع النظر عنها فكيف وعلى تمايز بذلك باعلى صونها وليس معدها معهود المحكم التكليمي كما عرف . وبه مرتبة فقه ما في كلامه كما فيما افاده ( شيخنا قدس سره )

حيث قد بعد مدكر المعنى الأول للشرط

الثاني ما يلزم من عدمه العدم من دون ملاحظة انه يلزم من وجوده الوجود أولاً وهو بهذا المعنى اسم حميد لأصغر فلس فعلاً لأحد واشقق المشروط منه ليس على الأصل كالشرط وإنما ليس بمقتضى الفعل والانعقاد والشرط هو الحد على المشروط هو ما حمل له الشرط كالمسبب والكسب والفتح المشقق من المسبب فعلم من ذلك ان الشرط في المعنى بطريق الأمر معنى المصدر ومعنى الشيء انتهى

فما ثبت قد عرفت أن الشرط ما يرتبط شيء بمقتضى شيء به الأمر ان انطاعة شيء آخر انما هو عبارة عن شرطه مستطاع من جهة ارتباطه بالماله ان مقتضى في مرحلة العلوية وتوقف كونه في هذه المرحلة على المعنى والاطاعة به يطلق عليه بشرط لا يرى ان اصول الامر بالثبوت من حيث هو ليس في سلمه عنه لأجرائه وإنما الفعل هو الامر عاينه الامر ان الاثر لا يصل إليه الا في هذا الحد فليس صلاح الشرط على هذا المعنى المعاصر الا ان هذا الاعتبار

و اما علاقته على انما الله سبحانه وتعالى هو من جهة اعتدائه في وجوده لمعلول وارتباطه به ولا تعتبر السببية في مفهوم الشرطية وان كان متبادراً عند الاطلاق ولا يعنى ان المشروط ليس مشتقاً من هذا المعاد بل من شرطه بشرط بمعنى ربط يقال شرطت السرير بشرطه وهو على وفق القواعد حيث ان المربوط وان كان نفس الشرط حيث انه هو الذي صار تبعاً لما اشترط به في مرحلة من المراحل لا ان التبادر لمعلول كان احسن واعظم و اشترط مطلق الربط بالمعلول هو المربوط وذلك مل فلهذا حقيقته تنبع ما في بقية كلامه راد الله في علو مقامه .

واردة تحققت حقيقة الشرط وتبعي هو رداً استمالاً للمسايط فيه فاعلم ان مقتضى حمل الحق استحقاق المعادلة والالزام بالوجود وهو حو به على الشرط عليه وعناد العقد بعداده من ارتباط استحقاق تابع الكتاب بديدار على المشتري فيه عنه الجامع لا يعنى له الا كونه متبعاً للثمن .

لا اقول انه حرة منه و يورع عليه المبيع بل انما هو امر ملحوظ فيه تبعاً له دخل



في مقابلة الكتاب به وهذه السعة شدة من تعية الحرء التي قد مررت اليها الاشارة  
ولاحل هذه المدحبة بعد العقد بمداة وثبت الخيار بترك الوفاء به اما الاول فلان  
اسفل الكتاب الى المشتري لم يكن مطلق بل على ان يملك الناصر البعير مع استحقاق  
الصياغة فعدم استحقاق الصياغة اوفر من كعدم ملك الناصر كما لو كان حراً أمعد العقد  
واما الثاني فلان حكم الامنع عما هو مكلف للنفس وله دخل في ثمنه كالاتم مع  
من دفعه ومن ممنوع ان الامنع من دفع الناصر لا يورث له

وهذا نظراً عما احده (نور الشهددين قدس سره) من إصدار الشرع  
في ثبوت السبيل للمشروع له على تقدير ترك الوفاء من استحقاق الارام «الوفاء وانما له  
فيه مظهر فها كان في كونه حقاً ثابتاً في الدعة وقد حقق به ان الاستحقاق الشديد  
هو الدين والتصنيف هو الحق المله بل لذين وهو بالمعنى العام شامل لهم فهما مشتركان  
في الحقيقة مختلفان في المرتبة

وقد مر انه لاحاجة في ترتيب وجود الوفاء واستحقاق الارام على الشرط الى  
الاستدلال بدليل الشرع بعدم فرض ان يحصله حمل الحق ومجرد التمسك به «الشرط  
لا يورث الشك في احكامه» عليه الامر ان الحق لا يربطه بغيره واعتباره فيه صار شرطاً  
فقط

فالسمة بينهما عموم من وجه وفي المقام بعد دفع جميع الآثار فان شرطية عقد  
العقد بمداة وثبوت الخيار على تقدير ترك الوفاء على رأي وائر الحقيقة وجوب الوفاء  
واستحقاق المطالبة والارام والسقوط بالاسقاط وائر التبعية الشديدة عدم تورعها  
يورد على احراءه اشرته به عليه وكونه بغير له الحرء من احد العوضين باعتبار آخر  
مرت الاشارة اليه

قال في (اللمعة) لا يجب على المشروع عليه فعل الشرع وانما فادته جعل العقد  
عرصة لبروز وعن بعض تحقیقة انه ان الشرط لواقع في المقد الام ان كان للعقد كافي في  
تحققه ولا يحتاج به الى صيغة فهو لازم لاجور لاحلاله بكثرة الوكالة وان احتج  
بعدمه الى امر آخر واما ذكره في العقد كشرط العتق فليس بالارام بل يعلق العقد بالارام

حراً وحسن السروية أن اشتراطه في العقد كافي لتحقيقه كجاء من الانجاب والقول  
وهو تابع لهما في الدوام والحوادث اشتراطه سيوجد امر متعلق به ، وقد علق عليه  
العقد وادخل على الممكن ممكن وهو معنى قول الأزم حراً انتهى

وهذا بخلاف من اصعب مكان ، فإن المسمى للعقد في تحققه ان كان يتبعه  
وشرطه عليه لا معنى له وان كان غير معقول وان كان سبباً فليس من لروحه  
حصول مستحق الجاهد ولا في استحقاق شيء عدم يتحققه سيوجد ، ان كان امرأ  
ممكناً ، بخلاف عن العقد لان العقد لم ينعقد لارضاء احد قد عقد وغير  
في حد الحين لئلا يرجح الى انشاء مستقل كالصالح .

الارضى ان يتبعه ، ثم من ممكن متصل عن العقد ، فكيف العقد في تحقيق  
استحقاقها ولا يحتاج الى سنده في حصوله على شرطه في حصول ثمره وهو الاستحقاق  
وعرضه من المعنى ان يردده ، فعلق عليه كفي الوصف لمشخص ، ليس هذا التعلق  
فادحاً في العقد منافياً للإشياء ، ومنعقد في الحال في التطبيق انشاء الله تعالى .

فظاهر ما فيما افاده ( شيخنا قدس سره ) حيث لم يرد ذكره ( الشهيد قدس  
سر ) من ان اشترطه سيوجد امر متعلق ، وقد علق عليه العقد ان

لا يحد عن نظر احد صفة الشرط فمتعلق عليه ، فمقد في تحققه وان كان لا يتعلق  
بصورة في حال قوله ، بحيث هذا العقد على ان ينفذ ) في الالتزام بهذه الصيغة متعلق  
على اسرارها ، لعل في ذلك سر ، لا في عدم يجب على المشرط ان لا يتردد ، بل ما اذاعة  
وفيه مع ان المعروف بينهم في الشرط بمصلحة الجزء من احد المتوجين وان مقتضى القاعدة  
الاعتقالية في العقد اشترط لا يقتضي هذا المعنى اعماً وان رجوعه الى تعميده على اوجه  
يوجب عدم التحريم لمقتضى العقد وان لم يكن في صورة التعلق ان لازم هذا الكلام اعمى  
دعوى مدق العقد على الممكن ان يحدد من رأس عقد قبل لشرط لا يعالنه حراً ، سي  
من التعلق بهذا المعنى لانه في تحريم كفي في الشرط المتكافئ وليس كذا تعليق موحداً  
لارته ، العقد بارتعاعه على عليه فانك عند عروب ان التعلق بارتعاع قدسك في ذات  
لانشاء كما هو الحال في الشرط الراجع الى الوصف المتبوع وقد يكون في لروحه كما

في الوصف المشخص الراجع له الشرط في بعض المقدمات فشيء مما أوردته عليه من الإضافات للحرم واستلزام العباد عند فقد الشرط لا يرد عليه قدس سره

ومما حققناه تعالى في كثير مما أوردته (شجداً قدس سره) في هذا المقام فلاحظ وتذكر واعلم أن كلمات الأصحاب (قدس سرهم) هي استحقاق الاحكام على الشرط في عادة الاصطلاحات، غير جماعه ما حققناه من ثبوت الاستحقاق وانكراه احرار وتردد فيه بعضهم مع ان ادمعوا في سبهم كما ادعاه (شجداً قدس سره) انه يبراه الجزء من احد المعصيات ولا وجه للتأمل في استحقاق الاحكام على الوفاء على اعتراف بانه كذلك

الا ترى ان وجوب اداء النذر بان كان كلياً لا يحتاج الى دليل بعد ثبوت صحة العقود وفوقه المستتبع لاشتغال دفعه المشتري بانتمى به هذا الحكم اولى من وجوب الوفاء الذي اعترف به كثير ممن انكروا الالتزام او تردده فان هذه جهة وصعبه لازمة للحقيقة الحق لزوم تبيناً بالمعنى الاحصائي والحكم التكليفي اربعة بين «المعنى الاعمال المتداول الاوّل» بقوله تعالى [وفوا بالعقود] على انه يهدم تمامية لدلالة ايضاً هو الحكم الوصفي وليس المستفاد من الامر في كل عامه بل هو وجوب بل قد يسميه دمه بالحجية كما هو الحال في الامر بالعمل بالطريق قولك اعمل قول قالن واوله ولا تردّ كقولك اسلك السبيل الغلابي لا ينفك على حكم تكليفي «لضرورة» وكذا احوال في الامر «لوفاء» المعهود به وانه لا يبدل على سبيلها لا على ثبوت حكم تكليفي متعلق به ولهذا فمن لم يوافق مع البيع معاملة الصحة بل او امتنع البيع «ثلاً» من دفع لم يبيع لا يستحق العقاب لا على لظلم ولا اثر لمحاكمة الامر «لوفاء» من حيث هو حتى على القول «بمعية الوصية للتكليفية» وهكذا احوال (قوله صلى الله عليه وآله المؤمنين عند شروطهم) ومن جهة حدود جمعة على ما صار مر كوراً في ادعائهم من ان الامر للوجوب استعدوا من هذه الاوامر الحكم التكليفي فوفوا فيما وفوا .

و يوافقنا حقيقة ما في (جامع المقاصد) قول واعلم ان في حذر لمشتري على الاعاق وحسين حدهم العدم لان للمبيع صريفاً آخر وهو الفسخ لثاني له ذلك بظاهر قوله تعالى [وفوا بالعقود] (و المؤمنين عند شروطهم لامن عصى الله) وهو

## الأوجه التي

ولقد اُخذ حيث استدل به هري الآتيه واداية على استحقاق الاحبار وان هذا لا يتم بناء على استدلاله ان الحكم لا يكتفى فقط منهم حيث انه لا ملازمة بين وجوب الوفاء ونسب الاستحقاق فلا يسئل الى الاستعادة الا ان يكون مقادها تنفيذ العقود والشروط واستفاد هذا من (المسالك) ايضاً .

وفي التذكرة في فروع العهد المشترط عنه اذا عاقه المشتري فقد وفي ما اوجب عنه الى ان قال وان امتنع احقر عليه ان فدا منه حق الله تعالى وان قلده به حق بل مع ام يحقر كما في شرح الارسل والكامل لكن يتجوز له في الفسخ بعد عدم سلامة ما شرط الى ان قال والاولى عند الاحقر في شرح الارسل وانما لو اسمع كما او شرط تسليم لغيره معجلاً فاعمل انتهى في شرح احقر مذهب استحقاق الاحبار على كونه حقاً لله ان لو كان مذهب المشتري ايضاً بغير غايه وهذا هو الحق الذي لا مذهب عنده

ومن العرب ما صدر عن اصمري في عده المرم حيث قل لأحبار بن علمه في حوار اشركه العنق لانه غير مذهب للكتاب والاسنة فذهب الوفاء به فان وهل يكون حقاً لله تعالى اول العهد ان يتابع بيمين الاول الى ان قل ويحتمل الثالث وهو مذهب (بالامة) في (القواعد) و (التحرير) لانه استقر فيه عدم احبار لمشتري على العنق وهو يدل على انه حق لله بيع انتهى وانك قد عرفت من (الاعلامه ونسب سره) ان الاشياء عنده وسد حيث احقر الاحقر فيم لا يبعد كونه حقه لله تعالى بل لغير لمشتري مطلقاً كالله وانك قد فاعل في (القواعد) و (التحرير) مسمى على وجه آخر

و (اصناف) الاسماء واحصاء العنق يظهر من (التذكرة) ايضاً فتعلم ان لكن هذا الاشياء لا يكاد ان يكون له محصل حيث ان استحقاق المشتري اولى بحوار الاحبار كما عرفت وحق الله لأوجه ثلاثة عده الامر بان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وانما الحق بما يجب من هو عليه على الوفاء استحقاق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وحق الناس وقول بعد الكلام المندم وعلى لقول بانه حق لله يكون المطالبة للمحاكم ويجوز مع الاعتناء ولا يسقط منه عدم التابع وعلى القول بكونه للتابع يكون المطالبة له ويسقط

بما هو ولا يحرم من ربه ومع الأصابع تحريم المشتري بين الأصابع والعصا وعلى الأول  
 لا تعدد يكون هو المطالب الحق ومع الأصابع برفعه إلى الحاكم لم يحرمه على ذلك  
 في

واب حريم من حق الله ومعنى له لا الكسب والمكسب من الله لا اختصاص له  
 بالحاكم بل الأمر للمعروف فكيف مشروعه ومع اعترافه من دايم لاسمه تعالى أوجه  
 الآخر وإن لم يطأ إلى كسبه مع من لا يكون له الآخر ومع الفرق بين حق الله  
 حيث أن يلزم أن يكون له غيره من جهة فهو أن لا يكون له غيره من جهة  
 في الشرع له رتبته في المشتري وإن كان يعرفه لا يحق لأحد من إدارته  
 الاستحسان ومعه مكان موافق له لا يرفعه من هو على قدر لزامه ثم يثبت  
 له

من هو من الحق من الله ومعنى له غير معروف من حق الله  
 عن الاستحسان لا يحق معنى على أن يوسع فهو على الآخر على القول "حق الله" على  
 أن يحرم فكيف والله على الأول "حق آدمي" من غير فرق بين المشتري وغيره  
 كان أولى

لأن أحدهم أن هذا الشيء لا يحصل له حث في شتره الأصابع فلا يفتقر لعدم  
 جميع على ما في البيع ومعنى له الأصابع لا يفتقر في نفس وجهه بين العبد  
 بين المالك فكيف بهذه الكيفية في الاستحقاق وهذا مشروط وهو البيع والمشروط  
 عليه هو المثلث وكما لا يفتقر عود النعم إلى غير من البيع الجارية فكذلك هو  
 معناه جزء منه ويستحق الله على العبد شتره لا يفتقر إلى العبد أصلاً لا يفتقر  
 أن يكون مستحقاً حيث أن هذا لا يفتقر في مقابلة البيع، أمّا أن يفتقر إلى البيع  
 وعود العبد إلى المالك أمّا أن يفتقر في لزمه لا يفتقر إليه كما أن شرط  
 البيع على المشتري خدمة المحرم أو خدمة ربه وبه سقط ما في النافع وليس للحاكم  
 أن يفتقره من على الأول أن يفتقر له بيع كما أنه ليس ربه ذلك على كونه  
 وبيع يستحق على المشتري خدمة ربه لأن الله تعالى يستحقه أو ربه أخرى

ان البايع لو اشترط على المشتري ان يعطى فلان ديناراً وسقطه عنه ثم سقط وكان لهذا  
الاحسنى المطالبة لديناره كذا ان هذا كلامه من لا يطلع على واصحات الشريعة فصلا عن  
دقه. واسرارها ولا يتوهم احد ان الاستعانة للعدو اثره اثبات حق لله على الموخر  
لا المستأخر مع ان الميسر الموهوم وثم هو ايضاً ومحصل اثره ان هذا الموع من الشرط  
الذي مرجه إلى جعل الحق للمشرط له على المشروط عليه قد تصادق فيه العواصم  
الشرط. الحق ومن بعده لا ينفذ. لا سقط ويجب اذ هو به ولم يشرو له المطالبة  
والاحذر على اذ هو ومن بعده لا ينفذ. لا سقط ويجب اذ هو به ولم يشرو له المطالبة  
مع تعدد الاحذر. لا ينفذ. لا سقط ويجب اذ هو به ولم يشرو له المطالبة  
والسقوط. لا سقط. ان لم ينفذ له بالخصوص. لانه قد ثبت لحق الشرط  
من الواضحات.

وقد نتوهم في شرط الحق لله حق لله تعالى ولا ينفذ. لا سقط. وهو كنههم  
كونه حقاً للمعبد والمجموع قد اتضح فده. وفي الذكر (الافوى عندى) الحق  
المشرط. اذ هو فيه حقوق. حق لله. وحق للبايع. وحق آخر للمعبد. واستقر  
مطالبة المعبد. الحق او امتنع لمشتري. في (الايضاح) الاقوى انه حق للبايع والله  
تعالى فلا يسقط. لا سقط. انتهى. وفي (البيان) واسقط البايع الشرط حذر الا العتق  
لتعلق حق المعبد وحق الله به انتهى. وفي (جامع شفاء الصدق) ان التحقق ان الحق لله  
معنى القرينة والعدالة وهو حق لله تعالى. وروى لحدوده هو حق المعبد وقوات اذالة  
على الوجه المخصوص للقرينة وهو حق للبايع انتهى.

وهذه الكلمات من هؤلاء لاعلام غاية الغرائه فانه لا معنى لشرط احد امتنايين  
في بيعه شيئاً على حرو وملكه غير المشروط. ومجرد اعتبار القرينة في شيء لا يجعله  
حقاً لله تعالى كما ان مجرد عود العائدة الى شخص لا يجعله حقاً لله تعالى. فلوهم احد ان  
من استأجر شخصاً لعباده فأمره بما لم ينفذ. لا ينفذ. من جهة ان العادة حق لله تعالى وان  
من شرط على غيره ان ينفذ. لا ينفذ. فلا يستحق. انه لو لم ينفذ ان يطالبه كذا ثم كذا  
حق. الكلام فيما يتعلق بالجهة الاولى اما المصد العاصم فوجه ما عرفت من ان

ما عثر فيه انه يكون معيونا بموافقته بهذا الشرط و انتفاء العنوان يبطال العقد مثلاً  
 اذا اشترى دمع الكتب بدينار على المشتري صياغة حاتم فقد اعتدى في خمسة الدينار  
 صياغة الحاتم ومن المعلوم ان العقود تابعة للقصد والدينار المهرود عن صيغة الحاتم  
 في نظره كالدينار ليس ثمة لكتبه فعدم استحقاق الشرط ليس الاكتمال استحقاق الثمن  
 فكما يبطال العقد رأساً من غير اشكال ان ظهر كون احد العوضين مما لا يملك فكذلك  
 صورة فساد الشرط وعدم تملك لشروط له للشرط لا يشترط اذ في الاصل وحيت  
 الدينار اما يكون ثمة بشرط ان يقر بان الصيغة والتمس هو المفيد فكما ان عدم تملك  
 دينار الدينار يوجب فساد العقد لعدم حصول المعاينة منه ومن المانع فكذلك عدم تملك  
 العمل الموجه لا يفسد العقد الذي هو في حكم انتفاء العقد

وما حقه من محذور آية الله و الله (والشهادتين) وثاني (المحققين) وخامسة (وهي)  
 (الشيخ) و (الاسكافي) وجماعة الى خلافه ولا بد و لا من يحرم محل الزرع والذى يطمح من  
 المعذور ان الزرع في تأسيس الاصل في شبهة اموصة غوامه لحكم الكفاي فلا كلام فيه وان  
 علم ان يطل ما من في هذا الشرط الى ابطال العقد بحيث يفسد شهادته وان لا يفسد عرصتها لا  
 مجرد الارام و لا الرام فلا اشكال في الالف والصاد في الاول كما انه لا اشكال في اقدم في الثاني  
 ومن المعلوم ان الواقع لا يخلو من امرين لان الشرط ان يثبت فالتشديد منه يقترب عليه  
 الانتفاء عند الانتفاء كالموصف اموص و الضعيف اما بمعنى انتفاءه من الصفات كالمردم  
 كما هو الحال في الوصف المشخص والشرط في الواقع لا يخلو عن الجانبين

لاقول ان الانتفاء عند الانتفاء اما ان يكون مقصوداً دام ان يكون مقصوداً جلافة  
 حتى يقال ان هذا وجه ثالث وهو الدخول عند معاً بل اقول ان كلام من مرئى الشرط  
 يستتبع اثره ولا بد للمتفقدين من ان يكون مقصوداً احديهما على التخصيص فتعطل  
 وعلى هذا فالاعنى لتأسيس الاصل في شبهة اموصية اي عالم يعلم قصد المتفقدين  
 فان عدم قصد هما او احد منهما غير معقول فارق قدس سره وقد يستفاد من مجموع ما ذكرنا  
 خصوصاً ما سمعته في الرد على ما في (جامع المقاصد) انه ينبغي ان يكون الزرع في  
 الشرط المطلق اما ان علم ارادة مجرد الارام به من غير نهيق فلا اشكال في عدم اقتضاء

فدوره في العقد كما هو الأشكال في اقتضائه ذلك ان علم ارادة معلية لصحة على ملكه على النحو الذي سمعته من (أبي المحققين) لو سلمنا صحة ما يحقق عندهم ومعدن البحث في الشرح المطلق الذي لم يعلم ارادة طغروا منه احد الامرين ولا كان في العبرة دلالة على احدهما تنهى، فمذهبه انما صرح به في ان الشرع انما هو في الاصل اجري في الشهادة الموضوعية ومع ذلك استدلوا باحتداد من الصحة العمومات وما راعه من انه محل النزاع كذلك من ادوهم ممكن على ما يتضح انشاء الله تعالى

وهل النزاع في ثبوت حكم في الشرع على خلاف الاصل بعد التمسك فيه وانه يقتضي التمسك او الصحة او الاصل ولا يستدل لاحد لاستكشاف ما يقتضيه ذات الاثر ط والا فالتمسك بخلاف ما يفهمه المسألة غير معقول وان النزاع في كل من المقامين وحوه وكيف كان فقد عرفت ان حيزه الاثر في حد ذاته يقتضي قد لا يعمد بمساده ولا يعقل التعبد بتخلفه ولا دلالة فيما استدلو به طرامهم

اما ما لا غير معقول بمعنى ان لا يمكن تطبيق على ما هو المعروف من طريقه الشرع فمما لا يخفى على من له ذوق من حسن فهم العقل ان ترويح عند مرادنا شرع يقتضي المكاح ولكن المسئلة الى محرم وسبع حرمه محرمات بحدود ويمضي لشرع البيع ولكن المسئلة اني دارة لشكر مدبرهم من نعمت ان مثل هذا ممكن عقلا ومقتضى الشرعة بمعنى ان الشرع من مثله مما لا ريب فيه ولو جازى هذا علمك وانما قد ثبت مثل هذا الحكم لمخالف لقواعد الدين وانما يحتاج الى دليل في غاية القوة ولا يثبت ما ثبت به غيره ولا يكتفى به المطالب في الثبوت بالدليل المتعسر وعدمه مما جرت عليه طريقه اساطين الفقه كما لا يخفى على المتتبع وليس سره محل آخر

واستدلوا بوجوه عساه ان لزوم الشرط وصحته فرع على صحة البيع ولو كانت موقوفة على صحته لزم التدور وقد ظهر حواه بها خضراء ولست شعري كيف لم يتشكل من هذه الحجة في فساد العقد بظهور احد العروصين مما لا يملك من صيرورة الثمن ثمة واستحقاق البايع اياه توفقت على صحة العقد مع أن صحة العقد موقوفة على صيرورته ثمة من لا يكون مما لا يملك وي فرق بين هذا وبين الشرط متوقفة بقوله على العقد



مع توفيق صحة العقد على صحته وعدمه وعن (أحمد بن محمد) ما يؤيد إلى ما حققناه  
وهو أن الشرط ليس شرطاً في الحقيقة لصحة البيع حتى يبرم الدور بل هو من صفات  
البيع وما كان معها سائغاً داخلًا تحت القدر لم يشترطه في العقد كما لو شرطه صحة  
كمال في المبيع ؛ إن لم يكن سائغاً نظر العقد لأن حيث فوات شرطه بل من حيث  
وقوع الرضا عليه وشرط الصحة أنه من الأمور المذكورة في أوائل الكتاب ككمال  
المتعديين وحوادث تنهى

وعدم أن من حلية الشرط في التراضي لأمر بدعي مسجدة أئمن والمشتري والآن العقد  
أنه صفة لا يصرى إلى بطلان الآخر حتى يفسد أو كانت المدة الاجتماعية مطلوبة وملاحقة  
من أقدم ثبوت العيادات لا يصر ولا بأس بالارادة مع النجس ، اعتبار بل لعل الله إلى  
بطلان الشرط خاصة بغيره من بدت وإن لم يصرحوا بدلت ولما لم يصرح  
وفيما عرفت من أن الشرط من جهة أنه ليس ملحوظاً في عرض ساير الأجزاء كما  
هو معنى الشرطية بل بما هو اعتباري أحد العوضين بحيث لا يكون لشرط فيه  
عوض إلا أنه يسمى العوض بغيره ومن المعلوم أن أسماء أحد العوضين رأى كما  
لو كان مع لا بدت يوثق في العقد لافرق بين معاد دت العوض أو العوض المعتبر  
في عوضه وهذا بخلاف الأجزاء فإن كل واحد منها ملحوظ مستقل ولا يورع كل من  
العوضين عليه ولا يورع على الشرط على إنشاء الله تعالى فالاعتبار في مقابلة جزء أحد  
العوضين لجزء الآخر أصح من لآخر الأجزاء لشرط فإن الشرط مع قطع النظر  
عنه لا يلة بل شيء

نعم لو كان الاجتماع ملحوظ في المعاملة بحيث لا يتحقق الرضا مع التمسك أو حب  
شخص الصفة اعتباراً لشرط لا يبرر وقد ربح بدلت بعض الأصحاب فتعصيم الحكم  
بعدم الرضا إلى صورة ملاحظة الهيئة الاجتماعية فسد واما المحرر فلم يقل به أحد و  
ستمح أنه لا وجه له إنشاء الله تعالى

ومما أن ربط الأشياء بها بمعنى دوائيه مع عدم حصوله حب الأشياء تعليق  
مطل فليس معاد الشرع ذلك بل إنما هو معبر الأرقام وفيه ما عرفت من أنه من قبيل



استحبات بقاء ما مشروحه عدم الطلاق والترويح مع ان الظاهر منها تقدم الشرط حتى  
استقر فيه الشيخان قدس سره استعمال الشرح في اللفظ والعهد او الوعد  
والجواب ان معنى الرواية ان هذا الشرط اول ما يجاه له المسئلة لكان الموضع  
راجحاً لانه من هذه الجهة سابق لاثاره وهذا المعنى يظهر بالتحقق في الروايات ولا  
يقتضي اليه رافعة الخدمه فلو فهم انه بأول عمل

وحيث في (المذكر) عن رواية امرئوداد أنه قد وجد أن يكون شرط الأولاد في العلق  
ولا يصلح إطلاقه بحال المبع فيه لا يحتمل من موافق شرطوا على عاقبة أن يجعل  
ولأنهم لم يراعوا فيه شرطاً أحدهم من عدول إلى على عاقبة هذا لا يحتمل أن يكون  
في العلق والآخر من عاقبة غيره من عدول إلى على عاقبة (من أي لاني) فيما  
رواه محمد بن سليمان حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت لما اشترى  
مريضة حررتي شرطت على مولودها أن يجعل ولداً ثم أتت بنتاً فماتت (أبى الله)  
وقال الأولاد من علق أبيه من جهة أبيه أن الشرط في غير العلق كما أن طهرته في  
آخر الشرط عن المبع حدث وأنتد اشترى شرط على موافق فهم كبرية (المصنوع)  
ونسأله في عدم وقوع الشرط في ضمن العقد طهر ومير

وعمما مرسنة (حسين) عن حدهم بناءً في الرخص يشرى الجارية و  
يشتري لها من لا يسمع ولا يرب ولا يورث فإن وصى بذلك إذا شرى لهم إلا  
اميراث من الحكم بوجوب الوفاء بالواوين دون الثالث مع شرائه لجميع في العقد  
لا يكون إلا مع عدم العقد بعد شراؤه ووجوب الوفاء بالواوين من لم  
يكن خلاف لا جامع على ما عن الآمى من امى لم احدثه الرواية فهو خلاف  
التحقيق حدثانه محرّم المحلل بطريق انفراد المرأة على زوجها ان لا يتزوج ولا يشرى  
من مجرد تعلق العرض العتلائي بشيء لا يجعله من المحتوي وسأنى تعشروا بحرم المحلل  
انشاء الله تعالى وفيه في عدة الاشكال ومرد مجرد استحباب الوفاء بالوعد

ومنها صحيحة (لحمى عن ابي عبد الله عليه السلام) عن شرط في لاه اياته ع ولا يوهب  
 هل يجوز ذلك عبر الطير ثوب ثوب و كل شرط حاله كتاب الله فهو رد المحرمين

قوله <sup>تفسيره</sup> ثم ثبوت يدل على بيع المبيع بشرط أنه لا يورث على الصحة أن  
يمكن أن يستعمل من قوله <sup>تفسيره</sup> بعد ذلك كل شرط حاله كتاب لله عز وجل فهو رد  
أي لا يعمل به أن جميعه ورد وعلان الشرط يجعله الكتاب لله حل ذكره يرد  
به عدم العمل بالشرط لأبطال أصل البيع هكذا ورد الاستدلال

وفيها أن الزم أن لا يدل على إجماع الشرط في عقد واحد بل في مسائل  
هذه الشروط وأما في عقد واحد يعود الشرط دون شرط اعتبارات مع أن له ثا  
ثم يستدل عن هذا الشرط والشرط به بطعام من يقول لأدلة له في وقوع الشرط  
في العقد بالعرف لمقدم ولأنه <sup>تفسيره</sup> في استحباب الوفاء بالشرطين حدثا معا  
رحمهم إلى ذلك على خلافه أن لا يورث فيه حكم شرعي لا معنى لاشتراطه  
على المورث وأنه ليس أحد المبيع قد عرف به حالهما أصلاً وتنفيدهما هو المستند  
إلى استحباب الوفاء ، هذا هو الواجب في أدلة الخصم .

واستدلي بالذكر على استحباب أن لا يرضى بموافق على هذا الشرط وهو لا يرضى  
فتدخل تحت قوله في رد لا يكونوا موالكم منكم بالدين إلا أن يكون تعاضداً عن تراص  
منكم [ومرحمه إلى ما حسمه وذكر الآية إنما هو لتدبيره والاول لسداد مع عدم لئلا  
لا يمتنع إلى دليل أن قد عرف أن صحة البيع مع فساد الشرط كصحة مع فساد أحد  
العوضين رأساً غير معقول بل لا يصح لآية للدلالة على الفساد حيث أن حرمة الأكل  
إنما هو في المظن ولا معنى لكون الأكل لئلا يعدم الاستحباب ولا يعمل لا مع عدم  
المصلحة بوفاء الآية إنما تدل على حكم متعلق بمالهم تعاقبه معصية صحيحة لأنهم تدل  
على بطلان المعاملة لأن تراص الأكل به ، إن معده أن كل أكل حال الأكل بالطلد الأمع  
التعذر عن تراص وهو ناش عن عدم لحرمة تقواع لم يرب والاقصاء على ما يراني من  
الاستثناء والعلة عن أنه منقطع .

وورد عليه (شخصاً قدس سره) بجمع كون ارتداد الشرط بالعرف على وجه يجوز  
انقضائه إلى معوضه حديثه عن تراص حديث ومجرد الارتباط لا يقتضي ذلك كما إذا  
تبين نقص أحد العوضين أو انكشف فقد نقص الصواب المتأخوة في البيع كالكتابة والصحة

وكالشروط المفسدة في عقد البيع فانه لا خلاف لما ذهبوا في عدم وجود البيع كالحال المحذور  
فساد شرطه المأخوذ فيه وقد تقدم ان ظاهرهم في الشرط تغير المقصود للعقلاء في العلم  
وعبره عدم فساد العقد به و تقدم ان من شرطهم ان الشرط المفسد المذكور في العقد  
لا يحكم له صحيحاً كان او فاسداً انتهى -

وفيه ان يستدل مدعى ان ارتباط الشرط بما اشترط فيه انفسه شديد يستقيم  
الاتقاء عند الانتفاء و اما عدم انقضاء مجرد الربط في نفس المبيعات فهل يعنى على  
اخذ ان هذا ارتباطه لروم العقد يوجب بطلانه انفسه من العقد من جهة فناء الربط  
مطلق ذلك وان لم يكن الموقوف على العقد كلاً فهذا الجواب لا يقدح في الاستدلال وقد  
عرفت الفرق بين المعنى والشرط فتميز ان يفسر احد العوضين لا يوجب لا الجديان حيث ان  
انضمام بعض الاجزاء ببعض لا يفسد نظر الموقوفين الى حصول المصلحة بين المجموع  
مع تعلق عرس الانضمام غير معوض نفس المصلحة كالوصف لمشخص بخلاف الشرط فانه  
ليس ملحوظ في عرس ما اشترط به بل انما هو عتار في احد العوضين كالوصف بالموضوع  
ومعنى قولك ( معك الكتاب ) يدور على ان يدور على حادثة ان مع الكتاب  
انما هو بالديار المقرر بهذا الفعل فليس عدم استحقاق المعنى الالعدم مسحة في ديار  
ومن لمقايده لم يقع بين الكتاب مطلق الديار ولا معنى لتقييد المصلحة ولا لاسماء عند  
الاتقاء ولا بفعل من يكون الربط في هذا المقام كما هو في الوصف لمشخص حيث ان مفاد  
الشرط هنا الاستحقاق ولا معنى لتعليق اللزوم على الاستحقاق لانه ليس شرطاً بل انما هو  
ان الاشراط وعيب اللزوم على الفعل لا بعد الاستحقاق فهو كالوصف لا بشرط في المقام  
جعل السبل على تقدير تراءى بقاء كما هو الحال في المشخص من الوصف لم يكن  
لحصول الاستحقاق في الشرط الصحيح معنى حيث ان حصول الاستحقاق انما هو ليكون  
متصفاً لاحد العوضين ومقوماً لاحد الركبتين ولا يسم مع كونه احسباً عن هذا المقام  
فانحصار مؤداه في الحوار مع ترك الموضع فتدبر في غاية النطق والدقة

ومما احتجوا به لفرد المقام بين الصفات المشخصة كالكتابة والصحة في المشابهة  
لداها هي الصفات المقومة مثل كون الثوب حريراً او قطعاً او كذا وما يسان آخر ان حقيقة

تد ط للروم شيء تعدد بد شده العقد به أى تحديد متعلقة من هذه الحيثية بمعنى قولك  
شريت العجوة لحرثية على بن حنبل حيدة ان متعلق البيع وان كان هذا العرثى مطلقاً سواء  
كان واحداً لوصف ام وفقاً له ، لان متعلقه من حيث الروم الذى يقتضيه ويكون هو  
عليه اولاً المطاع اما هو هذا بوصف الحدوده بمعنى البيع من حيث اللزوم بالثبوت ما هو  
موضوعه من هذه الجملة وهو الحد وليس لحد ثبوتاً بشرطه حيث ان لوصف لشخص  
ان اعمده شرطاً للحد على تقدير وهو مع وضوحه يستلزم لتعليق على تقدير العكس  
ولا تتمسك له بداهة على المورد بل اما هو مقتضى به الحكم بالثبوت موضوعه

وهذا طبر اعتبار شيء في متعلق الامر من حيث التأكيد لوامر لمولى بشرط الجملة  
بجمله مع ان مطلوبه الجملة مطاع واعتبار لوصف ما هو للوجوب ولا متعلق الجملة  
ايضاً مطلوب في الجملة وان لم يكن واجباً .

و اظهر من هذا الحد من متعلق المطاع من حيث الاولية كما هو الحال فيما جعل  
الواجب وفقاً لا يقتضى وجوبه ، بل انه يرتفع وصف كونه دية فيه تكليف واحداً لا  
يرفع دية مع موضوعه لان المطاع ليس موضوعه مطلق بل موضوعه من حيث التعاق  
لاولى وان هذا الى قواء اصل اظهر في الوقت وان وقت فعلى لدرج مثلاً لا يلى  
وحده التكليف وان كانت تترائى فيه تعدد تحليل كتحليل الامر الى طلب الشيء مع  
المع من الترتب وهذا المعنى من التحديد غير معقول فيما نحن فيه لان المتعلق من حيث  
الروم ان كان نفس الشرط فهو انه يورث الحوار مع عدم الوفاء لا الاستحقاق لان شرط  
الروم شيء معزولة لا يقتضى اريد من ذلك والحكم لا يبرم به مع انه لو عمل به على  
تقدير الفساد يلزمه ان لا يكون للشرط به خيار

وان كان المتعلق استحقاق الشرط كما رعمه بعض فهو مع فساد لما عرفت من ان  
الاستحقاق اثر الاشتراح لانفس الشرط ، لا يقتضى العودة حيث ان رناط الروم  
بالاستحقاق صياغة حاتم في نفسه لا يقتضى تحقق الاستحقاق كما ان ارتباطه بالوصف  
المشخص لا يقتضى تحققه و اما يرتب عليه الانتفاء عند الانتفاء فيلزم حوار العقد وان  
وفي بالشرط

والمحصل ان استحقاق صيغة الحثم المشترط في ثمن الكتاب انما يعقّب اذا  
اعتبرت في الثمن كى يستحقه كاستحقاق دأب الثمن وحققى الشرطية ان لا يكون في عرس  
الثمن فلا بد ان يكون عنوان الثمن موصفاً لمسلته فعدم استحقاقها كعدم استحقاق تمام  
الثمن معية للثمن لعدم ما يتعلق به وان الشروط الفاسدة فقد يستظهر اطلاق الاصحاب  
على عدم صحة العقد بعد ذلك ان كان مضافاً لمجالد الشرع كترك المردية والنسابة و  
الطلاق وهو مع ان لا يس احكاماً مضمناً من ثرائى من طواهر الاحبار  
ولعمدة اسحت عن دلالتها والافيد قد بدك لا يؤثر لابق لويحقق كشه  
عن اى الحجة <sup>التي</sup> لدى هو امسط عمده في عذر الاجماع وقد عرفت سابقاً انها  
لا تدل على وقوع الشرط في ضمن العقد بل بعضها من جهة في خلافه  
ففى حبر ( ان س ن ا عن ) اى عدائه <sup>التي</sup> في رجل قال لآخر انه ان مكنت  
علمك او سررت ففى طلاق قال ( ليس ذلك بشيء ان رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قال ان من اشترط  
شرطاً سوى كتاب به فلا يجوز ذلك له ولا عليه ) ولعل ( اى ا شهادتين قدس سره ) في  
( الروضة ) بعد االى هذا حصره بترك ما عساه الاصحاب في الاجماع من عند شرح قول  
( المصنف قدس سره ) فلو شرط ما يعالجه لى شرطاً صحيحاً لعمد ولطرواه صحه فقد  
وطاهر انه لا يصح عليه وان كان لمطرقه معدل كعلم في سيره من العترة المستملة  
على الشرط الفاسد انتهى .

وبسته دمه امو الاول كونه على خلاف القاعدة . والثاني عدم تحقق الاجماع  
و الثالث قصور الاحبار عن الدلالة وكيف كان فتعد صحة العقد مع فساد شرط  
في المكاح اوسلم لاساني كون الة عده على خلاف ذلك واسا هو كاتقلاب المطعة دائماً  
بعدم ذكر الأجل ، ان كان من قصده اعلى بعض الوجود في بعض الاقوال ولكن التحقق  
انه غير معقول كما عرفت فلو تمت دلالة الاحبار ايضاً فلان من طرحها او تأويلها في  
موردها فكيف يستكشف منها حال غيره من الموارد

هذا حال هذا النوع من الشرط واما شرط الخيار فقد التزموا بفساده للعقد  
لعمد هو الملهط في غيره وهو بخلاف الرضا ، ففى ( الشرايع ) لو شرط الخيار في المكاح

يطلب وقد تردد عندنا الالتفات إلى تحقق لروحية لوجود المقضي وأرتفع عنه عن بطرق  
الخيار أو الألعاب إلى عدم إرضاء بالعقد لترسبه على الشرط انتهى  
فجعل المذهب في الإفساد رتبته لرب ما عقد بما اعتبر فيه من الشرط لامتداده  
لمقتضى العقد وعوده إليه بالقبض لأرجح أنه عدم قصد العقد نفسه واستمر في حقيقة  
أدوات لمقتضى العقد انتهى والله تعالى أعلم به  
وقوله أيضاً إذا روجت المظنعة لنا وشرطت في العقد أنه إذا حلت المالك ببيعهم  
من العقد وربما قيل ينبغي الشرع انتهى ومن المعلوم أن هذا الشرط ليس مضافاً  
لذات العقد .

بهم نوههم بمصنوع المذهب فعمله لا بد منه وسنذكر في إسناده الله وكفى به في  
(أنواعه) شهيداً حيث قال وكذا شرط به حتى يجهل أحد هو من في السع يطل به  
وما لا يقتضيه لكنه لا بد من لا قور بطلان السع ولا يحصل به منث للمشتري كذا أو  
اشترط تسليم الثمن في مدة معينة من لم يفعل فلا سع مثلاً انتهى  
ويعمل محل الخلاف من هذا الشرط ومن المعلوم أن اشتراط رفع السع على  
تفسير عدم تسليم الثمن في الأجل ليس كاشراً لارتفاع الكساح على تقدير التحليل  
وتقدير الإجماع فليس في ذلك كساح ميسر الحكم بل لم يكن على خلاف مرامه  
فلاحتفاء وتقرير .

ولا يخفى أن حكمهم في المهر عدد في كبره الشروط أيضاً لا يطبق إلا على  
ما احترازه من المهر لأخصوصه فيه والله المصدق الشرطية فكما أنه ينبغي للمهر بالنساء  
شرطه فكذا العقد فافهم .

و أما الشرط الغير المقصود للعقلاء فلو سلم أن فساده لا يوجب الفساد وما هو  
ملك البعوية وهي غير متحققة في مطلق العاصد

بين ذلك أن المصاح في عقد لعقد هذا الشرط إنما هو تقدير كنه به بحيث يكون  
العقد كالمردوم وما هو كالمرد لا يصلح للقييد ففي الحقيقة لا يعقل تقييد المتعاقدين لتعلق  
العقد بمثلته فمع نية المتعاقدين بالعقوبة لا يقدح في ما يعلم من عدم تحققه حيث أن



مرجع الشرط في المقام الى جعل الحق واحداً من انه ليس حقاً فكأنهما لا عيان في التعبير  
وليس من قصدهم التبييد وان كانت الصورة صورة التقييد كالم الأمر مع العلم بالاشياء  
شرطه في وجه ولو فرض صدر التقييد منهما وقصد مما لا يظن العقد قصد فيه ليس الا  
كبيع المحدث في معلق العرض بالاعمال كما هو المعروف من أعم من تعييد الاشياء فمقتضى  
واما شروط الغير المذكور في العقد فلا يبعد بها الاشياء ايضاً وان اخطأ بها  
المرص في العملة ولا لم يكن لعدم مودعه وجه فكأنهم من قبل الدواعي ولو وعد المشتري  
البيع ان يهيم من ماله اصحاب المبيع فدعه ماله ضمن بحسن صبح البيع وان لم يقع  
فمنه لهمة الموعوده ولا يستحق البيع الا مع الرجوع وطيب النفس اما كان على لوجه  
المحصوص لا مطلق بل هذا هو الحال في المهر ومشتري المهر اذا دخل على ان يكون  
القيمة عدله والمبيع مثلاً لا يصحدها وهما اما رخص بالبيع على اوجه المحصوص لا مطلقاً  
والرؤية ما اشرنا اليه من ان الامور المذكورة ليست مقصده بل ما لها منطوق  
بالاشياء بل انما وقع مطلقاً وان كان المدة على الرضا اعقار استتعة في امر اخر او حصوله  
وهذا لا يظهر الا من قوله تعالى عليه بلطف فرجة واسمها صلبه ومنه يرد الوجه  
في المسئلة السابقة انضاحاً .

ومن حققنا تنبي ما فيما في جميع المقاصد حيث وان عند شرح ممر به من عبارة  
القواعد ووجه القوة ان الرأى ما وقع على الوجه الذي يمتنع وقوعه فلا راسخ  
حسنة وبشكل انه لو شرط كون العدد كائناً مثلاً او اشترى العبدتين حقيقاً فتنسب اليه  
غير كائناً او ان احد العبدتين ليس مثله وان البيع لا يطل بذلك وان ثبت له البيع مع  
ان الرأى لم يتحقق الا على الوجه الذي ليس بواقع وهو الفرق بينهما عشر وكيف  
كل ولا يسأل الى القول بالطلال في الأخير عدداً واما الاول فانه محل اختلاف والمظهر  
يساق الى الطال في فكون الطال فيه اقوى انتهى

وان الفرق بين الوصف المشخص والحق في عبارة الوصوح حيث ان الاول انما هو  
نحو يسلط على العقد من حيث التروم فلا يؤثر التحالف لا يجبر بخلاف الثاني فانه محل  
في كمية المشروط فيه وكونه عوضاً كالوصف الموعود وهذا هو المر في استحقاق المشروط

له آية على المشروط عليه

ومن الغريب انك قد في لغز معقد يسبق لظن الى انظر بعد الاشراف  
بالمر من غير من لغز وبعده اشارة الى ما حقهضه فاعلم ومن حقهضه تبين ان لا عقل  
لتعكيك بين الالتزام بول الشرع الى جعل الحق وبيع العباد فده بطلان العقد  
حصوله مع لا عراف انه بمر له حرر احد العوضين فبه لا وجه لهما الا لربط العوضية  
بالشرط هذا هو الكلام في الغرض بين المقدم وبين الوصف المشخص

و اما الفرق بينه وبين الجبر فهو اوضح من ان يجر حيث ان الصدم بعض الاجراء  
الى بعض لا دخل له في مقابلة بخصه من العوض الآخر و ان كان دخلا في مائة  
المجموع بالمجموع ولو فرض وقوع الصدم على هذا النحو فبعض الصدم يورث الفساد  
كما اشترط به بعض الاصحاب لا العباد و اشكال بعضهم فيه لا وجه له حيث ان اعتماد  
الاصحاب في العوضية ليس لا كالعقد الامر الخارج فيها فتعطل

وتعطل مما حقهض ان الشرع ارجح الى جعل الحق عقيد للمشروط فيه في  
معلق ذات الاشياء فهو كالوصف المذموم بطل الاشياء بفساده حيث ان عدم استحقاقه كعدم  
استحقاق المشروط فيه ذات ولا يورج عليه ما عاقله من العوض لضعفه وعدم استقلاله  
في تعاقب الاشياء به فليس حراً في الحقيقة وفي امالاه عليه تسامح فلا يوجب بفساده  
العقد واما ما يوجب الخير في جميع الصور والارش في بعضها

وتعطل ذلك ان الشرط انما يكون مما قابل بالمال كالبيع والبيعة واما ان  
يكون له دخل في ماله ما اشترط فيه بحث يتوقف بالضميمة اليه وعدمه فالحق ان  
المعد المشروط على من اتفق انه عنه اول قيمة من المعالي عن هذا الشرط واما ان  
لا يكون على احد الوجهين كشرط مبيعة المسافر لاربع في ثوب الحار في جميع الصور  
حيث ان تعدد الوفاء بالشرط كتعدد تسليم احد العوضين بل هو هو في الحقيقة ومن  
المعلوم ان المعاملة من حيث هي كذلك انتم تحروح كل من المعاملتين عما هو في  
عهدته .

لا يقول ان البيع لا يتم الا بالتناقص بل المقصود ان المعاملة حقيقتها تمكين كل

صاحبه مما عده له عليه وافت له اليه فبروم السبع على المشرى مثلاً عند أهل العرف  
موسى بخروج النايغ عن عهده فاعده من المبيع وما اعترضه فم لم يخرج عن هذه العهدة  
فصو آ او بصيراً لم يتم امر احد ملة ولم يبيع حده وان حصل البيع وشره ولهذا  
يكون نصف كل من العوضين قبل القبض من استقر عنه معلق من غير فرق بين المبيع  
و لئس ولا بين السبع وغيره من المعاملات حتى مثل الطهر وعود المبيع مع المالك  
و انطلاق ليه من المعاملات بحسب الذات والكمية منها ملاحظة الطهر وعود و لئس  
الوجه الام حقيقه من ان هذه الاشياء في العرف مضمومة على من اقبل عنه والا فعوله  
لا يشمل كل مبيع نصف قدر فقه لا يشمل غير المبيع مع ان لئس بمعامه العوى والعرفي  
لا يشمل التحلله في غير السبع الا كفاً في الخروج عن العهدة ان مسمى على  
عدم استعادة الحكم من الرواية تصدأ فلا يدر الحكم مدر صدق لئس ولو امتنع من  
انقل عليه من لئس لم يندج في خروج من استقر عنه عن العهدة

ولا يتم جميع ما ذكرنا الاعلى ما حتمه من كون ما اسئل عن كل من المتعاملين  
في صفاته الى العادة المصدة من العدة والادخل تحت السطة ومجرد يمكن الصان  
المصوم له في مثل ائتم يكفى في دخول المال في عهده صاحبه حتى ان هذا يجري في  
صاحب اليد مع ان قوله عليه السلام حتى يؤدى طاهر في خلاف هذا المعنى وانما يصادر  
منه لائم من الاقص والتسكين حيث انه هو المجهود في انتقال الصان عند أهل العرف  
فيصادر عنه ما هو لم يعرف عندهم وان هذا دمج اما هو بالمطر الى الغالب والتحقق  
المطلب مقام آخر .

وكيف كان فمعتبر الشرع كاعتد السليم بوجوب الحيات وجمع من استقرار المدة  
وبواعه جديدهم لان الحوار شئت بقعدة نهي انصر قائم لأصلح للركون اليها على  
ما حقق في محله وان الارض فيما يوجب احتلاف التيمة فلا نه مصوم على انشروص  
عليه صمان معروضة وهو عدم استحقاق كل من المنة قدس ما نعت اليه لانه بقده مما  
انقل عنه لا بالقمة الواقعة والشرط كاتوصف وان لم يكن مع لا شيء من العوضين  
الاته مقابل بمقدار من مالية .

وفي (المعزة) والرمضة) ما سدى بما حققناه قال لو حدثني الحيوان عن قتل القميص  
فللمشتري الرد أو الأرض ما الردم موضع ودي و أم لا ش فهو أصبح القولين لا دعوى  
عن حره فثبت وأما كانت الحممة مضمونة على البايع قبل البيع فكذلك حرانها وكذا  
لو حدثني من لحيا المخلص أو المشرأد منه وبين البايع أو غيره لأن الجملة  
وبه مضمونة على البايع أم لا لو كان محتف بالبيع أو مشرك منه وبين الحمي  
فلا حيز للمشتري، هذا إذا كان البيع من قبل الله تعالى ومن البيع ولو كان من الحمي  
والمشتري عنه لا ش حصه ولو كان له بدل المشتري فلا شيء انتهى ولا ينعقد أن الأرض  
أدى على البايع غير الأرض على لأحى حيث أن الثاني «المسبة إلى القيمة  
الواقعة دون الأول» ثم قال وكذا الحكم في غير الحيوان بل في بناء المبيع أجمع إلا  
أن الرجوع فيه بمجموع القيمة انتهى .

وقد أن معنى كون التلف من البايع عدم إباحة ومثبات من التمس بعدم العروج  
عن المدة وعدم استقرار المدة فلا حاجة إلى ما تكلفوه من دخول المبيع في مثله  
أما وغيره وهذا معنى لا يباح فيه وقد عده المصنف بعد التلف كان للمشتري لا للبايع  
وليس الأرض في المدة من خلاف بقوله وأما المدة به قيمة لا يحصل من طائر المدة  
التي لا يكاد يترجم ثم لا بد من عدم مده منه ، الأرض له إذا لم يوصف المبيع  
بعد البيع من القميص كان مضمونة على البايع ولا يفسخ المدة منه .

وفي (الندكرة) لو شرط على البايع عملاً ساعة تحيز المشتري بين المبيع والمطالبة  
به أو يعونه إن فات وقته وكان مده يتقوه كما لو شرط تسليم الثوب مضموعاً وقته  
غير مضموع وتلف في هذا المشتري ولو لم يكن مده يتقوه تحيز بين المبيع والأصعاء معاً  
ثم قال لو كان الشرط على المشتري من باباعة داره مثلاً أن يصعب به ثوبه فتلث الثوب  
بحر البيع بين المبيع والأصعاء بقية لذلك أن كان محالة قيمة والأصعاء انتهى .

ولا يخفى ما فيها من الأصطلاح لا يهاهما لفي من الشرط على البايع وعلى المشتري  
ومعناه القيمة الواقعة في الأول دون الأرض بخلاف الثاني ولعل مرجعها إلى ما حققناه

وفي (التذكرة) في العتد المشروط عليه على المشرية (وقوله) المشتري ومب أو تاع  
 سو - كان مخرجه اولاً لم يجب شيء غيره لكن يرجع المبيع بما تقتضيه شرط العتق  
 وقيل كم قسمته اوسع مطلق وش - معتق فرجع المبيع «اسمه من الثمن ودا قبل انه  
 يسد ما» غير شرط وتعين شرط العتق بد على الثمن سعة وله الفسخ لعدم الوفاء  
 بالشرط فيدفع ما احدثه من الثمن ويرجع بقية العتد انتهى

وهو مطلق بل يحقق وبن في الارض فيما بين فيه كالمج - معتق ليقول عدوليس  
 كالارض في حيز العتد مطلقاً وهو عدوى - سباني اثناء الله - في كما انه قد ظهر انه  
 لا فرق بين ان يكون العتد مستنداً الى اشتراط له «الى المأزوق» عليه «والى الله تعالى  
 الارض» عدم تمكن المدين من اداء الدين وان مع من اده من لو كان مستنداً  
 الى العزم والمثري لم وجب خروج كل منهم عن العتد وعلى هذا هو اع المبيع  
 المشتري على المشرية لعتده صبيح الثوب فمبادك الثوب لم يسط حقه وتمكن من الفسخ  
 بعد الشرط ون كل مستنداً اليه فيتأمل وكذا عدم موقوف الثمن والتصرف للغير  
 بل قد نوجب لعل حدوثه حيث كان موجداً للعتد و هو يكون روال سلطان  
 المشروط عليه عن المشروط فيه بحكم لعل فيعتد تعدداً ويترتب عليه احكامه او  
 يحد المشروط له المشروط عليه على فصح ما يتعلق به او كان روال السلطان بمثل  
 البيع والهبة لاهل قبل لاس كذا استبدال او يفسخ هو نفسه اولاً ثم بعد المشروط عليه  
 على الوفاء وعلى تقدير فسخ عتد نفسه فهو يرجع الى المدل او يسترجع العين حيث انه  
 يستمتع بفسخ ما رتب عليه من الاثبات او يرى بين العتق وغيره في الاول يرجع عليه  
 بالمدل وفي الثاني بالعين اولاً اثر لهذا العتد اصلاً ان كان الموجب عتفاً فليس للمشروط  
 له الفسخ مطلقاً ولا الارض او يرى بين ما يفسخ لشرطه اولاً كبيع ما اشترط وقعه وغيره  
 وبحكم في الاول شوق العتد على الاداء والاخذ فصح عدمها يسترجع العين بالرد  
 دون الثاني فانه يتعلق به الرجوع بالمدل جمعاً بين الحقن

وسان احرازه كان روال سلطان المشروط عليه عن المشروط فيه بمقدار ايقاع  
 فيه احتمالات العتد مصداقاً او غير العتق والصحة مشروطة «بحدارة المشروط له واذا

كذلك ، لصحة مطلقا مع سلطته المشروطة له على الفسخ والأطراف من حيثه أو من أصله أو مع سادسته على أحد المشروط عليه على فسخه ، كذلك ومع التحجير بمعنى ثبوت السلطتين للمشروط له من شاء استغنى والفسخ وإن شاء أحصر الشرط عليه به مع احتمال التفصيل في الوجوه ، الأخيرة أصلا من لفتق وغيره فهذه ثمانية وكذا من أم مطلقا وأما مع النصيب بين الفتق وغيره فيبلغ المجموع ستة عشر .

وهناك احتمال آخر وهو النوع مطلق ، غير توقف على اجادة مع عدم تأثير الفسخ فيه مطلقا ، أو لبعضه من بعض وغيره ، واعتبر لا يستحق في غير هذه أصوره وهو النوع وعليه فهو المشروط به فسخ احدى حصة مضافه إلى غير الحق والفسخ أما يستمع بطلان ، تربط عنه فعود الحق العام لأجل مرجع إلى المدل أو سحوا الأرض خاصة فيما يتحقق فيه وفي غيره ، يستحق الفسخ بأحد الوجهين ، ويستحق ، لأش في الفتق وفي غيره الفسخ ، أحد الوجهين أو تحجير من الفسخ والأرض أو يحل حال الفسخ في الفتق وغيره أو يحذف الحال يكون الصري ، فأما من أول الأمر ومنه و المدة وت هي التي تمنع المدل في الأول الوجوه وجوه .

والحقائق أن عساده ، لا يكاد سويهم مع زر المشروط له ، تعرض من غيره بما هو عدم النوع يسمى ضروره حدث أيضا ، فسخ من هذا أصلا لأوجهه وإن لم يكن في الوهن كما بعد حدث أن استحق في فسخ الجمع أو على ، بالمدل لشروط عنه مع وقوعه ، أو غير معقول ، من الوقوف على ذلك ، بما هو لأجل طه وت وعدم تمكن المشروط عليه من العمل بالشرط لم يستمر انصبيح حقه فبعد تحقق المدى ، وتحقيق غير المشروط عليه ارتفع موضوع الاستحقاق ، إلا لم يكن له وقت و سلطته على الفسخ توقف على فعلية الاستحقاق المتوقعة على روال الطارى المتوقف على السلطه على الآزالة و هو دور واضح

فالتحقق كون الطوارى المدنيه مشروطة بادن المشروط له فهو أن يحجر عنها كشف عن صحتها ، على ما هو الحال في جميع موارد الأحارة وما يخص فيه نظير تصرف الراهن في العين الموهوبه ولا فرق بين الفتق و الوقف وغيرهما فانهم ، أصلا يصلحان

لترارل كما حقق في لوهن والاخذ به تعمل ولا يعني ان الارش لا يسقط بهذا الارش كما  
لا يسقط في صورة التعذر الا ان يستظهر منه الاسقاط والصحيح عن الحق رأياً نعم لا يسقط  
الى مسح اصل العقد حينئذ ليعرود عن العهد "لاستبعاد ولو عد المشروط فيه الى  
المشروط له ولحق ان لا يسقط له بالشرط "الاخذ عنه الا ان يستظهر من الارش في المسألة  
اسقاط الحق رأياً أصلاً من المباح انه يمنع عاراً به وجود

و "الحكمة و لادن في الطوارئ المتبادلة ليس له ما من حيث هو هو وعن المسود وما  
اذا اشترى المرتهن شيئاً منه انه يمنع و يطل الرهن فان بلغ العن قبل القبض  
عاد لدين والرهن وليس للعود في المقام على خلاف لهو عند حيث ان لا يطل ليس من  
جهة رفع القبض بل من جهة وجود المانع فعود برده

الا ترى ان المسح يوجب عود كل من العوض الى مالكه مع ان المسح ليس  
مملكاً ولا يتم هذا الا من جهة قدم المذموم "المقتضى له ما فسر والله من جهة المسح  
يؤثر المقتضى اثره وقد حقق هذا على بعض المسطرين والاخذ به يطل وحيث قبله "ان من  
الطوارئ المتبادلة ليس استطلاً و لادن فيها بالطريق الادلى فيورجع قبل وقوع التصرف  
او تماميته كالحكمة قبل القبض جاز

ومما حققنا نبي ما في كميات الادب وهي (التذكيرة) شراء العنق امة يتداول  
العنق معاً ولو اعتقه المشتري و شرط عنه الخدمة او شيئاً تحير المبيع بين مسح المسح  
والامساك فان مسح ولا قرب يعود العنق و يرجع المانع بالقيمة كالتلف و يستعمل فساد  
او وقوعه خلافه و يجب عليه و سقوط الشرط خاصة فيبيع العنق ولا جبر للبايع ولا  
شيء له انتهى -

فانك قد عرفت ان هذا ليس من تعذر الشرط حيث انه لاسلطة للمشتري على  
اطال حق البايع والاوجه ليعود تصرفه المطلق لذاته و اما يعود العنق مع عدم استحقاق  
الارش والمسح فبما يتم على تقدير عدم استظهار المصلحة من اشتراط العنق بل استظهار  
الاطلاق واما مع العرس المبرور فهذا الاحتمال في غاية الشبهة  
ثم قد لو باعه المشتري او وقعه او كاسه تحير البايع بين مسح لبيع و الامضاء

فمن فسح لبيع طلب هذه الموقوف لوقوعهم في غير ذلك تام ويحالف هذا العتق بشرط لأن العتق مبني على التعلب والسراية فلا يسئل إلى فسحه مع القون بسببته وهل له انفسه البيع مع طلب فسح من فعله المشتري؟ فيه احتمالان انتهى وفيه دلالات على تعاسب العتق في المدم والتعصب لا وحده والسلطة على مضادة المشتري الفسخ تنويع على نوره فسحه ولا وحده

وفي (الدروس) ولو اخرج من ملكه فسح اوهية او وقف فطلب بيع فسح ذلك كله انتهى. وفيه انه ان اراد استحقاق فسحه اداء مع فناء العقد على حاله فلا وحده لما عرفت من ان شرط العتق انما يقضى عدم نوره لتصرفات المضافة لا استحقاق الفسخ بهذا النوع وان اراد استحقاق فسحها ففسح عقد فسحه كما احده في (التذكيرة) وفيه انه ولما احب الحواجر وشجها قدس سرها في المقام يظهر ما فيه دلالة فسح حقه ولا محال للتعرض له فلا حظ وتدر

هذا محتمل الكلام عما اذا كان مرجع الشرط إلى جعل الحق واما اذا كان مرجعه التوصيف فقد عرفت انه ان يكون على سبيل الامويع وما ان يكون على وجه التشخيص فحكمه حكم الوصف فانه عنه والمرجع في المبر بين القسمين انما هو العرف والعادة وان المذكورة موقوفة في الرقيق دون السمك بل القسم والمصادفة ذات المعاملة به بحسب محاربي المذات لا كونه موقفاً لدمه حقيقة كى تكون المستند عقلية وحقيقة لمشخص كونه الوصف بدأ متعلق العقد من حيث الوجود فيسمى بانتفاؤه ولا يتوهم ان هذا جعل الخيار على تقدير كى فسد المتعلق كما ان الوصف الموعود يرتفع بالاشاء به وليس بعقبة ولا لبطال ايضاً والفرق بينه وبين التعليل في غاية العموم ونور الله حل حلاله يبيحه في اشتراطه لتجوير

واما ما كان مرجعه الى جعل شيء آخر تابع متعلق بالاشاء كالثمره والعمل و ثوب العقد فهو امر من امر من فلا يفسد بالاشاء لتعبيه فلو ظهر الموعود مما لا يملك بطل الاشاء رأساً ومن جهة الجزئية يورع عنه اثنان وهذا كما لا اشكال فيه اما الاشكال فيما تردد امره بين ان يكون شرطاً خارجاً او جزءاً مستقلاً او تبعاً كما



دا «ع ش» و شرط فيه مقداراً معيناً وهو أربعة اقدم لأنه إما أن يكون من متساوي  
 لأجزاء ومجسها وعلى التقديرين فما تنبئ الزيادة أو النقص  
 والتحقيق أنه إذا تمت النقص في متساوي الأجزاء كان العرس من اعتبار  
 المقدار مجرد معين ما به بل بعدم التغير من غير حصول ضرر لبعض الصفقة ولا يخف  
 غرض كما إذا كان المشتري عده على شراء ما به يوجد من سبعة حباته في مكان مخصوص  
 وأنه لن يبيع بغيره بغيره مع ما عده بلع ما به إذا كان من أهل طعمته من دون تعلق  
 عرس به بلوع بلع اقدم اقدم فلا ريب في إدمانه من الطرفين وتورع كل  
 من ملتزم على الآخر وأن كان شرط من المشتري ادمق عرسه بالمقدار المخصوص  
 أو من البيع كذلك كما قد يقع في الجبر للشرط لنقص الشرط ومنه يعلم أن  
 فيه أن تمت الزيادة أو الزيادة أو البيع ولا حذر أو أحد منهم، لكل التورع  
 وأما عرس بعض به لمقدار وعدم حصول الضرر بالاشتراك وإما أيا تمت النقص في  
 مجتبه الأجزاء كان المقدار فيه موعداً هو الحال في المؤاخذة وأحواله طلب لمعاملة  
 والأول لم يوجد النقص إلا اختلاف القيمة بحسبها من غير معنى عرس من أحدهما  
 ما عرس من المقدار فلا خيار له مطلقاً كما أنه لا شبهة في التورع وعدم استحقاق البيع  
 إلا ما عاين النقص من الثمن وكذا ثبوت الجبر في العكس  
 وبالمثل يظهر الحال في المثل يمكن اختلافه عليه بحسب النقص أن يكون نقص المايه  
 انقص من نقص المقدار أو لا يكون نقص المال مورد الزيادة والمالية وكذا أن كان  
 اختلاف المقدار مورد اختلاف الزيادة خاصة إذا تمت الزيادة وأصور كثيرة جداً  
 لأن المقدار أن يكون موعداً وما لا يكون أعده الألتعين تمام ما يقابل الثمن  
 من غير اختلاف للحال بالاشتراك على الأكثر والأقدم على الشركة على تقديرها كما  
 سبق كثيراً في العرس وهو الشائع في مبيع الأجزاء فلا اشكال في المردود وكذا الزيادة  
 للمبيع

ومن المعلوم أن هذا إما يتصور فيما إذا كانت الزيادة مورد الزيادة ويمكن  
 أن يكون الزيادة للبيع ويكون للمشتري الخيار لنقص الشرط أو لاشتراكه وأن يكون

الحمد لله الذي جعل هذه الكتب في هذه المدة للشعير واللباع الحمار  
لأنه لا يشترط وحده الباع يمكن أن يكون بين الباع والامعة والمسمى ويمكن أن  
يكون بين الباع والامعة والقيمة على الأقل للمشتري وعلى الثاني للباع  
وكذا في حمار المشتري في صورة البعثة أو حمار أو حمار الحمار لاختلاف في كون  
الأردية هو البعثة القيمة أو قيمة البعثة أو رد البعثة حسب الأديان أو لاختلاف  
وقد توردت في هذه البعثة في القيمة

و المحدث من الاحكام يختلف باختلاف الصور والاعمال و الصواب يطبق على  
المحدثين ان كان على ما هو المتعارف المتعارف في بعض الامور و خلافه ( الاصلح و قدس  
سرهم ) و تنازعهم في الحكم كله في غير محله .

والموصح من حمله ، بالمعنى المذكور ، ودون ( انما لله وليس سره ) في  
( المذكورة ) لوانه شئت وشئت فسمي امة تقسمه اربعة ( انما ان يكون مختلف  
الاجزاء او متعاقب وعلى التقديرين ) بل يعنى الماء الرعلى المأخوذ او يرد الاول ان  
يباع مختلف الاجزاء كالارض والثوب ويتقضى كآل يبيع ارضاً معينة على اثنا عشرة  
ادع ، وثوباً مثلاً بمقتضى ربحه وانما يبيع ( ماء ) به قول ( ابو حنيفة )  
( والثاني ) في حيد القواني اما الصحة فتصدر من المدة من امة في معناه معاً للشروط  
فكان صحيحاً او للعموم ، ان لم يرد من صحة مقتضى الخطا لا بعض لغير كتمسك المدة وام  
الحد ، فلهذا يقتضى ( هو عمدة ) في ( الآخر ) لثبوتى اتصال لان قصه قوله انما هذه  
لارض حصة من اوسع هذه الارض و عدم سؤله لغيرها قصة اشترط ان يدخل في مادة  
في اوسع موقع اقتصاد لكن الاظهر عندهم الاول كما احتقره

إذا نظر هذا فقول إذا أحسن المشرب الملح قبل بحر جميع الثمن أو ينقص  
لعلمنا قولاً أحدهم جميع الثمن وهو طهر قولى اشعفى لأن المتأول بالاشارة  
تمت القطعة لا غير وإن كان الأصغر عمدة في الصورة الأخرى ينقص لأن سرية الطعام  
إذا كانت بقصة عن الشرط وأحرزها متديه بخلاف ما فقده عن ما وحده وفي الثوب  
أو القطعة من الأرض لم يكن ما فقده منزه بحده ولا به في الصورة لا تؤدي تقسيط  
ذلك إلى جهة الثمن في التمسك وإن كان في الحصة محمولاً وأما الثوب أو القطعة

فانه إذا قسم الثمن على قيمة درعاه و حمل الثالث من واحد منها أدى إلى ان يكون الثمن حالة العقد محمولاً في الحملة و التفصيل

لا يقال ليس إذا و حد عيباً وقد حدث عنده عيب احد ارشه فصدر الثمن محمولاً في الحملة و التفصيل لان نقول ذلك لا يؤثر في العقد لانه وقع في الاثناء ، على الحملة و صح بها و قد لا يسقط منه شيء مع امكان الرد و هو يكون واقعاً في الاثناء على ما ذكرناه .

لا يقال لم لا يستمويه على عدد الدرع لا ، نقول درعان الثوب مختلف و لهذا لو باع ذراعاً منه ولم يعين لم يعجز .

و الثاني انه تنجيم بين السج و الامعاء بصفة من الثمن ولا يسقط «استسنة إلى الاحراء لاختلافها بل «استسنة من لقمة حال كنهها و نصفها و لشيخ قول انه إذا كان البايع ارض بعث تلك الارض و حب عليه ان يوفيه منها و ليس «هيناً من الميرت لانه اقرب إلى المثل من الارض ، إذا قرر هذا ، «قول لا يسقط حيار المشتري «ان يحبط البايع من الثمن قدر النقصان انتهى

اقول ان الذي يظهر من «بعض هذه الكلمات ان المراءع اما هو فيما يستند من العبرة و ان الممانع اما هو ما قصده المنة قدس و هو قول الشافعي «ان المتماول «الاشارة لك القطعة الخ و المستند من بعضها كدليله «الآخر و ما يترائي من تمسك ( العلامة قدس سره ) «لعموم وقوله ان نقص الحرة كنقص لصفة حاله ، اما الاول فلا يحصل له و ليس من طبيعة الفقيه البحث عنه و اختلاف التعبيرات و المقامات يمنع من ان يجعل له صابط و اما الثاني فلا معنى له حيث يعلم قصد المتعديين فان لفظة باعة للقصد و لا «بعض على خلافه «بعض قول و «عمره و «تأسيس الاصل في مقام الشك لا يساعده عليه كلماتهم بين ذلك ان النقص في مختلف الاحراء قد يورث الفساد كما في اللؤلؤ فان المصور نوع معثر المكسار في بعض اقسامه وقد يورث ارباب الصمة كما هو العن فيما يطلب منه الرقة و اللطافة و هذا في الورق و صح وقد يكون النقص في غيره ايضاً «مرعوه فيه كما إذا اشترى مصحفاً على انه عشرون ورقاً فبان عشرة و حينئذ فلا حيار للمشتري

ولأطلاق لا وجه له بل ربما يشتت الخيار حيث للنابع حيث أنه إنما يباع المصحف، رغم أنه كثير الحجم قليل القيمة فمن أنه هو ذلك الصير الحجم العالى كما أنه يمكن أن يكون اعتبار المقدار المحدود، يعادل تمام المسمى من غير تعلق عرض من أحد المتعاقدين بلوع المبيع ذلك المقدار ولا يصيرهما بالنقص أو إتمامها عليه.

وقد شاع هذا العرض في زماننا في شراء السلطان أراضي البحائر الشريفة لتعمير المندى الحديدية منه من جهة عزمه على شراء جميع الأراضي الواقعة في تلك المنطقة لا يتعاون له عاصماً لأرديد و النقص الألى بدر تمام المسمى فلا حرج له إذا نقص عدد الذرعان و البايع أصلاً يسبق ما له كمداره هذا حال أصل الخيار وأما كونه بين المصحف و الأمانة بالمصلحة أو بالمسمى فهو أبى يختلف، بخلاف الموارد فحيث يكون نقص المقدار مورد لانتفاء من العينة بحسبه كما هو الحال في الأراضي والكروان والخيار بين البيع والاحد خاصة للتوزيع و أم إن لم يكن كذلك فكثيراً ما يكون اعتبار المقدار كأعداد الأمور العارضية فكانه محفوظاً لا يورث و لا يحد بين المصحف والاحد بالمجمع كما هو الحال في تخلف الوصف وظهور العيب.

والحكمة حكمهم بنوب الخيار في صورة النقص للمشتري بين المصحف والأمانة الخاصة أو، لعدم بيع مشتمل على دعوى كنه باطلاً، في معدن المصحف قوله قل علموا أن الحق يظهر أن هذا الاتفاق في العنوان بكله مع أنك قد عرفت خلافه حيث أن الحكم في كثير من الصور لا يتعمل أن يكون كذلك ولم يظهر من أحد هذا الحكم على هذا النحو نعم أحد حكموا في خصوص بيع الأرض على أنها حرر من معيبة الخيار للمشتري و هو عادلاً صحيح على ما عرفت و ليس الحد في كل مختلف الأجزاء كذلك «الضرورة»

قوله أم الصحة الخ فيه أنه يمكن أن يكون المقدار موعداً في مختلف الأجزاء بل قد عرفت وقوعه و شيوعه و حيث فيكون لنقص كالأردناد مورد للفساد ومع الشك فلتسك بالعموم لا معنى له حيث أن هذا ليس تحصيلاً بل الشك فيما هو المتعارف و التموهات لا تبين حال الموضوع وفهم

قوله ونقص الجزء كنقص المصنفه ليجود عيوب فدايه باطلاوه عند

قوله واما الحال فليست و عو عيب طء لا يحنو عن حمال ولكن عرصه  
بين تحقق الماطور ثوب يدري في الحب على المصنفه لان احالة المداومة بمرة  
التصريح عند ذلك ولكن هذا من الحيثية في الفسخ لا من جميع وهو طلاء  
ويستمع انه في كثير من المواضع لا يحرر لبعض المصنفه لانه ذكر حيث يكون هذا  
المعنى ملحوظ في عرس يدور لأجراء كما هو الظاهر في بيع الأرض على انها حرة  
معيه واما ما تضمنت به الكفاي فبطلان في بيع الأرض على ان تشمل الأرض على  
أقارب غير معلوم بل من حيث المصلحة في على انها تعلق عنه فلا ينقص وهذا  
هو الحال في اعتبار الأوصاف اجمع

واما ما تضمنه في معنى جهة الاحاد وجميع الاعمال من ان احدون لا يشره  
ثالث القطعة لا غير فقيه ان مجموع المبيع بث القطعة على اوجه المخصوص لا مطلقا و  
هذا لا ينافي نوع العمل على الآخر كما هو الحال في عرس لأجراء و ما جعله  
فارق بين طعام و بين العرس من حيث المصلحة فيها و به دفعه من المصلحة ان اختلاف  
المصلحة بحسب اختلاف العمل لا المصلحة في الأرض ان لا ينافي كل حرة منهم  
و حرة من المداين و عكسها في بيع ضمن على حرة و ب نابت الأرض من بيع  
فقط

واما ما عده من به يؤتى إلى العجالة في الحصة و العوض فبه واصل  
لان المعامل المدثور في المنة معلوم بل ربه يكون الاعتراف لحدث لا غير كما عرفت و  
المسايط في ارتفاع العرس الاعتراف حال العقد لا الواقع و لا بكان يحذف الوعد والرؤية  
موجباً للبطلان و به

واما ما عده من به عن عدم انقسام على عدد المدعي من الاحتمال اذ يحسب عن  
بيع الكل لا ينافي إلى الاتهام بحالة فقه ان الاحتمال في المداين لا ينافي إلى و  
في الكسور كما إذا لا حظه الثلاث أو ارباعا وهذا نحو من التورع على عدد المدعيان  
فان المجموع إذا كان عشرة اذرع و كان الثمن عشرة كان في مائة كل عشرة و هو ذراع

واحد و يمكنه في اجتماع الالهم و العينة

ثم قال في ان يبيع مختلف الاجزاء كالارض و الثوب فربما على المشتري جعل ان يبيع على عشرة درع فخرج احد عشر و لحد هما للبايع بين الفسخ و الاعضاء لاجتماع سكل النعم و لا يمكن ان يجعل باع منه للبايع لان ذلك مختلف و لا يؤدى إلى الاشياء و لم يرد و يثبت و ثبوت الريدة المدع فمعتبر لمشتري حيث لا يثبت بالشركة و دفع . مع لاجتماع سعة حذره و يحمل عدم سقوطه و الاول اقوى لان زيادة العنصر كزيادة الصفة إر القدر لسقوط القطعة لمعية فريدة الدرع و وصف و يجب على المشتري ان يبيع كما لو دفع اليه الاجود

و بالشفعي قولان في صحة البيع و صلاية إر لا يمكن حيا للبايع علم تسليم الريدة و لا المشتري على اخذها سواء من صحته و مشهور عدمه ان للبايع الخيار فان احر فالجميع للمشتري و لا يطالبه بالريدة بشئ و احتاد بعض الشافعية انه لا خيار للبايع و يصح البيع في الكل بالثمن و يبر له شرطه منزلة ما لو شرط كون المبيع معيناً فخرج سليماً لا خيار له .

و على المشهور او قول المدعي لا يصح و في دفع قدر المشروط . الزيادة ذلك فهل سقطت حيز البيع فيه قولان لمفهوم لروايل اعر عن البيع و عدمه ان ثبوت حق المشتري على اشياء بحرصه او لو قال لا يبيع حتى اريدك في الثمن و زاد لم يكن له رادك و لم سقطت حيز البيع عند و عند الشفعي قولاً واحداً و كذا حكم الثوب و لثة لو . عليها على اربعة عشر و رأيت فقهاء او رأيت اشياء

و فيه ايضا ما عرفت من اختلاف الصور و المروس فان كان المقدار موزعاً كما هو الحال في كثير من القيميات نظراً لان لم يتعلق العرض في العديد و الاعتبار الا برفع الالهم مع وكالات الزيادة ببيع إذ كان لزيادة موزعاً لزيادة القصة بحسب اريداد المقدار كما هو الحال في بيع الارض و الكرامات و لم يكن لاحدهما خيار على تقدير الاقدام على اتمامه كيف كان و لا يتوهم ان هذا خروج عن التعرض لحكم المسئلة من حيث هي لانه من لو لم يعد العرض لا استمر طرقة له و على تقدير عدم الاقدام

فكل منهما حي و الشركة ولولم يكن الازدياد بحسب الازدياد أو لم يكن موجهاً له  
اصلاً بل إنما أوثق قوة الرعة فالظاهر كون الريدة بمرة الوصف

فعلى تقدير كون المشتري من المشتري على الداع من يكون العرس ان لا يكون  
المبيع اذن من اشتراط مع اتمام البيع على كونه للمشتري و ان كان اعلى فلا شركة  
ولا خيار لواحد منهما و ان كان الشرط من الداع على المشتري و كان عرسه جعل  
السيل له على تقدير ظهور المبيع اعلى فالخيار للمبيع خاصة بين المبيع و لاصحابه  
بالمبيع وقد تكون الرادة مورثة لعص القيمة أو لقلة الرعة و عيش بالتدخل التام  
في تعيين الاقسام

قوله ولا يمكن ان يحدد اع منه الداع الخ فيه ان الاختلاف اما يجمع من  
جمله متعلقاً للعقد اذ لا للعرض لا الاشتراك مع ان الاشاعة ايضاً لا توجب العرس فيصح بيع  
دراع من العمل على سبيل الاشاعة مع العلم بعد الدراع و معرفتها  
قوله ولم يرسيا بذلك الخ قد عرف انه غير معطرد بل من لوازم بعض الصور  
الرضا بالاشتراك فافهم .

قوله و الاول اقوى الخ فيه ان كون رادة العري في الماهم كرامة المصلحة مداهما  
معلوم الفساد و تداول العقد القطعة المصلحة لا يماضي كون المقدم ملحوظ في الماهم منه  
بحيث يورع كل من الموصي على الاحرف بل يربط احد و التورع لوانواع صفة المشتري  
على انها عشرون مائة تسعة عشر مع ان المبيع شخص خارجي و حرثي حقيقي ايضاً  
و ما استدلل به الداعي على المظلال من المظلال هناك ضرورة ان عدم ثبوت الاحبار  
من الطرفين لا ينافي الصحة فلا حيز في كون الريدة الداع و ثبوت المصدر للمشتري  
مع انك قد عرفت اختلاف الصور و ان هذا لا يلزم الاعلى بعض التعداد و يظهر بالتأمل  
فيما مر انظار آخر فيما في ( التذكرة ) فتدبر

و في ( المختلف ) قال ( الشيخ ) في ( النهاية ) انما اشترى الامان من غيره حرثاً ما  
معلومه من الارض و و ان الثمن لم يمسح الارض فخص من مقداره الذي اشترى كل  
الخيار بين ان يرد الارض و يسترجع الثمن الكلية و بين ان يطالب برد ما

نقص من الأرض وإن كان لله مع الأرض حسب تلك الأرض وحسب عليه أن يوفقه بأمره إلى أن قال احتج (الشيخ) على قوله في النهاية (ما رواه) (عمر بن حفظة) عن (أبي عبد الله عليه السلام) أن رجلاً باع أرضاً على امرأة عشرة أشهر واشترى المشتري ذلك منه بمدة محددة ونقد الثمن ووقع صفقة البيع وافرقت فلم يسح الأرض فداها هي خمسة أشهر قال (إن شاء استرجع أصل ماله وأحد الأرض وإن شاء رد البيع وأحد ماله كله إلا أن يكون له إلى حسب تلك الأرض بصلاً أو صور فليوفد ويكون البيع لأمره له وعليه الوفاء شمام المبيع وإن لم يكن له في ذلك المكان غير الذي «ع» وإن شاء المشتري أحد الأرض واسترجع أصل ماله وإن شاء رد الأرض وأحد المثل كله.

وفي طريق هذه الرواية من لا يصرح بأن حاله ولنحط إلى الأرض المعجزة ممنوع بقى الاشكال فيه لو أراد المشتري أحد الأرض من واحد بالثمن أجمع أو قسطه الأقرب إلى لاه وحده بقدر في نقد فكان له أحده بقسطه من الثمن كما لو اشترى الصرعة على امرأة عشرة فئات تسعة وكذا لمعيب له أمساكه وأحد أرشه

احتج (الشيخ) بأنه اشترى بجميع الثمن فله الحيز بين الأمصار بالجميع أو لمسح والحوادث هذا معنى على أن المعيب ليس لمشتريه إلا المسح والامساك بجميع الثمن وهو قول الشافعي ولا يحى على مذهبنا وإن كان قول الشيخ لا يعتمد على قوة لأن المشتري إنما اشترى هذه القطعة «لثمن وشرط له البايع فدرأ عقيباً هذا نقص ثبت له الخيار أما نقص الثمن فلا.

إذا تقرر هذا فعلى ما أحسنه من أنه يرجع المشتري «أقسط من الثمن لو أحذر ذلك» يشترى للبايع حيز المسح محتمل ذلك من حيث أنه إنما رضى بمسحها «لثمن أجمع» فدا لم يصل إليه كان له المسح فدا بدل له لمشتري جميع الثمن أم يملك المسح أو وصول مريضه إليه انتهى

فما جملة (الشيخ قدس سره) عنوان البحث خصوصاً الأرض وهو قد قبل للعلافة وأما مطلق الصمى فلا ريب في اختلاف أقسامه كما عرفت ولا يحى أن ثبوت مثل هذا الحكم لمعالف لنقود عن بعض هذه الرواية مع اعراض الأكثر أو من عدا لشيخ عند في



عابه الأشكال والحق فهو عبيء هو الظاهر من العرض ثبوت الحمار للمشتري بين  
البيع والأحد بالجملة كما هو محذور (العلامة قدس سره) هذا لأن الظاهر في العرض  
الحمار بالجملة مع البقاء لا بد من أن يمكن أن يكون على خلاف ذلك أيضاً كما أن  
مقتضى كون اختلاف القيمة بحسب اختلاف المقدار والنوع مباح يكون لأحد الجملة  
و يمكن أن يقال: حقه من السطير، البصرة في مقام العمل: ما اجمع به (الشيخ  
قدس سره) في عروب ما فيه من (شراء بجميع الثمن مسمى) وفيه المعروف (ولكن  
الأشكال في النوع و عدمه فلا بد من ملاحظته جهة أخرى

وأما ما أحاط به فلا بد من أن يحذر من أن نفس المقدار المعتمد في المعاملة  
ليس حراً عن المحرر البصري البصري وكشف السر أن ذلك نفس المقدار المعتمد  
ليس به مع ثباته في البيع عند (آية الله قدس سره) بل ثبوت الأرض عنده في حذر  
البيع لغواته هو معرفة البحر والأرض حرة من الثمن لم يسلم للمشتري ما يقابلها  
من بهيمة البعوضة وليس ذلك في (الجميع من البعوض والأرض) (الشيخ قدس سره)  
فانظر استبعاد الأرض حيث يثبت بها العيب وإنما يسلمه مع تقدير الرد فحلله بعدم  
استحقاقه لأحد الجملة في هذه المسئلة مسمى على ما سمي عليه من عدم اجتماع العيب  
مع استبعاد الأرض فذكر العيب أنه هو من جهة البعد المسمى (لأن جهة ثبوتهم أن  
نقص المقدار عيب

ول في (الذكر) أن وجود المشتري بطلع عيباً مسمى على انعقد ولم يحدث  
عنده عيب ولا يعرف أنه كان معجزاً من فسخ البيع والأصالة بالأرض إلى أن قال ولأن  
لأن في هذه السطوح من طهر عيب كان وقت حرره من البيع فكان للمشتري المطالبة  
بما يقابل من ثمن الأرض في الحقيقة حرره من الثمن انتهى و بصرف كلامه في  
تلك المسئلة لا بدح فيه، وإنما من كشف مراده.

وقد جئنا بحقه على: أي المحققين قدس سره حيث قال بعد نقل ما في المختلف  
وليس ما قاله ظاهر لأن العيب خروج عن المحرر الطبيعي بزيادة أو نقصان يقتضي  
احتمالاً في المسمى أي وضع الاسم بآية كالعبد ونحوه انقدر ليس خروجاً عن المحرر

الطبيعي و هذا هو متضمن قول بعض الحكماء ليس لأحد شيء من الثمن ولا يستحق  
سبب قولنا ربح على من مختلف لأجزاء لا يعرف قدر حصة البعض من الثمن  
لأن الأجزاء غير معلوم و هذا قاله ثلث عدد أعلى ذلك إلا أن يعرف و سبب الثالث انتهى  
و هذا من مثله و ان حدث ان يعود صاحب من له أدى انس الكلام لغيره  
و انس لغيره مما يحل على من ان يثقله و ان سره حتى انس نفسه في تفسيره  
فمنه

قوله و هذا هو متضمن لقول بعض الحكماء ان يكون الصفة مما لا يتصل بشيء  
من ثمن و عدم استحقاقه لا شيء و هو في الحقيقة مما ان هذا عليه و هو من احدى  
الواحد و ما المسمى اخصاص صفة الصفة بمرله لجزءه في استحقاق  
الأرض بقدره لا محالة و ان يكونه فلهذا في صور الأجزاء و هو من بين الآخرين  
و يربح بين النشأ

قوله على ان يربح الأجزاء لا يرى ان هذا استدلال به الشافعي و هذا من  
على محله و هو في العرف و كونه لا يربح و قد ان السبب بين الرائد والبعض  
لا يخفى و ان لم يعلم حصة الفائز خاصة فافهم

ثم قال في المختلف أو ما عداه على ان يربح الأجزاء فظهرت احدى عشر  
حجراً و قال في (المسحوط) ان يربح الأجزاء و يكون المبيع الحذر بين المسح  
و بين الأجزاء بجميع الأجزاء هو لأصغر الأجزاء لا يحضر على ذلك  
و قال (ن دريس) لم يشرى الحذر بين الأجزاء و سترجاع الثمن و بين أمثلة المبيع  
و يكون شريكاً له مع ثم قال و في هذه المسئلة نظر و تأمل

و قال (ن الدراج) يكون المبيع احدى بين أمثلة المبيع بجميع الثمن و بين  
المسح و قال (ن حمزة) ان يربح الحذر بين المسح و لأصغر و يكون شريكاً له بقدر  
الريادة و الأقرب ان يقول بغيره انه من تسليم المبيع أو أن من تسليم العشرة فإذا  
ربح تسليم المبيع فلا حذر بمشترى لأنه و ده حيزاً و ان أمسح من تسليمه ثلثاً  
فلم يشرى الحذر بين المسح و لا أحد بجميع الثمن المسمى وقسط الزائد

فان رضى «لأحد حد العشرة و له بيع شريك له» الرائد و هل للبيع خيار الفصح يحصل ذلك لضرر «لمشاركة و الا لا خيار له لا رضى ببيع الجميع بهذا الشئ فاداً و حصل اليه الثمن في البعض كل اولى و لان الضرر حصل بعريه و احببه بانكذب فلا تسلط به على الفصح . و جهة الطلاق انه لا يمكن احذر البيع على تسليم الزاد و انما باع عشرة ولا المشتري على أحد البعض و انما اشترى ولكن و عليه ضرر في الشركة أيضاً و الاقرب الصحة لان ذلك نفس على المشتري فلا يجمع صحة البيع كالمعتب انتهى

و ان ترى ان الاختلاف انما هو في عرض مخصوص و مرجع الاختلاف في الحكم الى الاختلاف في الموضوع في هذه المسئلة على ما عرفت الا وقع لعدم العدوان «طابق بيع محض» لآخره على مقدار مع ثمن الزاد من اختلاف موه من المدامات فقد لا يكون ضرراً لهما و يرجع الرائد الى التاييع كما اذا لم يكن العرض من ذكره معتدراً لا رفع لهما مع اقد متهما على بيع هذا . لكن احذر كيف كان وقد يكون الحد بينهما وقد يكون «طالاً و الحذر» انما بين الفصح والامضاء «استسقاء الى المجموع او بالعصاة الى غير ذلك من الوجوه

و ما حكاه عن المسوطة لا يحصل له لان الاحادة بعض الامن و «لجميع انما يتصور فيما اذا تمت البقصة و ان في العرض انما يقدر للتاييع الخيار بين الفصح و الامضاء في عدم المبيع في قدر من يتوهم ان له الامضاء فمما يقدر الشئ و يكون له الرائد و منه ما حكاه عن ( ان الزجاج ) و لعله الى ما مر من انما يشير قوله و الاقرب ان يقول فيهم و ان ما حكاه عن المسوطة من الوجه الآخر فصادف اظهر ثم ما استقر به قدس سره من «حيز» التاييع بين تسليم المبيع رائداً و بين تسليم العشرة لاوجه له لان المشتري لا يحب عليه قول الرايد الذي هو ملك للتاييع نعم فيما لا يكون الرائد للتاييع و انما يكون له الفصح و تسليم الجميع ليس للمشتري خيار على تقدير تسليم الرائد الذي هو في الحقيقة عذرة عن عدم الفصح و فهم و بالتأمل فيما قد مره يظهر ما في ( جامع المقاصد ) و غيره من انظار لا تخصي قدس سره .

و اذ قد ظهر بحمد الله تعالى من تحقيق ماهية الشرط حال الاقسام و آثارها  
فنعلم ان القسم الاول الذي هو عبارة عن جعل الحق شرائط بظهوره بالثبوت في حقيقته  
و ما هو مقتضاها .

فمن كونه مقدوراً للشرط عليه بمعنى كون ذلك معلوماً بحسب محاذي المعاديات  
لا مجرد كونه كذلك في نفس الامر ، فان هذا هو عرر المجرى في الفادح في المعاملات  
الاعتية على المكاساة و تنفرع عليه عدم جواز بيع العبد الا في حال العجز عن اصاله الى  
المشتري غير معلوم و مع ذلك فهو قدح في البيع وقد جعلنا في الرسوان ما يتعلق  
بالشئمة بما لا يريد عادة و اعرس به مجرد تفسير هذا الشرط الذي اعتبره الاصحاب  
في الشرط حيث انه خفي على بعض الاواخر .

في ( الشرايع ) بعد قوله يعود ان يش . . هو سابع داخل تحت قوله و  
برعه عليه لا يعود شرائط لا يدخل في مقدوره كبيع الرع على ان يجعله سبلاً و  
لربط على ان يجعله تمراً ولا بأس بشرط تنقيته انتهى و من المعلوم ان هذا ليس  
الا كاشتراط القدرة في المبيع و ان المراد اشتراط قدرة البايع كما لا يعنى على من  
ثامن في اطراف الكلام

و اصرح منه عبارة ( المذكورة ) قال من الشروط انه شرط ما لا يدخل تحت  
قدرة البايع عليه فلو اشترى الرع بشرط ان يجعله سبلاً او السر بشرط ان يجعله  
تمراً طل انتهى

و من العرب ما في ( المعواهر ) حيث جعل فعل يجعله المشتري ا لله و في  
( جامع المقاصد ) كاشتراط جعل المبيع الرع سبلاً والحاصل ان كون المشروط عليه  
المبيع من الضروريات وقد سبق للمعواهر الى جعل المفعول هو الله تعالى ( الشهيد قدس  
سره ) قال في ( جامع المقاصد ) بعد نقل هذا منه و كانه نظر إلى ان الاول لا يكاد يتصور  
وقوعه عن عاقل للعالم المديهي باعتناع ذلك من غير الا اله سبحانه انتهى و هذا الوجه  
صرح به ( الشهيد قدس سره ) في الحواشي فلا وجه لقوله و كانه نظر الى  
قول في حواشي القواعد ان المراد جعل الله الرع سبلاً والسر تمراً لأنما عرص

ما لا يجوز ان يوجهه عقل لا مدعى دائر من غير الا انه حلت عطامته انتهى و منه ان  
الافعال لموليد له افع حادثة له لا مدعى دائر و كونه مستندة الى اسبابها الغير المقدورة  
للمحدث لا بد في ذلك الا رجوع الى صحة اسباب الاحداث الى الشخص مع انه فعل العار  
و ليس فيه تجوز ولا مدعى مع وطراد من عند الاثر ط من بعده التاييد للزرع و يرفع  
المواضع و يحصل اثر ط بحيث يربط عنده هذا لاثم

ان قلت اذا لم تكن العلة مدعى مقدور ووجهه لا غير مقدور حتى بالواسطة  
فلت هذا عاطف الارى الى ان لا حراى الذى هو صفة في له غير مقدور المستحسن  
ومع ذلك قد اذنه الى الشخص حادثة مع كثر آثر من المواضع خارجة الى الشخص  
ان قلت فعلى هذا لا مدعى من مواضع هذا اثر ط و صفة ولا مدعى فيه ليس  
مقدور قلت ان افعلا اخر مستندة بحسب مدعى له ادان وقت ثم يتم لاسباب  
و هو في المضمع عطف فان الآفات للزرع ليست مدعى

و بين هذا وجهه لا مدعى دائر شعبة قدس سره (نعم لمن عرف من هذا  
ذكر الشرح المذكور لكن اطهر ان اراد به حمل الله راجع الى السبب سميلا و تعرياً  
و العرف من خبر عن اشترائط فعل غير المدعى لا يكون بحسب قدرته كافعال الله  
سبحه لا عن شرائط حدوث فعل مدعى من المشروط عليه لاسباب الارم و الالزام بمباشرة  
فعل متممته عقلاً و غيره مد لا يرتبطه افعالا و لاسباب ما بعد المدعى لاثم و الحكم  
عليه بعدم الحوار و الصحة عند عن شأن المضمع لا مدعى من سببوا المثل ذلك في باب  
الاجابة و الجملة مع ان اشترط لكون الفعل مدعى انتهى عن اشترائط القدرة

ثم اشترائط تحقق فعل المدعى عن احتراز المتعاقدين المحتمل وقوعه في  
المستقبل و ارساط المضمع به بحيث يكون التراضى مضموعاً به و وفقاً عليه امر صحيح  
عند العقلاء مضبوط لهم لا اولى ولا شراى من الوصف المحالى الغير لمعلوم تحققه  
ككون المدعى كاتماً او الحيوان حاملاً و العرف لا احتراز عن ذلك و يدل على مدعى كونه  
تصير كثرهم مدعى ارفع و ليس سميلا و تعرياً و بصيرورتهم كذا و تمثيلهم لغير  
امقدور بانفسهم الشرع و اساعى و حمل الدائرة فيه بعد و وضع المدعى في وجه كذا و

غير ذلك انتهى .

وقد عرفت ان لا يلزم من الشرط المذكور ما ذكره من الأزام و الأبرام مع  
ممنوع عقلا أو عادة فإن عادة في أدب أن كونه الشرط المذكور معدوماً غير معلوم  
لأنه ممنوع من أن لا من قبل مع العلم بالوجود بشرط كونه سائفاً مع اشتراط  
لغيره في كلامهم ؟ عدم كونه من تخصصه و كونه ممنوع بل لا يحصى فساد طر يدر  
في كلماتهم

و قوله نعم اخرج من العرائض حيث أن تناط العقد . لأمر الجاح عن الاحتمار  
أن كل بمعنى متعلق عليه فهو متصل لدقته . إن كان معنى حقه بمرة حره من  
أحد العوضين حتى يحد شرطاً له . انما على شرطه عليه كما هو الحال في  
الشرط الذي مر حقه إلى جعل بحق فيه لا يجمع عدم كونه معدوماً له والوصف المحتمل  
تحقيقه أحد اعتبار عنوان لمعدو العقد و الفعل لا يصح لأن جعل عنوان فلا معنى  
لأشترائه في متعلق الانشاء و حقه من الوجود سواء في أولى الاشتراط منه عهد و  
يتضح هذا غاية الاتضاح بالتدبر فيما مر فقدر

و بعد ما عرفت أن شرط العقد ليس الجاح عن الاحتمار غير معقول ولا  
يبنى جعل سراحته كميات لأصعب و أسهل . مرادهم مع أنه على ما حققناه دل  
و عرفت من ذلك أنه قال بعد كلام طويل لا يفسد ما ذكرناه لو اشترط وصفاً لئلا  
لا يعدم تحقيقه في المسبب كاشترائه كونه كاتباً بالفعل أو حاداً لفرق بينهما بعد الإجماع  
بالإزام و حود الصفة في الحال سواء على وجود الوصف المدلى ولولم يعلق به فاشترط  
كتابة العقد الجاح حتى يبرأة وصفاً بها و بهذا المبدأ يرتفع الغموض بخلاف ما سيبين  
في المستقبل من الارتباط به لا يدل على تحقيقه انتهى

وابتدأ على أن يتحقق لا يثبت له الحكم ولا يصح اشتراط غير المقدور  
إذا رعم لشرطه عليه تحقيقه و وقوع المعاملة سواء على أنه يتحقق و عدمه لو جهلا  
بحقق الوصف لكن وقوع المعاملة مع عدمه مع أنه واضح أنه و إنما العرف ما حققناه  
من أن اشتراط الوصف الحادى المحذور لا يحققه عدرة عن اعتبار عنوان في متعلق الانشاء

قد يوجب تحله العباد وقد يوجب الحيات على ما حققناه سابقاً وهذا غير معقول الا بالنسبة إلى الأوصاف .

و مما حققناه يظهر وجه ما حكى عن ( الشيخ و القاضي قدس سره ) من انه لو اشترط حمل الامة في المستقبل صح و اوجب تحله الحيات من مرحله الى اعتبار وصف حالي مجهول كالكاره و من حكم بالظلال ( كالملازمة قدس سره ) فقد اضطر إلى اعتبار عملية الحمل في المستقبل الخارج عن الاختيار و اما ما اوردنا شيخنا قدس سره ( من ان صحة الشرط في الفرض الأول للثأمل فيه محال لا يحكى ما فيه لمن تدبر و تأمل فيما حققناه

و طهر مما حققناه ، نصاً كما افاده ( العلامة قدس سره ) في ( المذكور ) حيث قال بعد الحزم صحة اشتراط صحة على ريد لو اشترط بيعه على ريد فمتنع و قد من ثرائه احتمال ثبوت الحيات بين الفصح و الامضاء و العدم ان نفد بدهمه على ريد ان اشتراء انتهى . فان لمع على ريد قد يكون بمعنى ايجاد العقد المتوقف على القبول و هو و ان كان بهذا الاعتبار غير مقصور للمشروط عليه ابتداءً حيث ان لاشتراء ليس فعلاً له و لكن قد يحصل الوفاق بقدرة المشروط عليه على تحصيله كما هو الحال في جميع الأفعال التولية بل جميع الأفعال الاحتمالية بالنسبة الى دفع الموانع الالهية المحتملة طرورها وقد يكون بمعنى الايجاب فقط المفضل للشراء فعلى الأول يثبت الحيات عند التعلف و على الثاني لا يثبت إذا امتنع ريد من الشراء و ان امتنع المشروط عليه حيثئذ من الايجاب ايضاً فان الفرض ان يكون مدلاً للايجاب عند ثرائه غير متمتع من ذلك و الا فمطلق الايجاب لا يطلق به غرض عقلائي

و مرجع الاشتراط حيثئذ الى استحقاق المشروط له الرام المشتري على تمكيكه من بيع المال لريد و من المعلوم ان هذا لا مخرج له عند عدم اقدام ريد على الشراء فقوله ( العلامة قدس سره ) ان تفديده به على ريد ان اشتراء لا يرد عليه انه تعليق مطلق فانه من قبيل هي مطلق ان كانت روحاني و سيأتي تحقيق حال التعليق اشياء الله تعالى .

و مما ظهر مما تقدم ان اشراط غاية موقوفة على مسب حاس كالزوجه والطلاق ليس داخل في هذا العنوان من النتيجة انما يصح اشتراطها ان كانت مما يتحقق بمجرد الاعتناء في الاشياء كملك المسامع و لاعان من الاستحقاق مما يتحقق باعتناء في مثل البيع و اما ما ليس كذلك فلا معنى لاشتراطه وعدم بقوه مثل هذا الشرط ليس الدلالة الدليل على انحصار اسمه في شيء مخصوص و لعل هذا يرد ان تصاحبه فيما سبقتي اشياء الله تعالى .

و مما ادى من الشرائط التي يظهر من النصوص في هذه الشرط وحقيقته ولا يتوقف اثباتها على جهة خارجية ان يلزم به في من العقد و الحق الذي هو بمزلة الحرة من احد الركس كعقود الركن يحتاج الى الاشياء و لا يتحقق الا بكاشف فكما ان المسامع لا بد من ذكره في من العقد فكذلك اشتر معه من صياغة لجاتم لا تعدد المسامع هم لو كان مرجع الشرط الى اعتبار الكسب الصرفة ككسب الحصة والامة ما كره كفى في ثبوته ذكره قبل العقد والتمس عليه من تعيين العنوان كعقود ذات الثمن و المنس ولا وجه لذكره في ادن وهذا هو الجامع بين شذات كلمات الاصحاب و به يتدفع الاشكال عن دعوى بعض الاحد لاجماع على به لا حكم بشرط المذكور قبل العقد الا ترى انهم يجوزون في باب الربوا والصرف الاحمال في تحليل معاوضة احد المتعاضدين بدين منه سلع العتس بمعاوضة ثم هبة الرائد من دون ان يشترط ذلك في العقد وفي باب امر بجهة ببيع الشيء من غيره ثمن رائد مع قصد هبة نقله بعد ذلك الى المايح ليحجر ذلك الثمن عند بيعه مراعاة اذا لم يشترط ذلك لفظاً

ولا يفتقر ما عن المشح والقاضي قدس سرهما من تأثير اشتراط سقوط الحيوان قبل العقد و لك قد عرفت فيما تقدم ان مرجعه الى الاقدام على دفع الحق ولا يحتاج مثله الى اشياء بل يكفي فيه التمس عليه والائمان بالاشياء و هذا الحال فهو من قبيل اشتراط الصمان في العارية الراجع الى تعيين حال اليد على ما سلف بيانه ( ولشيعنا قدس سره ) في هذا المقام ما يظهر مافيه مما حققناه فتدبر .

و مما ان يكون مما فيه عرض معتد به بحيث يجعله من الحقوق و مرجع هذا



الشرط الى ذلك وحقه الحق لا بد ان يكون متحققاً في ذاته و في تأثير الشرط انما هو العمل و الاثبات فلو لم يكن بهذه المثابة لا يتحقق الاشتراط والتعبد بل انما هو صورة اشتراط ولهذا لا يوجب فساد العقد ويصير لهوياً وقد صرح جميع ان اشتراط الكيل او الورن بمسكالم معين او ميران معين من افراد المتعارف لهو و ( التذكرة ) لو شرط ما لا عرس للفعلاء فيه ولا يريد به المصلحة فيه لهو لا يوجب الحير و حكى الميربح التعبد بين ما كان فساد الشرط من جهة اللغووية و بين غيره فحكم بفساد العقد على الثاني دون الاول .

و ات حير بان هذا محصل كلمات ( العلامة ) بل جماعة من الاصحاب أيضاً والسر فيه ان جعل الاستحقاق مع العلم بعدم الحصة غير معقول فكما ان تملك اسماء لا يقدم عليه عاقل ولو صدر منه ما يدل عليه فهو غير قاصد للاشياء قطعاً فكذا اشياء متحقة و ما يعلم بعدم كونه من الحقوق و مجرد تعلق عرس من الشخص بشيء لا يجعله من الحقوق في نظره حتى يتصدى لتقييد اشائه به .

ان قال ان الاطلاق والتعبد تابع لما يلاحظه المسمى و ليس له صا مل و تكرر امكان تعلق العرس بالتعبد بما لا يتعلق به عرس معتد به مكاره

قلت إما يمكن التعبد و جعل الشيء بمصلحة الجرم من أحد العوصين إذا اشته احل ورغم المسمى كونه من الحقوق و اما لا مع ذلك فالاشاء في الحقيقة مطلق عند العمل عارية الامر انه من رن بما اراده الشارع وهذا كالشرط المتقدم فان الاشاء غير معتد به و ان كان ملتبساً إليه معتقداً تقييده به و هذا لا يطرر الا لمن به تعبد قرينة

و منها أن لا يكون محالاً للكثير و السنة كرقية حرا و تورث احسن و وجه عدم يعود هذا الشرط اوضح من ان ليس حيث ان ما حكم لله تعالى على خلافه ليس من الحقوق فلا معنى لعمله بمصلحة الجرم من أحد العوصين مثلاً حقيقة الاشتراط غير متحققه كسيع ما ليس من الاموال لا انه مستثنى من اعمومات و ما ورد في الاحكام من الاستثناء فمرجعه الى ما حققناه كما لا يخفى على الحير

فيها الموى المروى صحيحاً عن ( ابي عبد الله عليه السلام ) من اشترط شرطاً سوى كتاب

الله عز وجل فلا يجوز ذلك له ( ولا عليه ) ومن طرق لعمدة في حكاية مريضة لما اشترت لها عابضة و شرط موالها عليها و لاهاها من مال اقوام بشرط ان شرطاً ليست في كتاب الله فما كان من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل قضاء الله احق و شرطه اوثق و الولاء لمن اعتق

و في رواية ( محمد بن قيس ) عن ( ابي جعفر عليه السلام ) فيمن تزوج امرأة و اشترطت عليه ان يبيدها الجماع و الطلاق قل حلفت الله و وايت حقاً ليست اهلالة فقصي ان عليه الساق و بيده الجماع و الطلاق و ذلك الله و في معناها مرسلنا ( ابن بكير ) و ( ابن مروان )

و في رواية ( ابراهيم بن محمد ) قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل قال لامرأته مرارة بيدك فقال عليه السلام ابي يكون هذا و من قال الله تعالى [ ان الرجل فواموس على النساء ] و عن تفسير المياشي عن ( ابن مسلم ) عن ( ابي جعفر عليه السلام ) قال قصي امير المؤمنين عليه السلام في امرأة تزوجها و شرط عليها و على اهلها ان تزوج عليها او يهرها او اتى عليها سرية فهي طالق و قال عليه السلام شرط الله من شرطكم ان شاء و في شرطه و ان شاء امساك امرأته و تزوج عليها و تهرها و ان انت سب ذلك قال الله تعالى [ فاكفوا ما طاب لكم من النساء - و احل لكم ما ملكت ايما نكم - و الا تاتي نساء من شاورهن الاية ] .

فظهر ان الشرط مخالف لكتاب الله عبارة عما كان متعلقه به يد في ما كتبه الله على عباده ككون الولاء لعير المبيع و كون امر الميراث بيدها و غيرها مما ذكر في الاحكام و ما صاهاها

ان قلت ان اعتبار حكم مخالف لما ورد من الشرع في الانشاء غير معقول حيث ان الشرط من قود متعلقه و تفيد الثمن يكون لولاء المبيع للبع الذي هو بصرفه الحرة منه فرع اعتقاد المتعاقدين كونهما مملوكه المشتري والمفروض ان كون الولاء للبايع مما لا يملكه الا الشارع و هو أيضاً لا يلتزم به .

قلت نعم ولكن انما صدر مثل هذا الشرط عن برعم كون ابولاء من الحقوق

و أن رده منه يد المعتبر يجعله لم يثبت ككسائر الاملاك والشارع يسميه على انه حكم وليس  
مما يتغير بالشرط والله الهادي .

والفرق بينه وبين تحليل الحرام ان متعلق الشرط على هذا العمل اختياري كعصر  
الحمر و عمل الصم المختلف للكتاب و اما تحريم الحلال فهو من فروع الشرع السابق  
و هو كونه مما لا يتعلق به عرس معتد به كاشتراط الروح للروحه ان لا يتروح ولا  
يتسرى من ترك الترويح والتسرى من الروح وان كان لا يتعلق به العرس الا انه ليس  
من الحقوق فان السفة بين الحق و ما لا عرس معتد به عموم من وجه والامر العدمي  
لا يكون حقاً الا اذا كان مرجعه الى الوجودي و كان ملحوظ من هذه الحقيقة كشرط  
الشخص على حارة ان لا يمس حذائه من المشروط انما هو انشاء العدا و اعتذار هذا  
الترك من جهة انه مسيل اليه و اما ترك الترويح والتسرى فهو محسوب للروحة من  
حيث انه امر عدمي و العدم الصري ليس من الحقوق و ان تعلق به عرس اعظم مما  
يتعلق بالحقوق .

مثلاً اذا كان اكل الحن وشرب الخمر منصوصاً لشخص لم يصح اشتراط تركه على  
احد من حيث أنه لا يتعلق به العرس بل اشتراط تركه الاحسان الى من يكره الاحسان  
اليه غير باق حدث انه ليس من الحقوق والاحسان ان لفقير الشيء لو تامل في جهات  
المسئلة تحقق له ان الحقيقة لا تتحقق في العدمي لا اقول ان كل امر وجودي يتعلق به  
عرس وعلى او شخصي من الحقوق بل اقول ان العدمي من حيث هو كذا ليس من  
الحقوق و مجرد امكان ان يلاحظ فيه حيث الوجودية والتميز عنه عبارة ايجابية لا  
يكفي في ذلك بل لا بد ان يكون ملحوظ المعدل جهة الوجود كما هو الحال في اشتراط  
ان لا ينتقض العدا .

و منها ان لا يكون مضافاً لمقتضى العقد بمعنى ان لا يكون بحيث يعود عليه  
بالقصر كاشتراط الصانع في الوديعه ووجه عساره أيضاً في غاية الوضوح حيث ان لا شاء  
لا تتحقق حينئذ لنهايت طرق الكلام انما الاشكال في الصابط الذي به يمتد المساني عن  
غيره فان تحول الاصل في المقام في غاية الاضطراب

ففي (جامع المقاصد) المراد بما سمي مقتضى العقد ما يقتضي عدم ترتب الأثر الذي حمل الشارع العقد من حيث هو هو بحيث يقتضيه ورتبه عليه على أنه اثره و  
وئدته التي لاحتلها وصح كالتقال العوضين إلى المتعاقدين واطلاق التصرف لهما في البيع  
و ثبوت التوثيق في الرهن والمال في دفعه المسمى بالنسيئة إلى الصانع و التقليل الحق إلى  
ذمة المحال عليه في الحوالة و نحو ذلك

فلو شرط في البيع أن يبقى في ملك البائع لكان ذلك مضافاً لما جعل الشارع  
عقد البيع واقعاً عليه مقتضياً له و مثله ما لو شرط أن لا يستمتع بالمبيع أصلاً أو لا يبيعه  
أبداً أو لا يفتعه كذلك أو لا يهاجرك كذا أيضاً و نحو ذلك لأن العرس الأصلي  
من انتقال الملك أنه هو اطلاق التصرف وذا شرط عدمها أو عدم البيع أصلاً سمي  
مقتضى العقد

وإن قلت فعلى هذا لو شرط عدم الانتفاع به مضافاً يجب أن لا يكون صحيحاً  
لما كان مقتضى العقد أن يفقد مقتضى اطلاق التصرف

قلت لا يلزم ذلك لأن اطلاق المسمى يكفي فيه ثبوت حواره وقتاً ما وما لا  
يشترط المبيع مطلقاً لا يتحقق المسمى ويمكن أن يقال أن الملك من حيث هو هو التصرف  
في كل وقت وشرائط البيع وقتاً ما يسري مقتضى العقد و دفع ذلك لا يحلوا من عسر وكذا  
القول في نحو خيار العيوب مثلاً فإن ثبوته مقتضى العقد فبمزم أن يكون شرط سقوطه  
موقتاً لمقتضاء مع أن اشتراط ذلك حارر ولا يمكن أن يراد بمقتضى العقد ما لم يجعل  
الاحتلال كاشتغال العوضين في البيع الذي هو الأثر الحقيقي له لأن ذلك يسري مع اشتراط  
أن لا يبيع المبيع مثلاً والمحصى مادة هذا لا شك أن الشروط على أقسام

منها ما انعقد لأحدهما على حكمه من صحة وفساد فلا عدول عنه

ومنها ما وصح فيه المساقاة للمقتضى كشرط عدم الصانع عن المقبوض بالبيع

أو وضع مقابله ولا كلام في اتباع ما وضع

ومنها ما ليس أحد من النوعين فهو بحسب نظر الفقيه أنهى

وقد عُد شرح قول (المصنف قدس سره) والمصاطح القديسة في صحة هذا العقد

فان مضاف اشتراط عدم الهبة للشرع غير طهر اذ يشرع كون الشيء مملوكا ولا يهبه ماله و سون كلامه يقتضى ادراج هذا وما قبله في اصايط من قلت مضافاته من جهة مضمعه من الهبة قلت مضمعه من الهبة ان اريد به بالنسبة الى العقد المبررى عن الشرط فهو واردي كل شرط لانه مخالف لماقتضى العقد لاجالى حبه و ان اريد بالنسبة الى العقد المتضمن له فهو غير واضح انتهى .

فهو قدس سره كما ترى عمن بان الصابط والتحقيق ان ترك التصرف قد يكون من الحقوق كما اذا شرط تابع الامة على المشتري ان لا يبيع ولا يهبها من غيره ارفاقا بحالها مضافة ان يملكها من لا يحسن اليها و ان مرجع هذا الشرط الى ائمة الامة في ملك المشتري و ليس الغرض ترك التصرف في الامة من حيث هو هو وقد عرفت ان هذا كافيء الجدار للمعار من الحقوق

ومن المعلوم ان استحقاق الامة المستمع لرحمة تصرف المضاف كالنقض او عدم عوده من غير اذنه كالسبع والهبة في الامة لا ياتي في سلطته المالك على ماله من حيث هو كذلك ان مؤكداه حيث ان رب المال مقتضى قوة ساطعه جعل هذا الحق للمشتري و لهذا الشرط يقع على وجهين يعني مقتضى العقد من جهة و يؤكده من اخرى

نعم عند المضاف منه من المحرم للتحلال اذ مع فيه لا يمتنع به عرض بعدد احسن واحتمل ومثال المضاف انما هو شرط الصدق في الودعة وعدمه في البيع ولكنه ليس حكما لموضوع البحث اى الشرط الذي مرجه الى جعل الحق و انما هو من شرايط ما يرجع الى اعتبار الكيفية .

و كانه الى ما حققنا يطرع في (التذكرة) من الاستشكال في المسئلة قل قد يبين ان كل شرط يعني العقد فانه يكون باطلا مثل ان يشتري حارية بشرط ان لا حسارة عليه و معناه انه متى حذر منها قصده على المبيع وكذا لو شرط عليه ان لا يبيع على اشكال أولا يعتقم على إشكال اولايضا فان هذه الشروط باطلة لمساهتها مقتضى العقد وان مقتضاها ملك المشتري و السى ~~الشرط~~ في ( لاس مسلطون على اموالهم ) انتهى

فان استشكله في خصوص هذا النوع من اشراط انما هو من جهة عدم محصه في

تحريم الحلال بل يمكن أن يكون المال امرأ وحوذها من الحقوق وتدل على ذلك مرسنة (حميل) وصحبه (الحلي) عن أحمد بن محمد في الرجل يشتري العارضة ويشترط لأهلها أن لا يسع ولا يهب ولا تورث فإن قضي بذلك أو اشترط لهم إلا الميراث وفي صحبة أخرى (للحلي) عن (أبي عبد الله عليه السلام) عن الشرط في الأمان لا يسع ولا تورث قال يعمر ذلك غير الميراث فإن تورث وكل شرط خالف كتاب الله عز وجل فهو رد

وطهرانه يمكن أن يستحق الدايغ على المشتري ترك بعض أنواع التصرف بالشرط وإن اشترط ترك البيع والهبة أما بعدد على أحد لتقديرين لأنه تحريم للحلال وهذا مراد من إطلاء لكونه مضافاً لمقتضى العقد هذا ما هو الحق في هذه الشروط الثلاثة و كذا مات الأصحاب فيها في غاية الاضطراب لا أس دلالة عليها فيقول

احتلوا في تفسير تحليل الحرام وتحريم الحلال على أقوال بعد ما رعدوا أن اشتراط حداء الفصح و طائفة من تحليل الحرام وإن اشترط عدم الفصح تحريم للحلال فحكم بعضهم بالأحكام وقال أن المراد بتحليل الظاهري للحرمة الواقعي و «أمكس و قيل المراد بالحلال والحرام ما هو كذا في أصل الشرع من دون توسط العقد واستشهد لذلك «تقديم على صحة شرائط خاصة تكون مضافة لمقتضى العقد كاشتراط عدم الانتفاع مدة معينة وسقوط خيار المحلل والحيوان وما شاكله ولا ريب أن قبل الشرط بمقتضى العقد يحل الانتفاع مطلقاً والرد في زمان العار و يحرم بعده فقد حرمت الشروط ما كان حالاً بتوسط العقد قبله وعلى هذا فالمصنف في الشروط التي لم تحرم الحلال بأصل الشرع و «لعكس هو الحوار إلا أن يصح عنه مع

وقال (المصنف القمي قدس سره) في أحوبة مسائله أن الظاهر من تحليل الحرام وتحريم الحلال هو تأسيس القاعدة وبيان كلامه مفصلاً و (الرافعي قدس سره) في (عقوده) رغم أن أحد لشرط المحرم للحلال والمحلل للحرام مع المخالف للكتاب والسنة حيث قل بعد ما نقل الوجوه المقدمة في تفسير الأول وذكر هؤلاء أخطأوا الطريق في فهم الحديث مع أنه ظاهر على فهمي القاصر غاية الظهور كما يظهر مما ذكرناه في بيان مخالف الكذب والسنة

والحائض ان عبارة الامم (عليها السلام) هكذا ان المسلم من عند شروطهم الا شرطاً حرم  
حلالاً واحل حراماً ، وعلى حرم واحل هو الشرط والمستثنى شرط حرم ذلك الشرط  
الحلال او احل الحرام وهذا اما شحوق مع اشراط حرمة حلال او حلية حرام لامع اشراط  
عدم فعل حلال فانه لو دل بفتك هذا و شرط عدم حرم التصرف في المبيع او حرمة  
او حلية الطر الى وجهه ووجك يكون الشرط حرم الحلال او احل الحرام بخلاف  
ما لو قل و شرطت عدم التصرف في المبيع من الشرط لم يحرم التصرف نعم لو احل  
الشرع ذلك الشرط فاحاربه واحل الشرع البقاء به حرم للحلال ولم يقل الا الشرط  
حرم ايحاله حلالاً انتهى

و قال (المحقق الشيعي على المروى قدس سره) في شرحه على (المعنى) في حصة  
كلام له لا يقدر ان هذا الشرط مما احل حراماً لا يقول المراد به الحرام الاصلي الذي  
لا يدمه الشرط لانه ما كل حراما بدون الشرط ولا لم يسلم شرط من اشروط والمراد  
بالحرام الاصلي ما جاء فيه دليل «لخصوص لا ما دخل تحت قاعدة مسمى التحريم من  
استصحاب وغيره» دليل الشرط محكمه مع ثبوت المعاني «المقود واليقاعات مثلاً لا يسمي  
ثبوتها بما عداها بل اقصاها هناك بقا ثبوتها مع ان ثبوتها داخل تحت لفظ  
العمامة من استصحاب بناء المثلث وكون الاحكام الشرعية سميعة او مبررة وقاعدة  
جاء دليل الشرط سوتها انتهى

وهذا هو محصل ما في العنوين و تعميم في هذا الممثلث (شبهة قدس سره) راعياً  
ادراج تحيين الحرام و يحرم لعزل في مخالف الكتب والسنة كشيعة (البراقى  
قدس سره) مخالفاً له في تعميمه بالسنة الى الافعال الاحيائية حيث ان شيعة قدس  
سرهم لم يلتزم بعدد من اشتراط ترك الترويج و اسرى الا لدليل خاص و حرم  
بعدم شعور الاحبار له فهو موافق له في اختيار عدم تايين العنواين مخالف له في التعميم  
حيث ان محدث شيعه قدس سره ان الالتهام بالمعنية ليس مخالفة للكتب والسنة فكيف  
حل الالتزام ترك المدح سابعة الامر انه يحصل التعرض على الاول بين دليل وجوب  
الوفاء بالشرط و بين دليل الحرمة والوجوب .

ثم قل ان المتصعب مخالفة المكذب ام نعم المشرع و ملتزم ككون حسي وارثاً  
وعكسه و كون احر او ولده و موت الولد لعن المقتضى و نحو ذلك و ان يكون  
الترامه مثلاً مجرد عدم السر و الزويج على المرأة ليس معصية لكن كذب و اما المتعذر  
الاتزام به و به مخالف لباحة السر و الزويج اثباته بالكتاب و قد يدل ان الترام  
ترك المباح لا معاني احسن و بشرط ترك الزويج و الذي لا ينافي الكتاب فيمحصر المراد  
في المعنى الاول

وفيه ان مذكر لا وحب الاصح فان الترام ترك المباح و ان لم يجد افعال الكذب  
المباح له الا ان الترام فعل الحرام بجانب الكذب المحرم له فكفى هذا تضاداً لهذا  
المعنى مع ان الرواية المتقدمة الدالة على كون الشرط ترك السر و الزويج معصية الكذب  
مستشبهة عليه بما دل من الكتاب على احتها كالصريفة في هذا المعنى و ما سمع  
من تأويل الرامة جيد مع ان قوله فكفى في الآية سمع من علماء المؤمنين عند شروطهم  
الاشراط حرم حلالاً او احل حراماً طاهر و حرام في نفس الشرط و به لدى بر حرم  
«شترانه احرام الشرعى و بمسبب بشرطه عن افساح الشرعى» ان المراد من التحريم  
والاحلال ما هو من فعل الشارط لا الشارع

و اصرح من ذلك كنه المرسل المروى في (الغنية) الشرع حاصر بين المسلمين ما  
لم يصح منه ذنب او سمة ثم ان المراد بحكم الكذب والفسخ الذي به عدم مخالفة  
المشروط او نعم الاشتراط له هو ما ثبت على وجه لا يقل تعبيره بالشرط لاحل تعبير  
موضوعه بسبب الاشتراط

توضيح ذلك ان حكم الموضوع قد ثبت له من حيث نفسه و مجرداً عن ملاحظة  
عنوان آخر طار عليه ولازم ذلك عدم التناقض بين ثبوت هذا الحكم وبين ثبوت حكم آخر  
له اذا فرض عروض عنوان آخر لذلك الموضوع و قد دل ذلك على المباح والمكروهات بل جميعها حيث ار تجوز الفعل والترك اما هو من حيث ذات الفعل لا  
بشيء طرقت عنوان بوجوب المباح عن الفعل او الترك كاكل اللحم و ان شرع قد دل على  
باحته في نفسه بحيث لا ينافي عروضا التحريم له اذا حلف على تركه او امر الوالد بتركه



أو عروض الوجوب له إذا صار مقدمة لواجب أو نذر فعله مع انعقاده وقد يثبت له لا مع مجرد عر ملاحظة مساوات الحدو حة الطارئة عليه ولازم ذلك حصول التساوي بين ثبوت هذا الحكم وبين ثبوت حكم آخر له

وهذا نظر أغلب المحررات في الحدو حة فان الحكم ساطع عن الفعل أو النذر مطابق لمقدمة حدسية مجرد الموضوع لا عن بعض الصور كالتصر والخرج وذا فرض وجود حكم آخر من جهة الخرج والتصر فلا بد من وقوع التعارض بين دليلي الحكمين ففعل بالراجح نفسه أو بالراجح انتهى

والاصحاح في المقدم - لث آخر متصح الفساد ويرداد انه حاد ما يوضح ما فيما مر فيقول بمون الله ومشيته

ما من علم لأحد من ورود شكك من الحدال واما من رعم ان المراد مخالفة الظاهر فهو وقع تشبيهه به الوهم حيث ان الشرع لم يلم بحكم الشارع لا يعقل ان يحكم حكماً على خلاف ما يعلمه من حكم الحكم الظاهري لا يعقل من غير الشارع مع انه من الشارع لم ساطع له غير معقوب من الحكم الظاهري بمنزلة الجهل في موضوعه وان كان عرصة التشريع فمع انه خلاف ما هو المعتاد من تحريم الحدال و تحلل الحرام في الشرع وغير مطبق على الحدال - ضرورة ان الالتزام بترك الترويج والسرد ليس من هذا القبيل بل الالتزام بكون الولاء للبيع أيضاً ليس على وجه التشريع بل احاد هو رعم كون الولاء من الحقوق و كون المشتري - لكامله للبايع حيث به من حقوقه على ما جفده سابقاً يرد عليه انه على هذا فهو حكم واقعي مخالط له جعله الشارع ولا معنى لكونه حكماً ظاهرياً

واما تفسير لحدال والحرام بما هو كذلك من دون توسط العقد ففيه مع انه يستلزم عدم حور اشتراط عدم نقص الحدال في بيع الامة مثلاً و طائفة والتصيل بين اشتراط ان لا يبيع الامة ولا يهب في ضمن سعيها وبين اشتراطهما في غيره عند ما ملكها بعقد آخر أو غير ذلك و نحوه حيث ان حداد البيع والبيعة ليس بتوسط هذا العقد وان اثبت لا عن كونه ثباتاً لا بتوسط عقد اصلاً ففصر بالمقص بما كان بواسطة الاسماء

كالتبرأت ولا تكاد يترجمها معناه فصلاً عن فقيه ، انه حرى

وه استدل به يستدلها عرفت من انه مشترك بين القسمين حيث ان حوار الشرط ان لا ينقض الجدار و امثاله ايضاً من الواضحات فكيف يدل تجويزهم اشتراط عدم الاتعاع مدة معينة و سقوط الخيار على اختصاص الآخر بجمع مع ان الفصل بين ترك الاتعاع مطلق او مدة معينة ، تخصيص الثاني بالحوار لا محصل له وان ارسله فبى المحققين قدس سره فيما تقدم ارسال المسلمات

ومثل بعض المحققين لاشتراط عدم الاتعاع في من معين من اشتراط البيع على المشتري لنفسه سكنى الدار وان جاز من صحة هذا الشرط انه هو لكونه وجوداً مستلزماً للمنع من التصرف و امثاله ح و ن سميع المنع من التصرف دائماً كاشتراط الوقف والتمتع وليس المصحح من زمان المنع عدم طلاقه ، كذا اشتراط سقوط الخيار ليس من تحريم الحلال بل انما هو اذ سقط الحق والبيع امر وصفي وليس فيه التزام بترك فعل والمطلب المطابق له هو الاضرار به فك انصح و فهم

و اما ما ورد ( المحقق الفقيه قدس سره ) فموضح ما فيه مواقف على ان عدم ما اوردته كى يدون المظهر على بصيرة من عدم ان الشرط العابر والشرط العبر العابر محتمل كل منهما ثلثة معان الاول كون الشرط في العقد مع منع المظهر عن الشرط حاراً او غير حار والثى كون شراعه حاراً اعنى به التزامه او غير حار ، ثالث ورود حوار اشتراطه في العقد من الشرط او عدمه وقد يجمع بعض هذه الاقسام مع الآخر في صفة وقد يفرق عن الآخر والمظهر ان موضوع لمسته وما يبحث عنه في هذا المقام هو المعنى الثانى وهو مخصص للمعنى الاول ايضاً وهو اللابق ان يكون قاعدة في الباب .

واما المعنى الثالث منه وان كان لا شك في لبداء على ما ورد به النص من الحوار وعدمه لكنه خارج عن البحث لعدم الاطراد الى ن و ن و من امثله ، يكون الشرط مع قطع النظر عن شرطيته غير حار هو شرط الحمر والربا ونحوه من المحرمات و من امثله ما يكون التزامه والاستمرار عليه من المحرمات هو فعل امر حوحد

و ترك المباحات وفعل المستحبات كان مشروطاً بتقلم الأصغر . ليس ابدأ وان لا يلبس  
الحبر ولا يتركه الوافدون جعل مكروه او المستحب واحداً وجعل المباح حراماً حرم  
الا برخصة من الشارع حاصلة من احد الاسباب كالهدى والعهد واليمين فيما يقع فيه  
و يستفاد ذلك من كلام ( على بن ابي طالب ) في رواية ( اسحق بن عمار ) انه كان يقول من شرط  
لامرأته شرطاً فليت بها من المسلمين عند شروطهم الا شرط حرم حلالاً او احل  
حراماً

فان قلت ان لشرط كالمدة والعهد ونحوهما من الاسباب الشرعية طاعة للحكم  
بل ان الله فيه هو ايجابه ليس بواجب فان بيع الرجل ماله او هبته اميره مباح وانما  
لو اشترط في ضمن عقد بيع آخر ففسد واحداً فما وجه تخصيص الشرط غير المذكور  
من الامثلة .

قلت الظاهر من تحليل الحرام و تحريم الحلال هو تيسير الفعده و هو تعاقب  
الحكم . الحلال و المحرمه مثلاً بفعل من لا يوجب على سبيل العموم من دون النظر الى  
خصوصية فرد فتحرير الحمر معناه منع المكلف عن شرب جميع ما يصدق عليه هذا  
الكلى وهكذا حلية البيع فانه منع والتسرى مثلاً امر كلى حلال الامام تركه مستلزم  
لتحريمه بل وكذلك جميع احكام الشرع من لطفية والوصفية وغيرهما و انه يتعلق  
الحكم بالحرثيات باعتبار تحقق الكلى فيها

فالمراد من تحليل الحرام و تحريم الحلال المسمى عنه هو ان يحدث عدة كاية  
و يمدح حكمه حديثاً وقد اجبر في الشرع الله على اشروط الا شرطاً واحداً ابداع  
حكم كلى حديثاً من تحريم الترويح والتسرى و ان كان مألوساً الى نفسه فقط و قد  
قل الله تعالى [ فذكرناهم عنكم من ليله منى و ثلاث و ربيع ] وحمل الحيرة في  
الجماع والطلاق بيد الوحة و قد قال الله تعالى [ ان رجلاً قواماً على الله ] وسيجيء  
في هذا المعنى روايه ايضا و فيما لو شرطت عليه ان لا يترويح عليها فلا يترك  
فلا يترك خاصة اشكال فاروم البيع الخاص الذي يفترطه في عقد بيع ليس معناه  
احداث حكم البيع ولا تبيين حلال الشارع و حرمة و هكذا لو شرط بعض الجماع

عن الواجب كما يشير إليه .

و مما يشير الى ما ذكرنا ما ذكرناه في كتب الصلح و منهم بعد ما روي عن النبي  
 ﷺ ان الصلح حارم بين المسلمين الا صلحاً احل حراماً او حرم حلالاً و فسروا تحريم  
 الحرام بالصلح على استحقاق حر او استحاجة بيع لا سبب لاياحته غيره او ليشرباً او  
 احدهما الحمر و نحو ذلك و تحريم الحلال من لا يظاً احدهما حديثه او لا يستمع به  
 له و نحو ذلك .

و بالجملة الدوم الحاصل من الشرط ط يشترطانه من الشروط للعائنة ليس من  
 تحليل حرام او تحريم حلال او ايجاب حذر او نحو ذلك على سبيل القاعدة بل يحصل  
 من ملاحظة جميع موارد حكم كفى شرعى و حصوله ليس من حيث شرطاً حتى يكون  
 من باب تحليل الحرام و تحريم الحلال بل انما هو صادر من اشرع مستقلاً الى ان  
 قال مع ان عدم الترويج و عدم الترويج وان كان مباحاً لكن الله امة مرحوج لان ذلك  
 المباح راجع الى ارام ترك المباح مرحوج بل حرام كما ذكرناه في ترك جميع المستحبات بل  
 و ترك صنف منها رأساً كالجماعة او الله اهل السبي

هذا نفس كلامه و لا يحصل له طو دال فيه ما هو خلاف المروية كحرمة الاثرام  
 بفعل المستحب و ترك المباح فلو شرط على احد ان يأتى بالروايت ما حصل فيه حمايته  
 كخصمين سنة مع تعييبه في الاشياء صبح قطعه و استحق عليه ذلك كما لو استأجره على  
 ذلك و كذا ، و هو في اشتراط ان لا يقص الحذر او لا يبيع الدار اذا كان فيه عرس  
 عقلائي للحد و انقضى بين الكلبي و الحرثي مع وصوح فساد حراف

و ما دعه مسر كاله من ان الحكم انما يتعلق بالكلية اشتداء و بالفرديت و  
 «لتنع كما يصح عنه قوله و انما يتعلق الحكم بالحرثيات باعتبار تحقق الكلبي فيها  
 مع فده في نفسه لا يدل على ذلك حيث ان كون معلق الحكم كلياً لا يستلزم العموم  
 بل ربما اشخص في فرد باعتبار التقييد و استدل به حرمة الاثرام سرك المباح من دليل  
 رواية ( اسحق ) فلا بد ان يراه من مقتضى الاستثناء انما هو عدم المعون و عدم وجوب  
 الوفاء لا الحرمة .

و، الحجة فان دعى نراه المباح، فعل المستحب في حقوق لمشرط له صحيح اشتراطه  
مطابقا على سبيل العموم والخصوص و يدل على بعوده ما دل على صحة لعقد المتضمن له  
و عموم المؤمنين، لا فلا معنى لاشتراطه ولا حاجة في ثبوت عدم بعوده الى التمسك  
بدليل و بالمعملة فيها، فعين على ما جاء للاجتماع وحرمة الترم ترك المباح خلاف  
الضرورة والتعريف عن هذا الموضع من الالتزام، بداع حكم جديد لا يحمله بدعة حيث ان  
المندرج ترك الترم لا يرد بشرع حكم لموضوع بداع عرضة احداث عموان، لا اشتراط  
كفي يترتب عليه حكم الشرع، بوجود العمل عليه كسائر الاسباب من العقود والايقات  
و يكفي في بعوده ما عرفت فقوله ان هذا الموضع من الالتزام، بدون اذن الشارع حرام  
لا يكتفى بظهر له محض ولا احتماس للمندرج، احوية في حصول الرخصة ولا فرق في شمول  
رواية المصحق و انه قد بين المندرج احوية و غيرها كالمصلحة و، اشترط ان ورد انه لا يمين  
في تحليل الحرام و بحريم الحلال، على بطلان الحلف على ترك شرب العصير المباح  
دائماً بأنه ليس لك ان تحرم ما احل الله.

و بهذا يظهر فساد ما ادّعى به عما اوردته على نفسه من سؤال الفرق بين الشرط  
و غيره و محمله التفصيل بين ما اوجب تأسيس قاعدة و ابداع حكم جديد و بين غيره  
فان الواجبين يحدرون في غير اشراط ايضاً و احتماس تأسيس القاعدة و احداثه بالمع  
مع انه ينبغي المقتضى لا يستلزم احتصاص هذا الموضع من الشرط بالمع

ومن اعمت ما فرق به بين احداث القاعدة و الالتزام بشيء خاص من ان التعريم  
مثلا في الاول مستند الى الشرط و في الثاني الى الشرع حيث قل و «الحملة المردوم  
الحاصل المباح فان عموم ما التزم، المشرط لا يعبه عن تعهد الشارع بالترام و اى فرق  
بين الالتزام بترك التدريج رأياً و منه بالنسبة الى امرأة محصورة او على نحو خاص  
فهو يتوهم احد نفوذ الاول من غير تعهد لشارع و انه لا يتوقف على التمسك بعموم  
المؤمنين و نحوه

و «الحملة الاسرام شرك فعل معاير لتشريع لحكم، الضرورة ولا فرق في كونه  
موضوع للمحكم لشرعي بالتعبد و عسفه بين كونه على سبيل العموم والخصوص ولو

كان مجرد الأثرام ترك المساح كفاً في تحقق عنوان تجريم الحلال فلم لا يلزم به إذا كان ملحوظاً على نحو خاص و كيف يدوهم ان عموم المعلق وحب صحة سنة التحريم الى الملتزم

و بيان اح التحريم مثلاً على وجهين الاول هو الغير عن الفعل ، والثاني مع النفس عنه الالتزام بالترك فان كان المراد في المستثنى هو الاول لم يتناول الالتزام ترك المساح و ان كان احداث قاعدة و ان كان الثاني عم لقسم اي م كان على سبيل احداث القاعدة و م كان على وجه خاص و ان كان المراد لاعم من مع النفس و مع الغير ارتفع الفرق عن المعنى اذ حدث ان هذا المعنى في الالتزام بالترك المحذور موجد ايض و منه يعرف الحد في تحليل احرام و احجب عن الواجب و فهم

و حرمة ترك جميع الاستحباب اتصالاً مع وجه خاص ولو على سبيل الالتزام به و علة الا اذا انطوى عليه محرم كالاهنية ، لدس له المدعى و مما حققناه يظهر من هذه كلامه زاد الله في علو مقامه فلاحظ و تفطن .

و ما في العروة فهو اوضح فصاراً مما افاده ذلك المحقق حيث ان الاحكام مادية باعلى صوتها ، فساداً ، كذا كلمات العلماء و ان اشتراط ان لا يزوج ولا يتسرى الذي حائل في الاحكام فساداً ، به تحريم للحلال لم يتعلق لا بالترك فهو يجهل على احد ان قول لا يتزوج سائب للزوج قد تعلق به الشرط كان المشروط بترك الزوج لاجرمته و هذا بعبارة هو الذي حسم في الروايات بانه تحريم للحلال لا انشاء كونه المزوج محرماً على الزوج .

وكذا المحلل فيما مثل به الاصحاب في كتاب الصالح لتحليل الحرام و هو ان لا يهاج حليلته او لا يتزوج ماله مع ان هذا الشرط لا معنى له اصلاً ولا يقع من العقلاء قطعاً بل انما هو مجرد حيل و تمويه من اعتبار شيء من طرف الروحة في لعقد موجه الى اخراج العطفة عن الاطلاق الى التقييد ولا يتعقل ذلك الا ان يكون ما اعتز به من الحقوق كاصابعه و الكفاية حتى يصير بمنزلة الجزء من المهر او يكون كبسة في

البروح حتى يكون محققاً لتعوان كما هو الحال في الشرع لدى مرجعه الى التوضيف  
 مودع كل او مشخص كما هو الحال في اشتراط الروح على الروحنة ان تكون متممة  
 فان مرجعه الى عدم عدوان في الروحنة ووجب تعلقه الجوار كما هو الحال في كل  
 وصف مشخص .

و كون الروح محرماً شرعاً ليس واحداً في شيء من القسمين فلا معنى لاشتراطه  
 ان افوق انه لا معنى له على ما دعمه ايضاً كعدمه من ان الشرط بمعنى الالتزام ولا يتم  
 في السبع و نحوه حيث ان ما لا يرجع الى الاحتياط لا يتعلق به الالتزام والالتزام فليس  
 الالتزام يكون الشيء حراماً في الشرعة الا كالتزام يكون لسماء فوقه و الشمس  
 مشرقه ل هو الالتزام يكون السماء نجساً و الشمس مطنمة اشبه

بهم ما ذكره هو المقصود بمحاذات الحثاب و السعة و ما دعم ان الذي احص  
 مطلقاً من الاول ولم يجر له السنين و كان هذا التقرير في الاول في عدة النصوص قد  
 وكل هؤلاء احتفظوا الطريق في فهم الحديث مع انه طهر على فهمي الف صرع و النعمور  
 كما يظهر مما ركز به في بيان مخالفة الكتب و السنة الخ

وما استدلل به من ان تحريم الحلال انما يستند الى الشرع لو كان المشروط  
 نفس الحكم وهو الحرمة لا متعلقه فان المحرم حيثئذ هو الشارع اذا أمضى الشرع فيه  
 ان المحرم انما هو المنع بمعنى تحريم الشرط كونه مائلاً عنه و هو مصدر بمعنى ان  
 الشخص شرطه يحرم شيئاً على نفسه و هذا معناه في اللغة و العرف ولا يثبت صدق كون  
 لشرط محرماً للحلال تنهية بالحرمة و ان يفوق بشرط ان يكون الترويح حراماً الا  
 ترى إلى قوله تعالى [ الا ما حرم اسرائيل على نفسه ] و قوله تعالى [ قالوا ان الله  
 حرمها على الكافرين ] و قوله ع من قائل [ يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك ]  
 و من المقصود في الجميع الحرمان و المنع من اسرائيل لم يكن مشرعاً وليس [ شرب  
 ماء البقرة و دبرها محرماً على الكافرين بالحكم الشرعي ] [ ولا النبي ] صدر عنه  
 الا الالتزام بترك شرب العسل

(١) كان محلله بياضاً فأتممناه بقرينة السياق .

ومن العرائض التزامه وفوق التعارض بين أدلة الشروط و بين أدلة حرمة المحرمات كشرط الحذر اذا تعلق به الشرط وقد اطلال في المقدم بما لا يحصل منه الا العصب والاحط واعتبر

واما ما افاده ( المحقق العروى ) فيظهر ما فيه بما يورده على ( شيخنا قدس سره )  
فانه يؤل اليه وان احتمل تقاير المسلكين أيضاً .

و ما افاده شيخنا قدس سره فيه انه ليس في الشريعة حلال لا يعبر حكمه بطروء العداوين مع ان من المعلوم ان العسل لا يمكن ان يصير حراماً على الشخص وبما ان آخر او حتى الفرق بين احدى الترويج وغيره و توهم ان له امتداداً من بين المحاحات و ان اناخته بما لا يعبر بالشرط وغيره لعدم كون العسل من هذا القبيل واصح بل معاد الآية الشريفة انما هو عدم تعدد هذا الالتزام من حيث انه يحرم للحلال من المحللالات لان حيث تحريم هذا الشخص من الحلال الخصوصية فيه و مشأ هذه الشبهة ما يعمه معاً للعوائد من انه احصى مختلف من مختلف الكتاب وان المداخلة لا تحقق الا على هذا النحو ضرورة ان حوار الشيء في حد نفسه لا يفي طره عموم عليه بوجوب حرمة أو وجوبه او كراهته او استحبابه مع ان من اطلق الصورية ان المحاحات على تساق واحد و انه ليس في الشريعة مباح لا يتغير حاله بحسب العداوين و انه لا يستعاد من قوله تعالى لم تحرم ان للعسل في اناخته امتداداً من غيره بل التحقيق ما عرفت من ان تحريم الحلال عبارة عن المنع عنه ابتداء و اما استماع استحقاق شيء ذلك فلا مانع منه فمن التروك ما هو محص في الحقيقة كترك نقص العذار للعداء فلا اشكال في نفوذ اشتراطه

و منها ما هو محص في حالات لا يدخل فيه الحقبة كترك الاحسان الى الفقراء اذا اشترطه صحيح على حوار و ان كان له في ذلك عزم عظيم وهو التشفعي التام و دفع الالم الذي يحصل له بمشاهدة الحدود والبدل و من هذا القبيل اشتراط ان لا يتروح و لا تنسرى حيث ان احتصاص المرأة بالروحانية وان كان فيه غرض عقائفي الا انه ليس من الحقوق والاملاك عند العقلاء .



ومعها ما يقع على وجه كاشتراط مانع الامة على المشتري ان لا يبيعها ولا يهبها  
كما مر ثم في معرفة عدم كون ترك الترويع والتسري من الحقوق عموم خصوصاً  
للسوان ولكنه ليس مما يقدم عليه الرهان ولا بأس بالعرض لبعض فقرات كلامه  
بالخصوص لتوضيح امرار

قوله وانما ان يكون التزامه التح فيه ان الالتزام ترك المباح ليس بمداخلة للاحته  
وانما ساقى حرمة الالتزام ، الا اذ في الا اذ لا اقصاء فيها اصل بل هو قسم للحكم  
الاقتضى بالضرورة بل نقول لو كان فيه قضاء لم يصح للمعلق ، لانه ان المعلق متعلقه  
حيث ان متعلقه انما هو كل من الفعل وانما في عمق الالتزام ، لترك كمتعلق الا اذ  
هو في عرضه و متعلقه ، يقتضى وقوعه في طوله و ما حره عنه و احده عن تأخر شيء عن  
شيء مع مساواة له ضروري لاستحقة في فقه

قوله ان التزام ترك المباح وان لم يهدف التح فيه ان عدم كون الالتزام ترك  
المباح مداخلة للكتاب كما اعترف به مكفى في فساد ما ساقى عليه لان تحريم الاحلال اذا  
م يكن مداخلة للكتاب فلا وجه للمنع عنه و كون تحصيل الحرام ممنوع عنه من جهة  
المداخلة لا يستدعي المنع عن التحريم لافقد لهذه الصفة نعم هذا على تقدير التاممية  
مكفى لورود الاشكال على من منع من كون الامر من مداخلة كما في ( العوائد ) مع ان  
انما ان يمنع من كون الالتزام بفعل الجرام مداهمة بتحريمه لان النهي انما يقتضى المنع  
من الفعل لا المنع من الالتزام ، بالفعل وعدم تلامس الامرين وامكان لامكان من البداهات  
و يمكن ان يترك و مداهمة بالفعل و ان يلتزم بالفعل و يهدف التزامه ، لترك  
و المداهمة فالنهي عن الشيء لا يقتضى حرمة لال الام بفعله بوجه من الوجوه

قوله مع ان الرواية متقدمة التح وهي ما عن نضر ( العياشي ) عن ( ابن مسلم )  
عن ( ابي جعفر عليه السلام ) قال قصي ( امر المؤمنين عليه السلام ) في امرأة تزوجها رجل و شرط  
عليها و على اهلها ان تزوج عليها او يهرها او تنى عليها سرقة فهي طالق فقال ( شرط  
الله قبل شرطكم ان شاء وهي بشرطه و ان شاء امسك امرأته و تزوج علم و تسري  
و يهرها ان اتت بسب ذلك ) و الله تعالى ( و يكرهوا ما طاب لكم من النساء و احل

لكم ما ملكت ايما بكم واللاتي يحرمون شو هن ] لاية  
وهذه الرواية اما تدل على عدم نفوذ الشرط الملح لعل الكتاب وهو كونه الروحة  
مدافاً على كس من المذير الثلاثة وليس فيها من اشتراط ترك التزويج وانتزى عن  
ولا انزل ولم يحكم فيما تضمنه من الروايات بمخالفة لكتاب  
قوله مع ان قوله **تلك** في رواية (استحق من عمار) الخ فيه ان ظهوره او  
حراخته في كونه لا اثر مستنداً الى فعل الشرط واضح لا يربط فيه ذو مسكة وانما  
لاشكال فيما هو المحاط من الامور في قدر في قدر سره رغم انه خصوص الشرط الذي  
تعلق المحل والحرمه بان يكون المضمون به من الحكم الشرعي واما الشرط المتعلق  
بافعال فلا يستند له التحريم والاحلال وما يستند الى الشرط على تقدير تنفيذه  
لاثره وانما ان المستثنى هو المستند الى فعل الشرط لا يضر بمخرجه من اية مدخل  
قوله بان ذلك يعلق الشرط بافعال ولا يثبت في استناد التحريم والاحلال الى الملك  
و الجماعة لا خلاف بينهما في اعتدال استناد الامرين الى فعل الشرط وانه لا  
يكفي الاستناد الى الشارع والكمه حيث رغم ان مدخل بافعال والتزويج من شروط  
لا يستند اليه الامر ان لم يثبت الاستثناء له مع ان كونه المحل والتحريم من  
فعل الشرط دون الشرع لا يثبت الا ثبات قولهم احدثا معنى الرواية والمقصود  
من تنفيذه كس من الشروط لا مدخله الشرع من تحريم الاحلال واحلال المحرام وهل  
لهذا الكلام معنى والاستدلال على ان المستثنى من فعل الشارع مع مدخله من الشاعرة  
في مسه يرداد مدداً وقوعه في فاس من يعترف بذلك ولا كلام له الا في لمصادق وقوم  
مع ان هذا التعميم اى تعمم الاضاف بمخالفة الكتاب الى المضمون والاثبات  
به في ما فاده بعد ذلك في مقام الاستدلال (الرفق) حيث قل بعد ما حكى عنه دعوى  
احتصاص اشتراط الحكم بالمخالفة بمخالفة الكتاب والسنة اقول لا اهم معنى محصلا  
لاشراط حرمة الشيء او حليته شرعاً من مدخل غير مقدور بالمشتري ولا يدخل تحت  
المحل فهو داخل في غير المقدور ولا معنى لاستثنائه عما يجب الوفاء به لان هذا لا يمكن  
عملاً الوفاء به ان ليس فعلاً خصوصاً للمشتري وكذلك الكلام في البذر وشبهه

واللعبة منه قدس سره حيث لاحظ طهره الكلام في كون المحرم والمحلل نفس الشرط و هم بالاحاطة الاستثناء من الاعمال التي يعقل الوفاء بالتزامها و حرمة الشيء شرعاً لا يعقل فيها الوفاء والنقص انتهى

و هذا كلام متين موافق لما حققناه و لكنه يساهي جميعه للمد فوات الى مثل ذلك في هذه المقام مع ان كون المحلل والمحرم نفس الشرط لا يثبت عن كون له عمل هو الشارح حيث ان استناد التحريم والاحلال الى الشرط محذور عن كونهم مستمدين الى الشارح فلا يعقل الا حيث يتحقق المعنى الحقيقي من معنى تحريم الشرط و احلاله في الحقيقة صدورهما عن الشخص بالشرط فتدبر في تمام كلامه بعده اعجب مما صدر عن ( التراقي قدس سره ) الذي تعجب منه

قوله و اصرح من ذلك كله الخ قد طهر ما فيه مما تقدم و به عن مدعاء عدم فهم .

قوله و راورد على ما كان من قبيل الثاني الخ فيه ان هذا القسم مجرد فرض لا مدافق له في الشريعة مع انه على تقدير وقوعه فالإلزام ليس بمخالفة قطعا و عدم صلاح الاناحة لتدبير لا سلمه كون الالتزام بالترك مخالفة لها و اما يدعي نفسه و هو فعل المزارع

و بالحكمة فرق بين العيص و تعارض وان كان المراد بمخالفة الشرع للكتب هو الاول فهو بالمسألة الى الاناحة غير متصور مع ان الالتزام ليس عساة الا للجمع المتعلق به و هو معقود و ان كان المعنى الذي هو غير متعلق في غير الدائمين و فعل الشارح ليس من الأدلة بالضرورة و بالتأمل فيه مر يظهر في نية كلامه راد الله في علو مقامه

هذا نص ما صدر عن الاصحاب رضوان الله عليهم في هذا الباب و قد ذكروا في تفسير المستثنى و جوهراً آخر يظهر فساده مما مر اعرضه عنه مخالفة الاطاعة فتبين المحل في مخالفة الكتب والسنة و تحريم الحلال و تحليل المحرام والعرق بينهما و اما مخالف مقتضى العقد فمحقق القول فيه ان المراد بالمخالف ما يعود على العقد بالنقض

على ما عرفت إليه الإشارة كاشتراط الصمان في الوديعة وعدمه في البيع واشتراط المشتري على المبيع أن لا حسارة أي يكون ما يحصره باعتباره ثمر القصة السوقية على المبيع وهذا غير كون التلف من حال المبيع بعد انقضاء المدة عنه بالصمان والفرق بينه وبين كل من الشرطين المتقدمين في غاية الوضوح وقد عرفت الحلط عن (ثاني المحققين) من عن (العلامة) قدس سره في هذا الشرط وبين تحريره الحلط

وقال (الشهيد قدس سره) في (القواعد) كل عقد شرط فيه حلط مما يقتضيه مع كونه ركناً ركناً فإنه أطول كالبيع واشتراط في تسليم المبيع أي المشتري والتمسك إلى البيع أو الاستماع أحدهما للمنتقل إليه وإن لم يكن من أركانه ولكنه من مكملاته كاشتراط في خيار المجلس والحيوان فمعدنا يصح لأن لزوم العقد هو المقصود الأصلي والخيار عارض ومعه بعضهم لأن العزم من أحوال الخيار هو الترويض واستدراك الغائت فهو من مقاصد العقد واشتراط الإحلال به إحلال بمقاصد العقد قلنا هو مقصود المقصد الثاني لا الأول ومثله لو شرط دفع خيار العيب ولو شرط رفع خيار العيب أو خيار الرذيلة أو خيار تأخير الثمن ففيه نظر انتهى

وفيه ما لا يخفى لأن في التسليم من حيث هو هو ليس من الحقوق واشتراطه لا معنى له عملاً لأن ما في اشتراط استحقاق الامتناع من الدفع دعماً معيناً المستتبع لسقوط سلطة صاحبه على المطالبة وهذا معنى تأجيل الثمن والمؤمن وأما اشتراط في الامتناع على المنتقل إليه فهو بحرمة الإحلال بمعنى أنه ليس من الحقوق المستتبع تحققه للمتعين بل هو مع ابتداء ولا معنى لهذا النحو من الشرط فإن الشرط مملوك للشارط وليس هذا المعنى مما يملك كما عرفت تفصيله.

ومن المعجب أنه نظرياً في اشتراط دفع خيار العيب وتاليه مع ترحيصه في خيار المجلس والحيوان فإن التمهيد مع أنه حلط ما أطلق عليه أهل العلم لا معنى له حيث أنك قد عرفت أن الخيار بجميع أنواعه من الحقوق واشتراط السقوط لا معنى لندى تقدم تحقيقه لا إشكال فيه وهذا فيما استشكل فيه أظهر حيث أن خيار العيب الثلاث بادلة هي الضرر كونه من الحقوق أظهر من خيار المجلس والحيوان ولذا استشكل

فيهما، حمته، لئولهم كونه من الحقوق

قال في (المالك) مدد في صفة مقتضى العقد من يقتضى عدم ترتيب الاثر الذي جعل العقد من حيث هو هو بحيث يقتضيه، وانه عليه ويشكل باسراء عدم الاستعانة به، ومن مقتضى العقد الطلاق التصرف في كل وقت واشترط اسفاد حيار المجلس والحيوان وما شئت كل ذلك ثم جمع على صحة اشراطه وفيه ايضاً انظر لا تقتضى

والاحسان ان الحيار ليس من مقتضيات البيع مطلقاً، ضرورة بل بما هو هدف لمقتضاه ولهدد وقع الشك في حواء حيار الشريط ولكن ما كانت دائماً حاكمة على اصله للزوم فدمت عليهم، فحكم الشارع بكون السعي بالحد، ما أم، فبرقة، فورا، فافترق، فلاحيار عند الرضا، منها صريح في انه حق محمول على ما مر مشروحاً ومفهوم الحيات من «جمعهم» بالاستفاد بل ساير المسقط ايضاً شهد صدق على حمته،

والاحتمال فتوهم كون ما يرد في الافتضاء من المقصودات من الغرض خصوصاً ممن التزم بجميع آثار الحقة واستحقاق البيع لا يعمل كما عرفت في الاستحسان الا فيما يقتضى الزوم.

في (المؤلف) ان مقتضى العقد ما يقتضى دائره من حيث هو من غير حجب الى جعل الشارع ذلك مترتباً عليه الى ان قال او ليس من مقتضى دائره بل وانه الشارع على هذا العقد من حيث هو وحمته من مقتضياته وهو كل امر رتبته الشارع على ذلك العقد من حيث هو وجعله مقتضى «الكسر» به وان امكن تحقيقه بدونه كترتيب الشارع حيار المجلس والحيوان على المسع ووجوب السقة على المكاح الدائم وعدم المزوم قبل التعرق على الهبة والوقف

ثم قل اذا عرفت ذلك تعلم الشروط المنبذة للعقد ووجه عدم الاعتداد بها الى ان قال واما فيما كان من القسم الثاني فلعارضة عمومات الوفاء مع ما دل على ثبوت هذا لمقتضى للعقد اولا حد مقصاته فحصل التعارض ورجع الى الاصل بل يكون الشرط مجالاً لما دل على اثباته على ما مر فيكون محتملاً بشكك او المسة فيسقط الا ان هذا

انه هو فيما اذا كان هناك دليل على عدم او عطف على سببية هذا العقد لذلك المقتضى وتولده منه اما لو لم يكن كذلك بل احتمال احتصاص الاقتضاء بالعقد الحالي عن الشرط وبحكم صحة الشرط

هنا ذلك انه ثبت خيار المجلس للمتايعين بقوله (المسح بالحدار ما لم يعرفا) فصار عقد البيع مقصياً لهذا الحذر ولاطلاق الحذر يكون ثبوته مطلقاً سواء اشترط عدمه ام لا فشرط عدمه في لهذا الحذر بخلافه بخلاف ما اذا كان دليل الخيار الاجماع مثلاً وشك في حين الاشتراط في سقوطه وعدمه في العذر الذات ترتب الخيار على المسح الحالي اشتراط سقوطه واما معه فلا يعلم بل يعمل بموجبات الوفاء انتهى

وقد ظهر من ان يبيح الشارع اما جعل خيار المجلس على خلاف مقتضى المبيع فليس هذا من فصل عدم اللزوم في الهبة قبل الصرف ، والالتزام بثبوت التصرف من اداة الشروط ومن ما دل على ثبوت الخيار بتدبير اعداد بل ادلة الشرط من حيث تعلقه بالسقوط حاكمة عليه كما ان ادلة الخيار حاكمة على اصابة اللزوم ومقتضى ما صرح به كونه من افراد مخالف للثبوت والسمة وهو ايضاً واضح الفساد

و فان (شعبي قدس سره) الشرط المحض ان لا يكون مالياً لمقتضى العقد والام يصح اوجهين أحدهما وقوع المسح في العقد المتعديداً الشرط فلا بد ان يحكم بتساوق كليهما واما ان يقدم جانب العقد لانه المتنوع لمقصود بالذات والشرط تابع وعلى كل تقدير لا يصح الشرط الذي ان الشرط المماثل لمخالفة ملكية والسمة بالذات على عدم تحلل العقد عن مقتضاه وشرائط تحلله عنه مع حذف المكتوب وان اذكر في (الندكرة) ان اشتراط عدم بيع المسح مما لم يقتضى ملكيته فيحالف قوله <sup>في البيع</sup> (البيع مسلطون على اموالهم)

ودعوى ان العقد اما يقتضى ذلك مع عدم اشتراط عدمه فيه لا مطلقاً خروج عن محل الكلام اذ الكلام فيما يقتضيه مطلق العقد وطبيعته السارية في كل فرد منه لا ما يقتضيه العقد لمطلق بوصف اطلاقه وحلوه عن الشرايط والقيود حتى لا يماهى تحلله عنه لقيده يقينه و شرط يشترط فيه انتهى .

و فيه ما عرفت من ان الشرط ليس الا بحواضن في متعلقه وان كان مرجعه الى  
 كسبة في الاشياء كاشتراط ان لا حياء فوجه بطلانه ما عرفت في مد لفظ الكتاب والسنة  
 من ان تكلف البيع بهذه الكيفية ليس اختيار المتبايع كما ان كون الولاء للبايع ليس  
 باختيار المشتري فصدور مثل هذا الشرط من فعله انه هو برغم كون العسرة من الحقوق  
 وان البيع يستحق على المشتري الحصة بالبيع فيريد ان يدفعه عن نفسه و يحول بين  
 البيع واثره كما هو الحال في اشتراط الصمان في العارية فانك قد عرفت ان محصله دفع  
 الاقتضاء الفعلي عن العارية و حمل اليد بدل فكون المستعير صاحبا ليس مستندا الا  
 الى اليد والشرط اما دفع المانع فليس مثل هذا الشرط معدا لكتاب والسنة الا انه  
 شاذ كما فيما هو من حد المظالم وان كان مرجعه الى حمل المستحق كما هو الحال في  
 امثال الاخر وهو ان لا يبيع ولا يهب .

فوجه العدم ما حققناه في الشرط المحرم للجلال بل هو هو على ما مر مشروحا  
 وليس الشرط اشياء مستقلا حتى بالاحاطة لما في بيته و بين ما يتعلق به بل انما هو  
 كاعتبار الثمن في البيع في وجهه ولو كان من ملا فلا وجه لملاحظة المراس حيث ان  
 الاشياء المستعينة لا تصدر عن الشخص الا مرتباً بالمدد هو الاخير  
 اللهم الا ان يقال ان للمتكلم ما دام متشاعلا بالكلام ان لا يحق بكلامه ما شاء  
 من اللواحق فيسقط عن الاعتبار مع التهافت ولكنه خلاف ما يستفاد من ظاهر كلامه  
 راد الله في علو مقامه هذا حال اول الوحيين واما الثاني ففيه انه ليس في لكتاب والسنة  
 ما دل على عدم بطلان العقد عن مقتضاء نعم لما كان تقرير المعاملات في لشرعية على حسب  
 ما هو المتعارف فمثل هذه المعاملة لا دليل على صحتها لبحرهم عن لصواب لعرفية  
 وليس هذا معنى مخالفة الكتاب والسنة .

توضيح المرام ان مد لفظ مقتضى العقد عندهم على فسام

منها ما يذهب صريحاً كاشتراط ان لا يملك في البيع وهذا ليس فمدد الا من  
 جهة تهافت الكلام فانه ليس الا مثل قولك ( جاء زيد ولم يجرى ) لا من جهة انه  
 مخالف للكتاب والسنة في الحقيقة لم يتحقق الاشياء

و منها ما يرد في خصوصه الإلزام له كاشتراط الصمان في إبدعية و ليس فساده  
 لا من جهة عدم كونه بيد المته قديس و عدم كونه على طبق المتعارف  
 و منها ما يكون محصلة تفكيك آثار اثر الأشياء التي يستحيل جعلها عند كذا  
 حادثة المانع على المشتري فانه من آثار كونه ملكا له و ان كان مضافاً عن الحادثة  
 والميراث و مثل هذا ليس مخالفاً لمقتضى العقد في الحقيقة و وجه عدم انعقد ما عرفت  
 من ان حقيقة الاشتراط إما غير صحيحة هناك و ان الشرط لا معنى له

و منها ما محله الحيولة بين اثر الأشياء وما يقتضيه لا على سبيل العلية القائمة  
 مع عدم صلاح الشرط للحيولة كاشتراط ان لا يبيع و لا يهب فان عدم انعقد ليس الا  
 من جهة انه ليس من الحقوق و انه يحرم للحال و لا فحمة التصرف في الملك لا  
 بد من قوله <sup>في الشرط</sup> ( الناس مطلقون على أموالهم )

و المعاصل ان اشتراط ترك التصرف ليس من قبيل اشتراط الولاء لغير المتفق  
 نهياً للمشروع حيث ان التائب يحدث لسلطته ليس لا لاقضاء وهو لا ينافي وجود  
 المانع عامة لأمر بالشرط في بعض الصور لا يصلح للممانعة ومن العريب التراجع بدلالة  
 حدث السلطة على نجاح هذا الأمر عن الملك مع ان عدم تسلط المالك على ملكه  
 في الشرعة لاحتمال اذواع فوق حد الإحصاء فتدبر

اذا عرفت هذا و من لك العدل في الترويح الثالثة و عرفت حقايقها و ما به يمتد

بعضها عن بعض و عدم ان الأصحاب استشكلوا في إبطالهم على حمله من الفروع  
 منها اشتراط الصمان في الاحارة من الحق كما عليه المحققين انه مضاف لمقتضى  
 الاحارة حيث ان مقتضاه ان لا يكون على المستأجر الا الاحارة فكان الصمان قصور في  
 الساطن و المعروف ان المستأجر له السلطة العامة فكان تعيين المستأجر كتعيين المالك  
 و هذا مجرد تفريب و لا فليس هذا مما يعام عليه الترهان و لما جفى هذا على ( المحقق  
 الأردبيلي قدس سره ) اورد على القوم بجمع اقتضاء مطلق انعقد لذلك انما المسلم اقتضاء  
 انعقد المطلق للمجرد عن اشتراط الصمان بطريق العربية و سعه في ذلك ( حمل المحققين  
 قدس سره ) .



ومما اشترط عدم الحسرة على احد الشركين من فساد ما لا يحق على ما  
 حقهما ولكن (الشاهد قدس سره) في التدريس متى على صحته فربى بيع الحيوان ولو لال ربح  
 لنا ولا حيران عليك فعلى صحته (ردعة) في الشركة في حازية يصح ورواه (ا و اربيع)  
 ومنه (ابن ادریس) لانه محله لعمدة الشركة فمما لا سلم ان نعية المال لازم  
 لمطلق الشركة بل لشركة المصلحة والاخرى تعدى الحكم الى غير احداية من  
 المبيعات انتهى .

وفيه ان مرجع هذا الشرط الى كون حسرة كل الشخص على غيره وصحانه له  
 ولا اطلاق ان يلزم به احد فهو يحق على احد فساد ما لو غ كنه واشترط على المشتري  
 ان يكون حسرة داره عليه والمرفق به يظهر بانماثل فيما حقهما

ومما اشترط عدم اخراج الروح من سدها من (فخر الدين قدس سره) مع  
 منه مع ورود النص على حوار وفتوى لاصحابه ايضا استند الى ان مقتضى العقد  
 تسلط الرجل على المرأة في الاستمتاع والاسكان وقد راج حتى ضمن هذه قرينة على  
 حمل النص على استحداث الوفاء وفساده اعلم من ان يحق حيث ان استحقاق الروح  
 على الروح ان لا يخرجها كاستحقاق العذر عدم بعض الحداد مؤكدا للسلطان لا مضاف  
 له واسم لا يبعد مثل هذا الشرط حيث لا يبعد لعدم كون المشروط من الحقوق لعدم  
 البيع والهبة على احد القديرس واشترط ان لا يروح ولا يسرى

ومما اشترط توارث الروحين بالعقد لمقطع فسوا حوار على عدم منه وقته  
 لمقتضى العقد فعلى (الايضاح) اختلف الدس في توارث الروحين بالعقد المقطع على قولين  
 الى ان قال القول الثاني انه لا يعضى التوارث لا العقد المطلق ولا اطلاق العقد ثم  
 اختلف القائلون به على قولين :

احدهما انه يصح اشتراطه في العقد فثبت مع اشتراطه وسقط مع عدمه وهو  
 اختيار (الشيخ) و (ابن حمزة) و (قطب الدين الكينري) و ناسهما انه لا يصح  
 اشتراطه في العقد لان كلف يكون مضافا للميراث شرعا لا يسير سببا له يجعل المعامل  
 وهو اختيار (والدي المصنف) و (والله) و (ابن الصلاح) و (ابن ادریس) وهو

الحق عندى الى ان قول و اقول لا يقتضى للميراث هذا لا لروحانية ولا يقتضى ميراث الروحانية لا الآية و ادرحت هذه في الروحانية في الآية ورثت و ان لم اشترط شوته و بطل شرط منه و ان لم تدرج في الروحانية في الآية لم يثبت بالشرط قطعاً لانه شرط ثواب من ليس بوارث وهو بطل العقد انتهى وما احتاره هو الحق لما عرفت من انه شرط معاملة المكتات والسنة و ان الثواب ليس من الحقوق حتى يشب بالشرط بل هو حكم صرف كالولاء تابع لجعل الشرع

و مهم ما تقدم من اثره عدم البيع وقد عرفت استحالة العالقة قدس سره ا  
فيه و ان الحق انه على قسمين

ومهما اشترط العود الى الرقية في الكتابة بالشرط على تفسيره فقد يتوهم انه معاملة مشروع من العر لا عود رق في اربعة مقتضى لانشاء الحرية على تقدير اداء مال الكفاية بحسبه والشرط بما فيه حيث ان هذا الاثر ليس له يرون ان يحقق و فيه ان اثر هذا النوع من الكتابة اما هو ان يثبت الحرية كالتيدير فلا يورع مال الكفاية على احراره العبد بل اما بغير المجموع مادام لم يمال الكفاية فالعبد بالعود باعتبار رواته ان يثبت الحرية بمعنى الاشياء اما هو باسقاط المجموع بالمجموع فهو نوعين لنوع الكتابة لا شرط خارج فاعلم واغتنم .

ومما اشترط عدم استحقاق لاحير الاحرة على تقدير كمال او استأجره لبق منعه ان شرط عليه ان يملك في يوم كذا فلا احرة له و ان عدم استحقاق لاحرة على هذا التقدير مع شمول الاحرة له كما هو المعروف بما في مقتضى العقد لا العقد مع العمل عليه تامة للاستحقاق هذا اذا كانت الاحرة مملوكة و اما اذا كانت مصدرة فان يكون استأجره عليه البق في اليوم الحاصل لا مطلق اسفل واشترط عدم الاستحقاق على تقدير البق في غير ذلك الوقت تصريح بما يقتضيه السقيف وتأكيد له و ليس في الحقيقة شرطاً في العقد .

و الى ما حقه من نظره اذ اول لشهيد قدس سره في (الملحة) بقوله ولو شرط عدم الاحرة على التقدير الاخر لم يصح في مسألة البق و في ذلك طر لان قضية

## كل إحارة المبيع من قبضها فلاحظ و تدبر

هـ ان قد تبين ان حقيقة الشرط ظهر ان يعود الى دليل حاسم بل يكفى فيه ما دل على صحة ما يتعلق به من الاشياء ان حيث ان كل خصوصية من خصوصياتها لا ثبت بدليل خاص فكما ان مصادر كل من الثمن و المئمن يتعين بتعين المنبأ يعني ولا اشكال في صحة البيع على جميع المصادر فكذلك الاطلاق و التقييد من حيث الاوصاف و مثل التقييد بالوصف التقييد بالمرح و بالخدمة و العسكرة و الفرق بين حمل الثمن عشرة دراهم و بين جعله خمسة مقبلة ببيعة حريم و هذا على ما حققناه في عامة الاوصوح فلا حاجة الى التمسك بحدوث (المؤمنون عند شروطهم) وقد حققنا سابقاً ان آفة الوفاء عن مقاصد احسنه ولا دلالة لها على ما تمسك بها له الاصحاب فلا وجه للتمسك بها لفوق الشروط .

و ان يصرحاً بحدود ان شرط الجيار اما ما في ما يقتضيه البيع و هو اللزوم لا انه يعود عليه بالنقص ولا مانع من مثل هذا الشرط و ليس معنى الشرط الالتزام و الالتزام كى يحتاج في المقدم الى التعسف و هذا الجيار يجب ما يشترط من جميع الجهات فهو مطلق الا من حيث قبضه المتعاقدان فلا يتعد بعد عنده خلافاً (لا يبي حبيبه) و (الشفعى) فلم يجوزوا ان شرطه ان يرد من المئمن ولا يفتقر فيه الاصل بالبعد خلافاً (لشافعى) و استدلل له بضرورة اللزوم حائراً و فيه مع التعاضد جيار التأخير و الرؤية مع طلال اللزوم و صح التعاقب لحوار الاتصال

و اللعب من (لئمة لك) حيث منعه مع تحوير الاتصال و في (الحواهر) ولعله لاستظهار الاختار من الاطلاق و فيه مانع واضح انتهى ولا يذهب عليه ان لا مجال لهذه الكلمات على ما يسميه عليه من انه على وفق الصواب العادة و ليس نفوذ الشرط من الاحكام الشرعية التعبدية حتى يتوقف كل فرد من افرادها الى الدليل بل المحتاج الى الدليل انه هو الطالون و عدم يعود و يجوز ان يجعل للواحد مطلقاً سواء كان بايعاً او مشترياً و سواء كان لنفسه او عن صاحبه و لنفسه و عن صاحبه جميعاً او مجموعاً و نظير جعل الجيار لاحدهما عن الآخر جعله للاحصى عن احدهما و نظير جعل



في سبعة احتمالات الاحسبى وصرب العاقل و هو ثمان والعشرون في قسمي المتبايعين  
 و يجوز ان يجعل لثلاثة من السبع و المشرى و الاحسبى أو أحدهما و الاحسبى  
 أو الاحسبى ، على الأول يحصل مائة و اثنى عشر من صرب سبعة احتمالات الاحسبى  
 في ستة عشر احتمالات متبايعين ، اما الثاني و قد هما ثمانية و اثنان و تسعون حاصله  
 من صرب اربعة احتمالات أحدهما في تسعة و اربعين احتمالات الاحسبى وصرب الحاصل  
 و هو مائة وست و تسعون في قسمي أحدهما ، و اما الثالث فمائة و تسعة و اربعون من  
 صرب سبعة احتمالات كل منهم في الآخرين .

و كل من الجبارين أو الجبريات اما مع التوافق مطلقاً أو مع التباين في اصل  
 الزمان أو مقداره ، أو في الكيف أو في الزمان و المقدار أو في الزمان و الكيف أو في  
 المقدار و الكيف أو في الزمان و المقدار و الكيف و صرب التباينة فيها هذا صور  
 الابرار و هو سبعة و اثنان و تسعون يحصل منه آلاف و مائة وستة و تسعون  
 هذا كله على تقدير الاستقلال و اما اذا كان مجموع كل من الاثنين أو الثلاثة  
 خيار واحد فلا يتمشى فيه هذا التقسيم ولكن جبر مجموع متبايعين اما لهما ولو واحد  
 منهما أو هما و لو واحد منهما فهذه خمسة اقسام و خيار مجموع الاحسبى اما عن المجموع  
 و اما عن الواحد و اما عن المجموع و عن الواحد و هذه أيضاً خمسة و عن الواحد أيضاً  
 يحصل الاثنين اما المتبايعين فاما يكون جبر المتبايع عن نفسه و لاحسبى عن الآخر مع  
 كون المجموع خياراً واحداً كما هو لمفروض

أو بالعكس بمعنى كون خيار متبايع المقسم الى لاحسبى عن المتبايع الآخر و  
 خيار الاحسبى عن هذا المتبايع أو يكون خيار لمجموع لذلك متبايع أو للآخر أو  
 يجتمع الاثنان أو الثلاثة أو الاربعة فهذه خمسة عشر لان الاثنين ستة و الثلاثة اربعة  
 و الاربعة واحد و بالتصام الاربعة المفردة يحصل ما ذكر و ظهر بما ذكره اقدم ما اراد  
 على الثلاثة و اشتراكه معها في الحكم

نفسه :

حكى عن بعضهم أن المراد من صورة اشتراط الاجتماع أن كان ثبوت الحيوان لكل منهما مع رضا الآخر فلا شكال و أم ان كان أفراد حوار فصح كل منهما مع فصح الآخر فعبه اشكال لعدم الفائدة في مشروعته بد مشروعية الأقلية انتهى

و فيه أولاً أن هذا النوع من الشرط أن لم يكن على صحته دليل أصلاً ولا يحتاج ثبوت إطلاعه إلى هذا الدليل ولا فسرار الشرعيات ليست شرعية لكن و رد و مجرد المجهول لا يكفي في طرح الدليل و تفيد إطلاق و بعضهم العام و أى دليل على الحلو عن الفائدة و كيف يمكن ادعاء ذلك مع أن هذا العام يتوقف على الإحاطة بجميع الحالات المفقودة في مثل لعدم مثل هذا العائد أو سى على ذلك في الفقه لا عرس عن الشريعة و أنكر ما تداولته أيدي المنتشرة .

و ثانياً أنه مقصود بكثير من الأمور المشتركة في الشريعة كالطهارات وغيرها مما لا يخص .

و ثالثاً أنه مقصود بكثير من الموجودات المشتركة في الثمرات و العوالم المتساوية فيها و لا فرق بين التشريع و النكاح و وحب الأشمال على المصاحبة

و رابعاً أن التعدد يوجب التوسع و كفى به فائدة و تمصلاً و امتداداً و خامساً أن الشريعة تظهر في كونه المصحح للمعنى في الجبر دون الأقلية مع احتمال ( الشهيد قدس سره ) فيها الأكفاء أقبول الفعلى

و سادساً أن هذا المذهب من الجوارح يستلزم جعل الحب اشتماله على فائدة مستقلة و اعتبار مطلق غير المشروط من الأدلة و اختصاصها بالفائدة طهر مع أنه أصلاً ليس مستقلاً بل المجهول أنه هو مطلق لشرحه و وود لأحد الخاصة في بعض أفراد المسئلة لا يدل على ذلك بل سبقها سادى على خلاف ذلك مع أن اختصاصها بالمحل بعد حمل العام لا فائدة فيه بل لا معنى له و أن امتداد عن الأقلية و من المعلوم كفاية اشتمال العام نوع على الفائدة و مجرد اشتراك بعض أفراد مع شيء آخر فيها لا يوجب قصر الحكم على ما عداه بل قد عرفت أن الشرط نافذ بالذات ولا تشريع فيه أصلاً و إنما وردت الأدلة تأكيداً لا تأسيساً

قال بعض الأجلة بعد نقل هذا القول و الحق انه كذلك سواء على كونه ايقاعاً من الطرفين كما هو أحد القولين فيه و اما سواء على القول الآخر و هو كونه عقداً مشتملاً على الإيجاب و القبول فلا اشكال حتماً و العائدة حيث عدم اشتراطه بشرائط الأقالة من لفظ حاس و نحوه كما يرى العقود اللازمة انتهى و يظهر ما فيه مما تقدم فتدبر و ذلك الاشتراط لأحد المتعقدين مطلقاً حتى اذا كان الخيار للاحمى و الا لم يعد لأنه حيث شرط اشدائي لعدم ارتباطه بالعقد لأن الشرط الواقع في ضمن العقد ما كان قيداً له و الالتزام للاحمى احصى عن العقد و مجرد الذكر في العقد لا يصير حراً أمه و انما مقررة في الوجود اعم من الارتباط و لذا يظل اشتراط شيء لو الدار و حرة مع عدم دخوله في المهر بطلاق ما او كان ما جعل للاب من المهر و عليه يسر اسحاق صديقة الوفاء عن ( الرضا <sup>عليه السلام</sup> ) هو للاحمى مجرد تنفيذ لا توكيل لأن الوكالة فرع ثبوت الحق للموكل و المعروف ان استفاضة قول الاشتراط فلو كان العرض جعل الحق للموكل لم يتحقق الوكالة و ان كان العرض الوكالة لم يثبت حق للموكل و الاشياء الواحد لا يكفي لهما

و لانه لا معنى لالتزام غير الموكل بوكالة شخص عن غيره لعدم ارادة ط الوكالة بغير الموكل و الوكيل لا معنى لكونه لازمة من قبل الاحصى و لانه لا معنى لاشتراط الوكالة بغير الوكيل و جعله مشروطاً له الوكالة و انما يصح اشتراط الوكالة للوكيل ولا اباحة صرفه ولا تملك ولا تعكيم .

و يظهر وجه الكل مما ذكرنا فلا يشترط بما اشترط به الوكالة ولا يحتاج الى القول ولا يعمل بما يعمل به الوكيل ولا ينتقل الى وارث المشروط له الخيار ولا يجب عليه رعاية المصلحة ولا يصح المصلح على اسقاطه تحقيق :

حقيقة اشتراط الخيار للاحمى اشتراط سلطة الاحصى على التسع و الامضاء للمشروط له الذي هو أحد المتعاقدين و سلطة للاحمى لكن المشروط له أحد المتعاقدين و يوضحه ما ذكره في اشتراط شيء لأب الزوجة كما مر آنفاً فظهر فساد عن ( الشافعي ) في أحد قوله من فساد اشتراط الخيار للاحمى و العقد المشروط فيه ذلك معطلاً لأنه

حيار يثبت في العقد فلا يجوز شرطه لعبير المتعاقدين كحيار الرد «لعيب قال والعرق ان حيار لعيب يثبت لا من جهة الشرط بخلاف المسارع انتهى» ومن الشرط لأحد متعاقدين غاية الأمر ان بشرط سلطة لأحسى وطهر أيضاً فساد ما عن (ابن حنيفة) و (أحمد) من كون لأحسى وكيلاً لدى شرطه وما ذهب إليه (الشافعي) في أحد الوجهين من إحصار الصفة في الوكالة على القول بالجوار.

و بالجملة فالحق والرفق لعمد و - له كما صرح به (بعلامة قدس سره) في التذكرة ولا يدايه كون المرفق ما يعود إلى لأحسى كما في اشتراط الحيار للعبد والمحرر والشرط من الأرفق لأحسى لأنه ان يكون وفقاً للمشروط له والألفي لشرط وفساده ينوهم من انتفاء شرطه «العلامة قدس سره» «الأمثلة المذكورة و» شامها بين السقوط.

### فروع :

١- لأول مقتضى «احتراز» من عدم كونه بوكيلاً لعدم وقوع فسخ المشروط له و (لشافعي) قولان عند أحدهما والأمر في الآخر «العكس» أما سقوطه «سقوط المشروط له» فبما مر من ان الحق والرفق له في الحقيقة واما عدم سقوطه «سقوط ذي الحيار» فالان «الحق ليس له» واما «ليه» الأمر والحق لا يفصل ان يكون الا للمشروط له نعم له الايجاب وهو غير الاسقاط.

و بالحاصل ان هناك مكان هناك لأزالة والأقرار المعبر عنه بالحار والاحرم ملك شرط وهو كون المحرم للأحسى ولا يتقبل تعلق ذلك الشرط من المشروط له «لاشترط» ولا معنى لأشترط انتهاء الأمر إلى «أحسى» طريقة «و» «الحمله» فذو الخيار لا يملك شيئاً على أحد واما يملك بشرطه على المشروط عليه ملك لأحسى للفتح والايجاب انتهى «وجب على لأحسى» رعاية المصلحة على التوكيل بمعنى اشتراطها في تعود الفسخ لكونه «مياً» و «على» ما حرره «فمجرد» الاشتراط لا يقتضي ذلك فان طهر بالمقر به ان الاشتراط على وجه «الایتمان» و ان العرف ما يعود إلى المشروط له ابتداء فكذلك



والأكثر، إذا كان العرض ما يعود إلى ذي الخيار كالعدد فلا يل يفسد القسح وإن لم يكن للمشروط له فيه مصلحة أصلاً .

وفي ( المذكور ) لو شرط الخيار يعني الوكيل لنفسه و أدن له الموكل صريحاً ثبت له الخيار ولا يفسد إلا ما فيه الخط للموكل لأنه مؤتمن وكذا الأحمى أو جعل الخيار له و فرى ( الشافعى ) بينهم فلم يوجب على الأحمى رعاية الخط و ليس بجيد لأن جعل الخيار له إيمان له انتهى

ولا يحمى إن الخيار ( الشافعى ) هو الموافق لمصلحة الملم إلا أن يحمى انصراف الإطلاق إلى الأيمن لكنه لا يحدو عن أشكال و هل يشترط عدم اشتغال المصح على صرر للمشروط له مطلقاً أو إن كان معاً لا يتحمل عادة أم لا ؟ جوده من أن الظاهر من اشتراط الخيار للأحمى إذا كان ما يعود إليه رعاية مصلحته المهر المراجعة لمصلحة تعود إلى المشروط له و من عدم انصراف الإطلاق إلا إلى ما لا يستقيم به لا يتحمل عادة من انصراف و من عدم انصراف إلى شيء منهما أصلاً فإنه لا مانع من أن يكون صلاح الأحمى هم و اوفق بحال المشروط له و يعود إليه مما يعود إليه استثناء

و أن الظاهر عند عدم العزيمة هو الأخير لأن الغالب عمدة المشروط له عن احتمال استماع قسح الأحمى صراً عليه واطمئنه بعدمه ففسح الشرط منه مطلقاً فيفسد قطعاً إلا إذا ظهر أن العرض التقييد و إن لم يصح به في العقد الدائم إلا أن يقال إن الأحمى و إن لم يكن مؤتمناً من حيث مراعات مصلحته لكنه مؤتمن من حيث رعاية عدم المصلحة و بما لا جرى من الغالب أن المشروط له يشترط الخيار لمن يرعى عدم المصلحة له و لا أول من رعاية عدم المصالح العظيمة فهو مؤتمن من هذه الجهة

و دعوى عمدة مالك من هذه الجهة و اشتراط الخيار للأحمى من غير سكوته إلى عدم رضاه بالصرر العظيم على المشروط له شبهة الوهن فإن حمل الخيار للاعتداء و لسفهاء بعيد عن صاحبه العقلاء و قلما يتعلق به عرض عقلاً

و العمدة قاله لب أن الخيار للأحمى بمصلحة تعود إلى المشروط له ما استثناء أو بعد عوده إلى ذي الخيار فإن يكون عود الفائدة إلى الأحمى وثمة للمشروط له

أو لكون نفس اشتراط الخيار الاحسنى مشتملاً على وثقة للمشروط له و ان لم يكن في المصالح مصلحة لواحد منهما و اعتدلت احد الارلين ولا يكون الا اذا كان الاحسنى ممن يظمن للمشروط له بحفظه عن الاصرار بالمشروط له في هذا المصالح

نعم لو ظهر ان العرض كونه الاحسنى و حيار كائن ما كان بعد مطلقا بكمه نادر و اظهر من شرط الحيا كونه على وجه الالتصاف من هذه الجهة و مع ذلك كله و المستثنى لا يدعو عن اسكال و الله العالم بحقيقته الحيا و حيث لا يجب عليه بحاية مصلحة المشروط له فهو سرياً رعايه مصلحة نفسه نظراً إلى عدم ثبوت حيار له الاعلى هذا الحيا و ان ذلك على تقدير اعتباره مجرد راعى عن معد للعدوان و حتم و على تقدير لا اشتراط فهو لخدمه قدر مدد المرات و ان لم يطق لمصلحة الواقعية أو يعتبر لمصلحة نفساً فمع الاعتدال لا يبعد المصالح و شرط وجود المصلحة و ان اعتقد المصالح الفساد و حو

الثالث ان هذا الحيار يظن بموت الاحسنى ولا ينفذ اليه و رند ولا الى المشروط له ، اما الاول فالظاهر انه موضع وود و السر فيه ما تقدم من ان الحق للمشروط له و اما الثاني فالان الحق هو حيار الاحسنى فهو من يرفع الموضوع خلافه ( لفصل قدس سره ) حيث قل في ( المذكرة ) ان شرط الحيار الاحسنى كان له حصة دون العاقد فان مات الاحسنى في زمن الحيا ثبت الآن له لان الحق و الرفق له في الحقيقة و هو اصح و حوى الشبهة على تقدير احصاء الاحسنى بالحيار المسمى

و فيه ما لا يخفى من حق المشروط له حيار الاحسنى لا حيار نفسه و الاول لا يصلح للانتفاء اليه ، الثاني لم يثبت بالاشتراط و تفاوت صدر الكلام مع ديله و اصح فان احصاء الاحسنى بالحيار له عدم ثبوت غيره بالاشتراط فكيف يحكم بكون الحق له مع هذا الحكم و الاعتراف و ان ثبت هذا الحق للمشروط له بالشرط و ما وجه اختصاصه بالاحسنى و ان اشغل الله الموت فمع انه لا يورث لعدم كونه حقا و عدم كون المشروط له من حيث هو كذا كذا و ارناء فهو خلاف ما ادعى من ان الحق و الرفق له في الحقيقة و انه يريد ان هذا في الحقيقة للمشروط له من اول الامر و هذا لا

بلائم استقلاله اليه موته

و كيف كان ولا امر واضح و كذلك الحال فيما اذا مات واحد من الاحمين  
القائم بهما خيار واحد اما اذا كان احدهما أو كلاهما عقداً فالظاهر قيام وارثه مقامه  
من اعذر لاجتماع اما قيد الحق ولم يحرحه عن الحقيقة و فيه تأمل فانه لو اعسر  
المجموع شخصاً واحداً و حمل لهما حق واحد فلا يجعل الانتقال إلى الوارث لأن المجموع  
لا وارث له فهم

وقد يقال لو اتفق الموت حيث أو احد اسباب المحر كالعموم و الاعضاء لاجدهما  
يرجع إلى الحاكم و يصح الحاكم احداً غيره اليه كما في الوصية لعموم ادلة الولاية  
في الحكم انتهى ، اما بالنسبة إلى الاحمين فعلى المختار من عدم ثبوت الحق فضرورة  
انهاء المشروط ، انهاء شرطه ولا معنى لادامه الحاكم بدلاً عن الشرط و عن القول بثبوت  
الحق له و استقلاله إلى وارثه فلا معنى لولاية الحاكم بعد موته و اقامه غيره مقامه

و اما بعد فعموم الوارث مقامه من لم يكن لشخصه خصوصية في الشرط والفرق  
بين المقام و بين الوصية في عدة الوصوح و الوصية ليست متوقفة بالوصي فلا تنطل  
بموته و ليست الوصاية حقاً تنتقل إلى الوارث فمع نفاء الوصية و عدم من يقوم بها  
يرجع الامر إلى الحاكم في تعيين من يقوم بها و اين هذا مما نحن فيه .

الرابع لا ريب في عدم اشتراط حضور غير ذى الخيار في نسخه سواء كان مشاركاً  
فيه ام لا و سواء كان كل منهما ذا خيار ام كان بهما خيار واحد و نفى عنه الخلاف في  
(المسعود اعلى في الدروس) و اما ما يحكى عن بعض اهل القصور من رجوعه  
إلى اشتراط الحضور منه من الوهن و الغور في عدة الظهور و وافقه على ما في  
(الدروس) من اصحاب ( ابن العبد ) و ( ابن حجر ) قال الرابعة لصاحبه الفسخ و  
الامضاء في حضور الآخر و عينه بحكم حاكم و عدمه نعم ثبوته شوق على الاشهاد مع  
المراع و قال ( ابن العبد ) مشروط في حجب لمحتص في الفسخ و الامضاء الحضور أو  
الحاكم أو الاشهاد قال و في المشترك لا يسعد الفسخ و الامضاء الا بحضورهما وقال ( ابن  
حجر ) ( لا بد في المشترك من اجتماعهما على الفسخ و الامضاء انتهى

نعم يعتبر الاجتماع في الرأي والتوافق على الفسخ والامضاء إذا لم يستقل  
العاسح والملموم والخيار بل اشتراك غير واحد و حار واحد ولو اجتماعا بعد واما لو  
احتلتها بطل ما وقع من كل منهما من الفسخ والامضاء واما إذا كان الخيار لواحد  
مستقلا و كان الآخر وكيلاً عنه فيقدم السابق مع الاختلاف كما في الوكيل و بطل مع  
التقارن ومع الشك يرجع إلى اصل اللزوم .

و اما إذا استقل غير واحد بالخيار فإن كان العرس رجوع امر العقد إلى كل  
واحد بحيث لو ارجع أو فسخ لم يكن محال للآخر قدم السابق مطلقا سواء كان فاسحا  
أو معجراً فان "فسخ اللاحق كاختاره في مناط عدم الموعود و هو كونه مسوقا بفعل لا بد  
مضاف له و ان كان العرس تسليطاً كان مهم على الفسخ و اما له الاختارة من طرفه بمعنى  
ان له ارام العقد و احكامه من حاشية الراجع إلى سقوط هذا الخيار قدم العاسح مطلقا  
و ليس هذا الايجاب اسقاطاً بل انما هو مثل ايجاب احد المتعاقدين مع بقاء خيار  
صاحبه و ان الاحكام من طرف ذي الخيار غير اسقاط لصحة الفسخ و الايجاب لهما من  
بذاته فتأمل جيداً فان هذا معنى دقيق لا يهتدى اليه الا ذو نظر عميق هذا

و لكن لا بد من ان يدرك الوسيلة لا تدل على ما نسب اليه بل مدارها على  
حقيقته ففهم فظهر فساد ما في ( المعواهر ) من انه لا وجه له

ولا بأس بمقتل عمدة الوسيلة من الاصحاب ودرلت اعدائهم في فهمها فقول وخيار  
الشرط يكون لمن شرط له اما للمتباين أو لاحدهما أو لغيرهما فان شرط لاحدهما  
مدة معينة من الزمان كان له الخيار في المدة و ان شرطت لهما و اجتماعاً على فسخ و  
امضاء بعد و ان لم يحدده بطل و ان شرطت لغيرهما و رضى بعد البيع و ان لم يرض  
كان الملتصق بالخيار بين الفسخ والامضاء و ان اراد رفع الخيار كان لهما انتهى  
و انه هر انه اراد من كون الخيار لغيرهما رجوع الامر اليه فمعنى الخيار  
اختيار احد الطرفين و البناء عليه و تعيينه لا ما هو المصطلح و في ( الدروس ) بعد نقل  
هذا الكلام ولم يشترط كونه عن المشتري و هو تعريض عنه على اطلاقه بعد اتمامه  
اصل الحكم حيث ان عدم رضا الاخصى لا يتعقده خيار المتنازع الا اذا اشترط المتنازع

المؤامرة على اربع و الاقدم منه الاحصى يتعقب هذا الذبح وكان اطلاق التوسعة  
 هذا هو ان يكون هذا لشرط اى اشراط المؤامرة من المشرى فلا يوجد هذا الاشكال و  
 ما حملنا عليه التوسعة ليس بعدكم فهمه ( الشهد قدس سره ) فان المؤامرة ليست  
 عمواً مستقلاً في كتاب الملع

وفي ( لدروس ) قبل فعل هذا الكلام و يجوز اشراط الاحصى بمجرد اطلاق اعراض  
 عليه و معها أو مع احدهما ولو حول امكن اعتبار فعله و لا لم يكن تذكره فائدة  
 انتهى . و الظاهر ان ضمير فعله و ذكره راجع الى الاحصى لا الى احدهما و المراد  
 بالامكان الاحتمال و المراد بالاعتدال العود المطلق بحيث لا يكون عليه اعراض و  
 الحاصل ان اشراط الجبر للاحصى مع احدهما يقتضي ان يحمل على المؤامرة و  
 المعين للاحصى و العمل للمشرى له و هذا يدعو اشتراكاً في جعل اطلاق الاصل  
 عليه لعدم فائدة المؤامرة و شبهها و مداولة و تشويش في فائدة للتصحيح و المعنى متوجه  
 الى القيد فلا يرد الاعتراض عليه ان ( اشراط الجبر ) في الجبر بمعنى ثبوت حذر واحد  
 لهما ايضاً مشتمل على فائدة و فائدة امؤارة كثر

ان قلت لا دليل على حمل كلام غير المصوم على الاكمل مع انه قد يتعقب لمرس  
 باعتبار الاجتماع على الجبر الآخر و حيث قد يطلق مرة ليس احسن من اعتباره بمكان  
 القبح لانه مفوت للفرس .

قلت نعم ولكن كثرة الفائدة اوحت شيوعها بحيث يصرف الاطلاق اليها لا ان  
 نحمله عليها لكثرة الفائدة

و يؤيد هذا التفسير نعتسه سخاوم ( ابن حمزة ) الذي هو كالمص في المؤامرة  
 على ما عرفت لعدم ارتباطه الا على عدد التعذر كما لا يخفى . ثم في ( لجواهر )  
 بعد نقله عنه من انه في غير محله لعله في غير محله فكانه دعم ان الذي احتمله ( الشهد  
 قدس سره ) تقديم فعل الاحصى مع استعلاء كل من الاحصى و عند المتعاقدين بالجبر  
 مطلقاً لانه فعل كلام ( ابن حمزة ) و غيره ( لدروس ) بعدما حكم بتقديم الفصح ولو  
 كان احصياً و حكم على الاول به لا وجه له و على الثاني به في غير محله معرعا

حكمه هذا على وضوح تقديم المصح مطلق وقد عرفت الحال فيها.

وقال (شيخنا قدس سره) بعد نقله في (الدروس) أقول ولو لم يمتض مسح  
لاحسنى مع أحارته و المعروف عدم معنى أحارته مع مسحه لم يكن لتذكر الاحسنى قائمة  
شبهى ، و كأنه رغم ان مرجع لصيرته احد المتعاقدين لا الاحسنى فعرضه بان عدم  
الاعتبار بعمل الاحسنى ايضاً كعدم اعتنا بعمل احد المتعاقدين فكما ان الاول يوجب  
ثبته وثبته ذكر احد المتعاقدين و لئلا يأتى ايضاً بوجبه انقضاء ثبته ذكر الاحسنى و بما  
كر يظهر ادعاءه لان المشروط له لابد من ذكره في حيل المؤامرة لان الخيار له و  
اما للاحسنى الامر

و الحجة لهذه المعارضة على هذا التفسير بيعة المصدق و كأنها مسببة على ما تعلمه  
ترائي من كلامه من احتمال التقدم مطلقاً نظر أ إلى الواحه المذكور و لكنه عن ساحة  
كلامه مراحل فان ثبوت المصدر للاحسنى مع احد المتعاقدين يصدق على صورة المؤامرة  
و الاشارة في خيار واحد شخصي و استقلال كل منهما بخيار و ثبوته لاحد المتعاقدين  
مستقلاً و الاحسنى وكالة و احتمال الاطلة باحد المتعاقدين المشروطة له الخيار فيما عدا  
الاولى بعيد عن ساحة العلماء وكذا الاعتبار بمسح الاحسنى في الصورة الاولى من الحكم  
منها عدم نفوذ مسح الاحسنى مطلقاً و توقف نفوذه من المشروط به على الامر و في الثانية  
عدم النفوذ من احدهما مفرداً و في الثالث و الرابع النفوذ من السابق «المورد» نعم  
في الثالث وجه لتقديم الفاسح مطلق قد تقدم

فالاولى حمل المعارضة على التردد في الموضوع و احتمال حمل اطلاق اشراط الخيار  
الاحسنى مع احد المتعاقدين على استؤامرة فلا وقع ما اوردته عليه نعم يمكن مع  
الاصراف و لكنه غير قادح في الاحتمال و هو لم يرد على دعوى الامكان .

و يحتمل ان يكون مقصوده احتمال عدم نفوذ مسح العقد عند عدم الاستمرار  
اذا اشترط المؤامرة وقد صرح به ( آية الله قدس سره ) حيث قال ليس للشارط ان يمسخ  
حتى يستأمر فلان و يأمره بالرد لانه جعل الخيار له دون العاقد و هو احد قولى  
الشافعية ، و الثاني به يعود له الرد من غير ان يستأمر و ذكر الاستيعار احتياطاً و

المعتمد الاول انتهى .

الخاص لا يشترط في هذا الاحصى شيء مما يشترط في الوكيل على المحذور و  
يلزم على من ذهب إلى انه بوكيل اعتدائها من اعتبار ما يقتضي الوكالة في هذا  
الاشتراط نعم يحسن تعيين من له الخيار فهو تنفيذ شرط الخيار لاحدهما أو لاجنبي  
اطل الشرط وصرح في ( التذكرة ) بطلان لعقد أيضاً وهو على القول باستلزام بطلان  
الشرط لبطلان العقد صاهر و اما على المذهب فظاهر انه ايضاً كذا في لسراية العذر إلى  
البيع

السابع للوكيل ان يشترط الخيار للموكل و لنفسه و ثالث مع رعاية المصلحة  
و مع ( المسمى ) من الخيار و اطل السع و هو احد و حقيقه في الاولين على ما في  
( التذكرة ) و مما يتفرع على ما مهدا من كون خيار الشرط حقيقه . يشترط . ( به يجوز )  
مطلقاً و ان يكون معقداً بعد من يعود و منه النقض بالاستيثار و ليس له الفسخ الا  
بعد الامر ان ليس له ذلك بمجرد الامر . كان المشروط الاستيثار . على سبيل الاستشارة  
فلا بد من استعارة الرأي فلو اختلف قولاه . سع . لاخير

واما ما حكاه في ( التذكرة ) من ان يجوز الفسخ قبل الامر احد قولى الشهادة  
و لظاهر انه مسمى على عدم اعتبار الاستيثار في الفسخ و قررنا ان خيار الشرط معقداً  
كون ذكر الاستيثار من قبيل ذكر العادة فكان الشرط يخطئ بشرط الخيار للممكن  
من امتثال امر من يتوقع امره بالفسخ .

والى هذا ينظر ما في محكي ( الحراير ) من عدم اعتبار سبق الامر في ثبوت  
الخيار والا فانه ملقيد بالثناء القيد ليس مما يحمي على احد ، وما في ( البداهة )  
من انه واضح البطلان لا يحلو عن شيء و لا اختلاف انما هو في استبعاد من هذا الشرط  
في العرف لا في الحكم فتدبر ولا يجب عليه الفسخ بالضرورة و ان ادعوى انه مشروط  
له و ليس للاجنبي شيء و انما يشر امره في الفسخ وبالجملة فعدم اقتضاء اشتراط يعود  
الفسخ بالامر و حوب متابعتها ضروري .

و ( لشخصاً قدس سره ) في هذا اسم ما لا يحلو عن شيء . ولا يستقطب بطلان

الأحصى المستأمر لأن لحق للعقد لانه لا يترس  
 و ما في ، جامع المقصد ( شفاء ) المذكور ) من أن الحيار لذلك الأحصى  
 دون العقد فليس المراد بالحيار ملك الأرض له بل المراد اختيار واحد لظرفين و تعيينه  
 و التمسك عليه ولا ينافي ما ذكرنا و يعود اختيار كل من يقدم الأمر على المسح و عطايقته  
 له مطابقاً سواء كان مقدماً أو مؤخرأ أو معاً ما يمكن اشتراط المطابقة لرأيه و تقدم  
 الاستيلاء على الأمر من غير هذه من الوجوه من منتهى ما هو محل للمناقدين و  
 بشرطه

فما في ( الحواهر ) من كفاية تقدم الأمر على الاستيلاء في نعود المسح أقوى و  
 اسناد الخلاف إلى ظاهر المصنف : الخلاف و ( التذكرة ) و ( كسر الموائد ) و ( تعليق  
 الارشاد ) و ( المسائل ) من اقصاء كل ما هم اراء الحيار بانتفاء الاسم و فيه تأمل بل  
 عراب من اختلاف الحكم باختلاف الأمر و لا تشمل الرع من أهل العلم في مثل  
 هذه المسئلة بل سدى كذا هم ما ينعقد منهم دفع ما نوهه ( الشافعي ) في احد قوليه  
 من عدم اعتبار صدور الأمر أصلاً و أن الشرط ليس مقيداً حقيقة  
 فهي ( المدسوسة ) و ليس له الرد حتى يستأمر لانه شرط ان لا يكون له الرد إلا  
 باجتماعها انتهى ، و مع ذلك المثل ما هو عدم حوار استقلال الشرط و الاختراع  
 بعم صوة تقدم الأمر

و في ( التذكرة ) إذا بقر هذا فانه ليس بشرط ان يصح حتى يستأمر فلا و  
 يبره بالرد لانه جعل الحيار له دون العاقبة و هو حد قول الشافعي و الثاني أنه يعود  
 له الرد من غير أن يستأمر و ذكر الاستيلاء احتياط و المعتمد الأول انتهى و هذه  
 العبارة صريحة فيها حقيقة فتدبر -

ولا يشترط تعيين المستأمر بل فتح بل يصح اشتراط الحيار مرتبطاً بأمر واحد من  
 الرجليين أو الرجل مثلاً لما عرفت من أن الحيار للشرط لا للمستأمر الأحصى فجهلته  
 لا يوجب الفرق في الشرط و تعيين شخص الشرط غير معتبر نعم يعتبر تعيين نوعه من  
 كونه استيلاءً أو مقيداً برد الشئ أو غيرهما و مع الاختلاف فانتبه كفيه الاشتراط



فإن كان المشروط رجوع امر المعاملة إلى كل منهم مستقلاً حدث بسعد فيها ما فعله فلا يبقى مجال لعمل الآخر قدم السبق سواء كان محيراً أو فاسحاً وإن كان المشروط سلطة أشارت على الفسخ على تقدير امر واحد منهم به قدم له سح

فما في (الجواهر) من أن مع لأحلاف يقدم الفسخ و في اجتماع إذا اختلف وأنه في المدة يحتمل ذلك و الأخذ بملهم و المؤخر كذلك ، كانه ليس على ما يسقى أوصوح اختلاف الحكم ، اختلاف الموضوع ثم قل هذا كله بناء على معلومية ما عرفت من اشتراط الاستيعاب أما إذا اراد منه غير ذلك من مشورته و إحالة الرأي عنه لا اتبع امره أو نحو ذلك اتبع عملاً بالشرط و لعل إطلاق اشتراط الاستيعاب قد مر فيما ذكره الأصحاب و الأمر سهل بعد و صوح المتأخذ بملهم خروج المؤامرة من خصوصية المخرج في المردمها إلى ما يرجع إليه في غيرها من العرف و الثقة بل استقصاء البحث فيها ليس من وطايف الفقيه انتهى

و انت حير ما به لا فرق في الرجوع إلى العرف بين المعاصين و أن الله قد افاضوا اعتبار المشتاطين مع العلم لا اشكال في الحكم و مع العرف فالمخرج هو الأصل فمحل المسئلة الأولى ذات وجود و مجال الخلاف و إحالة النافذة إلى العرف منه ما لا يحصى و ما مر ظهر الفرق بين اشتراط الاستيعاب و حمل الجذر للأحصى حيث ان الخيار على الأول بشرط غاية الأمر انه مسدد و على الثاني للأحصى و ان كان الحق للشارط على ما عرفت و فرق بعضهم بينهما بالآثار ليس على ما يسعى قدبر

ولا يجب عليه رعاية المصلحة الأعم كون المشروط للاستيعاب على وجه الاستشارة و يسمع دعوته عند اثبات و لعمري قد ان استقصاء البحث في هذه المسئلة ليس من وطايف الفقيه فانه تشخيص للموضوع العرف فهو و غيره في هذا الشأن سواء و العرف مجرد التنبيه على بعض الجهات .

السابع لو صرف لبحار مدة فلا بد من تعيينها بما لا يحتمل معه الريادة و القصص من عذر الانهم يسئل العقل فساد و لهذا لا يحتمله الصلح ايضاً على ما حققناه في الرسوا فما يعارض من تورع الأخيرة على النجوم فساداً و اشتراط الخيار

عند انقضاء ان كان نصراً بعد تنصيص الشرط لم يعتبر فيه تعين زمان الخيار و ان  
كان اشياء للخيار مع قطع نظر عن ذلك عند التحالف فلا بد من تعين زمان الخيار و  
حيث اعتبرنا تعين الزمان بطل البيع و ان قد بان فساد الشرط لا يوجب فساد  
لبيع لسراية العذر اليه كما لا يخفى

الثامن و لم يصر بالخيار احتالاً للمعروف بعد ان كان زمان الخيار مما يحلف  
باحتلافه العرس طويلاً قصراً و لا احتالاً في عدم العرس و لا الامر انه ليس من عذر  
الائتمار حيث ان الزمان ليس مأخوفاً و ههنا هذا المعنى بل انما هو كاستحالة في استطاعة  
و غيره من الحقوق و لهذا يصرفي لسيئة و السهم تعين الاجل مع ان السهم و المطالبة  
يمكن ان يكون مرسلاً غير محدود بوقت بلهم لان يقال به بعد ان كان في حيزه  
مجرداً عن الزمان فترك الحديد ليس عراً حيث انه هو معلوم ليست فيه جهة

و ذهب المشايخ قدس سره و جماعة إلى عدم اعتبار التعيين الكلي و دعوا انه  
محدود شرعاً بثلاثة ايام نظراً إلى الاحتمال و كانه حيز من مبيع و الا فلا رواية تدل  
على ذلك و المسمى المشتمل على واحد و قصر عن اوده ذلك كما لا يخفى و كما  
يجوز تعيين هذا النوع من الخيار بالاسم و يجوز تعيينه بحد البيع من الثمن أو  
عنه إلى المشتري و الارجاع بالمبيع عيناً فقط أو مع الممكن و بالحد مع التعيين

و يدل عليه ان المقصود هو نفس العقد موجود و ان كون البيع الجامع الاركان  
مقتضياً لأصله مما لا ريب فيه فانه في نفسه كذاث و قد قرأ الشارع على ما هو عليه  
عند العرف بقوله [ احل الله البيع ] و ليس في المقدم ما يصلح للمبيع لا ما يتوهم من  
اتعلق الفاعل في الاشياء و مناصح فاده مع انه مما اطلق عليه اهل العلم كافة الا انشاد  
من اهل الاحتال مع ان في خصوص المسئلة اخباراً صريحة صحيحة مشهورة

و يجوز ان يشترط له الرد مطلقاً فيكون العرس مجرد استيعاء الثمن في تمام المدة  
المعروفة و مقدماً بعد من القنود ان ان يكون مورداً عليها بالموتة أو الاحتال و  
حيث لا يكفي مجرد الرد بل لابد ان يكون على النحو المقرر

و يجوز ان يشترط الخيار في الكس و الكس أو العنصر و في العنصر برد العنصر

الحاصل وما دونه لا ما فوقه فان اشتراط الخيار في البعض مرد ما فوق ما يحصيه من الثمن كاشتراطه في الكل مرد الرائد عن المسمى لا معنى له من رد الثمن عبارة عن عاقبته إلى ملك المشتري ولم يكن الرائد في ملكه فلا تصور الاعادة، هذا حال اشتراط رد رائد على تمام الثمن في مسح الكل واما الرائد على البعض فلان عوده إليه لا وجه له الا الفسخ ولا معنى لرده اليه مع اسداء السلطة على ارتجاع ما يواريه من المبيع، هذا كله إذا كان بعنوان الرد .

واما إذا كان المشروع مجرد الاعطاه مع التجرد عن عنوان الرد فهو وان سلم عن هذا الاشكال الا انه يجب ادراجه تحت عنوان آخر من امانة أو قرص أو عارية أو هبة أو غيرها والاطار للمرد في (الدروس) فرع لو شرطنا ارتجاع بعض الثمن أو الخيار في بعضه ففي الحوار طرد كذا لو وردت الثمن بحدوداً أي رد في كل حجم بقسطه أولاً بقسطه انتهى

و ظهر انه لا وجه للتأمل في الحوار و لعل المشأمة يتوهم من ان هذا الضمير من الخيار على خلاف القاعدة فيقتصر فيه على ما ورد به النصوص و قام عليه الاجماع .  
توضيح المرام ان في المقام اشكالا قد سنصمه ، الاعلام قد ذهب كل منهم إلى صواب وهو ان التعبير معتبر في الشرط كتمسك العقود لمماقت لتعلق الاشياء فما وجه تعلق الخيار برد الثمن وعيره ؟ ولم تكن المقام قد رلت فيه الاقدم ولا بأس بيسط الكلام و ان كان اللابق به غير هذا المقام و المهم مقدمة بحوى على بيان امور :

الاول ان الانشاء في العقود والبيعاعات عبارة عن عقد القلب والالتزام ، الآثار العاصرة و ليس عبارة عن المبادلة ان تمديد المال بالمال و اشتاقه عبارة من احداث حالة في نفس المسمى دالة من فعل أو قول تعسرعه بعقد القلب والالتزام بالمدنية و الشراء عبارة عن الالتزام بتسمية الثمن و الطلاق عبارة عن الالتزام و عقد القلب على انقطاع عنه الروحية وليس الحادث بالمبيع اذ لا انتفاء المبيع إلى المشتري و سلطته عليه لانه ليس مقدوراً للبيع اسداء و اما بقدر غلبه ثانياً

بيان ذلك ان الملك اما يعنى نفوذ التصرفات و اما جعل نفس السلطة للتعبير

فليس من مقتضات نفس الملك و إنما هو من نور شدة الملك فكأن له ملكين ،  
 أحدهما ملك العين المستنيع لحوار جميع الصفات و الثاني ملك الملك أي  
 السلطنة عليه بالذات و الأفعال ، و السلطنة الثانية لما هي باعتبار القدرة على سب  
 الفعل و هو أحداث المعنى الانشائي في النفس و اعتدوق للمشئ أولاً إنما هو عرص  
 بمساي و إنما يستند الأثر إليه باعتبار تولده منه الأثرى ان الفصول يتحقق منه الاشياء  
 مع ان الأثر لا يحصل قبل الإحادة وكذا الحال في جميع ما يتوقف عليه الأثر بما يتأخر  
 عن الاشياء .

و بالجملة فحكاية الاشياء عن الأثر غير عرر فليست سوحه انه المشئ و أقدام  
 مشئ على انشئ ما يعلم بعدم امكانه محذور ، لو كان مشئاً نفس الأثر لما وقع انك  
 في حصولها بعد العلم بوقوع الاشياء ولم يكن لاغتمار امر آخر في حصولها معنى  
 الثاني ان كلا من الموضوع المتعلق ، تمامية الاشياء قد يكون محدوداً بحدود  
 اي غير موسوعة ، جعل المشئ مثل كونه المبيع مما يستفاد به و عدم كونه ام الولد و  
 عدم كونه المطلقة حائضاً أو في طهر الخواص و عدم كونه المروحة ذات عقل أو في العدة  
 و هكذا و مثل كونه الموكل فيه مما لا يشترط فيه المباشرة و مثل الحمار  
 الثانية باصل اشرع كالمجلس و الحمار و قد يكون محدوداً بحدود محمولة مثل كونه  
 اسلعة أو المروحة موسوعة ، صفة خاصة أو كونه الموكل فيه في الرمن المحصوص و مثل  
 حمار الشرط و تمامية الاشياء موسوعة بعدم احبار ذي الحمار الفصح

و تلك الحدود بعضها يتوقف عليه حقيقة الاشياء و بعضها يتوقف عليه شخص  
 الاشياء و بعضها يتوقف عليه كم ام و بعضها لا يتوقف عليه شيء منها كما انه قد يتوقف  
 على غير ذلك مثل كونه المشئ بالعماء فلا غير محجور عليه و اقتران الإيجاب بالقول  
 . كونه الصيغة على النحو المحصوص اما الحدود المحمولة فيتوقف عليها تمامية الاشياء  
 مطلقاً سواء كانت للانشاء أو للموضوع أو للمتعلق ولا يتوقف عليها حقيقة الاشياء

بعم قد يتوقف شخص الاشياء على الحدود المحمولة للموضوع بالارام اعتباراً فيه  
 كالأوصاف الموسوعة للمبيع و اذا يصل العقد ، و لا يمكن امة صلا خلاف غيرها ،

فإن غاية ما يشتبه بالخيار، واما ما يتوقف عليه القديم والتعلق أو يرتب الأثر ويرفع  
لاشياء يرتفع عنه بالضرورة و المراد ارتفاع الأشياء المساد والقيام الأشياء بالمشي  
في بعض الصور مما لا ريب فيه .

الثالث أن الشيء بعد الحصول لا يتوقف على شيء في حصوله بالضرورة . ثم يتوقف  
على علة المعاق في ذاته والأفعال كالصبر والعزم والأحما و لا شيء بعد حصوله لا  
معنى لتوقفها على شيء ومن هذا أشهر أن التعقب ينافي لأشياء هذه إن كان حصولا  
ولا يتوقف على شيء ولا يمكن تعليقه عليه والأشياء حتى يتعلق أو يسبق وحملته  
ليس للمشي أن يعتبر شيئاً علة لأشياءه ويربطه به وإن شاء المرابط ايضاً يتوقف  
وهو بين المساد .

الرابع أن ثمرات الأشياء متعلقة فمحصيها لتحصيل الأعراس . فبها و محص  
لتحصيل سنة ازدها للوجود في الوقت لمحصول وحكايته محمولة لأعداد المدن لا يتناق و  
حمله بحيث يمتد عند أداء ما الكلفة بخلاف البيع وثممه نفس الملكية فكل  
أشياء لا بد أن يكون على المحرر المقرر عند العرف لمصنوع شهور الأدلة سواء في البيع مثلاً  
يخصم بمدة دالة حين لأشياءه وليس لتحصن استبعاد المدلة فيبيع الشيء لأن بعدد سنة  
من قبيل لتقصي

الخامس أن ما به يحقق لأشياء ما حال من التعلق أو مشمول عليه حقيقة أم  
حكماً والتعلق إما على امر اختياري لتحديد الأشياء كالأخبار أو لتحديد المنافع  
كالصياغة ولذلك به واما على ما يتوقف عليه لأشياءه و اما على كسيت موضوعات  
في العقد كتعلق الوكالة على كون البيع عند قبض الحاج و كون المشتري من العلماء  
أو كون القيمة عشرة دنانير و اما على أوصاف موضوع العقد كالعين في العقود المتعلقة  
لها كالبيع والصلح والهبة والتمتع في العقود المتعلقة لها أو المتعلقة بها كالأجارة و  
الوقف والسكنى والتمتع والعارية و اما على امر احصى سبق على لأشياءه ومقرر  
أو لاحق والتعقب على الاحق قد يخضع تأخير لأثر إليه وقد لا يكون إلا مجرد التعلق  
عليه ولا أثر مقرر للأشياء على تقدير مثل قولك (ملكك الكتاب الآن حراً ريدعاً)

و كل منها إما بلفظ الشرط اسم مثل قولك ( شرط كذا ) أو فعلاً مثل قولك ( و اشترطت عليك ) أو بحرف الحرف مثل قولك ( على ان يفعل كذا ) أو «دوات الشرط أو على سبيل التوضيح أو على وجه آخر وعلى الله دبره طمشتي» أم يعتقد وجوده أو تعليق عليه أو عدمه أو طناً يا حدهما أو شك .

السادس ان كلام من هذه الصور إما يتعلق فيه الاشياء على لا يجوز لم يورده بان دور مداره وجوداً وعدمه اشياء وإما قد قيداً للمشأه النصفة المنعزم بها فتارة نقول ( ان جاء رد عداقت و كذب ) نقول تارة ( انت وكذا في البيع ان جاء رد ) و بالحيلة فالميزان اعتبار المنشئ كما لا يخفى .

إذا تمهدت هذه ، فمقول ان ( أصحاب العقود على شرائح السحير في العقود بعد شرح به ( الشهيدان ) وغيرهم من المتأخرين ، لي رعي حرفة من متأخري المتأخرين الإجماع عليه صريحاً ، حكى عن ( الشيخ ) و ( العلي ) و ( العلامة ) و عن ( محمّد الدين ) ان تعليق الوكالة على الشرط لا يصح عند الإمامية و كذا غيره من العقود لأمره كالب و حاربه و عن ( معتمد القواعد ) دعوى الإجماع عليه و عن ظاهر ( المسالك ) في الوقت الاتقي عليه ولم يفل فيه خلاف لأحد ولكن صرحوا في بعض الصور «لحوار من ادعوا الإجماع عليه أيضاً

و عن ( الشهيد قدس سره ) في ( القواعد ) انه جعل الأصح صحة تعليق البيع على ما هو شرط فيه كقول المايح ( بعثت ان فلت ) و صرح في ( الروضة ) بصحة تعليق الوقف على الأمر الواقع مع علم أو قبل بوقوعه كقوله ( وقعت ان كان اليوم الجمعة ) ثم قال و كذا غيره من العقود و في ( الرئيس ) يعني الخلاف عنه و حكاه عن تصريح جماعة و عن ( المسالك ) الإجماع عليه و عنه وعن الجمع في مسئلة ان كان لي عقد بعته ان التعليق بما يسي الاشياء في العقود لا يعتد به حيث يكون المعلق عليه محمول الحصول .

و عن ( العلامة قدس سره ) في ( القواعد ) انه علل صحة ان كان لي عقد بعته انه امر واقع يعلم وجوده فلا يصح جعله شرطاً و كذا كل شرط علم وجوده و انه لا

يوجب شكافي الجميع ولا وقوعه وحكي أيضاً عن (المسعود) و (الأيضاح) و (الصيمري).  
وعن (الشيخ) إلى (المسعود) أنه حكى في مثله أن كان لي فقد بعته قولاً من  
بعض الناس. والصحة وإن الشرط لا يبرره مستدلاً به لا يترتب إلا ما يقتضيه إطلاق العقد  
لأنه إنما يصح بيع هذه العارية من الموكداً كان أدب له في شراء هذا اقتضاء الأطلاق  
لم يصرطه وشرطه كما أنه شرط في البيع تسليم الثمن أو القبض أو ما أشبه ذلك  
انتهى

وقال (المصنف القمي قدس سره) ثم إن تعليق العقد يكون بالصريح كقولك  
بعث هذا الفرس إن جاء زيد أو أكلت فلانة إن ذهب عمرو، وقد يكون ضمياً كما لو  
باع مال مؤتمنه بشرط موته واتفق أنه كان مبنياً لذلك حيث العقد في العقد فلا حرم  
فكانه معاقب على موت المورث وهذا إذا لم يحصل له حرم لا يقعح بان يكون الإيقاع  
عنده معلقاً على الموت والأب يعنى إذا حرم لا يقعح سواء كان متردداً في الوقوع أو حاشي  
المدعى أو معتقداً أنه ماله واتفق في نفس الأمر موافقته للواقع. وإظهار الصحة القمى.  
و اصططرت كلمة ثم في مستند الاشتراط والذي يظهر من النص أن أوجه معاقب  
التعليق المحرم المنع في الآية قال العلامة قدس سره في (القواعد الحامس من  
الشروط المحرم ولو علو العقد على شرط لم يصح وإن شرط لمشيئة المحل شئونه حال  
العقد وبقائها مدته وهو أحد قولى الآية فعه وطمهما عندهم الصحة لأن هذه صفة  
يقصيه إطلاق العقد لأنه لو لم يشأ لم يشر انتهى

وقال الشهيد قدس سره في القواعد أن الآية بحكم إحصاء ولا يصح إلا مع  
الحرم والحرم في التعليق لكنه قال أن المحرم يدعى لتعلقه لأنه معرض عن الحصول  
ولو قدر العلم بحصوله كالتعليق على الوصف لأن الاعتدال بحسن الشرط دون أنواعه  
واعتبار المعنى العام دون خصوصيات الأفراد

ثم قال وإن قلت ينطل قوله في صورة انكار التوكيد أن كان لي فقد بعته قلت  
هذا تعليق على واقع لا متوقع الحصول فهو علة للوقوع أو مصاحب له لا معاقب عليه  
الوقوع وكذا لو قال في صورة انكار وكالة الروبح و انكار تزويج حيث تدعيه المرأة

ان كانت وحقني فهي من ابي اسبي ، فظاهر من احكام الحكم المستقل  
 وعلته نصهم ، انه متى ما هو وضع العقود عند كل تعريف و المتعارف بينهم  
 و اختلاف غيرهم في تعريف هذا الوجه و نصهم في ذلك و نصهم في ذلك و ان التعليق  
 يد في عقوده يرتب السبب على السبب من حيث هو على سبب العقود و هذه  
 الاستعادة اما هي من جهة صراف الأدلة إلى ما هو عليه في المتعارف هو الصحيح  
 وقد يرد : المعلق لا يعطى شعوا لأدلة تعريف من المستحسن انه هو المبحر و هذا  
 لثبات من جهة صراف الأدلة إلى ما هو عليه في و رار غيره محتملة غير ممة  
 وقد يرد : ان التعليق هو حسب له غير المبحر من علته و ان ادان المقيد  
 المذكور عند كل تعريف على جهة فاحرمة و عه : رارث غيره المؤخر عنه في الوجود  
 معه خلاف : انهم و ان من جامعة : غيره عدم فاحرمة غيره و لا يشهد الأدلة  
 قال ( انما حصل من سره ان اصل المبحر لا بد من حصول بعض الاشياء و رارث  
 لا يكون الا باحرام : انما طبع بذات و التعريف في ذاته للعقد المذكور في العقد هو  
 له قل فهو على غيره على حصول شيء احرام حصل النقا بذات للفظ و هو خلاف  
 المفروض .

و الظاهر ان قوله و اللفظ المذكور الخ ، وجه : ان فاشار بما قبله إلى ما ذكره  
 الامة و ان بعده إلى الوجه المأخوذ و ان نصهم ان التعريف يد في الانشاء  
 فعلا و انه عه و بل ليعبر ، لذات : كُن الوجه فيه ان الانشاء لكونه فعلا احتسارنا  
 يتوقف على ارادة حتمية في الشيء : ان يجب ان يوجد : ان التعريف لكونه موحدا ليعبر  
 يمنع من صدور الانشاء عن المسمى و قيعة به .

و يتحقق المذهب ان هذه الامة : حتمية لاحكام ما اشروعه المستقلة فلا اشكال  
 في صحتها و عدم فدحها في العقود سواء كانت جامعة إلى كبرية لانشاء كشرط العقد و  
 أو إلى احو : متعلقة كشرط الصيغة و ذلك لا سواء كانت صيغة أو صريحة و سواء  
 اعتقد المسمى بصدقها أو عدمه أو بطلانها و انما لا لأنها ليست مفسدة بل شهادات  
 مسعدة كما قبل في شرط الحبر معلق لزوم الاشياء على عدم مسح ردي انحصار و شرط



الصياغة و الكتابة يرتبط مورد الاشياء بالشروط ارتباطه بمقتضاه من لأن شرط الحد  
مكيف للمقدن بكيفية خاصة لا معلق له على شيء و غاية ما تفيد الشروط الاختيارية  
صيورة الشروط بمرة واحدة من الموصي فيها كمال الموصي

و بالجملة فلا يحصل بالشروط ربط للمقدن راداً على ما كان له بالموصي و  
ازدياد المرتبط به و منه لا يوجب كثرة الارتباط و قلته و ربط المقدر بمقتضاه محقق و  
معلوم له لأحد له مطلق انه و من هنا ظهر ان التردد في تحقق هذا الشرط بل المحرم  
بعدم تحققه لا ينافي المقدلان المحرم بعدم تسليم احداً للموصي لا ينافي الاشياء بالضرورة  
و كذا الحال في التعليق على ماله دخل في تحقق الاشياء أو ترتب الاثر عليه مع المحرم  
و وقوعه فهو مثل قولك ( ان كس اسي ) محقق و مؤكّد للاشياء كقول القائل ( ركبت  
روحتي فهي طاق ) و مع التردد و المحرم بعدم فان لم يسمع من اقدم المشيئة على  
الالتزام فلا اشكال في الصحة أيضاً

وقد مر ان الالتزام كالرصد لا ينافي المحرم باقتضاء المتعلق و مع المنع والامر  
واسمح ولا فرق في ذلك بين ما كان من احوال الموضوع أو مصلته و ما لم يكن كذلك  
وقد اشتهر ان تعليق العقد على مقتضاء لا بأس به حتى ان ( الشهيد قدس سره ) في  
( القواعد ) صحح تعليق البيع على القول بل على كون المبيع ملكاً للبائع

و عن بعضهم صحة تعليق الحلح على قبول الروحة مع ان شيئاً منها ليس مع  
بقتضيه الاشياء و يتوقف عليه فان قيام الاشياء بالبائع لا يتوقف على قبول المشتري بل  
يستحيل ان يتوقف عليه لاستلزامه بعدم شيء على نفسه نعم يتوقف ترتب الاثر عليه  
و البيع المركب من الايجاب و القبول ليس اشياء فائماً بشخص حتى يقال ان القول  
من مفاوضات و مقتضاه و اما كون المبيع ملكاً للبائع فالامر فيه اوضح و انه لا يتوقف  
عليه الا ترتب الاثر و كذلك الحال في الحلح

و بالجملة فالظاهر ان المساط عندهم مجرد ارتباط الاشياء بما تعلق عليه سواء  
توقف عليه ذاته أو ترتب الاثر عليه و كل الوجه فيه انه ليس الا حرياً على ما هو  
الواقع و ليس امراً حادثاً من قبل المشيئة و التصريح بالواقع لا وجه لفساده بخلاف

التعليق على الاحسى فيه اما يستتم تأخير الاثر أو يسلم التردد المسمى للحرم وقد عرفت ان التأخر الحاصل سبب تأخر العلة غير التأخير بالاختيار الذى هو مخالف لوضع الانشاء .

و الخاص ان تعليق الانشاء على ما هو معلق عليه في الواقع ليس الا نسبته على ما هو الواقع بخلاف احداث التعليق فمع تأخر المعلق عنه خروج عن عليه الانشاء كقوله في الاشياء ( بحيث هذا إذا جاء الصيف ) و مع التأخر كقوله ( بحيث ان كنت تقياً ) مع الجهل بموعد ما يدع اما بتحقيق منه الالتزام على تقدير تحقق التقوى و المعروف حمله بها و لارها عدم تحقق الالتزام حسب حدث ان الجهل بالامر الواحدى غير معقول و تحققه مع الجهل بالشرط مما لا اشتراط ولا يرد النقص ما لو جهل بتحقيق ما يرتبط به الاشياء بالاداء حدث ان نفس الالتزام لا تردد فيه كما عرفت

فالعرفان التعليق على المرتبط ليس تعليقاً في الحقيقة بل اظهار للمعلق والارتباط بخلاف التعليق على الاحسى فيه مع الجهل به في الحقيقة ترديد في الالتزام و هو في الحقيقة ليس اشاء فمرس الاصحاب ان مثل هذا وان كان اشاء صورة الا انه عند التحقيق ليس كذلك ، فلا يتحقق الانشاء لا مع الحرم به ، نعم لا يعتبر الحرم بتحقيق ما يرتبط به مما عرفت تفصيله

فظهر ان ارتباط الاشياء بالمعلق عليه صحيح للتعليق سواء توقف عليه ذاته أو اندره ولذا لم يرقوا سبهما وحكموا في الجميع بالصحة لعدم حريان الوجوه المذكورة حيث قد ناقش في تعليقهم لاجوار في الصور المبرورة من المعلق عليه مقتضى العقد من ان مثل القبول و الملكية و المشقة لا يتوقف عليه قيام الاشياء المشقة فلا يقضيه الانشاء لوجه له لان الفارق كون الرطة حادثاً يجعل المشية و كونه ثابتاً في حد ذاته كما عرفت و ليس لخصوص توقف الاشياء دخل في الصحة

و يظهر من ( الشهيد قدس سره ) في ( العوائد ) الحرم بالطلاق فيما اودع امرأة يشك في انها محرمة عليه فظهر حلها مطلقاً بعدم الجرم حين العقد و كذا الايقاعات كما لو حالف امرأة أو طلقها و هو شك في روحيتها او وكى نائب الامم قاصياً

لا يعلم أهلية وإن صهر أهلاً ثم قال: لا يخرج من هذا بيع الواث ما لم يورثه بطله  
بحسبه فإن مسلماً لا يحرم من حواشي الكس خصوصاً لم يبع غير عهده وإن قيل  
لإطلاق أمكن لعدم القصد إلى علل هذه وكذا التورجحة أنه صهر عتقاً فهي  
من . وعدم الحرم . لأدراكه في ألعاب الأشياء كما هو الظاهر فهو ممكن  
من الوجهين لما مر من أن هذا لا ينافي مع ما كان من أن يحقق فيه لعدم عدم تحقيق  
مصلحة فضلاً عن أن يورث من ذلك حقيقة هذه . لا ينافي مع ما كان من أن يورث بطله عتقاً  
فيما كان أحد عتقه . وحسب . لصلوات أحداث أخرى . أتوا به أحد أولادهم وهم  
بطله . لكن في ظهري بمقتضى خلافه . أن عدم الحرم ينافي . لأن وهو أحداث  
والذي فهم لاحق على عدم عدمه . في حقيقة كذا في طلاق التام . كما هو مع  
الغائب وتوكيله مع التردد في حقيقة وجوده . مما يصحح البيع المانع على العتق .

ثم يحسب من ثوابه ما خرج من هذا مع من لا يشاء ولا يحرم حساب العرس  
وغيره ما يمكن من يقابل ان اذ مع غيره وانه مع من لا يحرم من انه يورث مع من  
لا يحرم من ثوابه من ثوابه من ثوابه

توصيحه ريث ان بيع الواهب هو صحة طى الحرة ام عن المورث فصوله  
و من عن نفسه رجاء موت المورث من ان يملكه مستقلا عدا واما على صحة و  
كيف كان فمخصوصا انه بيع ماله له لان يترك ان يملكه انه ان لم يكن له فماله عن  
المورث لم يملكه و طهر نفسه عن احدث عن ان يملكه لا لاشراء صحة العقد من حرة  
طهر نفس طائفة لكنه سم على نفوس سطلان بيع المالكه مع تحقق قصد و عدم تأثير  
الاحرة و هو خلاف التحقيق من ان يملكه موصولى على طين وواعد كنه ضم  
بالأمل فما تقدم مما من ان الاحارة كانه حقيقة

• الحمله والمراد من خصوص كور انه : مستقلاً بالبيع له يمكن معنوياً حال العود مع كونه في الواقع كدائن وتم يصدر منه ذمّه على هذه حجة وظل لابد انما صي باستعمال الملامح من مثلث المورث لا من مثلثه وقـ. يستحق إلى هذا الاحتمال ( العلامة قدس

سره في (المقدمة) أو (الفقرات) في (الاستدلال) على حكمي ولكن حكمي أن المستبعد  
من (قواعد) أو (الاشتراط) لا يحاد على صحة

و اعلم من هذا ما قيل به من أن الله و ن كل معجزة في الصورة إلا أنه  
معق في الواقع و لا يمكن أن يتصور في نفسه حدوث ضرورة أن نفس لا تترجم إلى صورة  
بذلك علة الأمر أن وقوعه به غير ممكن وقد عرفت في سير وروح

هذا و يمكن أن يقال أن التعلق على الأمر الأحسن أنه غير فدرج له المستلزم  
بأحر الأثر و أن جهن متحققة في كون مرحمة إلى غيره معق لأشياء شذويع الأثر في  
الأوامر و الأمور يمكن أن يكون معققة على شيء محمول به الحصول كالأثر و المدح  
و التمدد فكذلك يمكن أن يرخص شعبه في تصرف في الحاد على تقدير محمول ككونه  
عند فكذلك يمكن أن يتصور كذا في محمله لآل م يكون اسمه له على هذا التقدير  
لا مطلق و كون نفس لا يترجم و لأشياء محتملة لا في محمول معق و أسرم في ذلك  
يصح طلاق سره على تقدير كون روحه فذلك يمكن اتصاله على نفس كونه و يست  
مع المحمول و مرحمة إلى شيء القصة في روضة فذلك محال لأحد في اشتراطه فكذلك  
أشياء

لهم إلا أن يسعى إلى على خلاف لمدح في فائضه لأداة أو مستند لأحكام  
و كالأحكام على طرما لأن موضوع و ما شئ في فلاس مورد كمالهم عائلاً به هو  
التعلق المستند إلى خبره في كاله لشرع و شرطه أن تقع معجزة فلو عرفت على شرط  
موقع أو وقت متعذر لم يصح في توقف منه و نظر أو على نفسه متوقعة

وفي (الروضة) عرفت قول من أن الوكالة و بشرعهم فيمضى بقوله فلو عافته  
على شرط متوقع كقدوم المسافر و صفه عرقية كطلوع الشمس لم يصح أسهم في طرد  
من نفسه ما يعلم متحققة و أن لم معق في محال نعم له اتصال آخر و هو المقدر  
المحمول فلاحظ و سمع كيف كان فيحصل لأحكام مشكل و مقتضى الصواب الصحة  
و لكن لا بد في أنه لا يمكن أنكار كون المسح معروفاً عندهم والله ولي التوجيه  
و التعلل فيما حقه من ظنهم فيما صدر عن الأصحاب في هذا الباب و نحن

أما تعرض لما صدر عن ( شيخنا قدس سره ) قال ثم انك قد عرفت ان العمدة في المسئلة هو الإجماع و ربما توهم ان الوحد في اعتبار التبحر هو عدم قابلية الاشياء التعليق و طالاه واضح لان المراد «الاشياء» ان كل هو مدلول الكلام و التعليق غير متصور فيه الا ان الكلام ليس فيه و ان كان الكلام في انه كما يصح اشياء الملكية المتحققة على كل تقدير فهل يصح اشياء الملكية المتحققة على تقدير دون آخر كقوله ( هذا لك ان جاء زيد عدلاً ) و وجه المدل فرصاً او فراصاً اذا احذته من (الان ) و نحو ذلك و لا ريب في انه امر متصور واقع في العرف و الشرع كثيراً في الأوامر و المعاملات من العقود و الايقاعات .

و يتلو هذا الوحد في الصنف ما قيل من ان طاهر ما دل على سمية العقد ترتب سميته عليه حال وقوعه و تعليق اثره بشرط من ( المتفقدين ) معاذف لذلك و فيه بعد الفس عن عدم استحصار أدلة الصحة و اللزوم في مثل قوله تعالى [ او فوا بالعقود ] لان دليل حلية البيع و تسلط الناس على أموالهم كاف في اثبات ذلك - ان العقد سب لوقوع مدلوله فيجب الوفاء به على طبق مدلوله و من معاد [ او فوا بالعقود ] الا معاد ادفوا بالعهد في ان العقد كالعهد ان وقع على وجه التعليق فنزعت تحقق المعاق عليه في تحقق المعلق لا يوجب عدم الوفاء بالعهد .

والحاصل انه ان اريد باسم هو مدلول العقد فعدم بطلانه عن اشياء العقد من التديهيات التي لا يعمل خلافها و ان اريد به الاثر الشرعي و هو ثبوت الملكية فيبيع كون اثر مطلق السع الملكية المنعرج بل هو مطلق است و ان كان البيع غير معلق كان اثره الشرعي اخلتك الغير معلق و ان كان معلق و اثره الملكية لمصنف مع ان تحلف المالك عن العقد كثير جداً مع ان ما ذكره لا يجري في مثل قوله ( عت ان شئت او ان قلت ) فانه لا يلزم من تحلف اثر العقد عنه مع ان هذا لا يجري في الشرط المشكوك المتحقق في الحال فان العقد حسنة يكون مراعى لا موقوفاً مع ان ما ذكره لا يجري في غيره من العقود التي قد يتأخر مقتضاها عنها كما لا يحصى و ليس الكلام في خصوص البيع و لس على هذا الشرط في كل عقد دليل عليه

ثم الأصعب من الوجه المتقدم التمسك في ذلك بتوقيعية لاسباب الشرعية الموحدة  
بوجوب الاقتصار فيها على الميسر وليس الا العقد العارى عن التعليق اذ فيه ان اطلاق  
الادلة مثل حلية السمع و سلط الناس على اموالهم و حل التجارة عن ترأس و وجوب  
الوفاء ، لعقود و ادلة سائر العقود كاف في التوقيف

و «لحملة و ثبات هذا الشرط في العقود مع عدم ادلتها و وقوع كثير منها في  
المعرف على وجه التعليق غير الاجماع محقق او مبني لا مشكل انتهى

و فيه للتخصيص مواقع منها ما ذكره في ابطال الوجه الاول من الاحتمال الاول  
طويل و ما ذكره في الاحتمال الثاني عليل و به لم يقع في المعاملات من العقود والايقات  
ما يشمل على التعليق بالمعنى المحسوس عند كسب و هو معترف بقيام الاجماع على عدم  
العوار و انه يستند فكيف يمكن وقوع ما يحلله الا ان يقال ان الاجماع على الاصل  
لا ينافي قيام الدليل على الخروج ولكن ليس هذا الحكم عند العقهاء بما قبل التخصيص  
المسماة الى احدى الصورتين وغير محصص ، انسه الى الاخرى قطعاً .

توضيح ذلك ان التعليق المأطل عندهم على قسمين على ما عرفت احدهما ما  
يسمى المحرم و هو التعليق على الاحصى المجهول و هذا هو الذي رعدوا مما فاته للاثناء  
«لذات عقلا حيث ان المحرم من لوازم الانشاء والرد يد مضاف له و هذا و ان كان محل  
نظر على ما حققناه الا ان دعوى وقوع هذا النوع من التعليق في الشرع واصله العباد  
بيسة الوهن و يا ايته اقتصر على دعوى وقوعه في الاول و على ما اشرنا اليه ففهم

والثاني ما يوجب تأخير الاثر كقولك (ملك هذا من الشهر الاتي) و هذا اما  
يقدرح لكونه خروجاً عما عليه لبيع من كونه تدبلاً من حية لا مطلق التدبيل و كذا  
الحال في غيره من الوقف عبارة عن التصديق من حية والمكاح عبارة عن الترويج كذلك  
من الاحارة عبارة عن التسليط على العبيد لاسبغاء المسعة كذلك و كون المسعة مؤخره  
لا ينافي ذلك فانه فرق بين قولك ( آخرتاك الدار الان من السنة المستقلة ) و قولك  
آخرتكما من السنة المستقلة بعد شهر ) .

والثاني هو الذي يشبه المقام لا الاول و من تأخر المسعة لمملوكة من العقد لا ينافي

فعية الميثاق لا يجري هذا في مذهبنا لغير حدث ان الرهن ليس مشحناً بل انك الاعمال  
بمقابل المدفوع من الرهن مشحون لها ضرورة ان الاشياء في كسنة غير  
الاشياء منها في غيره

والحدث ان لا شيء لا يمكن تأخير عنه لاحذر حيث لا على خلاف  
وصفه هم قد يكون ثمة مجرد الاعداد فتأخر المعية عن الاشياء كالوصية والكتابة  
والتدبير والمصارعة والمزعة واحدة في الغالب من ملاحظة حقيقة الاشياء وان  
ثمة مائة ٩

وكذلك مثل هذه المبادىء التي لا يمكن ان تكون سرية في هذه الشبهة فزعم ان الوصية  
تحدث بعد المدة بانكاسه على معنى على ان الاشياء والتدبير على معنى على  
ثبوت الوحدة فمثلت معنى على العمل وهكذا ولكن الحق في حقيقة من الفرق بين  
الاثرين ففهم

واما ما ذكره من انكاس لغيره لغيره حدث ان العرس والقربى يتوقفان  
على وجود الميراث ولا يتوقفان في رتبة الميراث على ان يكون في رتبة في ان  
تعلق الاشياء على ما يرد به بالذات مع فرق وهو ان يضمن الشخص من احد ان  
ان يحقق القربى والعرس في نفس الميراث فالتعلق في شيء نعم فوجه (الحدث ان  
رتبة اعداء المعية تعلق في رتبة مع المعية بالمعنى والارادة التأخير والوحدة عرفت  
ومنها ما ذكره في احد رتبة الاشياء في رتبة يحصل هذا الوجه ان هذه الاشياء  
ان يرد في الشرح بالنسبة اليهم الا مع ان يرد في رتبة صحة لا يرد لا على بقية ما هو  
امعنى على ما هو عليه عايناً وم يرد في رتبة الى التعليق بمرور حديثاً وهي في حد  
انفسها آية عنه على ما عرفت

والادلة طعنه في رتبة آثارها عليها حال الوقوع لانها في حد انفسها كذلك  
والادلة طعنه في التمرير بعدم انحصار دليل صحة في قوله تعالى [ اووهوا بالمعقود ] و  
قصوره عن هذه رتبة الاثر من حين الوقوع لان الوقوع ليس الا العمل بمقتضى العقد  
سواء كان موجباً او معقلاً لا يصدق في الاستدلال حيث ان نظر المستقبل ليس الى ما

رغمه من أن نحيز البعض على أن يكون كذا يدفع من أوفاء ليس إلا العمل بما  
يخصه البعض من أن يصره إلى ما حققناه من أن الالة تظهر في الشرر والاشياء  
في حد انفسهم مرة عن اطلاق

و « حقيقة قدم يستند حد في رعي هذا ظهور الى هذه الاية كيف ولا امتياز  
لم من غير هذا لأن وهم أن الأمر يند على غير وال خير فيه وهو مع فساد في  
نفسه لا دلالة له على ذلك فاقهم .

ومن العرب ما سمع من رآه بسط الدين على أمو لهم على صحة المعاملات  
حيث أن قصور الالة لا في سدقة العمل بالضرورة فعدم من الأثر على الميسر والراء  
ليس حجة في ذلك سلطة الدين على موهم لا يحتمل الا يحتمل ربما سمع له هذا من أنه  
ليس معذور وهو المنور [ الألف ] فواء هو في أن العمل كالمعنى يجب أوفاء على  
حسب ما وقع منه من أنه عليه إياته فمستدرك في (المحدث) أي أنه مع دلالة الالة  
على اللزوم على ما حققناه سابقاً فراجع وتدر

و أم قوله واحد حل الحج فيه أن لمع من صحة السع المتعلق على من متأخر  
هو حروجه عند متى علم في العرف من لمادة القعية « لمع من كونه كذا لا  
يعنى في مقدم على عند عدم معلوم أنه هو أحد إلى عز هذا النوع من التعليق  
فلا من أثبات كون لمع في علم « ليس لمع مع لمع لأن المعلوم أمر « اند « لثا  
من أثر أوسع مطلق الحديث عليه الآثار و بمعنى المحدث سلطان المتعلق عدم الداس على  
الصحة و أدلة صحة لمع لا تسكاه من أن نرى أن لا يمكن أن يكون كذا لا من هذه  
الحيثية ضرورة استحالة تقديم الشيء على نفسه .

قوله مع أن تجدنا حديث عن أحمد كثر « وقد أن التحدث الغير مستند إلى المتتابعين  
لا ما ح منه و أنه الله روح الحيف المستند إلى جعلها كما عرفت  
قوله مع أن ما ذكره لا يجري الحج فيه أن هذا الكل قادر على هو لا قد لا يحرر لا الدات  
وقد عرفت أن التحديق خلافه وأما صدر أن « د « معق ليس في جميع « دوا « دله « دلين  
وليس التعليق على لمسه والقبول مطلقاً عند « جميع فلا معنى للنص فندر



و اما قوله مع ان ما ذكره لا يحرى في غيره من العقود الخ فيه اد لا يدعى استجابة تأخير الاثر من الاشياء عطلا كى لا يقبض التخصيص بل يقول ان الاشياء لا بد ان تكون على النحو المتعارف فكلما كل في العرف علة ناعمة للأثر المقصود لا يسوع فيه التعليق على المستقبل المستتبع لتأخير لآثر واما اذا لم يكن كذلك بل كان قد يمكن تأخير اثره عنه بحسب وضعه فلا بأس مع ان هذا ليس من تأخير الاثر في الحقيقة

و الحملية ان اراد متأخر مقتضى غير البيع من العقود عنه التأخر الماشى من الاشياء فذلك معلوم الفساد و ان اراد التأخر بحكم الشارع فهذا هو الوجه المتقدم و قد عرفت ان التعلف بحكم الشرع لا يدل على حوار الاشياء مؤخرأ فبحكم الشارع في بيع العرف مثلاً بعدم حصول المثل بمجرد العقد و توفقه على القصد لا مانع منه اصلاً لكن تعلث البيع الان من الرمان المستقل فامد

و ان اراد التأخر الماشى عن تأخر الموبوع كما في المصارفة وامرافته والمساقت فلا دلالة لحواره على حوار التأخير من قبل الماشى بل لا يحوز في العقود المارودة تأخير زائد على ما يلزمها مع ان هذا التأخير نامت في بيع الثمار على بعض التفسير ولا حاجة الى التثبت شوته في غير البيع و ان اراد مثل تأخر الانفاق عن المحكمة فعليه انه ليس اثرأ ابتدائياً للعقد بل انما اثره الذى هو علة له اعداد اعملوك للاتفاق و هو يحصل بمجرد العقد ويستحيل انعكاسه عنه .

قوله ثم الأصعب الخ ، فيه ان هذا بعينه هو الوجه المتقدم والتصديق للعمومات لتشخيص الآثار من المراثى فان الشك في صحة العقد المحتمل على التعليق انما هو لعدم احرار تحمل حصة البيع اياه والشك في كونه من البيع المتعارف و بالتدبر يظهر ما في بعية كلامه و ما في كلام غيره من الاصحاب رضوان الله عليهم .

واذ قد تبين ان نفس الاشياء لا تتحمل التعليق على ما فصل قبل الشروط فتحملها ام لا ؟ لا ريب ان التردد حيثما كان مماهياً للأشياء لا فرق فيه بين ان يتعلق بعينه او بخصوصيته كما انه لا اشكال في حوار التأخير حيث ان الشرط لا احتمل له نازر بل هو نافذ مطلقا كالمصلحة على ما مر مشروحاً و لما كان الظاهر من تعليق الحذر على رد

التمس المحجور حصوله الترديد المباح للحرم المفسر في الانشاء اضطربت كلمتهم في  
توجيهه والتعصية ، فالتزم مصمم به تعليق قدم الدليل على حواره و نصهم على ان  
الرد قيد للمسح و آخر على انه قيد للافساح و يؤولهم من كلام بعض انه شرط لوجوب  
الأقالة والمحققون على انه فسخ فعلي .

و هذه الوجوه تختلف باختلافها احكام :

مما السقوط ، تلف فعلي لتعلق بسقط مطلق قبل الرد ان كان المشروط خصوص  
اسرجاع العين و بعده لا يسقط الا اذا كان بأفة مساوية و اما اذا اتلفه المشتري او غيره  
ضمن الدليل من اغتال والعمه و اشغل حق السبع اليه و اما على كونه قيداً للمسح و  
كونه فسخاً فعلياً فالانلاى في تمام المدة المضروبة موجب للصدان مطلقاً و لا فرق بين  
ما قبل الرد و ما بعده و اما على الافساح فلا حبار مطلقاً فاطبيع قبل الرد للمشتري ولا  
ضمن الانلاى و بعده للمابع على تقدير وجوده و مع عدمه من كان المشروط الافساح  
مطلق رجح الى الدليل و ان كان الافساح رجوع العين لم يؤثر الرد شيئاً و من هنا  
يظهر حال اشتراط الأقالة فيها لا اختصاص لها بالعين

و مما الحكم التكليفي للانلاى و لا يجوز في المدة المضروبة على تقدير كون  
الرد قيداً للمسح و كونه فسخاً فعلياً سجالات غيرهما فيه لا مانع من تصرف المالك في ماله  
في انفسه الا مراعاة حق الغير والمهر ومن عدتها لان الحق انما يشت في المدة المضروبة  
على تقدير الصرف على ان يكون الرد فسخاً فعلياً او قيداً له .

ومما السقوط بالاسقاط فيه انما يؤثر على التقديرين المتروكين خاصة و اما  
على الأقالة والتعليق فلا يؤثر الا على كفاية القدرة على ايجاد سب الحق في القدرة  
على اسقاطه و اما على الافساح فالسقوط مسمى على كون القدرة على سب الافساح حقاً  
و مما ان الصرف في التمس منه على توهم اسقاطه للحيار انما يكون كذلك على  
الوجهين مطلقاً اذا كان حريئاً مشروطاً رد عليه او مطلقاً منصرفاً اليه و اما على التعليق  
فاما يوجب السقوط بعد الرد و على الافساح والأقالة لا يسقط بانصرف قطعاً  
و مما انه يورث على غير الافساح والأقالة من غير اشكال و اما عليهما واشكال .

وهنا ان تلف لثمن قبل الرد على الوحيين من المشتري ايضاً على مذهب من  
يعمم قاعدة ان التلف في زمن الجبار من لا جبار له وعلى غيرهما من المذاهب حرماً و  
اما بعد الرد فمن المشتري على الوحيين ايضاً اما على تقدير كون الرد قديماً لم يمسح فلا  
تلف في زمن الجبار التابع و اما على كونه قديماً فعلياً فان كان الرد دالاً من فلاه ذلك  
للمشتري فالتلف في يده او ما في حكمها .

و اما ان كان مجرد التمكن على تقدير كونه وشكاً من شراء الامانة لما يمكنه  
والشرعة و من كونه غير مضمون من الرد على التابع و كونه مضموناً على المشتري  
فمنصحب وكذا الحال في التعليق . لانه في الامساح واصح راء على ذواته فم من  
التابع مطلقاً قبل المسح و متى حلهم ان تلف الثمن من المشتري في المسح ليس على  
كونه من التابع فالتلف بقائه حاراً و سحياً . نصيب الثمن في كل من المذهبين اشبه بـ  
المالي و المقصود هنا مجرد التسمية . في اختلاف الاحكام ، خلاف الاقسام

هذا معقول انقول في له في الوجود و في صرف ان الحق عدم فصح هذا القول  
من التعليق وان المطلق منه ، هو المستمع لتأخير الأثر بلا حاجة الى هذه التكييفات  
ولو قد . امتناعه و قد فانه لا يثبت ، فلاحس الالتزام . له فصح فعلى و اما الامساح فليس  
بم يحدد تحت الشرط كما لا يجهل . ثم انه على ما حذره من حوار التعليق لا اشكال  
في حوار اشتراط المشتري الجبار رد لمسح بل على مذهب كل من ذهب الى عدم مخالفة  
امثلة المتقدمة للقواعد وانطقت و قد من القواعد عدم

### فروع :

الاول : ان مقصودنا حقه من ان التصرف ليس من المستغلات و اما هو من  
احد طرفي التأخير عدم حرمانه في اقسام فلا يباقي التصرف بقاءه مطلقاً في المقام  
توضيح ذلك ان الجبار على انحاء من السلطة على المسح فقط و منها السلطة  
على المسح و الامساح ، من السلطة على مسح والتصرف فيما انتقل عنه والايجاب  
و التصرف فيما انتقل اليه بمعنى ان يكون له احد الامرين فهو مالك لان يمسح و  
يتصرف فيما انتقل عنه ما لم يوجب او يتصرف فيما انتقل اليه فانه محرم من امرين

كل منهما امران فاحد الطرفين الفسخ والتصرف فيما استقل عنه والآخر الايجاب والتصرف فيما استقل اليه فكأن التصرف بعد هذه ان هذا هو الذي حيزه الشارع بين ارتكابه . ارض منه وبين الفسخ . ارضه . التصرف . لا خيار فلا شرط له . بل ليس له .  
اعترض الش . ب . في معمله . وهو الخيار في فسخه . فكذا . بل ان قوله **فَلْيَكُنْ** مشتري  
الحيوان . ارضه . بل هو في التحجير غير مذكور فيه . والمدر المستعمل من السلطة . اما هو  
التمسك من الفسخ فهو محير بين الفسخ وتركه .

و . سئل من هذا ان . انه محير بين امرين . الاول الفسخ والتصرف  
فيما استقل عنه . والثاني الايجاب والتصرف فيما استقل اليه . وقد بيده . بها . وعرفت  
ان الايجاب . لا . لا سقط . ان التعدي الى حيز . المجلس . على العدة . كما . ان كونه التصرف  
فيما استقل عنه . فمبدأ كذا . ومع ذلك . فلا مجال للتعدي الى حيز . الشرط . حيث انه  
بحسب حيز الماء . قد . من . فمبدأ . بل هو الذي اوجز الفسخ فقط . فكأن محيراً . بينه . و  
من ان . ان . ان يكون له . الفسخ . الايجاب . ويكون محيراً بين الوجودين . وقد عرفت  
ان الاحتمال المحقق له . الحد . مسقط على الايجاب . ومن الاستطاعة .

في . هل هذا يظهر انه . و . ان يكون من قبل خيار الحيوان . بان يكون أحد  
. وفي التحجير . الفسخ . والتصرف . فيما استقل عنه . الآخر . الايجاب . والتصرف فيما استقل  
اليه . فتتحقق . لا . ومن خلال من لا . ايجاب . والتصرف . لا . الفسخ . ما . شأنه . والتصرف فيما  
استقل عنه على ما مر مشروحاً .

وظهر ان التصرف لا . له . في . الشرط . الا . ان كان المشروط التحجير . بيده . و  
بين الفسخ . ان يكون في غرض الا . كما . هو . بحال . في خيار الحيوان . مع اننا لم نترجمها  
. مسقط . نعماً . . . . . يكون كذا . في . لمسح . لا . في الثمن . وبعد . سيما على عدم تأثره  
في خيار التعدي . نعم . . . . . هذا المقدار . اصلاً . من الحيوان . نعم . يتعلق بما استقل . يتعلق  
. . . . . وهو لمسح . لا . الثمن . مع . ان . بعد . على . تقدير . التسليم . اما هو . في خيار الحيوان  
و . لا . جمع . على . التعدي . الى . . . . . المجلس . لا . . . . . على . حرمانه . في خيار الشرط . والمسقط غير  
مصحح . ولقيس . ليس . من . مذهب . . . . . فلا اشكال . في . ان عدم كونه تصرف النايغ في الثمن

مستقطاً لحيازه ليس محالاً للقائه بوجه من الوجوه فظهر من ذلك ما في كلمات الأصحاب من الأضرار

فمن ( السروراني ) و ( الأردبيلي قدس سرهما ) استظهر عدم سقوط هذا القسم من حياز الشرط بالتصرف لأن المدبر عليه في هذا الحيز و لأنه شرع لانقاع البيع . الثمن والمشتري بالتسليم ولو سقط به سقطت الفائدة في وضعه والموقوف المعروض في بيع الدار لا احتياج البيع إلى الثمن المصرح به يكون إمامة للمشتري

وفيها ما عرفت من أنه ليس على خلاف القاعدة كى يحتاج إلى دليل مع أنه ليس له تشريع مستقل كى يجب فيه رعاية الفائدة ولو سلم وإنما الملحوظ فيه انتفاع الباع بالثمن و أما انتفاع المشتري بالمبيع فليس ملحوظاً في صنف هذا الحيز و أن اتفق في بعض الأشخاص مع أنه أحسن عن المرام من العرض بيان السر في عدم سقوط حياز الباع بالتصرف في الثمن فافهم .

و أورد عليه ( شهاب قدس سره ) بأنه لا محصل لدليل سقوط الحيز . بالتصرف المسحب في غير مورد السر عليه ما في الأصحاب و أما بناء هذا العقد على التصرف فهو من جهة أن لعالم المتعارف السح بالثمن الكلى و ظهر الحال فيه كعادة رد مثل الثمن و لذا قويا محل الأدلای في هذه الصورة على ما يعم البذل و حيثئذ فلا يكون التصرف في عين الفرد المدفوع دلالة على الرضا بل روم العقد أن لا ممانعات بين وضح العقد وضح هذا التصرف واستمراره و هو مورد الموقوف المتقدم أو مصرف إطلاقه أو من جهة توأطى استعقدين على ثبوت الحياز مع التصرف أيضاً أو ليعلم بعدم الانترام بالعقد بمجرد التصرف في الثمن و قد مر أن السقوط بالتصرف ليس تعدياً شرعاً مطلقاً حتى المقرون منه بعدم الرضا بل روم العقد انتهى

وفيها لمطر موافق منها قوله أنه لا محصل لدليل سقوط الحيز بالحق . فإن قيام الإجماع على الأصحاب حتى في المقام ممنوع فإن مورد كذا تمهم على كثرة اختلافها وغاية أضرارها إنما هو المبيع و لو كان ما يوهم الإجماع على أنه مستقط مطلقاً و إنما هو في غير حياز الشرط كما لا يعمى على المستع

و منها قوله و اما بناء هذا العقد الخ فان الاختلاف والكلمة والعريضة لا يورث اختلاف الحكم وانما الفرق على هذا المذهب كون ما يقع التصرف فيه هو الذي اشترط دفعه في الخيار وعدمه الا ان يقال ان العرص من هذا استظهار كفاية رد المثل و فيه ان الظاهر في المتعارف من بيع الخيار ذلك مطلقا و ان كان الثمن شحفاً كما لا يخفى .  
ومنها قوله ادلاء افات الخ من تأثير التصرف للاسقاط ليس من اجل معاقبته للمصحح قطعه حتى على ما رجمه من انه انما يكون مسقطاً للكشف عن الرضا نوعا وكيف يسوهم للمدافعات من المطر الى العارية و مسح سعيها و ردها الى ماليتها و كذا اللبس وغيره لا ريب في ايجابه للاستفاد نعم لو قلنا باعتبار الكشف الشخصي ولدعوى المدافعات المعروفة ووجه وانكمه خلاف اجماع جميع اهل العلم

و منهم قوله او من جهة نواطي المتعاقدين الخ. فان هذا مرجعه الى ما اوردناه من ان المدار في هذا الخيار على التصرف في ثمن ولا معنى لابطال كلامهما به فتدبر  
و عن ( المصباح ) الرد عليه بعد اعله لاطلاق المصوص المسقوط ، التصرف لان المدار عليه وان التصرف المسقط ما كان في زمن الخيار و هو لا يحصل عند الا بعد الرد ولا ينافي شيء مما ذكر لروجه بالتصرف بعد الرد لان ذلك منه بعده لا قبله و ان كان ودرأ على ايجاد سببه فيه ان المدار على البعض لا على التمام على انها لا تتم فيما اشترط فيه رد في وقت معين عن العقد كيوم بعد سنة و لا فرق على الظاهر في التصرف في المردود بين كونه عين مال المشري و بين كونه مثله او قيمته امدى الرد ودلالة التصرف فيه بعده على الاثر م شرعاً او عرفاً على الوجهين السابقين وقد يحتمل في الاخيرين النعم لعدم صدق التصرف فيه ضروره تمايز الدن للاصل الا ان الاول اقوى انتهى

وفيه انه لا اطلاق في المصوص و اما تمسكوا للتعدي الى خيار المجلس بالاجماع نعم توهم بعضهم عموم التعليل وهو ايضا لم يتم غير الاطلاق فهذا الكلام في غاية العراة و نظريته ما فيه مما تقدم هنا فتدبر .

و اورد عليه ( شيخ قدس سره ) ان المستفاد من النص والفتوى كما عرفت كون التصرف مسقطاً فعلاً كالعولي يسقط الخيار في كل مقام يصح اسقاطه بالتقول والظاهر عدم

الاشكال في حوا اسقام احذر فولا قد الرد هذا مع ان حدوث الحيات عند الرد منى على الوجه الاول المصنف من احوال خمسة في مدخل الرد في الحيات والادليل على تيممه في سبع الحيات المدة و من اس من اظهر من عدد غير واحد هو الوجه الثاني

او يقول ان لم يصح مدلول الخدمة الشرعية واقعه في من المدة وقد يؤخذ رد فيها وقد لا يجوز وقد يؤخذ فيها من عدم او جعل الحيات والرد في حياء معين من احوال كموم بعد المدة كان المصنف قوله تصدق مع عدم وجود الحيات في الاشكال في صحة الاسطرطها و فولا من عدم تحقق الحيات من جهة سبب اشبه

وقد عدها عرو من الرد في عرس لا بد من اس سبب ان سقوط الحيات من عرس من جهة لا معنى الارم به وفي رد على هذا القول والسقوط في القول على هذا القول واصبح امره في حياء معين وفي الاشكال عنه في من من يرغم الحيات لا يثبت الا بعد الرد فانه اشبه شيء بالمصادرة

فولم يصح ان حدوث الحيات في جهة لا بد في ظهور القصة في المعلق و منها انما لا يصح ما عرفت لاحوال عدمهم وقد عدها للاشياء ومع الاثرام بحوار المعلق لا بد من انه القصة على قدره في كماله في رخص هذا الوجه على غيره وفهم

وقد بدعش في المدسح فمائه حباله الانتداء حيثئذ اولا وصدق زعم الحيات عدم جميعه عروثا و عرفت انما تسمعه منهم غير مرة من جعل هذه المدة من الحيات

مهم ما اعتمدوه في رد قول الشيخ لم يثبت بعد انقضاء الحيات بهذه النصوص المعروفة من المبيع ملك امشري والتمس من ذلك مع قد انقضاء مدة الحيات فلولها انما هذه حيات ما اجد بهم ذلك الا على تكلف غير انتهى وفيه انه لا بد من اعتبار المادة لهذا حذر عانه الامر به بحسب النص على تقدير الاعتدال كما عرفت في يوم العرو مجموع وقد ذهب الشيخ قدس سره و جمعة الى عدم اعتبار المدة في ما صدق من

الجدير عليها، فعمت لأمحص له حيث أن يكون الرهن زمان الحار و عدمه اما هو يعمل  
المتن قدس و لا معنى الرجوع فيها الى العرف و قطع الضر عن اعتبارهما و اما كونها  
رهن الخيار عند الاصحاب فلا يكون حجة على احد و به صبي على اطالهم التعليق و  
هذا (الفصل قدس سره) قد صححه كما عرفت (و الشيخ قدس سره) في هذا المقام  
ايضاً ما لا يخلو عن حيل و لاحتظ و تدبر .

الثاني : ان الحق حواراً سردي و طبع للمشتري و يعود مطلقاً لعم او كان  
العرض ارتجاع العين ولا يعود تاؤه ام الا و لان الحق ان لم يكن منعقداً . لعين  
من كان العرض مجرد المسطرة على مسح لمعامله فله ان لا يوافق بين لا يوافق و  
اما حق ذي الحب فلا مانع من صرف احدى في ماله فغير الا لا في حيز باود  
«نظري الاول في معناه مسح الرابع» جمع الى البدل و ان كان العين موجودة اذا انتقلت  
الى غير المشتري بيع و يعود بل يملكه الحار و اما او كل هذه مانع كالاستيلاذ او  
صاات موقوفة و تحرير و اما الثاني فان الحق مطلقاً بالعين كالشقة في ردها بعد  
المسح ايها و حدها لا يملك بها حتى المضي و الوقف فبدل من حين المسح كما  
هو الحال في الشقة لسبق الحق و قد مر لهذا بين في المباحث السابقة و الا لا في بيع  
الحق و لا يعود بل لا في سر انصرف لعدم المسطرة و بعد ان جميعاً

الثالث : ان مقتضى ما حققنا من طلال سرور المشتري من حين المسح انه او  
وحد العين مستحرة و كان الحق منعقداً لعين من استحق ارتجاعها «المسح ارتجاعها و  
اطل الاحارة تبعاً لمسح العقد و هذا واضح و انه الاشكال فيما او كان عرصه حيز الحضران  
والمسح و بدله سبب في تعلق الحق فممكن ان نقل بوجوب صرا المسح الى انقضاء مدة  
الاحارة جمعاً بين الحقين فليس له شيء من المساه و احرة المنزل و يمكن ان يحصل  
بين مدة القصيرة و الطويلة حراً للضر و هو يعود على وجوه

منها ان يحكم حينئذ بمسح الاحارة و يشكك ان حق المسح لم يتعلق بالعين  
فقل المسح «العرض و الاحارة و عمت من اهلي في محله»  
و منها ان يحكم بالرجوع الى البدل لتعدد استرجاع العين مستتعة للمنافع



والألزام بالعين المستلزمة المدافع مقرر مدعى جعل الخيار لأجله ، وبالجملة والعين  
بحكم المدافع من طاع الكسبي كالعقلى ويشكل من حر الصر لا يتحصر في ذلك  
فلا معنى للرجوع الى البذل مع بقاء العين

ومنها ان يكون مستحق البذل في دور الأجرة خاصة فيرجع الى العين عند  
انقضائها كما هو الحال في مد الجملوات وفيه ان الجملوات بالاستحقاق لا وث الصل  
فلو لم يكن استحقاق لم تتحقق الجملوات فيهم

ومنها ان يرجع الى الأجرة لمصلحة في الأجرة على قدر ثمنها اجمعه  
الى المشتري وعلى تقدير انصافها فلا مسألة

ومنها الخيار من الرجوع الى البذل وتضمن 'أجرة البذل' وكافة ، كما في  
وهم تضمن المصلحة في المطر خاصة من مد ضمن العين موجود في استحقاقه  
واحد وهو . وفيه لمصلحة صامته أم صامته أمانة وفيه ان ما هو من عدم تضمه الحق  
بالعين فلا وجه للمدعى والى الرجوع الى المدعى مع بقاء العين من أجل ان المدعى خاصة  
لصنوع المدعى خاصة حال العقد بغيره وأقصى أصناف ما يسمى في ذلك رافع  
المدعى بالفسخ ترتب على المقتضى اثره

وهذا هو المسمى استحقاق البذل ، لأنه على تقدير التلف والأولاد له ليس  
من سبب الضرر وقد مر له في طر حال المدعى في استحقاق البذل في عرض استحقاق  
المستحق عنه حادثة بخلاف ما لو كان الحق متعلقاً به من حادثة في الفسخ لا يستحق  
بذل الفسخ حيث لا اذا صارت العين مضمونة بعد المدعى فلا بد من العقد حال من  
البذل ومقتضاها وليس للفسخ حصة الأمانة على العرض والتضمن حيث لا بد من  
الى سبب آخر فاستحقاق البذل حادثة من على استحقاق الأصل وفيه لمصلحة المستحق  
مترتبان بخلاف المقام لمقدم حيث ادعى المدعى الاستحقاق واحد له لينة من واحد  
الأصل حائلاً عن جميع لمواقع احده ولا يرجع الى المدعى وهذا وان كان في الحقيقة  
من باب التعرير ايضاً ولأمره الترتب إلا انه فرق بين اثنتين ولهذا يختلف المدعى بوحدة  
الاستحقاق وتعدد الفهم .

وبالحكمة والتعريف من باب لا تاتى اما بوجه لو تعاقب الاستحقاق المعنى ابتداء  
وعلى هذا التقدير لا محال لبقاء اثر التصرف بعد الفسخ لسبق تعلق الحق والجمع بين  
عود التصرف والتعريف لبعض مقتضى الحكم بفسخ اثر التصرف عدم استحقاق الفاسخ  
لا المعنى وهذا الضرر مستند الى احترازه حيث انه لم يرد له نفسه انه يفسخ ارجاع  
لعينه اودم على الفسخ مع اعتبار المصلحة الى المعنى والمضم وحده احر يظهر بالتأمل  
فيما هو

والحق هو الحد حيث لم يعنى به من كما هو المعروف بمعنى ان دا الحد  
من سببه لا فسخ البعد و لا شرط عليه اذ لم يعنى حيث كانت في ذلك المفسوخ  
بطله لا فسخ الفسخ ان لا يعنى الحق بها فبطله فلا اثر لفسخ فيما تقدم عليه من  
التصرفات من نفس الفسخ اذ لا كالمفسوخ لا فسخ ولا فسخ في عدم افساخ  
لا فسخ او فسخه فبطله من الفسخ لا فسخ الا فسخ الفسخ من جهة اما بطله من تعاقب  
من فيما لا يعنى الحد به كذا في الفسخ

فيما تأمل حد فسخ بطله من من لا فسخ وكلمات الاصحاب في عدة الاضطراب  
فمنهم من منع من تصرف غير ذي الحد بفساخ عود المعنى الى ذي الجوار على ما هي  
عدة وحكي هذا عن (الشيخ) (ابن سعد) (والعلامة) (ابن القواعد) (المحقق)  
(الشهيد) (الشيخ) (ابن الكرم) في مشيئة عدم افساخ حق الرجوع في الهبة  
في الوارث من حق الحد بفسخ مشيئة من الضرورة لسابقة عند الأكثر وعن جمعة  
في مشيئة جوار ما كره على المشتري لفساخ الحد بفساخ ان المشتري يردع من كثير  
من التصرفات السابقة لحد الرجوع وعن (الشيخ) (ابن سعد) (ابن الكرم) عدم الخلاف  
في ذلك

ومنهم من يستظهر منه لجوار بل عدم الخلاف فيه على القول بعدم توفيق الملك  
على انقضاء رهن الجوار كالمحتوى في سبب على حوار الرهن في رهن الجوار مطلق وكذا  
حكم بوجوب الزكوة في المصنف لمصنوع ولو مع ثبوت الحياء في شكل في المقتضى  
(في لمة لثة) تعامل استشكله في (جامع المقاصد) في ما يظهر من (القواعد) في باب الرهن

وصريح (التذكرة) و (الدروس) في باب الصرف الحوار وكذا في (المختلف) وهو الظاهر من (اللغة) ولعل المسح من يعود التصرف يراد به المسح من بقوده بحيث لا يملك ذو الخيار المطالبة وهذا وإن لم يحتمله بعض الكلمات إلا أنه إلى بعض قريب

وذهب بعضهم إلى إبطال المسح بالحيار ما ينافيه من الصفات من الأصل والحاصل أنهم حاطوا الحيار المتعلق بالعين والحق المتعلق بالعقد طعناً وشبه عليهم لأمر والحق ما عرفت من الفرق بين الحارين كما أن الحق الفرق بين الأول وآخره وإن المسح في الأول يستلزم إبطال جميع الصفات وفي كلام شحنا وغيره قدس سرهم الظاهر لا مجال للتنبيه عليها فتدبر

الثالث الحق حوار اشتراط الحيار حتى يرد الدين في بيع من يبيع على المشتري المبيع وليس هذا مذهباً للسه و لا لبعض القعد ، أما الأول فلا الحرمان لا يعود رفق بحداد سب ثلاث لا يرفع سب الحرية ، إلا يرى أن الشيع لا إبطال الحرية والوقف لا أحد ، لشبهة

وفي (جامع المقاصد) بعد الحكم بعدم الحوار تبعاً (للمذهب قدس سره) إلا أن يقال أن هذا ليس من مقتضيات المسح بل هو أثر المالك فإن تحقق اشتراط الحيار كان بذلك متردلاً فلا يلزم حصول العتق إذ هو تابع للمالك التي انتهى فالحق عود الحر رقاً ، المسح وكذا الكلام ، إيراد المسح سهو الحق كما في بيع الدين ممن هو عليه وكذا إذا كان الثمن حقاً ، لياً إفراد جعله عوضاً سقوطه كالثمن والقصاص والخيار

وفي التذكرة لو صالح عن القصاص بعد مخرج مستحق رجوع بقيمة العقد وكذا أن خرج حرّاً ويحتمل قوياً الرجوع إلى القصاص فيهما وأنه قد دللنا في واحد و أبو يوسف ونجده وقال أبو حنيفة أن خرج مستحقاً رجوع قيمته وأن خرج حرّاً رجوع بما صالح عنه وهو الدية وقد ظهرت حقيقة الحال وأن للمتعاقدين في العقد بالحيار وإعادة الحق بعد سقوطه فكيف وهو لم يسقط في المعروض لعدم الحق بكون العوض حرّاً أو مستحقاً فافهم .

## قائدة :

كل سلطان للشخص يصلح للإسقاط بحسب ذاته فانه بمنزلة ملك الانلاى  
والعدل الى الغير في الاعن مقوم لمهية الاستحقاق على الشخص و لهذا يسقط الدين  
بالإسقاط و نه عبدة عن ساطعة الغير استيعبه قدر من المال من المديون و لشدة السلطة  
بترع منها اشتعال الدفعة واما الشروط فهي وان احدثت للمشروط له حقاً على المشروط  
عليه الا انه في الشدة ليس تلك المثانة و لهذا لست من المديون و مع ذلك يصلح  
للإسقاط لو حود المشروط و كذا الخبر فانه ملك رى الحصار على صاحبه اطلق العقد عليه  
المستمتع للرد و الاربعاء او التعريم فصلح للإسقاط

نعم فديكون المحدث للحق مولداً له بحكم الشارع مادام باقياً لكون الروحة روضة  
فانه يولد استنحة في المنة والكسوة مادام باقياً بحكم الشارع فاسقاط ما ثبت واستقر  
لا يمنع من تعدد الاستنحة في واسقاط الروحية عن التأثير تصرف في حكم الشارع واما  
استنحة في الاستمتاع و ما يتعدد لا معنى لاسقاطه لعدم ثبوته و احراج الروحية عن  
التأثير غير معقول

و اما ما سبق من الازمة فيسقط ما ثبت فيه من الحق برؤال موضوعه ولا يورث  
امراً ، فبى حتى يسقط بالإسقاط فمن هذه الجهة يتوهم انه من الاحكام

و كذا المعلن في الابوة فان ما سبق يمكن اسقاط ما ثبت به و عدم صدور الابوة  
للإسقاط من التأثير والتوليد لا يجعل حق الابوة حكماً واما حق الرجوع فعدم سقوطه  
رأساً ايضاً من هذه الجهة لالكونه حكماً نعم من الواضح ان كون الروحة في العدة مولداً  
لاستحقاق الروح كالروحية



«كتاب»  
الرضوان في الصلح

---

تألف

العلامة المحقق الفقيه

الشيخ محمد هادي الطهراني النجفي

المؤلف سنة ١٣٣١

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و به نستعين :

حمدًا لمن بخلقك أكمل نعمهم	١	بعضه على عبده أمم
و ده مع الم الارش د	٢	روس العنان عايه المار
كشف الرموز سائر داف	٣	مخاض من الحلال كاف
وسيله الايصاح للمساك	٤	درية التمتع بمدارك
كشف اللام جامع لمعاند	٥	به به التحرر للقواعد
رباعه حقائق الجواهر	٦	وسئل التمدد لسرائر
و خصنا بخلق الايجاد	٧	نجد و آله الامجاد
صل عليهم ما بهم اصلحت ما	٨	سواك والعن من تعامى فعلى <sup>(١)</sup>
ثم يقول حمد الاحوان	٩	نجد هادي الى الرضوان
الصلح ما به التمدد اربع	١٠	وهو كعبره اصل لا نفع
و حار مطلقا سوى ما حرما	١١	محتملا و حذل المحرم

الصلح في الوصف هو الرجوع إلى الموافقة و قطع الخصومة ، قال في القاموس  
الصلاح ضد الفساد كالصلوح صاحب كرم و هو صلح بالكسر و صالح و صليح و اصلحه  
صد أقدم ، وإليه احسن و الصلح ، لضم الميم ، وفيه ايضا السلام ، سحر الميم لم واصلح  
يفتح و يؤث ، ثم قل و سلطانك ، و سلطانك انتهى

هذا مصنف في اللغة و العرف ، و عند الفقهاء هو ، أي عقد و هو المعنى المنشأ  
المتوقف على العارة من العادي ، و هذا معناه الاسمي الذي لا يصاح عنه باعتبار  
شيء من التصديف و المعنى المصدرى الذي يصاح بغيره اما هو الاشياء المتوقف

(١) سواك والعن على دوى المعنى ح

على إنشاء آخر ، سواء كان مطروحة له كما هو الحال أم لا ، كما في ما نحن فيه  
و اعلم ان كلامهم في بيان مفهوم العقد و هيئته انواعه لا يحلو عن الاضطراب  
فلا اس بالاشارة إلى خمسة من صدر منهم في هذا الباب ، و نحققه هو اصواب  
فاقول مستعدياً برب الارب و ثمانية الاطراف سلام الله عليهم قال في القاموس  
عقد الحبل و السبع والعهد بمقدمة شئ و عن الثالث عند تفسير قوله عز من قائل ( يا  
ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود ) والعقد العهد الطولي شئ ، العقد الحبل و نحوه و منه  
قول المحطبة

قوم انا عتقوا عبداً لحريمهم      شدوا الصالح و شدوا قوفه الحر .  
و عن مجمع البيان ان العقود جميع العقد بمعنى العقود و هو ذلك العقود و  
الفرق بين العهد والعقد ان العهد في معنى الاستيفاء و الشدة ولا يكون الا بين المتدينين  
و العهد قد يعمد به الواحد و من التصدي العهد المتوفى ثم قال شعر لحطبة  
فقل واسأله المجمع بين الشئتين بحث نصر الانصار انتهى

هذا معناه في النعم و العرف و اما في عرف العتقاء فهو المراكب من الاشياء بين  
المفتقر في حصته إلى العارية من العرف و يرشد إلى هذا بقسمهم مما بحث الفقه إلى  
العادات و العهود و الاقفاص : الاحكام فان في النسخ في عداد ما استدل به على انحصار  
الفقه في الاربعة من المسحوت عنه ما يتعلق بالامور الاحادية و هو العادات او الدنيوية  
وما ان لا يقتصر الى غيره لعظمته و هو الاحكام أو يفقر فيما من اثنين عداً و هو  
العقود أو واحد و هو الايقاعات انتهى .

وفي قواعد الشهيد (ره) بعد من انقسام الحكم الشرعي الى خمسة المشهورة  
و كل ذلك منحصراً في رتبة انقسام العادات و العقود و الايقاعات و الاحكام و جهة  
الانحصار ان الحكم الشرعي ما ان تكون عاقبة الاجرة أو العرس ، و منهم منه الدماء ، الاول  
لعادات و الثاني ما ان محتاج إلى عدة ، و لا الثاني الاحكام و الاول ما ان تكون  
العارة من اثنين تحقيقاً أو تعديراً ، و لا الاول للعقود و الثاني الايقاعات  
ثم قال و اما العقود فهي اسباب يترب عليها الاحكام الشرعية من الوجوب و





والصومون له في المدين في كل مدين و...  
والصومون له في المدين في كل مدين و...  
وهذه المدين في كل مدين و...

وفي المدين في كل مدين و...  
المدين في كل مدين و...  
والصومون له في المدين في كل مدين و...  
المدين في كل مدين و...  
كالصومون له في المدين في كل مدين و...

وفي المدين في كل مدين و...  
لقطع التنازع بين المتخاصمين .

وفي المدين في كل مدين و...  
وهي في كل مدين و...  
المدين في كل مدين و...

وفي المدين في كل مدين و...  
الشرع لا يحد في كل مدين و...  
المدين في كل مدين و...  
المدين في كل مدين و...  
وهذه المدين في كل مدين و...

وفي المدين في كل مدين و...  
على أن المدين في كل مدين و...  
بالنظر في كل مدين و...

وفي المدين في كل مدين و...  
في كل مدين في كل مدين و...  
وفي كل مدين في كل مدين و...

التعليقات وفيه ايضا الصدقة عقد من العقود و ينظر إلى الایجاب و انقوله  
و في كتاب النكاح نكاح عقد يشمل على ايجاب و قبول فالایجاب له صيغتان  
الایجاب و التزوج انتهى

و ليس علي استقصاء ما صدر عنهم في هذا الباب و في عامر كفاية مع ان الدعوى  
عن الوصوح بمكان لا يحتاج إلى الاستدلال ضرورة ان العقد في اللغة عبارة عن العهد  
الموافق و هو من قبل المعاني و قوله تعالى ( او فوا بالعقود ) اي ايفوا على و حوت  
الوفاء بالعهد و اللفظ ليس من العهد و كذا قوله تعالى ( احل الله البيع ) فان  
المشترى واحدة في معادل الربا ليس الا المعنى الدائم بالمعروفين و كذا قوله تعالى  
( نعاقة عن تراص ) فيها بيست عبارة من الالف و هكذا حال سائر الادلة

هذا و يظهر من جملة ان العقد عبارة عن الایجاب حتى ان بعضهم فرق بين  
عقد البيع و غيره مثالا فذهب إلى ان العقد عبارة عن الایجاب و القبول و البيع ما  
يحصل بهما و يدلان عليه و توهم آخرون ان اطلاق العقد على البيع و غيره و احدهما  
به ميمى على اعتقاد كونهما من قبيل الالف و عرفهم آخرون بالایجاب و القبول و  
باللفظ الدال .

قال في المصباح عند قول المتن ما البيع هو الایجاب و القبول فكذلك يستقيد بهما  
العين المملوكة من ذلك إلى غيره عوضا مقدر و للاصحاب في تعريف البيع عبارة لا  
يخلو من نظر

الاول قول الشرح في المصوط انه اسفل عين مملوكة من شخص إلى غير عوض  
مقدر على وجه التراضي و فيه نظر لان الاشتقان ثمرة البيع لا نفعه و ذلك لان البيع  
عقد لفظي لا معنى معنوي

الثاني قول ابن حزم انه عقد يدل على انتقال عين او ما هو في حكمها من شخص  
إلى غيره عوضا مقدر على جهة التراضي و فيه نظر لان انتقاصه بالهبة المعوضة ( انتهى ) .  
و قد في كتاب النكاح فهو إذا عقد لفظي معلق للوطى ابتداء انتهى و في بيع  
الشرائع العقد هو اللفظ الدال على نقل الملك من مالك إلى آخر عوض معلوم

وفي المسائل اختلاف عبارات الأصحاب في حقيقة البيع وجملة جماعة منهم المصنف في الواقع والشهد (ره) نفس الأصحاب و أقدموا له قليل من تلك الأعيان و احتجوا عليه بأن ذلك هو المتبادر عرف من معنى البيع فيكون حقيقة فيه و ذهب آخرون إلى أنه أثر العقد و هو نفس العين التي وردت الشهيد قدس سره في بعض تحقيقاته إلى الأول طرأ إلى أن الصيغة المحدودة سميت في الأشغال فاطار اسم المصنف على السبب وعرف المقيماً بالعمارة وفيه نظر

ثم قال فقواه العقد هو اللفظ الدال (الح) بحسب صدره تعريف لعقد البيع لا لنسج نفسه فلا يكون أحد الطرفين بل تعريف بمعنى آخر و يشعر بكون البيع ليس هو العقد فيكون اختياراً للمعنى الآخر و هو الاستقلال أو ما قرره في مختلف نظره في الكتب كما اختلف نظر العلامة (ره) حيث عرفه في كثير من كتبه بالمعنى الأول و احتار في اختلاف الثاني و يمكن حمل عبارة المصنف (ره) على ما يوافق المانع بحمل الأصناف في قوته عقد البيع بآية و الام في قواه العقد للعهد المذكور فيكون العقد عبارة عن البيع و هو اللفظ الدال (الح) انتهى .

وفي المروسة عند قول المصنف (فده) في عقد البيع وإدائه و هو الأصحاب والقول الدالان على نقل الملك بعوض معلوم .

وهذا كما هو تعريف للعقد يصلح أن يكون تعريفاً للبيع نفسه لأنه عند المصنف و جماعة عبارة عن العقد المذكور استناداً إلى أن ذلك هو المتبادر من معناه فيكون حقيقة فيه و يمكن أن يكون الصمير عائد إلى البيع نفسه و أن يكون إضافة البيع بآية و يؤيده به في النصوص عرف البيع بذلك مريداً قيد التراخي و جعل حسن التعريف الأصحاب و القوم أولى من جملة اللفظ الدال كما صرح غيره لأنهم حسن قريب و اللفظ بعيد (انتهى) .

وفي جمع المصنف عند تعريف المصنف (فده) البيع بالاستقلال قال وهذا تعريف الشيخ في المسوّط و تبعه أن أدرس (ره) . دة في المختلف و احتار تعريف ابن حمزة و هو أن البيع عقد يدل على انتقال عن محتاجين المتبادر من البيع هو هذا .

واعترض ولد المصنف في بعض النسخ (و شجعا لثمنه) بان هذا تعريض  
 البعث للمفسد، وهو من باب التوقيد في قول منعه ومن حيث ليس هو عقد البيع  
 فلهذا لا يرد عليه. وقد عرفت من مآخذ قول الأئمة ان هذا البيع ولو كان لمفهوم  
 من البيع هو ان الثمن لا يدرى بالبيع، بل هو ما يتصور ان يدرى له  
 وكتاب البيع قد عرفت ان هذا هو المعنى الذي لا يجوز شرح  
 مبيته به (انتهى).

وفي الجواهر عند شرح قول الماتن القديم في عقود جمع عقد وهو  
 من جنس وشرعا قول من المتعاقدين او قول من جازمه - نعم من لا يدرى ان  
 لا يفسد به - فيكون من جنس او ليس به عقد هو العقد الذي  
 لا يفسد به مفهومه من جهة ان البيع ليس له مفهوم معلوم، بل هو  
 (من جنس وشرعا) هو من جنس ما لا يفسد به عن بطلان العقد

### و البيع عبارة عن النقل المتحصل بالعقد

ثم وقد عرفت من مآخذ قول من لا يدرى ان لا يفسد به ان هذا  
 قد في بعض النسخ من مآخذ قول من لا يفسد به ان هذا  
 من جنس وشرعا قول من المتعاقدين او قول من جازمه - نعم من لا يدرى ان  
 لا يفسد به - فيكون من جنس او ليس به عقد هو العقد الذي  
 لا يفسد به مفهومه من جهة ان البيع ليس له مفهوم معلوم، بل هو  
 (من جنس وشرعا) هو من جنس ما لا يفسد به عن بطلان العقد

و قد عرفت من مآخذ قول من لا يفسد به ان هذا  
 (١) حواشي حل



صار كانه العقد المبرم عنه لا أثر

و إلى هذا بطر أيضاً ما عن السيد (ع) من أن المختلف من دعوى صادر العقد من البيع فإن المبيع يطلق على معنى منها المبيعة المركبة من العرينين و كانه المراد في قوله تعالى ( حلّ الله البيع ) أو قوله تعالى ( وردوا البيع ) و هذا لأنشاء القائم بالمبيع و هو المبرم بقوله تعالى و هذا المأبث المستلزم لتتمتع المستمتع بالقبول سواء كان مباشرة أو بالتوكيل و هو الموسوع في حصر الحيوان و الشجر و المجلس و هكذا لوقف حيث يشرحه الفقه ل أقدمه و الإطلاق حيث يحكم عليه به به من أحد لساق و لا أثر غيره عن الإحراج عن ملكك على الوجه المخصوص و الذي عن فث المنة و ان لم يكن بمشرحه الانشاء و اما العقد فليس من مباديه أصلاً فصلاً عن ان يكون مسداً له و ليس من مباديه يتجنى على من هؤلاء العقود

أرى ان الفقه يرضى بان يقول ان معنى بمر تكلمت ، لا يجب و القبول فهذا معناه صري الفاعل لا يمكن ان يراد و الأثرم تقدم الشيء على نفسه فمرادهم ان المبادر من البيع هو الانشاء المبرم عليه إلا ان لا يمكن لأحد من هؤلاء هؤلاء الكلام في مقام إطلاق البيع ضرورة عن الانتقال لأنه ضرورة عن لا يجب و القبول

يؤيد هذا إرجاعهم القول منه الانتقال إلى القول بأنه عقد ولو كان المراد بالاعتد هو المقتضى كان أولى من القول بالاعتد للمكلف لا إرجاعه إليه بما حقه فخر

(١) قوله لا تكلف وجه المكلف ان أحضر ما يقع على الشيء لأفاده تصويره و هو العمل بموجب لا يجاد ذلك و وجوداً و وجوداً فقط و السبب و السبب متديان لا مبادر ضرورة استحبابه تقدم الشيء على نفسه فلا يصح تم بصف حدهم ، الآخر و الغاية من علل ديها فلا يعمل عليه نعم يمكن ان ينتزع ما يحمل على الآخر و يعرف به مثل ان يقال السر ما يورث الدخان و الإحراق بقول فيما نحن فيه البيع ما يوجب الانتقال

و اما حكيته عن جامع المقاصد من ان المفهوم من نص ليس هو عقد البيع قطعاً و اما المفهوم منه هو المفهوم من ملكك و كلا منهما انجاب للبيع ولو كان المفهوم من المبيع هو عقد البيع اما صح الإيجاب ملكك و لا ان المبيع هو المقصود ، المقصود لا منه و كيف

المحققين (ره) والشهود (ره) من أنه تعريف دلالية والمثبت  
و مما يوقع في هذا الوهم تعريف البيع بالإيجاب والقول والله الذي على  
يصح تعريف البيع بالمثبت وهو عرّف واستعمال لفظه مع محار ولا يجوز شرح به فعه  
مواقع لست

الأول قولنا المعلوم من حيث ليس هو عند البيع وجه الضرر بعث وعبره من المشتقات  
أما بيعت من البيع بالمعنى المصدري وقد عرّف ببيع يطلق على المركب من الإيجاب  
والقبول أيضا و كذا المعلوم من المشتقات ذات لا ينفك تبادله من الاسم والتعريف به  
هو المقود وهو دمه لم يركه من الالتهاب المنحصر بالإيجاب لا الالتهاب القائم بالبيع  
الذي هو المعنى المصدري .

و ليت شري كيف يطل بمثل هؤلاء المجدول ان هو هو وان معنى بيع المصطلح الإيجاب  
والقبول مع ان لصد لا يخفى على ذوي القول

الذي في قوله و أما المعلوم منه هو المعلوم من حيث وجه العقد ان انتمالك محار  
في البيع و حقيقة في الهبة كما يترتب ما في المثل من المالك حيث قاب مستدلا على  
وهو بيع بعد السلم ولا يبيع بضمه ملك كذا وكذا على ذكره بعض الأصحاب ولا  
ريب ان السلم قرب في حقيقة البيع من الميثاق المعدل سرفا ومعدلا شابه في الهبة  
فإذا انعقد لا يعد لتأدية المعنى المراد فالقرب اد أنه في

المعروف من حيث تبادل المال بالثمن وهو ملك حمله من كذا وكذا والعرف طاهر  
من خصوصية لمالك فلا حظ في الميثاق بخلاف المبادلة وان مال حامل مراه مال الآخر  
فيقتل الى ملك البدل ولهذا يصح ان يقال للوكمر في السراء بعث فانه بمعنى أوقعت  
المبادلة ملك بخلاف الميثاق وان في انتملكه لا يصدق على بيع الدار بمن عليه المعبود  
للإبراء بخلاف المبادلة .

مع هو قرب الى البيع من نقل الذي ارتضاه الأكثر من النقل لا يصدق على بيع  
لكل فانه حمل استحقاق المشتري على دمه البيع ولم يكن البيع ملكا على دمه فانه شيئا  
لنقله الى المشتري ولكن التملك اعم من نقل الملك و حقه و حقيقة البيع هي المبادلة العامة  
للنقل والرجل وما يفيد الإبراء .



التعليك و الجمالة بالصعة ولكن قد عرفت انه محار و المقصود اذنه اعتبار الصيغة في  
ترب الآثار بل في تحقق المصلحة و يشهد على ذلك اختلاف كلماتهم في أبواب المعاملات

م الثالث قوله ولو كان الموهوم من البيع هو عقد البيع لما صح الإيجاب بملكته ، والنظر  
فيه من وجهين

الأول ان بيع طلاق اللزيم لما عرفت من انه غير الموهومين  
الثاني انه لا فرق بين بيع وملكته في عدم صحه الإيجاب به او كان ما جودا من البيع  
بمعنى العقد بالضرورة ولا اختصاص للطلاق بملكته و الاستعداد من كلامه البرهانه صحه  
الإنشاء بكلمه بيعت و او صيغ من البيع بمعنى العقد و هذا منه عجيب  
الرابع قوله وان البيع هو المقصود بالعقد لا نفسه وجه انظر انه ان ردد بالعقد  
الإيجاب و القول بالمعاريه مسلمه الا ان كون العقد عبارة عن الألفاظ ممنوع و توهم ان  
البيع عبارة عن اللفظ من ساحة العلماء بمرحلة ان اراد به الإنشاء المتوقف على العبارة  
من المجازي . للمأيرة ممنوعة

وبين آخر البيع له معنيين احدهما الإنشاء الذي يتم بالبيع والآخر المعاملة المحصورة  
فان اراد به المعنى الاول مقصود بالتبع بالعقد فهو واضح الطلال فانه مقصود من الإيجاب فقط  
وهو ليس عقدا و ان اراد به المعنى الثاني مقصود بالعقد لا نفسه فقد سلب الشيء عن نفسه  
و تفأىر الشيء مع نفسه ضروري الفساد .

الخامس قوله و كيف يصح تعريف السبب بالمسبب و هو غيره و استعمال اعطيه فيه  
مصدر فلا يجوز شرح بهيته به وجه انظر ان جواز اللفظ الموضوع للمسبب في السبب تابع  
عن استعماله فيه و اراد به منه في التعريف بعدم القرينة من استعمال الالفاظ المشتركة و  
المجوزية في المحدود لا يجوز عند عدم القرينة لانه يورث لاحمال المعاني للتوضيح المقصود  
من الحدود ، فهو نفس للعرض و احمال للمحدود و تعريف المسبب بالمسبب ليس استعمالا  
وضع للمسبب في السبب بل استعمال كل من لفظ المسبب و السبب في معناه و اما حمل  
معنى احد اللفظين على الآخر لغير معرفة و اين حمل المعنى على المعنى من استعمال اللفظ  
لموضوع للمحمول في الموضوع هذا على ما نقله ذلك المحقق عن ولد المسنف قدس و الشهيد .

و ما على . من المصالح فلا يراد متوجه فانه قد و ذهب آخرون الى انه يقال .

فقد يعرفون عقدا بالصيغة وعقداً آخر بغير لاشاء من الشهود (ره) في اللامعة مع انه عرف البيع لا الحب والقبول والجملة ما بها صيغة ثمرتها تحصل لمصلحة بعض عرف الوديعة انها استئدة في الحفظ والمراعاة انها معاملة على الارض والمساقاة ما بها معاملة على الاصول مع انه لا فرق بين هذه المصيات بالضرورة من حيث كونها من المعاني أو الالفاظ وكذا صريح غيره كما يظهر بالتشعير وايضا فيهم عدم كفاية المعاطاة ومجرد الرضا على التعريف بالبعد اقوى شاهد على ما ذكرنا

وما من طهر ما في ما افاده في الحواهر مع العلم بحكي عن التصاييح من تخصيصه المكاح من بين لعمود ما به حسب الشرع عاذه عن الابعاد والقبول بظرا الى انه في الشرع موضوع المقعد

قال مستحلا على ان البيع هو النقل و ان النقل هو الموافقة لتصرف البيع إلى

ما المعنى الى آخر ورده الشهيد عده في نفس جميعاته الى الاول نظر الى ان السببه المحدوده سبب في الانتقال فطاق اسم السبب على السبب و عرف المعنى بالمعيا

وقد نظر لان لاطلاق المذكور مجردى يجب الاحتراز عنه في التمرعات الكافة للمعنية الا مع قيام قرينة واضحة و هو منتف و اما التعريف بالغاية بهذا المعنى فغير حايث فهو موسع الحاجة

فهو يثقله جميع المقاصد وما في الحادث اختلاف واضح لان جميع المقاصد اما حكي يعرف السبب بالسبب والمعنى بالمعنى وفي المسالك لاطلاق اسم السبب على السبب وتعريف المعنى بالغاية فما ورد في المسالك على ما حكاه منوجه بخلاف ما حكاه جامع المقاصد

ولكن يرد على الشهيد ره انه اما من اطلاق السبب على السبب او من التعريف بالمعنى فان تحقق الامر بين مع غير محقول لان التعريف بالمعنى لا يحصل الا باستعمال لفظ فيها الجمع بين استعمال لفظ السبب في السبب وحمله عليه سواء في معنى استعمال اللفظ في معناه وعدم استعماله فيه و اذادة محبيه منه معجرا ولو كان التعريف معطوفا «وايكوب المعقول عن الشهيد ره وجهي لكان وجهي و توجه كل من الايرادين على ما يسانه من الوجهين فاقوم وتامل وتدبر منه قدس سره الشريف

ان قل والمطارد في الجميع هو الشئ فيكون البيع موضوعا له احراء له على الاصل من لزوم التوافق مع الامكان فلا يقدح تحلفه في النكاح ثبوت وضعه للعقد واعتناع الموافقة في النكحت ونحوه فوجب صرفه إلى معنى آخر كملك الامتاع وتسلط على الوطى وغيرهما مما يابس العقد الذي لم يثبت وضعه فيه للعقد بل قد عرفت ثبوت الخلاف فيه وانه موضوع للنقل بل ربما تكافى ورد بهما «أحدهما اليه اما تقدير في الكلام أو بإطلاق اسم المذهب أو المذهب على الآخر أو بحمل الالفاظ والعقد على البيع مما لا يقدح في ذلك عندل وان كان مبيرا إلا انه حرا كالأعلى الظهور ولما قدمناه من ان المعارف في مثل المقام يراد منه الكشف في الجملة شبه المعارف بالمعوية فلا يضار نكاح التحويز فيها (انتهى).

و توصح النظر انه لا فرق بين النكاح وغيره من يعود في ان له إطلاقا أحدهما المركب من الأثنائي وهذا الاعتدال يسمى عددا والآخر اثناء الأثر المقصود من الفعل والتماثل وغيرهما المستمع للقبول وهذا الاعتدال يطلق عليه العقد أيضا فله ان السع بمعناه الاسمي عبارة عن مجموع الأثنائي وبعده المصدري عبارة عن اثناء النقل على ما قبل مثلا فكذلك النكاح قد يطلق على مجموع الترويج والقبول وقد يطلق على الترويج ثم اما تحتص هذه النقطه من بين العقد المفقود يكون بحسب اصل الوصف موضوعه للوطى وعسها في الترويج بخلاف ما قرر الالف.

فمرادهم من ان النكاح مع الوطى وشرعا لعقد ان موضوع تلك الاحكام الشرعية هو العقد اذى علب فيه النكاح لا ان له حقيقة شرعية وان له اختصاصا من بين سائر الالفاظ بوصفه للعقد بل اما مرادهم اذاعة ان موضوع الاحكام هو الترويج لا الوطى فان المقصود تعريف المهية لا تعريف الكلمة و «ل من فيه مريضها فيه من وجوه النظر فتدبر

ثبتت حمد الله تعالى ما ادعاه أولا من ان العقد عبارة عما يتوقف على العبارة من الجابيين لا نفس الإيجابين ويشهد عليه تصريحهم و بصريقاتهم كالعاقبة والمفقود عليه و تعريفهم انواع العقد وتسميتهم ابناء إلى الواجب والحرام وغيرهما

وإذا انتفى عن الأثرية وهي أن المعنى لعقديه لا تحصل إلا بالعادة من الطرفين  
فإن يظهر من العرف الذي هو المرجح في مبادئ المعاملات حتى توهم جمع من المتأخرين  
أنها ليست إلا الألفاظ وقد اتفقوا على أن المعاهدة ليست عقداً حتى القائلين «بأنه يبيع  
و بملاحظة كنه تهم فيها يتضح المقصود إلا أن لا اطلت بقلم و من أراد فليراجعها  
و يشهد على هذا استدلالهم على اشتراط القبول اللغوي حيث شك فيه بالاجماع  
على المعدي كما فعله جامع المقاصد في الصمان

ول في اشتراط قبوله بمعنى المصمون له و جهن يشأ من وقعد على <sup>القول</sup> ~~القول~~ و  
التمسك بالأصل والأصح الاشتراط لأن المصدر عقد أحده فلا بد فيه من القبول  
انتهى وقال أيضاً في كتاب الرهن ول في التذكير لعدا في الاكتفاء فيه بالمعاطاة و  
الاستيعاب والإيجاب عليه المذكورة في البيع يجعله آت بها و يشكل من «بأنه يبيع  
ثبت فيه حكم المعاطاة بخلاف ما ذهب إليه

و هذا الكلام منه مسمى على أن المعاهدة عنده ليست عقداً مع أنه أمس القول  
بكونه بيعاً ولا إجماع من شموله أو هو بالعقد وفيه بقاء ولا بد في الإيجاب والقبول  
من كونهما ملحوظاً لمسمى لأنه صريح في الأثرية و لعدم الدليل الدال على ثبوت الرهن  
من دونه صريح به في التذكرة وكذا لا بد فيهما من انطباق وقوع القول مع الإيجاب  
بحيث يمتدحه جزء فلو تراخى أحدهما عن الآخر كثيراً لم يعد به

قال في التذكرة و هل يشترط في لصحة اللفظ العربي؟ لا قرب العدم فأن يشكل  
أن الإطلاق محمول على المتعارف من العربي ول أن هذا من عقود اللازمة فيتوقف  
أروعه على العربية لأصالة العدم بدونه لا بد من عموم أو هو بالعقد يباقي الاشتراط لانه  
لصحة معنى العقد بالعقصة مع مكان العربية انتهى

وفي المسالك في كتاب العربية عند شرح قوله و يقتصر إلى الإيجاب مقتضى كونه  
عقداً برغمه من الإيجاب والقبول القولين وقال بعد قوله و يكفي الفعل أطلق لمصنف  
و جماعه هو أنه يكفي القول الفعلي مع عتراضهم بكونها عقداً نظراً إلى أن العارفة  
المقصود منها هو الرضا بالاستسناد و ربما كان الفعل أقوى فيه من القول إلى أن قال و

هذا حسن إلا أن فيه بعض الخروخ عن حقيقة العقد

و من ثم ذهب بعض العلماء إلى أنها ادل معرّدة لا عقد و فرع عليه عدم اعتبار القبول القولي و آخرون إلى أن الإيجاب أن كان يلغى أو دعتك و شبهه مما هو على صيغ العقود و حب القبول انطأ و أن قد اقتصد و نحوه لم يقتصر إلى القبول اللفظي كالوكالة و هو كلام موجه انتهى

و في الصانع عند قوله و بشرط رسمي المصموم له. و الأقوى اشتراط رضا لصحيفة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام و على هذا القول فهل المعتبر مجرد رضا كيف اتفق ولو مع التراضي أم لابد من كونه صيغة القبول اللفظي قولان أحودهما الثاني لأنه عقد فلا بد فيه من القبول و الاتصال بقاء ما كان من شغل دمة المصموم عنه و سلامة دمة الصانع و عدم انتقال حق المصموم له إلى أن يشعق المرید و حيثئذ فيعتبر فيه ما يعتبر في سائر العقود من الوسائل المعبود بين الإيجاب و القبول و كونه يلغى المدعى انتهى

و في الوكالة بعد ما احتمل عدم امثال الوكيل بعرضه نفسه حتى مع علم الموكل به: فلو اكتفى في قبول الوكيل بعمله مضمناً كما كان قوي هذا الاحتمال جداً لأنها حيثئذ تصير مجرد ادب و حاجة و يجوز مع ذلك اطلاق العقد عليها من حيث أن قولها بالقول يصح و يترتب عليه أثر في الجملة ( انتهى ) فطر كيف حصر طريق صحة اطلاق العقد على الوكالة في المقادير «لقول اللفظي و امثال هذه الكلمات معهم أكثر من أن نحصى و «الجملة مما لتنع في كلماتهم يظهر و قد تحقق العقد على العبارة من الطرفين و لهذا لا ينمسون «الاية الشريعة عند الشك في اعتبارهما مع اجتماعهم على عمومها و ليس إلا لتوقف الموضوع عليها و الموضوع لا يشك بدليل الحكم لاستلزامه تقديم الشيء على نفسه .

أن قلت أن المتوقف على اللفظ من الحاسين إنما هو العقد اللارم لا العقد من حيث هو ولهذا العقود الحائرة مثل الوكالة و الوديعة و العارية لا تنوقف على القبول اللفظي بل يكفي فيها الفعل بل اعتبار اللفظ من الحاسين في كثير من العقود اللارمة محل الخلاف و لو لم يكن فيه المداخلة في البيع و الاحارة و غيرهما و عدم افتقار المزاورة

وغيرها على القول حتى ان ثابى الشهيدين (هـ) استند في القول بكفاية القول المعلى في الرهن بانه من طرف المرتهن جائز .

قال في المسالك عند شرح قول المصنف والقول هو الرضا بذلك الايجاب اشار بذلك إلى انه لا يمحصر في لفظ والقول فيه كما مر في الايجاب ويمكن ان يدل على انه لا يمحصر في اللفظ ايضا لا مكان استفادة الرضا بالفعل والاشارة ووجهها وان لم يكف ذلك في الايجاب والفرق ان الرهن لازم من قبل الراهن لانه يتعلق بحق غيره فيجوز ان يعسر في حقه ما لا يعسر في حق المرتهن حيث انه من قبله حابر لانه يتعلق بحقه فيكفي فيه ما يكفى في العقود العادية المحصنة

و لكن ظاهر الجملة اعتبار القول المعلى وهو احوط والكلام في اعتبار المصى او ما يقوم مقامه و عدم الفصل بين الايجاب والقول وما يقتضيه كما مر ان يمكن القول باعتبارهما نظرا إلى الروم بوجه و عدمه التمسك إلى الحوار من قبل القابل انتهى .

قلت قد ظهر مما مر ان اعتبار اللفظ في العقود ليس لدليل خارجي بل انما هو لتوقف صدق العقد عليه وكفاية المعطاة في بعض الموارد لا يدل على عدم اعتبار العادة في تحقق العقد الا ترى انهم من قائل بكونه اناحد وكونه بعبا لا عقدا وانهم يشتركون لهودها بقوله تعالى ( احسن الله البيع ) و ( تعدوا عن تراص ) دون اذقوا ، لعقود

و كذلك الاكتفاء بالقول المعلى فان اثر عقد الوكالة مثلا لا ترتب الا على الايجاب والقول اللفظيين وما لا يتوقف على اللفظ انما هو الاذن دون الاستئذان والاول اعم واهد لا يرتفع الاذن سلطان الوكالة بالتعليق أو بحالة العوض المشروط فيها فيصح ما وكل فيه ويسقط المسمى ويرجع إلى اجرة المثل على ما صرح به في التذكرة

و «العملة» فالعقود الدائرة أيضا انما تصير عقدا بالعبارة من الجاسس وان يرتب على الفعل بعض الاثر فالما هو لعدم اختصاصها بالعقد و ثبوتها هو اعم منه كما عرفت في الوكالة ، وما مر من الشهد في الوكالة صرح في ذلك وصرح منه في الحوار من عدم صلاحية الفعل لأشياء شىء من المعاملات و الايقاعات من و العقود العارية

كالوكالة والوديعة والعارية ونحوه وان الاكتفاء بالفعل ونحوه مما يعدل الا ان لا يقتضى تحقق الوكالة مثلا او التصحيح منها به على وجه يلحقه الحكم الذى عدواه مصفا انتهى

واما في المسائل في كتاب الرهن من الاستدلال على كفاية القول العفوى بحواره من قبل المترين فهو مع انه خلاف ما سلكه في جميع ابواب العقود كما يظهر مما نقلته عنه لا يخلو عن شيء وان الاكتفاء في مثل الوكالة بالعمول العفوى ليس من جهة انه حائز بل انما هو من جهة انه يعدل ادنى والادنى لا يتوقف على القول العفوى و يظهر هذا من تعليلاتهم في ثلث الابواب اعرضت عن نقلها مخافة الاطالة

فظهر ان حوار العقد لا يقتضى حوار الاكتفاء بالفعل وعدم الاحتياج إلى العقد وان الحق توفى الرهن على القول العفوى وان لم يمهض دليل عليه وصالة الافتقار إلى القول العفوى محكمة

ان قلت ان من العقود ما لا يتوقف على العارية اصلا كعقد الدفعة والهداية ومنها ما لا يتوقف على العمول اصلا كالوفى مطلق على ما هو ظاهر الاكثر

قلت اطلاق العقد على مثل عقد الدفعة مجرد قطع بملاقة اوسطه بانظرين واما الوقف فالظاهر انه كالنق من قبل الآية عدت الا ان اعتبار الرصد عن الموقوف عليه في الوقف الخاص صحيح اطلاق العقد عنه كالصمان من التملك لا يقع على الشخص فهورا ولهذا لا يعتبر القول العفوى فصلا عن الترتيب والاتصال على التحقيق

ومن هذا يظهر ما في استدلال الحوارين تعالى لجامع المقصد لاشتراط العمول في الوقف العام باشتراطه في الخاص حدث ان الوقف حقيقة واحدة وان اعتبار القول في الوقف الخاص انما هو لانه تمليك بالنسبة إلى الموقوف عليه وهو لا يقع فهورا على الشخص بخلاف الوقف العام قل في التذكرة وان كان الوقف على شخص معين أو جماعة معينين فالأمر باشتراط القول لانه يعدل دخول عين أو مفعقه في ملكه بغير رصده انتهى

وم ذكرنا يصح انه لامادة بين عاقبتهم على ان الصمان من العقود مع اختلافهم في اشتراط القول العفوى فيه وان العقد هنا بمعنى الاشياء المترتبط بالطرفين ولو بمجرد

اعتبر الرضا في هذا الإتيان المحض ولا دلالة لهذا الاتفاق على اعتبار القول للفظي كما افاده المحقق الثاني (ره) وكتب يمكن الاتفاق على كون الصلح مما يتوقف على الصراحة من الجاهل مع الخلاف في توقفه على القول للفظي

و من هذا القبيل اشترط قول الموصي له في الوصية من مقولة الأيقاع فتدبر إذا عرفت معنى العقد وقول «الصلح ما» أي عقد «فيه» متعلق «بإقضاء» أي بإعاقته والاستعانة «بالتعاقب» متناه حرة «إقضاء» وانعقدة صلة للدور

وامرأت ترتب هذا الأثر عليه ابتداء بحيث يكون هو المقصود بالأشياء بل يكون هو المنشأ من الصلح على نفس المدعى به في التعريف صلح عن ترك الدعوى بالنسبة إلى البعض أحد نفس المدعى به فالمنشأ ترك التعاقب واحد كذا «مهما» نفس المدعى به كقيمة ترك التعاقب «وإنه» قد يكون تسليم المنشأ المدعى به إلى المدعى وقد يكون بنفس المدعى ما يدعى «إلى» المشتت وعدم تعرضه له أصلاً وقد يكون تسليم المشتت بنفسه إلى المدعى و تسليم المدعى له بالنسبة إلى البعض

«و» وقع الصلح على هذا النحو انقطع التعاقب بالانزاع من الطرفين على ترك التعاقب لا بمعاوضة مستتعة لا بقطاع التعاقب كما هو الحال في الصلح عن المدعى به بامر خارج «فيه» معاوضة محرقة للمدعى به عن ملك المدعى لو كان بقطاع التعاقب إنما هو لتحقيق عدم كون المان للمدعى لا لنفس الصلح فهو حينئذ كالبيع والهبة وغيرهما الراجعة بأوصاف التعاقب المستتعة لا بقطاعه «و المراد كون العقد بحيث يصلح لإنشاء قطع التعاقب والرجوع إلى الموافقة بعد المحصنة لا مرتبة عليه بالفعل فإن الصلح قد لا يكون مسوقاً بالمحصنة ومع سقمها فقد لا يكون المنشأ تركها بل المبادلة فيعيد فائدة البيع أو غيره على ما سيحییء انشاء الله تعالى .

«الصلح ما صلح لهذا الأثر» وأن لم يترتب عليه ولا شيء من العقود يصلح لإنشاء قطع المحصنة سواء «و إنما» عدل عما هو المعروف من تعريفه بأنه عهد شرع لقطع التعاقب بل به من الاحتلال لأنه إن كان المراد كونه معمولاً من قبل الشارع لقطع الشارع فواضح الفساد لأنه لا جعل للشارع في المعاملات وأن كان المراد الوضع مطلقاً



فكونه لهذه الثمرة خاصة بمموج بل استقر المذهب على صحته في غير مقام التنازع .  
ان قلت قيام الدليل على حرمانه في غير المحاصصة لا يسري كونه له بحسب اصل  
وصفه ، قلت نعم ولكن هذه الدعوى رجم بالغيب لاستعاضة ما يدل عليها والامكان لا  
يستلزم الوقوع

ان قلت ان بعض الأدلة انما يدل على مشروعيته مع سبق التنازع كقوله  
تعالى : و ان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ، ولولا ما دل على العموم لم  
يكن للتعدى إلى غير ما سبقه التنازع محال بدلالة المفهوم و حيث تحقق عدم ارادة  
المفهوم من الشرط تعين الالتزام بكونه في الاصل لقطعها و الا لعل الشرط و إلى هذا  
اشار في المسالك حيث قال في جملة كلامه له ما ملخصه ان الموضح لاثبات الصلح امران  
احدهما يدل على انه موضوع لقطع التنازع و الاخر على حواره مطلقاً فمرجع الامر إلى  
ان الاصل فيه ذلك لكنه تعدى إلى غيره بدليل .

قلت ان الصلح في الآية الشريفة بمعناه اللغوي لا الصلح العقدي كما به الشور  
و من المعلوم اعتراف سبق الخصومة فيه مع ان تعين ما ذكر بعد ما تعدى المفهوم لا دليل  
عليه ولعله لجهة اخرى وقد تنوهم ان صحة الصلح الابتدائي المجمع عليها المدلول عليها  
الاحتمار تنافي كونه مشروعاً لقطع التنازع

قال في المسالك فان قيل مفصلي قول المصنف كبيره انه شرع لقطع التناذات اشتراطه  
سبق خصومة كما بقوله بعض العامة لان القطع للتناذات مسبوق به قلنا لا يلزم من كون  
اصل شرعيته لذلك ثبوته في كل فرد من افرادها كما اشرنا اليه سابقاً من ان القواعد  
الحكمية لا يجب اطرافها في كل فرد كالنصر في السر وان الاصل فيه وجود المشقة  
بقوته فيشت مع عدمها في كثير من افرادها خصوصاً مع وجود المصوص المتساوية باطلاقها  
او عمومها لما لا نزاع فيه انتهى .

وفيه ما عرفت من ان كون قطع التنازع حكماً أيضاً بمموج و ما اعتقد احصاءه  
من الأدلة فيما سبقه الخصومة احصى عن المقام كما عرفت ولو سلم فقصور بعض الأدلة  
عن افادة العموم لا يقتضي احصاء الحكم في الاصل في مدلوله بالضرورة مع ان غالب

الاحكام العامة لها ادلة خاصة ايضاً ولم يتوهم احد في شيء منها انحصاره في الخاص بحسب الاصل من هذه الجهة هذا ، ثم اطلال الكلام به ، يظهر ما فيه مما عرفت و تمهيد صاحب الرياض به الا انه جعل الحصومة التي شرع الصلح لقطعها اعم من السابقة و المتوقعة و الصلح فيما يتوقع فيه الحصومة عمده ايضاً على اصله مع انه عند الشهيد (ره) ليس على الاصل الا ما كان مسوقاً بالحصومة

قال في الرياض بعد ما استدلل بالاحكام العامة و الخاصة و الاجماع المحكي المستفيض على عدم اشتراطه سبق حصومة نعم و به ، شر لفظ الصلح بتحقيق مبارعة و لكن لا يتعين كونها سابقة بل يصح الملاقاة بالاصافة إلى رفع مبارعة متوقعة محتملة و ان لم تكن سابقة كما نصح به الآية الاولى فاشتراط السبق في مفهومه باعتبار اللفظ عطف و اصحة .

ثم لا تصعب الاحكام المتقدمة على الدلالة على مشروعيتها حيث لا مبارعة سابقة ولا متوقعة و لكن يمكن الدب عنه بعدم القائل بالفرق بين الامه فكأن من قبل بالمشروعية لدفع مبارعة متوقعة ان لم تكن سابقة كما دلت عليها اطلاق الاحكام المذكورة قل بها في الصورة المطلوبة التي لم تكن المبارعة فيها سابقة ولا متوقعة

هذا مصافاً إلى عموم ادلة لزوم الوفاء بالعقود الشاملة لمعروض المسئلة فلو وقع ابتداء على عين بعوض معلوم صح و افاد نقل كل من العوضين كما في البيع ولا يلزم من كون اصل المشروعية لقطعها ثبوتها في كل فرد من افراد خصوصاً مع وجود الادلة الشاملة بعمومها او اطلاقها لما لا حصومة فيه كما في نظائره كالعدة فقد شرعت لاستبراء الرحم مع الانفاق فتوى و نصاً على وجوبها في مواضع يقطع برائته منها انتهى .

و فيه مع ما عرفت ان الصلح على ما سرّ حوا به حقيقة في الرجوع إلى الموافقة بعد الحصومة و دفع الحصومة المتوقعة ليس رجوعاً إلى الموافقة بل انما هو اتفاق لها و صحة استبعاد اللفظ فيه مجازاً بهذه العلاقة لا تنفع في عموم الحكم

و بالجملة مع وجود ما يدل من الادلة الصلبة او الخاصة على عدم الانحصار لا حاجة إلى تعديل يصحح اطلاق اللفظة ما توقع فيه التدرع و مع الانتهاء فلا يقع في

أبطال قول الشافعي فإن صحة الاستعمال لا تصحح الاستدلال مع وضعه لما سبقه التمارع  
و المحال

و ظهر مما مر أن قطع الخصومة ليس من المشأ من ترك الدعوى والرجوع إلى  
المواقفة على لقطع الخصومة فهو لازم له غير منحل عنه لا عنه كما أن الاستيذان ليس  
من الرهن و أن كان هو المقصور منه المترتب عليه لا محالة

و ليس هذا كقولنا المكاح عقد شرع لتبادل مثلاً و نه عاية التشريع و أن لم  
يتعلق به عرس المنة فدين و لم يترتب عليه ولا كقولنا الصمان عقد شرع للتعهد و أن  
التعهد من الصمان لا عاية المترتبة عليه المقصورة للصمان فدين ولا الحكمة الملحوظة  
في التشريع كما في المكاح فتبين أن كون الصلح مشروعاً لقطع التمارع لا يسلم إرادته  
من الصيغة لما عرفت من أن هذا الكلام ليس على مساق قولهم أن الصمان عقد شرع  
للتعهد فإن العهد لكونه من الصمان يجب إرادته من الصيغة بل إنما هو إرادة الواقف  
و التراضي المترتب عليه ذلك

و في العو « بعد ما تسع الشهيد ر « في النقض عن الأشكال أن قطع الخصومة  
حكمة لا يجب إقرارها بعد « في الر « من تعميم الخصومة السابقة و المتوقعة ثم  
أورد عليه بأن المراد بقطع الصلح الواقع في إيجاب العقد بناءً إرضاءً ب توافقاً و أصلها  
و تساماً عليه فيما بينهما لأن المراد به حصول الصلح المتعقب للخصومة كما هو واضح  
النتي .

و فيه « عرفت من أن التشريع لقطع الخصومة لا يساهي عدم إرادته من الصيغة  
مع أنه لو كان كذلك فهو إبطال للتعريف و إيراد على جمهور الفقهاء من الحصة و  
العامية حيث عرفوه به مع أنه لم يتعرض لحد ولا ما دفعوا به عنه الاعتراض بل تعميم  
عليه و تعميم الخصومة لا يقتضي إرادة حصول الصلح المتعقب للخصومة بل يساقضه فإنه  
لا معنى لإرادة الصلح المتعقب للخصومة في مقام توقع الخصومة فعدم إرادة حصول  
المتعقب لقطع الخصومة من لفظ الصلح الواقع في إيجاب العقد مؤيد للتعميم لا ما قس له  
في معنى لإبطال قوله به .

ان قلت ان مراده ابطال ما راعه صاحب الرصاص من ذهاب الشهيد وغيره إلى اختصاص الصلح بما تنعم الخصومة بهم لم يذهبوا إلى ان المراد بالصلح الواقع في الايجاب خصوص المنعقب للخصومة فعممه لها ، لئلا يذهب إلى الموقعة الظاهر في اختصاصه به و ذهب غيره إلى الاقتصار بالمسوق لا وجه له

قلت قد عرفت ان تعميم الحكمه للتشريع انما يشعر بتخصيص غيره ايها «المسوق لا ارادته من الاشياء مع انه انما اراد ابطاله» و هو من الشافعي من اختصاصه بالمسوق بالخصومة نظرا إلى لفظه كم هو نص كلامه ولا اشعر في كلامه ان الشافعي يقول بأرادة خصوص المسوق من اللفظ في لاشء حتى يرد عليه انه لا يقول بذلك و اما عدم تعرضه لغير الشافعي في ذات فواضح .

ولا ينبغي ان هذا الاشكال لا يتوجه على ما اخترته من الرسم لأن قطع الدعوى حكم للصالح مميّز له عدم عداوته وكفى في كونه خاصة بمرة عدم تحققه في غيره ولا يجب تميزه للماهية في اصدق و لزمه انه في المعارض مع ان الخاصة على ما قررته انما هي صلاحية ائتمار لقطع التعديلات و هي خاصة شاملة لا تنكح عن الماهية و هذا ايضا وجه آخر للرد عن رسم المعروف فان اللام ظاهرة في لفظه المقتضيه لبيان افعال مدارة مدحولها و لهذا سلكوا اذ لم يسن عدة للحكم بل حكمه له

و انما ان يقرر المدعي على وجه آخر لا يتوجه عليه لاشكال حتى إذا لم يرد كونه المصالح بترك الدعوى من يقول ان هذا العقد يقطع به المداخ مطلقاً لعدم اشتراطه شيء مما اشترط به غيره دون سائر العقود

مثلا إذا كان لكل من ترجل عن صاحبه مال ولم يعلم بمداخه فباصلاح يقطع التنازع لعدم اشتراطه «للمدعي دون غيره من العقود و كذا صلح المدعي مع المشتري على بعض المدعي به و « و ان كان معقد فائدة الهبة على تقدير الا ان التبرع لا يرفع بهمة المدعي المصنف للمعسر حيث اراد استبعاد المال لانه لا يجب على المتهب تعويض المصنف الآخر من لا يصح ادعاءه في مثل الفرص للعلم بعدم استحقاق حقه في شئ من المال .

وكذا إذا احتمل الشخص اشتغال دمه بدين لزيد و أراد تحصيل اليقين بالبرائة  
 فيصالحه عما يحمله شيء على ان يكون العوض له مطلقاً فيبرء على تقدير الاشتغال  
 و يملك زيد المصالح عليه و ان لم يكن عربياً في الواقع و غير الصلح لا يبي ذلك  
 وإذا أراد الشريك ان يكون لاحدهما رأس ماله وللآخر الربح وعليه الجبران  
 نعم الصلح و كذا ما سيفصل من الفروع انشاء الله تعالى كالصلح على الرواشن والاصحمة  
 و احراء الماء و انهاء الحديط فان شيئاً من العقود لا يبي بالنسب الحقوق المرفوعة للتسارع  
 كالصلح و من هذا القبيل الصلح على البيع و الهبة و الاحارة و الاعارة و غيره و كذا  
 الصلح على ترك الاسباب المسقط لها عن التأثير على ما سيحيى انشاء الله تعالى  
 وبالجملة هي جميع هذه الفروع وغيرها ينوئسل بالصلح لقطع التسارع دون غيره  
 ولو شاركه غيره فهي بعض الجهات على ما سيصبح انشاء الله تعالى و يشهد على ذلك ان  
 مسائل الصلح عالمها موضوعها التسارع دون غيره و ليس الا لاحتصاصه بهذا الاثر من بين  
 العقود وإلى هذا أشار في السفيح حيث قال رد عند شرح قوله رد مشروع لقطع التسارعة  
 يشير إلى غاية هذا العقد اللازمة له عالم سواء تقدمته حصومة ام لم تتقدم بل يقدر  
 انه اولاً لحصلت كالصلح على العبي المحبولة للمصالحين فان المراع يحصل فيها عالماً  
 لولا عقد الصلح لحصول الحظر هما انتهى ولكنه لكونه مصدر دفع الاشكال عن التعريف  
 المعروف احتج إلى اعتبار ما اعتروه أيضاً من ان قطع التسارع حكمة لا علة  
 و هما مسئلت آخرتين يدفع به الاشكال حتى عن الرسم المعروف الا تكلف و  
 هو ان الصلح لمعوم فائدتة و عدم اشتراطه شيء مما اشترط به غيره و عدم تطرق ما  
 يتطرق في غيره فيه بحسم مادة التسارع سواء كان واقعا او متوقفاً او لم يكن شيئاً مهما  
 فهو مشروع لتحصيل الآثار على وجه لا تنطرق فيه الحصومة والجدال و يقطعه إذا كان  
 متحققاً في الحال و المراد بالقطع ما هو اعم من الدفع و الرفع .

بيان ذلك ان الصلح على ما سيصبح انشاء الله تعالى بعيد فائدة لأمور المحسنة  
 بل اكثر العقود كالشركة والمصارعة و المرافعة و المساقاة في الجملة على ما سيصبح انشاء  
 الله تعالى و مع ذلك لا يشترط شيء مما اشترطت ولا يتطرق اليه ما يتطرق إلى غيره

كالحيارات، بحيث يراد تحصيل اثر البيع مثلاً على تحويل الطريق إليه ما يورث النجاسات يتوسل بصلح فكان المشحرة التي تنصبها المعاملة اندفعت بصلح فان حصول الارتباط بالمعاملات مددة المشحرات والمجاصات وان لكل من المتبايعين يتوجه على الآخر من وجوه التنازع ما لم يكن قبل ذلك .

وقد يدّعى عنهم الاشكال بوجه آخر وهو ان العرض من هذه التعاريف التمييزية المحملة كالتعريف اللغوي فلا يقدح عدم الاسرار والانعكاس كتعريفهم بالاجارة شملك المتفعة مع عدم صدقه على اجارة الاشخاص

وهو ان هذا انما يدفعه عما حتر به من ان الصلح ما يقطع به العصومة فيعتذر عن عدم انعكاسه ان العرض تميز المهيبة في المحملة لآدمه على الوجه المعروف وان الاشكال فيه ليس من جهة الاطراد والانعكاس بل من جهة اعتبار القطع عليه للتشريع مع عدم الترامهم بدورانه .

توصيحه انه ليس لاحد ان يقول ان من الصلح ما هو مشروع لقطع العصومة و منه ليس كذلك و فوالكم ان الصلح ما شرع لقطع العصومة غير معكس لعدم شموله بعض افراد المخصوص فان المشروع انما هي الحقيقة المتحددة لا الافراد المختلفة نعم يتوجه عليه ان هذه المهيبة لم تشرع لهذا العرض والا لم تصالح الا لتحصيلة

و حيثئذ ولجواب ما مر لا انه كالتعطي لا يجب اطراده و اما عرفاه بالرسم تاسيماً بالاصحاب والاحسن التحديد الراجع للحدود المعنى عن ذلك الاطراف فيقول ان الصلح هو المركب من الترامين مستقلين بصلح لان نتجصل به كلما اراد من الآثار من انتقال العين والمصلحة واسقاط الحقوق وحملها وغيرها مما يستطلع عليه اشاء الله . تعالى .

و جرح بقولنا مستقلين جميع العقود سوى الشراكة والاقالة في وجهه فانه مؤلفه من الايجاد وهو الاشاء الاستقلالي والقول الذي هو الاشاء المطاوع في البيع<sup>(١)</sup>

(١) قوله فان البيع مثلاً عبارة الخ توسيع المرام ان من العقود ما يتقوم بالايديين المرتبط احدهما بالآخر مع عدم كونه واحداً منهما منهجراً عن الآخر بكونه معاوضة له كما—

مثلا عداؤه عن اثناء اعدائه من طرف المبيع و القول من المشتري و بهذا يتعبر المبيع من المشتري و الثمن من المثلث كما حققنا في حذر الحيوان

و هذا التحقيق لم يتسه له العقول فذهب بعضهم إلى ان الفرق بين البيع و الصلح المبيد و ثبوتيه بالقصد وفيه ان اختلاف القصد فرع اختلاف المقصود ولو كان اختلاف المقصود باختلاف القصد لكان

و بعضهم إلى ان الفرق بالصيغة فما كان بصيغة البيع فهو بيع و ما كان بصيغة الصلح فهو صلح و هو ايضا كما ترى فان اختلاف الالفاظ لا يقتضي اختلاف المعاني بالضرورة .

و نقولنا يصلح البيع حرج عقد الشركة و الا فانه على القول بانها عقد فدا لا يصلح لان يحصل له الا اثر المحصون فاقول<sup>(١)</sup>

• من المعلوم فكل منهما موجب من جهة قابل من اخرى كما هو مدعى المعاملة

و هذا مدعى و الدليل على العقود بان يكون مؤلفا عن اثناء الاستقلال من طرف و العقود المحصن في لمطابقة من الطرف الآخر كالسكاح فانه مؤلف من اثناء علة روحية من طرف الروح و المدعى انحصار من طرف الروح و المخرج للمهر من مدعى الروح اما هو فهو الروحانية على المهر لا اثناء تملك المهر للروح فانه لم يشاء الروح تملك المهر للروح بالمرس و كذا الحال في سائر العقود منه .

(١) وجه التامل ان الصلح لا يعتبر فيه لفظ خاص على ما يجهل و اختصاص عقد الشركة بافادة الاثر الخاص لا ينافي كونه نوعا من الصلح فالصلح صيغ مختلفة بعضها صلح لان يستعمل في جميع المورود و بعضها لا يصلح الا لبعض المورود و حينئذ فاعراض اذعواء اياه بالبحث من جهة اختصاصه باحكام يسعى ان يفرد بالبحث عنها

و يؤيد ان بعضهم كالشهيد .هـ في اللمعة و المحقق في الشرائع عقب كتاب الصلح بكتابات الشركة

هذا على القول بالشركة العقدية كما يتوهم و اما على الحق من عدم ثبوته فلا حاجة الى الاحتراز منه . فقه قدس سره الشريف .

و اما ما في العواهر من ان المراد بلعاً للصلح الواقع في ايجاب العقد اشارة  
لرضا ما توافقا و صلحا و سب عليه فيما بينهم فبعد ان لزم و الكراهة من  
الكيفيات المعنوية التي لا تتعلق بها انفراد كاعلم والحيوة والحب و المقص بحال  
مثل الطلب و التملك مما هو مقدور .

و قال شيخنا المرتضى قدس سره ان حصة الصلح ولو تعلق بعين ليس هو التملك  
على وجه المقتلة و المقتلة من مصادم الاصل هو التسليم و لذا لا يعدى عنه إلى  
المال نعم هو متضمن للملك إذا تعلق بعين لا به عنه و الذي يدرك على هذا ان  
الصلح قد يتعلق بالمال عيماً كان او مفعلة فيعيد التملك وقد يتعلق بالاسماع فيعيد فائدة  
العارية و هو بمجرد التسلط وقد يتعلق بالحقوق فيعيد الاسماء او الاشغال وقد يتعلق  
بغير امرين المتصلين كما في قول احد الفقهاء يمكن لصاحبه ان يثبت على ان يكون المرح  
لث و الحصران عندك فبعد مجرد التبرير ولو كان حقيقة الصلح هي عين كل من تلك  
الاعدادات الخمسة لم كونه مشتركاً لعلها و هو و صح الضمان فلم يبق الا ان يكون  
مفهوماً امر آخر و هو التسليم فيعد في كل موضع فائدة من الفوائد المذكورة بحسب  
ما يقتضيه متعلقه و الصلح على العين بموجب تسليم عليه و هو يتضمن التملك لان مفهوم  
الصلح في خصوص هذا المقدم و حقيقته هو اثناء التملك و من هنا لم يكن ملته من  
المصمم اقراراً بحال الصلح انما التملك انتهى كلامه ربه الله مقدمه في اعلى الدرجات

و فيه او لا ان التسليم و ان كان مفهوماً عاماً يصلح لتعلقه بكثير من الاشياء الا  
انه إذا تعلق بكون عين لا حر بموجب فهو عين بملها اليه بالمعنى ولو ادعى ان التملك  
حيث يتضمن التسليم كما هو شأن الخاص بالنسبة إلى العلم لكان انه سبيل و اما  
العكس الذي ادعاه فليس عليه دليل و بالجملة فلا تتعلل للصلح على كون عين للمصمم  
بموجب مثلاً معنى مركب من التملك و غيره حتى يكون التملك مما يتضمنه بل ولا  
معنى غير اثناء نقله إليه حتى يستتبعه التملك .

و اما ما استشهد به فيه ان العموم لا ينافي لاتحاد بل يسلمه من العموم بحسب  
الذات أو المفهوم و الاتحاد بحسب الوجود نعم الاتحاد بحسب المفهوم مع الامور المذكورة



يستلزم الاشتراك المطلق ولكن عرصة الفرق بينه وبين البيع ومجرد عدم اتحاد  
مفهوما معه لا يكفي في ذلك من اتحاد معه في الوجود أيضا يتضح في سرد تعريفه بل  
ووجب كونه من مصدقة ولا يلزم به أحد من الأصحاب

وكذلك ما استدل به على أن الصلح ليس هو التملك به لا يتعدى نفسه إلى  
ما من فائه إنما يدل على أنه رتبة مفهوم التي لا ينافي إلا بعد بحسب الوجود كما أن  
التمليك معايير للبيع مفهوماً ولكنه نفسه إذا صدق لعين موسى ولا خلاف في انعكاسه  
والمرور إما هو اختلاف المفهوم : هو أنه يدل على أن الصلح لم يستعمل في معنى  
البيع لأنه لا يصدق عليه بعبارة الآخر أن الصلح إذا كان بلفظ ما كنت تعنى بنفسه  
مع أنه صريح في ذلك

والتحقيق أن البيع لم يس هو المبدأ في الصلح وأن صدق عليه من قبل أحد  
الشريكين الثمرة حصه منها صاح ويصدق عليه التسليم مع أن المبدأ ليس هو التسليم  
ولأنه مع يقول أحدهما للآخر أنك ما عندك وأني ما عندي كما في رويته منصور بن  
حام مع به ليس هذا شيء تسلم وأن صدق عليه ولأن ملكك يقع به البيع والصلح  
ولا يمكن الفرق بأنه في مقام الصلح يقصد به إنشاء التسليم دون البيع ولأن المعاطاة  
عنده بيع ولا يمكن أن يقال أن الفرق بين المعاطاة إن كانت بيما وبينه إذا كان صلح  
إنشاء التسليم لا لأن دون الشيء .

فالتحقق أن الفرق بين الصلح والبيع إنما هو أن كلا من العوضين منصوص في  
الصلح مستقلاً في العقد بواحد من الطرفين كقائه بالآخر ولهما يصح ولا يجب من  
الطرفين ولا يجب من أحدهما ويقول من الآخر من غير تعيين للموجب والقابل  
ومن هذا يظهر فساد ما يتوصل به الناس في هذا الزمان اقتداءً بطلقة من أحرار  
صيعة لصلح في مقام البيع نقصاً من أحد الشرائط كالعلم بالعوضين وغيره مع أن حالة  
المعوضة لا تختلف فهو في الحقيقة بيع بلفظ الصلح من الحر مثلاً عند المتصالحين  
ليس كالمعد في الملاحظة حسب المعرف بل المقصود استقلالاً هو الحبر والمقد  
مانحود تبعاً .

وكذا الحال في الإحارة فإن الصالح على طمعة يعوس : ان شك الإحارة في كونه  
مملوكا للمبعة يعوس إلا ان المبعة وبها ملحوظة مستألا كالعين في السع والعوس باع  
كما في البيع ولهذا فهو كان العوس في الإحارة مبعة بما لم يدير الموح من امته حر  
الاستقلال والتمعة كما ان السع والمشرى بما يسمران ذلك مع تماثل العوسين  
كما في بيع الحيوان بالحيوان .

وفي الروضة عند تعريف المصنف : الإحارة نام عدد على مملوك مبعة ام مولة  
يعوس معلوم ولكن يتعوس في طرده . الصالح على طمعة يعوس معلوم فيد ليس إحارة  
ماء على جعله أصلا انتهى وظهر انه مع ما من من المملوك يعوس طاهر في تمعية  
العوس واستقلال المبعة ولهذا لا يصح ان يقال ان الإحارة مملوك شيء مبعة ولا  
يصح القول من الموح ولا لا يجب من المستأجر بخلاف الصالح عن المبعة يعوس  
فكما يصح ان يقال ان مملوك عن المبعة يعوس فكذا يصح ان : ان مملوك عن شيء  
مبعة و يصح لا يجب من الطرفين ولا يجب من كل منهما : العوس من الآخر هذا  
و استدلووا على مشروعيته الكتب والمسة والاماع من المسلمين فمن الكتب  
قوله تعالى : ومن وراء حاجت من علم بشئ أو عراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا  
بينهما صلحا والصالح خير و قوله تعالى : ان طاعتين من المؤمنين اقاتلوا فاصلحوا  
بينهما وقوله تعالى : صلحوا ذات مسلم وقوله تعالى : ان : اذا اصلاح  
وفق الله بينهما وقوله تعالى : انما يؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم وقوله تعالى  
: فان قاتلوا فاصلحوا بينهما : لعل : وقوله تعالى : او اصلاح بين لعل :

و التحقيق ان ثبت منها لا يدل على مشروعية الصلح العقدي بل انما تدل على  
رحمة الاصلاح بالمعنى اللغوي وهو دفع المعاداة والمخاصمة كما هو ظاهر ومن  
المسة المروية من طريق العامة عن ابي هريرة ومرسلا في الفقيه ان النبي ﷺ قال  
الصلح خاير بين المسلمين الاصلح اجل حراما أو حرم حلالا

و عن عبد الله بن كعب بن مالك ان كعب بن مالك احببه انه تقاضى ابن ابي -  
حذرد وما كان له على عهد رسول الله ﷺ في المسجد فارتفعت اصواتهما حتى سمعها

رسول الله ﷺ و هو في بيته فخرج رسول الله ﷺ اليه، حتى كشف سلعته فحمرته و ددى يا كعب قل ليك يا رسول الله ﷺ فثار بيده ان صنع شطرا من ديمك قال كعب قد فعلت يا رسول الله ﷺ قد قم و قصه، اسدل به في الذكر و غيره، اقول انها لدلالة لها على المطلوب بوجه من الوجوه نعم يمكن تمينه على صلح الحطيطة و لكن الظاهر منها لأبراء لا الصلح ولو سلم المساوى فمجرد الاحتمال لا يفي بالاستدلال و معها ما رواه حمص من البخارى في الحسن عن الصادق عليه السلام قال الصلح حين بين المسلمين و في آخره عليه السلام ايضا في الرجل يكون عليه الشيء فيصالح فقل إذا كان بطيبة نفس من صاحبه فلا بأس .

و في ذلك عنه عليه السلام أيضا بآثاره عن الرجل يكون عنده مال لا تمام فلا يعطيه حتى يهلكوا فيه و ارنهم و وكناهم فيصالحه على ان يأخذ منه و يبرئه ما كان عليه ايمره عنه قال عليه السلام نعم .

اقول لا دلالة في هذه رواية حمص أيضا على ان طرأ بالصالح هو العقدي بل انه يدل على بقاء الأبراء في هذا المقام و اما كونه بالصالح العقدي فلا بل يمكن المساقفة في رواية حمص أيضا نعم لا اشكال في دلالة المساوى عليه بقراءة الاستثناء على ما سيحكيه انشاء الله تعالى .

و لدى سهل الخطب ان مشروعية هذا العقد في الجملة مما لا ريب فيه و اما الصراع من جهات أخر منها انه هل هو اصل برأيه كسائر العقود فلا تجرى عليه احكام ما يثبت فائدته أو هو فرع على ما يثبت فائدته اجمع اصحهما على الاول و الى هذا يسيطر قولنا « و هو » اي الصلح « كبير » من العقود « اصيل لا تمنع » لغيره .

نعم نسب الخلاف إلى الشيخ ره في احد قوليه قد في الشرع و هو اصل قائم بعمه في الشرع لا فرع على غيره على ما يذهب إليه المخالف إلى ان قول و المخالف لمذهب أهل السنن <sup>والمجتهد</sup> يجعله فرع البيع وبراى فيه شرائط البيع و لأجل ذلك ذكر شيخنا ابو حمزة ره في مسائل الخلاف في الجزء الثاني في كتاب الصلح مسئلة إذا اتلف رجل على غيره ثوبا يسوى ديناراً فقرله به و صالحه على دينارين لم يصح ذلك و به

قول الشافعي وقول ابو حنيفة يحوز ذلك قد شيخنا دليلنا انه إذا أُلغى عليه الثوب وجب في دمه قيمته بدلالة أن له مطلقاً نصيبه فالقيمة هنا دينار واحد ولو أخرج أن يصلحه على أكثر من دينار كان بعد الدينار ما أكثر منه و ذلك ربه لا يحوز

قال محمد بن ادریس مذهب هذا الكتاب هذه المسئلة ساعا شيخنا على مذهب الشافعي لأن الشافعي يقول أن الصلح فرع للبيع فذهب إلى قول الشافعي في هذه المسئلة و لصحيح خلاف ذلك وأنه يحوز الصلح على الثوب المذكور ، لديار بن يعز خلاف بين اصحاب الامامية وشيخنا ابو حنيفة في مسوطة قدام ذكره لة الشافعي و يقوى في نفسي أن يكون هذا الصلح اصلاً فـ ثمة نفسه ولا يكون فرع البيع ولا يحتاج إلى شرائط البيع واعتماد خيار المجلس على ما بيننا فيما مضى انتهى .

و نظر كيف نسب القول بتمتعته للبيع إلى مخالف مذهب اهل البيت عليهم السلام و نسب إلى الشيخ ربه مذهب الاحماع فاعلم من ذلك عدم وجود المخالف من الاصحاب في المسئلة و يؤيد ان العلامة ربه و التذكرة قول الصلح عند علمائنا اجمع عقد قائم بنفسه ليس فرعاً على غيره بل هو اصل في نفسه و مفرد بحكمه ولا تنع غيره في الاحكام اسمي و هو كما ترى لم يقل خلاف الشيخ ربه و ليس الا من جهة عدم كونه عنده محالاً دائماً لعدمه عن هذه الفتوى إلى خلافه الذي نقل عنه و اما لانه اورد في كتابه اياداً لا اعتقداً و اما عدم الاعداد بمحله من الشيخ ربه نظراً إلى ثبوت الاجماع على خلافه فهي عارية البعد

هذا هو التحقيق الذي عليه اهل الحق و اما المخالفون فلم ينقل منهم الخلاف ايضاً الا عن الشافعي منهم فذهب إلى انه ليس باصل مفرد بحكمه و اما هو فرع على غيره و قسمه على خمسة اضرب :

صرب هو فرع البيع و هو ان يكون في يده عين او في دمه دين فبدعيها انسان فيقر له بها ثم يصلحه على ما يتفق عليه و هو حائر فرع على البيع بل هو بيع عنده يتعلق به احكامه .

و صرب هو الاراء و الخطيئة و هو ان يكون له في دمه دين فيقر له به ثم

بصالحه على أن ينفذ بعضه يدفع له بعضه وهو جائز فرع لأبراء

و صواب هو فرع الأحكام وهو أن يكون له عنه دين أو عين فصالحه من ذلك

على خدمة عند أو مسكن دار مئة فمحور ذلك و يكون فرع الأحكام

و صواب هو فرع الهبة وهو أن ادعى عليه دين أو عتدين أو شهود في يده

فيقر له بها و يصلحه عن ذلك على أحدهما فيكون هبة للأخرى

و صواب هو فرع العاقبة وهو أن يكون له دار فيقر له بها فصالحه على سكاها

شهرًا و هو جائز و يكون ذلك عارية .

و قول بعض الفقهاء الصلح فرع للبيع و لأبراء و الهبة خاصة ثم فسر الأبراء و

الهبة بما ليس بصلح قال إذا كان له في دينه ألف درهم فقال قد أرايتك من خمس مائة

و يدفع له خمسة مائة من كان لفظ الصلح لم يصح وكذا إن قال أرى ثلث من خمسة مائة

على أن تعطيني خمسمائة فإنه لا يجوز و لا يصحهم يجوز بلفظ الصلح

ثم قال الفاضل الأول لو ادعى عليه عشرين و له منها مائة فوجب له حبسهما واحد

الأخرى حر و لا يجوز بلفظ الصلح أو الشرط لأن لفظ الصلح يقتضي المعاوضة فإما إذا

صلحه على بعض الدين كان كأنه قد دفع له خمسة مائة وهو حرام

و أمّا في الهبة فإن كان يمتد الصلح فكانه قد دفع مائة له ، فمبدأ أم يجوز

أشهور عندهم المحور لأن لفظ الصلح إما دأب فيه كان معاوضة فتصير ذلك أن يكون

معاوضة تاماً أن يكون لفظه يقتضيه تبين صحيح لأن الصلح جامع للمعاوضة والاتفاق والرصد والاتفاق

قد يحصل على المعاوضة و على غيرها كما أن لفظ التمثيل إما كان في طريقة المعاوضة

مثل أن يقول ملكك هذا بهد فإنه يكون بيعاً وإن قل ملكك هذا كان هبة حيث

تجرد عن القوض كذا هنا أيضاً .

و على القول الثاني يخرج قوله من أن يكون صلحاً ولا يسمى له ثم تعلق لآله

إذا ادعى عليه شيء وقرّنه و أراه من بعضه و أحد بعضه بغير لفظ الصلح فذلك براءه

و قص دينه ولو أراه من جميعه لم يسم صلحاً ولو قص خمسة فكذلك ما ذكره و ما

إذا كان لفظ الصلح سمي بذلك لو جود لفظه و أن لم يوجد معناه كما تسمى الهبة

## في أن الصلح أصل برأيه

-٢٩٥-

لمشروطة ، لثواب هذه لوجود انظها و ان لم يوجد في ذلك معناه وهذا بخلاف ما تقدم  
لانه معاوضة إجماعا (١) .

هذا ولا يخفى انه لا وجه لتخصيص الامور الخمسة بالذكر فان الصلح يهدوئهم  
الوكالة والمصارف والمزاولة والمساوقة ايضا و ان افرقت معها في كثير من الاحكام كما  
في العارية بل في جميع الامور المبرورة على ما سينصح انشاء الله تعالى  
وكيفما كان فكللام الشافعي يحمل وجوهه من ان ادلة الصلح انما تدل على  
حوار قطع الخصومة او رخصتها بسبب من لاسبب المقررة للمعهودة لا انها تدل على  
ان للصلح عقدا مستقلا كثر العقود وفيه اولا انه مكفي العمومات المصححة لكل  
عقد في الحكم ، سميته وثانيا انه اجمع اهل العلم على خلافه

و ثالثا ان المسمى المعروف من الطرفين الذي لم يفتش في دلالاته حد صريح في  
ان الصلح عقد مستقل فان المراد ، لحوار العقود لا الرخصة قرينة الاستثناء من دفع  
التأخير لا صلاح للمجلس والتحرير وما اردته تنعقد ما يوجب الصلح من الاشياء  
المعهودة الا في صورتين و اما نشر مع عقد للصلح صالح لتعصيل جميع الانار المطلوبة  
الا الامرين ، و الاول لا يصح لان العقود و الاقصاد لا تعد الامرين سواء كانت اسما  
لصلح ام لا فثبت هذا الحكم من حيث كونها اسما للصلح لعون من موهم  
لخلاف المقصود فتعين الثاني .

و استدلل في التذكرة على انه لا يعدم ادليل على تنعيته للغير وان الاصل في  
العقود لاصالته وهذا اما يتم إذا كان المراد لتبعية في الاحكام لا الاتحاد مع انه صرح  
بانه إذا نقل الدين فهو مع عقد لشافعي بتعلقه احكامه

بيان ذلك ان كون الصلح عقدا مستقلا معايرا لتأثير العقود مخالف للاصل ولا  
معنى لاصالة حدوث الحادث نعم بعد ما ثبت كونه عقدا مع ترا لتأثير العقود يمكن  
ان يثبت باصالة عدم تنعيته لغيره في الاحكام في قبيل من تدعيها ولكن الشافعي على ما

(١) فأما اذا قال ابرهت عن حسائه على ان يطيني حسائنه فثبت عليه معونه

منه لان هذا الاشتراط يجعله بحكم العوض عن المتنازع وذلك لا يجوز ، ح

حكماء عنه يقول «لا اتحاد» لأنه لا تمتعته في الأحكام بل لأنب على هذا التقرير أيضاً أن دليله لا النمك بالأصل من غير تعرض لدليته من اقتضاء الأصل عدم تمتعته في الأحكام لا يفي قيام دليل عليها فالشأن حينئذ في إبطال الدليل الذي يستدل به الخصم لا في النمك بالأصل الذي يلتزم به ولا ساقى مقصوده

أن قلت أن دليته القياس و تقريره أن الصلح إذا أود فائدة إنشاء شابه وبهري عليه أحكامه للشركة في الثمرة وهو عدمه ضرورة بطلان النمك بالأصل لعدم الاعتداد بدليته فكانه لا دليل له أصلاً

قلت أن أراد الرام الشافعي مصدر مذهبه فلا بد أن يلزمه بما يلتزم به وبجامع طريقة والافيكفى في إبطال جميع أقوالهم مخالفاً لها أهل البيت عليه السلام وإن أراد الاستدلال للمطوَّب من غير نظر إلى أحكام الخصم فالمراد صرح من أن يستدل بالأصل لما عرفت من الإجماع والأخبار المتطرفة والآراء على ما رعه القوم

ومما أنه عقد مقار لسائر العقود لأنه متحد مع الأمور الخمسة إذا أود فؤدتها لعدم انفراق بينه وبينها حينئذ وفيه مع أنه لا يشابهها من جميع الجهات على ما سيحى إنشاء الله تعالى أن الاشتراك في الصفات لا يفسد الاتحاد بحسب الذات مع أنه يلزمه حينئذ القول باستقلاله إذا أود غير ما يفيد سائر الأشاعات

ومما أنه لمشابهته الأمور الخمسة بشاركتها في الأحكام مكان الجمع وفيه مع ما سيظهر من تحقق الفارق أنه قياس ولا يعمى أن أصالة الاستقلال إنما تنهري على هذين الوجهين هذا و يظهر الثمرة في فروع لا يحصى كعدد من أكثر الجبازات وفيه على الخمسة و اشتراط انعاء العذر و تحقق القصد في الصرف و كون أحد العوضين نقداً و كون الثلث قبل القبض من الموح و ثبوت الشفعة الميثاكت بالعقد و غير هاهنا لا يحصى على التحير وسأذكر حمله من الفروع تشبيهاً للمرام و بأسب بالاعلام في طي المسائل  
تممه .

لا يحى أن المراد بإعادة هذا العقد فائدة ما ذكر الاشتراك معها في الثمرة في الحمله لا في جميع الآثار و الأحكام فإن البيع مثلاً لا يلاحظ فيه خصوصية المتبايعين

ولو اعتبرت لدى خلاف الصلح المعيد فائدته ولو باع الأجنبي السلعة عن نفسه وأحار المالك صبح البيع و لم يصد وقوعه عن نفسه بخلاف ما لو صلح عن نفسه فإنه يظل ولا تدفع الإحارة كما في الهبة والكاح والوقف والحاربة والوديعة والغارية ولهذا يصح قول القائل بعثت وقبول الآخر بقوله قبلت مع إرادة القول من الغير ولا يجب أن يقال بعثت موكلتك ولا يصح أن يقال وهنك أو أنكحتك إذا كان المقصود إيقاعه للموكل بل يتعين أنكحت و وهنت موكلتك

و المر في ذلك أن البيع إنما هو المتبادر على ما هو التعقيب والعقد يعيد بدلية من مال فعد الإحارة يشتت البدل لأصاحب المدين منه بخلاف الكاح فإنه يعيد حصول العلاقة بين الشخصين فلا بد من اعتبارهما في العقد كالعوض في البيع ولا لزم من ذلك صحة قبول الموكل في البيع لأن القول يجب وقوعه بمس وقع الإيعاب معه والمردود وقوعه مع لو كيد وتوجيه إليه .

و «الجملة لا مدخل للأشخاص في المدركة لعدم اختلاف الأموال» «اختلاف الأشخاص والمقصود» العقد إنما هو مباداة المال بالمال بخلاف الكاح فإن العرض أحداث العلاقة بين الشخصين فلا بد من ملاحظة خصوصياتهما في العقد وكذا القول في الهبة فإن المقصود فيها التملك والاعراض تختلف في التملك باختلاف الأشخاص اختلافاً يصدر عنه في المتعارف بخلاف البيع

نعم قد يورث اختلاف الأشخاص اختلاف العوضين وذلك فيما إذا كان أحد العوضين كلياً فإن الحق حينئذ يتعلق بالدعة ويختلف دعم الأشخاص بخلاف فاحشا ولو توى البيع قبول السلم من غيره وقصد المشتري إسلام نفسه لم يقع وأن رضى بعد العقد كما أنه لا يبيع الرضا لو تحلف الوصف المتنوع مثل أن يشتري شيئاً باعتقاده أنه فرس فظهر أنه طيس

و العاقل أن الصلح في مورد البيع يخالفه في اعتبار خصوصية المتعاقدين فهودون البيع ويلزم المدعى أن لا يلتزم بالفرق ويحكم بالاشتراك و يفرق الصلح مع البيع أيضاً في أنه يصح الصلح عن الثمرة لمعدومة دون البيع



ومن صحيحه في بعض الصور بما استند إلى الرواية واحدة يقتضى العباد لأن السمع هو العقل من حيثيه والحاصل بالعقد هو ملك أن يملك في سعة الثمرة المدعومة بخلاف الصلح فإنه يتعلق بكل ما يصلح للألزام كما أنه يصح الصلح عن العبد الآخر من غير صحيحه دون لبيع والصلح عن الدين مع غير من علمه لدين حيث قلنا بعدم حوار بيعه وأما ما عن مصادح الكرامة من الحكم بطلان الصلح على الثمرة المدعومة استناداً إلى أن بيعها صح بالدين دون غيره فبيده أن اعتبار العقد ملك من حين العقد إنما هو في البيع ولهذا افتقر نفوده في استبعاد كالثمرة المدعومة إلى الدين واقتصر على موردته ولم يعد إلى غيره بخلاف الصلح فإنه لم يعتبر فيه اقتضاء المليك من حقه كالوصية والمصارعة والمرارعة والمساقاة والتدبير والمكاسه

و يصح الصلح على الاستقلال بالحدث بمعنى نقضه له دون الإحارة ومنه التسليط على العبد للانتفاع ولا تسليط هنا على العبد كما أنه يصح الصلح عن الدين مع عدم جواز بيعها لأنها ما و ترددها بين أمور .

و يصح الصلح على ما يستتبع سقوطه مما يصلح للإسقاط بالأراء والاسقاط كالصلح على عدم الرجوع إلى المطالبة المستلزم لعدم نفوده سواء على ترتب الحكم الوصفي أيضاً نظراً إلى أنه معنى كونه الشرط مملوكاً المشروط له مع أنه لا يصح إسقاطه و سيأتي ما يوضحه إنشاء الله تعالى .

و يصح الصلح عن الدين لموحد بالدين وعن الكلى «لمعين فيستحق العريم التمهيل والمطالبة بالمعين بخلاف ما لو ابراء على أن يكون له الأمران فإنه ببراء المدينين ولا يستحق العريم شيئاً فتأمل

وأما الصلح عن الدين بعهده فهو وإن شارك الأبراء في الثمرة إلا أنه يعود بعد السقوط بالإقالة إلى الصلح وما سقط بالأبراء لا يصلح للعود ولا يحق أن الصلح عن الدين على أنهاء منها أن يصلح عنه بعهده مطلقاً ولا إشكال في صحته ولكنه ابراء بلفظ الصلح فإنه لا يقتصر في الأبراء بعهده خاصة وليس بمقتضى اعتماد القبول فيه وهذا ظاهر فما أتى فيه بلفظ الأبراء كأن نقول ارتثت عن حمصائه من الألف الذي لي

عليه وصالحت عن الباقي ولم ينوهم أحد ، اعتبر القول فيه إلا الشافعية في وجه بعد  
مطرد في كل إبراء والأظهر عندهم أيضا عليه .

وأما إذا لم يأت بلفظ لإبراء بل اقتصر على لفظ الصلح كان يقول صالحت عن  
الآلف الذي لم يمتد على حصة واحدة لتحقيق إبراء أيضا بلفظ الصلح ولا يعتبر  
فيه ، لقول : وهو أحد وجهي الشافعية والأظهر عندهم الاشتراط لاقتضاء وضع الملائم  
ذلك وفيه من غير القول إنما هو بحسب قضاء المعنى ولا معنى لأعبار القول في  
لا يقع صرا إلى ما يتحصل به من ذلك بل يمنع اقتضاء اللفظ ذلك أيضا ، وسلم  
أما هو وقت إبراء كان عقدا ، اعتبر المعنى لا مطلقاً

ومن المذهب أن العلامة اعلى الله في دروس مقامه في تذكره بعد التعرض  
لهذا العرس قبل و هو بشرط القول اشكال بشأن كونه عقدا مستعلا ومن كونه في  
معنى الإبراء انتهى فإن لفظ الصلح ليس عقداً حيث يستعمل بل العقد إنما هو المعنى  
القائم بالطرفين المرتبط بهما بحسب الذات و كونه المعنى في العرس كذا في عن مدعى  
بل لا شبهة في مساره ، به لا تصور التزام من طرف العريم المتمسك بالإبراء في الإبراء  
فتدبر

وسمع الشهيده في الدروس قل الأقرب ، لاقتضاه إلى قول العريم هما و ان أم  
شترط في الإبراء القول بمراجعة المخط و فيه ما عرفت

ومنها ان يحد له بعضه المعين و هو عقد معتبر ، انى الإيجابين معيد و تدة  
الإبراء و هو السقوط وليس الميعين عوضا عن السابق لعدم صلاحيته له ، و ان كان حده  
ثما على العريم ولا المعين بل المقصود إبراء الميعين و الالتزام بإداء المعين نعم لو كان  
كان المقصود المعاوضة طان لمكان المروا و لشافعية الوجهين و احتار الحواري القواد  
لأن تعين المعين يقضى كونه عوضا و كونه العقد معاوضة فيصير كانه قد باع الكل  
بمقصة و هو رداء

هذا و لكن قد عرفت انه عندهم كما يكون موقفا فائدة السع يكون موقفا فائدة  
لإبراء أيضا و ان تعين المعين لا يقضى كونه عوضا ، أية الأمر امكان المعاوضة حيث

و هو أعم من الوقوع .

ومنها ان يصلح عن المؤجل بالحل من غير حطية ولا زيادة أو عن الحال بالمؤجل كان يصلح عن الف مؤجل بالف حل أو بالعكس و الحق انه «حل لانه رضاء فان لأجل قط، من الثمن نعم يمكن الصلح على استحقاق المدينون تأخير الأداء و استحقاق المدينين التمهيد كما يصح اشتراطهما في العقد اللزم قال في الدروس في كتب البيع و ان شرط تأجيل الدين لعالم لزم و كذا لو اشترط حلول المؤجل انتهى

و في التذكرة يعود تمجيل المؤجل باسقاط بعضه لانه الأبراء و سابع حطية ولا يعود تأخير المبيع بزيادة فيه نعم يعود اشتراط التأجيل في عقد لازم كالبيع و شبهه لا بزيادة في الدين بل بزيادة في ثمن ما يبيعه أبه فلو كان عليه دين حل قط لانه فمثل منه الصبر إلى وقت معلوم بشرط ان يشتري منه ما يساوي مائة ثمانين حار لأن التأخير امر مطاوب للعقلاء لا تضمن مفسدة و هو غير واجب على صاحب الحق بل له المطالبة بالتعجيل و مع ما مر رد ثمنه على قيمة حار مطلقاً فلا وجه تبعه مجتمعا انتهى

إذا عرفت هذا فظاهر ان يمكن تأجيل الحال و تمجيل المؤجل «الصلح للعموم فائدته اعم لا يصلح لأجل لأن مجرد الاسقاط ولا للإلحاق غير سب اما الأول فلكونه من الدوايع كالوصف قال في التذكرة لو كان عليه دين مؤجل فاسقط المدينون لأجل لم يسقط و ليس للمستحق مطالبته في الحال لأن الأجل سنة تابعة والصحة لا تفرد بالاسقاط ولهذا لو اسقط مستحق الحصة المورث أو المدينير الصحاح الموردة أو الصحة لم يسقط وللشافعي وجهان انتهى .

و أمّا الثاني فلا بد من وعد لا يجب الوفاء به قال في التذكرة لو حل لأجل فاحل المبيع المشتري مدة أو راد في الحال قبل حلول لأجل المصروب أو لا فهو وعد غير لازم لعدم وجود المقضى له إذا الوعد غير موجب انتهى .

و بما ذكرنا ظهر وجه النظر فيما افاده الشهيد في الدروس حيث قال لو صلح عن الف مؤجل بالف حال «احتمل الظاهر لانه في معنى اسقاط الحال و هو لا يسقط بالاسقاط نعم لو دفعه اليه و ترافيا حار و كذا لو صلح عن الحال بالمؤجل بطل راد

في الموضع أم لا، إذ لا يجوز تأجيل الحال والعقد حكم سقوط الأجل في الأولى وثبوتها في الثانية عملاً بالصلح للآزم ولو صالح عن ألف حال بمصداقة مؤجلة فهو إبراء من مصداقة، ولا يلزم الأجل بل يستحب الوفاء به انتهى فإن المسلم إنما هو عدم سقوط الأجل «الصفة مفردة» وهو غير المبرورس فإن الساقط إنما هو مؤجل حال إبراء الحال لا الأجل

وأيضاً أحسب أنه هو عدم لزوم الوفاء بألف حال بعد العقد لعدم الدليل على لزوم الوفاء به وأما عدم حوار تأجيل الحال فمعاً لا يصحى إليه الملم إلا أن يريد عدم الحوار من جهة استلزامه للبر على ما يسا ولكنّه يتحقق في الصلح عن المؤجل «الحال» فلا وجه لاحتمال المطلاق فيه والمعزم به في هذه الصورة بل لا يلزم التعليل بأن الأجل لا يسقط وكان عليه أن يحكم فيه أنه بعدم الحوار عموماً عن التعليل أيضاً أو عملاً باستلزامه للبراً فتدبر .

وحكمه يستحب الوفاء بشهد على أن نظره إلى ما قلت الشافعية من أن الأجل لا يلحق ولا يسقط وقد عرفت أنه مسمى على ما ذهبوا إليه من تبعية الصلح لغيره من العقود وعدم استقلاله بعبء والذي يظهر من التذكرة عدم القول بالمطالان إلا من الشافعية حيث حرم «الصحة» ولم يحكك الخلاف إلا منهم ومضى الخلاف على الخلاف في أصالة الصلح وبعيته

فإن ربه يصح الصلح على الأعيان الممثلة جسمياً ووضعاً سواء كانت ربوية أو لا و سواء تعاضدت في المقدار والعطل والناجيل أولاً عندنا لما تقدم من كون الصلح عقداً مستقلاً بعبءه ليس يجب أن يسمعه لواقع البيع فلو كان له ألف مؤجلة على غيره فصالحه منها على ألف حال أو «العكس» صح له مهادنة من القاعدة وفي الشافعية لو صالح عن ألف حال على ألف مؤجل أو من ألف مؤجل على ألف حال كان لغواً لأن الأول وعدم صاحب الدين «الحق الأجل» والذي وعد من المدينين «سقط الأجل» والأجل لا يلحق ولا يسقط

وهو ممنوع لأنه مسمى على عدم استقلال عقد الصلح بعبئه أما لو جعل المدينون

الدين المؤجل و دفعه إلى صاحبه لم يجب على المالك القول من قبل و يصح الدفع  
سقط الأجل إجماعاً لحصول الأية و الاستدعاء كذا بحث في المصححة و المبكرة  
انتهى ولا يخفى أن هذا إنما يتم على ما أحده من أحد من الروايا تبع و القرس  
ولا يستند إسقاط الأجل على خلافه حتى كانه عدل عنه في الصلح من لقواعد المطالع  
أما هو المحل له .

و أما ما حكى به من عدم وجوب القول على المالك لوعده المدين  
المؤجل فقد نفي عنه الخلاف بل في جامع المقاصد بسمة الخلاف فيه إلى بعض العامة  
خاصة حيث قال في السام عند قول المصنف ولو دفع قبل الأجل لم يجب القول الجرد  
بذلك على بعض المخالفين من العامة انتهى .

و لكن قد يتحمل الوجوب و أنه كالدين الجرد في ذلك لأن قاعدة التأجيل  
الرحمة للمشتري بالتأخير لا عدم وجوب الأجل لو دفعه أي قبله فصاحبه مضمونة به  
ولذا رد الأمر من أجله وله طلب التمسك في مدة التأجيل و عقد البيع بالأجل  
بقتضي وجوب الدفع و الأجل و اشتراط الرحمة للأجل لا يستلزم الثاني من الظاهر  
أن المراد من الأجل التوسعة في إثبات الأجل إلى مدة الأجل لا يصحق الأولى ذلك  
الزم كالأجل الموسع وقد تنوع على ذلك أن للمشتري استيفاء حق التأجيل كما  
في غيره من الحقوق

و الجواب أن الأجل قيد للعقد و عهد القادة في المشتري غالباً لا يستلزم  
انحصارها فيه و بالجملة فالأجل بحسب العدة اعتبر قد لا أنه مجرد أرفق للمشتري  
وإذا لم يعمل أحد بوجوب القول قبل الأجل إلا بعض العامة

و أما ما مرّ على ذلك من أن للمشتري إسقاط حق التأجيل فيه مع فساد أصله  
أن الأجل من التوامع فلا يصلح للإسقاط وقد تقدم هذا التعايل أنه من المذكرة وعلله  
جامع المقاصد عند قوله لو أسقط المدين أجل الدين الذي عليه لم يسقط وليس صاحبه  
المطالبة في الحال أن ذلك قد ثبت بالعقد الملام لأنه المعروف فلا يسقط بمجرد الإسقاط  
و لأن في الأجل حماً لصاحب الدين ولهم لا يجب عليه القول قبل الأجل و ما لو تقابلا

في الأجل قاله يصح ولو نفر التاحيل عنه يلزم و يسمى ان لا يسقط شق يلهما في  
الأجل في العقود لا في الدور انتهى

وفيه ان الثبوت بالعقد اللازم لاسما في سقوطه بالاستقاة كما في اشتراط الخيار  
و وجوده وبالبينة اقتصر على التعليل بالخير فان لأجل بحسب العرف ليس حذافير مدون  
فقط والا لم يتجه عدم وجوب القول عليه قبل الأجل والاضاف ان اردنا القيمة  
الأجل من قوى الشواهد على كون الأجل في النسبة اذ هو بحسب المشتري فقط ومن  
المعلوم المسلم ان للأجل قسما من الثمن .

وفي ارض عند قوله رد ولو سرع «الدفع لم يعب القصد منه» إلى الإجماع  
عنه كالأول اي عدم وجوب دفع الثمن قبل المدلول وتحلل الوجوب هنا بناء على ان  
فائدة التاحيل الرحمة للمشتري بالخير لا عدم وجوب الأجل على المبيع بعد الدفع  
انه ضعيف او لا يجمع استلزام احد وفئته في ذلك بعد تسليمهم وجوب الأجل على  
المبيع مع مدلفته لاسل المدعي عن المعارض من النص والإجماع لاختصاصه بغير  
صورة العرس و ثبوت الجمع بالحصار بعد وتعلق عرس المبيع بتأخير القصد إلى الأجل  
فان الأغراض لا تنصبط انتهى .

وفيه نظر اما أولا فلاه لا يجب لمصلحة المصلحة بين الحصار وفئة التاحيل في  
الرحمة للمشتري و وجوب الأجل على المبيع لعدم الفرق بين المعجل والمؤجل الذي  
انحصرت وفئة الأجل في المشتري وبالحكمة لا شبهة في وجوب القول على المبيع مع  
عدم التقيد بالأجل والمبرور ان التاحيل لا اثر له إلا الرحمة للمشتري «لتأخير و  
وجوب القبول عليه بعد ثبوت هذين شروري .

وليت شمرى كيف يمكن تسليم الحصار الفائدة في رحمة المشتري مع العلم  
بوجوب القول عند الإطلاق للنص والإجماع ثم منع وجوب القبول مع التاحيل الذي  
لم يعد إلا رحمة للمشتري «لتأخير و هذا لا ينافي من العلم بالحصر الفائدة في  
رحمة المشتري هو العلم بانقضاء وفئته عن المبيع و كون وجوده بالنسبة اليه كالعدم

فالفك في تأثير التاحيل حوار اعتبار البائع مع العلم بعدم تأثيره بالسنة اللا يعتمدان بالصورة .

و اما ثانيا فلا محذور عدم انحصار الفائدة في المشتري وتعاقد عرس البائع به حيز القيص إلى الأجل لا ينافي كون الأجل مدفوعا للمشتري فقط و الشرط انما شئت للمشتري له لا لكل من يتعلق به عرصه و مراد من يدعى انحصار الفائدة في ربحه المشتري انحصاره بحسب الاعتدال الذي هو المحاذ في الآثار لا انحصارها فيها مطلقا بحيث لا يترتب عليه الا تلك الفائدة .

و العاصل انه لا يسكر ترتيب فائدة للبائع على الأجل حتى يفة بل يدعى حوار يتعلق عرصه به حيز القيص إلى الأجل فانه ضروري الطال انما يدعى كون اعتبار الأجل في السنة مثلا ممحما للرافق بحال المشتري بحسب العادة لأن عرس البائع عالميا يتعلق بتعجيل القيص و يتعلق عرصه بالتاحيل بادر و اظهر من التاحيل جعل المشتري مستحقا لتأخير الدفع و ان يمكن ان يشاركه البائع بان يجعل حقالهما أو يختص به و حواءه ما اخترته من ان الظاهر من التأجيل الاشتراك و ان كانت الفائدة غالبا للمشتري لا ما افاده أعلى الله مقامه .

واما في العواهر من التمسك بالاحمد لعدم وجوب الأجل على البائع مع نزع المشتري بدفع الثمن قدر الأجل بعد الاعتراف بان شرط الأجل حوار للمشتري خاصة ويظهر ما فيه من انما لانه اعترف بان مقتضى العقد وجوب قبول البائع لولا اشتراط الأجل و المبرور من انحصار حوار لتأجيل في المشتري فمع عدم المنع من الاقتضاء كما هو المعروف لا تغفل التحلف لأن عدم التأثير لعدم الاقتضاء و اما لفقد شرط او وجود مانع و المبرور ان العقد مقتضى لوجوب القول و اشتراط الأجل مخصص للمشتري بحيث يكون بالسنة إلى البائع كالعقد فعدم تأثير المقتضى عند اقتضائه بما لا ينافي الاقتضاء ينافي الاقتضاء لانه في قوة عدم الاقتضاء

فالتحقيق ان الإجماع المبرور قرينة على كون التاحيل قيذا للعقد لا يختص به احدهم المتعاقدين فهو مع من الاقتضاء ولا صير فيه لانه مقتضى اطلاق العقد لا ان يقتضاه الله العمد

ومنها ان يصلح عن المؤجل على احد بمقابلة كان يصلح عن الف مؤجلة على جسمائه حادثة ولا اشكال في صحته عند عدم اشتراطه على الرضا وما رواه ابن من عمن عمن حدثته عن الصادق عليه السلام قال سئلت عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيقول له قبل ان يحل الاحل جعل لي النصف من حقي على ان اصنع منك النصف ايحل ذلك لواحد منهم قال نعم وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي قرظ عن ابي عبد الله عن الصادق عليه السلام انهما قالا في الرجل يكون عليه الدين إلى رجل مسمى فياتيه عريضة فيقول بعد لي من الذي لي عليك واصنع منك نفسه او يقول نقدين بعضا وامدك في الاحل فما بقي من ذلك لا ارى به بأس ما لم يرد على رأس حاله شيء يقول الله تعالى فاولئك رؤس امواتكم لا ظالمون ولا ظالمون

وحالها ان يرضى بغيره لا يصح الصلح عن المدة مؤجل بحسمائه حادثة لانه رل عن بعض المقدر لاجل الحل في الدنيا والصفه بالقرار لا تقبل العوض ثم صفة الحل لا يلحق بالمال المؤجل فاذا لم يحصل ما رل عن المدة لم يحصله لم يصح الزول

وفيه ان العوض هو بعض المال لا المحل وليس ابدال محدين الشخص وعدم انتفاء صفة الحل المال المؤجل بموجب في سورة البقرة لان الصلح عقد ائره ذلك

ومنها ان يصلح عن الحال بالمؤجل كذا في اشكال في صحته ايضا عندا كان يصلح عن الف حال على جسمائه مؤجلة فبعض المدينين من الجسمائه و يسحق على العريم المخير الى الاحل وقالت الفقهاء ان هذا الصلح ليس فيه ساعة المعاوضة واما هو معاوضة من وجهين جهة بعض القدر وهو سائق فبعض عن جسمائه وبعد بالاحل وهو غير لازم فله ان يطالبه بالقبض الحال ويظهر صحته في

ومنها ان يصلح عن المؤجل بالحال فبعضه هذا ولا شبهة في بطلانه .  
ومنها ان يصلح عن الحال بالمؤجل كذا في اشكال كان يصلح عن الف حال بلعن مؤجلة أو عن الف مؤجلة الى سنة بالعين مؤجلة إلى سنتين وهذا لا شبهة في صحته لاشتراطه



على الزور ولما تقدم من حديث النوار والصادق سلام الله عليهما هذا

فمحصّل من مخالفة الشافعي في عدم اعتداف سبق الحصومة و كونه عقداً مستقلاً غير تابع لميره و تظهر الثمرة في طي المسائل

و ان الصلح حار و نهى مطلق سواء كان مع الاقرار او الانكار و لا فرق ابوجهبه و ما ذكره احمد المصنف الادلة و حاشا الشافعي في هذه المسئلة أيضاً و قول اما يصح تصالح عني لأفرا و صورة الانكار ان يدعى رجل على رجل آخر دينا او غيره فذكر المدعى عنه و قد لحقه على ثوب اودين او بعض المدعى أو غير ذلك

و استدلل بان الصلح عني لا ينكر مع وصية على ما لم يشأ له فلم يصح المعاوضة لما لو باع مال عني و قدس على ما اذا انكر القطع او الكفاة ثم تصالح على شيء و قد اختلف جميع المصنفين على ما لم يشأ مطلقا ولو سلم في بيع من اغير و قد هو انهم اختلفوا في غير حائز مع ان هذا النوع يمكن من اصف و من الغصب اما بحقيق ، لقول لا مطلق المصنف مع ان كون البيع تصرفا ممنوعا له القيس و مع فساد في نفسه ليس في موقفه لأن الحكم في الاصل ممنوع و يمكن ان يعارض دليلا هذا بان الصلح صلب لا يفسد بحدوده و حر مع الانكار كالأقرار و الصلح مع الاحسنى و استدلل في التذكرة بوجه آخر ، و هو ان الصلح وضع لقطع التنازع و هو لما يتحقق مع المخالفة بين المتدعيين من سكر احدثهم ما اذا عاد لآخر فلو لم يسمع صلح الانكار اتفق اعظم فوائد الصلح انتهى

اقول هذا دليل كما يمهض للمعصم بصلح لأن به رخص به دليل الشافعي فتدبر ومن المحسب انه مع اغترره سبق الحصومة في تحقيق المبهة أغتر لأقرار وانقضاء الحصومة فان مجرد سبق الحصومة مع تعقبه بالأقرار لا يصحح اطلاق الكلمة بحسب العرف و اللغة و من التعذر حيث لم يرتفع بالتقدير في المائدة في اعتبار سبق الحصومة المرتفعة قبل العقد اللهم الا ان يقال ان المراد بالأقرار هو الاقرار عند المدعى لا في محضر الحاكم و لا بعدد اما ارتفع بالصلح لا بالأقرار

و قد انه لا سم الا فيما كان ممنوعا بالتراخي و كان المقصود منه قطع سلطة

الرفع إلى المحكم مع أن المدعى اعم ، كان الرحد لا يشعر بما يقول و ان كلامه إلى هذا يؤيد مع أنه من المفعول ومن المواهب الالهية لا تدرك بالمقول بل بالعوض في الصلح ، حاديت آل الرسول ﷺ و كما أن احكام المفاوضة مطلق بالنسبة إلى الاقرار والانسكا فكذا النسبة إلى لعلو بالمعين و لدن و سنن الخصومة و عدمه و كون الصلح عن الدعوى او الشيء المدعى و المعروض من المندعين و بين المدعى و الاحتمى و الوقوع مع العلم به ، انما لانه و عليه و مع العمل

١٠ الصلح عن المعنى هو قسمان صلح معاوضة و صلح حطية ام الاول فهو الذي يجري على المعين المدعى بما من اخرى و هو ما لا أول فكما لو ادعى عبدا و صاحبه عنه على ثوب و ثياب الثمرة بين المولى و المبيعة و المولى الاصل في ملحق احكام الصلح مطلق كالرد بالمعيب و الشهة و المنة من الضرر قبل حصص و اشتراط ان يصح ان كان اذ صلح عنه و المصلح عنه موافق و علة لروا و شرائع التسوي في النكاح و الوار ان احدثت من اموال الزوج و حريان المصالح عند اختلاف و فساد العقد المبرر

و اما الثاني فكما لو ادعى عبدا فصاحبه منها على مبيعة دار ، و يتعلق به على الاول احكام الاحارة حتمية ام صلح الحطية فهو الذي على بعض المعين المدعى كما لو صلح من لدار المبيعة على نفسها و هو على مذهب بعض ائمة فقهية يشترط فيه القول و القصد

و اهم في هذه الصورة وجه آخر و ليد ذهب الأكثر و هو المطلق لأن الصلح يصح المعاوضة ولا يقبل الا من ملك نفسه بمعه و على الاول فتجرى عليه احكام الهبة من التروم و الجوار و غيرها و نحن نسمع كون الصلح معاوضة مطلقا بل انما هو الالتزام من المتاحدين على سبيل الاستقلال و ان لم يقد لا الاسقاط كما في الصلح عن الذين بمعه و عن الدعوى بالدعوى و عن احدهما بالآخر و عن سائر الحقوق

لعم لا يتأني الالتزام عن احدهما مع العلم بكذب بعه فسطل مع الاقرار و يصح مع الانكار كما يظهر من الشبهة في الدروس حيث قال لا ريب انه لو اقر له بعين و

صلح بعضها اشترط التسليم لانه في معنى هبة الدقيق و يعتدل المظان لانه يحمل بعض ملكه عوضا عن كل ملكه وهو غير معمول انتهى وفي آخر الكتاب لو ادعى عليه دينا فانكر لم يصلح على بعضها خارجا عنه ولا يستحق لها فرعة الهبة لانه بالنسبة إلى المدعى عليه ملك وان كان بالنسبة إلى المدعى هبة انتهى

ولا يدعى انه لا يستقيم على ظاهره لانه ان كان في الواقع للمشتق فالصلح هبة من الاحسن لما لث بدل بعض ماله في قبض البعض الآخر من ماله وان كان للمدعى فهو تمليك بعض ماله براءا للبعض الآخر منه وكلاهما فاسدان وحيث حكمهما بكون ابدال للمسكر المتشبهت فحل هبة المدعى بهه ، ضرورة فكيف يكون نسبة إلى المدعى هبة مع كونه بالنسبة إلى المدعى عليه ملكا .

هذا على صدر علم المدعى بالحل و اما مع جهلها فلا يلزم شيء مما ذكر لان كلاهما بالترام يكون بعض ما يضمن ملكيته براءا للترام الآخر ككون الدقيق له فكان الشهيد به اراد ان المسكر لعدم تيقنه صدق المدعى بنسبته منه الالتزام بكون بعض المال للمدعى في قبض الترام بكون البعض الآخر له بخلاف ما إذا قطع بصدق المدعى به لا يتغفل الترام الشخص بكون بعض ما يضمن انه ملكه لغيره براءا ضرورة البعض الآخر له وهذا هو المراد بقوله لانه يحمل بعض ملكه عوضا عن كل ملكه

و بيان آخر ان الظاهر من الصلح عن ابدال المدعى بهه ككون البعض عوضا عن الكل وانه انصرف في ضرورة الاكثار إلى الالتزام بكون ابدال للمدعى عليه و الاعراض عن دعواه براءا للترامه تسليم بعضه إلى المدعى وفساد الدعوى بالاقرار لا يؤل هذا الصلح إلى وجه صحيح وهو مع بقائه على حاله غير معتقل فانه ليس الا الصلح عن الكل بالبعض فتأمل .

واما الصلح عن الدس فعلى فيه انه معنى فاعطل الصلح على بعض ما في الدمة معللا بان الصحيح على تقدير الهبة و ايراد الهبة على ما في الدمة ممنوع و إذا وقع على البعض المعين فرتبه على صلح الخطيئة في العين ان لم يصح فهذا اولي وان صح فيه وجهان والفرق ان ما في الدمة ليس ذلك المعين فعلى الصلح عليه المعاوضة ولا يمكن

تصححه معصومه عندهم مع الإنكار وقد مرّت الإشارة إلى تفصيله  
 وأما التعميم بالنسبة إلى الدعوى وما تعلقت به فحالف فيه الشافعي أيضاً  
 استناداً إلى أن محرّر الدعوى لا يفتقر عنه ، ونحن نمنع كون الصالح من عقود  
 المتعوض - مطلقاً - نعم قد يعيد وتنتهك ، ولكنه بعد اعتباره الأقرار في هذا ، ليعتد لا يحتاج  
 إلى هذا الاستدلال فإن الدعوى لا تحتاج الأقرار ، لضرورة وأما سبق الحصومه فقد  
 عرفت مخالفته له في اعتباره أيضاً وأنه قد لا يعبأ به إذا هو لأقتضاء وضع الكلمة  
 ومع اعتباره الأقرار لا يحدى ذلك

ولأما الإشارة إلى جملة من الفروع أيضاً ، للمبرم و نائبه بالأعلام  
 عنها أنه أو صاحب الحق عن ملكه شيء من غير سبق حصومه حارّ عنه ، وبطل على  
 مذهب الشافعية وقد جعلوا المصلحة أيضاً ، وحم ، ولله على أصلهم غير رغبة ولا يحصى  
 أن هذا الخلاف إنما هو فيما لو لم يسهل البيع والأهمل كسائه و ظاهر المذكور الاجماع  
 على عدم الاكتفاء به في البيع والشفعية قولان

ومما أن طلب المدعى عليه المصلحة من المدعى ليس أقراراً عنه ، كما عرفت من  
 أنه يصح مع الإنكار أيضاً ، والشفعية فصلوا بين ما إذا أطلق أو قيد «الدعوى» للكاتبه  
 وبين ما يقيد بالأسر المدعى «ويعود» في الأول ولهم في الثاني وجهان أحدهما أنه  
 أقرار لأنه طلب منه التملك المتضمن للاعتراف بالملك واستحوا عندهم أنه ليس بأقرار  
 أيضاً لحوار أن يكون المراد قطع الحصومه الذي وضع الصلح في الأصل لأجله - سوى  
 بعض للشفعية بينه تقدم و بين قواه - بمعنى لا يحد للصالح والبيع والوجه الفرق و  
 المشهور أنه أقرار بصرحته في التمسك بالملك ، و طلب الأبراء مع التمسك في الدين  
 أقرار

ومما أنه يصح أن يصلح الشخص حصته من الميراث شيء مطلقاً عندنا وذلك  
 للشفعية أن كاتب التركة أعين فهو صلح عن العين و أن كاتب ديونا عليه فهو صلح عن  
 الدين و أن كاتب على سائر الناس فهو بيع الدين من غير من عليه الدين ولو كان في  
 التركة عين ودين على الغير فالصلح عندهم باطل في الدين لعدم تحويرهم مع الدين من

غير من عليه و... في العي فتولان عندهم مديان على قولي بهريق الصمد

و منها انه لو ادعى ذرا في يد غيره قد لحه منها على سكاها سة بطل ان كان مع الاقرار و صح مع لا نكار و ليس فرق على العربة عند و قل انشخص انه فرع العارية بل هو هي يرجع فيها حتى شاء و ليس بمعاوضة لان الرقعة و المذفع ملكه و محال ان يقتاس بملكه عن ملكه .

و يظهر ما فيه مما حققه في صلح المحيط في امين و على اصلهم لا يستحق احررة المثل إذا رجع عن العارية و اليه ذهب الأكثر و حل عن بعضهم وجه انه يستحق لانه حمل المذمة في مقابلة رفع اليد و هو عوض فسد هذا و اما إذا راجع عن سكاها سة بحدده عند كذلك فهو على اصلهم فرع الاحرة

و منها انه لو تنازعا في الرزح الاحمر فصالحا منه على شيء صح سواء شرعا الفسخ ام لا و سواء كان مع الارض م لا و قل الشقص لا يجوز الا مع لشرط ولو كان مع الارض فصالح الوضوح عند الصحة مع عدم الاشئ احد و اما لو صالحا منه على بعض لم يصح مع الاقرار و اما مع الالكار فيصح بطله و قل الشاقص لا يجوز سواء شرط الفسخ ام لا قياسا على ما او راع نصف الرزح مشاء و اصله كاصل اصله و سد

و منها انه لو صالح عن شيء بما يحاسبه قبل بقتل عدم الفاصل ام لا و جرح ميسار على عموم حرمة الزنا و جميع المعاصيات كما هو اشد و هو بل الظاهر كونه محرم عليه و اختصاصه بالبيع على م ذهب اليه الجني ره و العلامة ره في بعض كتبه و ذلك كان بصلح من الف درهم و خمس دينار في يد غيره على الف درهم

هذا إذا كان المصلح عيبا و اما إذا كان دينا فعلى التعديل المتقدم من انه ام عن الحال بالموحد لمساوي أو بالعكس أو عن الفقص بالرايد أو بالعكس مع التدوي في الحلول و التاجيل أو الاختلاف .

اما الصلح عن الرايد بالقص المص و عن الموحد بالقص الحال فلا شك فيه لكونه ابراء عن بعض وراء الحلول أو التميم و اما الصلح عن الفقص بالرايد فان كان في قوة الأبراء فكذلك كالمشاة المتقدم من يكون المقصود الابراء من الالف و التميم

## الصلح عن المؤجل بالحال - ٣١١ -

عن الخمسة أنه بالالف والاضل على المشهور سواء كانت الزيادة حقيقة أم حكمية و  
 العلامة رده لتخصسه البروا بالبيع فرع المظالم على العريضة فحسب الشافعي الخلاف.  
 قال في لغة كرامة مشقة لا يشترط في الصلح عن الأثمان ما يشترط في بيع الأثمان  
 عندما لأن الصلح قد سمي به عقد مستقل بنفسه ولو كان في يد غيره ألف درهم وخمسون  
 ديناراً فصاحبه منه على ألف درهم صح عقد و قيل الشافعي لا يجوز انتهى و طاهره  
 دعوى الإجماع على الصلح وقد عرفت العرب  
 ومنها أنه لو صلح على ألف درهم لم يفسد العقد الآخر لم يفسد العقد في المجلس لأختصاصه  
 بالبيع وعلى مذهب الشافعية يعتبر في الدروس من الميسور واليسر والحيثية حذره  
 ومنها أنه لو صلح عما ألفه يريد من قيمته في الرائز لا خلاف بين الأصحاب  
 الإجماعية رسول الله عليهم في صلحته وفي الدروس أن المشهور الجواز عن الخلاف و  
 الميسر والمصالح وعلقه في الخلاف على ما في الرائز أنه إذا ألف عليه الثوب وحسب قيمته  
 قيمته بدلالة أن له عقاراً بنفسه ولقيمة ههما ريد واحد فلو اخرج أن له لجة على  
 أكثر من واحد كان يبيع للثمن أكثر منه وذلك رده لا يجوز. وتقدم حكاية كلامه رحمه  
 و من جمع من الأصحاب المصنف على أن صلحاً لمثلين هو «المثل أو القيمة  
 معجوزة على الأول و معجوزة على الثاني قال في الشرائع لو اتلف على رجل ثوب قيمته  
 درهم فله لجة منه على درهمين صح على الأثمان لأن الصلح وقع عن الثوب لا عن الدرهم  
 انتهى وفي المسالك هذا ما يتم على القول بصلح القيمة بمثل لم يكون الثابت في لجه  
 ثوباً يكون هو متعلق الصلح واما على القول الأصح من صمته بقيمته فاللزم لجهة  
 المتلف إنما هو درهم فمسلّم لصح عليه بدرهمين الرأى فيصلح وهو الأقوى انتهى .  
 و غلله في الروضة عند قول المصنف ولو اتلف عليه ثوباً يساوي بدرهمين فصالح  
 على أكثر أو أقل فالمشهور الصحة بأن مورد الصلح الثوب لا الدرهم وهذا ما يتم  
 على القول بصلح القيمة بمثل لم يكون الثابت في الدعة ثوباً فيكون هو متعلق الصلح  
 أما على القول الأصح من صمته بقيمته فاللزم لجهته إنما هو الدرهمين فلا يصح الصلح  
 عليهم برودة عهدها ولا يقض مع اتفاق الجنس ولو قلنا اختصاص الربو «بيع نوحه  
 الجوار» يصح لكن المحذور لا يقول به انتهى

وفي التذكير مثلة لو اتلف رجل على آخر عيب حيوانا أو ثوبا وشبههما قيمته  
ديار فادعاء عليه فقرر له به ثم صلحه معه على أكثر من ذلك صح عبدا وكذا لو أنكره  
ثم صلحه وبه قال أبو حنيفة للأصل ولأن الثوب والعبود يشتمل في الدمة مثلها في  
الأمال فكان الصلح على مثلها وقال الشافعي وأحمد لا يصح الصلح لأن الواجب في  
الدمة قيمة المذهب دون مثله وإذا لا يطالب بمثله وإذا كان الواجب القيمة فإذا  
صلحه عليها بأكبر من قيمتها أو أقل فقد عرس عليه منه صلا وذلك راء في المقود و  
الكل مجموع انتهى

وفي الدرر لو اتلف عليه ثوبا قيمته عشرة فصالح بدين أو اخص بالمشهور  
العوار لأن مورد الصلح الثوب ويشكل على القول الأصح ضمان لقيمة بقية عبودي  
إلى الربوا ومن ثم صح في الخلاف والمردود

والتحقق عدم انتهاء المصنعة على ذكره بل صح الصلح على ما هو التحقق  
من ضمان القيمة أي قيمة المصنوع ليس واحداً من المصنوع بل مطلق المقد  
العالم فالصلح عن قيمة الثوب التي هي عشرة دراهم خمسة عشر في الحقيقة صلح عن  
النقد المطابق لعشرة دراهم وما سويها من الدينار لأنه المصنوع لا خصوص العشرة  
دراهم فلا يتحقق التماثل

وأما ضمان مثل ما لا مثل له وهو القيمة فعما لا يهم له معنى محصل لأنه  
لعدم جري العادة على وجوده وعدمه رأسا بحسب الداب لا يمكن أن يعطى الشخص  
دائه والاحكام الوضعية إنما تتحقق لمعناه ما يترتب عليها من الأثر التكميلية وليس  
هذا من قبيل تعدد مثل المثلث بحسب الأبعاد من صفاته إنما هو لعدم حالة إمكانه .

وفي الجواهر عند شرح قول المصنف رحمه الله لأن الصلح وقع عن الثوب لا عن الدرهم  
حكى هذا الكلام المتقدم عن المسائل ثم قال وفيه أن المعلوم من مذهب المصنف ضمان  
القيمة قيمته لا مثله الذي هو مذهب بدر وليس ما في كلام المصنف رحمه الله من أصل رحمه  
الله المشهور كما سمعت مسيبا على ذلك بل هو أما لأن الثالث في القسمة بقية في الدمة  
كما هو مقصود قوله على اليد ما أحدث حتى تؤدي بل وقوله من الصلح وأن كان

الواحد دفع القيمة عنه عوضا شرعيا لعدم إمكان أداء نفسه وعدم معرفته بمثل له حتى يكون أقرب من القيمة وصالِح حينئذ إما وقع ببيع عنه لا عن قيمته وليس هذا قولنا يكون القيمة ضمن بمثلته الذي هو معنى وجوب تادية المثل السامعي عرفا أو لآله وإن قدما يكون الثابت في الدفعة قيمته إلا أنه غير شعيته في خصوص الدراهم انتهى موضع الحاجة

و فيه نظر أما أولا فلأن معنى كلام الفصل وجماعه ما ذكره الشهيد ره على ما صرحوا به وهو انطباع من كلام المصنف ره هنا وإن كان مخالفا لما اختاره في غير هذا المقام وليس من هذه المخالفة

وأما ثانياً فلأن احتمال أن يكون المراد ما يترأى من كلامه من كون الثابت في الدفعة نفسه في القيمة يمكن من الوهم لما عرفت من أن الأحكام الوضعية لا يتحقق إلا بتواجد الآثار التكليفية حتى أن جماعه من المحققين ذهبوا إلى أنها ليست محمولة بل أنها يمتنع من الأحكام التكليفية وكهنا كل فلا معنى لاشتغال الدفعة بهين لتألف

وأما الرواية الأولى فإنما تنس على كون المأخوذ مضمونا على الآخر إلى ربحان الدية ومعنى كونه مضمونا عليه وجوب ردّه مادام باقيا وبذلك بعد تلف الكوة مضمونا بعد التلف بمعنى وجوب ردّ بدله فالدفع مشغولة بالبدل لا بالهلف وكون التألف مضمونا ليس من ثبوته في الدفعة في شيء مع أن العرثي لا يستقر في الدفعة ولا معنى لاشتغال الدفعة بالشخص حال وجوده فصلا عما لو تلف وعدمه من المعلوم لا يعاد وهذا بخلاف الثاني فإن اشتغال الدفعة به بمعنى وجوب دفعه إلى من يستحقه وهو مقصور لأنه عين الأفراد

وأما الثانية فصهر حالها بمردم من ضمان المطلب العين البالغة لا معنى له إلا اشتغال دعوته برد بدلها إلى مالكها والله تعالى أعلم فتنبه أن احتمال هذا المعنى عن ساحة كتمانهم مراحل قسمل وأما احتمال إرادته مطلق القيمة من الثوب فهو وإن كان وحيها إلا أنه في غاية البعد

ومما أنه لو صالح عن قيمه التألف بمثله مؤحلا بطل على المراجعة ولم يلزم



الأجل لأنه مع الدين بالدين والعدل لا يتاحل و أما على الأصالة فلا يتطرق إليه  
العلم ومن هذه الجهة ولكن بشكل على ما سيحضر شاء الله تعالى من أنه لابد في الصلح  
من الالتزام الاستعلائي من الطرفين والمؤجل عين ما يسفر في الدفعة بالائلاف و  
مع عدم اشتراط الأجل لا يجعله معياراً لما اشتملت به الدفعة فإن الاشتراط لا يعاير لمشروط  
فالترام التأجيل من ربه المأل ثم يقال بالترام من الخلفاء مع أن التأجيل لا يصلح  
للبهة والبراء والاستقسط فالصلح عن الحال مؤجل لا محذور له ومع عدم الالتزام  
بالتأجيل ليس من المقود هذا .

و سدفع الاشكال بوجوده مع أن الثالث في الدفعة لمثل في الصلح به ومن عنه  
بالقيمة فيحقق الالتزام من العدين وهذا إما يتم على مذهب من يقول بان المصروف  
في ائلاف القيمة الما هو المثل كما صرح به في التذكرة

و مع أن قسم المتلفات قد لا يكون لها حد معين في الواقع بل تختلف باختلاف  
الرعات وتكون للشيء الواحد قسم متعددة و أصبح الالتزام من المتصلحين بقيمة معينة  
ومعها أن الثاني في الدفعة بالائلاف الما هو النقد الغائب فيترام احدهما بالتأجيل  
والآخر بالعين في الدناير مثلاً ومما ذكرنا تدفع الشبهة عما ذكرنا في التذكرة حيث قيل  
لو كانت قيمة المبدد قد لعه على الما مؤجلة صح و لزم الأجل عمداً و به قيل  
أو حيلة و أحمد للأصل وللعموم و لا يها فعلاً الحق إلى القيمة فكان ما سمي به  
تقديره للقيمة فكان حائراً كما لو قدر المداق للمفوضة مؤجلاً انتهى و قوله رد و لا يها  
فعلاً الحق إلى القيمة يشير إلى أن الحق اولاهو المثل وقوله فكان ما سمي به تقديره للقيمة  
يشعر بان كون القيمة العا ليس على التحقيق بحيث لا يحتمل الزيادة والقيمة والا  
ولا معنى للتقدير مع فرض استقرار القيمة في ذلك المقدر وقد اشرنا إلى أن قيم  
المتلفات تختلف باختلاف الرعات و كان الواحد بالوسط عند اختلاف المتقويم على  
هذا التقدير لا على تقدير المعارض فانه لا يلائم معمم المعارض لأنه ليس جمعاً ولا  
ترجيحاً ولا عملاً بالأصل .

هذا ولكن العلامة به لم يعتبر الالتزام من الطرفين في الصلح حيث صحح  
الصلح عن الدين سمعه من غير تقييده بالعلول والتعيين حيث قال وإما أن لا يأتي

لفظ الأبرء و يقتصر على لفظ الصلح فيقول صاحبك عن الالف الى في دمتك على  
 حصصه ثم صرح عند ايضا و للشافعية وجهان كما تقدم في صلح الخطيئة في العين والاصح  
 عندهم الصحة

وهل يشترط القول يشأ من كونه عقدا مستقلا و من كونه في معنى الأبرء و  
 للشافعية وجهان كالوجهين فيما إذا قال لمن له عليه الدين وهتته ديتك و الاظهر عندهم  
 الاشترار لاقتضاء و صرح المصنف بذلك انتهى والكلام المقدم منه لعله مسمى على هذا لا  
 على ما ذكر من الوجود وقد عرفت صفة عدد التمر من لوجوه الصلح عن الدين هذا و  
 سيوضح جملة من الفروع في طي المباحث .

نقسم :

لا يسمى ان كالا من امدعي و المسكر اما ان يعتقد كذبه أو كذب صاحبه أو  
 يعتقد صدق امسه أو صاحبه أولا يعتقد شيئا منهما و حاشا له شبهة محورة للدعوى  
 م لا وعلى التفادير و الصلح اما عن الدعوى أو عن المدعى به و الصلح عن الدعوى اما  
 في اسقاطها و لا حيث لا يسمع من المدعى بینه ولا يسمعه تحليف المسكر و اما في اسقاط  
 حق التحليف فقد و الصلح عن المدعى به اما ببعض منه أو بامر خارج و الثاني اما  
 على سبيل المعاوضة المحضة و اما على سبيل المعاوضة على نفوس الاستحقاق والتجليك  
 معناه على تقدير عدمه ما الصلح عن الدعوى فمحمل القول فيه انه اما عن اسقاط  
 الدين و اما على التحلية بين المدعى به و المسكر و عدم التمر من له بوجه و على كل  
 تقدير فحد من الدعوى و الإنكار كما باعتقاد الصدق أو الكذب أو الشبهة المحورة أو  
 بالشبهة الغير المحورة أو احدهما باعتقاد الصدق و الآخر باعتقاد كذب نفسه أو صاحبه  
 أو بالشبهة المحورة أو غيرهما أو لاحدهما شبهة محورة و الآخر شبهة غير محورة اما مع  
 اعتقاد الكذب منهما أو من احدهما و لظاهر فساد الصلح لعدم تاتي الاشياء من انقطع  
 بكذب نفسه الا على جهة المطاوعة المحضة و قد عرفت ان الصلح لا يحقق الا بالترامين  
 المستقلين و اما مع الشبهة الغير المحورة فلا بعد التلاان أصا و اما مع عندهما  
 و لظاهر الصحة مطلقا لعدم الأدلة و عدم ما يعصى الفساد

هذا ما لم يكشف الواقع واما إذا تبين قصور الدعوى بمعنى عدم استحقاق المدعى للمدعى به فإن كان الصلح عن إسقاط اليمين وانه بقاء الصلح على الصحة لأن المعروف انه كان له التحليف و ليس هذا حكم طاهرياً لأن استحقاق التحليف ليس فرعاً على استحقاق المدعى به في نفس الامر وان كان الصلح على التحليف فالظاهر البطلان من الاصل لأن المعروف انه انكشف عدم كونه مالئاً للتحلية التي صالح عليها

واما إذا انكشف الاستحقاق فلا ريب في صحة الصلح عن اليمين واما الصلح على التحلية فالظاهر انصاحه من حين الاسروداد لأن المعروف انه اذا اقدم على الصلح بقاء للمدعى به على حاله اذ لا يبعد استمرار الشبهة وانكشف الواقع هنا كانه قد دار وموت الدابة المسد حرتين و انكون الصلح عن الدعوى في قوة الصلح على التحلية ليس للوارث ايضاً التعرض للدعوى لأن حق المدعى يتعلق بالمدعى به فهو حينئذ كالعين المستحقة والا فالدعوى لا تسقط من المورث حتى يبيع منه اسقامها

وهل يمكن توريث الدعوى على الارحام فعلى ما روي في تركه للدعوى مداً حياً أو في مدة معينة وحيث من انه في قوة الصلح على التحلية فهو بمنزلة الاحرة وكما ان المصلحة موزعة على الارحام فكذا التحلية ومن ان الدعوى كالرجوع امر وحداني غير صالح للتوزيع ولا تختلف بالعللة والكثرة .

واما الصلح عن المدعى به ان كان فظهر حال اقسامه مما مر لانه ما يصح أو بامر خاص وعلى الاول فاما اعتماد الصدق أو الكذب على التمسك المتقدم وعلى الثاني من كان على سبيل المعوضة المخصصة دار الحكم بالصحة مدار انكشاف الاستحقاق وان كان على سبيل المعوضة على تقدير الاستحقاق والتعليق بها جازاً على تقدير عدمه كما هو الحال في مقدم الاحتياط حكم بالصحة وان انكشف عدم الاستحقاق

واما إذا كان المدعى به دين فقد ظهر حكم اقسامه مما تقدم واما الاشكال فيه لو صالح من عليه الحق العالم بالاستحقاق مع من له الحق باقراً عليه من غير ان يعلمه ويحرمه من مقتضى القعدة براءة المدينين إذا أسقط دواحق ما يحتمل استقراره في دعوته وكون المدينين علماء بالحل وعدم اعلامه لا يمنع منه وان كان ممن يحتال في

تحصيل الميراث باجماع الأمر على دى الحق ولكنه من الاحتمار ما لعله يدل على بطلانه  
 قول على بن ابي حمزة قات لاسي الحسن عليه السلام يهودي أو نصراني كان له عتدي  
 ا منه آلاف دهم فهلك ايحور لي ان اصالح ورثته ولا اعلمهم كم كان قد كان عليه السلام لا  
 يحور حتى تحضرهم وفي صحيح عمر بن يزيد بن اسعد الله عليه السلام إذا كان للرجل على  
 ارجل دين فمطال حتى مات ثم اصاب ورثته على شيء فوالدى احد الورثة لهم وما  
 بقى فهو للميت يستوفيه منه في الاخرة وان هو لم يصالحهم على شيء منه حتى مات ولم  
 يقبض عنه فهو كله للميت باجماعه

و تفتح المسح يتوقف على رسم مقدمه وهي ان مصالحه المديون العالم بمقدار  
 ادين مع العلم بالعدل بالمقدار . قول من حقه ينصور على وجوه  
 منهم ان يصالح عن لكلى العلم لما و ذمة المديون من غير ان يكون اعتمد  
 اقله داعيا على المطالبة فصلا عن ان يكون القليل عوالة وهذا لا إشكال في صحته حتى  
 مع اعتقاده كونه مقدار هو اقل مما في الواقع

ومنها ان يصالح عند في الواقع ولكن لا يلى سبل الكنية بل على ان يكون  
 الموصول عبارة عند يعتقد مع انطه فقه على اقل مما هو في الواقع وهذا لا ريب في عدم  
 اعونه في الميراث من اجماع من طلاله ولا يجمع الرضا أيضاً

ومنها ان يصالح المطلق على ما في الواقع باعتداده كونه اقل من اعداد الثالث  
 وهذا امر صحيح بلحق الرضا و مما مع عنده ولا كسح المكروه فانه قاصد للاشياء الا  
 انه غير راض به

هذا تمهدت هذه عقول ان الرواية الاولى لا تدل على خلاف ما ذكره بل انما  
 تدل على عدم لعون المصالح الاع الرضا و طاهر حال الورثة عندهم وانهم لا يرصون  
 بآراء ذمة المديون وانما يرصون باحد بعض الحق لعنم علمهم باستحقاقهم اريد منه  
 وفقدانهم طريق الاستعلام وان المديون لعلمه بعدم رصاهم بذلك لا يعلمهم بالمقدار و  
 يحتار بهذا تحصيل الميراثه لعدم عليه السلام حكم بان مثل هذا ليس صلاحاً صحيحاً لعدم رصاهم  
 بميراثه وانما صالحوا كرها فهو اكل للمال بالمطل و صرح بهذا المعنى في التذكرة

حيث قال و يشترط في صحة الصلح الرضا من المتصلحين فلا يقع مع الاكره عدد علمائنا  
كافه كثيره من العقود لقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم الباطل الا ان تكون تدبره  
عن تراب من مسكم .

و من صور الاكره ما لو كان على غيره حق مالي وذكره المدايون ط هـ اوصا اوجه  
على نفسه أو على غيره توصلا إلى احد من حقه لم يصح الصلح ولم يتم ابراء دمه  
المديون من الحق الذي عليه سواء عرف المالك قدر حقه ام لا . سواء ابدء  
المالك بطلب الصلح عن حقه المعلوم أو المجهول ام لا ولا يعد مثل هذا الصلح ملكا لآخر  
الا ان يحصل الرضا الباطلي .

و كذا لو كان عليه حق غير معلوم النذر للمالك فصالح المديون ما كان على شيء  
لم يكن ابراء للمديون الا ان يعلمه نذره او يرضى به الصلح عن اي مقدار كان  
اوقع عليه عقد الصلح لم يرداه على اي شيء حمرة و ذكر الرواية إلى آخرها فقال و لأن  
ذلك اكل من الغير الباطل فيدخل تحت المهي و مع الرضا . أي مقدار كان يكون  
سائغا انتهى

و كذا الحال في الرواية ان دية قائم ايضا لا تدخل الا على المظان للصلح مع عدم  
الرضا قال في التذكرة لو ماطل المديون صاحب الدين عن دمه حتى مات فصالح ورثته  
على نفسه فعل حرام ولم يكن للورثة المطالبة في الظاهر ولا نذر دمه المصالح فيها  
بيمه و بين الله تعالى لما تقدم من ان ذلك من صور الاكره هـ ط رواه عمر بن يزيد  
الح فقال و كذا لو ادعى كادما على غيره فصالحه الغير لم يصح المكاتب ذلك الصلح من  
الصلح الا مع الرضا الباطلي انتهى

و يمكن ان يقال ان الظاهر من الروايتين الحكم باسعاد الغرض مطلق  
لاستظهار عدم الرضا نوعاً و حسناً فالحكم معاد للاصول يقتصر فيه على مورد فان  
الصلح يدعى اعتقاد الفلأه أو لعدم التمكن من الاستعلاء لا يلزم ان يكون مع الكره  
و عدم رضا على تقدير العلم بالمقدار لا ينافي رضا فعلا الذي هو المبط في الصحة  
و يطابق ما في التذكرة ما هي القواعد و وافقه جامع المقاصد قال ره قوله أو صاحبه

مع انكاره طهرا على بعض ما عليه سواء عرف المالك قدر حقه ام لا فان الصلح في مثل ذلك لا ينصر ملكا ولا ابراء الا ان يعلم المالك ما عليه و رضى بطلان لا بحث في صحة الصلح مع الأفراد اما مع الانكار فذا انكر المدعى به طاهرا و صواح على بعض ما عليه اى على قدر بعض ما عليه في الواقع سواء كان من حقه ام لا منه ما او صالح ببعض ما ادعى به فان هذا الصلح طر بحسب الواقع فلا ينصر ملكا ان كان المدعى به عبدا ولا ابراء ان كان دينا سواء عرف المالك قدر حقه ام لا و سواء استند هو بطلب الصلح عن حقه ام لا لان صاحبه به كان تواليا إلى احد بعض حقه لا ان يعلم ان المالك قد رضى بطلان مع علمه بقدر الحق ولو كان له عنه ذلك لا يعلمه و لا يعلمه بقوله منه من غير ان يعلمه بقدره لم يبره بذلك ادعاءه على ان أى حجة عن ابي الحسن <sup>عليه السلام</sup> برواية

هذا حل الصلح في من لا مروءة طهرا فانه صحيح بحكم على كل منهما به نعم لو اقر المدعى علمه بهذا الصلح بصحة الدعوى وحب تسليم المدعى به طهرا أيضا ثم ادعى ان كان قد رضى بالصلح بطلان لا يعود له احده و الا احده

ثم قل و كذا او كان المدعى كاذبا و صالحة المنكر فانه غير مدح الا مع رضا الماطن لان الظاهر انه يريد التخص من سهمه سواء الكاذبة و لانه مع عدم التراضي اكل مال بالمطل

هذا بحسب نفس الامر و اما بحسب الظاهر فانه صالح صحيح ولو ادعى مثلا بخط مورثه او وكيله و دعوى فاقعة على الممسك المبيع و رد الصلح اقطع هذه الخصومة و اسقط المبيع فليس بمسدا من الصواب صحة طهرا و في نفس الامر تابع صحة الدعوى و عدمها و يعتمد الصحة مطلقا لان المبيع حق فيصح الصلح لاسقاطها انتهى فاروايتان لم يشترطهما ما يخالف الأصول لان المصدر بما هو بحسب نفس الامر بعدم الرضا بالصلح وان اقرس التوصل إلى احد بعض الحق ، هذا ما يظهر من نص بحانهم و اما مع قطع النظر عن ذلك فلو روايتان لاعتيد لاطلاقهما وكيف ما كان فالظاهر صحة الصلح مع علم المصالح بالفساد بمقدار الحق و جهل من انه الحق و عدم اعلمه بالحل إذا كان الصلح عن الكفاي الشامل في نفس الامر مقترب بالرضا و ان الفساد اما هو على تقدير عدم الرضا أو التردد على ما مر مفصلا و مع الفساد في نفس الامر يحكم

بالصلحة فذهرا إلى ان يكشف الخلاف ، قرر او يشك .

و الحكم بالصلحة ظاهرا اما بمعنى معرفته ترتب آثار الصلحة بالنسبة إلى ما في  
بشكل منهما فيحكم بملكية المشتك لمكان اليد و ملكية المدعى مال الصلح حرام  
لاخذه إياه على الصلحة وهذا ليس من جهة الحكم ، صرح الصلح ظاهرا بل إما هو  
للعمل «لند وامة الصلحة والعلم الاحتمالي بطلان حدها لا يثبت في رتب الآثار» بالنسبة  
إلى كل واحد منهما كما في واحد من طين في الثوب المشترك هكذا يقال

وفيه ما لا يخفى من التكاليف ليس صرحاً على التقديرين في الواحد من لاش  
احدهما ليس مكلفا بالصلح على تقدير حمله صاحبه بل انه هو مكلف على تقدير حمله  
نفسه و المعروض انه محرم فاشك اما هو في التكاليف بدوا وهذا بخلاف ما نحن فيه  
فان لثالث يعلم بكون احدهما عاصيا و عدم استحقاق واحد منهما ما في يده فهو كحكم  
احد الواحدين او ثالث سبحانه واحد من التوبين ولا شبهة في وجوب الاحتمال بينهما  
مع كون كل منهما محللا للابتلاء و اما بمعنى الحكم بغير الصلح و الحكم بملكية  
كل منهما ما يرجع اليه للصلح و حيث قد قام بطلان إياها تن كون احدهما متعمدا في  
الكذب و مطلقا و اما مجرد سبق عدم الاستحقة فلا يكشف عن الفساد و مما ذكر ينصح  
وجه ما افاده المحقق الثاني من صحته بحسب الظاهر و فاداه بحسب نفس الامر

و اما قوله ولو ادعى مالا يحط مورثه الخ ففيه ان تعبد الصلحة بنفس الامر به  
صلحة الدعوى لا وجه لها ان كل المراد بصحتها مطابقتها لواقع كما هو الظاهر نعم  
هذا يتم لو كان المراد بصحتها كونها على الوجه الشرعي كالاستناد إلى النسبة و حط  
المورث و الوكيل و لكن المعروض ثبوت هذه الصلحة في الظاهر فلا معنى للتأكيد بين  
الظاهر و الواقع و الحكم بالصلحة حرما على الاول و تعليق الثاني على صحة الدعوى  
في نفس الامر فان هذه الصلحة يتوقف عليها الحكم بالصلحة الظاهر به ايضا فلو تبين عدم  
استناده في الدعوى إلى ما سوغ معه لم تسمع و الحمل على الصلحة عند الشك لا ينبغي  
تبعيتها له كما لا يخفى .

مع ان المعروض احرار استناد الدعوى إلى نفس ما ذكر فلا وجه للحكم بتعنية

ما في بعض الأثر لصحتها لأن المقر من توجع الدعوى وجواره فللمدعى تحليف المسكر  
وإن لم يتدين الدعوى لواقع لأن حق التحليف يثبت لمن يسوغ له الدعوى مطلقاً  
فيصح الصلح عنه في الواقع مطلقاً .

وفي المسألة أن المراد بصحة الصلح مع الإنكار صحة بحسب التصريح أو ما يجب  
نفس الأمر فلا يستتبع كل منهما ما وصل إليه الصلح وهو غير محقق إذا أنكر المدعى  
عليه المدعى به طاهراً وصوابه على قدر بعض ما عليه في الواقع أو بعض العين أو المال  
آخر لم يستتبع المسكر ما بقي له من المال المدعى عنه وقد حكي أو كان قد صالح  
عن الدين أو مال آخر فهو باجتماعها في عدم معصية ولا يستثنى أنه منه مقدار ما دفع لعدم  
صحة الماء ومدة في نفس الأمر

وكذا لو أنكر المسكر وكان المدعى مطلقاً لم يمسح به صوابه من مسه من دين وأما  
حكمهم بالصحة بحسب ما مر أشرع لأشبه المحقق من المصطلح لأن هذا كله كان طال  
بالدليل وأما صاحب المحقق المصطلح دفع الدعواه الثاني وقد يكون استدفع بالصلح ضرراً  
عن نفسه أو ماله ومثل هذا لا يعد تراضاً ببيع أكل مال الغير انتهى .

وفيما إن حكمهم بالصحة لعدم العلم بكون أحدهما مطلقاً حتى أنه إن علم ذلك  
لم يحكم بصحة الصلح بل بعمل ما يقضي به الأصل من حكم بالصحة مع العلم بمداخلة  
فوق واحد منهما المودع مع عدم التعمد ولا يكتفى لأخص من له بالظاهر على  
ما مر

ثم قال هم لو كانت الدعوى مسببة إلى جريمة تعوزهم كد لو وجد المدعى بخط  
مورثه إن له حقاً على أحد أو شهد له من لا يثبت شهادته الحق ولم يكن المدعى عالم  
بالجور وتوحيته له اليقين على المسكر في صحة على استظهم من أو على قطع المساواة  
ولم يتعد صحة الصلح في نفس الأمر لأن اسمين حق يصح الصلح على سعادتها ومثلها لو  
توحيته الدعوى بالنهية حيث يتوجه اليقين على المسكر ولا يمكن دعه انتهى فهو لم  
يعتد بما في حرم المقاصد من تبعه هذا الصلح لما في نفس الأمر بل أحاط الرضى بالذكر  
على سبيل الاحتمال ولقد احتار فيه أفاد هذا كله في مصالحه المدعى مع المسكر وأما



### مصالحة الأحسني

وتتصليل الكلام ان مصالحة مع الممسكر لا يكون الا وكالة عن المدعى أو فضولة و  
اما مصالحة مع المدعى فيجوز ان يكون وكالة و ان يكون فصوله و ان يكون لنفسه  
و على التقدير واما ان يكون مال الممسكر أو حال نفسه و على التقديرين فاصلح أمّا  
عن الدعوى أو عن المدعى به و المدعى به اما ان يكون ذم او عيه و امدعى عليه اما  
معتزف و ام مسكر أمّا الصلح مع الاعتراف وكالة مالم المدعى عليه فلا اشكال في صحته  
و أمّا لو صلح به له فهو كما او شترى لغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره  
و على الصحة فالدعى يدفعه قرص او هبة و قول مدعى لو كاله مضمون في البيع و الشراء  
و يؤثر المصالحات ولو كان في الواقع كاذباً كان حكمه حكم شراء الفصولي

و منه يظهر من الفصولي و أمّا صحيح الوكيل مع الانكار فلا اشكال عندنا أيضاً  
في الصحة و أمّا على مذهب الشافعية فان قال الوكيل ان الممسكر مقر «علمنا الا انه لا يظهر  
اقراره حيلة ان نؤكد عليه ثم مصالحة فكذلك عندهم ايضاً و لا فاصلح

و أمّا لو صلح الاحسني من قبل نفسه بمال له عن الغير فكذلك عندنا و أمّا  
عند الشافعية فهو الاظهر ايضاً و عند بعضهم و جهن كما لو قال شتاء لغيره من غير  
سبق دعوى و جواب صالحني من داره هذه على الف لانه لم يحرم مع الاحسني خصوصية  
فيه و هذه الصورة اولي الصحة حيث نرسب اثر العقد على دعوى و جواب فيكتفي به  
في استعمال لفظ الصلح

و اما إذا كان عن الدين فان كان عن الغير فهو ابراء به تيسراً و على المعون كونه  
بيعا فهو بيع المشيء و دين المعروف ان كان لنفسه فهو مبرأ له استيعاب دين في ذمة الغير هذا  
إذا كان مع الاقرار و أمّا مع الانكار فان قال الاحسني هو مسكر و لكنه مدعى في الانكار فاحسني  
له على عددي هذا ليقطع الخصومة بينهما صحيح عندنا و اما على مذهب الشافعية و جهن  
اظهرهما على ما قاله الجويني المطلق لان الصلح على الانكار لا يصح عندهم و الداعي الصحة  
لان العقد موقوف بالمتعديين و هما متوقفان و الاعصار في شرط العقد ممن يشره  
هذا إذا كان المدعى عيه فان كان ذمها صحيح عندنا ايضاً و لكش فعية طريقين

أحدهما أنه على الواجبين وأصحهما عندهم المنقطع بالصحة والفرق أنه لا يمكن تملك الغير عين مال غير أدبه و يمكن قضاء الدين من الغير معه أدبه وإذ لم يصدق المدعى الأحمى أن تردد في صدقه وكذبه فيه بسبب لاشبهه في صحته وأما على مدعيه لث فعية فكالمصلح مع المدعى عليه المنكر فاسد .

وأما إذا صدق المدعى كذب المنكر ومصلح له فيه فإن كان المدعى بهديس فهو عندهم يتباع دين في دعة الغير وإن كان سببا فهو شرع غير المعصوم ويتوقف صحتها على التمسك من الأبرار وعنده لا شك في صحة المصلح مطلقاً ولا يخفى أنه إذا مصلح الأحمى نفسه فانه عرصة المله وصحة مطلقاً أو على تقدير صدق المدعى والتعليل محذور على مديره بدمه كالمصلح لا حظ إلى الذي أشر إليه وإن كان عرصة المله وصحة مطلقاً أم يحكم بملكية واحدة بها شئ من تعرضي إلى أن يكشف الواقع من الصحة والفساد وأما إذا كان عرصة للمدعي فالمعصوم على مدير الاستعانة ومعه على تقدير عدمه فهو وإن صح من المدعى عليه مع المدعى سبباً عرفت إلا أنه من الأحمى مشتمل على التعليق لأنه لا يريد المبادأة مطلقاً ولا نقل المدل إلى مالك المدعى به وإن كان غير المدعى مع أن عرصة تملك المدل للمدعى خاصة مطلقاً وإبداله من المدعى على تقدير الاستعانة في تقديره وهو

هذه جملة مما وردناه من العروغ . . . . . سرع على ما مهدناه من حوار المصلح مطلقاً أنه لو اصطاح الشرى كان على أن يكون لأحدهما الربح وعليه الخسران والآخر رأس ماله صح ويبدل عنه مصاديق المجموعات خصوصاً الصحيحة عن الصادق عليه السلام في رجلين اشتركا في مال فربحاه فربحوا وكان من المال دين وعين فقد أحدهما لصاحبه أعطى رأس المال والربح لك وما يوى فعلك فقال لا بأس به إن اشترطت قد كان شرطاً بعد لك كتاب الله عز وجل فهو رد إلى كتاب الله عز وجل وسجوة الآخر عهده بالشرط أيضاً لأنه قال وكان من المال دين وعليهم دين وفي ذلك وكان المدل دين ولم يذكر العين ولا عليهم دين وفي رابع وكان المال دساً وعيباً

وأما إذا اشترط هو لفقد لا الالتزام في ضمن عقد الشركة فانه لكونه عقداً حائزاً

لا اثر له في دعواه خضعة من الشروط و الشرط في صمته كالابتدائي مع انه مخالف  
 للكتاب و السنة على ما يظهر مما تبينه في الصلح في ابتداء الشركة اثناء الله تعالى  
 وقد يتوهم ان المراد هو الشرط في عقد الشركة و هو ممكن من اذهاب  
 عرفت مع انه لا خلاف به و ايضاً مفهومه حيث ثبوت الداس مع وقوعه في غيره ولا يلتزم  
 به احد

و قد اطلق الشرط على العقد في غير هذا المقام ايضاً كما في الجواب عن السؤال  
 عن احره العمام و في بعض احبار السكينة و الرقصة كما يطابق على غيره من التوصيف  
 و اعتبار الشيء حرّاً و اسرارشيء كونه للامنة و الاول كاشتراك لكتابة و جموده الشعر في  
 الامنة المعينة و الثاني كاشتراك الحمد في الدابة و الثالث كاشتراط الطهارة في الوقف  
 و لا معنى للارام و الانرام فيه و لما جرى هذا المعنى على بعض لفهول تمسكك لدعواه  
 الرواية المشهورة مع انه اجنبى عنه .

و بالجملة فالمرس ان الشرط لا ينعصر منه في الارام و الانرام في ضمن العقود  
 بل يطلق على معنى اخر منها العقد و لهذا تمسك به بعضهم لاصالة اللزوم في العقود  
 و لما كان هذا العقد بعد لان يقع على وجود بعضها مخالف للكتاب و السنة و بعضها  
 موافق لهما على ما سنعرف اثناءه تعالى فكان الامام عليه السلام اراد التسمية على اختصاص  
 بين الداس مما لا يحددها و اقله تعالى اعلم و المراد بالربح هو الماه وجود كما يستفاد من قرص  
 حصوله كما ان المراد لبحران هو عدم السكنى من استعفاء الدين لا التمسك ولا اتمل  
 القيمة السوقية .

و الى هذا ينظر بعيد جماعة من الاصحاب الحكم وقوعه عند انتهاء الشركة و  
 اربعة فصحها فان المراد انتهاء زمان العمل و المسح من التعداد و لمرس من هذا الصلح  
 تخصيص احدهما باستحقاق احد مقدار راس المال من الحاصل او ما يحصل و لا واحصاين  
 الاخر و لما في فسخا احدهما استحقاق صاحبه احد راس ماله او لامع ان مقتضى الشركة  
 الاشتراك و كون كل من العين بينهما براء اثناء الاخر احتص من الاخر بالربح  
 المشترك بينهما .

إن اصطلاح الشريك أن يكون لأحدهما رأس المال مطلقاً - ٣٢٥ -

هذا هو الموافق للقواعد وهو مورد النصوص والقوانين ويمكن إيقاع هذا الصلح على انتهاء آخر ليس شيئاً منها مورداً لتلك النصوص والقوانين وبعضها موافق للقواعد وبعضها يخالف لها .

منها أن صالح أحدهما عن حصته ساقى دمة الآخر أو بعض خارجي فترتفع الشركة من البين وهذا لأشكال في صحته .

ومنها أن صالح عن حصته لمشاعة بالكلية المطلق لرأس المال من المال المشترك لأنه في الدمة نظير النقد وحسنه يرتفع الأشعة ويتعلق حق المصلح بمال المحتسب صاحبه كتعلق حق من اشترى صاعاً من الصرة بها أو يقول يمتلك منه مقدار رأس المال لا بمعنى الأشياء بل على معنى سلطنته على استيفاء رأس المال منه بحيث لا يكون للآخر التصرف إلا فيما عداه وهذا كما سبقه ولكنه يدرسه في حقه

ومنها أن يتصلح في أول الشركة وفي الانتهاء على اختصاص أحدهما باستحقاق رأس ماله على الآخر سواء تلف المال أو تمت قيمته أو لم يتمكن من استيفائه أو لم يكن شيئاً من ذلك واستحقاق الآخر مسمى وهذا فاسد من وجوه

منها أن استحقاق أحدهما رأس ماله من الآخر ونقصه إياه مع بقائه على ملكه مخالف للسمة إلا أن يقال إن هذا الصلح في قوة الالتزام بدفع ما يرتفع به الحصران من ماله إلى صاحبه وهذا لا يخالف الكتاب والسمة كما لا يخفى

ومنها إشماله على التعليق فإن هذا التصميم ليس مطلقاً بل على تقدير التلف وكذا الحال في تنزل القيمة السوقية .

ومنها أنه مخالف لمقتضى وضع الشركة هذا ما ذكره بعض الأصحاب وفيه نظر سيتضح وجهه إن شاء الله تعالى .

و أول من صرح بالنقيض الشهيد قدمه في الدروس قال لو اصطلاح الشريك عند إرادة الصلح على أن يحدد أحدهما رأس ماله والآخر الباقي ربح أو نوى حار للرواية الصحيحة ولو جعل ذلك في إنشاء الشركة فالأقرب الجمع لما فاقه موضوعها والرواية لم تنزل عليه انتهى .

وتعمد جامع الملق صدقة لعدد قول المصنف ولو صطلح الشريك على ان لاحدهما راس ماله ولاحر الربح والخسران صح هذا ان شئت الشركة و اراد مسحها و كان بعض المال دسما لصحيفة اني الصالح عن المصدق <sup>عنه</sup> في رحلين اشتركا في مال وربحا فيه معا و كان من المال دس و عن فقال احدهما لصاحبه اعطني راس المال و الربح لك و ما توى فقلت فقال لا راس إذا شره

ونظر كيف قبل الحكم ، اية الصلح وكون بعض ادين ديسا وقد عرفت ان وجه الاول الاحتراز من وقوعه في ابتداء الشركة المصالح لنفسه المشار اليه في الروايات ، لا اشتراط ان وجه الثاني ضمن المورد ، فلا يلتزم و ان المراد بالتوى عدم التمكن من استيفاء ذلك المدين الذي هو دين فهو دس بهذا النسخة في اللطيف احسن و احاد و جاء بما هو فوق المراد .

وتعمد ثانياً الشهيد في الرخصة والمساكنة في الاول عند قول المصنف ولو صطلح الشريك على احد احدهما راس المال والادنى للاحر ربح أو خسران صح عند انقضاء الشركة و ارادة فسخها لتكون الزيادة مع من هي معه بمنزلة الهبة والخسران على من هو عليه بمنزلة الابرأ انتهى .

وفيه نظر من كون الخسران بمنزلة الابرأ لا يظهر له معنى لم عرفت من ان الخسران مع هو عدم التمكن من استيفاء الدين و هو ليس ابراء لاحد الشريكين صاحبه ولا من احدهما الا حثي بالضرورة ولا بمنزلة الابرأ بل انما هو بمنزلة التنازل ولو سلم ان المراد بالخسران ما يعم الدين و سأل القصة فكذلك

و بالحكمة لا يشبه الخسران الابرأ بوجه من الوجود بل الخسران ايضا بمنزلة الهبة ممن هو عليه بعض راس ماله لصاحبه كما ان الربح على التقدير الآخر بمنزلة الموهوب من صاحبه له فهذا الصلح بمنزلة الهبة اتمام هذا و ذلك و يعلم الواهب من الموهوب له بعد اكتفى حال المال بل على ما حققه من انه ليس الخسران في المقام الا عدم التمكن من استيفاء الدين فالواهب هو من احتض راس المال لان المفروض حصول الربح وعدم تلف شيء من راس المال فانه لم يعلم بقاء راس ادين لم يعلم حصول

الربح أيضاً فتقدر، وكان مراد الشهود من من احتصن الحصران كان له لولا الصلح المطالبة بمقتضى ما في بد صاحبه بمقتضى الشركة فهو بهذا الصلح اسقط هذا الحق فهو بمصلحة الأبراء ولا يضمن أن يقال أنه بمصلحة أحد من رأس ماله صاحبه لأن رأس ماله هو الدين الذي احتصن به مع الربرة وعدم التمكن من الاستيفاء لا يجرده عن ملكه فهو مالك لرأس ماله و ربحه ربح حصة صاحبه وهم و اغتني

وفي المسالك في هذا المقام هذا إذا كان عند انتهاء الشركة أو في فسحها لتكون الرابة مع من هي معه بمصلحة الأبراء و الحصران على من هو عليه بمصلحة الأبراء أم قبله فلا لمداوته وصح الشركة شرعا والمستند بمصلحة الصلح عن المدعى <sup>الصلح</sup> ونقل الرواية المتقدمة

ثم و في هذا المحرر مشعر بما شرطه من كون الشرط عند الانتهاء لا كما أطلق لمصنف انتهى وفيه وجه اشعار الرواية بدلائلها وأما قوله لمداوته وصح الشركة فتعبر به في فطر الفرق بين وقوع هذا الصلح في الأثناء والآناء و وقوعه في الانتهاء وان هذا من الواضحات المسلمات عندهم .

ومن الغريب في الجواهر من ادعاء وصوح عدم الفرق بين وقوع هذا الصلح في الآناء وفي الأثناء و عند الانتهاء و قل : دعوى أن الشك صحة من الموصوف الصلح عما سبق من الربح والحصران لا ، بتعدد دفعها مع ذلك أولا و وصوح عدم الفرق ناديا ضرورة أنه الصلح صارت شركة على هذا الوجه سواء بقي المال على هذا الحال أم لا ضرورة أنه لو أراد دفع رأس المال له بعد من اعيان قبل الشركة و اتفق حصول الربح بذلك لم يكن له إلا رأس المال الذي وقع عليه الصلح قطعا وليس ذلك بعدا عن محل النص الذي هو عند التأمل مطلق فإن قوله اعطى كناية عن استحقاق رأس المال نعم لا يجوز التمسك به إلى غير شركة كالمصارف ولا إلى غير هذه الصورة في الشركة كالصلح على احتصاص الربح بأحدهما دون الحصران ونحوه ومن ذلك ظهر لك أن المتجه على كل حال الجواب مطلقا كما هو مقصي إطلاق المتن وغيره من عبارات الأصحاب بل والحق انتهى وقد ظهر ما فيه مما تقدم

و توضيح المرام ان في هذا الكلام موقع للمطر منه قوله به يستعمل مع ذلك  
 وانه لا مجال للمنع عند معرفت من المرائي من العجب دعوى وصوح عدم الفرق مع  
 ان الفرق بين الصلح على اخص من احد الشريكين بمقدار راس ماله من المحاصل و  
 اختصاص الاخر بالبقى و بين الصلح على ان يكون الشركة على هذا الواحد وان يكون  
 ما يحصل من ربح ماله لصاحبه و حصره من التلف و تحمل القيمة عليه من اوضح  
 الواضحات

و منها قوله به ضرورة انه «الصلح صادر شرقة على هذا الواحد ووجه المطر ان  
 الصلح عند «هم» شركة لا يصير الشركة متسعة بكيفية ولا يميز كيفية التي كانت  
 عليها فصيرونها على هذا المسمى الصلح في الابداء لانه محقق الفرق و هو به حين  
 ضرورة صيرورته كذاك بيان لانه به

و منها قوله به ضرورة انه او اراد دفع «اس المال الخ ووجه المطر ان المطلق  
 على ما قررناه انما هو من جهة حمل الحراس عليه لا الربح له فالفرق انما هو  
 بين التمسك بالربح مع ان لا يكون ان تملك الربح المضمون غير مضمون و  
 المحاصل يبيع انما يقل وجوده انما هو ملك ان يملك و مثل هذا التأثير لم يثبت للصالح  
 مطلقا و لا لغير الصالح «في الملاقح والمضامين» من الملاك و ما يملكه الاستصحاب  
 او «المبادرة او مطلقا

ويمكن ان يقال ان الصلح لعدمه فانه بعيد ملك المضمون حين وجوده فالمحاصل  
 به قبل لوجوده انما هو ملك ان ذلك لا ملك المضمون المستحصل و لما اقترب بيع الثمار  
 الى ما يدل على صحته قبل وجودها لان البيع لم يوصع الاتحصيل المدة و الملكية  
 من حيزه و الصلح لم يوصع لذلك .

ولهذا صرح الشهيد به في الدروس بجواز الصلح على الثمرة المعدومة مع انه  
 لا دليل عليه بالخصوص وانما وردت الاخبار بصحة بيعها و ليس هذا مستندا مما ورد في  
 «البيع» يقتصر عليه مقتضى القاعدة حوار الصلح على الملاقح والمضامين وما يبرئه وغيره  
 ما لم يكن فيه جهة اخرى مورثة للفساد و هذه عادة الدروس يصح الصلح على الثمرة و

المرجع قبل بدء اصلاح وان معناه معهم ، لاصالة الصلح على الأقوى وبحوز حملهم ، عوض  
عن الصلح انتهى .

و طر كيب اولى به من غير استشكل ولا يقل خلاف بل صرح بعدم استعدادهما ورد  
في «اب البيع و ليس الا لكونه مطلقا ، على القواعد فلا مانع من الالتزام به في غير  
المسئلة كما لو ارد المتقدمة بل ظاهر تعليل له ، لاصالة الصلح انحصار وجه المطلاق في تسمية  
الصلح لغيره التي لا يفوا بها ، الا الشك في من تبعه والله العالم

وكيف كان وان كان المقصود «الصلح تملك احدهما حصته من حصة على ان يستحق  
كلها يوارى راس المال من مال الشراكة لا في دمه فحيث يستحق من انتقل اليه المال  
بالربح و الجسار و النماء لعدم مشاركته له في الخسار نعم ليس له الرجوع اليه لو تلف  
المال اصلا لانه لا يملك على دمه شيئا فالمرس فوقع اعيان مال الشركة وحصل الربح  
بدلت ملكه تبعاً لملكه تمام مال الشركة لا بالصلح المفيد لملكه قبل وجوده

و «الحمله فالصلح انه اذ ملك المال ، المستمع لملك ما دفع لا ملك المدايع  
المعدومة و ان كان المقصود ، الصلح مجرد استحقاق احدهما احد راس ماله مما يستحق  
اولا و احتسب من الآخر ، الثاني مع بقاء الشراكة بمعنى الاشاعة على حالها فحيث ان كان  
تدليل مال الشركة «لقد ورد صاحبه و كان الصلح على تسليمه مقدار راس المال من  
المقد و احتسب ما يبقى بالآخر مطلقا فعليه الاشكال المتقدم و صحت اول الكلام فانه  
كالصلح مع الوكيل على ملكية ، يحصل من الربح من بيعه ، بل و كذا له بل هو هو  
لما عرفت من ان الشريك وكيل حبيب و ان كان هذا التصرف بغير اذنه و كان المقصود  
بالصلح مجرد استحقاق الاعيان الموجودة من مال الشركة لم يصح ولم يملك ما حصل من  
الربح و «الحمله فما استشهد به على بعض التقدير مجموع و على بعضها لا يدل على ما  
استشهد به و بما تقدم يظهر ما في بقية كلامه و لا ثمره مهمة لنا في التفرس له

و طر كيب حقا ما فيما حكى عن المحدث البحراني من تصريحه بظهور النصوص  
في وقوع الصلح المربوب في انشاء الشركة و ان نصب مستمر بل ادعى ظهور اطلاقات  
العبارة فيه و قد عرفت خلافه و ان النصوص صخرة في وقوعه في الانتهاء و عرفت



أيضاً تصريح الجماعة بالتقييد ولو لم يشتر هذا التقييد بالصوص و التناوى مطلقة و  
تعييده بالإنشاء لا وجه له أصلاً ولا قرينة له بوجه

نقى الكلام في منادعاء في الدروس من مسافة هذا المحرم الصلح في إنشاء الشركة  
موضوعها و تبعه بعض من سحر عنه حيث قل انه صواب لمفصى العقد الذى هو تبعه  
الربح و الحسارة للمال ، فهو صواب للكتاب و السند بل عائد عليه المقص و ليس هو  
كاشتراط الخيار في عقد البيع و نحوه المذى في لزوم الذى هو مقتضى الاطلاق لا العقد  
نفسه الذى لا يقتضى الا الاشتغال خاصة و اللزوم من صفاته و كسبائه العار حيد بخلاف  
عقد الشركة الذى ليس مقتضاه الا ما عرفت فمع اشتراطه لم يبق للشركة معنى ، لكنيه  
و يكون بممرله العقد للمشيء بشرط عدمه و البيع المشترك منه عدم الاتقال انتهى  
و فيه نظر لان عقد الشركة اما يفيد الادن في التصرف على سبيل الشياخ و  
تبعية الربح و الحصران للمال انما هى من آثار اسما التصرف الى المالك بالمدارسة  
« لبيانه و اقتضاء الادن في التصرف على سبيل الشياخ » ان لا يماهى ايقاع الصلح بالمقتضى  
لاحتصاص احدهما بالربح و الحصران فهو كتحصيل احدهما منهما من اول الامر و من  
المعلوم انه لا تنافي بين الادن في التصرف على سبيل الشياخ و اشتراط اختصاص المتصرف  
بالربح و الحصران

نعم هو مخالف للكتاب والسند على ما مر لان جهة مدعاه عقد شركة الذى  
ليس الا الادن في التصرف على نحو خاص و عوده إليه ، المقص منه لا يقتضى السعية ل  
انما هى من آثار الملكية فالربح بممرله المماء و الحصران بممرله التدف ولو سلم فليس  
عده تامة لها حتى يساويها الصلح على خلافه بل هو مقتضى اطلاعه لادائه و مثل هذا  
لا يعد مخالفة .

هذا على ما هو التحقيق في عقد الشركة من أنه لا يفيد إلا الادن و أن الشركة  
انما تحصل بالامتزاج و نحوه ، اما على ما ذهب اليه بعض الاحلة من ان العقد يفيد  
الشياخ بشرط الامتزاج و انه منه ممرقة القمص من الوقف فكذلك ايضاً لان الربح  
و الحصران ، شعب المال سواء كان محتصاً او مشتركاً و العقد انما افرد املكية على

الاشاعة لا منه اقصى اسعة يعا ومن المعلوم ان كل عقد و شرط يحتاج حكما من الاحكام بهذا المعنى ، فليس معالجة حقيقته مع ان هذا الذي ذهب اليه خلاف التحقيق ، ان خلاف ما ، تعقوا عليه ولا اطن احداً التزم به قبله

و توصح المرام انه ليس في الشرع عقد موضوع لفائدة الشراكة بمعنى الاشاعة ، والاجماع و انه يحصل بالارث و المرح و عقد من العقود المعلقة كاشتراء الاثني دارا او استيعارهما اليها او تعالجهما عن حولهما شيء ، و امثالها ، هذا ما يستفاد من كلمات الاصحاب و لكن في الجواهر ما لا يوافقها بل بعد كلام طوس في التحقيق ، يقال حيث بعد الاجماع على كونها عقداً ان قول مشترك لا يشاء تحقيقه و صدق كل من الدليل بينهما على الاشاعة الا انه يشترط في صحته والثالث يحقق المرح ، بعد ان لم يكن فهو حيث يشترط كاشف او ، قول نحو البعض في الوفاء او انه جزء السب و متى حصل عزم بقصد انشاء شراكة من دون قول تحقق و كتاب كالمعاملة ، اما لمرح القهري والمجرد من قصد ارادة انشاء الشراكة فلا يترتب عليه ملك كل منهما الحصة بالاشاعة في من الامر و اما بعيد الاشتناء في كل من احراز المال لا ان اشرع حكم طاهرا بكونه بينهما من الصلح القهري الذي قد تعدم نظائره

فالعرف حيث من المرح القهري والمرح الاثني هو المذكور وله حيث ايقاع عقد الشراكة بعد وقوعه كما يبدل الملك طاهراً ، ملك واقفاً بل او سلم او ذم المرح القهري الملك في الواقع على ، المرح الاختياري كما هو ظاهر كلمات الاصحاب امكن ان يقال حيث انه لا ينع حيث من ضروره جزء سب مثلاً إذا جيب به لان تمام عقد الشراكة مثلاً بل و من ضروره سيما بما في ذلك إذا قصد الانشاء به في المعاطاة واتفاق حصول الشراكة به فها قد لا يسي حيث سمها و يكفي في المعقد تحقيقه به لا انه لا تقع الشراكة بغيره و بذلك يظهر لك ما في جميع كلامهم من التشويش و الاضطراب خصوصاً التذكرة و جامع المقاصد و المسالك و الريص و غيره التي لا يحفى عليك جعلها بعد لاحاطة بما ذكرناه انتهى

وفيه واقع للمطر منها قوله ان قول مشترك لا يشاء تحقيقها الح و قد المطر انه خلاف

ما صرح به الأصحاب في مواضع من ذلك الكتاب

منهم من فهم لها ما بها اجتماع حقوق المالك في الشيء الواحد على سبيل الشباع ولو كان العقد محصلاً للأشعة لكن اللادق تعريفها به كما في البيع والأجارة وغيرها من العقود .

ومنها حصروهم سبب الشركة في الأثر والعقود الباقلة والمرح والعيارة ولم يقل أحد بأن عقد الشركة من العقود الموحدة لها بل إنما مرادهم منها على ما صرحوا به الاتباع والاستيهاة و أمثالهما على ما صرحوا

وعنها صرح بهم بأن صيغتها هـ ، ذات على الآن في التصرف لا ما يبدل على تعديت أحدهما حصه من ماله بحصة من مال صاحبه حتى أنهم استشكلوا في الاكتفاء بقولهما اشترك . لعدم ظهوره في الآن مع أنه صريح في الشركة بمعنى الأشعة قال في التذكرة الركن الثاني الصيغة قد سما أن الأصل عصمة الأموال على إربابها و حبطها لهم فلا يصح التصرف فيها إلا بإذنهم وإنما يعلم الركن والأثر ، لفظ الدال عليه فاشترط اللفظ الدال على الآن في التصرف والتعريف قال ابن كز واحد منهم صريحاً فلا خلاف في صحته

ولو قال كل منهما اشتركا واقتصرا عليه مع قصدهما الشركة ، بذلك ولا قرب الاكتفاء به في تسلطهما على التصرف به من الجانبين لفهم المقصود عرفاً وهو أظهر وحسب الشافعية و به قال أبو حنيفة والثاني أنه لا يكفي لقصور اللفظ عن الآن و احتمال قصد الإحراز عن حصول الشركة في المال من غير الاختيار بأن يصرح المالكان بتبرعهما ولا يلزم من حصول الشركة حوار التصرف انتهى

وهذه العارة صريحة في أن عقد الشركة لا يبيد إلا الآن في التصرف عنهم و عنها أنهم قسموا الشركة إلى الاختيارية والاضطرارية ولم يجعلوا من الاختيارية العقد المبيد لها وهذا يظهر من جمیع الفقهاء به فبعد عدلهم بطويل لا طائل تحته وقد صرح في التذكرة أيضاً بأن الشركة إنما هي الأشعة وأن الآن في التصرف الداحل ، العقد حكيم ، أنه على مفهوم الشركة قال به مثله الشركة قد تقع

بالاحتمار وقد تقع بالاحتمار كما تقدم وكلاما في الشركة المستندة إلى الاختيار وهي تحصل بمرح المبالغ بالاختيار من غير لفظ فلو ائتمرح المال برصاعها حصلت لشركة الاختيار به وإن لم يكن هناك لفظ أما التصرف والادوية والمبيع عنه فذلك حكم رائد على مفهوم الشركة ولو شرعا أحدهما على الآخر أن لا يتصرف في نصيبه لم يصح العقد عليه من المحضر على الحادث في ملكه انتهى

و من المحضر أن هذا يحصل به حمل هذا الكلام اعترافا بما اختاره من أن الأول في التصرف له مدخل في حقيقة الشركة ثم حمل عبثا التشويش كلامه

قال أمه في الحديث من انكار عقد الشركة رأسا فهو واضح الفساد بل يمكن دعوى أحده مع الخصم والتمسك على خلافه كما أن دعوى كونه عقدا ما دل على حوار التصرف من كل منهما ومن أحدهم واضح الفساد أيضا ضرورة عدم مدخلية ذلك في الشركة بوجه من الوجوه بل هو داخل في قسم الوكالة وقد اعترف به في التذكرة قال فيها و من العبرة المتقدمة ثم قال ومن ذلك وغيره يعلم التشويش في كلامه وكلام غيره أيضا

و وجه الاستصحاب أن هذا الكلام مسمى لكلامه ومطل لمراه لا مؤيد له لانه كما عرفت صرح أن أمره عقد الشركة إنما هي حوار التصرف ومن المعلوم أن الأول في التصرف أمر خارج عن حقيقة الشركة التي هي الشاع الحاصل بواحد من الأسباب التي ليس منها عقد الشركة .

و بالجملة فهذا الكلام إنما كان نافعا له لو كان العقد معيدا للشاع وقد عرفت خلافه وأي تشويش لأوجه له إلا ما زعمه من افادة العقد للشاع فمعيث دعوى كونه العقد وكالة مع الاعتراف بخروج الأول عن حقيقة الشركة مناقض ظاهر ولكن قد عرفت توافق كلماته وعدم الاختلاف فيها .

واصرح من هذه العبرة عبارة أخرى في التذكرة أيضا وهي قوله ولو ورثا عروضا أو اشترياها فقد ملكها شائعة وذلك ألمح من الحلط بل الحلط إنما كنعى به لإفادة الشيوع فإذا انضم إليه الأول في التصرف صح و أم العقد انتهى بهذه العبارة كما ترى

صريحة في ان انضمام الادن الى الشبايع يحصل بالمرأه والأشراة موحدة لانه مئة عقد  
الشركة وان المص من الخلط تحصل الشراة

بل يظهر منه ان الخلط لا بعد الشراة حقيقة حدث حكم بان الميراث ومثله  
المبلغ في اداة الشراة وان الشراة لا يختلف بالشدة والضعف فيكون غيره المبلغ منه الما  
هو باعتبار ان المداصل منه الما هو الشراة حكمه بخلاف غيره وكيف كان فتم ان الادن  
مع الشركة لا يؤيده ولا يعقب من هذا ادعاء وصوح فساد كون عقد الشركة مائة  
على حوار التصرف مع انه مما صرح به الاساطين والقانون واقبح عليه الحصة وانعاده  
في شركة العمان وسيردار انشاء الله تعالى

ثم قل وكان السبب الذي دفعهم في هذا الوهم هو دعوى حصول الشركة بالمرح  
المعنى فصح فرض ان لا اشتراف في شركة العمان لم يكن معنى لعقد حيث قد صرورة  
حصولها بالمرح المربور المديد لذلك مع المهر وعدم القصد اليها فصلا عما لو اقصفت  
به اختيارا ولم يكن حيث قد معنى لعقد الا حوار التصرف وخصوصا مع ملاحظة  
الشركة الاكتسابية التي هي من اقسام التجارة المسببة على العمل من الشريكين أو من  
احدهما التي قد ورث الموصى به ومن معنى ان يشرك وان لا يشرك وغير  
ذلك من أحكامها .

ولعله اذا اكنهوا في صيغتها يقول اشركا باعتبار امتناع ان يراد « انشاء حصولها »  
بدون مرجح ولا المرجح الذي لا يحصل باللفظ فمعنى ان يكون معه حوار التصرف والا  
لم يكن له معنى كما صرح بذلك في جامع المقاصد

الا انه لا يحصى عليك ما في ذلك إحد لا دالة في قول اشركا على الادن بوجه من  
الوجوه كما انه لا حاجة في حصول الادن منهما أو من احدهما الى عقد وليس من  
معدومات الشركة حصولها ان لم يكن اشراكهما في المال مع الادن في العمل لثالث بل  
يمكن اداة الشركة من دون عمل اصلا اعرض من الاعراض انتهى

وفيه ان مثل هذا الوهم عن ساحة هؤلاء المحول بمراحل وانما عدم التزامهم  
برضوان الله عليهم مما امر به لعدم الدليل لامن المعروف ولا من الاحد بل انه المعلوم

الثالث حصول الشركة لحكمه المرح الرابع للاعتبار ولا يبعد الالتزام بالشركة الحقيقية فيما لو حصل الاقتراح التام كما في المثلين وشبههما فإن كل جزء يهرس منه مشتمل على حصة من أحدهما وأخرى من الآخر بل في مطلق الاقتراح الرابع للاعتبار .

وكيف كان فإشكاله لا دلل على حصوله بل على عدمه ولا وجه له لاعتبار الاقتراح منه فإنه نوع من صلح مستقل بالتأثير ولا معنى لحواره مع أن كونهما من العقود العينية لا يوجب إجماعاً عليه وكان الذي دعاه إلى مخالفة الأصحاب بل أهل العلم كافة ما ذكره من عدم دلالة اشتراكهما على الأدن بوجه من الوجوه ودلالته على الإشاعة مطابقة ليعلم من ذلك أنهم بهذا القول في صيغة الشركة أن المنشأ به هو الإشاعة ولما رأى إجماعهم على عدم كفايته واعتبر الاقتراح النجاة إلى الالتزام بكونه من قبيل اشتراط القص في الوقف

وبما أنه من الشركة الاختيارية المتحصلة بالمرح حسب المتعارف إنما هي نواة الالتزام فالمقصود بالذات هو الاشتراك في الربح والخسارة والاسترباح بالمال على سبيل الاشتراك فالامتزاج إنما هو توطئه لهذا الغرض غالب وهذا لتبويجه صار بحث صادر من الشركة أدن أحد الشريكين صاحبه أو الإجماع في التجارة بالمال المشترك لأن ليس لشركة في المالين ليس مقصوداً بالذات بحسب المنهوى فقول له لا دلالة في قول اشتراكهما على الأدن بوجه من الوجوه

وأما قوله لا حاجة في حصول الأدن منهما أو من أحدهما فعليه أنه ليس إلا الوكالة ومن المعلوم أن العامل نائب عن صاحبه وليس هذا مجرد أداة التصرف بالضرورة بل إنما هو استئجاره في التصرف مع أنه سطره ما أحال به ما حكام من الحقائق من قيام الاجتماع على خلافه وأنه أصبح العبد فانه لم يسكن إلا عدم افتقار الأدن في التصرف إلى العقد واللفظ الصريح بل اكتفى بكل ما يدل على الأدن

وأما قوله إن يمكن اشتراكهما في المال والأدن في العمل لثالث فعليه أن معنى الشركة الأدن في العمل والتجارة في المال المشترك مطلقاً سواء كان من كل منهما

للأحر أو من أحدهما خاصة لصاحبه أو منهما ثالث وليس هذا نقض على أحد  
و أما قوله بل يمكن إرادة الشركة من دون عمل أصلا فمعه أنه ليس على حسب  
المتعارف لما عرفت من أن المتعارف أن المرص من المرح الانتجار و الاشتراك في المرح  
و الحصران و لهذا يسادر من قول اشتراك الأول في التجارة و أما إذا كان المقصود أمرا  
آخر فلا حاجة إلى الصيغة بل يحصل المرص بمجرد الاقتراح لكهنته في حصول  
الاشاعة ولا ينافي هذا دلالة الصيغة على أن يكون الشركة الاختيارية بحسب المتعارف  
نوطئة للتجارة

و قد يذكر على ما ذكرنا اتفاقهم على عدم تحققهم في دعوى مختلفة الجنس و  
بعضار طريقها فيها في المماثلة و نحوها ولو كان عقد الشركة معينا للاشاعة لم يمكن  
لذلك وجهه و مجرد عدم إمكان الخلط الرابع للاشتراك لا يوجب ثالث و ليس شرط  
تعددا بالضرورة

و عنها عدم شرائط التساوي مع اتحاد الجنس «الاجماع ولو كانت من عقود  
المعوضات لم يجر للزاد»

و منها عدم اشتراط أحد علم كل منهما بحصته و حصته صاحبه أن يعرف أحد  
من كل واحد منهما مساوئيل الأحر أو أقل أو أكثر و هو هو ثلثه أو ربعه أو غير ذلك  
من النسب ولو كانت معوضة اعتبر فيه للفرق .

و منها نصريحهم بأن الشركة توكيل قال في لتذكرة لا يشترط تقديم العقد على الخلط  
من لو مرخا المدين ثم أدن كل منهما في التصرف و عقد الشركة صحت المشاركة بينهما  
إلى أن قال لأن الشركة في الحقيقة توكيل و توكل انتهى

و فيها أيضا أن الشركة عقد حابر من الطرفين وليست من العقود اللارعة «الاجماع  
فإذا اشتركا بمرح المدين و أدن كل منهما لصاحبه في التصرف فلكل من الشريكين  
فسخ لأن الشركة في الحقيقة توكيل و توكل و صرح به في مواضع أخر من هذا الكتاب  
و غيره كغيره أعرضا عن نقل عباراتهم مع حافة التطويل و على هذا فرعوا انصاحها بموت  
أحدهما و حيونه و اعتماد و العتجر عليه للسمه و غيره من الفروع

ومنها استدلالهم على بطلان اشتراك التساوي في الربح مع الاختلاف في المدخلين والاختلاف مع التساوي . . . . . دليل يملأ على صحته وانه اكل مال الله طمعا لان " الارادة ليس في مقابلة عوض لان الله من اتم له في مقابل العمل ولا وقع شرائطها في عقد مع وصية ليضم إلى احد العوضين ولا أقصى ملكها عند هبة . . . . . الاسباب المثمرة لذلك معدودة وليس هذا أحدهم فيكون الله فيها اشراء بذلك شخص ما غيره غير سبب اقول للملك

وفي الشرائع عمر في هذا المقام عن شركة . . . . . قوله في نطق الشركة اعنى اشرك و التصرف الموقوف عنه و اوجه في هذا التصرف ذكره من ان " العقد لا يؤثر الا لادن فكانه اعترافهما في المرح معني ان " المرح منصوص بهذا الاعتبار و مشروط بالادن .

و . . . . . بحملة فظهر انه ليس في كذب لا محالة - رسول الله عليهم اشوش ولا اضطراب و انه لا اختلاف بينهم في هذا الباب اي عدم افاده العقد الشركة و لونه وثابة وان شئت راجع كلماتهم خصوصاً جامع . . . . . صدق وانه مصرح بهذا كراراً والمحب ان صاحب المحاور . . . . . واقعهم في هذه الفروع التي . . . . . لانهم ما اجد .

ومن مواقع النظر قوله الا ان بشرط ان يتحقق لمخ الح ووجه النظر يظهر مما مر و توصيحه ان " عقد الشركة انما ينفذ في الشيع لو افاد تعويض حصه من مال احدهما حصه من مال صاحبه و حسن ذلك . . . . . باعتبار الامراج بقلا و كشفا لعدم الدليل على اعتباره بالخصوص و اما اعتراف صاحب لا فوته الشيع و عدم تأثير العقد الا لادن في التصرف للاستمر . . . . .

و من قوله و متى حصل الامر ح . . . . . قصد انشاء الشركة من دون قول تحققت الح ووجه النظر ان افاده المراج مع قصد الانشاء للاشاعة ممنوعة لعدم الدليل عليه ولا تساعده كلماتهم بل صرح . . . . . مع المقاصد بخلافه قال و تسمع الباب ان " انعقود الاصل . . . . . لشركة هو لتجارة والاستثمار والاحكام شاهدة بذلك مثل قول امير المؤمنين عليه السلام شاركوا من قبل عليه الرضى و انه احب للبرق وغيره ولا كان المذكورة للشركة المستطوره فيها إلى المقصود



السبق وهي الدائرة على ألسنة الفقهاء ويدخلون البحث عنها في جملة البحث عن العقود ويجعلونها من أقسامها ويجعلونها بتوارد الصحة والبطالان عليها وأولا ذلك لم يصح شيء من ذلك إلا امتزاجه بل ليس من العقود في شيء ولا يصور وقوعه إلا على وجه واحد ولا يتصور فيه صحة والبطالان انتهى .

فالمستند منه إجماع الفقهاء على أنه لا يصور وقوع لامتزاج الأعلى وجه واحد وأنه لا يصور فيه الصحة والاعتداد بالأفلا يتم ما استدلل به عليه من أن الشركة لدائرة على المصنفين ليس عبارة عن الامتزاج بل هو دوائر المصنفين كما نص عليه في أول الكتاب حيث قال في الأصل ما يقع في تعريفها أنها عقد ثمرته حواري تصرف الملاك لأشياء الواحد على سبيل الشباع .

فظهر أن التمييز بين الامتزاج والاحتياز بقصد إنشاء الشركة وغيره والقول بأداة لأول الثلاثة بحسب نفس الأمر دون غيره خلاف ما اتفقوا عليه وأنه مما لا يتصور بل نقول أنه لا يعد إلا الشركة الحكمية للاشتراك وعدم التمييز مطلقا كما هو الظاهر الأول بتحقيق فيه الاحتياط حصة بحيث يحصل للمحتفظ مراح آخر وحقيقته ثلاثة كما هو الحال في كل ما يتركب من العناصر وأما ما تقدمت به من أن كل امتزاج رافع للاسناد لأشياء الواقعة حقيقة كما ادعى أنه ظاهر من كلمات الفقهاء .

ومن هذا كله يظهر ما في بقية كلامه راد لله في عاود مقدمه والحاصل أن القول بأداة عقد الشركة للشباع واشراطه بالامتزاج لم يذهب إليه أحد من المصنفين لعدم وانفق أصحابها على انحصار فائدة العقد في أدنى في تصرف وحصول الشركة لأسباب المتقدمة ووافقهم بقية فقهاء المال وهو الشافعية وبه قولنا رفر وقولنا حصة ليس من شرط الشركة حلق المال بل متى أحدها المالين وإن لم يبرحده وقالوا اشتراكا انعقدت الشركة لأن الشركة إنما هي عقد على التصرف فلا يكون من شرطها الحظية كالوكالة ومع ذلك لم يقل مدققتهم الشاع كما عرفت من نص كلامه وقد ما لمثل ليس من شرط الشركة الحظية وامتزاج بل من شرطها أن يكون بينهما على المالين أو يد وكلهما لأن أحدهما على المال فصحت الشركة كما لو حظها

و ردة العلامة دة في المذكورة من "اله و ان" الما بالخط يصير عشر كافي و  
فيه الاشتراك بخلاف ما إذا لم يمتزحوا هو ايضاً يدل على ان العقد لا يدخل له في تحقق  
الشركة و ، لعملة و تعقب كلمة اهل العلم علو عدم تأثير عقد الشركة في حصول الاشياء  
و كونه مخصصاً في اعادة الرخصة و الاذن

إذ عرفت منه الشركة و تحقيق العول فيها ظهر ان "عقد الشركة لا يقتضي  
تسمية المبيع و الحرمان للعامل و كونهما على حسب رأس المال و انما هي من احكام  
المال و الصلح على خلافه ليس بمحال مطلق و صبح الشركة نعم يجوز الشركة عما هو  
المشترى من كون المبيع و الحرمان على حسب رأس المال و هذا يمنع من طلاق  
الشركة المعروفة عليه لا طلاق الصلح مع انه ايضاً في معنى "المسح فطام" في كلام شهاب  
قدم في الدروس من تعديل المبيع من الصلح على احد من احد الشريكين بالبيع و الحرمان  
بمقتضى موضوع الشركة .

الدهم الا ان "المراد" من مراده من قوله اوضح الشركة بمعنى الاشياء حقيقة أو حكماً  
فان الاشتراك في المال يقتضي الاشتراك في المبيع و الحرمان على حسب و الصلح لا يمنع  
للمبيع من هذا الاقتصاد اما في مورد رتبة عن قوله ذلك او لعدم الإجماع على خلافه فتأمل  
و كما يتفرع على ما مبداه من حوار الصلح من حيث انه يجوز مع علم المستصحبين  
بموقع الصلح و علمه و مع جعلهما بهما من غير سواء كان في مقام الاراء و الخطية  
او في مقام المعاوضة و التجارة و هو ممكن الاستسلام ام صدر و سواء في ذلك العلم  
التفصيلي او الاحصائي

هذا على ما هو التحقيق و لكن المسئلة لا تحلو عن اشكال و كلام الاصحاب لا  
يحاول عن الاضطراب فمن الجري سط الكلام في هذا المقام بالنقص و الابرام و  
التعريض لكلمات الاعلام ليتضح به المرام فقول هو كذا على الملك المالك و متوسطاً  
بائعة الافام ع

ان المراد على ثلثة اقسام معرفة و محاطة و انهام و اما الاخير فمستلزم انتفاءه في  
جميع الانشاءات من العقود و الايقاعات و الحق و المثلث بل جميع الاعراض و ان

كان اعتبارية لا بد لها من محل معين في الواقع والذاتية والتجديد إنما يتصوران  
والتكليفات دور الوصايات فإن تردد العرص بين الأمرين والأمر ليس ثبوته في  
شيء أصح منه عن كل منهما ، عدم ثبوته للكل في المجتمع بينهما ، إلا لم يخص بهما  
عدم أحدهما معروضه وهو أطبقه بهما ، ومفهوم أحدهما ليس كذا صادق على كل  
منهما بل هو حتمي ، و تردد بين الأمرين غير الصديق عديم ، وقد تقرر في محله أن  
المكررة جزئي لا كلي .

و المحملة ليس مفهوم أحدهما ، كلا حتى لا ينفك سلب العرص من كل منهما  
ثبوته له بل معنى ثبوت العرص لكون منهما ، سبي الدس عدم ثبوته لواحد منهما ، لأن  
المعرص صحة سنده عن كل منهما ، بالخصوص فيكونه لواحد من الأمرين مع عدم ثبوته  
لشيء منهما ، بالخصوص ، تدقظ ، وعدة أخرى أن كل شيء من الشخصين دحر في ثبوت  
العرص فلا معنى لعدم أحدهما ، يشخص به وتردده ، وبين الآخر ، بل لم يكن  
مدخل للشخصين فلا معنى لتردده بين الأمرين لأن العرص يتمتع المعروض

فإن كان المعروض هو السلطة السارية في جميع الأفراد ، أما استدلال أحدهما  
بأنه نفس الأمر ذو المجتمع بين الشخصين ليكون هو المعروض والأمر التسلسل  
لأنه ، اعتبار كمن الشخصين يستند عن الآخر إلى تشخص و هذا الشخصين أما  
لا بداهة ما تشخصين وهكذا إلى غير النهاية

و بيان آخر موضوع العرص أما هو الكلي أو الجزئي فإن كان لأول لم يكن  
لتردد محل بل لم يخص بالأمرين أو الأمور و عم جميع الأفراد والمعروض خلافه  
و أن كان نسباً للأفراد من حيث هو ، معنى مدخلة الشخص في الثبوت ، فاما أن يخص  
شخص من الشخصات بهذا التأثير أولاً فعلى الأول يستحيل ثبوته لغيره ، يشخص  
بذلك الشخص و هو أحد الأفراد بالخصوص ، وعلى الثاني وحب ثبوته لكل ما شارك  
هذا الفرد في كفاية تشخصه في العرص والانف

فظهر أن ثبوت الشيء لأمرين أو أمور على الدل مستحيل بل غير معقول وعلى  
هذا يتفرع طلال بيع أحد لعدين و غنقه و تكاح إحدى امرأتين و طلاقها

ان قلب من الغرر بين الوصيات و لاحتام التكليفية حيث يتعقل الابهاام و لدنية في الذنية دون الاولى كما في الواحد الكهني و التحيير فان التكليف على الاول متوجه الى كل من الاشخاص على البدل و على ان يعلق بكل من الامرين او الامور كذاك و لهذا يسقط بائتان حدهما على الاول و الاثنان بواحد منهما على الثاني مع ان هذه قاعدة عقلية لا يتخصص .

قلت ان ما ذكر ليس من الابهاام و التردد في موضوع الغرر من المكلف كل واحد من الاشخاص على التحقيق و المكلف به احد كل واحد من الامور عبية الامر سقوط التكليف من البعض لاجل حصول المصلحة فما ذكر لا شئ المقدم ان المستحيل اما هو التردد والابهاام

ان قلت ان له ان نقول ايضا ان كلام من اعمد من ملك المشتري على البدل و كن منهما ملك للبايع كذاك و كل من الرقبتين حر على البدل ورو كذاك و كل من المرئيين مقطوعة عنها علاقة الزوجية و دقية عليها كذاك و على هذا القيس

قلت كون الشيء مملوكا و عدم كونه مملوكا لشخص واحد في زمان واحد ناقص بخلاف كون كل من الاشخاص مكلما بحيث سقط عنه باعثال الآخر او كونه واحدا بحيث يرتفع عنه لوجوب باعثال بالآخر لسقوط المصلحة و ارتفع لعله فان كلامي الشخصين ليس مكلما و غير مكلف و كذاك كل من الامور ليس واحدا و غير واحد و ليس لك ان تقول ان كلام من اعمد من خارج عن ملك البايع و لكن يعود احدهما الى ملكه بعد اختيار المشتري لآخر او ان كسبها باي على ملك البايع لكنه يحرج اختيار المشتري او شيء آخر احدهما عن ملكه

ان قلت ان الركون تتعلق بالعين من غير تعيين فحق الفقراء تتعلق ببعض العين الركونية من غير تعيين البعض المملوك لهم وكذا الدية المرددة بين الامور اسنة والوصية باحد العبدتين و ملك الارث بعض التركة من غير تعيين و ملك الولد لا كبر لحدوة المرددة بين الامور عند التعدد و رخصة لاربعة المصلحة المرددة التي اسلم عليها الكافر فانه يتخير من شاء .

بل تعلق الانشاء بالمسهم ايضا ليس مربر بل وقع في مورد مذهب عتيق بعض المصنف كالصنف . لئلا يخلط مع عدم التعيين فان الشيخ لاكثر ذهبوا إلى صحة استناداً إلى اصابة عدم الاشتراك ووجود المقتضى للصحة و هو صيغة العتق الصادرة من اهلها و عدم ظهور المانع إذ ليس الا كونه مسهما و هو ذا صلح للمناجعة لأن الاتهام واقع في الشرع كثيرا قال في المسالك بعد ما حكى هذا القول و قد بشرط التعيين لأن الحكم أصعب لانداله من محل معين و هو مضموع و قد تقدم البحث فيه في الطلاق و الوضوء فيهما و قد عير أن عدم اشتراك التعيين هنا أشهر و هذا . بالعكس ولا وجه له إلا مراعاة الاحتياط في الفروج وبناء العتق على التعليل انتهى .

في كتاب الطلاق منه اختلاف لأصحاب في أن تعيين المطلقة بالصفة هل هو شرط في صحة الطلاق أولا ؟ فذهب جماعة منهم لمقرضى و الشهيد و ابن ادریس و الشيخ في أحد قوليه و لمصنف في أحدهما و العلامة في أحدهما و الشهيد في أحدهما و جماعة أخرى إلى اشتراطه أما لفظ كونه فلابد باسمه المصير لها عن غيرها أو الإشارة إليها الزائدة للاشتراك أو بذكر الروحة حيث لا روضة غيره أو بسببه كقوله روحني وله روحنا و بوى واحد معناه فلولم يعني لفظا ولا قصد بطلان لانهاء المصالح فلا يبرول لا سمح معلوم السببية لأن الطلاق امر معين فلا بد له من محل معين و حيث لا محل فلاطلاق و قال الشيخ رحمه في المسود لا يشترط واحداه لمصنفهما والعلامة رحمه في أكثر كتبه و الشهيد رحمه في الشرح لا بد له عدم الاشتراك و عموم مشروعة الطلاق و محل المصنف حار أن يكون مسهما فكيف أن كان واحدا بخصوصه روحته و جناحه أيضا روحته فيصح طلاقهما للعموم انتهى

و من لاشياء المتعلقة بالمسهم المردود انصاف كما عرفت و منها الوضعية فانه يضاف تعلق بالمسهم فولا واحداً كما لو اوصى بعق واحد من عتقه و ثلثهم مثلا بل البيع ايضا عند عدم عدد و كذا مع صاع من الصرة المرددة بين الصنفين وغيره من الحقوق المتعلقة بالأمور المنجعة في الواقع و الاملاء المرددة المنجعة

قال لا سلم كون ما ذكر وغيره على خلاف ما حققناه و أن كان يتردى كذلك

ما الركوة فقلت ملكاً للمقرض مطلقاً ولا ينفذ عليه ، بل على ما هو المتحقق لأنه  
أما من قبل تعلق حق الرهن ، بل على المهرهونه ، أما من قبل تعلق لأثر برقة الحادى  
و أما على نحو آخر على ما حققته شيخنا العلامة في باب الركوة

و بالجملة قدس العقير شرى كما مع المالك ، لا لم يحتص المالك بتمام المصا  
مع أن نسيه الركوة إلى المقرض و سأل الله و سأل المقرض سواء و لا معنى لكونه  
ملكاً لم يبين الله عز وجل به الواجب في نص الأصل الجملة ليس من العس . مع أن  
التحقيق أن الركوة فيه أيضاً متعلقة بل على ما بالجملة ، نعم أحسن الشهد رحمة الله  
في البيان فيها التعلق بالجملة . طرأ إلى ذلك . هو مختار الشافعى في تقديم مطلق  
مع كون العين مهرهونه و إنما حوّل المقرض فيما عدا مقدار الركوة من المصا مطلقاً  
لا يلازم الشركة و الأشعة و لا أطى أحد بل يتم ، بل مع تقدمه و لو سلم كون الركوة قبل  
الدفع و المص مملوكاً للمقرض و إنما هو على سبيل لأشياء لا الأهم

أن قلت أن المقص يتم على تقدير التعلق بل على مطلق و لا يحتص بالقول  
بالمسكية لأن العرس لا يمكن إيهام موضوعه مطلقاً على ما قرر

قلت نعم ولكن تعلق الحق بالمص كالتعلق بالملك أيضاً بمعنى كون المص المشاع  
متعلقاً للحق لا إيهام قدس أو بقول أن تعلق الحق بالمص ليس بالأشياء بالدفع  
من العين له و من غيرها فلا عيباً من الأمر الاتراعى بين ما أسرع منه في الخارج  
و إنما يعاير في تعلق الركوة بالمص ليس إلا كتعلق الوجوب و عدم من  
الأمرين أو الأمور في الواجب التحيزي و من الأشدس في الكفاية بمعنى تعلق الركوة  
بمصر المال على المبدل و جوب دفعه كذا لث المس في الخارج إلا عرس واحد و ثم بالأمر  
بشرع باعتدال تعلقه بكل من المالك و المالك له صفة لهم و قد شر

أن قلت أن هذا إنما يتم على القول بتعلقه بل على فلا سلم أنه ليس في المقام إلا  
وجوب دفع المص بل لأنه من اعتبار الأمر آخر معه حتى يقتضى عن القول بتعلقه  
بالجملة

قلت يمكن الفرق بأن المطلوب على الأول إنما هو دفع المقدار المخصوص من

المال مطلقاً عليه الأمران العيني مرهونه لا يملك إلا بالعرض أو الدفع فالدفع عين  
الركوة مطلقاً وإن كان من غير العيب واما على الثاني فالمطلوب أولاً انما هو الدفع  
من العين والشارع انما حوّل دفعه بدلاً عما اوفى و لهذا سقط ثلثه بعد التعلق  
وقد التمكن واما على الأول فلا وجه لسقوطه بل الوجه على ذلك التفسير البقاء  
كما اختاره احمد من العامة و لهذا يحسم البيع في مقدار الركوة اذا امتنع من  
ادائها او عجز مع جواز البيع .

وقد مرّح العلامة زهري في التذكرة ، بذلك حيث قول جهور ابراهيم القبيصة في  
الركوة عن المدنيين ، الغالب عند علمائنا اجمع و حذروا في المواشي فحذره الأكثر  
ايضاً و منع منه طبعاً إلا مع عدم العريضة و الوجه الجواز مطلقاً على ان القيمة تدل  
لا على انها اصل في نفسها انتهى .

ان قلت ان هذا لا يتم في نص لآل من الوجب ولا قيم الدفع من غير العيب  
قلت لانهم تعلق الركوة فيها أمين و قد سرت من انهم حملت بعلقها فيها ، فلهذا  
نعم لها تعلق بالعين من حيث سقوطها بغيرها و انما على انما مع الامتناع من التعلق  
و بالحكمة التعلق بالعين او الدفعة امر غشائي ينشأ عن شرائع من الاحكام الناشئة من  
الشرع والمستفاد من الأدلة ان للركوة بعلقها بالعين يشبه تعلق الارض بركة اعمى .

و مما حقهه يظهر لك اجواب عن سائر ما ورد في النص وان الدية ليست ملكاً  
لأولى المقتول بعلقها على خارجي و لا يملكه في دمه انه من واما لولي المقتول استحقاق  
الأخذ من القاتل كركوة و بها ليس فيه في دمة المات حتى على القول بمعاظم الدية  
و لهذا لا يسقط براءة القاتل مالك العيب من الركوة كاستحقاق الارض

و من هذا العمل صمد الأيدي المتعاقبة في العيب و «تحكم» صماها اجمع مع  
ان المدنيين انما هو الذي تنفد المال عنده و غيره انما يجب عليه الأداء و لو بالآخذ  
منه سابقاً و لاحقاً و به لا معنى لاشتراك دمة كل منهم بالعدل و لا واحد غير معين بالمعصية  
منه لا يستحق على دمه هؤلاء شيئاً مع انه يستحق المطالبة منهم و الزمهم بالدين  
و كذا ملك صاحب العيب حريمها انما هو بمعنى سلطته على مع الغير من

احداها منه وكد ملك اهل القرية راقعها و محتطها انما هو بمعنى سلطتهم على الاتباع بها ومع الغير منه لا غير ذلك من وجوه السلطة و كذا ملك المترددين للشارع الخاص ليس بمعنى المعهود للملك بحيث لو شركهم الصغير لم يكن لهم التصرف فيه الا بصلح و نحوه .

و من هذا القليل ملك الموقوف عليهم الوقف الخاص و نه بمعنى تعيينه المصروف المخصوص فهو ليس ملكا حقيقيا لاحد لحروجه عن ملك الواهب و عدم دخوله في ملك الموقوف عليهم و بهذا يتفرق الوقف عن الجنس المؤبد و نه ملك لخاص و الماء يعود اليه بخلاف الوقف و لهذا لا يعود اليه بانقاس الموقوف عليه على التحقيق فظاهر معنى ملك الهبة و الميراث و امثالهما .

و اما الصاع من الصرة فالمسح انما هو المبيع الكلى المتعين الاداء من الصرة ولا يملك المشتري العقد شيئا من الصرة بل هي رقية على ملك البايع و انما له المطالبة بالاداء منها ولا يجب على البايع الاداء من غيرها كما ليس للمشتري استعادته لانه ليس حقا خارجا عن المسح بل قد له مقوم الاداء و لا كل المدام من مرال الاقدام فلا بأس بسط الكلام و ان كان الايق به غير هذا المقام

فاقول مستندا بالاثمة ~~في~~ ان بيع الصاع من الصرة يتصور على اقسام الاول ان يريد الاشاعة ببيع الجزء المشاع فالبيع من صرة يكون خمسة اصوع عبارة عن خمسها و لا اشكال في الصحة مع العلم بعدد البعير و اما مع الجهل و بظاهر الصحة ايضا لان الكسر مقرر بالصاع فلا يعتبر العلم بسمه الى المجموع و استغرب العلامة في التذكرة المطالان حيثئذ و فيه ما عرفت

هذا فيما تساوت احرافه و ان اختلف الاحراء و بظاهر انه ايضا كذا ذلك خلافا للعلامة في التذكرة و اقول لشهيد في الدروس كما اورد ادعاء من الارض مع الجهل بالمساحة اذا كان المبيع ادعاء معلومة و يكون المسح من حصة مشاعة مذكورة بالعدد و ادعاء مثلا و الجهل بسمته الى المجموع حال العقد غير وادج بعد الصبط بالادعاء فمدرج في كل جزء من الثموت على حسب سعة العشرة الى المجموع و اختلاف الاحراء



وتسويها لأدخل لها في معرفة المبيع وحالاته وراصح بيع الصاع من الصبرة غير لا  
على ملاحظة حصة من الصبرة عشرة تعلم مائة صاع إلى المجموع ولا يقدح حالها  
حال العقد فكذلك المقام .

نعم يشكر في بيع عددين أو شاء من شأين قصد الأشعة لاحتلال الأشعة  
هما وحوها واما ان يملك النصف من كل منهما أو الثلث من أحدهما و الثلثين  
من الآخر أو ثلثة ارباع من أحدهما و ربعاً من الآخر أو خمس من أحدهما و ثلثة  
أحده من الآخر وهكذا فيستل مع عدم التعيين بهذا يفترق عن الدراع من الاربع  
و لعل لهذا حكيم العلامة ربه في التذكير بطلان الأدل دون الذي حدث قال  
الاقرب انه لو قصد الأثر في عدد من عددين أو في عشرة أو في ثمان أو في عشرة  
بطل بخلاف قصد الأشعة في الدراع من الاربع انتهى

وقال شعب المرعي بعد حكاية ما في التذكير و لم يعدم وجه الفرق إلا مبيع  
طهور امكسر المشاع من لفظ العدد أو الشقة انتهى

وقد ان عدم المهور في المكسر لمشاع لو سلم لأوجب البطلان من ضرورة  
العامة في جميع خصوصيات الأشياء غير معسرة قطعا واما يفسر صراحتها في اصل  
الأشياء و هو البيع و اما الوجه ما حققه وفهم وانعم

الذي ان يريد بيع النصف المرددين ما صدق عليه الصاع من الصيعر كما  
لو فرق لصيعر و باع واحدا منها منهما و هذا مما حلف المصديق في القيمة لا  
اشكال في كونه عررا مطلقا و اما فيما تساوى في القيمة كما في ما نحن فيه و لنحقق فيه  
ايضاً هو الاصل و هو المشهور بين الأصحاب و يظهر النقص الاجماع و قد حققنا آما  
ان يتعلق الأمر من طمأنينة الواقعي غير معقول

واستدل بوجود آخر لا يحلو عن شيء منها ان بيع المجهول باطل لأشترط  
العلم و د مع انقضاء على الواحد على سبيل التلخيص معقول ادلتين له في الواقع  
حتى يجهل و المبيع من بيع المجهول ولو انه يلزم عذر غير مسلم  
و فيه ان مع صدق المجهول استنادا إلى عدم ما يصلح للعمم اشبه شيء بالمناقشة

في العصرة من الحياض عدم لتعيين عند الماعطين سواء كان في الواقع متعينا أولا من لا  
يعد ان يقال ان الثاني اولى بالساد  
الثاني ان لا يتم في البيع منطل لا من حيث المحاالة ورد بمسح الكسرى وفيه  
ما عرفت من ثبوتها بالدليل القطعي .

ومنها انه مستلزم للعرر ورد بمسح مع فرض انما في الافراد في الصدقات الموحدة  
لاختلاف القيمة ولذا يعود الاسلاف في كل من هذه الافراد مع ان الاصطاط في السلم  
اكذو ايضا فقد حوروا بيع الصاع الكلى من العصرة ولا فرق بينهما من حيث العرر  
قطعا وفيه ما سيحى انشاء الله تعالى من عدم انعكاس هذا النوع من المحاالة عن العرر  
والفرق بينه وبين الكلى والمعملة \* ادليل على المسح الاجماع المفعول المستند من  
كلام جماعة بل الظاهر تضعفه و العرر على ما سيحى انشاء الله تعالى استحالة قيام  
العرر من المسهم

و قد عثرت بعد ما بدا لي هذا المسح على استدلال بعض الاصحاب بهذا الدليل  
ايضا و قرره ان احدث منه وجوده محتاج إلى احد تقوم به كباثر الصدقات الموجودة  
في الجارح واحدهما على سبيل المثال غير قابل لقرره به لانه امر غير معين من امرين  
معينين و مرجعه إلى ما مر ما في تقرير الاستدلال

و المعملة بطلان البيع المتهم بها لا يسمى ان يرتب فيه احد و لكن شيئا  
المترتبى قد حكي هذه لوجودها منقشة و اصاها و مسح البطلان لعدم الدليل عليه و  
قد مررت اذ ناقشت في غير الدليل العقلي مع ما فيها

و اما المناقشة فيه فيمنع احتياج صدق الحديث إلى موقوف حرجي من الكلى  
المبيع سلم او حالا مملوك للمشتري و لا وجود لعرر منه في الجارح بصفة كونه مملوكا  
للمشتري و لوجه ان ملكية امر اعشارى يقتضيه العرف و الشرع او احدهما في موارد  
و ليست بصفة وجوده متصلة كالمحمولة و السوار و بدا صرحوا بصفة الوصية باحد  
الشخصين بل احد الشخصين و هوها هكذا بطله الشيخ رحمه الله

ثم قال فلا يصح كما اعترف به جماعة اولهم المحقق الاردبيلي عدم دليل معتبر

على المبيع قال في شرح الإرشاد على ما حكى عنه بعد أن حكى عن الأصحاب المبيع عن بيع دراع من كرام من غير تقييد كونه من أي الطرفين قال وفيه تامل إذ لم يتم دليل على اعتبار هذا المقدار من العلم فإيهما إذا تراص على دراع من هذا الكرام من أي طرف أراد المشتري أو من أي جانب كان من الأرض فما المبيع بعد العلم بذلك انتهى فالدليل هو الإجماع لو تمزق وقد عرفت من غير واحد يسته إلى الأصحاب

قال بعض الأساطين في شرحه على نواعيد بعد حكم المصنف بصفة بيع الدراع من الثوب والأرض الراجع إلى بيع المكسر المذاع قال ونقصا من أو كذا لا على وجه الأشاعة بطل لمصطلح الفرر، لا إتمام في الأول وكونه مع المعلوم واختلاف لأعراس في الثاني عالما فيلحق به السادر والإجماع المفقول فيه إلى أن قال

والظاهر بعد ما عرفت المطر وبهاية التبع أن الفرر اشترى لا يستلزم العرفي والعكس وارتفاع الجهالة في الخصوصية فلا يشتر مع حصولها في أصل طبيعة وأهل الدائرة في الشرع أصبق وإن كان بين لمصطلحين عموم وخصوص من وجهين وفهم الأصحاب لأنهم أدركوا مدافق الشارع أي ، وقد أخذ حيث التقى إلى فهم الأصحاب فيما يخالف المجموعات انتهى كلامه وفيه مواقع لمطر مهم مع احتياج صفة المثلث إلى موقوف خارجي استناداً إلى أن الكلي المبيع مملوك للمشتري مع عدم وجود فرد منه في الخارج صفة كونه مملوكاً للمشتري

وجه المطر ما عرفت من استعالة قيام العرس بالمهم وأما ملك الكلي فهو ليس بملك الفرد بل إنما هو صفة مقدرة تمنع استحقاق المطالبة ومعنى ملك الفرد السلطة على وجوه الثقل وأنواع التصرفات فملك في الأول يتعلق بالذمة وفي الثاني الفرد ولا إتمام في الذمة ولو إهمت ولم يعين بطل البيع أيضاً

وبالجملة فملك الكلي ليس عذره عن السلطة على وجوه الثقل وأنواع التصرف بل إنما هو استحقاق الأحاد والمطلوب فهو على ما صرحوا به صفة مقدرة في الذمة فموضوعه الذمة لا العين الخارجية .

إن قلت إن هذا إنما يتم في الكلي المستعير في الذمة وأما الكلي المحرر في الخارج كالصاع

من الصبرة على المحتال فيه فلا فيه لاصطاك المشتري في دعة الباع شيئ مع ان المبيع كلى متعين الاداء .

قلت لاسلم عدم تعلق ملكت بالدعة عاية الامر بعين الاداء من الصبرة لانه يكون حقاً في حق بل على سبيل التقييد و بعبارة اخرى لا فرق بينه وبين الكلى المطلق الا باحصاء عند الكلى في قرار معينه دون غيره وهذا معنى كون المصنوع كلاً خارجياً و الا فلامعنى للكلى الخارجى و لعله يريد توصيفه في مقام اصطاك قول من يرجح الاشاعة و ينكر الكلة

و مما يوجب قوله والوجه ان الملكية امر اعتبرى المح وجه النظر أن اقتضاء العرص تعين الموضوع ليس لكونه متصلاً بل هذا مقتضى الانصاف مطلقاً فان المالك له مشاء اشترى في الخارج و معنى كونه اعتباراً انه ليس بهذا شيئاً لا انه اعتماى صرف فالخارج طرف لانه فيه و الدهن اعروصه و بهذا يفرق عن المتاصل كالطعوم و الالوان فان الخارج طرف لعروصها و انهما جميعاً فحدث كان الانصاف في الخارج افتقر إلى تعين ما يتصف به في الخارج .

و بيان آخر ان ثبوت شيء لشيء لا يتفعل مع انهم المثلث له سواء كان هذا الثبوت مفرد اهل البسيطة كقولنا ردت موجود أو لمركبة كقولنا ردت كانت او شاعر و سواء كان الخارج طرفاً لعروص او الانصاف بل نقول لانه من عين موضوع الاعتماى المخصص في الدهن ايضاً للاشتراك في العلة .

و الحاصل ان انهم الموضوع مستحصل بل غير معمول مطلقاً بالضرورة الا ترى ان قولك ان هذا الموضوع متصف بواحد من الكلية و الحرثية من غير تعيين بل على البدلية مما صححت منه انكفى كقولك هذا اوداك منصف بالملكية مع ان الكلية و الحرثية من المعقولات الذية بخلاف المثلث فتدبر

و مما يوجب قوله و لما صرحوا بصحة الوصية اه وجه النظر يعلم مما مر من الوصية المملكية و احد الشئيين و لا احد الشخصين باطل قطعاً و العهدية انما تصح لعدم تأثيرها شيئ بالفعل و انما اثر استحقاق التملك و التملك

و منهم قوله فالاصناف كما اعترف به حجة اولهم المحقق الاردبيلي قدس الع  
وجه المظفر ان الاصناف كما عرفه النظار ولا اطر احدا يلزم صحته او يسهل فيه  
واما ما حكاه عن المفسر الاردبيلي ده فلا ينفى ما قلناه من سبغ ذراع من الكبريت  
من اي طرف راد المشتري او من ي حسب ارادة من الارض ليس من بيع الفرد المراد  
بل اما هو بيع الكلي لطبعي الاداء بطر الصاع من الصرة

ومم قولہ والدائن هو الاحمد مع لوئس الخ ووجه النظر ان الاصحاب لم يعثروا على دليل حاسم حتى علم في هذه المسئلة ، بخصوص وليس هذا الحكم من الاسرار المودعة عندهم المرعوعة فيما بينهم بل سادى كله تهم يكون الحكم لاصواط العامة المعروف عنها بين الخاصة والعامة .

و منها استشهاده بكلام الشيخ الاعظم في شرح الفروع عدد من المسائل الاجماع  
و فهم الاصحاب انما هو للذي وهو مع الدواعي الكلي حيث لا يتحقق فيه امر و  
اختلاف الاعراض احباً فان الابدعي لا دليل عليه الا فهم الاصحاب و انه فهم و اما  
الاول و هو المهم فقد حكم بكونه عراً مطلقاً و بعبارة المعنوم و مرجع فهم انه مع  
المعنوم ما حقه من الدليل المعلى فتدبر

و مما ذكره طهر مافي كلام القاصد لمرافق ربه حيث ولي عوائده عائدة ملكية  
و المالكية صفتين راعين وجودية عن الامر بين فلا يمكن ثبوتها الا لموضوع  
محقق وراثته واقعا يمكن ثبوت الموضوع في الواقع ولا يلزم به الوجود البشري كما  
اذا قال الشارع العهر محض و لم يكن حين التكلم حذر موجود في المحرّج او العسر  
حلال ولم يكن العسر موجوداً حيث ان المراد اثبات الحرمة والحلية واقعا لهذين  
المهتين الواقعتين

و مرجعه إلى الحكم بأنه لو وجد هذا الموضوع في الخارج لوحدت فيه تلك الصفة ، فلتحقق قبل وجود الموضوع في الخارج هو هذا الحكم الشرطي و محل هذا الحكم هو الموجود الذي يحكم عليه بأنه لو وجد في الخارج لوحدت معه هذه الصفة خارجا و بعد وجوده . يوجد فيه الصفة لاحتل جعل الشارع اعتبار هذا الحكم الشرطي

لهذا الموجود الداعي على التجويعه و لشرائط المعلومة عنه و نسب التحقق هذا الحكم الخارجى بعد وجود الموضوع فيه

و هذا هو المراد من الثبوت الواقعى الحكم من موضوعه و ليس منسب على ثبوت المعلومه ت و ان وجدت المفعلة فى الخارج فلا بد من وجود الموضوع خارجا ايضا لا يمنع قيام وجود المعلوم و يجب على الفرد من بعد موضوعه و غيره لاعتناع قيم المفعلة الموقعية او الخارجة بمرادعين ان غير المعين لا ثبوت له ولا وجود لا خارج ولا دها الى ان و بعد كلام طويل

و اوصى به كما عرفت لابد للملكية من موضوع و هو لا بد من يكون اما واقفيا يمكن تحقيقه فى الخارج ولما ان لاعدن الخارجة و لحرثات الحقيقية مور موجوده مصلة متحققة فكذا التمسك لا معنى له موجوده خارجا بوصف الكمية بل على نحو وجود الكمالات كما بينه فى شرح تحريرك الأصول و غيره و ان كان احد من العوام و الخواص يعلم ان من افراد الناس من ابصر بعضها عن بعض فقد مشترك بينهما ليس بين فرد منها و بين افراد الناس و المقر و ص دانت الجامعة بهذا الحكم كل احد بما سمعه ووافق و هذا ق بين تلك الافراد و ليس بينها وبين افراد ثلث الجواهر و لا شك ان هذا اعدن مشترك مر موجودا يعلم كل احد ان من تلك الافراد امرا وجوديا تميزا كلالهم عن فرد موضوع آخر و علم انه مركب من هذا الفرد مشترك و من اسمير ولا يتركب الوجود من الموجود والمعلوم الى ان قال

هذا كله إذا قلنا بوجود الكلوى الطبقى كما هو الحق المقطوع به كما اشرنا إليه و او ايت عنه و قال بعدم وجوده فقلت ان نقول ان قطع بعدم ثبوت امكنية امير ما يمكن تحقيقه فلا يحكم بتحقيقها الا للحرثيات الحقيقية

بعم لما ثبت بالاحصاء والاحصاء فى باب العلم به بيع الصرة و العصب و امثالهما ثبوتها فيما يقال انه كلوى مقتصر فى هذا الحكم على استيقن ولم يعلم حوا يعلقها بمثل احد هذين الشئتين انتهى -

و فيه موقع ينظر منها قوله و مرجعه إلى الحكم به لو وجد هذا الموضوع

في الخارج المح وجه النظر أن تصحيح الف با الحملية مارحاعها إلى الشرطية مع لا يلتزم به أهل الفن فإن القضاة الحملية لم بشرط في صدقها أحد وجود موضوعاتها في الخارج حتى إذا كان المحمول من الأعراف المتصلة

و تحقيق المقدم أن القضية الفرعية الضرورية وهي أن ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت مثبت له يقتضي ثبوت الموضوع في طرف ثبوت استعمل أن من المعلوم أن الأحكام الشرعية ليست من المقول - الثانية ليكن في وجود موضوعاتها في الدهن كما أنها ليست قضايا بطلانها بالضرورة إلا بعنصر وجود موضوعاتها أصلاً وثبوت الجهر حرام معناه ثبوت هذا الحكم للجهر بمحرر لا شيء وأن لم يوجد في الخارج بالضرورة والألم يكن للوجود والاستصحاب معنى محصل لأيهما قبل وجود موضوعاتها يستحيل ثبوتها لتوقعها على موضوع لأنه عاقد ماديه لهما وعدم العمل على العلة في معنى تقديمه على نفسه وبعد وجود الموضوع يسقط الطلب لاستحالة إيجاد الوجود وطب للحصول

و بالحكمة والوجوب والندب لا يمكن تحقيقهما إلا قبل وجود موضوعيهما في الخارج فلا يمكن أن يقال ن معنى وجوب الصلوة وجوب بعد تحقيق كما التزم في الحرمة ومن المعلوم أن الأحكام ثبوتها لموضوعاتها على سبيل واحد فكما أن معنى قولنا الصلوة واجب أو مندوبه إنما مع قطع النظر عن وجودها كذلك فكذلك قولنا الجهر حرام غاية الأمر سقوط طلب العمل بتحقيق الموضوع دون طلب ترك بل نقول لا فرق بينهما من هذه الحيثية أيضاً وأن متعلق الطلب على التحقيق هو الفعل والترك فموضوع التحريم ليس هو الجهر بل إنما هو الشرع وبعد تحقق تركه يسقط الطلب بالنسبة إلى الترك المتحقق عنه الأمر به فتوجه إلى ترك آخر بعده باعتباره أمراً أو متعلق أو غيرهما

و كيف ما كان فلا معنى لكون لوجوب والاستصحاب من الحرمة والكراهة والأباحة متوقفة على ثبوت موضوعاتها في الخارج ضرورة عدم توجه الحطاب بالنسبة إلى وقوع من الفعل أو الترك والذي يظهر من جملة من الأساطين تصحيح مثل هذه القضايا

بوجود موضوعه في الدهن والكلى من غير ما يسقى أيضاً لأن ثبوت شيء بشيء  
فرع ثبوت لمثبت في طرف ثبوت أمثله لا مطابقة من المعلوم أن أحكام الشرعية  
تثبت لموضوعاتها في الدرج لا في الدهن

واللائق بسط الكلام عن هذا مقام ذي في تحقيق هذا المرام مسكت آخر اشهر  
إليه على سبيل الإيجاز وهو أن مقام طلب الأمر في الدرج مشأاً في اعراس  
لموضوعات متعددة إذا ردد الله تعالى بالأردف الشرعية لخصم الصلوة من لعدم  
اترع - من المصادرة نصحت بالمطلوبة - آخر المكالمة و آخر دثار الصلوة وسى هذا  
المقام فلم ثبت في الدرج الاعراض واحد لموضوع واحد وهو لا أدلة للأمر ، وموضوعه  
متحقق في الخارج ، أما المطلوب كالصلوة والمطوب منه فم ثبت له شيء بل إنه  
اترع باعتبار قديم هذا الأمر من بدات الأمر وحذف الوحوب والمكلفية لهما ، والأمر  
الأنتراعى الم - متوقف على ثبوت مشأ الانتراع لا طم من محضنا نقول الصلوة واحدة  
في الدرج قد ، وجوده بل شرط عدم وجوده - معنى أن رادة فعله وثمة الأمر في  
الخارج .

و هذا التحقق مما المهمى الله تعالى و لم أر احداً نبيه له والحمد لله تعالى .  
يرتفع به كثير من الشبهات .

ومما قوله هذا كله إذا قد بوجود الكلى لطبعي الحج واحد البصر من ملك الكلى  
كما عرفت عبارة عن صفة مقبولة ومنه - الدقة ولا توقف على وجود الكلى في الخارج  
بل يقول أن القول وجود الكلى في الخارج لا يسمع في صحيح ملك الكلى من  
احداً من الفقهاء لم يشترط في بيع المسلم وجود المسلم فيه حال البيع والمشتري يملك  
الكلى حال عدمه ، لا ينافي فالقول بوجود الكلى الطبيعي احتمى عن المقام بل نقول إذا  
كان المسلم فيه موجوداً حال العقد والمملوك ليس هو الكلى الموجود بل إنما هو الكلى  
الذى سيوجد بعد الأجل .

بل نقول أن المملوك في بيع الكلى ليس هو الكلى الموجود حتى إذا كان البيع  
حالاً فإنه ربما لا يملك الدايغ شيئاً من الأفراد ينتقل إلى المشتري بالبيع مع أنه لو كان



مالكا أصلا ثم منتقل إلى المشتري شيء منها بالضرورة والاشراك المشتري النافع في ما  
 يملكه من الأفراد مع أن المبيع هو الكلي بالاشتراط ولا يلتزم به فقه  
 ومما قوله نعم لما نسب بالاحتمال الخ وجه نظر أن مقتضى حقه سابق  
 استدلاله تحقق العرض بدون الموضوع فلا معنى لقيام الاحتمال على ثبوت الملكية في  
 لكلي على القول بعدم وجود الكلي في الخارج .

ومن العرف قد في هذا الحكم المصالح للتبديل العقلي التطمين على موافقة  
 مع أن هذا شأن الأحكام المدللة للاصول والقواعد لا الأحكام المدللة للدلالة العقلية  
 القطعية فالأمر مما يقطع به ولا يمكن الالتزام بها حتى في موارد ومما ذكره  
 ما في تلك كلامه رد في هذه مواقع لتبصر انصرفت عنها معجزة التواويل  
 الثالث من وجوه الصانع من الضرر ونحوه أن يكون المبيع المحفلة الكلية  
 المحصورة مصادقها في الضرر ونحوه والفرق بينه وبين السابق واضح فإن الكلي لا  
 أهم فيه بخلاف الفرد منتشر والحملة والخصوصية الشخصية ملزمة في هذا القسم إلا  
 أن دائرة الكلي مصفة

والفرق بينه وبين الأشعة من وجوه مهم أن اختيار التعيين على هذا يبدأ بالمبيع  
 لعدم استحقاق المشتري إلا الطمينة غير الأمر ساطعة على الالتزام ، لدفع من الأفراد  
 بالخصوصية وعن العاصل العمى رد في مواضع عديدة من أحوبة مسائله أن التعيين يبدأ  
 بالمشتري وصحة طهر وإما إلى الإشاعة فتوقف التعيين على التراضي منهما  
 ومما أنه لو تلف من الحملة ولم يبق إلا ما يوارى حق المشتري تعيين حقه فيه  
 ون كلام من الأئمة و أن كان صاحبا لتعيين حق المشتري فيه إلا أنه حرج عن القاطنة  
 بالتلف وتعين الباقي .

ومما أن للبايع جميع أنواع التصرف حتى مع مبيع المشتري إلا ما أوجب تلف  
 ما يوارى حقه .

ومما أنه لو كان للجملة ماء اختص به البايع ولم يشاركه المشتري على حسب

هذا يجعل الخلاف في هذا المقام والنسب هو كقول إلى مجله و لدمع المقاصد  
 ها كلام امرك بذكره تشديداً للمرام قال قواه ولو قل بحث صاعاً من هذه الصب من  
 يماثل اخراتها صح<sup>و</sup> و فرق الصب من وفي بحث احدهم لم يصح الفرق بين الصورتين  
 ان المبيع في الثانية واحد من الصب المصورة المستحصنة غير معين فيكون بيعه مشتملاً  
 على الغرر وفي الأول لمع امر كمي غير متلخص ولا يميز بصفة و يقوم بكل  
 واحد من صباين الصورة و يؤخذ به و مثله ما او قسم الاربع و ربع و ما منها من غير  
 تعيين ولو باع ربعاً قبل القسمة صح<sup>و</sup> و يربى على واحد من مثله لانه حينئذ امر كمي  
 فان قلت المبيع في الأول الى امرك كمي فبما ليس كذلك بل هو واحد من تلك  
 الصب من المستحصنة مهم فهو بحسب صورة العبارة يشبه الامر الكلي و بحسب الواقع  
 حرثي غير متين ولا معلوم و المقصود لهذا المبيع هو تعريف الصب من جعل كل واحد  
 رأسه و صدر اطلاق احدهم لاسيما شخص مدياً غير معلوم فصار كبيع احد الشيعة واحد  
 المعيد ولو انه قال بعتك صاع من هذه شايها في حوائجها لعكسها بالصبه نفي

و تدل على ظهور بيع الصاع من الصب في القسم الاخير بعد مساندة الفرق  
 صحيحة يروى من رواية عن احمد بن محمد بن عيسى في رجل اشترى عشرة آلاف طن فصب في  
 اندر خمسة على بعض من اخيه واحده و الاخرى ثلثون الف طن فصب البايع فذهبته  
 من هذا القصب عشرة آلاف طن فقال المشتري قد قبلت و اشترت و رحبت و اعطاه من  
 ثمنه الف و وكل المشتري من بقية و صبوا و قد وقع في القصب من و اشترى منه  
 عشرون الف طن و بقي عشرة آلاف طن فقال <sup>بشرا</sup> عشرة آلاف طن التي بقيت هي  
 للمشتري و العشرين التي اشترت من مال البايع

دلت الرواية على ظهور العبارة في بيع الكلي حيث حكم بقاء المبيع بعد

الاحتراق

و مما ذكرنا يظهر في من عن فخر المحققين عنه في الايضاح في ترجيح التبريل  
 على الاشاعة من انه لو لم يكن مشاعاً لكان غير معين فلا يكون معلوم معين و هو الغرر  
 الذي يدل المهي عنه على الفساد اجماعاً و ان احدهم يبيح لوقوع بيع عابه ترجيح

من غير مرجح ولا يمينه هو المبيع ومطل الشيء من هذا إنما يتم فيما لو دار الأمر بين التبريل على الأديم والأشعة فمرجح الثاني بما ذكر وقد عرفت أن الظاهر هو الكلي على ما قررنا .

وكذا في البواهر من مرجح التبريل على الأشعة استناداً إلى ما ذكر وغيره مما لا يحصى ومنه قال رحمه الله لكلام في نه من يبرل على لأشعة في صورتين أو يكون المبيع راكب لطدار في الجملة إلى أن قال ويرجح الأول عدم معهودية ذلك الكلي في عدم الدفعة لأعلى وجه الأشعة بل تدخل إلى جملة المبيع وإليه وما تسمعه في بيع الثمار من أن استثناء الدفعة بدلاً معاوضة يبرل على الأشعة من غير خلاف ومنه فيهم وأما في حصة الثمرة باسم الله تعالى مثلاً في بيع على السعة وهو مثل المبيع كما اعترف به في - ولكن في الصحيح وذكر الرواية وهو يؤيد الثاني وبه يفرق بين ما هما وبين ما في بيع الثمار لا به وقد يشكل صحة أصل البيع فيه جملة عين المبيع وبه الموحدة للضرر المدعى لموجب إفساد المعاملة

و صرح الأصحاب فيما لو أعشع غير معلوم من قطيع «المطال» أن علم عدد ما اشتمل عليه من لينة و بسوب أنه لا يصرحوا بالمطال فيما لو فرققت الصرة صيغاً ما معديره واشترى مقدراً باسمه «الطال» أن كانت قيمة من الأول والأقرب أن في الفهم الآن يلزم الأخير ويكون البيع غير ملاحظ فيه خصوصاً ذلك التعميم وإنه المراد بمصدره حتى لو أراد المبيع تعيين الأطنان من غير نقصان بالمقدار كان له ذلك لأن الغرض أن الجميع من أحمدة واحدة فيصح حسب لانه يبيع المقدار المعلوم من الصرة ولكن على كل حال لو تمتع المجهود على النص في خصوص البيع بالغرض المذكور ولا يتعدى منه إلى غيره كالصلح و ثمن الأجرة و مهر السكاح ونحو ذلك بناء على ما سمعت من أن الثالث الكلي في العين الخارجة لا يكون إلا على الأشعة و فرض المسئلة يكون المبيع في الدفعة و شرط التديب عن الصرة خروج عن موضوع المبحث و مقصده عدم المطال حتى لو تلف الصرة أجمع وأن تسلط على الخيار بأهـ دام لشرط معنى شيء وهو أن يشاء الوجهين على الظاهر الاختلاف في تعيين مراد المتعاملين

من العبارة التي هي مورد العقد لا ان ذلك حكم شرعي و ان لم يقصد به فيخرج عن  
 "محل" المبحث ما صرح فيه بقصد الاشاعة او الكلي لا انه قد يشكل صحة الثاني سواء  
 على عدم ذلك الكلي في غير الدفعة لا على وجه الاشاعة

وحسب الاطراف لا دليل فيه على صحته بل هو اشم منه و من الاشاعة و ان كان  
 قد حوالت مدة صاعها بمحل التالف عن البيع خاصة فيكون حكمه شرعيا لعدم الايهام  
 عليه غيره بل قد يقال ان هذا المسمى حكم مطلق ليس الصاع من الصرة اما لو صرح  
 به فلا دليل على جوازه .

وقد يعترض في اصل المسئلة ان مساء الوجهين الاحلاف فيما يقصده الاولاه  
 الشرعية في بيع مطلق الصاع من الصرة من غير مدخلية لتعرف قصد المتعاملين بل لو  
 علم حلوهما عن الأمرين مع مساء الوجهين ايضا ولم يحكم بمصاد المصداقة فمحل حدا  
 فان التحقيق التبريل على لاشاعة ضرورة كونه كالمدين المحذطين او كالمال الذي  
 اشترى بمصداقه انتهى

و فيه موقع للمطر تعرف مما مر لا ناس ان شرط البيع على الاحتمال عدم قوته  
 و يرجح الاول الحج وجه المطر ان ذلك الكلي لا على وجه الاشاعة في غير الدفعة  
 واقع كثيرا شاع حدا فان دلى المسلمون إذا اشترى الرقاب للتحرير من الركون لم  
 يجب عليه الدفع الا من الركون ولا يملك التابع شعص خارجيا من الركون بل ربما  
 لا يوجد من الركون عند المشتري من حسن الثمن بل مطلقا

و كذا إذا اشترى مولى الأوفى من حاصل العين الموقوفة مثلا . الثمن المكلي و  
 كذا للمص في ما يشترطه الوصي " من ذلك الثمن الكلي و من المملوك في هذه الموارد  
 هو الكلي مع تعيين الأداء من جهة بيعها كما في الصاع من الصرة و ايضا ان كان المراد  
 بالمعهودية المعهود به في العرف فهو شائع في العرف وقع كثيرا و ان كان المراد بالمعهودية  
 في الشرع فلو سلم عدمها لم يقدح لأن " المرحم في مثله العرف لا الشرع

و منها قوله قدم بل يحل إلى جهالة المبيع و ابهام وجه النظر مما مر من ان  
 الكلي لا ابهام فيه ولا فرق بين المكلي المطلق و الكلي المعقد من هذه الجهة فكما ان

الكلية إذا كان في الدفعة كما في السلم لا أنهم فيه فكذلك في المكس المبيع لأداء من  
فرادها، فإن تعيين الأداء لا يوجب الاتهام وهو في نفسه أيضاً من مهمتها بالضرورة  
ومنها قوله رد وما تسمعه في بيع التمر أخرج وجه النظر وجود الفرق بين  
المفهوم فلا مجال للفساد طال كان الفرق مما يستعمله أقوام وقد جرى على الفجور و  
الأعلام فلا بأس بامتناع الكلام، لنقص الأبرام وإن كان اللابح بهذا أصراً غير هذا  
المقام

فأقول مستمداً من مسائل المشيه <sup>عليه السلام</sup> أنهم اتفقوا على تبريل استثناء الأرباب  
المعاومة من ثمرة أشجرة على لأشعه حيث حكموا بأنه لو حلت الثمرة بأمر من الله  
تعالى سقطت من المستثنى بحسنه ولا يلائم هذا الحكم إلا الأشعة واحتفلوا في بيع  
الصاع من العصرة فالمشهور أنه مرسل على البدلي واحداً الشيخ والشهيدان وجماعة  
على ما حكى المحقق الثاني بل لم يعرف من حرم بالأشعة في هذه المسئلة فاستشكل  
الشهيد رد الفرق بينهما في الدروس حيث قال وقد يهمل من هذا التوزيع أن توزيع  
الثلاث من الثمرة على المستثنى تبريل شراء صاع من العصرة على الأشعة وقد تقدم،  
يرجح عدمه فيه سؤال الفرق انتهى .

ذكرنا في بيان الفرق وجودها منها أن الفرق إنما هو الجنس والأفقه قضى بدهر  
العصرة التبريل على الأشعة في الصاع من العصرة أيضاً وفيه أن العدد بتبريل كلام  
استكمل على خلاف ما فهم عرفاً خلافاً للمعهور من طريق الشارع بل لا يستلزم انقطاع  
بحلوه عن الحكمة بل مخالفة لها وقبحه ومن المعلوم استحالة القبح عليه .

والحكمة فكما أنه لو علم من الماشيء إرادته الأشعة كان ترتب آثار الكلية  
و الرامة بها قبيحاً بالضرورة فكذلك مع استظهارها من عبارته وهل هذا إلا كالتمتع بكون  
أثر بيع الثمار بيمونه الروح دون خروج الثمار من ملك صاحبها ما عوصد والعكس  
نعم فرق بين المفهومين إلا أن النظر لتوضيح القبح هذا مع استظهار الخلاف من العدة  
أما مع الاحتمال فيمكن التبعيد بعض ما يحتمله العبارة لحكمة كما في بعض مسائل  
الوصية .

و «احتمل من ذلك الرواية على محل الصبرة على خلاف ما يظهر من تعدد ما في كما عرف  
 وان التزم «احتمل الصبرة وتساوى الاحتمالين «المسألة اليها فتحة حيث تدشوا الفرق بين  
 سبع صاع من الصبرة «استثناء لأصل المعلومة وان الاستثناء حيثما لا يحمل لعدم  
 الفرق وما وجه الفرق «الاتفاق على الاشاعة هادع ان مقتضى القاعدة الحكم بالاحتمال  
 والتعمد بالرواية ثمة بل نقول ان «الرواية لو اكدت حكماً تعديداً صرفاً وحب الاقتصار  
 على موردها وهو الاطلاق بل إذا كانت على المقدار المحصور و كل التالف بالمقدار  
 المحصور بالاحتراق خاصة والعمل في غير موردها بالصواب العامة

ومنها ان الفرق هو الاجماع على الاشاعة في سماء لأرطال و الا لكان للخلاف  
 أيضاً فيه محتمل وفيه ان «التعمد في مثل المقدم في غاية القصد مع ان يعلم من طريقة  
 الأصحاب انهم لم يستندوا في هذا الحكم إلى مدرك خاص بل انما استندوا فيه إلى ما  
 تقتضيه الصواب العامة .

ومنها انه يجب على البائع القصد في سبع صاع من الصبرة دون الاستثناء  
 من المشتري لا يجب عليه اقص الارطال للبائع ولا يتوقف عليه لزوم البيع بخلاف  
 الصاع من الصبرة من البيع لا يتم الا بعد الانقاص  
 وفيه مع ان القصد واجب في مسألة الاستثناء أيضاً ان وجوب القصد يتوقف  
 على كون المبيع كلياً لا متاعاً فلو توقف كونه كلياً على وجوب القصد لزم لبور و  
 «احتمل من وجوب القصد لا يجب على الاشاعة

وعن مفتاح الكرامة ما يقرب منه وهو ان «التلف من الصبرة قبل انقص فيلزم  
 على البائع تسليم المبيع منه ان بقي قدره فلا يفتقر البائع لاحله بخلاف الاستثناء  
 من التالف فيه بعد القصد والمشتري بيد المشتري اما في على الاشاعة بينهما فيورع  
 القصد عليهما ولذا لم يحكم بضممان المشتري من خلاف البائع هناك انتهى  
 وفيه ان الحكم بكون التالف من البائع الذي هو في معنى الانقاص لا يوجب  
 تعيين حق المشتري في الباقي ووجوب دفعه اليه على البائع بل انما يجب عليه دفع ثمنه  
 اليه بالنسبة إلى التالف للانقاص هذا .

و اورد عليه انه باق ان يريد كون التلف في مسئلة الاستثناء بعد القبض اذ بعد  
قبض المشتري فعبه انه موجب لجرّح البيع عن ضمان ما يتلف من مال المشتري ولا  
كلام فيه و اما الاشكال في الفرق بين المشتري في مسئلة الصاع و البائع في مسئلة الاستثناء  
حيث ان كلا منهما يستحق مقدارا من المجموع لم يقصده مسحقة فكيف يحسب بهن  
الذات على حدهما دون الآخر مع اشتراكهما في عدم قصه الكلي و ان اردت ان كون  
الثالث بعد القبض ان الخلل الذي مسحقة البائع قد كان في ذلك بعد العقد فحصل  
الاشراك فاذا دفع لكلي إلى المشتري فقد دفع ما لمشتريا فهو نظرا ما إذا دفع البائع  
مجموع الصرة إلى المشتري فالاشراك كان قبل الصدة

فعبه ان الاشكال يحله ان يسمى سؤال الفرق بين قوايت له بحيث صاعا من هذه  
الصرة و بين قوله بعت هذه الصرة او هذه الثمرة الأصاعا منها وما الموجب للاشتراك  
في الثاني دون الأول مع كون مقتضى الكلي عدم من فرد منه و حرء منه للمالك الا  
بعد اقتباس مالك لكذا الذي هو المشرى في مسئلة الاستثناء فان كون الكلي بين  
البائع والمالك لكلي لا يوجب الاشتراك فتدبر

و تحقيق المقدم ان الفرق بين المبيع ان المبيع في مسئلة بيع الصاع اما هو  
الكلي اصغر و راء في صفة الصرة فالاشراك في الصرة بين البائع و المشتري و  
انه للمشتري هو الاضيء منها بخلاف مسئلة الاستثناء فان المبيع اما هو الثمرة  
المشخصة و المشتري بها لا يمكن ان يكون إلا حرء منها و حرء اشخص لا يمكن ان  
يكون كذا الا اذا كان حرء عقلي و هو غير ما نحن فيه فان المشتري اما هو الرطل  
لالبعض والعسل و هذا سر حساب لتلك عليهما في هذه المسئلة دون مسئلة بيع الصاع  
فعلى هذا لا يجوز للمشتري التصرف بميراث البائع كالعكس الامع المشرى

واما ما عارف في الادب هذه و هي المشاهدة المشرقة وما والاها من المراتلة وليس  
من هذه المسئلة في شيء لان بظاهر من المعمول من هذه الامة اما هو اشتراط العطاء  
وهو التزام من المشتري بعطاء البائع مع ضرورة او غيرها من ثمرات الستان فلا يجرى  
عليه حكم الشركة فافهم و اعلم فان هذا التحقيق قد جرى على هؤلاء المجهول وذهب

العرق بين سلع صاع من الصبرة و سلع الصبرة إلا صاعاً - ٣٦١ -

كل منهم إلى صوت وود عروباً في كل ما اكتفوا السار العرق  
و من هذا يظهر ما في ما افاده شيخنا المرتضى حيث قال متصديداً لدفع الاشكال  
و يمكن ان يدل ان سلع المشهور في مسئلة استثناء الارطال ان كان على عدم الاشعة  
قل التلغ و احتصاص الاشراك بالنالف دون الموجود كما يسمى عنه قوى جماعة منهم  
انه لو كان تلغ بعض بتعريف المشتري كان حصه المايح في الفرق و يؤيده استمرار  
السيرة في صورة سلع ارطال معلومة من الثمرة على استقلال المشتري في التصرف و عدم  
المعاملة مع المايح معاملة الشركاء .

فالمسئلة مشتركة في التبريل على التلغ و لافرق بينهما الا في بعض ثمرات  
التبريل على الكللي و هو حساب النالف عليهم و لا يحصر في وجه واضح لهذا الفرق  
الادعوى ان امتداد من الكللي المستثنى هو الكل الشايح فيما سلم للمشتري لا مطلق  
الموجود وقت البيع وان كان به ثم على الاشاعة من اول الامر امكن ان يكون الوجه  
في ذلك ان المستثنى كما يكون طاهراً في الكللي كذلك يكون عنوان المستثنى منه  
الذي انقل الى المشتري بالنسبة كليا . معنى انه ملحوظ بعنوان كلى يقع عليه البيع فمعنى  
بذلك هذه الصبرة الاصداق منها يعتد لكللي المخرجى الذي هو المجموع المخرج عنه  
الصاع فهو كلى كمنع الصاع فكل منهما له انك لعنوان كلى و لموجود مشترك بينهما لان  
اسم كل جزء منه إلى كل منهما على نهج سواء فتخصيص احدهما به ترحيح من غير  
مخرج و كما ان نالف سبعة اليهما على سواء فحسب عليهما و هذا بخلاف ما اذا كان  
المبيع كليا فان من المايح ليس ملحوظ بعنوان كلى في قولنا يعتد صاعاً من هذه الصبرة  
ان لم يقع موضوع الحكم في هذا الكلام حتى يلحظ بعنوان كلى كمنع الصاع .

وان قلت ان مال المايح بعد سلع الصاع ليس حريث حقيقياً مشحوناً في المعارج  
فيكون كليا كمنع الصاع

قلت نعم ولكن ملكية المايح له ليس بعنوان كلى حتى يمتد ذلك العنوان  
فيكون الدعوى عند تلف البعض صادق على هذا العنوان و على عنوان الصاع على نهج  
سواء ليلازم من تخصيصه واحدهما لترحيح من غير مخرج فيجوز الاشتراك فاداً لم ينق



الا صاع كان الموقوف مصداق لعنوان ملك المشتري فيحكم بكونه ملكا له ولا راحة بقاء عنوان ملك البائع فتأمل انتهى .

و فيه مواقع للنظر منها قوله مسمى عنه فتوى جماعة الحج و وجهه ان التعريضي المشترك بوحب الصمان قطعاً فهذه الفتوى من الجماعة لا تنافي الشركة و الاشاعة من التفصيل بين كون التلف شتر من المشتري و بين كونه من قدر الله تعالى و الحكم بكون التالف مهماً على الثاني و اختصاص المشتري به على الاول . و قد روي « لا شاعة نعم لا وجه لتعين الحق في الباقي بل الباقي ايضا هو على ما كان من الاشاعة عليه الامر بزمان المشتري ما اتلعه بالتعريض من حصة البيع ولا تمنع أدلة من الدفعي خاصة

و منها قوله و يؤيده استمرار السيرة الى وجهه ما عرفت من ان استمرار السيرة اية هو لان المرافعة المضمومة اسما هي بمعنى استمرار اسطاة الارطال و ليس هذا من استثناء الارطال من الثمرة الشخصية المعتبر للاشاعة

و منها قوله فالمستندان مشتركان في التبريل على الكلي الحج وجه النظر ان جعل الشارع توقف حوار تصرف المالك في المشترك على ان شركته ليس بما لا يقبل التخصيص فلو سلم ما ذكر فيما فرصناه من الاستثناء لدليل كالسيرة لم يكن من قبلاً للشركة .

و منها قوله الادعوى ان المتبادر من الكلي المستثنى الحج وجه النظر ان كون المبيع الكلي الشايح فيما لم يسلم للمشتري لا مطلق الموقوف وقت البيع يؤكد اختصاص المشتري بالتالف لان المعروف ان المبيع اية هو الكلي الشايح فيما يسلم و التالف ليس مما يسلم فليس من افراد المبيع بالضرورة مع انه او كان من افراد المبيع لم يكن تلعه الا من المشتري ايضا كما في الصاع من الصرة فانه على تقدير كون المبيع كلياً يحسب التالف على المشتري مع انه من افراد المبيع .

و بالجملة فكون الشيء فردا لسكلي المملوك لا يقتضي كون تلعه من المالك فكيف إذا لم يكن من افراده بل عاقضا له فما وجه به كون التلف مهماً يقتضي خلافه و هو من مثله في غاية الغرابة

مع ان استثناء الكلّي لا يكاد يظهر له معنى محصل لان المسع ان كان شخصا  
 حاد حيا فليس الكلّي داحلا فيه حتى يستثنى فانك إذا بعت ثمرة بحلة بعضها فاستثناء  
 رطل كلّي منها ان كان مطلقا فلم يكن داحلا في المبيع حتى يستثنى لان المبيع حرثي  
 حصفي بالعرض و ب كان كذا معنى الاداء منها فلا وجه للاستثناء ايضا لان الثمرة  
 باجمعا ملكت للمشترى بالعرض بلا استثناء و معنى اداء رطل منها للبائع لا معنى ذلك  
 كنه في الصاع من الصرة فلا معنى للاستثناء و بالحملة والاستثناء اما يتم في المعروض من  
 المجهوموع المركب و الحرثي من الكلّي و قد استثناء الكلّي من الحرثي فلا محصل له  
 و منها قوله رد ان المشتري كنه يكون طاهرا في الكلّي الب و وجه النظر ان  
 المشتري ليس طاهرا في الكلّي بل لا محمله لان المعروض ان المبيع حرثي و استثناء  
 الكلّي من الحرثي لا معنى له ولو سلم فيكون عنوان المبيع كذا خلاف العرض فان  
 المعروض في كلمات الفقهاء في هذه المسئلة مع الثمرة الشخصية لا الكلّي الثالث في  
 الدعة

و منها قوله قلت نعم و لكن ملكية البائع الح و وجه النظر ان ملك البائع بعد  
 بيع الصاع تمام الصرة قطعا لان المعروض ب المبيع كلّي غاية الامر بمعنى ادائه من  
 الصرة فلا يحرج بالمسع من الصرة من ملك البائع بل على الاشاعة ايضا ليس مال  
 البائع كذا بل المملوك لكل من البائع و المشتري اتما هو الشخص على الاشاعة  
 فتدبر .

و بالحملة فتسليم كون ملك البائع بعد بيع الصاع كذا مع ان المعروض اختياره  
 الكلّي في تلك المسئلة و البحث عن الفرق بين المشتري على هذا التقدير في غاية  
 الغرابة .



و بالحملة لا يتعمل الانهزام في معنى الاشاعات من الاملاك و الحقوق مطلقا و  
 لهذا لا ينفقد الاستيجار ب حرتين على تقديرين  
 ان قلت ان مقتضى ما ذكرت بطلان الجماله ايضا مع الانهزام مع ان الظاهر انه

لا كلام في صحة قولنا ان خطته فارسيا فلك درهم وان خطته روميا فلك درهمان مثلا جملة وقد صرح به الاصحاب معللين بان الجملة تتحمل من الجملة لا تتحملة الاحارة لعموم ادلتها .

قلت ان الجملة على قسمين قسم تؤل إلى العلم كالمسئلة المفروضة وقسم ليس كذلك كقولنا ان خطت ثوبى فلك اما عدى و اما دارى و اما درهم و اما دينار مثلا والمفترق في الجملة اما هو القسم الاول دون الثانى ووجه اعتداله فيها ان الجملة لا تحصل بها ملك عين ولا مفعول ولا استحقاق حتى يحتاج إلى متعلق معين بخلاف الاحارة نعم يقضى استحقاق العامل بعد العمل المجهول فلا بد من كونه بحيث تؤل إلى العلم بعد العمل لحصول الاستحقاق حسند وقد عرفت انه لا بد له من محل معين وقد صرحوا بذلك حيث فصلوا في الجملة بين ما لا يصح الجملة من تسديه وما يسمع فحكموا باعتداله في الاول دون الثانى و مرادهم من امكان التسليم على ما تصوروا عنده كونه متعيب في حد ذاته غير قابل للاختلاف والتعدد

و بالجملة فلاشبهه في عدم اعمار المراد الاسمى في لصالح كما يرشد اليه كلامنا في مسائل التارخ هذا اذا كان الاسم بحسب الواقع ونسب الامر و اما اذا كان متعيبا في الواقع معهودا لواحد من المتعاقدين فقد يعتبر في الصلح هذا النوع من الالزام او هو كسائر العقود المستتية على امكانية كالبيع والاحارة لا يعتبر فيه الجهل لكونه عررا ام بعضه بين ما يمكن فيه الامتلاء وما لا يمكن ذلك حال العقب او مطلقا او يلتزم بعير هذه الوجوه اشكال

و توصيح الحال يتوقف على تمهيد مقال يبين منه معنى العرر مع ما فيه من الاقوال فمن العوهرى في الصحاح ما عارته بعد حذف الرواية هذا العرر مكسر المثل الواحد عرر بالفتح و منه قولهم طوبى الثوب على عرراى على كسره الاول والعرة بالضم بياض في البهية فوق الدرهم و رجل اعراى شريف و فلان عرة قومه اى سيدهم و عرة كل شيء وله و اكرمه و العرر ثلاث ليل من اول الشهر و العرة العبد او الامقور رجل عر بالسكر و عريراى عير معرب وقد عرير بالسكر عرارة و الاسم العرة وعيش عرير

«ما كان لا يفرغ أهله و العرة العقلة و العدر العافل و اعز اي اتاه على عرة منه و اعتر  
الشيء اي خدع به و الفروا الخطر .

و معنى رسول الله ﷺ عن بيع العرر و هو عند بيع السمك في الماء و الطير في  
الهواء . اس السكت العرور الشيطان و عنه قوله تعالى ولا يفرّكم بالله العرور و  
العرور اي ما تنزع عنه من الادوية قال و العرور «لحم» ما اعثر به من فتاح الدواب و  
العرور يوم القتل و لث فلان عرر شهر اي مكث مقدار شهر و لقرار نقصان من  
الداقة

ثم ذكر معاني كثيرة لعرر بالكسر المصححة و قال و عره يعمره عرور احدهه يقال  
ما عرك فلان اي كيف احترثت عليه و غر الطائر اي ما فرخه يعمره غرارا اي ذقه و التفرير  
حمل المعس على العرر و قد عرر «لحمه» تعريرا و مرة كما يقال حبل محملا و تحلة  
و يقال ايضا عررت «منا» العلام اي طمعت اول ما تطلع الاصمعي يقال عارت الدقة عار  
عرار قد لسمها ابو زيد عارب السوق «ب» عرارا كسدت و العرعره تردد الروح في  
العلق انتهى .

و قال في المعوس عره عرا و عرور و عرة بالكسر فهو عرور و غرير احدهه  
و تصممه بالمدح فاعتر هو و العرور الدنيا و ما يعمر به من الادوية و ما عرك او حص  
الشيطان و «لحم» الا باطل جمع عرر «ل» و اما عريرك منه اي احذر كره و عرر «لحمه» تعريرا  
و عره عرصه للهلكة و الاسم العرر محركة و العرة و العرعره تصحفا «ب» اي في  
البحر «ل» اي ان قال عروجه يعر «لفتح» غررا محركة و عرة بالضم و عرارة بالفتح صادر  
داغره وايض و العرة بالضم العدد و الامة و من الشهر لثة استهلال القمر «ل» اي ان قال  
و العار العافل و اعتر فعل و الاسم لعة بالكسر انتهى

و عن اس الاثير في النهاية انه ذكر احديث كثيرة ذكر فيها الغره و العر بالضم  
و العر بالكسر و الاعر و العرار و الغريرة و الاعتزار و عر الغره بالكسر بالعقلة و  
الاعتزار بطلب العنة فعل و فيه انه بهى عن بيع العرر و هو ما كان له طاهر يعر  
المشتري و باطل معقول .

وعن الأدهري سح العروة، كان على غير عهد ولا نفع و يدخل فيه البيوع  
التي لا يحيط بكلمة المشاعان من كل مجهول وقد تكرر في الحديث ومنه حديث  
مطرف أن لي نساء واحدة وأبي الأكره أن أعرضها أي أحملها على غير نفع ومنه سمي  
الشیطان غرورا لأنه يعمل الإنسان على معامه و وراء ذلك ما يسوء ومنه حديث  
الدعاء و تعطين ما بهيت عنه تعبر أي مخاطره و عهد عن عاقبة أمره  
ومنه الحديث لأن اعتر بهذه الأبد ولا أو من أحب إلى من ن اعتر بهذه الأبد  
يريد قوله تعالى «فأولئك هم الذين نعى حتى» وقوله تعالى «من يعمل مؤمدا متعمدا المعنى  
أن احتمال تركي مضمي الأمر «الأولى أحب إلى من ن احتمال بالدخول تحت الآله  
الأخرى ومنه حديث عمر ابن الخطاب «أبع آخر فإنه لا يؤمر واحد منهما بعة أي لا  
يؤمر تبديلا للبيعة مصدر عررته إذا ألقته في العرو وهي من التعرير كالعلمة من العلمين  
وفي الكلام مضاف محدود تدبره خوف نعره أي يغتالا أي خوف وقوعهم في الفتنة  
انتهى

وفي مجمع البحرين «عروة غرا و نره» و عروة بالكسر فهو معور حذعه و  
طعمه بالاضطرار عثره هو إلى أن قل وفي البحر هي رسول الله ﷺ عن بيع العرو و  
فسر بما يكون له «أهر يعر المشتري و باطن مجهول مثل بيع السمك في الماء و الطير في  
المواء إلى أن قل و التعرير حمل النفس على العرور و هو أن يمرض الرجل منه  
للمهلكة و منه الحديث لا يعر الرجل منه انتهى

وفي مجمع البيان «و أعرك» يجوز أن يكون من العرو و لمراده فيكون معناه  
ما أحبك و أعطك عمارادك و يجوز أن يكون من العرور على غير القياس و فيه  
أيضا العرور ظهور أمر يتوهم به جهلا بالأمن من المحذور يقال عرره عرورا و عثره عثرارا و  
فيه «أن الكافرون إلا في عروره» و قيل معناه ما هم إلا في أمر لا حقيقة له و في الصافي أن  
الكافرون إلا في عروره لا معتمد لهم انتهى .

و عن جامع ابن سعد العرو ما طوى امره و روى ابن المكارم عن أمير المؤمنين  
صلوات الله عليه أن العرو عمل ما لا يؤمن معه العرور .

إذا تم هذا فقول ان الغرر في المعاملات إنما هو المصاحبة فيما سى على الملكية بحسب الزرع لأن الخطر الشخصي لا يبطل المعاملة قطاً إلا ترى ان الشخص إذا اشترى سمكة بأحد قيمته، ادعى احتمال ابتلاعها دونه غلبة كانت المعاملة في رخصة الخطر عدم الاعتماد على حصول العرس وحصول الضرر على تقدير العدم كما ان انتفاء الغرر الشخصي لا يوجب الصحة مع كون المعاملة عريضة نوعاً كما لو اشترى الآبق للعتق فإن الخطر منتفٍ بالنسبة إلى هذا المشتري سيما إذا اشترى بقيمة باردة حداً مع ان المدة ماله . بله لكون العرس من العدم عدلاً، لا يخص مع الأماق كالاستخدام فهو حينئذ في معرض الخطر نوعاً

و «الجملة والمصدر» كون المعاملة مسمية على الملكية ومرجعها الغرر وهذا إنما يختلف «بمختلف العادات» لا يرى انه يعتبر في التواكله الورن و يبطل بيعها بالعرض مع انه يجوز الاكتفاء بالعرض حال كونهما على الشجرة و كما يختلف حال الخطب «الاعتبار بالورن والعرض»

و من هذا يظهر السر في حوال لاكتفاء الأوران المتدولة في البلد مع الجهل بها تفصيلاً كالوقية و لحقة و سورته في بلادنا فإن المتردد من لا يعرفون منها إلا الاسم بل أهل الأمصار لا يعرفون أصل الأوران المتداولة في بلادهم تفصيلاً ولم يفت احد بوجود استعمال المدة غير على الدرس و بطلان معاملته من لا يعلم بها و ليس إلا لعدم حري العادة على هذا النحو من ملكيته و إنما اكتفوا بتعيين العوان الشيع المتداول المتعين و الواقع و الوجه في دوران صدق القرار مدار استقرار العادة الملكية وعدمه ان ما يتسامح فيه عرف ليس محللاً للخطر عندهم من العقلاء لا يقدمون على ما هو محل للخطر فلا يصدق على ما لا يتحرر عنه العقلاء انه موصع للخطر

و مما ذكرنا ظهر ما في ما افاده شحما المرتضى حيث قال بعد تحقيق القول في التقدير بغير ما يتم فيه التقدير -

ثم انه قد علم مما ذكرنا انه لو وقعت معاملة المورون بعنوان معلوم عند احد المتبوعين دون الآخر كالحقة و الرطل و الورنه باصطلاح أهل العراق الذي لا يعرفه

عمرهم خصوصاً لأعاجم غير حرة لأنَّ مجرد ذكر أحد هذه العوائد عليه و جعله في الميراث و وضع صحته و مجهولة القدر معلومة الاسم في معاملة لا يوجب للمعاين معرفة رائدة على ما يحصل بالمشاهدة انتهى

فان ما ذكره بمعية حار بالنسبة إلى أكثر أهل العراق حيث لا يعرفون من الحقبة كم مثلاً و ان المثل كـ حمص و انه كم شعيرة و لقول مصاد معاملة هؤلاء الممرورين و عرو لا يلزم به حد لمخالفته للسيرة بل الضرورة

و يعرف بمذكر مصاد الشهد و شرح لأرشد حيث دل في مسئلة بين الأئمة ثمين عندما قالوا يعني المخالفين من العامة تمهيداً غرر فيكون ممهياً عنه أمّا الصغرى فمحوار عدمه أو ظهور منسحقه فصيح البيع أمّا الكرى فظاهرة إلى ان قال قلت لم يبع الصغرى لأن العرر احتمال محتسب عنه في اعرف بحيث لو تركه و شح عليه و ما ذكره لا يخطر ببال فضلاً عن اللوم عليه انتهى .

فظهر منه ان المماط في العرر كونه لمعاملة محلاً للخطر بحيث يحتسب عنه لاعتقاده و يدعون و يؤمنون من أقدم علمه و أم يصدق بما يتطرق إليها من احتمال الضرر المصدق به عند اعتقاده و أمّا يقتضيه من احتمال الضرر ولم يجر العادة على الاعتداده و التحصن عنه فليس عرراً و ان كان خصوص هذا المضمون على خطري بمعاملته عمق يكون هذا المحذور من الأقدام على المعاملة معها و هو غير العرر على التحقيق فان بينهما عمومهما من وجه هذا .

و لكن التحقيق ان بين الاحتمال المحتسب عنه عرفاً بحيث لو تركه و شح عليه و بين العرر ايضاً عموماً من وجه لتحقيق لأول دون الثاني فيما لو اشترى شئ بصفه قيمته من غير ما يصلح دايمه عرفاً بل في اشراء ما لا يليق بحاله ولا يحتاج له فان اللوم متحقق مع انتهاء العرر و تحقيق الثاني دون الاول فيما لو اشترى استجود أو الآبق المرحوا الحصول بصفة دالة حدا كما لو اشترى ما تردد من ما قيمته ألف دينار و بين ما قيمته خمسة دية لا يوجب على هذه المعاملة بل لا يوجب تركها و بعد من تركها لبده المجاهاة و الأهم من السعفاء و كما لو اشترى الآبق المرحو عوده

الذي قيمته مائة دينار عشرة دنانير من العرر متحقق في المقامين مع انتهاء اليوم  
والحملة فالعرر عرره عن المسامحة فيما سى على انكيسة وار لم يكن خصوص  
المصام مما يكسبه عند العقلاء واهل المعاملة كهدس لما لى وقل في المواعيد العرر  
له ظاهر محسوب وناظر مكروه قل بعضهم عنه قوله تعالى مناع لمرور و شرعا هو  
جهل بالحصول واما المجهول فمعلوم الحصول و مجهول الصفة فليس عررا و سبهما  
عموم من وجه اوجود العرر بدون الجهل في العدد الاق إذا كان معلوم الصفة من قبل  
او الوصف الآن ووجود الجهل بدون العرر كما في المكمل و المورود و الممدود إذا لم  
يعتبر ، وقد يتوعد في الجهل كبحر لا يدري اذهب ام قصه ام فحاش ام صحر ، و يوجدان  
معاقى العبد الاق المجهول صفته .

و يتعلق العرر و الجهل مرة بالوجود كالعدد الاق المجهول الوجود و مرة  
بالحصول كالعدد الاق المعلوم لوجود و بالحسن كعب لا يدري ما هو و سلامة من سلع  
مختلفة و بالذوق كعبد من عبد و بالعقد ككييل لا يعرف قدره و البيع الى مبيع السهم  
و بالعين كذئب من ذئبين مختلفين و بالقاء كبيع الثمرة قبل تدو ، اصلاح عند بعض  
الاصحاب ولو اشترط ان يدو اصلاح لامحالة كان عررا عند الكل كما لو شرط صيرورة  
الزرع سملا

و العرر قد يكون له مدخل طاهر في العوضين و هو مبيع الدار و قد يكون  
عنه يتسامح فيه عادة نقلته كاس الحداد و قص الحبة و هو معفو عنه اجتماعا و نحوه  
شروط الحمل و قد يكون بينهما و هو محل الخلاف كالجرا في من الاحارة و  
المصرفة و الثمرة قبل تدو الصلاح و الايق بغير صيغة انتهى

و فيه لا يحصى من العرر ليس له حقيقة شرعية ولا يحتص المهي عن العرر  
بالخطر من حيث الجهل بالحصول بل اعم منه لعدم دليل على هذا الاحتصاص بل هذا  
مخالف لما فهمه الاصحاب و استدلوا به في كل باب فقوله و شرعا هو جهل الحصول من  
العراة يمكن ولا يحصى ما في بقيه كلامه راد الله في علو مصامحه

و في مقام هذا القول ذهب اليه بعض الاساطين ممن قارب عصرنا من اختصاص



المرء المسهي عنه بالخطر من حيث الجهل بصعاب المسع ومقداره قول المسع من  
المرء المسهي عنه بالخطر من حيث الجهل بصعاب المسع ومقداره لا مطلق بالخطر الشامل  
لتسليمه وعدمه ضرورة حصوله في كل مسع عائب خصوصاً إذا كان في بحر و نحوه بل  
هو أوضح شيء في بيع الثمار والزرع ونحوهما

وإحصاء أن من الواضح عدم لمحاظرة في بيع مجهول محل المسع إلى تسليم  
وعدمه خصوصاً بعد حصره بالبحر لو تعدد كما لا يخفى و بذلك سقط الاستدلال  
بالحديث المروي على اشتراط العبرة بالمعنى المذكور أي

وقد أنه خلاف ما على علمه المرفوع من الاستدلال بالسوي <sup>بأنه</sup> على اعتبار  
القدره على التسليم مع أنه لا وجه للاسناد في المروي بل لا نساق إلى خلافه أولى لأن  
الخطر من حيث حصول المسع في يد المشتري أعظم من الجهل به مع العلم بحصوله و  
تؤيده بمثل أهل السنة لما في المعروفين

وأما قوله ضرورة حصره في كل مسع عائب المح فقد أن القصة ليست تقع في  
العائب ولا قصور في تسليمه بل إنما هي قصور في الشخص عن الاحتاط عليه وانقلب فيه  
بمخالق الأباق من البعد لا في فرصة عدم الحصول فهو مقتضى للمالقة بخلافها و  
بالضرورة المعية لا توجب كون البع في معرض الخطر وأما كون البع في البحر و  
نحوه فلا يوجب كونه بفرصة عدم الحصول بل ربما يكون رجاء حصوله أقوى من غيره  
ولو اتفق كونه كذلك فهو كالعدد المريض المشرف على الموت لا يصح بيعه كالأبق وأما  
قوله بل هو أوضح شيء في بيع الثمار المح فقد أن تحقق المرء به مسلم لا يجرح  
بالدليل في بعض الصور فلا ينفس المسحوت عنه وأما قوله خصوصاً بعد حصره بالبحر  
فعليه ما سيجيء أنه الله تعالى من أن الحبار لا يدفع به المرء في هذا المقام

ومما مر ظهر ما في ما أفاده عنى العلامة السبكي قدس سره الشريف في تعليقه  
على مجموع العائدة من مساوات المرء للسعة قال <sup>(١)</sup> والتحقيق أن من المرء والسعة  
هو ما من وجه لتصادقهما في شراء الأبق بصعاف قيمته من غير داع موجب له وصدق  
الأول بدون الثاني في شرائه بعشر قيمته مثلاً وصدق الثاني بدون الأول في شراء الحصة  
(١) بياض

الحاصرة المعاوضة مثلاً، أصناف فيحتمل من غير داع اليه هذا المحمل القول في تحقيق معنى العذر ولنرجع إلى المقصود .

فيقول أن التحقيق عدم فسخ العقد و الصلح مع التمسك في الواقع لعدم كونها عذراً لأن العذر على ما عرفت سارة عن المسامحة فيما يسمى على المكايمة كما صرح به المحقق الثاني في غير موضع و الصلح ليس بحسب الذات مسا عليها بخلاف البيع و الإحارة فلا يصدق على الصلح على المجهول العذر

أن قلت أن هذا إما يتم فيما كان في مقام الأبراء و الخطيئة و إما لا في مقام التجارة فهو معنى على المكايمة لا معاملة من التجارة منتية على معاملة و المكايمة الذات فعلى هذا لا فرق بين التصالحات السوقة و بين البيع و الإحارة في اعتبار العلم فيها لأن إنشاء البيع و الإحارة على المكايمة إما هو أنكونهما من أنواع التجارة و إذا شاركهما الصلح في العلم نزلت المعاملات لا مخالفة و لفرق بينهما و بين الصلح أنهما لا يصلحان إلا للتجارة بخلاف الصلح فإنه لعموم مقتضاه يحرى في مقام التجارة و غيرها و تأمل و لعمول سجد العوضين في الصلح اي عذر

ولا يمكن أن يدل أن الصلح يصلح حلوة عن العوضين بخلاف البيع و الإحارة فليس العوضان ركناً فيه و منهما فحيث اعتبر فيه لعوض لم يمتز فيه ما يعتبر فيها لأن العوض حيث اعتبر فيه كان ركناً فيه أيضاً و لهذا يقصد بفساده على ما سيحضره أمشاهم الله تعالى .

قلت مستنداً بأهل العصمة عليهم السلام أن كون التجارة ممبیه على المكايمة من كل جهة ممنوع ولو سلم فكونه كذلك مطلقاً حتى في الصلح ممنوع ولو سلم فكفاية إنشاء التجارة نوعاً على ذلك في تحقيق العذر مع عدم إنشاء الصلح عليه ممنوع بل الماسلم كون المسامحة في ما يسمى نوع المعاملة على المسامحة عذراً وهذا النوع أي الصلح ليس كذلك و أن كان ما يصدق معه هو التجارة كذلك ولو سلم فكون الصلح تجارة ممنوع غاية الأمر كونه معاوضة حيث اعتبر فيه العوض و هو أعم من التجارة و من المعلوم أن المعاوضة ليست مبنية على المسامحة نوعاً نعم الأموال فيها ذلك و لكنها قضية اتفاقيه و

الأساء الشخصي لا يؤثر شئ

و بالجملة فيصبح الصلح ليس لغيره من الأشياء بحسب أصل أوصع لا أن  
المحل بالموس فيه غير معدوم بل لا يمتنع فيه تعذر الصلح ذاته و عموم و ثباته  
بحسب أصله و طبيعته .

و هذا هو التحقير في الخدم و ن لم نسمه له حدد من الأعلام و لكن الحكم  
جميع عليه سبحانه و وافق جمعة من المحققين بل لا عرى الخلاف ممن يعتقد به  
منهم إلا شافعي حيث قال لا يصح الصلح عن المحمولى ولو ادعى مالا محمولا و قرر  
المدعى عليه به و ما لعله عليه لم يصح الصلح لأن ذلك نوع معاوضة و لهذا ينشأ في  
الشقص الشفعة فيه فلم يصح في المحمولى كالبيع و لأن المصالح غاية يجب أن يكون  
معلوم فكذلك المصالح عنه فير انتهى

و استدأوا له وجوده منها العمومات الدالة على نفوذ صلح مطلق قال في التذكرة  
لا يشرح العلم بما يقع الصلح عنه لا قد أولا حسم بل يصح الصلح سواء علما قبل ما  
تعارفا عليه و حسمه أو جهلا و ديت كان أو عسا و سواء كان ارشا و غيره عند علمائنا  
أجمع و به قال و حبيبه و أحمد لعموم قوله تعالى و الصلح خير و عموم قوله عليه السلام  
الصلح حائر بين المسلمين الأصيلة أحل حرمه أو حرم حلالة

و لأن النبي صلى الله عليه وآله قال في رجلين اختصما في مواريث درست بينهما و توحيا و  
لحلل أحدكما ص حسمه رواء العامة و من طريق الخاصة ما رواء ابن المثنى في الحسن  
عن الصادق عليه السلام قال الصلح حائر بين الناس انتهى و تنعم بعض من فاجر عنه

و لا يحى أن هذا إما يتم لو لم نعم أدلة النبي عن العذر بل احتصم بالبيع و  
نفى ما لم يلحق به بالأجماع مشمولا للعمومات و لكن لاظمهم يلتزمون بذلك بل الظاهر  
أن الأصل عندهم كون العذر موحدا للবাদ إلا ما أخرج الدليل كما لا يخفى على  
المتتبع و الأصل فيه السوى عليه السلام هي المبي عليه السلام عن العذر نعم الرواية المسندة  
مفيدة بالبيع و لكن المرسل المطلق مسلمة بين العامة بل الخاصة فإن عبد الرحمن الأصم  
منع من كون عقد الإحارة مشروع متمسكا بأنه غير و أن النبي صلى الله عليه وآله عن العذر

و لعلامة قال بعد نقله منه معنى انه بعد على مباح مستقلة لم يخلق ثم قال و هذا غلط لا يسمع انعقاد الاجماع لما يعدم من النصوص وايضا الحاجة داعية اليه و الضرورة ماسة له انتهى فهو كما يرى لم يسكر على عبدالرحمن وجود الهوى عن مطلق الغرر ولم يدع اختصاصه بالسلع بل يثبت به لاشترائط العلم بالآخر و هو يصريح منه بوجود الهوى عن الغرر مطلقا .

قال رد إذا كانت الآخرة من المكيل أو الموزون وحب علم مقدارها بهما حالة العقد للتمتع فدين لأنه بدونه غرر ، و المعنى "فصل في الهوى عن الغرر" ثم قال و هل يكفي المشاهدة كسيرة من الطعام مشاهدة أو قصة من قصة مشاهدة ؟ الأقوى عند الجمع لما تقدم من الغرر معه و ثبوته بدونه انتهى .

و يستبعد من هذا الكلام أن المدعى في اشتراط العلم كون لشروط فيه عقد معاوضة ولا يجوز لخصوص هذا البيع في ذلك و صرح بذلك جميع الفقهاء في كتاب الاختارة عند قوله ولا بد من مشاهدتها أو وصفها بما يرفع الجهالة أن أمكن فيه ذلك حيث دل ولا بد في المسئلة من العلم ثم لأن الآخرة عند معاوضة مسمى على المعاوضة و استكيسة كما مر فلا يصح مع الغرر فيجب مشاهدة العين المدخرة التي هي متعلق المسئلة أو وصفها بما يرفع الجهالة انتهى ومن أن المطاطكون بعد معاوضة مميصة على المكيسة كما مر تحقيقه

و في السرائر فمما مال الاختارة لئى هى الآخرة فلاظهر من المدعى انه لايجوز الا ان يكون معلوم ولا تصح ولا تنعقد الاחרه إذا كان مجهولا حرا لأنه لا خلاف في أن ذلك عقد شرعى يحتاج في ثبوته إلى دلة شرعية و الاجماع معتقد على صحته إذا كانت الآخرة معلومة غير مجهولة ولا حراف و في غير ذلك خلاف و أيضا الهوى "منه" عن الغرر و الحراف و هذا غرر و حراف انتهى

و يستبعد منه أن المعاملة العريية بطله في نفسه لعدم دليل على صحته و هو كما ترى متمسك بالهوى عن الغرر في باب الاחרه مع انه لا يعمل بالمسند الصحيح فكيف بالمسند فيعلم من هذا أن الهوى عن مطلق الغرر معلوم من الهوى "فصل في الهوى عن الغرر" .

و المحصل ان طريقه العقبة من العامة و الخاصة استقرت على التمسك بكون  
العرر مطلقا في اشتراط العلم و غيره من غير تكثير ولم يدع احد اختصاص المظنة بالمبيع  
حتى انهم تمسكوا به على اعتبار العلم في ما وكل فيه مع ان عقد الوكالة ليست من  
عقود المعاوضات حتى ان الشيخ رحمه الله في الذكوة قل لا تصح الوكالة العامة و استند  
إلى جميع العامة إلا ان ابن أبي ليلى لما فيه من العرر العظيم و الخطر الكثير

و دل في القواعد في عدمه يقتضي في متعلق الوكالة الثالث ان يكون معلوما، نوعاً  
من العلم يسمى عنه عظيم العرر فهو وكل في شراء عند افتقر إلى وسعه لسمي العرر و  
يكفى لو كان عدداً تركيباً و ان لم يستقص في الوصف انتهى

و في الذكوة لا يشترط في متعلق الوكالة و هو ما وكل فيه ان يكون معلوماً من  
كل وجه من الوكالة اما حورت لعموم الحاجة و ذلك يقتضي المسامحة فيها و لذلك  
حور مصمم تعلية ما لا فرق و لم يشترط القول اللفظي ولا الفورية في القول لكن يجب  
ان يكون معلوماً ميباً من بعض الوجوه حتى لا يعظم العرر ولا فرق في ذلك بين الوكالة  
الخاصة و العامة انتهى فهو كما نرى لم يستند في عدم اعتبار العلم في متعلق الوكالة من  
كل وجه الى العمومات و عدم الدليل على الاشتراط إلا في موضع حاس و هو المبيع  
و في جامع المقاصد في شرح العبارة المتقدمة من القواعد لا خلاف في انه لا يشترط  
ان يكون متعلق الوكالة معلوماً من جميع الوجوه التي تتعاون باعتبارها المراتب فان  
الوكالة عقد شرع للارتفاق و دفع الحاجة فيسأله المسامحة و لأنه من العقود  
المعاصرة و من ثم لا يشترط فيها القول اللفظي ولا الفورية في القول لكن يجب ان  
يكون معلوماً ميباً من بعض الوجوه حتى لا يعظم العرر ولا فرق بين الوكالة العامة و  
الخاصة كما ذكر المصنف في الذكوة و غيره انتهى

فظهر ان الاصل كون العرر قادحاً الا ما احرجه الدليل و عليه استقرت الطريقة  
من غير تكثير فلا يعمد دعوى الاتفاق على اصابة الفساد فيما شتمل على العرر و الحمله  
فالدليل على العموم الرواية المرسلة التي تمسك بها في الذكوة في باب الاحارة  
و نقل عن المختلف و ارسال مثل العلامة ليس قادحاً مع اعتماده عليها و استنده اليها

مع أن الشهرة بين العامة و الاتفاق على عقدها بين الخاصة بحسب ما صممه مع أن الاتفاق مع الرواية المعروفة التي استند إليها مثل العلامة من غير باوند وتردد يكفيان في حصول الظاهر الذي هو الحق في كل ركن

هذا ما اعتمدت عليه واستندت إليه وقد يتمكّن له بوجوده آخر منها أن المستند من الرواية أن الصلح من بيع العرر إنما هو لكونه مشتملاً على العرر لأنّه بيع عرر و منها أن المعاملة العررية لا تشملها العمومات الدالة على أصالة الصلح في هذه الحالات لأنها مخصصة على ما هو المفهوم بين الناس و من المعلوم أن العرر لا يقدم عليه العقلاء و ليس متعارفاً بين الناس فلا يشهد دليل الصحة

و منها أن سوء الشروع على قطع التعارض و التشاخر بين الناس ولا ريب أن العرر مما يوجب التشاخر والحكمة قسبة سدّ هذا الباب حصه مادة المراء و منها أن سوء المسلمين في جميع الأعصار و الأعمار مستقره على التعبد عن العرر و ما فيه الخطر ولا يحقّ مني دلّ هذه الوجوه من الوجه الأول أن المضموع يكفي في حصول الظاهر

فقد ظهر أن التمسك في عدم قبح العرر في الصلح بالعمومات لا وجه له لأنّ المبنى عن العرر حاكم عليها أن هذا الكلام مضاف لما صرحوا به و استقرت طريقته عليه من أصالة الفساد في ما اشتمل على العرر .

و من الوجوه التي تتمكّن بها في عدم اعتبار العلم في الصلح أن الصلح إسقاط فيصح في المجهول كالإطلاق .

و منها أنه إذا صحّ الصلح مع علم و إمكان أداء الحق بعينه فلا يصح مع الجهول أولى .

و منها أنه إذا كان معلوماً فله طريق إلى التحصيل و برائة دمه أحدهما دون صاحبه بدون الصلح و مع الجهل لا يمكن ذلك فلم يعر الصلح و نصي إلى صياح المال على تقدير أن يكون بينهما مال لا يعرف واحد منهما قدر حقه و هذه الوجوه تمسك بها في النكحة ولم أر من استند إليها غير ولا يحقّ ما فيها

من وجوه الصاد وكان الاستداد اليها اما هو في مقام الزام الشافعي فانه لم يحدث الخلاف  
الامة وعقب الوجوه بذكر خلاصه واستدلاله

ومنها الصحيحان عن النضر والصادق صلوات الله عليهم ائمة، قالا في رجلين  
كان لكل واحد منهما طعام عند صاحبه لا يدري كل واحد منهما كم له عند صاحبه  
فقال كل واحد منهما لصاحبه لك ما عندك ولي ما عندي فقال لا بأس بذلك فانرا صديقا  
وطابت ائمةهما وبعوهما الموثوق وهذه الروايات عمدة ما استند اليه الاصحاب في  
هذا الباب .

ان قلت انها ليست صريحة في المدعى لاحتمال كون مضموم الابراء لا الصلح  
قلت ان هذا الاحتمال خلاف ظاهر عبارة فلا يعتد به لان الذين لا يقال انه عند المدينين  
بل عليه واما يناسب هذا التفسير للمعنى والابراء لا يتعلق الا بالدين

ان قلت فمعنى المراد الهبة قلت يدفعه ان العذر منها المعاوضة وهي تنافي  
الهبة فانها لا تنقل الامانة ولا يسمى هذا كونه معاوضة بهد اخرى من كون عقد  
راء عند لا ينافي حتى كن معهما من العوض فمدبر في هذا المقام فانه قد رأت فيه  
اقدام اقوام .

ومن هذا يظهر استبعاد احتمال كون ارادة الهبة المشروطة بالشروط مع ان جميع  
هذه الاحتمالات مندوحة عنهم الاصحاب منها الصلح . ومنها ان من عليه حق يحل  
قدره هو وملكه و يريد ابراء دمه والخلص من ذلك الحق الذي هو امر مطلوب  
للعقلاء وحب ان يكون له طريق إلى ذلك ولا طريق الا الصلح فوجب ان يكون مدعى  
والارم الحرج والصبر في الاحكام وهو معنى شرعا .

وهذا ايضا طريق معروف بينهم ولا يحمى انه على تقدير تماميته لا يعيد الا  
ان المقرر معتبر حيث العلم يتعذر او يتعسر مع ميسر الحاجة إلى تحصيل الرأفة و  
بهذا حص الحكم في المسائل بصورة بعد تحصيل العلم بالحق والمعرفة بالكلية  
و يرد عليه ان الدليل ليس مقتصرا في ذلك ولا احتصاص لسير الادلة بصورة  
المربوطة مع ان هذا الدليل في نفسه قاصر عن افارة المرام اما او لا فلا ما يتعذر فيه

العلم أنه يعبر في أصل من الأصول المعتبرة أولاً فعلى الأول لا شبهة في أن التكليف إنما هو العمل عليه وعلى الثاني جعل بالمرعة وقصور دليلها لو سلم يسحر بما استدلوا به من الحرج والصيق وكيف ما كان فلا يعنى الدليل المربور الصالح لرفع الحاجة وإنما نادى فلان الحرج كما يدفع باعتدال القدر في الصلح فكذلك يدفع اعتداله في غيره ولا دليل على اعتداله في الصلح وكونه متعين لذلك هذا مع أن الصورة المبرومة ليس فيها ما يقتضى ذلك لأن من علمه حق يجهل قدره هو ومالكه انما يتعين عليه أداء لقدر المتعين المتيقن منه وأما الرائد عليه فلا إشكال به في نفس الأمر كعدمه في حلولة عن الآخر في الشكائين

وم لا ريب في كون المرائة الواقعة أمراً مرغوباً فيه للمقلاء ولكن لا يجب على الشارع نصب طريق إليه وليس في عدم الحكم منه حرج وصيق في الأحكام لأن هذا الشخص معدود عند الشارع لا حرج عليه مادام جاهلاً بتقديره هذا هو التحقيق الواضح والمحب من الأعلام كيف عمدوا عند مع سطوعه وعادة وصوحه وأولعوا في التمسك به مع أن بهمه وبين انبثاق مرامهم دون عيباً كما لا يخفى على من ألقى السمع وهو شهيد .

و . لتأمل فيما أمر بظهوره في لرباس حيث قال بعد الاستدلال بالصحيحين والموثق وإطلاقهم كالعبارة وغيرها من عنائر الجماعة ومما عائر التذكرة المحكي فيها إجماع الإمامة يشمل صورة كون المتنازع فيه مما يتعدى معرفتهما له مطلقاً أولاً أمكن معرفته في الحال أم لا لعدم مكيان أو ميران وبحوجه من أسباب المعرفة ولا حلاص في الأولى لاتفاق الأدلة عليها فتوى وضا .

«صافاً إلى أن» إراء الدعة أمر مطلوب وإنجاده إليه ماسة ولا طريق إليه إلا الصلح فلا إشكال فيها وكذا في الثالثة عند جماعة كاشهيديين ولعاضل لطقداد لتعدد العلم به في الحد مع اقتضاء الضرورة ومساس الحاجة لوقوعه والصرر بتأخير و احتصار الطريق في نقله فيه مع تناول الأدلة الساتعة له ومن هذا القبيل أيضاً الصلح على نصيب من ميراث أو عين يتعدد العلم بقدره في الحد مع امكان الرجوع في وقت آخر إلى



عالم به مع مسيس الحاجة إلى نقله في الحال .

و يشكك في الثانية من عموم الأدلة بالحوار المتعددة باطلاقات عديدة كثير من الأصحاب ومن حصول الجدل والغرر فيها، الموحين للضرر بالردود والمقصة مع إمكان التفرز عنهما .

ولذا فبد في مسائل والفصل في السفيح اسلاق الصدر بصورة تعدد تحصيل العلم بالحق والمعرفة بالكلية وهو حسن أمّا لترجيح عموم أدلة السبي عن الرد أو لتعريض مع عموم أدلة حوار الصلح مع عدم مرجح للثانية فلا بد من المصير حيثئذ إلى حكم الأصل وهو الصدق وعدم الصحة مدافاً إلى إمكان ترجيح أدلة السبي عن الغرر، اعتمادها بالاعتناء، ورجحانهم عند الأصحاب على أدلة الصحة في كثير من المعاملات المختلفة كالبيع والأجرة ونحوهما من المعاملات المعروفة انتهى

ون فيه مواقع للنظر فيها قوله مضاف إلى أن آراء الدعة من مطلوبات الحج وقد أوضحنا صدره ونحري ما فيه بعبارة وقوله لتعدد العلم به في الحال الحج ومنها قوله مع تناول الأدلة الساغة له فإنا قد عرفت عموم أدلة السبي عن الغرر فلا وجه للتمسك بأدلة الصحة مع أن السبي عن الغرر حاكم على العمومات والأطلاقات لا معارض لها

ومن هذا يظهر ما في قوله رد وهو حسن أمّا لترجيح عموم أدلة السبي عن الغرر الحج فإن حكومة أدلة السبي على العمومات المصححة والصحة فإنها مفسدة لأدلة الصحة ومبينة لها فكان الشارع يقول ما أمسيته وتعدته من المعاملات أنه هو ما لم يصحح المعروف محلها بعبارة حد أدلة في الحرج بالنسبة إلى أدلة الأحكام فإن الفقيه لا يعنى عليه حكومتها ولا يتوهم معارضتها لها وقد نقرر في محله أن ادبران في الحكومة كون الحاكم لهموا لولا المحكوم عليه ومن المعلوم أن السبي عن الغرر لا معنى له أولاً ما دل على صحة المعاملات و، المحملة على الحاكم تدبر إلى المحكوم عليه وترتب في إقراره عليه ومفسر له مبين إياه كما في ما نحن فيه وهذا من نفس المطالب ودقائق المسائل وليابه مقدم آخر .

و منها قوله مصاف إلى أمكان ترجيح أدلة النهي الخ وان ترجيح الدليل بالأعتد  
بعيد عن الأعتد فان الأعتد لا اعتد به عند أولى الأصار ومن العجيب ما رعبه من  
ان تقديم أدلة النهي عن العذر مع أدلة الصحة عن ساحة القضاء بمراحل بل لا اطن  
ان يقول به قائل

هذا و ظهر بما مر من في ما افرد في الجواهر قال بعد حكاية ما في الريس و فيه  
اولا جمع العموم في أدلة النهي عن العذر فضلا عن ترجحه او تعارضه لعموم الصلح  
والرجوع إلى أصله الفساد وان لم يثر فيه الأعلى النهي عن العذر في البيع المباح  
به الإحارة للاحكام على ان إطلاق المصوص السابقه و معقد أجماع التذكرة المعتقد  
إطلاق المتش وغيره من عبارات الاسناد كما اعرف هو بذلك كله كاف في تخصيص أدلة  
العذر انتهى .

فصبح الفساد ان عدم احتصاص النهي عن العذر بالبيع بل عمومته جميع  
المعاوضات مسلم عند الفريقين بل انعقد عليه الإجماع طهرا فقد من تحميمه وقد عرفت  
ان مستندهم في إلحاق الإحالة بالبيع ليس بعدد من ساد ما لوحظ كونه من المعاوضات  
المبتنية على المكايسة و المعامسة و عليك ، لئلا يبق في قلبه كلامه

و ظهر ايضا مما مر من في ما عن المقدس الأردبيلي قدس سره الشريف من انه يعتبر  
في الصلح العلم في الصحة اما بالوصف او المشاهدة مع الموافقة على عدم اعتد ما  
يعتمد في البيع من المعلومات فان مقتضى الأدلة المقدمة عدم الفرق بين العلم في الجملة  
و عدمه أصلا كما لا يخفى و هذا منه نظير ما في التذكرة و غيرها في كتب الوكالة من  
اعتدال العلم في الجملة بمسئلتها ليعتد معظم العذر فتدبر

هذا تمام الكلام في عذر الأنعام و يظهر منه حال المعروف و انها لا تنفذ  
في الصلح بل هي أولى بذلك من الأنعام ، نقي الكلام في عذر الحظر وقد ظهر فيما مر  
فساد ما ذهب إليه بعض الأساطين من عدم كون الحظر من العذر اسناداً إلى ان المساق  
من العذر المسمى عنه الحظر من حيث إحطل بصفت المبيع و مقداره لا يطلق الحظر  
الشامل لمساكنه و عدمه وقد عرفت انه خلاف ما صرح به أئمة الأمة و فهمه جميع

المفهاء من الخاصة والعامة وكيفية ما كان فلا خلاف في كون الجلوس من العطاء متبراً في البيع وما يشبهه وإنما الخلاف في الصلح .

نعم حكى عن الفاضل القطبي في اصباح المافع : ربما يعهم منه مخالفة لجميع اهل العلم حيث قال ان " القدرة على التسليم من مصالح المشتري فقط لا انها شرط في اصل صحة البيع فلو قدر على التسليم صح البيع وان لم يمكن البيع قدراً عليه بل لو رضى بالاشاع مع علمه بعدم تمكن الباع من التسليم حار و مستغل عليه ولا يرجع على البايع لعدم القدرة إذا كان البيع على ذلك مع العلم فيصح بيع المستودع و نحوه مع إذا لم يكن المبيع من شأنه ان يحص عرف لم يصح المعاوضة عليه بالبيع لانه في معنى اكر المال بالباطل و ربما حمل امكان المعاوضة عليه و من هذا علم ان قوله يعني المحقق في البيع لو باع الاق ممردا لم يصح اما هو مع عدم رضى المشتري أو مع عدم علمه او كونه بحيث لا تمكن منه عرف ولو اراد غير ذلك فهو غير مسلم انتهى .

و التحقيق ان هذه العادة ايضاً لا تدل على صحته وان كان موافقاً لم يادى النظر و حرم بها بعض اهل النظر فقال ان " الخلاف في اصل المسئلة لم يظهر الا من الفاضل القطبي المعاصر للمحقق الثاني حيث انه حكى انه قال إلى آخر العادة المتقدمة منه .

توضيح المبرم ان " المراد بهذا الشرط كون الشيء بحيث يمكن تسليمه عادة لا كون البائع بالعصوم قادراً على تسليمه فان الدالة لا تعد الا على ذلك فمضى اعتبار قدرة البايع على التسليم ليست مخالفة في المسئلة بل هو عين التحقيق الذي صرح به جماعة من المحققين و ما اورد من التحويل في مسئلة بيع لا يوافق مع إطلاقه مطلقاً فهو ايضاً لا يدل على لمخاطبه في المسئلة لان الاداء على انواع و اما يكون ممتناً للمعر حيث يتعذر التمكن من الاق او يتعذر و اما مجرد الاق فلس ما بما من صحة البيع من حيث القرو .

نعم يمكن ان يلتزم به من سب التمسك بالحدس و اطلاق الرواية ولا اظن احداً

يلتزم به أيضا والمحقق المذكور التزم بمصاد بيع لائق في صورتين احدهما كون الاين حيث لا يتسكن منه عرق ولا فرق في هذه الصورة عنده بين علم لمشتري وجهله وبين رصده و عدمه كما هو صريح عبارته والثانية عدم كون الاين كدلت مع جهول لمشتري به او عدم رصده فلو علم احد السحو من الاين وصحح لانه ليس عرر

هذا مصاد كلامه ومجمل مراعاة وهو وان كان محلا للظن الا ان المحل له في اصل المسئلة لا يستلزم منه ان يستلزم من صريح هذا الكلام موافقه لسائر الاعلام في كون لائق لموجب الكون المله ملة عرريه مطلقا للعقد وسطا الكلام لهذا المرام لا يلائم هذا المقام

والجدة اجماعا في اعتبار القدرة على التسليم في الصبح على اقوال الاعتد مطلقا استنادا الى ان الدائر على التسليم الاصحاب في العرر عن غير ختم من التسليم حتى انهم يستدلون به في غير المعادسات كالوكالة فضلا عن المعادسات كالأجارة والمراعاة والمساقات والخدمة بل يستدلون بالمرسل المعلق كما عرفت. وعدمه مطلقا نظرا الى ما تقدم من لعمومات وما علم من التوسع في كجهالة المصالح كما اذا تعدد وتغير معرفته بل مطلقا واحتصاص العرر المعنى بالبيع والتعصير بين ما كان من الصالح مما على المساومة ومالم يكن منه كذلك فخرج في الاول الثاني وفي الثاني الاول وكان مستندة صق العرر في الثاني دون الاول وقد حققنا ان العرر هو المساومة فيما هي على الحاكسة والمشهور هو القول الثاني .

ويظهر وحيه بالة من فيما حققناه في عرر الاتهام من ان الصالح ليس من عقود المعادسات بمعنى ان اعتبار العوض فيه ليس كذلك كما في البيع والأجارة و امثلهما اهم يصلح ان يكون كذلك ايضا لعموم فائدته ولكنه حيث اعتبر فيه العوض لا يلحقه جميع احكام المعادسات

ثم يجري عليه بعض احكامها ون العرر لا يتحقق الا بشاء الموع على الحاكسة والصالح بحسب النوع والطبيعة مطلق لا يعتبر فيه شيء مما اعتبر في غيره من العقود والايقاعات الا ما يتوقف عليه العقد من حيث هو هو ولهذا يقوم مقام كثير من الاشاعات

والله يرشد قوله **تنتفخ** الصلح حايير بين المسلمين الا ما احل حراما او حرم حلالا  
فيستعاد منه انه بحسب قصد المتعاقدين والله لا يعتبر فيه شيء الا انجرد عن هذين والله  
يعقد في كل ما ثبت كونه قابلا للحمل بمقد من العقود او الاسقاط من غير اختصاص به  
بمقد من العقود

ولا يحصى ان الصلح لا يقوم مقام كبير من لاشاءات كاللكاح والامان والعنق  
والكفارة والطلاق والصلح قطعه. وليس هذا من دليل محصن لمجموعات الصلح بل انه  
هو لقصور مفهوم الصلح عن اعادة هذه الآثار كما انه لا يبعد لفوائد اخصصة بالشروط  
من اثبت حقوقه لأثبت بالعقود.

والاحصاء وقصور الصلح عن اعادة ما ذكر كقصور البيع عن اعادة ملك الممتهق و  
قصور الاحارة عن اعادة ملك الاعدى من المستد من الادلة والميقن من العرف انه  
هو اعادة الصلح لتمليك الاعدى والمبايع والاراء والسقاط على الوجه المذكور  
قد صرح الفقهاء من العامة والخاصة بغيره ما تعيده الامور الخمسة مقتصرين عليها  
ان قال ان صلح احدا شريكين مع الآخر على ان يكون له رأس ماله واصاحه  
الربح وعليه الخسائر بعد الالتزام باحتصاص احدهم بالربح والخسائر وهذه  
الفوائد ليست من فوائد الامور الخمسة.

قلت اولا نسمع ما ذكر من مفاد هذا الصلح ليس بالاخصاص بل يساوى رأس المال  
«احدهم» واختصاص ما بقي من الديون والاعيان بالآخر ففائدته بملئ احدهم  
ما يملكه من الربح لصاحبه في قبالة رضاه باحتصاصه بطائفة من الاعيان المواردة لرأس  
ماله كما يشير اليه احصاء البت وتقييد جماعه من الاصحاب بان يكون من المال دين  
وعين.

وثانيا ان هذا الحكم ثبت بالنصوص الخاصة والتعمد الى غيره يحتاج الى  
الدليل وقد مر تحقيق هذا الفرع مفصلا  
وتحقيق المقام وتبيين المرام ان الادلة اما دلت على تعيد الصلح فيما يصلح  
له واما كون كل امر قابلا للصلح فيحتاج الى دليل آخر

ان قلت ان التمسك بالعمومات ، الاطلاقات عند الشك في شرطية شيء او ما يعنيه مما لا ريب في حواره والشك في القابلية اما هو لم يشك في تحقق شرط في المورد او وجود مانع فيه من كانت اشبه حكمية من كان الشك في شرطية المفقود او مانعة الموجود فالارب في التمسك بالدلة في عدم الاشتراط والمادة من لاصل عدم الفساد و التخصيص وان كانت اشبه موضوعية عند احرار الشرطية والمانعة فتستوجب الحالة السابقة ان احررت و الاستصحاب لعدم الدلي محكم فيحكم بعدم الصحة مع الشك في الاشتغال على اشرط بحالقه مع الشك في المانع و الحالة ومجرد الشك في القابلية لا يمنع من العمل بالاطلاق والعموم .

قلت ان الاستعداد الذي لابد من احراره في تنفيذ الانشاءات انما هو الاستعداد اذا في معنى كون الشيء من حيث هو هو قالا لذلك الاشياء و مورد انه من الشك فيه حقيقة شك في الموضوع ومن المعلوم ان الدرع بالحكم يتوقف على احرار الموضوع ولا ريب مع الشك في الموضوع وعموم الحكم و اطلاقه

وهذا هو السري حكومة الاصل الموضوعي على دقة الاحكام الا ترى انه وشك في صلاحية المعوق اطلاق السع بها ثم صح التمسك بها عموم ادله كما لو كان الشك في صحة سع من جهة الشك في كون معقله فعلا للاتصال كما لو دار الامر من كونه حرا او حلا او من كونه حر او عندا فهو يرتب دونه شك في عدم حوار التمسك لصحة البيع حيثشك بموماته

و اما القابلية المعنوية في ترتب اثر فعلا فهي احسن من ذلك لا بها هي انفعالية من جميع الوجوه ان القابلية الدائمة لا يمكن في الاثر بل لابد من اشتغال الموضوع على الشرائط و كونه فاقدا للموانع .

والشك في هذه القابلية لا يثبت في الشك في القابلية الاولى ولا يشاركه في الاحكام الا ترى ان البدء المطلق في هذه الظاهرة بالانسال لمعصم ليس للمصاف ومع ذلك يعتبر في طهارته بمجرد الاتصال على ما يقابل عدم التعبير ودا شك في الاطلاق الذي هو التمسك للاستعداد لداني لم يمكن التمسك بالاطلاقات في الحكم بالظاهرة بخلاف ما

أو شك في التعير فتدبر في هذا المقام فإن تمير فيود الموضوع عن فيود الحكم لا يحلوم  
اشكال فإن جمع القود بالنظر الدقيق راحة الى الموضوع على ما صرح به بعض مشايخنا  
طاب ثراه ولكن المداخلة في الفرق ما يستد من الأدلة

ومما حققنا ظهر ما في بعض النوايل و لمذكر العدة طولها ليظهر فادها و  
التحقيق في المسئلة قد المؤلف بعد ما حكى عن فعل الفحول موسى بن الشيخ الأعظم  
قده في مجلس درسه . أن دليل الصلح ليس مشرعاً بل إنما هو علم و يمكن أن  
يقول أن الصلح امر عرفي وهو قطع لراع أو اسقاط المتعاقبات أو تمليث ما بقصد تملكه  
والإعيان والله مع وليس له حقيقة حديدية يوجب لأحمال ولا ريب في أن المهرود المطعنى  
باللام أما موضوع الطبيعة كما سلبه المحققون و الأحكام تتعلق ، اطابع على المحدث  
فيكون حكم الحوار ناتاً على الطبيعة المستمدة من رايه الى الأفراد كانه سيه مع حدود  
المعلق القاصى بالعموم في أغلب المقامات و ان انه ليس موضوعاً ولا يجوز تعلق الأحكام  
بالطبيع وما ان يراد منه جميع الأفراد فهو المطلوب أو الفرد لمعين ولا قريبة عليه  
أو الفرد المنتشر و هو مستصح في كلام المحكمين في مقام البيان لعدم الفائدة فلا اشكال  
في افادته العموم

و المراد بالحوار اما الحكم التكميلى بمعنى الاماحة فيكون مفيد الصحة اربا  
شئ من العقد القصد بمساح وان الحكم الوصى بمعنى الصحة و المصطفى فلا كلام في  
دلالة على المصطفى وليس في القطع ، مفيداً بقيده بعض الأفراد والاحوال والاصول عدم التحصيل  
لا يقبل قد حرج منه بعض الأفراد قطعاً لأن يقول خروج البعض غير فادح في  
الحجية في اللفظ وليس فيما بين المشكوكات في الدخول والعروج علم احتمالى حتى يسرى  
احتماله الى المم مع ان ذلك ينافي اجتماع العلماء بهذا العموم في كل مقام  
و اما التحصيل بما احسن حراماً او حرم خلافاً في معناه احتمال وتفصيل مذكوره  
مشروحا ومبسوطاً في مسحت الشروط أدهما من هذه الحثية سواء ولا دخل له فيما نحن  
بصدده فنقول كل مقام شك في حوار الصلح عليه وعدمه تسمك بعموم حوار الصلح الا  
ما أخرجه الدليل

فان قيل الظاهر من ذلك بيان مشروعة الصبح في لعملة فلاءعموم فيه ولا اطلاق  
 قلب اولاً ان هذا ساقى استدلال الفقهاء به في موارد الشك في شرط او مانع ولا  
 فرق بين الافرار و الاحواص و ثانياً ان وجود الاستثناء في الرواية دليل العموم و انه هو  
 المراد بصير المعنى ان كل ما هو غير المستثنى فهو حدير و ذلك ان هذا ورد على سائر  
 عمومات ادوات الفقه من قيد اهل الله البيع و نحو ذلك مع انه لم يشك فيه مشكك  
 في اودنه للعموم ولا ريب في حوز السمات بها في موارد الشك  
 و من قلت ان الظاهر منه حوز الاصلاح و رفع الشقاق ولا دخل له في ما اردته  
 من العموم .

قلت هذا رجوع عن عقديّة الصلح و مصير الى ما ذهب اليه المذهب من اختصاص  
 الصلح بمقام النزاع .

و من قلت بقول انه عند تلفظ صاحبت لكمة على حسب ما يحوز في غيره من العقود  
 بمعنى انه يتعلق به العقود من اعدن و مانع او حقوق ولا يلزم من  
 ذلك التعميم الى ما لم يشب المعاملة فيه بغير الصلح

قلت هذا في العدة رجوع الى قول الشيخ ره « لعملة من جهة و ب لم يكن  
 عين ذلك انقول بل هو احد الاحتمالات في كلام الشيخ . فان في بيان مراده لكلامه  
 طويلاً ليس هنا موضع ذكره و يحتاج لارجاع الى ذلك في وجود محض و مقيد  
 مع ان ذلك يعنى في اهل الله السم اذا قل ان يقول يصرف الى ما يحوز فيه  
 الهمة مثلاً و اية يصرف الى ما يحوز فيه البيع و الاحارة الى ما يحوز فيه العارية  
 و الحماة و بالعكس و « لعملة صرف العمومات الى ما لم يشك في ثمره من العقود  
 مقامة محل اشكال يحتاج الى الدليل مع « ذلك في الصبح على المحذور او على ما لا  
 يقدر على تسليمه او نحو ذلك من الامور التي لا تقع عليها البيع و غيره بعموم الصلح  
 حائر فلو ساقى على الاصراف الى مورد البيع و الاحارة و الابراء و نحوها لما كان لهذا  
 الاستدلال موقع اصلاً .



ون قلت ان الارم صرفه الى خصوصيات ما يصح فيه انعقاد الاحرل الى نوع  
ذلك كما ذكر في تحرير محل ال اع بمعنى ان ك ما هو قابل بموعه و بداهه لتعلق  
احد العقود الجسمه عليه فهو قابل اوفوع الصلح عليه مع قطع النظر عن احواله من  
جهه له و معلومية و نحوهما ولا ملازمه بين اعميين

قلت نعم ولكن لصرى الى دالت ايضا معتبر الى دليل يدل على ذلك و لم نجد  
ما يقتضى ذلك و العموم شامل .

و لحماة فقد اطل الكلام ، لتصر و الارم و لانه لا طائل تحته ولو فهم ما  
افاده الشرحه في الدرس لم يصدر منه ما يصدر ولكن بين السمع و الادعان كما بين  
العيال و العيان عرف واضح .

و توضح المرام ان عموم اوله الصلح كما عرفت لا يسع في اثبات هلية اموارد  
المشكوكه فم اتعب نفسه و تكاف له من اثبات عموم الدليل حتى عما اراده فان  
عنه ما يدل عليه الدليل ان الصلح في الموارد المرفقه له و مطلقا الا فيما احل حرامه  
او حرم حلالا فانه لا يسع فيها و ان كان قابلي له

وليس معاد العمومات و لا طائفة ان كان مورد من الموارد صلح اجريان اصلح  
وان كل اثر يرتب على الصلح احكام الشارع الا ما استثنى به عاينه الدلالة على ارم  
القيام بمقتضاه حسب ما حرر عليه العادة و تقتضيه مذهب كما ان قوله ان احل لله البيع  
لا يدل على كون كل شيء قابلا لتعلق البيع به و ان الاصل ترتب كل اثر عليه حتى  
يكون عدم صحة نقل الممافع به معتقرا الى دليل محض و هذا ما اشار اليه الشيخ ره  
بقوله ان دليل الصلح ملزم لا مشرع فظهر ان اثبات عموم دلة الصلح بهذا التطوير لا  
طائل تحته

وما ما احاط به عما اورد على نفسه من ان الظاهر من الدليل حوار الاصلاح  
و رفع الشقاق و هو انه رجوع عن عمديه الصلح و مصير الى ما ذهب اليه لعامة من  
اختصاص الصلح بمقام المراع ، فعليه ان هذا مناقشة في دلالة الروايه على نفيد العقد

المسمى «أصلح نظراً إلى أنه ليس معناه «المصلحة والعرف» بل بما معناه المتبادر منه هو رفع النزاع والشقاق فلا دلالة على لزوم هذا العقد وصحته بوجه من الوجوه إلا أنه يدل على صحة هذا العقد في كل مقام من صفة كما سلكه الشافعي من العامة في الجواب انتهى عن السؤال

وكذلك ما احتج به من إرادته على نفسه به على حسب ما يعقد في غيره من العقود بمعنى أنه يتعلق بكل ما يتعلق به غيره من الأسباب والمسببات والحقوق من أن هذا يرجع إلى قول الشيخ «أمرعة من جهة التي توصلح لهذا أن الفرعة ليس من هذا الشيخ وإن صدر منه ما يدل عليه لكونه ليس من هذا لغيره بخلافه وأقول بقرينة الصلح لغيره لا يبرأ من هذا الكلام لأن الفرعة إنما هي السعي في الإحسان وإحسان الصلح بما يصلح لسائر العقود وإنما هو كونه لغيره ليس من «وارد لأحرار» عالمية فيها دون غيرها لأن التهمة أقصت أحكم بعدم صلوح صلح للتعلق بغيره وتعلقت به سائر العقود وهذا مراد من بقول أن دليل الصلح ملزم لا مخرج فظهر أن لحكم بعدم تعلق الصلح إلا بما يتعلق به غيره ليس تخصيصاً أدله حتى يتوقف على دليل محقق ومن هذا يظهر فساد قوله مع أن ثالث بحجتي في حل الله أصح أن هذا قول ينصرف إلى ما يجوز فيه البهة مثلاً الخ .

توصيحه أن لا يقدّر في معنى الصلح على ما ثبت صلوحه لتعلق سائر العقود به أنه هو لذاته الصلح لم يتغير ولم يدم دلالة العموم على صلاحية كل شيء لتعلق الصلح به على ما عرفت وأما كان تخصيص أصح بما يجوز فيه البهة أيضاً لا يقدّر سبب القدر المتضمن لكان في غاية الجاهلية وما مجرد دعوى أنصار أدله العقود المذكورة إلى الأمور لم يبرورة معارف واعتساف ولا يقدّر ما جاز فيه عليه

ومن هذا يظهر من قوله مع أنه تمسك في الصلح على ما يجوز أو على ما لا يقدّر على تسليمه . فإن بين المقامين فرقاً جاهراً لأن اشتراط العلم والقدرة وما يشبههما في متعلق الصلح تخصيص للعمومات وتعبد الإطلاقات وأما اعتبار القابلية في متعلقه فهو كاعتبار الموضوع للأحكام ليس تخصيصاً في أدلتها لعدم تعلق الحكم بما لا يصلح له تخصيص

لأنه مخصص لأن المعروف من أنه ليس موضوعاً للحكم لأن الحكم بالنسبة إليه مخصص ومقيد .

و بالحملته فبأنه ما شئت به في تشييد مرامه عموم دله الصلح وإطلاقها وقد عرفت أنه أعم مما ادّعاء فلا حاجة إلى تطويل الكلام بالمقصود الأبرام بعد وصوح المرام

فظاهر أن الأصل عدم كون الأمور قليلة لتعلق الصلح بها بل مطلق الأشياء وإن الأصل فيها العدم إذ كان الشك في صحتها من جهة الشك في الاستعداد

أذا تمهد الأصل فنقول أن الصلح إما أن يكون في مقام الأبرام والأسقاط فلا بد من إقرار قبله متعاقبة للسقوط بالإسقاط وإن كان في مقام نقل الأعداء والمضامع فلا بد من إقرار قبلتها للعدل فإن من الحقن مالا يسقط بالإسقاط كحق استمتاع الروح من الروحة وحق السبق في المعاشرة وحق اسم الحكم في الاصطلاح ومنها ما هو قابل للحقوق المالية من العذر والشفعة وحق القصد وحق اسم الحق ومنها ما هو مشكوك فيه كحق الأمانة والحصانة والولاية إذا تعدد الأولياء وأراد أن يصالح بعضهم عن حقه وحق القسم للروحوت وحق المصاحبة والمواصفة وحق رجوع الروح في العدة الرجعية وحق الفسخ في من الشراكة والمصارف وحق الرجوع في الهبة وحق العزل في الوكالة وحق المتعاقبة في المودعة والمأجرة والقرض وحق السبق في الأمانة والمسجد ونحوهما وحق النظرة في الوقف ونحوه وحق الأمان للأوليين وأرواحه ونحوهما وحق الفسخ في النكاح بسبب أحد العيوب .

والحكمة فتدفع الشك في بعض هذه الأمور وعبره فاقول كأنه للحدث ورافعا للثبات أن من الأمور ما هو من لوازم الحقوق والأمور المسترفة الغير القابلة للإفكاك منها ومن هذا العيب حق العزل في الوكالة وحق إبطاله في الدين الحال للعريم وهذا نوع لا يمكن إسقاطه لاستقلاله لا بالصلح

أما الصرى فلأن الوكالة هي الاستئانة في التصرف ولا بد في تحقق مفهوم النيابة من ارتباط الفعل باسموت عنه وكونه بآذنه بحيث يصبح استناد الفعل إليه فاستحقاق الموكّل

المعزل من واريه بية الوكيل عنه لان مفهوم المساة و مهيته يرتفع بانقطاع الادب من الموكل

و بالحملة و استحقاق العرب لس الارصاد عمل الوكيل بالموكل و اعتبار ادته استدامة فقه كالاتداء وهذا لا يمكن انعكاسه عن الوكالة ولهذا لا يمكن ان يكون العقود الادبية عقوداً لازمة بل الجور داني لها ومعنى كونها عقوداً إيدية كونها متقومة بالادب استداء و استدامة

ان قلت ان الوكالة المشترية في العقود للارءه لازمه حتى ما كان لازماً من طرف المشروط عليه كعقد الرهن على ما صرح به الاصحاب و هذا يناقض ادعائه من يقومها بالادب

قلت مستمداً من المصنف ~~عنه~~ ان الوكالة المشترية ليست من قبيل الوكالة العقدية عمرة عن الاستدانة بل ادعاء عن عداة عن الولاية في النصف من الولاية في الاموال من الحقوق يصح جعلها للاحصى بالشر ١ كغيره من الحقوق و لا يابى من وجوه السلطة على المال .

و بالحملة حكماً و لزم لك جعل الفنت لغيره فكذلك له جعل بعض وجوه السلطة خاصة لغيره فمعد شر ١ الوكالة في عهد الرهن سلباً الراهن المرتهن على بيع العين المرهونة وليس هذا من الاستدانة في شيء وان كان البيع على تقدير صدوره من المرتهن وافق عن الراهن لعدم جرحه عن ملكه . لو هن بالضرورة بل اسباب المرتهن حق استيعاء الدين من العين اما بالمباشرة او غيرها .

ان قلت ان معصي ثبوت هذا الحق للمرتهن اسفاهه الى وراثته بالارث مطلقاً مع انهم مصرحون بعدم الانتقال الامع الشرط مع ان انتقال حقوق المورث الى الوارث غير موقوف بالاشتراط .

قلت من الحقوق فلا يصلح للانتقال لاحصائه لمورث فمطلوب يرتفع موضوعه فليس مما تركه حتى يتقل الى الوارث و يقوم مقام المورث كاستحقاق احد الزوجين العسج بالعب و نه لا يمكن ان يقال ان وراث الروح يستعمل إليها الجوار مثلاً ففسح السكاح

و يسترد المهر من الروحة فانه من تواع الروحة و الوارث لا يقوم مقام المورث في المتبوع فكذا في التابع فتأمل .

و السلطة المشروطة قد تكون كذاث اذا اشترطت له خاصة و قد تكون قبله (الانتقل إلى الوارث فهو على الاثر بمرته الوكالة وعلى الثاني بمرته الولاية والوصاية كما صرح به بعض الاحقة فكما ان للمولى كالأب والمجدد الوصي والعاهك التصرف في من المولى عليه وكذا المفسر" و لم ينفذ قلنا للمرتين الاشتراط و لم كان العاهر من اشتراط الوكالة للمرتين كونها له بصفة لا مطلقا فلا بد لصرفه إلى الاطلاق من قرينه و هذا هو المراد من اشتراط الاسفل إلى الورثة وبذلك به عن جعلها مطلقا حتى يصلح للاستعمال

وق قلت هذا تاويل بعيد لا يساعد عليه كلماتهم و لا ياسب بطلانهم حيث حكموا باشتراكها مع الوكالة العقديه في جميع الاحكام من سلطان موت الراعي و حمونه و اعمانه و لعدم صلاحيته حسمه للاستنبه بل ادعى بعض الاساس من مشايخ مشايخ الضرورة على كونها بديه و ان لم تكن وكانت فنزف عنه جميع احكام الميراث التي من حملتها الطلاق بالموت .

قلت مستعيا بحصرة المسحاح تعالى به لا حجة في اجتهادات ادعاء الامع الاتفاق المورث للقطع و الادعاء و لو كانت نفس الاحكام مجمعا عليها فكأن العلة انها اسمائه ليس كدلت كيف و لو كان توكلنا فكيف يمكن جعلها بلوارث بالشرط مع انه ربما لا يكون موحودا ولا يكون حل الاشتراط صالحا للبيد او يكون متعددا فلا بد من تعيينه مع ان العلم بالوارث قبل موت المورث مخصوص بعلام الغيوب مع انه مستترم للتعليل ايضا فلامعنى لتوكيل الوارث .

وهذا فرينة على ما رلما عليه كلامهم وان ايب الاعراض ان يكون مرادهم التوكيل حقيقة فلا ريب في كونه خطأ ما عرفت فتأمل . هذا محصل الكلام في تحقيق استحاله اسقاط استحقاق المزل بالصلح وغيره .

ومنه يظهر حال استحقاق الفسخ في الشركة والمصارف و استحقاق المطالبة في

الودعة و العارية و... ايضا يستحيل انكسارها عن مشوعتها  
و اما استحقاق المطالبة في الدين فلا مر فيه اظهر لان اشتغال الدعة لا يتعلل الا  
بمحاط هذا الاثر عامة الامر ان انفسه لا حل موجب لاستحقاق المديون الداحير واسقاط  
استحقاق اسط لة راس مع نفاء الاشتغال غير معقول

واما استحقاق التمهيل فهو وان لم يكن من لوازم الاشتغال بحيث يستحيل انفكاكه  
منه الا انه كاستحقاق المديون للتأخير من النوع و التوسع لا تستقل بالصلح والاسقاط  
وقد صرح بذلك في التذكرة واقتبس منه بعض المحققين ممن باحروا عنه فظهر السري عدم  
صلوح هذا النوع من الحقوق للإسقاط بالصلح وغيره

والصابط ان ما لا يتعلق له بالغير من الاحكام والارباب في عدم صلوحه للإسقاط  
كوجوه المصلحة على الامور و اما ما له تعالى لغيره فليس قسمين قسم يصلح له وقسم  
لا يصلح . اما ما كان الرضا فيه سقط كالخيار والشفعة فلا ريب في صلوحه للإسقاط واما  
ما ليس كذلك فمما لا يسقط البيع ولا يستقل بالإسقاط كالأوصاف والاحسان وشرط  
التسليم في المكان المتلاني فيها سقط . شفاء الدين العقد للامور المشروطة ولا تستقل  
بالإسقاط .

وما الشروط فلا تسقط بمجرد الرضا وهل سقط . الاسقاط فيه اشكال الاقرب  
ذلك .

ثم ان من الامور ما لا يسقط بالإسقاط ولكن يمرر مرة السقوط بالانتهاء بالترك  
اذا رجع إلى جعل حق للغير كاشترائه ان لا يهدم الحادث الذي يسه و بين حازه الذي  
هو في معنى حسن استحقاق اية العذر للحد

ومن هذا القليل اشتراط عدم الرجوع في العدة الرجعية في وجه بعيد فان حق  
الرجوع لا يسقط بالصلح لانه لا يسقط بالإسقاط ولكن اذا اشترط عدم الرجوع لم  
يكن للزوج الرجوع فلا يبقى اثر لرجوعه .

هذا ولكن فيه من وجوه العدم ما لا يحصى فان امتددة بالعدة الرجعية روضة  
حقيقه في وجه قريب والطلاق ليس عليه تمام لميسونة بل يشاركه انتفاء العدة مع

عدم الرجوع فمقتضى حو الروح اسقاط الروحانية وشرائط عدم الرجوع تحريم للاحلال  
و على الوجه الاقرب يمكن ان يقال ان الرجوع ليس الا لرجع بالروحانية  
الاولى مقترنا بكاشف من قول و فعل فاشتراط عدم الرجوع لا معنى له لان الرجوع  
ليس امراً اختيارياً يمكن الاكراه بعدم الاتيان به وانس الرجوع انشاء لمسح الطلاق  
ههنا .

و لعملة فكلف علم عدم صلوحه للاستبعاد بما ذكرنا او بوجه آخر فلا إشكال في  
عدم تعلق الصلح المتعبد للاستبعاد به وما شك فيه ولا صل فيه عدم الاستعداد و الاصل في  
العدم المشكوك فيه من هذه العينة الفساد ما عرفت من انه من شئون الشك في  
الموضوع و ادله الاحكام يستحيل ان ثبت الموضوعات من الموضوع مقدم على الحكم  
بالضرورة فثبت الحكم يتوقف على ثبوت الموضوع فلو توقف ثبوت الموضوع على ما  
يثبت به الحكم لزم تقدم الشيء على نفسه .

وسبب آخر القيد مسرلة العلة الفعلية والمورد مسرلة العلة المادية ومعنى كونه فلا  
كونه علة مادية ولا بدل مادل على تأثيره على غيره بل هو على قلبه الذي هو وجه من الوجود  
من صلوح شيء للتأثير اعم من صلوح الآخر للتأثير بالضرورة وهذا لا يتمسك  
بالإطلاق عند الشك في كون الصدوق العين او المفعول و كون الاحارة خاصة او مطلقة  
و اما يسمي بالاطلاق عند الشك في اشتراط الخصوصية فبما من

نعم اذا كان الشك في الصلاحية الشرعية مع احرار الاسماء و اقبالية وجوب  
المهية يمكن التمسك بشئونها بالعمومات و الا لم يحز التمسك بها في شيء من موارد  
الشك

و كذب الحجاب ان حقيقة ملك شخص على آخر شيء استيلاؤه عليه و سلبه  
و ملك الاسقاط هما كملك الانلاف في الاعيان الخارجة مقوم لمهية الاستحقاق فلا يتعل  
بملك الاستحقاق على الشخص من ملك الاسقاط نعم قد يتحدد الحق بفهم عنه كاستحقاق  
النفقة للزوجة من الروحانية عليه لا يترتب عليه مادام نافقه ولا معنى لاستقاط الروحانية  
عن التأثير لكن الاثر بعد تحققه يصلح له فله روح ان سقط عن الروح حق الاستمتاع

في كآر بعد حدوثه و لذي لا ينعصا به هو الاستحقاق المنعقد بوجوده عليه وهي الروحانية فيتوهم انه من قبل الأحكام وهكذا الحال في جميع الموارد و بالتأمل في هذا لميران السابق يفسر الحق عن الحكم بحيث لا يبقى مورد مشتبه قدس

و اما الصلح السابق فانه يحكم بغيره اذا علم استعداد المورد للاشتراك ايضاً وهو ما كان من شمول مع عدم حصصه بالما قبل بحيث يكون له الحمل للغير بان لا تكون الاتفاقية عليه مقومة فان من الامور ما لا يصح للشغل لعدم كونه ملكاً كحق المارة وحق المقي الى مكان و مساكن لا يصح له لكونه مضافة الى ملكه مقوماً له كحق الاستمتاع من مجرد الحدث لا يعرض السلطة على الفعل فيه وقد يكون عذرة عن مجرد السلطة على التقلب وقد يكون عبارة عن السلطة على الافراد وقد يكون عذرة عن ملك الاستماع و الاختصاص كما في ملك الشارع الخاص .

و من لا يصلح للاعمال قطعا حق الرجوع و الحذر و الشعبة من مقتضى الفسخ عو. كن من الموصفين الى ملكه و ليس للحذر الاملاك الفسخ فلا يعقل جعله لغير من له الملك .

وبما الخيار المحمول لاحسب فقد حققنا في الرتبة المعمولة في الخيار ان الاحسب ليس مشروط له برأيه انما يشترط احد المتعاقدين عينة الامراه مقيد بمباشرة الاحسب فالحق للمنفعة لا للاحسب و ايضاً الرجوع الى السكاح لا يعقل الا بالنسبة الى العمل و الشعبة ايضاً حق ارفاقه شرعاً لدفع سرور الشركة و هذا لا يتصور الا بالنسبة الى الشبيع و لهذا لا تنقل الى الغير مع العمل العيني و اما الوارث فهو قائم مقام المورث فكان الشركة الاولى نافية على حلها لم تبدل و ان تبدل الشريك و لهذا لا يستقل خيار فسخ السكاح الى وارث الروح لانه لا يقوم مقام المورث في الروحانية

فظهر حال كثير مما يشتكى كونه قائلاً لعلق لصلح و عدمه و تحقق ان الاصل عدم الصلاحية هذا و هل يقوم الصلح مقام الشروط كما يقوم مقام الامور العسمة ام لا فيه اشكال من ان ما نبت في شرع نبت صلاحيته للاثبات و التجهل من حيث هو و اتساع دائره الصلح ايضاً مما لا ريب فيه و نتيجة تقييم مقام الشروط فيصح الصلح على نيات



الحقوق مطلقا و ان لم يكن من قبيل تملكك له مع كجعل الحيا مقابلا بحق مماثل او غيره و من ان الشرط لا يؤثر التملك فلا يملك من اشترط له اعتق و اصبغة شيئا على المشروط عليه و لهذا لا يتعلق بتركه بعد موته

فالامور المشترطة ليست من لدن و اما الشرط اكرام مستمتع لمعص الانار الوصية لانه تملك شيء للمشروط عليه و الصلح ليس معاد محرد الاكرام و صلاحيته ما ثبت بالشرط لان يثبت على نحو آخر معدير للمحو الذي هو معاد الشرط لم يثبت و ليس هذا شك في تأخير الصلح ليرفع بالعمومات ولا شك في القابلية في الجملة حتى يسد لها شقوقها بالشرط لما كان مفهوم الصلح معاييرا لمفهوم الشرط و كيفية الثبوت بالصلح معاييرة لكيفية الثبوت بالشرط فالشك في قابلية الثبوت على هذا المحو لمعاير لثالث المحو فتدبر فيه وهو هذا ومن هذا يظهر السر في عدم قيام الصلح مقام الصدق و الكفالة لانهما تعهد و اكرام صرف فتدبر هذا

فظهر بحمد الله تعالى ان عدم صحة الصلح في كثير من احوال من جهة عدم المصالحية وانه ليس تخصصا في الأدلة وان الصلح حايير مطلقا سوى ما حرم محاللا او حلت المحرم والمراد من تحريم المحال ان يلتزم احد المصلحين ترك ما احل له فعلة من غير ان يستحق صاحبه عليه شيئا مثل ان يصلح روحه على ترك السرقة أو يصلح الاحسنى على ترك السر و على ان لا يتصرف في ماله الى غير ذلك من ترك الروح التشرى ليس فيه فائدة يعتد بها العقلاء فليس من المحقق عندهم و كذا ترك السر مع عدم فائدة فيه للمصالح له مجرد تحريم حلال.

وفي هذا المقام اشكال قد استصعبه الاسلام وقد اشعوا في دفعه الكلام بالمقصد و الاكرام و يظهر اندفاعه بما اشرنا اليه مع الايجار في المقام اما الاشكال فهو ان شأن الصلح كغيره من العقود تحريم ما كان حلالا قبل العقد و بالعكس بعدم صحة الصلح المقصود منه التحريم و التحليل ابطال له رأسا و اعمال له بالكلفة وان كان المراد التحلل و الحرام اللذان لا يعيران بالعقد في نظر الشارع لا كن "حلال و حرام فلا بد" في كل مقام من احرار المصالحية و القابلية ولا يمكن التمسك بالعمومات عند الشك فيها

و الخواتم يظهر من مرافقه نذرس صغير الاحتكام عند تعديل الموضوعات من الحرام هو التصرف في مال الغير بغير اذنه فادخل في ملكه بالصلح تعديل الموضوع و ايضا الناس مسلطون على اموالهم و يحوز لهم جميع و حواء لتقلب فيب مع عدم مراعاته حق الغير فادخل استحقاق الغير بمقتضى شيء في مال من الاموال حرم عليه التصرف المارح من تعديل المصون و اما الشروك اني ليس بمقدمة لاستيفاء لغير حصة فهو مجرد تجريم للحلال كثره الاكس

و قد تفرع على ما مهد به من حواء الصلح به لا يشترط فيه اعتبار عوض من يصح خلوه عنه لما عرفت من اساع دائره وعموم فائده بحسب وضعه و مسعته ولهذا يفيد فائدة الهبة و الارادة و هذا مما لا خلاف فيه بين العاصه و العامة ولكن الاشكال في امرين الاول ان العلامة رد في حمله من كسبه انه لا بد و الصلح مع يسهل لجان به و عليه و ان المصالح عليه و المصالح منه فكان للعتد فيتمهم مخالفتها لما اتفقوا عليه بل اقتانهم بخلافه .

و التحقق عدم مخالفة لما هو المقصود عليه لان المصالح منه و المصالح عليه اعم من العوض .

لا يرى انه لو صالح مدعى دار في يده غيره المسكر لدعواه عنه في يده بالصف اتم يكن هناك معاوضة لان ما يثبت المدعى شخص واحد بحسب الواقع ولا يعتل تعويض الشخص من ماله بماله مع ان لعتد مشتعل على ما تصالحا به و عليه كم هو ظاهر

و تبصيح المرام ان الصلح على ما عرفت سارة عن الترامين مستعجلين مع من احدهما بالآخر فهو عقد مركب منهم فالمراد بالمصالح عنه و المصالح عليه ما يلتزم المتصالحون به و من اعلوم ان مهمة الصلح متقوم «لالتزامين اللذين لا بد لهما من متعلقين ومجرد كون احدهما مطروء لآخر غير مفيد لما عرفت من انه لا بد في الصلح من استقلال الطرفين فامدعى في المال المتقسم لزم برفع اليد عن دعواه بحداء التزام المدعى عليه تسليم نصها اليه مع ان احدهما اعطى نصف رد للاحر بحسب الواقع مجازا فانها امد للمدعى

فانتقل الصف منه إلى المدعى عليه و أما للمدعى عليه فانتقل نصف منه إلى المدعى كذلك .

و هذا تحقيق لطيف لم يسمه عليه أحد بل عمل عنه بعض المحققين و انتم بما لا يوفق الأصول في جميع المقاصد في شرح قوله و لابد مما تمت نصفه و عليه قال لانه من عقود المعاوضات فلا بد من عوض قيل عليه ان الصلح اذا وقع موقع الأبراء كما لو صالحه من الحق على بعضه و انه صحيح لعموم شرعية الصلح و ليس فيه عوضان قلنا يمكن في المدبرة الجبرئية و الكلية انتهى .

و فيه ما عرفت من انه ليس بحسب الذات من المعاوضات نعم بعيد فائدتها و يقوم مقامها لما فيه من الاتساع و هذا لا يقتضي تحريرين احكام المعاوضات عليه من ان الفرق « الجبرئية و الكلية في غاية الصف فان الكل ليس الا الاحراء فلو عوض ببعض الاحراء عن الكل فقد عوض عن الشيء نفسه و غيره و هو غير معقول مع انه لا يتم فيه يقوم مقام المعاوضة فان المدفعة ليست حرة من العن فتأمل .

الثاني ان الاراء الحاصل بالصلح بحسب الواقع محذاه غير مقابل « عوض و هذا لا ينافي اعتبار اشتغال الصلح على ايجاب و عدم الامتداد بالمطالبة المختصة من احد الجانبين فان العقد المشتمل على الايجاب و القبول معا و ههنا و قد مر ان ثماير العقود ليس بمحذورة ثماير العبارات و بها من قيل المدعى فلا بد لها من حصول مقومة و توهم انها من قيل الالطاف و قد حذا كما مر بحقيقته في أوّل الكتاب مع ان الصلح لا يعتبر فيه لفظ حاس و لتحقيق عدم حوار حلول الصلح عن الايجابين المستقلين و عدم تحققه بالمطالبة المختصة من احد الطرفين .

و قد يستظهر من الشهيد ر في الدروس التردد فيه حيث قال لو ادعى ذرافقر له بها فصالحه على سكتى المقر سنة صح و لا رجوع ان جعلناه اصلا و حوزة بعرض عوض و لو انكر فصالحه المدعى عليه على سكتى المدعى سنة فهو اولى بعدم الرجوع لانه عوض عن دعواه و كذا لو كان الساكن المسكر لانه عوض عن وجوده انتهى .

و فيه ما عرفت من اعتبار الفرق بين عدم اعتبار العوض و عدم اعتبار الترك من

الاشائين المستقلين و الترع المعروف من متفرع على الثاني وهو معلوم الفساد .  
وفي المسائل في هذا المقام ما يتصل به المصنف حيث قال عند شرح قول المصنف  
و لو ادعى دارا فأنكره و هو في يده ثم صالحه المنكر على سكى سنة صح و لم يكن  
لاحدهما ام حو و فكنا لو اقر له بالدار ثم صالح و قيل له الرجوع لانه هاجر ع العارية  
و الاول اشبه .

و اما فيد المصنف « ينكر من هو في يده مع حوار الصلح مع الاقرار و الانكار  
ليتصور كون الصلح المذكور عارية عند الشئ لانه اباحة منعه غير عوض اما لو قرله  
بها فان الصلح و ان حاد الا ان المنفعة تدلها عوض و هي العين ولا يتحقق العارية مع  
ان الشافعي لما شرط في صحة الصلح الاقرار . جعله فرعا على العقود الخمسة مثل العارية  
كما ذكرنا هنا مع كون المدعى عليه مقرابها و وجهه ان العوض من واحد فكان الحكم  
راجعا إلى العارية انتهى

و انك ترى ما في عبارة الشرايع من التصريح « التعميم فكيف يستلزم الشارح اليه  
التقييد مع ان العامة التي ذكرها في هذه الموصوح من الفساد لان الدار التي هي ملك  
للمقرله باعتبار المهر تكون عوضا عن المنفعة التي هي ايضا ملكه فهو ملك المنفعة  
معناه نعم يمكن ان يقال في صورة الانكار ان المنفعة عوض عن المحمود كما عرفت من  
تصريح المدروس فالامر بالعكس مما اورد الشارح بالضرورة و لعمرى ان مثل هذا من  
مثله في غاية العناية .

و قد ظهر مما مر ما في ما اورد في الجواهر حيث رجع صحة لو قال صاحب الحق  
عن هذه الدار فيقول الآخر قلت في القائم مقام الهبة ، و قوله في القائم مقام العارية  
صالحه عن منفعة هذه الدار سنة مثلا و يقول الآخر قلت ولكن بعد ما استظهر من  
العمارة المتقدمة من الكركي انه ارسل اعتبار العوض في الصلح ارسل المسلمات و حكى  
عن الفاضل الصريح في محله من كنهه ان من اركان الصلح المصالح عنه و المصالح به  
و عن موضع من التذكرة انه معاوضة احد غانرد في انعقاد الاجتماع على خلاف ما احتاره  
فقال و المنفعة ما عرفت ان لم يكن اجتماع على خلافه

وفيه ما عرفت من عدم دلالة كلمات العلامة ود على كون الصلح نفسه من عقود  
المعوضة وان اعتبار الاشتغال على المطالبة به و مصالح عنه ليس من اعتبار الاشتغال  
على الموضع في شيء . صرح في غير موضع بخلافه وقد ساء له اذا دل المدعى عليه  
المسكر على الصلح على كذا ثم يمكن اقراره عنه لان الصلح راد به فترة المعوضة و تارة  
قطع الدعوى و احصومه واذا احتملها لم نحمد على الاقرار . واما ما حكاك عن لتذكرة  
من انه معاوضة اجتماع في عاقل لمرأته لان العلامة ره فدم صورة الصلح ثمينة في  
المعوضة ثم ذكر صوراً ليست معاوضة فقل و هذا بخلاف ما تقدم لا بد معاوضة اجتماعاً  
يعني ان ما تقدم من الصور معاوضة لان الصلح مطبق كدب و راجح و تدار

ثم قال واما ما ذكره غير واحد من صحة الصلح عما في الذمة فلا ينس في غير  
الروى ! وانه حتى عني القول بعمومه له باعتبار كون هذا الصلح ايسر منه وصحة  
هو معنى الاراء كما عرفت به في الدروس مسددا عليه قول المصنف <sup>في بعض</sup> لكسب  
ذلك لما تعاضم مع آخر اثره لشر و اسمه بقيقته وانه روى عن الصادق عليه الصلاة  
والسلام ما يشهد لذلك في الجمعة ، ان الظاهر عدم الفرق بين ان يكون صوته  
صادحا على اليك بجسمائه و بهذه اجسامه وان ظهرت منها صورة الطواغيت

نعم لا أقوى حواراً ابداً لأشترأ كهما في العلم به نعم الأفرب كما في الروس الأفقار  
إلى قول الريم هـ و أن لم يشترط في لأشراء أشول لأحل تم عقد الصلح و على  
كل حال فمما ذكرنا يظهر أن أولوية الحوار فيما لو صالح على المؤجل مستطاعه  
حالا و أن كان بحسبه كما هو مقتضى إطلاق الأصحاب لم عرفت من عدم كونه معاوضة  
فلا يحرى فيه الرباء انتهى .

فقد الأبراء عن المحصنة والثمين بسفي في أحسنه وقد مر الكلام في هذه المسئلة  
والحمد لله فتصحح الصلح عم في الدعة بالاقص لا يساوي اعتبار شتمال الصلح  
على الألترا من المستقلين ون أحدهما يلزم الأبراء في قبل الزام الآخر بالحلول و  
التعين ومع لدون عن الألترا من ليس صلحا من مجرد أبراء عن مختار الى قول فيتم  
فانه لا يحلو عن عدوس و رفه فتبين بحمد الله تعالى ان الصلح لا بد من اشتماه على  
الألترا من المستقلين يحدث ككون كمن المصاحف من موحدا من جهة وقلا من اخرى  
مع عدم تميز في اليقين فيعد على كمن محبة الموحب و ان من غير تشكيك  
التواطى و على سبيل سوي و انه لم يلق احد من احصه بل العامة من العقود  
المحصنة في الموصفة نعم يستدرك بعض كالمب لثافتي و لكنه في غير موضع ايضا  
مصرح بخلافه .

وطهر أيضا ان "لتراد بقرم" الصلح مقدم اليه و العريه ليس له اقره معه  
الاس طين ومن ما عرضه عين اليه و العريه لا الصلح ان ثم مدعه و لكن لا يحق انه  
حيث اعتبر فيه العوض يحرق عليه احكام المعاوضه من حيث هي هي فطهر وجه قولنا  
"فليت مل الصلح" اي ما يقع الصلح عند اوعيه من كذا لمصحح "و بعد انه كان يكون و كذا  
او و "دوم" من الامول و "ثالث" من اسره و يكون "لغيره" فهو كغيره "ج" اي  
من ما لا يصح نعلوا صلح به كالحرم و الحرير و الثمن لا تقبل الاسقط و ليقول  
فكما ان "صلح" المسد ايها فاسد فكذا "صلح" المعاق معا ليس بالمعاق بوجه  
من الواجوه و لهذا صرحوا انه بومان احد الموصين مستحقا بطل الصلح من غير تكبير و  
وجهه ان "العوض" ركن فيه كما في غيره من عقود المعاوضات .

ان قلت ان الصلح على ما حقت بس من الموصفات بحسب الفات ولا يشتر اشتماؤه على العوض كما في صلح الحطيطة والبراءة فليس العوض فيه ركنا بل انما اعتبار العوض فيه كاعتبار العوض في الطلاق والمهر في الحجاج فكما انهما لا يفسدان بظهور العوض مستحقا فكذا الصلح .

فدت ان المبدأ في الركبة كون اشيء مفقودا بالاشاء بحيث يقتضى باتفئ هو الموص

في الصلح كذلك ضرورة انه لا فرق بينه وبين البيع والاحارة في نظر المشتري ومن هذه الناحية نعم لاتساع دائرته وعموم وثباته يصح حلوله عن القوس وهذا لا ينافي ركبته حيث اعتبر فتأمل

واما السكاح والمهر بين ركبا فيه مطلقا بل ركبا بما هو لرواجان لأن المشتري فيه إنما هو علاقة الزوجية وهو الارتباط بين الزوجين وليس المقصود به تعويض البضع، طهر ان قلت ان هذا إنما يتم في الدائم أما المدة طهر والمهر فيه ركن لانته وللهذا يبطل به عمله فيه دون الدائم ومع ذلك لا سطل بين استحقاقه

قلب او سلم المحكم في المنفعة وركبية فيها انما هو بمعنى لزوم الاعادة في العقد لا دوران صحة العقد مداره وجودا وعدا كما في المعاوضات

والحاصل ان حريز احكام المعاوضة في الصلح المشتري على قوس لا شكل فيه بل الامر فيه اعظم حيث ان ظهور الاستحقاق للغير في غير الصلح بين مطلقا بخلافه وذلك لما تقدم في اوائل الكتاب من ان المتصالحين دخلا في الصلح بخلاف البيع فراجع وتدير

و يجرى في صلح جميع الخيارات احرارية عموم ديلهم نعم ولم يكن الاقدام على المعاملة استناداً على القيمة العادلة لم يكن فيه خيار عن لان لا قدم على المدة على اي حال في معنى الاستعطاء ولا اختصاص به بالصلح بل للبيع كذلك

نعم يفارق البيع في ان قول احد المتصالحين انه كان معتمد على القيمة العادلة دعوى يحتاج إلى التيسر لان بناء الصلح بحسب الدت ليس على الماكسة وادامته بخلاف البيع فنسبت الخيار لو طهر مال الصلح معينا لا اشكال فيه وأما الأرض فمما اشكال من اختصاص ديلها ببيع ومن ان الاصحاب لم يقتصروا في المحكم على مورد النص لان مورد النص إنما هو البيع مع انهم لم يفرقوا بينه وبين المضمن بل حكموا بالأرض في الاحارة وغيرها

نعم استشكل بعضهم في ثبوت الأرض فيما إذا طهرت العين لمستاحرة معينا مع حرمة ثبوتها مع ظهور العيب في الاحارة فتوهم بعض الاحقة ان لتأمل في ثبوت الأرض





و بالحكمة والحكم في المسئلة المعروضة مع لا ريب فيه و ما الأشكال في شعور  
هذا الحكم ما لو ادعى أحدهما الدرهم مشاءا و من مقتضى القاعدة حيث تصبف الدرهمين  
بينهما لا تعد المدعى حيث بل المدعى اما هو مدعى الدرهمين و المسكر هو الآخر  
وعلى الاول اليقين و مع عدمها يحلف مسكر الاحتصاص

وقد يتوهم اخلاق الرواية و شموه بهذه الصورة اما بل ظهورها و هو مدعى  
الأشعة بقرينة قوله وهما يسى و سلك و ان الاثني مدعى احتصاص أحدهما به قبل  
أحدهما لي و الآخر ان وقيد بـ "قوله <sup>التي</sup> في المصنف" في المصنف فقد اقررت حد الدرهمين  
ليس له فيه شيء ظهر في دعوى الاحتصاص و ان العاين لا يتم الا في صورة دعوى  
الاحتصاص لأن الاقرار بان أحد الدرهمين على سبيل الأشعة اصاحته في قوة الاقرار  
بـ "ان الدرهمين نصفه بغير له و هذا لا ينافي كون المصنف لآخر بل لمقرر بل اما  
اعنى في ما يقصده اليد لو كان المدعى كواهما بينهما عدم اختصاصهما أحدهما وكون  
الاثنين بين اثنين يصدق مع اختصاص واحد معين بواحد منهما و الآخر لآخر ولو  
سام عدم ظهورها في انه بين و لا خلاف مع دعوى فهي مهمته و لكونها بمسئلة المعرنة لا  
يثبت بها الا التخصيف في صورة دعوى الاحتصاص التي هي المتبينة لكونها دعوى على وفق  
الصواب العامة

و ان مع دعوى الأشعة فهذا الحكم محال للقواعد مع ان شرطها ان هذا  
الحكم على وفق الصواب العامة مع انه من المفيد احتصاص هذه الواقعة بحكم خاص  
دون ما يشبهه من الحكم في مطلق لم يتعارف مع ليس كذلك مع ان الاحتصاص  
ايضا بما فهموا مطابقة للصواب و لهذا على الحكم في السرائر اقرار أحدهما  
اصاحبه بدرهم و ثبوت يدهما على الآخر .

قل ان الحكم ان يعطى المدعى لهما مع درهم لآخر صاحبه بذلك و يقسم  
الدرهم الباقي بينهما نصين لأن يدهما عليه انتهى ولم يذكر الرواية ان اما استند  
الى القاعدة و لهذا نص حكم العلامة بالتحالف مع حلول الرواية عنه و حصته اصل  
المعادل صورة دعوى الاحتصاص مدعى به مداول لرواية المشهود خاصة و كذا الشهيد

قدمه في الدروس حيث قوى قسمه الدرهمين صفي في صورة دعوى الاشاعة و ارتضاء جامع المقاصد بعد حكماء عنه كارتضاء الخالف و كذا ثابى الشهدى في الكتابين فظهر منه ارتضاء الحلين

وبالمجمله و ان يكون الدرهمان بيد واحد منهما فحكم بهما له ان كان مدعيا لهما و واحد منهما ان ادعاء حقه مطلقه سواء كانت على الاشاعة أو التعيين و يختلف الآخر و ان كان مدعى ثالث فحكم له مع كدهما و يعمل باقراره مع التصديق و اما ان يكون بينهما فحكم واحد منهما بلادعه على الاشاعة مع حقه لمدعى الاختصاص و يصعب بهما مع تعديت مدعيهما بوحدهم و بهما و يحتلان على المصنف الذي يأخذانه .

هذا هو المدعى في المصروف و الاصور و استحقا في الكلمات المتداول ولا يشوبه طلاق كلمات بعضهم و بها كالأرواية . طرأ إلى هذا التصرف مع ان اهل الرواية كاف و المقصود ، لعدم الدليل على التعدي

و من هذا نرى انما ارتضاء في الدرهمين و معه صاحب الجواهر من اطلاق الحكم ، لئلا يلى صورته دعوى المصنف و الاشاعة مع عدم لزوم الحلف استنادا إلى اطلاق الرواية و كذا ما اورد على الشهدى و العلامة من ان ما اورد احمد في مقابلة النص و ذلك قد عرفت عدم دلالة النص الا على "نوت الحكم في صورة دعوى الاختصاص و انما ، لئلا يلى النص مهمه و لطهوره في كون الحكم على وفق الصواب العامة فحكم بالتحالف عملا بها و قد حكمنا به مطابق للنص و شئيهما احل مما عيده في الحكم بالاطلاق اولى بأن يكون عقله عملا على الرواية من كون ما فهمه منها اهل الدراية احتجوا في مقابلة النص بعود بالله من سوء الظن بالمدعى

و اما ما اورد على التذكرة ايضا من عدم نفاذ احلاف كل واحد منهما في صورة الدعوى على الاشاعة لاختصاص الحلف من سكر اختصاص الدرهمين و لئلا يلى يدعيهما مع لان كلا من لصيغ من كذا " فبهذا سلك فيهما فمدعيهما معا و رح

المسألة إلى التصديق ومعها اثبت يستحق بعد الخلف الدرهم كما لا لا الصف فمددوع ايضاً  
بان المفروض في كلامه دعوى التعيين

و ما جاء في دعوى الاشاعة فلا دلائل لكلامه على شمول المحكم به حيث قال  
مسألة لو كان في يد شخصين درهمان ودعاهما احدهم ودعى الآخر واحد منهما عطى  
مدعيهما بما درهما و كان الدرهم لآخر بينهما يعني لأن مدعى احدهم غير مدافع  
في الدرهم لآخر فيحكم به لمدعيهما و قد ساء في حدهم يداد دعوى فيحكم به لهما  
هذا إذا لم يوجد مدعى الاخر أو لا بد من امين فيخلف كل منهما على استحقاق  
الصف الآخر الذي تصدقت دعوىهما فيه فمن فكل منهما قضى به للأخر ولو لكلامهما  
و جاءه من قسم لهما يعني ما رواه عنه في الحبر عن غير واحد من اصحابنا ان حدث  
اي و ما في فرض المسألة فيه او ادعى احدهما أحد الدرهمين و مدعى الاث عشر  
كلا الدرهمين على الاشاعة لا احدهما

و يدل على هذا ما مر من ان مدعى احدهما غير مدافع للأخر في الدرهم  
الأخر ومن مدعى الاث عشر في كل من احد هذين ولا يعرف الآخر أو حد منهما  
لا حكم و لهذا فيحكم به ما ذكر منهما بينهما من خلف مسك لا اختصاص هذا  
ولا يعني ان الحكم بالتصديق استلزم الدليل و كونه اشارة على التصديق  
و لا لا تعارض بينهما لانهما ليس على اختصاص مع الآخر و ما مع الاصل م إلى  
مطلب و ما تنسب على لأشرك وهو الاظهر و ما عدم الدليل على اعتد رها حيث تدون لمسلم  
لما دل على لاجل دلائلها مع عدم ادعاء من علة لا مرد لاثتهما على هي اثار و دوران  
المراسم و ما كونه بينهما على التخصيص فلا ومع الدلالة فاعتد رها لادليل عليه كما قيل  
و ما دلاله كل منهما على اختصاص المراد بحدتها التمام و تعارضهما من هذه  
الحجة و تساقطهما فلا وجه له ان مدافع للآخر و لحكمهم فيما لو لم يرفع المدعي  
الاث عشره صف ادعاء فلو كان يكن بينهما اليد على تمام الدار لم يكن وجه لاصار  
لخاصة لعدم لصان عند الداية فتمام

فظهر ما فيه فانه في الحق و ان بعد ما اعترف بان ظاهر الحبرين ان

الحكم المبرور على وفق الصواب لا أنه بعد صرف واحد منهما يمكن ان يقبل من اوجه في عدم اليقين من احدهما انه بعد تساويهما في اليد المقتضية لذلك كل منهما الكل الذي لا يحتص الحروج عن التمسك فيه المدعى لقاعده عدم ملك المال لمجرد التمسك باليد الذي هو خلاف مقتضى هذا مكان الحكم كونه لواحد منهما ويستخرج بالقرعة او بغير ذلك .

« لندرج بعد ان كان كذلك لا بد من احدهما حكرا عليه اليقين بل هما عدلان تساويان من هذه الجهة صار الحكم من لا بد لاحدهما واحده فيه قسمه المال بينهما اثنين قطعا للدعوى فهو كالصلح القهري بينهما يدان ، لان النصف مقتضى يد احدهما حتى يكون حكرا بالنسبة إلى دعوى الآخر عنه وكذا العكس فكل من كان يدعى من وجه والمسكر من آخر فيجوز له صفة ثبوت الحكم لم يروى في غير روى الا بدى كما نسمعه في توريعة وفي التداوى في المال المعروف ، ووجهها واليد انما قدمت بالجمع ومعارضتها بالآخرى لا بقصص التبريل على النصف الذي هو خلاف مقتضاها

وحينئذ فليس النصف المحكوم به في الاصناف والفنوى الا لقطع الدعوى بينهما بذلك بالعدل والاصناف اذ لم تحقق الدعوى من احدهما والابتكار من آخر يكون المهروض تساويهما من كل وجه فهي الحقيقة ليس الادوى واحدة وهي ملكية الدرهم الا ان احدهما يدعى ان له والاخر كذلك ولا ترجيح لاحدهما بعد معارضة كل منهما للاخرى الموضح للتساوي نحو اليقين المتعارضين من كل وجه فيقسم المال بينهما على احتماله فيهما بحسب رعاياهما فان كانا اثنين فالنصف وان كانا ثلاثة والثلث وهكذا قطعا للمعصومة بينهما لعدول والاصناف فهو كالصلح القهري انتهى

وجه النظر ما عرفت من ان اليد المضممة إلى مثلها لا تقتضي ملك الجميع بل انما تقتضي الثلث بالنسبة إلى الاثنين النصف وفي الثلاثة الثلث وهكذا

واليد في المسئلة المعروضة منهما يقتضي لأشاعة في كل منهما وحيث اعترف احدهما باحتصاص واحد منهما صاحبه سقطت اليد بالنسبة اليه وفي حكمها بالنسبة إلى الآخر والعدان لمجتمعان على الدرهم تقصان الاشاعة والنصف فكل منهما بالنسبة

إلى المصنف مدح لوجهه و بالسمه إلى المصنف الآخر منكر فيعطى كل منهما المصنف  
عملاً بما لا يدع عدم اليقين على خلافه و يحلف الآخر المدعى اختصاصه به لوجهه  
بالسمه إلى المصنف

و انحصار من ظهور الرقعة في كونها على وفق المواضع العامة كما يستفاد من  
العلاقة و الشهود و المحقق الثاني و الفصل لمقداد و من عليه في الجواهر يقتضى  
ما احترازه من لصاحبه و ان المصنف لدلالة اليد على الاشتراك و تحديس أحدهما  
بواحد منهما للاعتراف و عدم دعوى الأشاعة فإن مقتضاه مع دعوى الأشاعة وسمه كل  
منهما تصديق كما عرفت من من النفي و الدروس و الجمع مع عدم دلالة اليد لا  
على التام الثالث مقتضاه القسمة للمعلم اختصاصه بأحدهما مع لجهن ، الواقع و عدم  
كون المقام مجرى شيء من الأصول .

فالحكم المرتب لا يطبق على القواعد إلا بدلالة المدعي على الأشاعة في الدرهمين  
و مطالبها في أحدهما بالاعتراف من أحدهما باختصاصه بصاحبه و الظاهر ان دلالة  
احتجاج الإحدى على الأشاعة منسوبة إلى هؤلاء القواعد حيث حكموا بان مضمون الأصول  
مع دعوى لأشاعة تصديق كل من الدرهمين و ان يحلف منكر اختصاصه به و به  
لولا اقتضاه الدلائل لم يمكن له وجه ولكنه على ما وجد في التمهيد من كون منهما  
مطلوب معهما ولا يستظهر من كونهما تحت يدتهما إلا ان يستظهر من ظهور التعديل  
في التطبيق الحكم على القواعد فتأمل

ثم قال و منه يعلم الوجه حتى في الدعوى ، لأشاعة صرعه ان لا تسمى لأقرار  
الدرهم الكفى المطبق على معنى الدرهم و التمسك من درهم و الثلث من آخر  
و هكذا فسمى لمرأع بينهما في الدرهم الآخر على الأشاعة فيدعيه المطر له الدرهم  
الأول مع و إلى ذلك الدرهم و الآخر يدعيه له فيقسم بينهما تصديق على الأشاعة  
للقاعدة ، انى ذكره ، انى قداوماً يتم في الحصرين لسابقين لمقتضى ما سوى المحددة  
عن ملاحظة اقتضاء اليد الموحدة لثبوت من معنى الدرهم الآخر المضمون إلى ما اقتضاه  
منه من مصنف الذي هو درهم أيضاً مثلاً مع ملحق مدح صرف و الآخر منكر باعتبار أنه

قد ادعى عليه ما اقتضته يده فيجوز و يسحق المصنف المشاع و هو المصنف المشاع ان قد عرفت انه اليد في المقام و "الحكم" المصنف بها و فتوى لقطع المصنوعة منهما بعد تساويهما من كل وجه انتهى .

و هذا الكلام كما نرى من دلالة اليد بين على الاشياء مما لا تقبل الابتكار و اما لا ريب في دلالتها على المثلث من حيث هي عامة الامر ب"اليده" لمجردة تنس على الافراد و الاختصاص باليد و اليد المصنعة تدل على الاشتراك و من المعلوم قصوره عن اودعه الاحتصاص مع الاصنام لا للمساقط لمعناه بل لا، لا تدل الا على الملكية بحسب السلطة و ايده المصنعة سلطه دفعه ولا يصح بدلالة على المثلث الدم فلا عذر من بينهما ولا وجه لعدم دلالتها مع الاصنام على ذلك اصلاً لأنها مختصة ذاتها و الاصنام بها يتنافى الاحتصاص فتدبر، و العلم عند الله تعالى .

#### تصميم :

مقتضى اصول اختصاص الحكم المذكور به كل الدار من تحت يده المنداعيين و اما إذا دار الامر بينهما مع عدم ثبوت يد مبهمة عليهم فمقتضى اصول القرعة ولكن في باب الريادات في الفوائد و الاحكام من التمهيد مسألة لو كان لرحل ديار و لآخر ديارين و اودع الواحد من اثنين دياره عند شخص و ذلك الذي يملك الديارين اودع ايضاً عند هذا الودعي ديارين و صاع من عند الودعي ديار واحد مجهول لا يعلم انه من صاحب الواحد او من صاحب الاثنين و قد اديارين للمقتسمين إلى الاصل الاربعة يعطى ثلثه اي دياراً تام و نصف و يعطى الآخر نصفها

اما تخصيص الاول بالديار فله قطع يكون واحد من الاثنين له خاصة لعدم امكان الاشاعة و اما تصنيف لآخر سهماء و قد وثقته السهام فهو على وفق العدل و الاضاف

هذا ما ادعى شهرته بين الاصحاب و المستند ما رواه السكوتى عن عليه السلام عن آتائه عليه السلام في رجل اسودح رجلاً ديارين و اسودعه آخر دياراً صاع ديار

مذهب فقد <sup>تسمى</sup> يعطى صاحب الدسار من دساراً ويعلم من الدينار الباقي يسمى صعب  
وهو ممن ادعى حجاج العصابة على تصحيحه يصح عنه ومع ذلك وثقه جده مع ن  
الصعب على تقديره مدحراً بالشهرة

هذا والذي يؤدي اليه النظر انه صراخ الحكم مع عدم الامتزاج بقرعة و  
ام معه فان كان ما حذر الودعي من غير ان يضمن انتفاع والا فوجود التثنية لخصوص  
الاشاعة حقيقة أو حكماً بالامتزاج تعيناً مع عدم الامتياز لا حجاج كما يظهر من  
كله بهم في كتب الشركة والصعب نظراً إلى ان لشركة لم يثبت لها ما هي للاشاعة  
ولا اشتهاى في حد مذهب واما في حدهما فقط وان شركة الخصصة لا وحدها  
في مثل مذهب وقرعة نظراً إلى اختصاص الشركة بالامتزاج التام كما في لماثي لامجد  
الامتزاج ارفع للاصعب كما هو الحال في مصنف المندبات وبعض الاحوال في اقيسيات  
ومع الالتزام بمرور الامتزاج الاعمير مبرره الاشاعة فلا وجه لتجديس الحكم  
صورة الامتزاج

بل يجب الالتزام به طاعة لأن موضوع الحكم لاشتهاء ولا دخل لخصوص  
الامتزاج من اية هو يحصل لاشاعة اوسطها وسطها اية ترون لروايته ويساعد  
عليه كذا الاحكام من المحقق فيده في شرائع الامتزاج وكذا العلامة في التذكرة  
والقواعد والشهيد في اللمعة وظاهر الشهد الثاني في الكسب انشاء التقييد واما  
احترته هو المطابق للصواب والاصول

والرواية المبرورة لا يمتثل الاستدلال في محله اصول المذهب وان صعب  
السكوي مشهور ولا حجاج المقول على تصحيحه يصح عنه لا حجية فيه وانحدر الصعب  
بالشهرة مطلقاً ممنوع وكشفها في المقام عن وجودها يصلح للاستناد به  
ممنوع مع ان اشتهار الفتوى بها مطلقاً ايضاً ممنوع غاية الامر اشتهار إطلاق الكلام  
كالرواية وهذا لا يشهد به الفتوى على الاطلاق وان كان ظاهره وان كان الاصل في  
فتاوى القدماء مع اهل الدليل عبر عريز بل الغالب الانشاء على مذهب الاحد فعمل  
اهمال الفتوى لأهل الرواية وهذا لا يثبت به الا لعمري في الحمله وهو غير منكر

فاني ايضاً اعمل به كذلك .

مع ان " مشهور بن عبد حرس قييد الرواية " انه صلب و الشهيد بن ابي  
المحقق الثاني و احد من ائمة اهل البيت و هو لظاهر من الشهيد الثاني ايضاً  
ولا وجه في الاطلاق احكام على ائمة اهل البيت " الامراخ يورث الشركة و ليس هذا  
لعدم الاعتداد به انه حتى يدفع بما مر من وجود الجمع فانهم استدلوا بها للحكم  
بعد التقيد بما مر من انه هو لعدم دلالتها لا على سبب الحكم في الجملة فلا إطلاق  
لها اولاً في الشهادة . اذ لم تثبت ، ائمة إلى اطلاقها ، و مجرد اشهار العمل بها لا  
يجزئ صحتها قطناً بل بحسب الشهرة

و يحتمل ان يكون المراد من الرواية الارشاد الى الصانع الاحتياطى بالنسبة  
و انه بمعنى لهما ان يتبع احكامه و يظهر غيره لدروس ان " كلمات الاصحاب ايضاً لا  
يبنى على ان يكون هذا صلباً حريصاً و لعله لهذا بنى البعض القول بالقرعة في  
الدروس و الصحيح واحد و ان تحرير القصة الثلاثة كما هو مقصود الاشاعة

و الجملة فلم يظهر منهم الاكثار على هذه الرواية في رفع اليد عن لصواب  
الجملة و التزمهم بحكم مخالف لم يستدل بهم مع انها في حد ذاتها قاصرة عن افادته  
استدلال دلاله و لا تركت خلف حجة من غيرها لم يظهر عدم التزمهم بما يخالف  
الاصول استناداً إلى هذه الرواية بل كما هم في غاية الاضطراب و لو لم يكن فيها قصور  
لم يكن للدليل في الحكم محل

بل في السابقة لو ادعى رجل عبد آخر و ادعى حر و ادعى حر و ادعى حر و ادعى حر  
ثم ادعى حر و ادعى حر و ادعى حر و ادعى حر و ادعى حر و ادعى حر و ادعى حر و ادعى حر  
او حصص مخرج من عمله و لا احتياط فلا ضمان عليه لاصالة المراءة و لو فرط ضمن التزم  
هذا " ليعر إلى افسوس و انما المبدأ باقى فيه يعطى صاحب حصة من ربحه و لا  
حصة يسلم له انه لا يستحق منه شيئاً و يبقى لغيره الا حر يصادم دعواها فيه  
فيقسم بينهما بغير دليل رواه السكوني عن بعض رواة عن آية الله عليه السلام و ذكر الرواية



ولو كان ذلك في متساوي الأجزاء الممتزج مرحا برفع الاعتبار كما لو استودعه  
أحدهما فقير من من حنطة أو شعير أو دخن أو شبهه وأسودعه الآخر فقرا غنيا ثم  
اُتْرَحَ لَمَّا لَانَ وَلَفَّ قَهْرٌ مِنَ الْمُتْرَحِ فَإِنَّ الْأَقْوَى هُمَا أَنْ يَقْسِمَ الْمَالُ لِنَافِ بَيْنَهُمَا  
عَلَى أَسْمَةِ الْمَالِئِ فَيَكُونُ لِصَاحِبِ الْغَنِيِّ قَبِيرٌ وَثُلُثٌ قَبِيرٌ وَلِصَاحِبِ الْفَقِيرِ ثُلَاثُ قَبِيرٍ  
وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ لَا "أَحَدٌ الدَّيْمِ" بَيْنَ غَيْرِ مُسْتَحَقٍّ لِحَقِّ الدَّيْمِ أَيْ هُوَ كَمَا تَرَى  
حَصَّ "الْحَكْمُ" مَا لَوْ اُتْرَحَا وَتَصَادَمَتْ دَعَاؤُهُمَا فِي أَحَدِ الدَّيْمَيْنِ مَعَ أَنَّ رَوَايَةَ  
مُطْلَقَهُ وَلَا اشْتَرَا فِيهَا بِالْأَمْرِ رَاجِعٌ فِي الْأَشْتَبَاءِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ بِإِضْرَارِهِ

وَقَالَ فِي الدَّرُوسِ وَلَوْ أَوْدَعَهُ وَاحِدُ دَيْمَارَيْنِ وَآخَرُ دَيْمَارٍ مِصْرَعٍ دُونَ وَاشْتَبَهَ  
فَعَى رَوَايَةُ السَّكُونِيِّ لِحَقِّ الدَّيْمِ صَفْ دَيْمَارٍ وَلِلْآخَرِ لَفِي وَالْعَمَلُ بِهَا مَشْهُورٌ  
وَهُوَ الْأَشْغَى مُمْتَنِعَةٌ وَأَوْ كَانَ فِي أَجْزَاءِ مُتْرَحَةٍ كَانَتْ أَلْفَى اثْنَانِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَسْمَاءُ  
فِي هَذَيْنِ الْمُسْتَشْنَيْنِ يَمِينٌ وَذَكَرَهُمَا فِي هَذَا الصَّلْحِ فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الصَّلْحُ قَهْرِيًّا  
وَخَائِرٌ أَنْ يَكُونَ اخْتِيَارِيًّا مِنْ أَمْتِنَةٍ وَبَلِيمَةٍ وَالْفَاصلُ فِي أَحَدِ أَقْوَالِهِ بِحُكْمِ "مِشْهُ  
الْوَدْعَةِ" أَنَّ الدَّيْمَارَيْنِ الْمَقْبُوعَيْنِ بَيْنَهُمَا اثْنَانِ كَمَا مَحَلُّهُ الْأَجْزَاءُ وَفِيهِ بَعْدُ وَلَوْ قِيلَ بِالْقِرْعَةِ  
أَمْكَنَ أَنْتَهَى

هَذَا الْكَلَامُ يَشْتَمِلُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ وَاحْتِمَالَاتٍ مِنْهَا كَوْنُهُ صَلْحًا قَهْرِيًّا وَمِنْهَا كَوْنُهُ  
اخْتِيَارِيًّا وَمَعَ الْأَمْتِنَةِ مِنْ أَحَدِهِمَا يَحْلِفُ الْآخَرُ وَيَأْخُذُ لِنَفْسِهِ وَأَمَّا مَعَ الْأَمْتِنَةِ  
مِنْهُمَا مِنَ التَّصَالِحِ وَالتَّعَالُفِ فَلَا دَلَالَةَ لِكَلَامِهِ عَلَى الْحُكْمِ وَلَا بُدَّ مِنْ الْقِرْعَةِ وَ  
التَّصْيِيفِ لِلْأَصَافِ وَمِنْهَا الْقِرْعَةُ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ وَلَا وَاحِدٍ لِهَذِهِ الْوُجُوهِ مَعَ صَلَاحَةِ الرِّوَايَةِ  
لِلْإِسْتِدَادِ إِلَيْهَا وَاسْتِفَادَةِ الْحُكْمِ مِنْهَا فَتَأَمَّلْ .

وَفِي التَّنْقِيحِ التَّالِيَةِ ذَاتُ الْإِنْدَاعِ وَنَ كَانَ الثَّلْثُ عَنْ تَعْرِيفِ عَرْمِ الْمُسْتَوْدَعِ  
الْمَالِ سِوَاءِ أَدْنَاهُ فِي الْمَرْحِ أَوَّلًا وَأَنْ كَانَ لَا عَنْ تَعْرِيفِهِ وَكَانَ الْمَرْحُ بَعِيرًا أَدْنَاهُ فَكَذَلِكَ  
وَأَنْ كَانَ بَادِيًّا أَوْ حَصْلُ الْمَرْحِ بَعِيرًا أَحْسَنُ الْمُسْتَوْدَعِ فَعَى الرِّوَايَةِ عَنْ السَّكُونِيِّ  
لِصَاحِبِ الدَّرْهِمِ صَفٍّ وَلِلْآخَرِ الْمَالِي وَالْعَمَلُ بِهَا مَشْهُورٌ وَلَا يُمْكِنُ هَذَا دَعْوَى الْأَشْغَاةِ

كما في الاول ان ذلك خلاف العرف لكن السكوني ضعيف و الشهادة است حجة  
ولا حود حيث ان من ان كان ذلك في احرار مخرجة قسم الباقي الاثنا وان كان في  
غير المخرج فالعمل كما في الرواية و قل للعلامة في التحرير بقسم الباقي على سمة  
المالين كما قلناه في المخرج . هو بعيد نعم لو قيل بالقرعة ما لم يكن بعيدا

بقي هذا سؤال وهو انه هل في العمل بعد تولد الروايتين في مستثنى يمين ام لا  
فقول لم يذكر الاصحاب فيها يميناً وذكروها في باب المصلح فحار ان يكون المصلح  
قهرى او حار ان يكون حتماً بدون اذنه و لم يمتنع

و هذه الكلام كما يرى مع انه ضعف الرواية صريحا فالتمصيف في غير المخرج  
انما هو لتأدية الكلفة على ما يقصده اصحاب كلامه و فيه من الاضطراب ما يرى عندنا  
في الدروس بل عيبه و الظاهر ان في الدروس ما حود منه

و بالجملة فالذي يسهل من هذه الكلمات ان التمصيف على القول به ان لم  
يكن بالمصلح الاحصاري فهو بالشركة المبرئة المحصلة بالمخرج اراجع للاختيار و هذه  
قاعدة كلية لا اختصاص لها بهذا المسئلة و ان الامراج في المتماثلات من الوجوه المبررة  
للاشعة انما على ما يظهر من كلامهم في كتاب الشركة

ان قلت نعم ولئن مقتضى الاشاعة انشئت لا التمصيف كما اختاره العلامة في التحرير  
قلت هذا مقتضى الشركة الحقيقية و اما الشركة المبرئة فاما هي لمكان الاشتراك  
و العمل في الحكم و يدور الحكم مارة و المعروض انه لا اشتراك في اختصاص احد  
الدرهمين بحدده و اما الاشتراك في الدرهم لآخر فهو كما لو كان لثلاث مبرهادرهم  
و امترجا ثم تلف احدهما فان الشركة حينئذ في التمصيف فكذلك بالان الاشتراك الذي  
هو موضوع هذا الحكم الشرعي على مقتضى ما حدهم

ان قلت ان هذا لا يلازم اطلاق كلماتهم في كتاب الشركة حيث حكموا بشراك  
الشريكين في الربح والحسرة على حصة رأس المال ولم يصلوا بين ما استعمل بمجموع  
المالين المخرجين في التجارة بين ما وقعت على بعضها حصة مع ان مقتضى ما قررته

التفصيل فيه إذا امتزج دسار ثلاثة و أتعز ثلاثة من الاربعة خاصة فلا شبهة في ان  
الاثني منهم له حب الثلاثة و اما لأشياء في واحد منها فمقتضى إطلاق الكلمات  
ان له حب الديار ربح الربع و للآخر لما في مقتضى ما فرددت ان "له السدس لأن"  
الأشياء أنه هو في ربع درهم واحد و نصف ربحه سدس ربع ثلاثة

قلت نعم لكن هذا لاطلاق لا حجية فيه ولا مدرك لهذا الحكم ايضاً مع ان جعل  
التصنيف هما مقتضى القواعد لا يلازم إطلاق الصوى لأشرائه في الربع و العشر  
فستظهر من هذا الحكم مهم اختصاص الحكم المرئود بعض الصور

مع ان "لما ان تصنع من الاشاعة الترييلة بمعزذ الاشياء الراجع للاعتبار حتى  
في المشتبه وانقاد الأجماع عليه مجموع من" المعامل واشهد قدمه غير المدعى القول  
بالقرعة مع فرض الامتراج و او كان مفيداً للشركة بالأجماع كان هذا القول في اداة  
المدعى ان مكان من الوهن و السقوط مع ان "ثاني الشهادتين" حذر القول بالقرعة في  
المعام بعد تصيب الرواية في المسائل و الروضة فكيف يمكن دعوى الاتفاق على اداة  
المرج الاشاعة لحصول الاشتباه .

قلت في الاول بعد الحكم بان التصيب هو المشهور بين الأصحاب و يشكك الحكم  
مع ضعف المستند بان "لذلك لا يحتمل كونه منهما بل من احدهما خاصة لا اعتبار  
الاشاعة هما و الموافق لقواعد الشريعة هما القول بالقرعة و بل اليه في الدروس لا  
انه تعاضى عن محالفة الأصحاب و مقتضى الرواية ان يقسم كذلك و ان لم يتصادم  
دعواهما في الديار و انه لا يمين و لذا لم يذكر الأصحاب هما يميناً على كون  
الحكم المرئود فهيرياً كما ذكر في الدروس في المسئلة السابقة

و ربما امتنعت اليمين هنا إما لم يعلم كمن قسمها يعني جهة ولو كان دل الدراهم  
على بمتزج احرازه بحيث لا يتميز و هو متساوي كالحمطة و الشعير و كان لاحدهما  
قفيران مثلاً و للآخر قفيز و ثلث قفيز و تلف قفيز بعد امتزاجهما غير اختياره و لذلك  
على نسبة المائتين و كذا الباقي فيكون لصاحب القفيرين قفيز و ثلث و للآخر ثلث قفيز  
و الفرق ان المدايب هما عليهما مع اختلاف الدرهم لانه حق احدهما خاصة قطعا انتهى

## تحقيق الكلام في المسئلة

- ١١٣ -

فهذا الكلام صريح في ان محذور الامتزاج المورث للاشياء لا يورث الاشياء بل الاحتصاص ، اذ على حاله والحكم من التلف في الاقصر الممتزجة من كل من المادتين على حصة واحدة هو لان التالف لا يكون من كل منهما على حصة بمقتضى الامتزاج لان حصة التالف على ايهما وهكذا عوارته في الروضة

فظهر ان افادة الامتزاج للشركة مسموعة مطردة لا وامر ح النام الموحى لوحدة الامور المتعددة معاً او كان الموحى للحكم شركة الاشياء فلا وجه لاعتبار المرح من معنى التالف بمحذور الاشياء لا اطلاقاً فبترم اشتراك المادتين بمحذور اشياء المادتين

و اما احكامه فمقتضى القواعد احكامه تنبئ الشهود ان ان ثبت ان الشركة بعمل سرح وان لم تكن دائره مقرر لاشياء كل الحكم ما احتاره في التحرير و الا فائتصاف وهذا هو الدليل اظهر شهرته بين الاصحاب مع ورود الرواية ومطابقة القاعدة الكلية المسلمة بينهم في احكامه وكان حصول الظن من اشكال مقرر وان المسئلة لا تخلو عن اشكال والله العالم .

والذى يؤدى اليه النظر الا ان اعتبار العلامة في التذكرة الامتزاج والاحكام انما هو النسبية على عدم كونه في عدم مورث له حيث لا يورث الدمار من غير مستحق اذ حب الدمار والاحكام شئونه في غير صورة الامر ح اظهر فؤاد النصيب مع الامتزاج بالصراحة ومع عدمه لا يعجز كما انه على عدم كون الداعي في المقام مورثاً لاعتداف بقوله متصادم مع كون المسئلة اعم من دات واصح وقد اشار الى ان الداعيه هي القرعة والتدليف عند الداعي بتعليل الحكم بالرواية .

و الفصل المفرد تنوع في اعتبار المرح وحالته في الاستناد الى الرواية وهو من التعداد بمكان وبسبب لذلك في التدرج قدح التسريح في غير اعتبار الامتزاج والتعداد رت الظاهر اطلاقهم على ان النصيب وعدم التمكن على خلاف القواعد ففهم ومن هذا كله يظهر في ما في الجوهر من اعتبار الحكم مطلقاً مستنداً الى

الرواية قال رحمه الله ما في المسائل والدراس وما فيه من احتمال القرعة وفيه  
 انه عند الاشكال ولا اشكال بعد الصلح والفتوى والقاعدة التي اشرنا اليها في صفحة  
 المال بين مدعيه قلاوا او كثروا بالسوية بعد فرض اسوائهم في قطع الدعوى المبرر لمرة  
 الصلح المهرى فيما بينهم

ومنه يعلم ما في احتمال كونه اجبراً ضرورة مكان القطع بدمه من الصلح  
 والفتوى كالقطع بعدم اليمين في جميع الصور حتى طئنه الاولى التي حصل الاشتباه  
 في مالك المال من ان تعاقب ايديهما المقتصة ملك كل واحد منهما بعد معلومية عدم  
 ملكية احد المسجلين، واطال الله، بل من الذين في الصلح ليس باولى من  
 القون بحصول الاشتباه في ملك الدين الذي هو مقضى به كمن منهما فيكون مالا  
 مشتركاً ذرا سهماً في هذه القاعدة السابقة انتهى ومن فيه مواقع للتدبر

ومنها قوة ولا اشكال بعد الصلح والفتوى التي وجهها بطرق عرفت من صعب  
 الرواية وتصعب حجة من الاسانيد اية وطئنه من بعدهم بالشهر وعدم ثبوت  
 عمل المشهور بها فاعل الحكم، لتصعب اما هو لا يشهد احصائه بالامرح والاحتياط  
 لا لتعمد به الرواية الضعيفة والقاعدة طئنة لا دليل عليها بل لقاعدة في مثل  
 المهم عمل القرعة قاله لكن امر مشكل كما احتمله اشبهت والفصل المفصل و  
 احتاره الشهيد الثاني .

ومم قوله رحمه الله يعلم ما في احتمال كونه اختياراً وجهه ان كون الرواية وفتوى  
 المشهور بها في كون التصحيح صلحاً فهو لا يوجب القطع به مع صعب الرواية فصلا  
 عن ظهورهما فيه مع صدور الاحتمال من مثل الشهيد والفصل المفصل بل ذهب ثلثي  
 الشهابين على خلافه كما عرفت مع ان امكان القطع لا حجة فيه بالضرورة بل كون  
 الصلح مفيداً للقطع عادة لا يقع واما المباح هو القطع الشخصي العملي و ان  
 حصل من غير الاسباب العادية المتعارفة .

ومنها قوة كالقطع بعدم اليمين في جميع الصور التي وجهه الضر ان القطع  
 بعدم من اخلاق الصلح بل اهماءه وعس الدعوى من مثله بعيد مع ذهب مثل آية

الله العلامة ومن تأخر عنه إلى خلافه وأما ما ذكره مديرنا للقطع وهو قوله من أن  
تعاقت يديهما المقتضية ملك كذا، أحدهما الج فعية، ما تقدم من منع اقضاء كل  
من اليدين ملك الجمع وأن النصف مقتضى اجتماع اليدين والصامتهما المقتضى  
للإشاعة، والله في المعروف في كلامه خلاف الذي من أن لحدام في التعاقب غير ذلك  
فتدبر.

ثم قال وأما ما حكاه عن أصل فهو كما ذكر في عنه، لعدم فرص لأشياء  
بدون (أ) راج ضرورة عدم حصول الشراكة بينهما، بذلك انتهى

وفيه أن ضرورة طاعة مجموع أن مدحجاً خصوصاً لأمرأج لا دليل عليها  
و بعد أن يكون المدحج في الشراكة هو الاشتراك مصنف وأوصاف وأحكام في كلمات  
الجماعة عقيد بالاعتزاز وتعليقهم له مع هذا التردد بالرواية بفتح عن عقيد الرواية  
به أيضاً، وأهم لم يفهموا عن الرواية الإطلاق نسبة إلى غير ضرورة لأمرأج قدس

تسميه لا اشكال في حجة صرف من علم منهما بعدم استحقة له لأصناف المدفوع  
أبيه حدث قدس، لا يصحف كما أنه لا اشكال في حوار صرف كان منهما في حصته وأن  
بغير التكليف، أهم لأحد إلى أنه هو حيث كان التكليف على جميع أنه دبر وتوجه  
إلى المكلف وأما توجه انتهى إلى التكليف على تقدير كون المدفوع ملكاً للغير ما  
على تقدير كونه له فلا ولا يعلم بتوجه انتهى أما إليه وأما إلى مدحه لا أثر له لأن  
المنتهى على تقدير توجه إلى صاحبه لا أثر له، نسبة إليه كما في واحد في المدي في الثوب  
المشترك وما من اجتماع عند اجتماع واشتري بهما حارية مثلاً ففي حوار الصرف  
اشكال للعلم، تفصيلي منه يكون نصف الثمن مستحقاً للغير فلا يملكها تماماً والعلم  
لتفصيلي يستحيل في الحقيقة منها، الضرورة وقد أوضح فيما وصفته لتتحقق حجية  
انقطاع التسمية بالبيان

ويمكن دفعه بأنه صريح ففهمي فكذلك من لصيق ملك من دفع إليه في الواقع  
[هذا على تقدير التمسك بالرواية في النصف، وقد سبى باختار ولا مجال للاشكال لأن]

المال صادر مشترك بالمرح و الاحلاط تحصف او سريلا فكن من اسمعين ملك مل روع  
اليه في الواقع فلا يعلم مشتركى الامة بالصعين باستحقاق الغير نصف الثمن بل قد يعلم  
بكونه بالتعام ملك نفسه ولا مانع من ذلك

ولا بعد ان يكون هذا هو الطار صلح القهى ولكن الرهاه على تقدير  
التعمد بها لا تدل الا على حوار تصرف كمنهما في حصه و انه ممره الصلح في هذا  
الاثر و اما كونه كاصلح في جميع اثار فلا من هذه ولا غيره عليه و مقضى له و عد  
الاحرار مع العلم المصلى و ان كل موار من العلم الا على وكذا احسن اسمع الى  
الاحسن العالم احسن من مقتضى القواعد ان يعمل مقتضى اعتقده ولا دليل على اثر  
هذا النصيب في التملك واقع في اوداب الرواية على مراتب جميع ثار مدثا لسمه  
الى كن من النصيب فلا يسمى الا لرام يكون النصيب صاحبها و ان لم يعد القطعة  
للعلم يستحيل حو ه سواء كان احيا او ميتا ولا يحصى عدم بوجه النصيب اليه  
مع عدم التداعى و اشتباه الامر عليهم

و اما لو ادعى صاحب الد دعوى ان "الثالف من صاحبه و ادعى صاحب الدرهم  
ايضا كذا" فمقتضى القواعد ان يدعى ثم اسمع ولكن اذايه مطلقه فمحض بها  
العمومات كم احصته في التبع و الدروس و احصيه جامع لمعد حيث قل بعد قل  
ما في الدروس فالتطهر الرواية و كلام لا يجب ان "واك قورى و انه غير معين  
هذا على انقول ان" الرايه مدافع للقواعد و اما على امجة من اطرافها عليها  
معهم فلا شك في لزوم التبع و بها اما على" على النصيب مع الاشتاء و اما التحالف  
فليس موردا للمثوال حتى يكشف عدم و حونه من عدم التعرض له و بالحملة و لاطلاق  
ليس واردا موردا هذا الحكم .

بل نقول ان التداعى في عاية الفرد بعد تدبير المدافع عدلا و تشابههم و اظهار  
احتصاص الحكم بصورة الاشتاء و هما الرواية بالنسبه الى مقام التداعى و الحكم فيه  
الفرقة ماء على ان هذا حكم مدافع للقاعدة يقتصر فيه على لطيف و كيف كان فلا  
وجه للتصنيف مع التداعى من غير معين لان الرواية بل ملزم شمولها لهذه الصورة فلا

بل على عدمه لانه جهة اخرى مع انها منصرفة الى صورة الاشياء فلا وجه لما احساره  
جامع المقاصد و ما يستعد من الذكر من عدم لزوم التحالف مع التداعي و دعوى  
الاطلاق بالنسبة اليه حراف

مسئلة ان يستصع اسن آخر عشرين درهما و آخر ثلاثين فشرى بكل من  
الضعتين نو و د و ثمنه ثوب بعشرين اشترى المصاع ايه و سدى ثوب اى الثوب  
الذي اشتراه الثلثين فلم يعرف ثوبهما و د و العا ايهما فقد تعاضرا اى دواثوبين ولم  
يرى واحد منهما ان يتخير صاحبه و د و ثمنه ثوب بعشرين اشترى المصاع ايه و سدى ثوب اى الثوب  
احداسا يورع الثمن اى ثمن الثوبين اى تقسيم على رأس المال على النسبة ومن المعلوم ان  
المقسوم عليه خمسة فيقسم الثمن خمسة فم يعطى صاحب العشرين خمسة و صاحب  
الثلثين ثلثه احمس ولا فرق بين مالو تدوت قيمتهما اولاً و كذا الحال فيما لو احتلما  
على حسب رأس المال ان لم يرتفع اشمه بدات

و هذا المحكم اما هو «الدمى» المال عليه «مطلقاً» و هو، رواء «محقق» غير و  
الظاهر انه ان حيان لا اس وى «سباطى» عن الصادق <sup>عليه السلام</sup> انه قل فى الرجل يصدقه  
الرجل ثلاثين درهما فى ثوب و آخر عشرين درهما فى ثوب فمعت الثوبين فلم يعرف هذا  
ثوبه ولا هذا ثوبه قل ساع الثوبين فيعطى صاحب الثلثين ثلاثة احماس الثمن والاخر  
حمسى الثمن قال قلت قل صاحب العشرين قل له حب ثوبين احترابهما شئت قال  
قد انصفه .

ولا يعنى ان الشجره واداعه عملوا . لرواية من غير صرف على ما حكى عنهم  
و كذا المحقق و على هذا فهل يقتصر على مورد الرواية او يتعدى إلى اريد من الثوبين  
بل إلى غير الثوب و إلى غير المصاعفة ولا يقتصر على ما لو كان اختلاف التمين على  
هذا النحو خاصة بل يترجم به فيما لو كان احدهما نصف الآخر او ثلثه أو ربعه أو سدسه  
إلى غير ذلك بل إلى ما جعلت النسبة بينهما ايما بل إلى ما لم يستقل إلى مالكيهما  
بالشراء بل بالارث و ما يشبه اشكال طاهر عبارة جماعة الافتصار على مورد الرواية  
و صريح بعض ايما و صرح بعض بالتعميم و توقف آخرون



ولكن تطبق الرواية على القاعدة «المصلح بين الصور تفصيل حسن» فإن الرواية حكائية حال فهي قضية في واقعة مع امها في تهدب مقطوعة وفي العقبة صعبة بعدا من مسلم و الشرة ليست حارة كما انها ليست حجة مسند على التحقيق في المقام مع امها من اصاع الشمع يست لا للاعتماد عليه مع امها محكية عبر محققة مع امها إذا حدث بمسودها مطلقا وتسمى عن مواردها تحالف قو عد العدلية

و تحقيق المقام ان للمشهد فسام مختلفة الاحكام فان الاشتاء قد يكون بين الذوبين من المالكي وقد يكون بيمين مع كونها لا كثر من مالكي وقد يكون بين كثر من توبين مع كثرة صور الدور بين الامور فام لا يحصى كثرة من قد لا يكون اطراف الشبهة من الاملاك من مما اشترى به يختص بالوفاء كما لو اشترى ثلث من الميت الموصى بصره في الذوف فان المار لمشتري به لا يدخل في ملك حد وكم لو اشترى العبد بالزكاة للفق .

واما المشتري قد يكون وكلا وقد يكون ولا وقد يكون مضولا وقد يكون

مالكا

وايضا المالك قد يكون قادر على التصرف مطلقا وقد يكونا كذلك حال الشراء ومموجين حال الاشتاء وقد يكون المص قادر او الآخر مموجا والمصح اما المصح و المصحون او المص او غيرهما وقد يكون الامر حال الشراء راجعا إلى المالك و حال الاشتاء إلى الولي او الوصي وقد يكون حال الشراء راجعا إلى مالك و حال الاشتاء إلى مالك آخر و الاشتاء قد يكون للمالك وقد يكون لوليته وقد يكون لمن له التصرف خاصة دون المالك كما في عرماء المص و الاشتاء قد يكون لجميع المالك وقد يختص به المص خاصة وقد يكون للمحكم مع التذاعى وقد يسه وقد يكون الانتقال بعد الشراء كالآلات و الاتهاب و الصلح و الحيازة و الاحياء وغيرها من الاسباب .

واما المشتريان اما متماثلان او مختلفان والاختلاف اما في ما يختلف به القيمة او في ما يختلف به الرغبت خاصة والاول اما بحسب راس المال او غيره والراحم

بحسب نفس الأمر إما ما اشترى بالماضي أو ما اشترى بالماضي ولا بعد في رجوع قيمة ما اشترى بأقل الثمن، أما الاختلاف الدلالي في الرعة المهيما واختلاف قيمتهما بحسب اختلاف ما اشترى وما رسل إليه وأما نفس فيما اشترى بالماضي أو ظهور عيب فيه أو حدوثه أو لا شترائه في أوائل العلاء واشترى الآخر أوائل الرخص

وأيضاً الشراء إما بعين الثمن أو بما في الدفعة وعلى الأول أم مع المرح أو الاشتراء من غير مرح وإما مع عده وعلى الثاني إما بقصد الأشاعة في كل منهما أو التعميم والشراء مع شتمه التعميم أو بما في الدفعة على الأشاعة ما دون ذلكين أو أمصائهما وعلى التقادير إما مع العين فمهما أو في أحدهما وإيضاً الشراء إما في زمان واحد أو سوق واحد أو في زمان مختلف أو أسواق كذلك يختلف باختلاف القيمة والمشرى قد يكون واحداً وقد يكون متعدداً مع الاشتناء فاما يمكن الاستعلام مع اليسر والعسر أولاً

وأيضاً فاما يمكن تعديل المسمى من غير بيع أو رضى المالكين بالشركة أولاً وعلى الثاني لا يمكن البيع ولا يمكن عده أو شراء لتعلق الوقف بهما عند الشراء أو التعلق بحيث يقطع بوقوعهما أو أحدهما في محله أو كونهما من ولد أو مكاتبين أو مديرين أو متعلقين للمدير أو متعلقين بحق المحمي عليه أو كونه كل منهما ممن يستحق على كل منهما أو مع كونه أحدهما كذلك إلى غير هذه من الأقسام التي لا يلتزم اشتراكها في الحكم «لبيع ثم تقسم» حماساً ومسكة كما لا يخفى

والتحقيق العملي في كل هذه من هذه المقامات بما يقتضيه الأصول والصواب لعامة الرواية مع ضعفها لعموم ولا إطلاق فيها بل إما هي قضية في واقعة من الظاهر أنها مجرد حكم إرشادي وإن هذا أقرب إلى الصواب وحديث بان يتراضيا عليه أو يلتزم بوردتها في ما أو احتلظ الثمنان فحصلت الأشاعة في التوحيش

وقد صرح بحمل الرواية على أحد الوجهين المفاضل المقادير التصحيح حيث قال أنها نعمت على امرين أعني اعتراح المدين قبل الشراء فإن لفظ الرواية لا تدفع

هذا الاحتمال ثم ذكر الرواية وول بحملها على الاستصحاب فان في ذلك تطبيعا لبعض  
كل واحد منهما ودفع ضرر الابعاث انتهى .

و اما الشركة الحاصلة في السلعة بالاشتراك و عدم الامتناع فمع التسليم لا ينفي  
لصحة بحسب راس امس مطلقا و الا فلو اشترى واحد رطلا من العسل بعشرة و آخر  
عشرين مع تساويهما في الصفة ثم امتزجا طوعا او كرها ثم بيع الرطلان فيسمى ان يقسم  
النسب الثلاثة لكنه مما لا يلزم به عامي

فحيث ينصف الشركة اما باختلاف الانس أو بالشراء كذلك و بالاشتراك يسع  
حكمها على ما عرفت و في غير ذلك لا يتعين له مع تعدد الاستعمال و عدم ظن قوى  
ومعه اشكال من عدم الدليل على اعتباره في الموضوعات الصرفة من عدم ثبوت حجية  
المرعة مطلقا حتى مع امثال الواقع فلا يبعد الالتزام بحجية الظن مع الاشتراك  
في الموضوعات مطلقا سيما إذا كان قويا مع عدم حرمان اصل من الأصول و عدم انتمسك  
من الاحتياط لعدم الدليل على اعتباره امره معه فيسفل العقل بحجته حيث لا  
يستقل بحجته في الاحكام مع الاسداد .

و بعد لهذا عمل بالطريق هذا امام آية الله العلامة قدس سره الشريف حيث  
قل في النكتة بعد قرض الاشياء في التوطين على ما مر و من خير حجه صاحبه فقد  
اصفه و انما را ببعده و فقط النسب على القيمتين فبذلك صاحب الثلاثين ثلاثة  
احداس لنسب و بذلك صاحب العشرين خمسة النسب و بالظاهر عدم انعاس و ان كان  
واحد منهم شري بصفته و اع بالصفة و لا يروا محقق بن عمار ثم ذكر الرواية  
و قل ولو ساء من مدرسين فان تساوي في النسب فلكل مثل صاحبه لتميز حق كل  
واحد منهم عن الآخر و ان تفاوت كان اقل النسب لصاحب العشرين و اكثرهما صاحب  
الثلاثين فساء بالظاهر من عدم الغبن انتهى .

فهو به استدلال بالظاهر مطلقا وجعل الرواية في مورده دليلا على حده و يوافقه  
ما احذره في انقواء مع اشتراط بيعهما مع عدم امكان الافراد و كذا لفصل المقداد  
حيث قل في التفتيح ان التوطين ان تساوي من كل الوجوه الممكنة عطى كل واحد منهما  
نوبادون شري بصل كل منهما ثوب بمقدار ان عا و نال الذي يقصده عقل المعاشر عليا ان الاحود

يكون صاحب التلخيص والآخر له حب العشرين وما ذكر من الاحتمال بدر انتهى  
 ومن اليه جامع المقاصد ايضا في غير ما تساوى قيمة التوطين حيث قل وشيخنا  
 في الدروس بعد ان حكى مختار المصنف انه متى ممكن بيعهما منفردين اوسع الاحتجاج  
 قل الرواية مطلقة في السمع و يؤيدها ان الاشياء مظنة تساوى القسطن  
 قلت وعلى هذا يكون مورد الرواية ما اذا تمت وت القسطن فيبقى ما اذا تفاوتت  
 حالها عن النص فيجب العمل فيه بما ذكره المصنف ان اراد له وقول ان ادريس له  
 بالقرعة وان كان له وجه الا ان محالفة النص وكلام الاصحاب مشكل انتهى وهي غير  
 صورة التساوى احتار مختار المصنف و اما مع التساوى فيجمل هذا ايضا ان يكون  
 المصنف مع شاة مع الشهيد و اطلاقا لقوله بالقرعة في غير صورة التساوى التي هي على  
 ما رآه مورد الرواية و يحتمل ان يكون مذهبه التخصيص بالعموم والرواية مع التساوى  
 و بما احتاره المصنف في غير التساوى وكيف كان فهو ايضا من عمل بهذا الطاهر  
 ومن هذا كله يظهر ما في الرياض حيث قل بعد نقل ما في المذكورة و هو احتياط  
 في مقابلة النص المعتمد مع تطرق الاشكال اليه بعدم دليل على اعتمد العقل التي عاينها  
 ايراث المطلة خاصة في نحو المسئلة التي هي من قبيل الموضوعات دون الاحكام الشرعية  
 فلا يكتفى فيها بالمسئلة الا اذا قامت عليه الادلة انتهى  
 و تمة صاحب العواهر حيث قل وما في المذكورة كالأحكام في مقابلة النص  
 المعتمد بمنازل المعظم المقصود فيرورنها بمنازل الشر ممكن على كل حال انتهى  
 وقد عرفنا قيم الدليل على اعتبار الطل وقصور الرواية سيما و دلالة و ذهب  
 جماعة من المعول الى العمل بهذا الطل و اسداد الاحتياط في مقابلة النص إلى مثل  
 هؤلاء ليس بالشي من اسداد العقل إلى اساع الشرح به الذين قل منهم نص المعول  
 من الجماعة الذين يشاهد بهم ركبو اليه و اقتصروا في مذاههم عليه مع ان هذه  
 شهرة منقولة لا تعلم انهم افترواها مطلقا او انهم اعملوا القتيبالرواية و بالجملة فمثل  
 هذه الحرثة من مثلها في مثل المسئلة بالنسبة الى مثل العلامة قد عجيب مع ما ورد  
 بهذه الفتوى

و من العجيب ذهب صاحب الحواهر إلى التعمد عن مورد النص مع عدم عموم فيه ولاوجه لتبقيح المطاط مع اقتصر غيره عليه ممن تعدد بالرواية و خالف بها القواعد كالشهاد في الدروس حيث احتار في غير صورة السادس القرعة حتى في الشك و صرح به ثاني الشهادين في المسالك قل وعلى بقدر العمل بالرواية يقتصر حكمهم على موردها ولا يتعمد إلى الثبوت المتعددة و إلى غيرها من الامتعة والاثمن وتسعيها صاحب الراس في ترجيح عدم التعدد وجعل التعدد احتمالا مرحوحا، وعلى التعمد في الحواهر ظهور ارادة التعليم مؤيدا للاعتبار و مناسبة لكون الصلح مشروعا لقطع الخصومة

قال نعم ما فيها اي في الدروس من انه ان عملنا بالرواية فهي تعددنا الى اثبات و الامتعة و الاثمن المختلفة نظر من تساوى الطريق في الجميع و عدمه و الاقرب ان القرعة هي مطالب لقولهم ~~فيما~~ على الاصول و عليكم ان تعرفوا ولا يكون العقبة فقيها حتى يلحق له في القول فمعرف ما يلحق له و لظهور ارادة التعليم معها مؤيدا ولت كلة بموافقة فيها للاعتبار و مناسبة لما سمعنا سابقا مما شرع لقطع النزاع و التحاصم فالأقوى حيث التعدد انتهى

وهو ان كون ما في الرواية أصلا ممدوح مع انه لا يمكن الالتزام في جميع الصور المتقدمة ، و تعددها ، حيث لا يتعمد عن الحد الى غيره لا معنى له و انما في القول عبارة عن فهم المراد على مقتضى القواعد اللغوية و ما يفهمه اهل اللسان غاية الامر ان الفقيه يفهم من العبارة ، يفهمه الاوحدى من اهل اللسان و يستقل إلى اللوازم المعينة الغير المبيدة و التعمد عن مورد هذه الرواية ليس الاعمال المرأى و القياس .

و اما ظهور ارادة التعليم منها فممدوح بل انما هو قضية في واقعه لا، صرح به ثاني الشهادين في المسالك و يظهر من السقيح و اعترف المحقق الثاني بأنها قضية في واقعه لا عموم فيها مع قطع النظر عن فهم الاصحاب و ان يفهم بها هو قرينة على العموم فتأمل (١)

(١) وجه التامل ان الاسماء في الرواية بمت حكاية حال بل انما تقتل على جواب عن سؤال مع ترك الاستعصال وهو على ما نقرر في محله يدل مرثه العموم في المقالة منه

ولو سلم أنها في مقام التعلم فإما هو على ما في التقيح للإرشاد إلى أن في ذلك تطبيق لمفرد كل منهما ورفع صرر الأمانة وهو حكم إرشادي لا حتمي أو أنه إرشاد إلى الحكم عند مخرج المال قبل الشراء لمؤخذ للتركيب بحسب رأس المال وأما موافقه الاعتدال فممكن من الوجه فإن الاعتدال يقضى الذهاب إلى ما احتاره الفاضل من العمل بالعدل والنسب مع التسوي و تخصيص صاحب الأكثر بالأحسن وإن كان فيه كلام سدي انصبه عليه انشاء الله تعالى و الجملة فلا وجه لهذا الاعتدال إلا تساوي بينهما إلى كل منهما

و قد أشار إليه في الدروس حيث قال و يؤيدها أي الرواية من الاشتباه عظيمة تساوي القيمة و حتمت تلك كل منهما لكل منهما و قد تم فيهما بمائة الشريكين و فيه ما عرفت من أن هذه الشهادة و أن أوردت الأشاعة إلا أنها لا تقتضي الأشاعة على حسب رأس المال مطبق حتى مع تساوي التوابع بحسب القيمة فإنه ليس بالأطمان و الأكال للمال بالعدل و قد مر سابقا أنه لو اشترى و حدد رسالا من العسل عشرة دراهم و آخر عشريين مع التساوي في الجهات ثم حطأ و يما اشتركا في الثمن و لخصف ولا يشوبهم دومسكة الشركة في الثمن اثلاثا بحسب ما أشارنا إليه

و أما المناسبة لكونه مشروعا لقطع التدرع فمع ما عرفت سابقة من عدم ثبوته لا يرتبط له بها ادعاء فإن قطع الحصومة بغير هذه الطريقة أحسن من قطع فيه لثبوت قيمة التوابع و الحصومة إنما يقطع ما عطاء كل واحد منهما واحدا منهما لا بالبيع و النسب أحما مع أنه ظلم قطع للقطع من مال صاحب العشرين أعطى صاحب العشرين مع أن المشروع لقطع التنازع إنما هو العقد و تعمم هذا الحكم لا يرتبط له به فإنه ليس من الصلح العقدي و بالجملة فهذا الكلام لا يكاد يظهر له معنى محصل

و قد ذكرناه طهراته لا وجه لما ذهب إليه الجماعة من البيع حتى مع عدم رضى المالكي به لعلو عرصتهما أو أحدهما بالنوب للكسوة أو للنعطة أو غيرهما سيما مع إمكان تعديلهما من غير حصول منفعة في أحد التوابع بالقيمة فما أورد الفاضل من البيع مفردا مع الامكان و مجتمعا مع التعدد لا يتم مطلقا بل إنما يتم مع التراضي بينهما

وتوضح ابرام ان المفقود عن الفاضل في التسليم انه ، نزل مذهب اليه ابن ادريس من القرعة ، انها عند الاشكال و لا اشكال مع النقل و ايضا هذا المجموع ، صناعة شعبيين لكنك منهم ، قدر معين فباع و بسط النسر على بسبب المايلين كغيرها من الاموال و كما لو اشتراهما ، لشركة مع الادن فان الشركة قد تحصل ابتداء وقد تحصل بالمرح الموحب للاشتراء كما هو هذا و اذا كانا شريكين كان لكل منهما ، بقدر راس المال الذي له كما في الطعابين او امتزجا هذا ما نزل عن العمل التقدير

و فيه ن مثل هذا النقل الصعب لا يعمل به من يقول بصحة الخبر الواحد فكيف من لا يقول بصحة الاحاد الاحد مطلقا نعم يرتمع الاشكال على الاستحسان ، الشهرة مطلقا اذا كشف عما يعتمد عليه في المقام و دون انما تم حرط القدر و لان الشهرة على ما في التسليم بين اثناع الشيوخ وقد عرفت ان اجتماعهم كالتقوى الواحدة فكيف الشهرة مع ان العلامة به لم يحد بالرواية لما عرفت من دهايه الى التفصيل بين صورة امكان الافراد ، البيع و غيرهما و التوصل على الاول من التمسوى في القيمة و الاختلاف فحكم مع الاختلاف ، اعطاء اقل النسب صاحب العشرين و اكثرهما صاحب الناسين و على الثاني و هو عدم امكان البيع مفردا ، حكم بالبيع و قسمه النسر احدهما لاستظهار عدم النسر وان كل واحد منهما اشترى ، قيمته و ، مع النسبة و جعل الرواية لهذه الصورة دليلا على حدة .

و لو كان ممن عمل بالرواية لم يتبعه هذا الفصل لعموم ، النسبة إلى الثوبين الذين اشتراهما ، اصحح لترك الاستفصال بل قد احتمل جماعة من لاساطين و اختار بعض متأخري المتأخرين تعدي الحكم إلى اريد من الثوبين بل غير الثوب كما عرفت ولو سلم عدم العموم فطلاقها ، بالنسبة إلى موردها مما لا يقابل ، الاكابر ولو سلم عدم الاطلاق ايضا او منع من العمل به مانع فلا بد من حملها على فرد غير دور كما صرح الشهيد في الدروس حيث حملها على صورة تساوى الثوبين في القيمة يظهر الاشتاء في هذه الصورة و من المعلوم عدم قدرتها .

واما صورة تعذر البيع مفردا فتقدر الصور بل لا يتكاد تصور عاية الامر عدم

من يشتري واحدا منهما دون الآخر و ما اشترى كل منهما بصفة معينة فلا يتصور ما يبع منه و كيف كان فهو فرض بعيد و حل الرواية عليه مستنسخ جدا و بها كما يقوم الثوبان حل الأفراد «البيع و يعطى الأكثر صاحب الثوبين و الأقل صاحب العشرين فكذلك مع التعذر و الجمع و البيع يقوم الثوبين و يعطى كل منهما نصف الثمن ان تساوى القيمة و المقدار الرايد خاصة لصاحب الثوبين مع الاختلاف و اما القسمة الثلاثا فلا وجه له قطعا لعدم اشتراكهما في رأس المال بالفرض «إلا اذا كانت قيمة أحد الثوبين عشرة والآخر عشرين و بها كانت لقسمة أحماص و ان كانت قيمة أحدهما عشرة والآخر اثني عشر و بها فلا وجه بقسمة أحماصا للقطع بعدم استحقاق صاحب الثوبين حصة الثمن لاحد من كل منهما بنوب الفرض مع ان الثبوت بينهما لا يبلغ هذا المقدار و اما لا وجه لاستظهار عدم التعارض في البيع فانه باطلاعهما بالفرض والا احتمال فيه حتى يستظهر عدم التعارض «لعله

انهم هذا بالنسبة الى الشراء له وجه لكونه بمباشرة المتابع ولكمه لا يبيع ابصارا لان قيمتهما ليس مما يحصى و ما يتساوون او يتفاوتان على حسب رأس المال او غيره ومجرد عدم التفاضل في الشراء لا يرفع بل المتساوي فيمنهما حال البيع وبالحيلة لاستظهار عدم التعارض حال الشراء لا يحدى واستظهار عدمه في البيع لا وجه له لانه ليس مما يخفى لكونه باطلاعهما بالفرض .

ان قلت اذا بيع معا احتمل ان يشتري بدل لأقلهما قيمة اراد من قيمته والاكثر اقل من قيمته عمله عن حقيقة الحال فهو معنوي بالنسبة الى أحدهما عاين «القسمة الى الآخر وحيد فلا وجه لدفع ثلاثة أحماص الثمن الى صاحب الثوبين لاحتمال ان يكون ما دفعه لثوبه الثلث فقط .

قلت هذا كلام باطل لانهما اذا بيعا مفردين يعيب قيمة كل من الثوبين ولا احتمال في اليقين و اذا بيعا مجتمعين بحث بكون المجموع شيئا واحدا ولا معنى للمعنى بالمسبة الى بعض الأجزاء دون بعض من العن «النسبة الى المجموع الذي وقع عليه



العدد لا بالنسبة إلى البعض و ليس هذا مما يحصى على متفهة فضلاً عن العقبة  
هذا مع ان ظاهر كلام الفاضل رد تعيين البيع مطلقاً ولاوجه له مع عدم الرأى  
مطلقاً، لا محتمماً ولا مفرد بل الوجه مع طرح الرواية العمل بالقرعة كما ذهب إليه  
ابن ادریس و أحياه كن من تأخر عنه على تقدير عدم العمل بالرواية أو تخصيصها  
ببعض الصور نعم للعمل بالظن وجه قد سبق قدس

وتلخيص المرام ان الرواية تدل على احصاء علاج التعارض شرعاً في بيع الثوبين  
و قسمه الثمن على المالكين احداً مع الاشتاء و اشتراء المصنع الواحد ايهما معاً  
من غير حضورهما لان الجملة الجبرية في مقام الاشياء هي على ما نقرر في موضعه كالامر  
بالبيعة ظاهرة في الطلب العتق و مقتضى ترك الاستبدال عموم الحكم بالنسبة إلى  
جميع افراد هذا الموضوع و قد تمت سداً فلاند من العمل بها مطلقاً كما هو المشهور و  
في غير موردها، القرعة كما عليه ان ادریس رد مطلقاً و في غير موردها جميع من تأخر عنه  
نعم اولم يثبت حجية القرعة مع الاشكال مطلقاً ينتجه العمل بالظن بل تعيين  
لانسب العلم مع بقاء التكليف بالواقع و تبريد الرواية على ما تو امرح التماس  
قبل الشراء فحداً - الاشاعة كما فعل الفاضل لمعداد لا يستقيم فان الرواية مصرحة  
باعتبارها لان جهل كل واحد منهما بوجه انما يتصور مع عدم الاشاعة فان كلا منهما  
على تقدير الاشاعة مملوك لكل منهما على الاشتاء و ليس لكن واحد منهما ثوب معين  
في الواقع مجهول لهما

و اما الحمل على الارشاد فلاند له من قرينه وهو لم يبينها و رفع اليد عن ظاهر  
الرواية مع اشهاد العمل به من غير قرينة قوية ليس على ما بمعنى و كذا تخصيص  
الرواية بصورة تساوي الثوبين في القيمة كما صممه الشهيد نظراً إلى ان الاشياء مع  
الاختلاف مفيد لظهور ان الاكثر قيمة لصاحب الثوبين فان مثل هذا لا يصلح لتقييد  
المطلق فضلاً عن تخصيص العام و نفور وقوع الاشتاء مع الاختلاف لا يجمع من عموم  
الحكم في جميع موارد الاشتاء

وبالجملة ولحكم دائر مدار الاشياء و ان كان مع الاختلاف مع ان هذا الحكم

مع تساوي النوبين في القيمة خلاف العدل للعلم بان كل واحد منهما محتسب واحد  
منهما فيبعضهما من غير صاحبه ثم اعطى مال احدهما الآخر ظلم قطعا تعاضا لشان الشارع  
عن مثل هذا الحكم من المتعين في مثل المقام اما القرعة او تحصيل الحاكم في تخصيص  
الدفع او شركتهما فيها على التخصيص فيجوز عليهما حكم المشترك

ان قلت ان الظلم اما يحقق او ينفي تمام نعم احد النوبين على ملك صاحب  
العشرين قد دفع بعضه الى صاحب الدين عدوان ولكن الاصحاب يدعون ان هذا صلح  
فهرى فشرح ما دفع الى صاحب العشرين ربحه على نفسه احد النوبين عن ملك صاحب  
العشرين ويدخل في ملك صاحب العشرين حكم الشارع

قلت تملك الشارع مال الشخص من غيره بلا عوض من غير موجب ايضا ظلم  
ولا يجوز المظلم في الاستيلاء على مال الغير عدوانا .

ان قلت لاستحالة في كون الاشتداد موجب لذلك كما في النكاح من عدم الدعي  
فان المعروف هناك عدم الاشاعة واحتصاص الدرهم الذي يتصف بهما باحدهما قطعا  
قلت أولا ان الحكم ليس مسلما له ايضا لما عرفت من احتمال القرعة من  
الشهيد وغيره ولو سلم عدم الاشاعة ممنوع من لوجه التخصيص الا الاشاعة لما عرفت  
من احتصاص الحكم بصورة الامتزاج كما شرح به الجماعة وهو موثر للاشاعة مطلقا  
على ما يستند من كلامهم ولهذا احتار في التحرير القسمة اثلاثا

ان قلت ان خروج سهم الدرهم عن ملك احدهما ودخوله في ملك الآخر  
بالامتزاج حكم عدلي و صلح فهرى و كما انه لا ملق العدل فكذا ما بين فيه من  
الاشتباء والاحتياط موجود في المقامين .

قلت ان بين المقامين بون بعيد فان سمي المسودعين بالنسبة الى احد الدرهمين  
على سواء فقسمة بينهما مطابق للعدل والاصاف ويمتنع العدل والمقام ايضا تساويهما  
في القسمة لان المفروض تساوي بينهما الى كل واحد من النوبين والاحتلاف في القيمة  
مع التساوي في النسبة ظلم .

ان قلت لا سلم التساوي في القسمة لاختلاف المسنين بحسب اختلاف التمييز

والسنة أحكاما في المقام كالقسمه الثلاثا في مسئلة التلف من عبد الودعي على ما في التحرير  
و «لحملة فكما ان الامتراح في المثليات بعد الاشاعة بحيث يكون الريح و الحد ان  
بحسب رأس المال فكذلك التلف فيها وفي القيمت مطلقا أو في خصوص المقام للرجس  
فكما ان الاشاعة و الاشتراك في التلف و الريح و الحسرات في المثليات - بحسب رأس  
المال لا محذور فيه فكذلك ما نحن فيه .

قلت ان "الاشتراك في الريح و الحسرات و التلف على حسب رأس المال معلوم مع  
اشتناء الامر و عدم العلم بالواقع أصلا وهو حيث مقتضى العدد و اما مع العلم بالنسبة  
كما لو تلف درهم من ثلثة عتق حقه أو للاختلاف كما لو اتحر لاثني من ثلاثة مع  
احتصاص أحدهما بواحد و الآخر بالاثني فلا فإن ربح أحدهما يخسره الآخر بالاثني  
قطعا و اما الاشتناء في الآخر و مقتضى تعديل حيث شد القصة اربعة لا الثلاثة و يتناول  
في المسئلة فانها لا تحلو عن اشكال و دقة

و بالعملة فكما ان "تفقد الرواية و حملها على ما عرفت تفريط فانهدي عن  
موردها و القاء الخصوصيات افراط لما عرفت من اختلاف الصور و الجهات و عدم الصابط  
نعم يمكن القطع بعدم مدخلية العدد مثل كونه خصوص الاثني بل عدم مدخلية كونه  
المشتبهين نون والله العالم

مسئلة «لو ادعى اثنان دارا في يد ثالث مثلا بسب موجب لشركة كالميراث فخص  
أحدهما بالاعتراف و كذب الآخر ثم «صالح» : ذلك «الشريكين» المقر له «من اياه حص  
بالعرف» اسم من الاعتراف «عما» متعلق ب«صالح» قد أقر «و هو النصف شي» : ام  
يخص «بالسواء للمجهول اي لم يخص المقر له من الصلح لعدم اختصاصه بما صولج  
عنه و اشتراكه بينهما بحسب اقراره بل انما يخص " بما يوزن حصه و هو الربع  
فيبقى تعود البعد «السنة الى الربع الآخر مراعى باحادة شريكه

هذا إذا وقع الصلح على ما يتعلق به الاقرار وهو النصف المضاف إلى الدار الذي  
نسبه الى كل منهما كسبه الدار على حد سواء و اما لو صولج عن لكسر المضاف  
إلى المقر له والنصف المحتص به فيخص به المقر له و يبقى المسارعة بين شريكه والمشتبهين

و لكن الطاهر من نصف الدار هو النصف المشترك و تخصيصه يتوقف على اضافته الى المقر له فالصالح لا يختص به المقر له دالا مع القصد منهما الى التخصيص فيورث قصد التخصيص والتعريف لكل من النصيب عن الآخر لان ملك كل منهما متميز عن الآخر و اما الاشياء في المملوك فاقصد الى التخصيص فكان تخصيص بالمعاملات اي كحمل احد حصه حصه الذي هو عبارة عن القسمة لهما فيورث تميز اعيان الحصص و ارتفاع الشركة راسا بخلاف قصد التخصيص فانه اما ورث مير متعلق الاشياء و اختصاص قصد به لا تميز الحصص و ارتفاع الشركة راسا .

و بالمعنى فالأصل في المقر له اما بوجوب نيل الشريك لا ارتفاع الشركة بل هي افة بحالها مع شرك القسمة في مفع من كون المصالح عنه منهما و اشتراك مال الصالح بينهما

هذا محتمل ما افاده الفحول من الاصحاح في هذا الباب و لكن كما تقدم لا نحلو عن الاضطراب في قول مستمدا برب الارباب و اما في الاطياب كاشفا للصحاح ان للمعاشاة صور

منها ان يدعيه في يد المشتري بالميراث مع اقتضائه الاشتراك بينهما بان يكونا في طبقه واحدة مع عدم الحاجب و انتهاء سائر المواضع .

و منها ان يدعيه بسبب موجب للشركة غير الميراث مع اتحاد

و منها ان يدعي كل منهما بسبب على حدة مع الاعتراف بالاشتراك

و منها ان يدعيه لا بسبب يقتضي الاشتراك مع عدم الاعتراف به ايضا وتحقيق حال الاقدم يتوقف على بيان معنى الشركة فاقول ليس الاشياء ككون كل حصة من احرء المشاع بين الشريكين و الا لزم ان يكون القسمة معدومة فيلزم الرباء مع لتعصير اركان المشتركة رويها

و ايضا ربما لا تكون الاحراء قابلة للتبني فكيف يكون كل حصة يقرص مملوكا لهما من اما حقيقة الشركة فيم اكثر من واحد مقدم المالك الواحد فقسمة الاكثر من واحد الى المملوك المشترك قسمة المالك الواحد اليه و ليس المملوك لكل من الشريكين

هو الكسر الكلي المنحصر في الكسور المعروضة في المشترك والال لم يشترك بيع الصاع من الصبرة مشاعا من بيع الصاع الكلي المبيع الاداء  
و الحملة لا ريب في كون المشترك هو العزائي الحقيقي مملوكا للشريكين و  
الال لم يملك احد من الشركاء منافعهم و نماء ولا معنى لملك الكلي الاستحقاقه في  
الذمة اما مطلقا او مع تعيين ادائه من امر حرجي و يصر عنه بالكلي الحرجي  
قال استحق في الذمة و ليس معنى الاشتراك في الشيء الاشتراك في مؤثده لانه من  
آثار الاشتراك لا حقيقة .

بل التحقق على ما انهم لي ان كلا من الشريكين ملك لتمام لمين ملكا بقضا  
فان الملك عامر عن كون الشيء بحيث يحتس لشخص مؤثده او كل من الاعيان و  
كونه بيده اسقاطا و نماء في الحقوق كالحق و النفعه و الدين و استحقاق لطايفة في  
بعض الموارد و الاخذ من قد يكون حقيقيا وقد يكون صاف فكل من الشريكين  
يحتس مؤثده المشتركة ن سبه إلى عمره يكره

و الحصص ان ملك الحقوق و الاعيان حقيقة واحدة و ان حدثت آثارهما فان  
الحقوق مع انها املاك ايست لها قيمة سوفيه بخلاف الاعيان و لهذا يمكن ان يصر ان  
النصف بحسب القيمة من الاعيان راجع الى احد الشريكين و النصف الآخر الآخر  
إذا كانت الشركة على هذا الوجه دون الحقوق و ايضا يمكن توزيع منافع الاعيان  
على الحصص دون الحقوق لانها ليست لها منافع

و ايضا ربما تقدم المبيع الحرجي القسمة فتقسم دون الحقوق و هذه النعمات  
حرجية عن حقيقة الملك غير مقومة لها و اما هي من الامور المعارضة لها فكل نوع  
مما يحتس بطائفة منها

و الحمد فالملك هو الارتباط الحصص من المالك و المثل يشترع منها عوارص  
مختلفة بختلاف الأنواع كالاحتصاص بالموائد و اختصاصه بالتقليات و استحقاق المطاوعة  
و المقوط باسقاطه فان كل الارتباط تام بان كان الاحتصاص مطلق لم يشترك غيره و  
الاكل مشترك فان لكل من الشريكين ارتباطا بالمشارك مقدر ارتباطا الآخره اما

مثله أو أشد منه مرتين أو أقل أو أكثر و لمجموع المال ارتباط بكل واحد منهما  
ان قلت كيف يمكن ان يصر ان تمام المال المشترك بين اثنين مملوك لكل  
منهما مع انه لا يتصل مع الاشتراك ، لانه الكسر فكل من الشريكين في العرس  
المذكور اما يملك النصف على الاشاعة بالضرورة فدعوى كون الشيء الواحد مملوكا  
بتمامه لأكبر من واحد و كونه حقيقة الشركة خلاف الضرورة

قلت انما الصلح بالضرورة هو كون المجموع ملكا تاما لكل من الشريكين و انه يصر  
في الاشتراك بالضرورة و ان كون المجموع ملكا ناقصا فهو عبارة اخرى عن ملك  
الكسور كالنصف والثلث والرابع و لا يملك المملوك ان كان كسرا كما صرح به  
مفسر ام يمكن العرثى مملوكا لاحد من كل ملك كذا من الشريكين في الدار مثلا من  
قبيل ملك الصانع من العرس و هو المالك المصحح في فراغ حارسه المعتبر عنه في كلام  
بعض الاساطين بالكلية الخارجى و ان كان حرثا متعبا لم يتحقق الشركة و لا اشاعة

إذا عرفت هذا فنقول ان معنى الصلح عن النصف المشاع يملك المال ملكا ناقصا  
و جعله مرتبة بالطلاق ، افتح ارتباط دون الارتباط التام الذى للمالك الواحد  
مرتبة واحدة و الارتباط في الصلح عن الربع دون الارتباط التام مرتبتين و هكذا  
فمعنى ملك النصف كون الارتباط بين المالك و المال دون الارتباط التام مرتبة  
واقترابه و ارتباط مثله بين المال و مالك آخر و عند القسمة يحتص كل بحصص ارتباطه  
بخصته ولو كان الارتباط ضعيفا مرتبة يحتص بالنصف و ان كان مرتبتين يحتص  
بالربع و هكذا و هذا معنى ملك الكسور على الاشاعة و هو في غاية الدقة و ان اصر  
تمه له .

و ظهر ان المملوك واحد و الملك متعدد و لا بأس به مع ضعف الملك و ان الشيء  
الواحد يتعلق به الملك التام المشتمل على مراتب غير مساوية و ان كان للمالك واحد كان  
ملكه واحدا و لم يتميز المراتب و ان كان لأكثر تميزت باختلاف المراتب و انحصرت كذا واحد  
من الشركة .

و لا كان المالك من مقولة الاصادة و كان تسمر مرانته ، اختلاف المصاف اليه لان  
الاصافة تقوم بالطرفين فتختلف باختلاف كثرتهم و نظيره في المعسوسات الالوان  
فان السواد الشديد يستمر على مراتب منه هبة و لكنهم مع الاحتجاج شيء واحد و  
مع التفرقة ، ويشتمل امور متعددة على مراتب ضعيفة من السواد ، اعراض متعددة وكيف  
ما كان يقصر الكسر كالصنف ، ينشور على وجوده لانه ام يكون المصنف المصاف إلى  
أحدهم خاصة أو المركب من كسر مصاف إلى أحدهم دون المصنف مع الكسر المصاف  
إلى الآخر كذلك كالربع من أحدهم و الثلث من الآخر من الآخر أو ثمن من أحدهم و  
ثلثة اثمان من الآخر وهكذا .

و عند القسم بصورة على وجوده لا شيء من عدمه ، هي مراتب التسور كالصنف  
أو يكون المقبول هو الكسر المصاف إلى الكثر من غير ملاحظة ما فيه إلى المالك و  
هذا إما يقع من المالك أو من هو سمرانه كالوكيل و الولي أو من الأجنبي  
فعلى الأول ينصرف إلى ما يتعلق به و مع التعدد ، يكون المصنف مماو كاله  
و يصغر حصة إليه ، ولولا به حكمه بالآخر وإما الآخر فيمكن الجمع من أحدهم  
خاصة أو منهم بالسوية و باختلاف ولا يطرأ لا يرد حصة واحدة و ينفك بمصاف أحدهما  
أو كليهما بالسوية أو باختلاف على اختلاف وجوده الاختلاف فيصنف على حسب الامضاء ،  
و أم إذا كان المقتدر مرحلاً للمصنفين على الاختلاف كالمثلث و الولاية فلا بد من  
تعيين المقبول حال النقل و ليس كالصولي لانه تعين ، لا حارة بل لابد من تعيينه حال  
الانشاء

و هذا تعيين متين لم يسه له أحد من الارطيين والحمد لله رب العالمين ،  
فتحصل انه لو صلح المقتدر له بالمصنف عن المصنف احصى به مع قصد الاحصاس  
و اشترك بينه و بين صاحبه مع قصد الاشتراك و كذا مع قصد المصنف من غير ملاحظة  
امالك حال الانشاء و لكن الحكم في هذا القسم عام من جدا

هذا حال الصلح في الواقع و إنما في الظاهر فمع القرينة على أحد الوجوه لا  
اشكال و إنما مع الاطلاق فهل ينصرف إلى المصنف المصاف إلى المقتدر له أو إلى المصنف

المطلق المشترك بينهما وجهان من قولان من "ن" اظاهر من نقل الكسر إيا كان من المالك سواء كان بالبيع أو غيره الكسر المختص به لأن الظاهر من لنقل المقل لمعجر المراس عليه الأثر فعلا من غير توقف على امر آخر كالأحارة و احتاره نأى الشهيدين به و احتمله الأول منهما و تبعه ثنى لمحققين و من أن "الظاهر من اطلاق العبارة اطلاق المعنى و عدم ملاحظه اضافته إلى مالك خاص فمع مطلقا و كما أن "الكذب" بين لشر يكين فكذا الآية من فناء

فالرأع على هذا في تمر مداون أعط و ما يستعد منه و لكن يظهر من دليل بعضهم المحكم "لاشراك فيما كان لدعوى مستنده إلى ميراث أن" لدى انكره بمرله التالف و المخصوص تركة انما هو الموجود أن "الرأع في المعنى لا في تشخيص مدلول اللفظ فإن" حاصل هذا الدليل انه ليس للمقر انه ما عصب الاحتساس بالصالح عنه لأنه ليس له من التركة الا المربع في الواقع و يظهر ما قد ثما مسجبه الله تعالى و بما حتماء يظهر من الاقسام المتقدمة و ما في كلمات بعض الأصحاب ولا بأس بالتعرض لجملة مما حصر في من التمتع و منها تمت و سركا و التمر من لما فيها تشبيها للمرام .

وقد في التذكرة مسئلة كل موضع قدنا بالشركة في هذه الصور لو صدق المدعى عليه أحدهما و كذب الآخر و صالح المصدق عليه عن غير "نه على مال من كان ماذن الشريك صح" و تشارك المذنب في مال الصالح سواء كان يعين المصنف أو غيره و من كان يعير اذنه بطل الصالح في نصب الشريك و صح في نصيبه انتهى .

و اطلاق كلامه يقتضى اطلاق الحكم بالسنة إلى جميع الصور و هو كما ترى و الدليل أن "التالف لا يحصب من التركة و أن" ما لم يحصل بمرله التالف فاسد لأنه إذا قصص بعض الورثة شقاً من الميراث اشترك بينه و بين غيره و لم يحصب به كسابر المشتركات

واما إذا صالح عن حصته فلا وجه لعدم المدعى بماله ولا معنى لوقوعه عنه و



عن غيره فإن العتود تابعة للمصود و ليس مسلطون على أموالهم ولا معنى لكون ما  
انكره المنتدث بممرلة التالف ضرورة عدم جروحه عن ملكه بالانكار و قال قبل  
هذه المسئلة لو ادعى اثنان داراً في يد رجل وقر لأحدهما نصفه و كذب الآخر انظر  
البح

و فيه به لا فرق بين اتحاد السب و تعدده في كونه يحصل من مال المشتركين  
بين الشريكين و لعل بينهما لانه مقتضى الاشاعة ولا فرق في ذلك بين الارث وغيره  
بل بين ذكر السب و أعماله لأن المار به الاشتراك في يد دعوى كان

و اما فرق بعض الشافعية بين السب قبل القبض و بعده فعلاً من النكره إن  
حصلت في يد الولي من غير كل واحد منهما في يد أحدهما و انقطع حصة عمه في يد الآخرين  
فعليه أن يجرّد النفس لا يرفع الاشتراك ضرورة عدم تنافي ذكره و القبض و كذا  
إذا جاء من انه يحوز ان يقره السب على نصيب أحدهما حصته من ترال يده من  
ارائه يد أحد الشريكين لا يوجب كون المصوب حصة ضرورة عدم تميز حصته  
و مجرد تصرف الآخر في المشترك أو كونه تحت يده و اشتركه في ذلك مع السب لا  
يوجب تعيين حاله فيما تحت يده

و في القواعد لو صالح المنتدث المصوب لأحد المدعيين سبب يوجب لشريك  
كالارث على شيء شركة الآخر ان كان يادنه و لا يمنع في المبيع ولا شركة ولو تعذر السب  
صح الصلح في حصته اجمع ولا شركة

و في جامع المقاصد في شرح العناء من امراء تنعير السب ان يكون سبب  
ملك كل منهما غير سبب ملك الآخر ولا يكون السب مقتضى للشريك بل الشركة  
سبب آخر و هو الشيوع كان يكون أحدهما مستحق لنصف الارث و الآخر بالشراء  
مثلاً فان لاقرار لأحدهما لا يقتضي مشاركة الآخر اناء و هل يكون شرائها و اتفادها  
و قصصها معاً إذا اقر به المصدق من المدعيين كالارث ام يلحق بالسبين المتعاضدين  
الأقرب عند المصنف في التذكير الأول لاعتراض المقر من السبب المقصى لتملكه مقتض  
لتملك الآخر و يحتمل صيغة الغم لأن البيع لا يبين بممرله الصفيين

و نقول ان يقول لافرى بين تعبير السب وكونه مقتنيا للتشريك وعدم لشركة  
 لان الصلح اما هو على استحقاق انقر له وهو امر كلي يمكن نقله عن مالكه إلى  
 آخر ولهذا نوع احد الورثة حصته من الارث صح ولم يتوقف على رضى السابق  
 من حيث بان الاكار لا يستحق الا حصته النصيب كالف يجب ان يكون  
 منهما لامتناع تلف حصه احدهما دون الآخر فلما ودا تعار السب يجب ان يكون  
 كذلك مع اعتراف المقرر له بالشركة وقد سبق في البيع في ادا من النصيب لك و  
 النصيب الآخر لى و الشريك ما يدي اطلاقه عه حيث انه حكم بالتشريك  
 بينهما في الحاصل والتالف و الاحتكام المذبح و الرهن رددي التشريك وعدمه  
 و منه شيئا الشهد على ذلك في حواشه على الكتاب

والذي يقتضيه الطار ان الحكم في مسئلة الارث من قصس الوارثين صحيح  
 لان الحاصل من التركة قبل انقص هو المحسوب ركة بالنسبة إلى الورثة والتالف  
 لا يحسب عليهم و كانه لم يكن و امتناع الوصول اليهم كلفه في هذا الحكم  
 و اظهر انه لا خلاف في ذلك اما بعد القس و استقر الملك لهم و انقطاع  
 كل من الورثة من حق الآخر فلا دليل على الذي تعدر الوصول إلى حق بعضهم لاكار  
 مع عدم اليته و دعوى تلف النص في هذا الحكم فسمى التوقف فيه فليحط الحكم  
 المذكور في البيع

ولو كان المشترك دينا وقر لبعض و نكر لبعض فعلى الشركة قبل انقص لا بحث  
 و بعد القس و غير التركة من اقسام الشركة فيه الخلاف المشهور من ان الحاصل لهما  
 و التالف عليهما وعدمه انتهى .

و في كل من طعن و الشرح بطر يظهر مما مر  
 اما الاول و لانه لا وجه للتفصيل بين اشتراك السب و تعار فان شتر السب  
 انما يوجب الاشتراك في المصيب بمعنى عدم تمير الحصتين من المال في المذبح لا عدم  
 تمايز الاستحقاق فان تميز المالكين تمايز المالكين ضرورة ان ملك كل من الشريكين

متميز عن ملك الآخر والا اتحد الملك بل الملكان ضرورة اقصاء تعدد الملك تعدد الملكات و هو فرع التميز ضرورة ان التعدد لا يتعمل مع عدم التميز

و لهذا يجوز لكل من الشريكين نقل حصه خاصه الى غيره والاحتصاص مجموع عوصه في غير طعام اجتماع من عرفوا بين اشتراك السبب و تفايزه فان تعين الحصه لم يعتبره احدا في الاحتصاص بعوصه

نعم يمكن الفرق بين صورة ثبوت الاشتراك بالاعتراف باشتراك السبب وعدمه و يبرل كلام المصنف عليها ان يقال بان مراده الفرق بين صورة ثبوت الاشتراك وعدمه فيحكم في الاول بالاشتراك في العوص مع الاحدية و عدم يعود الصلح الا في نصيبه مع عدمها لظهور المصنف في النص انقر به وهو مشترك بينهما و اما مع احراز قصد المصنف المختص به فلا شبهة في لقوذه في تمام حصته و اما مع عدم الاعتراف بالنسب المقتضى للتشريك مع انكار الشريكة مختص بالعموم اجمع ايضا فتأمل

و اما الثاني فلان الفرق بين الركة وغيرها لا وجه له لان التلف من اشتراك على اشريكين مطلق من غير فرق بين الركة وغيرها و فخص الركة لا يرفع الاشتراك ولا تعين الحصه بمعزل القس بالضرورة فالتلف ايضا عليهما كما ان انقصوب بينهما و ان احصى احدهما بارالة ينده و اما كون الانكار بمرة التلف و عدم احتساب التلف قبل القس من الركة فلا وجه له عابه الأمر احتساب التلف على جميع الورثة و كون الانكار بمرة التلف في هذا الحكم

و «الجملة ومعنى كلامه ان المقرر له ، لنصف كانه لا يملك الا اربع فكما انه ليس لاحد الشريكين لصح من النصف مع تلف النصف فكذا ليس له ذلك مع انكاره و هو كما يرى ضرورة ان الانكار لا ينافي الملك و الاستحقاق بخلاف التلف ولو تم ما ذكرنا صح نميلك المعصوب الذي لا يتمكن المالك من استبقائه حتى للعاصب ان يكونه بممراته و هو على خلاف الاجماع ان لم يكن محال للضرورة

و اما ما اورده على المصنف من ان ما اودعه في البيع يسمى اطلاقا ما هو وغير

موجه أيضا لأن المسئلة المعروضة في السع هي أن يعترف أحد الشريكين لثالث بالنصف  
والكر الشريك فحكم من الإقرار يرسل على الأشاعة فيكون للمقر له ثلثا ما في يد  
المقر وهذه المسئلة لا تشابه المقدم وأما المشابهة له بيع أحد الشريكين النصف و قد  
رجح المصنف في كتاب السع انصراف النصف إلى صبيه مع احتمال الأشاعة حيث قال وأو  
دع مالك النصف النصف انصرف إلى صبيه و محتمل الأشاعة فيقف في نصف نصيب -  
الأحر على الإحارة وهذا الحكم لا يسفي ما أعاده مما من الاشتراك مع اشتراك النسب  
و الاختصاص مع عدمه .

○ ○ ○

هذا آخر ما يشرائه في حل حلاله إيراده في هذه الرسالة الموسومة بالرصوان  
لمؤلفه المسكين محمد هادي بن محمد أمين والمرجو منه أن يجمع به المؤمنين و يجعله  
ذخرا ليوم الدين .



## فهرس كتاب الخيارات

الصفحة	العنوان
٤	تعريف الخيار و بيان أطرافه
٧	بيان أقسام اللزوم و الجوار
١١	في ان الأصل في العقود اللزوم
١٣	البحث عن قوله تعالى : « أو فوا بالعقد » و عدم استعارة الموم منه
٢٩	في أن الأحكام الشرعية بأسرها انشائية اعتبارية
٣٧	أقسام الخيارات
٣٨	السم الأول خيار المجلس و أنه محصور بالبيع
٤٢	هل يتحقق خيار المجلس في البيع المصولي و بيع الصرف
٤٧	معنى الكشف الحقيقي و بيان تأثير الإجارة
٥٩	فيمس ثبت له الخيار ، و أنه حق للمالك
٧٠	ثبوت خيار المجلس للوكيل
٧٨	كيفية تعلق الخيار بالعقد و أنه مطلق أو محصور
٨٧	في أن المبيع يملك بانقضاء الخيار أو بمعنى العمد
٩٣	فروع ما يتعلق بالمقام
٩٦	فيما يسقط خيار المجلس و كيفية إسقاطه
١٢٥	الغاية في خيار المجلس و البحث عن قوله تعالى البيمان بالخيار
١٣٨	القسم الثاني خيار الحيوان
١٣٤	القسم الثالث خيار الشرط
١٤٥	معنى الشرط لغة و عرفاً و تحقيق ماهيته
١٥٥	هل يجب على المشروط عليه فعل الشرط ؟

الصفحة	العنوان
١٦٩	خيار الشرط و شرط الخيار
١٧٢	تحرير محل النزاع في خيار الشرط
١٩٧	معنى الشرط المتنافي لمقتضى العقد والشرط المتخالف لكتاب الله
٢٢٤	فروع في خيار الشرط و تحقيق اشتراط الخيار للاحتسائي
٢٣٧	وجه تعليق الخيار برد الثمن
٢٤٣	وجه تعليق الانشاء على الشروط و التعليق المبطل له
٢٥٣	فروع في خيار الشرط

## فهرس كتاب الرضوان في الصلح

٢٦٥	معنى الصلح لغة و اصطلاحاً
٢٦٧	في أن العقد من قسمل لمعاني لا لألفاظ
٢٧٧	المعاني العقدية لا تحصر إلا بالمعاري من الطرفين
٢٨١	تعريف الصلح وما يرد على تعريف الجمهور
٢٩٣	الدليل على مشروعية الصلح و أنه أصل لا فرع
٣٠٠	فروع في الصلح عن الدين بعهده و من المؤجل بالحال و بالعكس
٣٠٩	أو صلحه عن ملكه شيء من دين خصومه
٣١٣	لو تلف نوباً قيمته درهم فصالحه بأربعمائة درهم
٣١٥	صور في كذب المتداعيين و صدقهما عند الصلح
٣١٧	أو صلح الورثة بعض ما عليه مع علمه بالصلح لم يجز
٣٢٣	مصالحة الاحتسائي عن الخصومة وكالة أو فضلاً
٣٢٥	إذا اصطبح الشريك على أن يكون لأحدهما رأس المال مطلقاً
٣٣٩	كلام في أقسام العذر و الخطر و بيع صاع من الصرة
٣٥٥	كلام في بيع الكلي و ملكه و أنه لا غرو فيه

الصفحة	العنوان
٣٤١	الفرق بين بيع صاع من الصبرة وبيع الثمرة الأصاع
٣٤٥	بيان معنى المرر لغة وشرعاً
٣٧٣	لا يجرى حكم الفرر في الصلح
٣٨١	حكم الفرر بخطر التسليم
٣٨٩	الفرق بين الحقوق والاحكام و لوازمهما
٣٩٥	لا يشترط في الصلح اعتبار الموص
٤٠١	مسئلة : لو كان معهما درهمان فدفعهما أحدهما و ادعى الآخر أحدهما
٤٠٧	لو استودع أحد دينارين عند رجل و استودعه آخر ديناراً فصاع دينارين
٤١٥	حواز تصرف كل من المتصالحين في حصه عند الصلح القمري
	مسئلة إذا استصمع اسان آخر بمشرين درهما و آخر ثلاثين فشترى
٤١٧	يكل من الضاعتين نوباً فاشتبك ولم يعرف نوبهما
	لو ادعى ائمن داراً في يد ثالث فحس أحدهما بالاعتراض و كذب الآخر
٤٢٨	ثم صالح المقر له نصيبه من هذا الثالث











32101 072244252

